جامـــــــــعة وهـــران 2

كلية الحقوق و العلوم السيـــاسية

أطروحـــــــة

للحصول على شهـــــادة دكتوراه في العلوم

في العلوم السياسية

الإصلاحات السياسية في المغرب العربي
دراسة تحليلية للآليات السياسية والاجتماعية
دراسة حالة الجزائر

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيد: رحالي محمد

أمام لجنـــــــــــــــــــة المناقشـــــــــــــــــــة

اللقب والاسم	الرتبـــــة	المؤسسة الأصلـــية	الصـــــفة
مولاي حاج مراد	أستـاذ التعليم العالي	جامعة وهـــران 2	رئيـــــسا
مرضي مصطفى	أستـاذ التعليم العالي	جامعة وهـــران 2	مقـــــررا
بن طرمول عبد العزيز	أستـاذ محاضر –أ–	جامعة وهـــران 2	منـــاقشا
بن طاهر علي	أستـاذ محاضر –أ–	جامعة تلمســـان	منـــاقشا
بلغيث عبد الله	أستـاذ محاضر –أ–	جامعة مستغـــانم	منـــاقشا
جبار عبد الجبار	أستـاذ محاضر –أ–	جامعة الشلف	منـــاقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

« Réformes politiques au Maghreb, étude analytique des mécanismes politiques et sociaux, étude de cas de l'Algérie »

Résumé:

Après l'indépendance, les premiers projets de réformes politiques menées dans la région du Maghreb visaient à construire le nouvel État, et cette période a été marquée par la lutte pour le pouvoir, le mode de transfert de pouvoir quant à lui, était caractérisé par l'usage de la force, une manière héritée par la période coloniale, car les indépendances ne pouvaient être possibles que par l'usage de la violence dans la plupart des cas. La pratique de la violence et de l'exclusion a ainsi continué mais orienté vers l'intérieur cette fois, tout en répondant aux demandes politiques des sociétés, soit par les ignorer ou par la proposition de solutions à caractères sociaux. Les grands changements dans le monde ont renforcé la prise de conscience politique, forçant ainsi les élites politiques à s'engager dans des chantiers de réformes politiques afin de répondre aux protestations croissantes.

La nature de ces réformes et les réactions politiques paraissent obéir à la nature même des systèmes politiques en place et de leurs expériences politiques.

***Mots clés** : Reformes politiques, États, Maghreb, régimes politiques, Société.*

« Political reforms in the Maghreb, an analytical study of political and social mechanisms, case study of Algeria »

Abstract:

After the independence, and in a period marked by an internal struggle for power and where the power transfer mode was characterized by the use of force, as an inherited manner from the colonization period itself, the first political reform projects in the Maghreb region aimed to build the new State, the practice of violence and exclusion have yet continued but were directed inwards this time, the political demands of the societies, were whether ignored or answered by some social solutions instead. The world big changes have helped in the transformation of the cultural modes and increased the political awareness, forcing the political elites to underpin political reform projects as a response to the growing protests. The nature of these political reforms, have been different from one regime to another because of the very nature of the political systems of each country and of the political experiences .

***key words** : Political reforms, States, Maghreb, political regimes, Society .*

"الإصلاحات السياسية في المغرب العربي دراسة تحليلية للآليات السياسية والاجتماعية دراسة حالة الجزائر"

الملخص:

بعد نيلها للاستقلال، حاولت مشاريع الإصلاح السياسي الأولى في المنطقة المغاربية بناء الدولة الجديدة وتميزت هذه الحقبة بالصراع على الحكم وبالإقصاء، كما تميز نمط انتقال السلطة فيها بالقوة والعنف، وهو عنف موروث عن الحقبة الاستعمارية، إذ لم يكن الاستقلال ممكنا إلا باستعمال العنف المادي في أغلب الحالات، واستمر استخدام العنف الإقصاء لكن نحو الداخل، كما تميز التعامل مع المطالب السياسية للمجتمع بالتجاهل، أو بحلول اجتماعية من خلال مشاريع التنمية المحلية. ولقد أدت التحولات العالمية الكبرى إلى تغير البنى الثقافية وتنامي الوعي السياسي، وفرض ذلك على النخب السياسية التعامل مع المجتمعات بإدخال مشاريع إصلاحات سياسية للرد على الاحتجاجات المتنامية، واختلفت طبيعة هذه الإصلاحات السياسية باختلاف طبيعة النظم السياسية لهذه الدول وبمستوى تجاربها السياسية.

كلمات مفتاحية: الإصلاحات السياسية، المغرب العربي، الدولة، الأنظمة السياسية، المجتمع.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما وأمدهما بالصحة والعافية

إلى زوجتي الوفية التي كانت لي سندا ودعما في أوقات التعب والكل وإلى قرة عيني إبني نجيب.

إلى ورثة الأنبياء، معلمينا وأساتذتنا الذين علمونا

إلى أرواح أولئك الذين ضحوا بأنفسهم وبحقهم في الحياة لأجل هذا الوطن الطيب

إلى روح السيد حامدي غوثي، نيابة عن كل من عمل بإخلاص لهذا الوطن ونسيه التاريخ

أقدم هذا العمل المتواضع راجيا من الله أن يكون موفقا وأن يتقبله.

الحمد لله الذي باسمه تتم الصالحات، والحمد لله تعالى على منه وكرمه أن وفقنا لإنهاء هذا العمل، الذي نرجو به وجهه ورضاه، ثم إنه من لم يشكر الناس لم يشكر الله، وعليه أتقدم بالشكر الخالص والجزيل إلى الأستاذ الكريم مرضي مصطفى على قبوله بتأطير هذا العمل، ولسعة باله، على نصائحه ومتابعته واهتمامه الدؤوب، نعم الأستاذ ونعم السند، وإلى الأستاذ الفاضل خيري عمر من جامعة سكاريا بتركيا، والذي كان مؤطرا مساعدا خلال تنقلنا إلى جامعة سكاريا، على نصائحه وتوجيهاته القيمة لإنجاز هذه الرسالة.

كما لا يفوتني أن أشكر كذلك أساتذتنا الكرام الذين قبلوا بأن يكونوا في لجنة المناقشة، كل باسمه على تفضلهم بقراءة هذه الرسالة وتمحيصها، حتى يستخلص ما صلح منها ويترك ما شابها، ولا أنسى أن أتقدم بامتناني الكبير إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل من السيد العميد إلى عمال مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بسيدي بلعباس، دون أن ننسى إطارات ومسئولو كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة وهران، بدءا بعميدها المحترم ومصلحة نيابة العمادة لما بعد التدرج على جهدهم وتفانيهم.

والشكر والتقدير موصول إلى إخواني الأساتذة يحي بوزيدي، إدريس علي وعربي بومدين على قراءاتهم وملاحظاتهم، وإلى الصديقين عيناد ثابت سفيان و فرقة زازو عبد المجيد على وقوفهم إلى جانبي.

مقدمة

أسس نموذج الدولة الوطنية بما يحمله المصطلح من تراكمات تاريخية، لوجود فاعلين رئيسيين في التجمعات البشرية، تمثلا في المجتمع كبيئة من جهة وتجمع بشري له مميزاته التي ينفرد بها عن سائر التجمعات الأخرى من جهة ثانية، ولقد انتهت سلسلة تطوره أن تولد نظاما فرعيا منه ألا وهو الدولة، والتي يصطلح عليها كذلك بمؤسسة المؤسسات. ومع الوقت تقوت هذه المؤسسة وتطورت علاقة التعاقد بينهما في أشكال مختلفة، وظهر أن القيم والثقافة والهوية التي يحملها المجتمع تؤثر في تكون النظام السياسي للدولة الحاضنة لكليهما، أي أن العلاقة بين النظامين الكلي (المجتمع) والجزئي (السلطة أو الدولة) تتجسد من خلال السياسات والقوانين التي تصدرها الأنظمة السياسية والتي هي تجسيد للسلطة السياسية لهذه الدولة، ومع الوقت ينتاب العلاقة التآكل ويؤثر الفساد الذي يعتري الأداء السياسي، في نتائج تلك السياسات فتظهر بوادر الامتعاض مما يفرض على هذه السلطة إعادة صياغة هذه السياسات، إصلاحها أو تغييرها تماما، ويمكن أن يمس هذا التغيير طبيعة النظام السياسي أو حتى تغيير أسس العمل السياسي، كما جرى مع عملية الانتقال من الأحادية إلى التعددية السياسية في الجزائر وتغير طبيعة الآليات المتحكمة في تلك العلاقة، وجدير بالتذكير أن هذا البحث يسهب في دراسة حالة الجزائر، ويحاول فهم سلسلة الإصلاحات التي حدثت في المغرب التي لم تصل إلى حد تغيير جوهر العلاقة القائمة بين الدولة والسلطة الملكية، أي دون تغيير الدستور كاملا، كما أن الأحداث التي أدت إلى سقوط السلطة السياسية في تونس ممثلة في الرئيس وحاشيته، كانت من النتائج التي أفرزها فتور العلاقة بين السلطة ومجتمعها، تبحث إذن هذه الدراسة في محاولة فهم منطلقات (أسباب) ومخرجات عمليات الإصلاح السياسي، وهي في الوقت ذاته بحث في مدى التأثير والتفاعل بين الأطر السياسية والثقافية الاجتماعية المؤثرة في أداء السلطة السياسية لوظائفها، وذلك من خلال الإصلاحات السياسية التي حدثت في المنطقة المغاربية.

تختلف المجتمعات من حيث مستوى التطور السياسي الذي حصل ومستوى نضج الثقافة السياسية، فقد تتفاوت في المستويات الثقافية، السياسية والاقتصادية، كما تختلف طرق التنشئة التي قامت عليها فآت كل مجتمع، مع العلم أن هناك قواسم مشتركة بين الدول المغاربية محل البحث، وهذه القيم أصلها البنيات السوسيو- سياسية، فالبنية السوسيولوجية تعبر عن الجزء المرتبط بالنظام الاجتماعي كونه نظاما كليا، والذي تتجسد من خلاله مجموعة القيم والمقومات الحضارية التي يؤمن بها المجتمع، ويدافع عنها، كما أن هذا الاختلاف الأفقي بين المجتمعات، قد يحدث بين طبقات أو رتب المجتمع الواحد عموديا أيضا، بتدخل النظام السياسي والسلطة كمؤسسة، بمعنى البنية السوسيو- سياسية وهو جزء يرتبط بالحقل والنشاط السياسيين، وفي هذه الحالة تخلق علاقة جدلية، تمتاز بالمد والجزر بين النظامين الكلي والفرعي بحسب الظروف التاريخية والسياسية.

ولتحقيق عملية الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي المؤدية لبناء الدولة الجديدة فرض نموذج الدولة الوطنية على المجتمعات التنازل لسلطة الدولة كمؤسسة سياسية، كما خولها استعمال العنف المشروع لتحقيق ذلك البناء في إطار النظام العام، والمحافظة على كليهما أي الدولة والمجتمع، إلا أن هذه العلاقة تتطور باستمرار وتتمثل أنماطها بالتوافق أحيانا وبالصدام أحيانا أخرى، ويعود السبب في ذلك إلى تشكل طبقات سياسية ونخب تحاول البقاء في سدة الحكم، بسبب المزايا المرتبطة بالوظائف التي تتولاها، مما يحدث مع الوقت هوة بينهما، وتبدأ علامات الإخفاق في الظهور، فتبرز المطالب الملحة للمجتمع بالإصلاح والتغيير والتي تختلف خطاباتها من السلمية إلى الصدام، كمدخلات بحسب ما تتيحه السلطة من مجالات للتعبير، والتي تسمح بقياس مدى تجاوب السلطة مع هذه المطالب، ويظهر ذلك من خلال قرارات الإصلاح السياسي التي تقترحها هذه السلطة، وهي في ذات الوقت تبين مستوى وعيها وفهمها لمجتمعاتها إيجابا أو سلبا.

وخلال هذه العملية، وبينما يبحث أصحاب المراتب الاجتماعية المتميزة وأصحاب المال عن المراتب السياسية، وإلى طرق الوصول إلى مراكز النفوذ، بالتقرب من نسق السلطة السياسية عبر الترشيح للانتخابات خصوصا التشريعية منها، وذلك بهدف تنمية ثرواتهم أو حمايتها، يميل أصحاب السلطة للبقاء في الحكم والقيادة لكسب الثروة والمال، فتحصل حالة تقاطع وهي قديمة بقدم وجود السلطة في المجتمعات، إلا أن الطبقة السياسية نالت قسطا أوفر في الدراسات السياسية التي حاولت فهم ظاهرة السلطة والتسيد والدولة والأنظمة السياسية والمجتمع المدني وغيرها من الظواهر المرتبطة بهما. تتبع السلطة السياسية استراتيجيات مختلفة لتحقيق الاستقرار بعيدا عن مطلب تغييرها هي أي النخبة السياسية داخل السلطة، مثل مشاريع التنمية المختلفة والتحديث السياسي والاقتصادي، ومنها أيضا برامج الإصلاح السياسي التي تصبو إلى إضفاء الشرعية على النظام السياسي كنتيجة نهائية، والذي تعتبر الشرعية غايته لأنها تضمن ولاء الشعب، والتي بدونها تتهاوى الأنظمة السياسية مهما كانت قوتها.

أهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف ومنها:

- رصد نشأة وتطور منظومة القيم التاريخية، الاجتماعية والسياسية المصاحبة لنشأة الدولة بالمنطقة المغاربية.
- محاولة فهم الأطر المتحكمة في طبيعة الأنظمة السياسية القائمة وأنماط انتقال السلطة فيها.
- نقد وتقييم مجموعة الإصلاحات السياسية المنتهجة بعد قيام الدولة الوطنية.

- علاقة التفاعل القائمة بين الدولة والمجتمع ومحاولة توضيح الخلط الحاصل بين الدولة والسلطة.

مبررات اختيار الموضوع الدراسة:

1- المبررات الذاتية: لا يخلو بحث من الذاتية ولو اجتهد الباحث، إلا أن ضرورة الحياد القيمي تعد أكبر وأنفع في كل بحث، وبالنظر إلى أن دراسة الحال تنصب على الجزائر، فمنها نشأنا وفيها ماضينا، حاضرنا ومستقبلنا المتمثل في أبنائنا، فإن الحاجة أعظم من أن توصف، نريد حياة أفضل لأبنائنا ومستقبلا آمنا لوطننا، وهذا البحث إنما هو محاولة أكاديمية لتبيان مواطن النقص ولتي يمكن أن تساعد صناع القرار في انتهاج سياسات تجنب تضييع الطاقات وتهدر الأموال دون تحقيق النتائج.

2-المبررات الموضوعية: في وقت تتجه غالب الدراسات نحو محاولة إسقاط نظريات ومناهج ما أنتجتها السلوكية وما بعدها، ارتأيت في هذه الدراسة إتباع مقاربة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وفهم تأثير التغير الجيلي على مستوى تكون النخب وثقافاتها، ومدى تأثيرها على رسم سياسات تتجاوب ومطالب مجتمعاتها، إذ وعلى الرغم من المقدرات البشرية والطبيعية الهائلة التي تتمتع بها دول المنطقة المغاربية وعلى رأسها الجزائر، وعلى الرغم كذلك من كل الجهود المبذولة والأموال الطائلة التي أنفقت على إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الأوضاع تزداد تراجعا، وتبقى التعليقات والآراء متضاربة بين المعارضة والنخبة السياسية الحاكمة في توصيف الإصلاح السياسي الواجب وضعه للخروج من الأزمة، ومن ثم تأتي هذه هذا الدراسة لإضافة قراءة مختلفة حول تطور فعل الإصلاح، من خلال فهم دور الأطر الثقافية التي أهملتها السياسات في البداية كتعبير عن العلاقة الجدلية بين الدولة والمجتمع.

أهداف الدراسة:

تكتسي الدراسة أهمية بالغة، ذلك أن آثار وظروف موجات الحراك العربي لازالت قائمة، وإن اختلفت آثارها ونتائجها من بلد لآخر، ومع الانفلات الأمني الذي تعيشه دول عربية عديدة، يزيد حجم الأخطار المختلفة الكامن في البيئة المحيطة بالجزائر، لذلك كان من الضروري إعادة النظر في نتائج الإصلاحات السياسية السابقة، ومحاولة وضع رؤية وقراءة نقدية جديدة لتوضيح مواطن الخلل، علّها تساعد في بلورة إصلاحات عميقة في المستقبل، ويكون بمقدورها إخراج دول المنطقة المغاربية من منطقة الخطر وأن تحقق الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي.

أدبيات الدراسة:

1إسماعيل معراف، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية:[1]

يتحدث الكاتب في هذا الكتاب عن التيارات السياسية في المنطقة العربية:

1- تيار الإسلام السياسي بمكوناته المتشابكة التالية:

- التيار المتشدد والذي يرى إلى الديمقراطية كخروج عن الملة والدين لأنه يكرس حق اختيار القادة للشعب دون الخالق.
- تيار آخر يرى إلى أن الانتقال الديمقراطي حتمية ويجب التفاعل معها، وليس فيها ما يناقض العقيدة الإسلامية، مثل الإخوان المسلمين في مصر، الأردن، وحزب الوسط في مصر والنهضة في تونس ، وتجمع الإصلاح في اليمن والحركة الدستورية الإسلامية في الكويت ثم في الجزائر نجد حركة النهضة وحمس وحركة الإصلاح. هذه الحركات والأحزاب انخرطت في العمل السياسي وقبلت باللعبة الديمقراطي كآلية للعمل السياسي.
- تيار من المثقفين الإسلاميين الذين لم ينتموا إلى أحزاب سياسية ويرون إلى أسلوب التداول على السلطة هو البديل والأسلوب الكفيل بتحقيق ديمقراطية حقيقية في البلاد العربية.

2 – التيار القومي: الذي يرى إلى عملية الانتقال إلى الديمقراطية تهديدا للتماسك الاجتماعي وأنها ضربة مباشرة لكينونة المجتمعات العربية وإلى فكرة الدولة الموروثة بعد الاستقلال، وإن قبلت بعملية الانتقال، بسبب ضغوطات دولية ومحلية، إلا أنها ترى أنه على الأحزاب السياسية والجمعيات السياسية المشاركة في العملية، وليس الجمعيات المهنية والاتحادات وغيرها والتي من المفارقة تشكل بعينها الوعاء السياسي والمجتمعي اللازم والملازم لأي عملية تحول سياسية نحو الديمقراطية. ويرجع سبب تخوف التيار القومي من ترك المجال أمام الاتحادات وحركة المجتمع المدني بصفة عامة إلى أنه يرى إلى أن الضغوطات الدولية إنما ترمي إلى محاولة تغيير نمط القيم السائد في المجتمعات العربية من خلال اختراق المجتمعات، وبالتالي لا يريد المجازفة بترك أدوات المجتمع التي يعزوها نظام دفاعي ، على العكس من الأحزاب السياسية التي لابد وأن تعتمد لديه، قبل مباشرة أي عمل سياسي.

3 – التيار الليبرالي: لقد كان من المبادرين بطرح فرضية الانتقال، وهو الوارث الشرعي للبرجوازية العربية، ولطالما أراد التحول نحو نظم أقل شمولية لترابط النظم السياسة بالاقتصادية، إذ أن أي تحول سياسي نحو النظام الديمقراطي إلا ويستلزم تحول نحو اقتصاد أكثر تفتحا على السوق

[1]– إسماعيل معراف، **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

العالمية، بما يحمله من آليات المنافسة وروح المبادرة، وترك الظروف الاقتصادية تقرر نظام السوق ومن ثم نظام الأفكار، وبالتالي نجد أن الأحزاب المنضوية تحت شعار الليبرالية كانت أكثر الحركات مطالبة بالتغير نحو الديمقراطية بما تحمله كذلك من مساواة واحترام للحريات وحقوق الإنسان، وهي الشروط اللازمة لكل انطلاقة تنموية فعلية على أساس أن الدول الديمقراطية في الغرب إنما حققت النجاحات الاقتصادية بفضل نظام سياسي منفتح أمام الفرص والكفاءات.

2- **دراسة برهان غليون تحت عنوان "معوقات الديمقراطية في الوطن العربي"**[1]. أعادت هذه الدراسة التأكيد على الوضع المأزوم للحرية والديمقراطية في الوطن العربي، والذي تناوله في دراساته السابقة ومن أهمها: التحولات الديمقراطية ودور النخبة في العالم العربي وهو عمل صدر في السنوات الأخيرة كجزء من دراسة كبيرة قام بها العديد من المفكرين، والتي بحثت في المسار التاريخي لتداول السلطة في الوطن العربي، ومن التساؤلات التي تناولتها الدراسة:

-ما موقع وما ترتيب الديمقراطية في سلم الاهتمامات الأخرى للشعوب العربية، مثل مسألة التنمية ومواجهة تحديات الإفلاس الاقتصادي، وكذا التحديات الخارجية مثل قضية فلسطين.

هل يعبر الانفتاح وأشكال التحولات نحو التعددية التي سمحت بها بعض الأنظمة، إيمانا منها بضرورة وأهمية المشاركة الشعبية، أم كانت عبارة عن شعور بعمق الأزمة وسعي ومحاولة هذه الأخيرة إنقاذ أنظمتها السياسية وإعادة تجديدها؟ وذلك بانتهاج التعددية والانفتاح كأسلوب لاحتواء المعارضة السياسية والاجتماعية لها، بعدما تآكلت مصادر الشرعية المختلفة التي كانت تعتمد عليها؟

- ما علاقة الثقافة السياسية التقليدية المستمدة من الإسلام بغياب التعددية السياسية والديمقراطية؟

وقد عدد الباحث ستة فرضيات كمعوقات للديمقراطية في الوطن العربي وهي:

- سيطرة الحزب الواحد، وضعف التعددية السياسية.
- غياب مبدأ التنافس على الحكم وتداوله.
- معوقات قيام ديمقراطية وتعددية سياسية.

[1]- برهان الدين غليون، «معوقات الديمقراطية في الوطن العربي»، على الموقع التالي: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/813ba045-44cd-4c2c-914b-f5ffdc4c51aa بتاريخ: 2016/06/13.

- معوقات مرتبطة ببنية الدولة.
- هشاشة القوى الديمقراطية والمجتمع المدني.

لقد تناولت الدراسة بإسهاب العوامل الاجتماعية، السياسية والثقافية التي حكمت تكوين النظام المجتمعي العربي وجعلته عاجزا عن إيجاد نظام ديمقراطي حقيقي ومستقر، حيث أبرزت السهولة والنجاح الذي وجدته الأقلية النخبوية في وضع يدها على الدولة، في المقابل أكد على هشاشة القوى الديمقراطية وعجزها عن إحداث التغيير.

3- دراسة محمد عابد الجابري[1]:

جاءت هذه الدراسة بعنوان "الانتقال إلى الديمقراطية :المغرب نموذجا قبل انتخابات 27 سبتمبر 2002 التشريعية في المغرب، والتي اعتبرها الباحث بمثابة نقطة انطلاق ستحسم فيها مسألة أساسية بالنسبة لتاريخ المغرب الحديث وهي فكرة التداول على السلطة، وبداية عهد سياسي جديد، بمعنى آخر هل يتحقق" التناوب الديمقراطي" بعدما عاش المغرب مرحلة "التناوب التوافقي"؟ بمعنى آخر هل أن الانتخابات ستكون نزيهة وأن الاقتراع هو الذي سيقرر من يحصل على سلطة الحكم أم أن الواقع القائم والذي يستمد قوته من التوافق ومن ميزان القوى الذي لا يخضع للانتخابات ولا يتأثر بها.

ومن أهم التساؤلات التي حاولت الدراسة الإجابة عنها هي:

كيف يمكن الانتقال إلى الديمقراطية في ظل تجاذبات القوى الكبرى المتصارعة على المصالح وعلى رأسها فرنسا والتي لا تقبل من تأتي به الديمقراطية إذا كان ذا مرجعية وطنية؟ وأن ذلك لن يتأتى إلا إذا وافقت عليه "القوة الثالثة"، ويقصد بها الكاتب القوة التي كانت حل وسط بين الحركة الوطنية المغربية وبين السلطة الاستعمارية، والتي أصرت فرنسا عليها لتمسك بزمام الحكم بعد رحيلها كشرط للاستقلال. أما الأطراف التقليدية فهي الحركة الوطنية المعارضة تاريخيا في المغرب ممثلة في "الاتحاد الاشتراكي" والذي قاد الحركة الوطنية والذي يتقاسم الشرعية التاريخية مع العرش، وقد تناولت الدراسة فرضية محورية وهي:

[1]- محمد عابد الجابري، **الانتقال إلى الديمقراطية، المغرب نموذجا**، على الرابط التالي:

http://www.aljabriabed.net/MAROC4.HTM، بتاريخ 2016/02/14.

- لن يتم انتقال المغرب إلى الديمقراطية الحقيقية إلا بإزاحة "القوة الثالثة" المصطنعة من مراكز القرار ووضع حد لهيمنتها، وهو ما يعني فك الارتباط مع المستعمر السابق، لقد تمحورت معظم فصول الدراسة حول دور العامل الخارجي في التحول الديمقراطي.

4- دراسة "دانكفارت.أ. روستو" « Dankwart A.Rustow » : الانتقالات إلى الديمقراطية، نحو نموذج حي[1].

ينطلق الكاتب من فكرة أنه من الصعب تحديد الشروط الواجب توفرها لنشأة الديمقراطية وتطورها، من "ج. لوك" إلى "دي طوكفيل" حاول المفكرون، كل حسب منهله، البحث في حقيقة الديمقراطية وفي مصدرها وتاريخ معين لنشأتها، ويبدو أنه يستحيل الوصول إلى حقيقة نهائية، إذ أن الديمقراطية موجودة في كل إنسان فهي موجودة كطاقة باطنية في كل مرة حاول الإنسان أن يسير أموره بنفسه، وأبطالها هم الطبقة الوسيطة والتجار الذين تحولوا إلى منتجين، كما ساعد في بروزها ظهور الثنائية الحزبية كنظام حكم وظهور مفهوم الحقوق المدنية بقوة، من الإرث المسيحي، وكذلك من مجموعة التعاضديات الخاصة أي الجمعيات.

ويبدو من خلال هذا التقديم المختصر أن "روستو" يركز على المنطلقات والمرتكزات الأولى التي تولدت عنها الديمقراطية كنموذج للحكم، ويبني أطروحته على ثلاث تفسيرات أساسية، منها ما جاء به "سايمور ليبزات" « Seymour Martin Lipset » و"فيليبس كاترايت" « Philips Cutright» ومفكرين أمريكيين آخرين والتي ترى إلى أن استقرار الديمقراطية يرتبط أساسا بضرورة وجود ظروف اقتصادية واجتماعية مستقرة، منها مثلا ضرورة توفر دخل فردي عالي، مستوى تعليمي واسع وعام وحياة مدنية أي وجود مدن مزدهرة، ويرى أن أينما وجدت الديمقراطية سبقها وجود هذه الظروف، فارتبطت لديه فكرة ضرورة توفر الظروف السابقة الذكر ي توجد ديمقراطية، ولعل هذا التفسير يرجع إلى تكوين روسطو نفسه، ذلك أن من بين التيارات الفكرية الباحثة في السياسة الدولية الآن، وما آلت إليه الأنظمة السياسية، تيار تنويري يرى في أن أصل الديمقراطية كان انبعاثا لما خلفته الحضارة الرومانية وتمازجها مع المسيحية، بمعنى أنه يرى استمرار التدفق الفكري الديني الثقافي بين المسيحية والديمقراطية معللا ذلك بالترابط والاستمرار بين الحقبة الرومانية والنهضة الأوربية التي أنتجت "عودة" الديمقراطية للظهور في أوربا.

يرى هذا التيار أنه مستحيل أن تظهر الديمقراطية في المجتمعات الريفية (الزراعية) وكأن ذلك يتنافى والقيم الديمقراطية.

[1]- Dankwart. A Rustow, **Transitions to Democracy, toward a dynamic model**, PP: 337. http://www.jstor.org/page/info/about/policies/terms.jsp, vu le 20/06/2016.

النمط الثاني من التفسيرات يقوم على أن الديمقراطية تحتاج إلى مستوى من الوعي، أو الإدراكات النفسية لدى المواطنين في شكل إيمان مشترك بمبادئ وأسس مشتركة، أو على شكل توافق إجرائي حول قواعد اللعبة، والذي يسميه "والتر بايكهوت" « Walter Bagehot » و"أرناست باركر" « Ernest Parker » بـ (التوافق على الاختلاف) (the agreement to differ) كمبدأ أساسي للديمقراطية، بينما يرى "دانيل لارنر" « Daniel Lerner » أن الديمقراطية تتحقق من حيث وجود أو انعدام الإرادة في المشاركة في الحياة السياسية، والتي يؤكدها "ألموند" « Gabriel Almond » و"سيدني فيربا" « Sidney Verba ».

أما التيار الثالث من التفسيرات التي تبحث في شروط الديمقراطية فيرى إلى البنى السياسية والثقافية على غرار التوافق الذي يتوجب حدوثه، ويعود هذا التيار لـ"كارل فريديريش" « Carl Friedrich » و"بارنرد كريك" « Bernard Crick » وغيرهم أن أشكال الصراع والمصالحة هما الشرطان الأساسيان لنجاح الديمقراطية.

الجدال العلمي لازال قائما وسيبقى، ذلك انه لا توجد إجابة واحدة حول الديمقراطية، وأن الإجابات تتعارض[1]، لكن السؤال بالنسبة لـ"روستو" لم يعد في البحث في أصول وشروط نشأة الديمقراطية، منطلقين من فرضية أن الديمقراطية موجودة في الواقع، بل في استمرارها في حالة جيدة ومستقرة، والإجابة التي يراها الكاتب مناسبة هي في النمط المعاصر للمعلومة، بمعنى وسائل الإعلام ومجموعة النتائج التي يقدمها سواء كانت إحصائيات مقارنة، عمليات سبر الآراء، الحوارات أو أي شكل آخر من أشكال الإعلام الحديثة، التي تزود القادة بالمعلومات الآنية، مما يسمح بالحصول على معلومات آنية وحقيقية وكذلك تصويب وترشيد القرارات.

5- عبد القادر عبد العالي، التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي[2]

يبحث الكاتب في هذا الجزء من الكتاب في الأدبيات والأبحاث العلمية في حقل التحول الديمقراطي، وموقع المنطقة والمجتمعات العربية من موجات التحول نحو الديمقراطية، ويسرد باختصار وجيز ومفيد أهم الدراسات وأهم التيارات الفكرية ويعقب عليها بشكل يتناسب والطروحات الفكرية التي تضمنتها هذه الدراسات، ويمكن تلخيص ما جاء به في ثلاث أجزاء:

1- يتعلق الجزء الأول بالرد على الطرح القيمي الكوني والحضاري فيما يتعلق بالمجتمعات العربية من منظور ثقافوي مبني على الاستشراق والذي يرى إلى أن المنطقة العربية فضاء للاستبداد ولا

[1]- Dankwart. A Rustow, **Op Cit**, PP: 338.

[2]- عبد القادر عبد العالي، «التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي»، في: عبد الحي علي قاسم وآخرون، **التغيير في الوطن العربي، أي حصيلة؟**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص،ص. 15-31.

يستجيب للحداثة، مما يفرض التدخل الأجنبي ن خلال فرض التبعية للغرب أو من خلال الاستعمار والتدخل العسكري وفرض أنظمة أكثر ديمقراطية بإمكانها إخراج المجتمعات العربية من كل مظاهر التخلف، أنظمة تستجيب لمتطلبات الأنظمة الغربية بحسب ما تراه هذه الأنظمة ملائما، وليس بالضرورة ذلك الذي يتلاءم والقيم المحلية ومصالح المجتمعات.

يرى أصحاب هذا التيار إلى العوائق القيمية للمجتمعات الإسلامية لارتباطها بمكونات الثقافة الإسلامية والتي بحسبهم لا تحتوي أو على الأقل لا تقبل بالقيم الحضارية التي قامت عليها الديمقراطية، على غرار ما يجري داخل المجتمعات العربية من إقصاء وتهميش وهضم للحقوق الأساسية وهو ما يمثل لدى أصحاب هذا التيار الاستثناء الذي بدأ إسلاميا ثم تحول فيما بعد إلى الاستثناء العربي، إلا أن العملية المسحية التي قام بها كلا من المفكران بايبا نوريس (Pippa Norris) وروناالد إنقلهارت (Ronald Inglehrat) أثبت أن المجتمعات العربية تتطلع إلى الحرية والديمقراطية بنفس الحرص الذي تتطلع به المجتمعات الغربية المتطورة.

2- يرى أصحاب التيار الثاني المنتمين إلى فكرة أن التغيرات الحاصلة في الوطن العربي وفي الأنظمة العربية لا تعدو أن تكون تحسينات شكلية وعمليات تجميل من خلال إجراء بعض الإصلاحات الدستورية والسياسية للانتقال من نظام تسلطي فرعي إلى نظام تسلطي فرعي آخر مقنع، يريد أحاب السلطة السياسية القائمة داخل هذه الأنظمة إيهان المجتمعات بالتغير السياسي الذي تتطلع إليه، وهنا يفرق الكاتب بين عمليتين جوهريتين وهما الدمقرطة والانتقال الديمقراطي.

-أما الأولى فهي عملية تتعلق بأصل المشكلة وهي انتقال فعلي من نظام تسلطي إلى نظام أكثر ديمقراطية بوسائل عنيفة كالثورة مثلا[1]، وهو المشهد المرشح للوقوع داخل الأنظمة العربية نظرا لتجانس النخب الحاكمة ولجوء الانتقال إلى وسائل العنف التي تواجهها الثورات المضادة أو الانقسامات داخل الثوار، مما يسمح بعودة الأنظمة القديمة والمتجذرة في اللممارسة السياسية.

-أما الانتقال الديمقراطي فهو أكثر سلامة وتجنبا للعنف لكنه يشترط وجود ما يلي:

1) انقسام داخل النخب الحاكمة لبين متشددين ومعتدلين حتى تتم عملية التفاوض.

2) وقوع النظام التسلطي في أزمة وقطيعة كموت الرئيس أو أزمة اقتصادية حادة.

3) وجود قناعة لدى النخب بتكلفة اللجوء إلى العنف واقتناعها بضرورة التفاوض بالطرق السلمية.

ويرى جزء من مفكري هذا التيار بضرورة وجود تنمية اقتصادية ودخل فردي من مستوى معين لتحقق بعده تنمية سياسية، وطبقة وسطى واسعة وواعية بإمكانها تحقيق انتقالا إلى النظام الديمقراطي والحفاظ على مقدرات البلاد بعيدا عن الانزلاق وراء التغيرات المفاجئة، ويرتبط بوجود

[1]- عبد القادر عبد العالي، التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي، **المرجع نفسه**، ص: 18.

قفزة نوعية في طبيعة القيم الاجتماعية والثقافة السياسية كمشاركة المرأة سياسيا واجتماعيا وزيادة مستوى التعليم والتمدن.

يتطرق بعدها الكاتب إلى الثورة وأدبيات الدراسة التي تطرقت إلى التحول السياسي ومدى قدرة ودور الثورة في تحقيق وإنتاج أنظمة سياسية أكثر ديمقراطية من الأنظمة السابقة للثورة، وأن الثورات لا تضمن ظهور أنظمة ديمقراطية نيتجة لمستوى العنف الذي يصاحبها، وخصوصا إذا أسقطت الأنظمة بقوة السلاح وانتشر هذا الأخير والذي ينتهي عادة إلى انهيار في بنى الدولة الأمنية وانتشار السلاح وحالة لا أمن نتيجة للكبت السياسي والإقصاء الذي مورس على أجزاء من المجتمعات، أو كأن تقابله ثورات مضادة. أو كما حدث مع الثور الفرنسية والبلشفية إذ قابلها فراغ في قدرة النخب على إدارة الدولة سياسيا مما أدى إلى النزوح إلى التسلط والإقصاء، هذا فيما يخص الثورات التقليدية أما الثورات الحديثة (الملونة) فهي لا تستخدم السلاح بقدر ما تتسم بحشد أعدادا كبيرة من الجماهير والعصيان المدني، ويتساءل الكاتب عن الأحداث الجارية في المنطقة العربية وعن كيفية وصفها؟ هل هي انتفاضات أم موجة احتجاجات، أم هبة شعبية؟ وعن الأسباب والعوامل التي أدت إلى وقوعها[1].

6- ناصر جابي، لمذا تأخر الربيع الجزائري، منشورات الشهاب، الجزائر، 2012

يتحدث المؤلف في هذا الكتاب عن التقسيمات الجيلية المكونة للمجتمع الجزائري[2] ويقسمها إلى ثلاثة أجيال: جيل الثورة والمالك لمقاليد الحكم مستندا على الشرعية الثورية والعمل الراديكالي الذي تميزه اللحظة الجيلية المتمثلة في القطيعة مع الأجيال السابقة له في العمل السياسي مع المستعمر، الجيل الذي قام بالثورة ويرى في رموز هذا الجيل مجموعة 22 المكونة لجبهة التحرير، جيل تمكن من تحقيق الاستقلال ومارس السلطة بطريقة أبوية بعد الاستقلال.

الجيل الثاني ويتمثل في الذين عايشوا جزءا من الحقبة الاستعمارية والثورة، جيل من الكوادر متعلم في فئتين: فئة لها ثقافة وتكوين عربيين امتهنت التربية والتعليم وقطاعات أخرى من الدولة المستقلة، وفئة مفرنسة كانت وجهتها الإدارة الاقتصادية والمالية للدولة. لا يحمل هذا الجيل مبادرة لا سياسية ولا اقتصادية بل يعمل كمنفذ للخطط والسياسات التي تملى عليه من طرف الجيل الأول، وليس في قطيعة مع الجيل الأول، يؤمن بالفكر الوطني وبوزن ما أنجز من ثورة تحريرية وما عقبها، وبعد الانفتاح الاقتصادي ستؤول إليه مهمة تسيير الشأن الاقتصادي، الأمر الذي

[1]- عبد القادر عبد العالي، التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي، **المرجع السابق**، ص:19.

[2]- ناصر جابي، **لمذا تأخر الربيع الجزائري**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2012، ص ص:16-27

سيسمح له بتحصيل مزايا اقتصادية واجتماعية بفعل تكوينه واحتكاكه بالجيل الأول من جهة وبالقطاع الخارجي المستثمر في الاقتصاد الوطني.

التميز الاقتصادي والاجتماعي الذي تحقق حصريا من الريع لكل من الجيلين السابقي الذكر سيدفعان بالجيل الثالث وهو جيل ما بعد الاستقلال والذي سيعيش مرحلة تآكل الرموز الوطنية والتاريخية أمام الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الظروف الاقتصادية والسياسية الدولية، والتي ستدخله في قطيعة مع الجيل الأول. وهو الجيل الذي سيعمل بالاحتجاجات غير المسقفة، والتي تتميز بالفردية وخارج الأطر القانونية، للتعبير عن امتعاضه ونفوره من الحالة العامة للبلاد وعن الظروف المزرية الناتجة عن ضعف القطاعات الاقتصادية عل خلق الثروة والتي بقيت مرهونة بمبيعات الدولة من النفط والذي بدوره يخضع لتغيرات السوق الدولية.

ويتحدث المؤلف عن السيناريوهات المحتملة للانتقال[1]، انتقال سلس بين الجيلين الأول والثاني لاقترابهما الفكري وتقاسمهما لكثير من المسائل التاريخية والسياسية، خصوصا وأن الجيل الثاني يشكل نوعا من الطبقة الوسطى اللازمة لأي انتقال سياسي سليم وهادئ، وسيناريو أكثر عنفا وهو انتقال مباشر من الجيل الأول إلى الثالث.

الإشكالية والتساؤلات الفرعية للدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على اقتراب كلي، لفهم ظاهرة الإصلاح السياسي في المنطقة المغاربية، لأننا نعتقد أن الظواهر السياسية معقدة ولا سبيل لمجاراة أي دراسة علمية دون الإلمام بكل جوانب الحياة، التاريخية، السياسية، الاجتماعية فيها (في جزء كبير كنتيجة للمرحلة الاستعمارية والتراكمات السلبية والمغلوطة أحيانا في المخيال العام)، ثم الاقتصادية وأخيرا دراسة الدولة كوحدة سياسية داخل النسق الدولي بتفاعلاته المختلفة، واختيارنا للاقترابات والمناهج اللازمة للدراسة إنما تمليه متطلبات الدراسة نفسها وليس الاختيار ذاتيا ولا تحكمه الدوافع ولا التجارب الشخصية، ثم في مرحلة ثانية ستلزمنا الدراسة إتباع اقترابات جزئية لتتبع النخب السياسية المتوالية على الحكم وفهم عملية اتخاذها للقرارات السياسية، ومحاولة تفسير الظروف المصاحبة لاتخاذ مثل هذه القرارات.

وعليه فإن الإشكالية تكون على الشكل التالي:

[1]– ناصر جابي، **مرجع سابق**، ص. ص:28–30.

كيف يمكن تفسير الإصلاحات السياسية في السياق المغاربي، على ضوء العلاقة التاريخية بين المجتمع والدولة الوطنية؟

المتغير المستقل في هذه الدراسة ليس ثابتا، إذا كان المجتمع في الحقبة الاستعمارية متغيرا مستقلا تحكم في قيم نشأة النخب ومن ثم بناء الدولة (الحركة الوطنية والثورة)، تحولت الدولة بعد الاستقلال (مرحلة التحديث وبناء الدولة) إلى متغير مستقل تحكم هو في قيم المجتمع الذي أصبح تابعا لها.

وتتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلات جزئية أساسية وهي:

- ما هي الأطر المفاهيمية والنظرية لعملية الإصلاح السياسي؟
- ما طبيعة الإصلاحات قبل تشكل الدولة الوطنية في المنطقة المغاربية؟
- ما هي خصوصية البنية السوسيو- سياسية المغاربية وأثر ذلك على عملية الإصلاح السياسي فيها؟
- ما تداعيات جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر على فعل الإصلاح السياسي؟

فرضيات الدراسة:

- خصوصية البنية السوسيو- سياسية في المنطقة المغاربية هي نتاج للخبرة التاريخية ومحدد لآليات الإصلاح السياسي.
- عملية الإصلاح السياسي في المنطقة المغاربية محكومة بالطبيعة الجدلية للعلاقة بين الدولة والمجتمع.

حدود الدراسة:

الإطار الزماني: تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من استقلال الدول المغاربية، إلى غاية المرحلة الحاسمة، أي التحولات السياسية الحاصلة في المنطقة منذ 2011، وتركز الدراسة على فعل الاستمرارية والتغير الذي يصيب الإصلاحات، وتترك المجال مفتوحا لدراسات قادمة.

الإطار المكاني: تعالج الدراسة موضوع الإصلاحات السياسية في المنطقة المغاربية ممثلة بشكل خاص في المغرب وتونس، مع دراسة حالة الجزائر، لم تهمل هذه الدراسة ليبيا وموريتانيا بالخطأ، ذلك أن متغير الثقافة السياسية للنخب التي نشأت من خلال الحركة الوطنية أو الثورة تجمعها قواسم مشتركة تساعد أكثر في فهم تصور السلطة وتصور طبيعة الإصلاحات السياسية داخل الأنظمة السياسية للدول الثلاثة محل الدراسة.

مناهج واقترابات الدراسة:

1- المنهج المقارن: تحتم الدراسة الأخذ بالمنهج المقارن في الجزئية المتعلقة بالمقارنة عبر الزمن لنفس الوحدة، وتبحث الدراسة أيضا جزئيا و**ضمنيا** في القواسم المشتركة التي تجمع الدول المغاربية محل البحث، وهو جزء يتعلق أكثر بالحقبة الاستعمارية كمرحلة مشكلة للبنى السوسيو-سياسية التي انطبعت بها الأنظمة السياسية التي نشأت فيما بعد، وعن تأثير المخلفات الثقافية للوجود الفرنسي بالمنطقة من جهة، ومن جهة ثانية عن الأساليب المتبعة بعد الاستقلال في المناورة السياسية من خلال إنشاء غرف تشريعية عليا في مواجهة احتمال تزايد قوة المعارضة داخل الغرف السفلى، نتيجة للانفتاح أكثر والذي أملته ضغوطات مرحلة الربيع العربي، وبين أوجه الاختلاف في الأساليب والاستراتيجيات المتبعة من كل نظام سياسي بالنظر إلى المعطيات الاجتماعية والاقتصادية خاصة، والتي طبعت قدرات الأنظمة على المناورة وتفادي السقوط.

2- **منهج دراسة الحالة:**[1]

يقوم منهج دراسة الحالة وهو من بين المناهج المسحية، باختيار وحدة (أ) كحالة واحدة من بين مجموعة من الوحدات الأخرى، وجمع المعلومات التفصيلية الخاصة بها، ومن ثم دراستها دراسة مستفيضة في محاولة لقياس فروضها والنظر في مكانية تعميم نتائجها على الوحدات الأخرى من عدمها، وتشترط الموضوعية في هذا المنهج إلى أبعد الحدود، ومن مزايا هذا المنهج ما يلي:

- أنه يسمح بدراسة دقيقة وجيدة بالرجوع إلى خلفية وتاريخ الوحدة المدروسة وتطورها إلى الوضع التي هي عليه[2].
- يسمح للباحث بالتركيز على دراسة الحالة قيد الدراسة بالتفصيل، كما يسمح بإرساء قاعدة بيانات تكون مرجعا يعتمد عليه.

الاقترابات:

للوقوف على حقيقة الإصلاحات السياسية والتحولات نحو الديمقراطية التي جاءت بها العشرية الأخيرة من القرن الماضي بالنسبة للجزائر، والعشرية الأولى للألفية الثانية بالنسبة لباقي الدول المغاربية محل الدراسة (المغرب، تونس)، تبين لنا أنه لابد من الاعتماد على بعض المقاربات

[1]- عامر إبراهيم قنديلجي، **المرجع السابق**، ص.111.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 115.

المنهجية والمساعدة في البحث، وذلك لدراسة مدى تأثير هذه الإصلاحات التي حدثت على الدساتير وعلى القوانين المختلفة في تغيير نمط التفكير السياسي وعلى الحياة السياسية بشكل عام.

ومن هذه الإقترابات اعتمدت الدراسة على:

1- **اقتراب الدولة والمجتمع:** يساعد هذا الاقتراب في البحث في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أنهما نظامين متلازمين، وتطور العلاقة القائمة بينهما، حيث سيظهر من خلال الدراسة قوة المجتمع الذي استطاع أن يحافظ على مقوماته وأن يبعث جيلا تمكن من تحقيق الثورة وإعادة بعث نفسه من جديد خارج الأطر الاستعمارية ورغما عنها، ثم كيفية استتقواء الدولة الوطنية لتحتوي المجتمع الذي سيتخلى عن وسائله في سبيل بناء دولته، ثم أنه في مرحلة أخرى سيضعف كلاهما في الحالة الجزائرية في مرحلة التسعينيات، وعليه تظهر أوجه العلاقة بينهما وطبيعة الآليات المتبعة في التعامل بينهما، بمعنى كيف يوصل المجتمع حاجاته ومتطلباته، وكيف تتجاوب السلطة معه، وعلى أي منطق تتعامل معه ومنها القوة، التفاوض أو التجاوب الآني والذي يمكن أن تكون المشاركة السياسية أبرز ملامحه[1].

إذ وفي الوقت الذي تعتمد الأنظمة السياسية على إصلاح النظم الانتخابية والقوانين المؤسسة للعمل الحزبي، ترى أحزاب المعارضة أنه وعلى الرغم من كل ذلك فإن الإدارة تبقى الحلقة الناقصة، إذ غالبا ما تنحاز وأنها بفعل ممارساتها تعمل على بقاء وديمومة النخب السياسية في سدة الحكم، ولا تسمح بالمقابل إلا بوصول أعضاء الحزب الحاكم على المستوى الدنيوي مثل عضوية البرلمان أو مجالس الشعب المنتخبة محليا.

أما على المستوى الاقتصادي، فهناك من يميز بين السرعة التي يتحرك بها كل منهما، إذ يرى البعض أن الدولة الريعية في الجزائر مثلا، مرتكزة على الثلاثية (الجيش، الثورة، الوطن)[2]، رسخت تفكير سياسيا يقوم على إدارة الدولة فقط على ما تنتجه الموارد الطبيعية، وأبان عن عدم قدرتها على إرساء نموذجا اقتصاديا مبنيا على روح المبادرة، بسبب القواعد الصارمة التي تفرضها البيروقراطية الإدارية، وفي المقابل، فإن القطاع الخاص لا يعدو أن يكون إلا قطاعا أنتجته الدولة وأصبح برجوازية للدولة، وأنه يشير إلى أولائك الذين أداروا مناصب في الشركات العمومية للدولة والتي تمت خوصصتها لصالح بعض المسيرين الاقتصاديين، بالإضافة إلى أولائك الذين استفادوا من علاقات

[1] لتفاصيل أكثر انظر:

Daniel Lambach, State in Society, Joel Migdal and the limits of state authority, a paper presented to the conference: Political concepts beyond the Nation state: Cosmopolitanism, territoriality, democracy", **Danish Political Theory Network Conference**, University of Copenhagen, Department of Political Science, Copenhagen, 27-30 October 2004.

[2]- Rachid Tlemçani, « Le coup de force permanent en Algérie. Armée, élections et islamisme », **Maghreb – Machrek**, 2014/3 (N° 221), PP: 95.

متميزة مع أعضاء النخب الحاكمة. أما على المستوى الاجتماعي، فإن نظرة الدولة السياسية البحثة لا تسمح إلا بالوظائف الملقاة على عاتق الجمعيات السياسية والمجتمعية التي ترخص لها الحكومات وأن أغلبية الجمعيات تتلقى تمويلها من طرف الدولة، فطبيعي أن لا يكون لهذه الأخيرة الاستقلالية اللازمة لفرض مطالب اجتماعية أو أن تسلك سلوك الضغط والاحتجاج.

2- اقتراب النخبة:[1] يساعد اقتراب النخبة في دراسة مدى ارتباط النخب السياسية بمجتمعاتها، وفي حقيقة بقاء النخب في مناصبها أو دورانها وتجددها مثل ما هو الحال في المجتمعات المفتوحة بحسب منظري الاقتراب ومفكريه، ومنه مدى تداول النخب على المناصب السياسية وعلى السلطة، ويعين هذا الاقتراب كثيرا في البحث في مدى التطابق أو التنافر بين عملية الانفتاح السياسي والانتقال إلى الأسلوب الديمقراطي الذي ظهر من خلال التعديلات الدستورية المعلنة، ومن الممارسة الفعلية للعمل السياسي، سواء لدى المؤسسات السياسية للدولة (برلمانات ومجالس منتخبة)، وهذا يدفعنا إلى التحقق من نزاهة نتائج العمليات الانتخابية، وقدرتها على إنتاج نخب سياسية كفأة، ومن جهة ثانية في حقيقة تبني التداول على السلطة كقيمة تنم عن ثقافة سياسية وذلك على مستوى الأحزاب السياسية نفسها.

3- اقتراب التكيف الهيكلي: يساعد هذا الاقتراب في الفصل الثالث من هذه الدراسة في شرح الأسباب التي دفعت إلى الانتقال السياسي نحو التعددية في الجزائر، وهو نفس النهج الذي جعل دول عديدة تعيش ظروفا اقتصادية صعبة مماثلة لتلك التي حدثت في الجزائر في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، أحداث تزامنت مع أزمة اقتصادية عالمية، انكمش معها الطلب على النفط، الذي تعتمد الجزائر عليه بنسبة كبيرة جدا في حصولها على السيولة والعملة الصعبة، والتي توظفها في استيراد المواد الاستهلاكية الأساسية، فتحتم عليها اللجوء إلى الاستدانة من المؤسسات المالية العالمية، والتي صاحبتها مجموعة من الشروط الاقتصادية الصعبة أثرت في تأجيج الجبهة الاجتماعية الداخلية، وعجلت بالمرور إلى الانتقال السياسي من الاشتراكية إلى الليبرالية، بما تحمله من صعوبات لم تكن ضمن الثقافة لا الاقتصادية ولا السياسية المصاحبة والتي كانت متبعة لعقود، وفرضت شروطا سياسية كتغيير النهج السياسي الاشتراكي نحو الديمقراطية وفتح المجال السياسي، وهذا ما يجعل من اقتراب التكيف الهيكلي والاقتصاد السياسي ضروريا في هذا الجزء من الدراسة.

[1] Rachid Tlemçani, **Op Cit**, PP: 91.

تقسيم وهيكلة الدراسة:

استهلت هذه الدراسة بفصل خصص لدراسة المفاهيم المتعلقة بتحديد المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بظاهرة الفساد وأنواعه على أنه يقود إلى الانسداد وخلق الأزمات، وإلى الإصلاح وأنواعه أيضا، لغة واصطلاحا وللمفاهيم المشابهة لهما، ومنه أيضا التعريج على نماذج نظرية ومذهبية تطرقت لعملية الإصلاح، ومنه الإصلاح السياسي في معالجته للاستبداد كفساد سياسي، ثم عرجت في الفصل الثاني إلى دراسة أهم مسارات الإصلاح السياسي في كل من المغرب وتونس، وإلى أهم الخصائص السوسيو- ثقافية، التي تستمد السلطة السياسية أصولها منها، وإلى الجذور التاريخية المؤسسة للنظم السياسية التي قامت في المنطقة المغاربية، وتطرق جزء من الفصل إلى نموذج الإصلاحات التي جاءت لتثبيت الدولة الوطنية المستقلة، في كل من المغرب وتونس وصولا إلى الإصلاحات السياسية التي أنتجتها موجة الانتفاضات في المنطقة العربية بعد 2011.

خُصص الفصل الثالث لدراسة الأطر التاريخية والاجتماعية والظروف التي تولدت عنها صورة السلطة والنظام السياسي الجزائري، فكان التركيز على حيثيات الحقبة التاريخية كعامل فاصل في تكون الثقافة السياسية للنخبة السياسية الجزائرية، ثقافة وتصورا للسلطة أثرا على طبيعة برنامج الإصلاحات السياسية الأولى بعد الاستقلال، وهي مرحلة عالجها الفصل الرابع بتفاصيل وإشكالات، حاول هذا الفصل تفسير الدوافع والآثار التي تركها الإصلاح الهيكلي للنظام السياسي الجزائري بعد أحداث أكتوبر، كما ركز في شق ثاني على الإصلاحات السياسية، التي طرحتها السلطة السياسية الجزائرية في ظرف الانتفاضات العربية وإلى نتائجها العملية، ليخلص هذا العمل بخاتمة طرحت جملة من الاستنتاجات تخص هذه الإصلاحات في المنطقة ككل، وعلى الجزائر على وجه الخصوص.

صعوبات الدراسة:

اعترضنا ونحن نخوض غمار إنجاز هذا البحث، عائق غياب الكتب والمصادر المتخصصة في نفس الموضوع، أي الإصلاحات السياسية في مرحلة الأحادية الحزبية في الجزائر، عدا كتب من تخصصات مثل علم الاجتماع ومن تخصص الاقتصاد، وترتبط هذه القلة إلى حساسية وطبيعة النظام السياسي المتبع حينها، فالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والحزب الواحد لم يكونا ليسمحا بأي بحث علمي نزيه يتوجه بالانتقاد للسياسات المتبعة، وأغلب الكتب تطرقت سواء إلى دراسة النظم القانونية للجماعات المحلية، أو للتخطيط المركزي للاقتصاد، مع التحفظ الكبير والظاهر في الدراسات، وغياب العمل النقدي بسبب النظام السياسي القائم حينها، وفي الشق الموالي من الدراسة أي بعد أحداث الربيع العربي، اشتركت أغلب الدراسات إلى مواضيع مثل التحول الديمقراطي، حاول أصحابه إسقاط مبادئ

وأساليب الانتقال التي حدثت في الموجات المتتالية في أوروبا وأمريكا الجنوبية، على المنطقة العربية.

أصبح لزاما علينا أن نستعين بمجموعة كبيرة من المقالات العلمية بلغات مختلفة، وحاولنا أن نلقي الضوء على زوايا بدا لنا أنها لم تلق الاهتمام المناسب، ومنها الخصوصية الثقافية ودورها في الإصلاحات، خصوصا وأن مخاض مرحلة التغيير السياسي أو الانتقال بالمنطقة العربية، لازال قائما ولم يستقر بعد، وأن الإصلاحات لازالت مستمرة في جدلية بين السلطة والمجتمعات.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للإصلاحات السياسية

تنطلق محاولة إصلاح منظومة قائمة تعتريها إختلالات تمس الإطار العام الذي تسير عليه سواء الدولة كنظام كلي أو المجتمع ومؤسساته كأنظمة فرعية، من أن المجمعات تألف الظروف وتتعايش وتتكيف معها على الرغم من تكدر أسباب العيش الكريم أحيانا ودني مستويات الحياة، ذلك أن التكيف يسمح بنوع من الاستقرار، كما أن هناك فئات معينة تتمكن من إدارة هذه الظروف وتعمل على إبقائها على حالها، لما توفره لها من فرص وأسباب الرقي الاجتماعي، فتحاول بشتى الطرق المحافظة عل الأوضاع وإبقائها على حالها، حتى وإن سمحت أحيانا بحدوث بعض التغييرات التي تسمى بالإصلاحات (التي تأتي من جانبها) إلا أنها لا تسمح إلا بالقدر الذي يضمن معه بقائها في مناصبها أو مراتبها.

ومن هنا فإن الرسالات السماوية جاءت لتصلح حال البشر، وبعد ذلك تبعتها أفكار الإصلاح الديني المختلفة، كان من أهمها تلك التي انطلقت في أوروبا ضد الكنيسة الكاثوليكية والملكية والإقطاعيين مع نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، والتي قامت كمنهج قام بدوره على أفكار فلسفية انتقدت المنظومة الفكرية والعقدية القائمة حينها، فكانت ثورة المفكرين الدينيين (مارتن لوثر وجون كالفن)[1] على الديانة المسيحية ممثلة في البابا والملكية الإقطاعية، والتي عاشت خلالها الشعوب الأوروبية أسوأ مراحل تاريخها الحديث، تميزت بالاستبداد واستغلال الإنسان وقمع لكل أشكال الحرية الإنسانية، انتهت في الأخير بحروب دامية، ولعل حربي المائة عام ثم الثلاثين عاما بين المذهبين الكاثوليكي والبروتستانتي الناشئ، والداعي إلى التحرر من سلطة الكنيسة الزمنية وبقائها في شقها اللاهوتي، لخير دليل على مدى الصراع الذي كان قائما حينها، وعلى مدى التبعات الجسيمة التي نجمت عن استغلال الدين لأغراض الدنيا والملك.

جاءت نهاية حرب الثلاثين عاما بفوز نسبي للفريق الداعي إلى التحرر، فانتشر المذهب البروتستنتي والذي نشأ معه مفهوم جديد وحديث للدولة، حيث اعتبر نموذجا جديدا(براديغما) أحدث ثورة على المستوى الفكري، السياسي والاجتماعي، لقد أوجد الدولة الوطنية أو الدولة الأمة، بكل ما تحمله الكلمة من مفاهيم مرتبطة بالدولة التي توحدت معها الأقاليم المتناحرة، من ألمانيا وإيطاليا لتنتشر إلى كامل أرجاء أوروبا ثم إلى العالم.

[1] * مارتن لوثر ، من مواليد 10 نوفمبر 1483، بألمانيا، راهب ألماني، قسيس وأستاذ للاهوت، يعتبر مؤسس الثورة الدينية و عصر لإصلاح في أوروبا، اعترض على صكوك الغفران، ألف أول كتابا له سنة 1517 حول قضايا الدين وسلطة البابا وعلاقتها المشبوهة ببلاط الإمبراطورية الرومانية المسيحية ، توفي في - 18 فبراير 1546.

* جون كالفن من مواليد 10 جويلية 1509 بفرنسا، درس القانون بجامعة باريس، ألف كتابا ينتقد فيه سلطة البابا الزمنية في 1536 بعنوان "تأسيس الديانة المسيحية"، توفي سنة 1563 بجنيف السويسرية.

المبحث الأول: مفاهيم حول الفساد والإصلاح وأنواعهما

إن ما يدفعنا مجبرين إلى التطرق إلى الفساد كمتغير يلازم متغير الإصلاح، بالإضافة طبعا إلى الثنائية الاستطرادية لهذين اللفظين في تلازمهما في المصادر وعلى رأسها القرءان الكريم وكذلك المعاجم العربية، هو أن الانتفاضات العربية الأخيرة لم تحصل بسبب تخلف الأوضاع الاقتصادية، كما يحلو للبعض أن يصفها، قاصدين بذلك استثناء الشعوب العربية من موجات الالتحاق بركب الديمقراطية لما تحمله كنظام يسمح بضمان حقوق الإنسان، عدالة اجتماعية وسمو القانون فوق الجميع، وهي صفات التحضر الإنساني، فإن نزعنا هذه الصفة عن الانتفاضات العربية وأملها في التحول الديمقراطي، نزعنا عنها الوعي الحضاري والإنساني، وصنفناها إراديا ضمن المجتمعات المتخلفة والمتحجرة الرافضة للتطور، وهذا غير صحيح، لأن بعض الأمثلة الحية تفند ذلك، وعلى رأسها البحرين، سوريا واليمن التي عرفت نموا اقتصاديا كبيرا في نهاية القرن الماضي ومع ذلك ثارت فيها المجتمعات مطالبة بالتحول وتغيير نمط الحكم[1].

يتلازم إذن الإصلاح في مصادر اللغة العربية، وفي مقدمتها القرآن الكريم مع الفساد، الذي يسبق عملية الإصلاح، ومن ثم يصبح من الضروري التعرض لمفهوم الفساد، يبحث هذا الجزء من الدراسة عن تعريف الإصلاح الملازم لكلمة الفساد، لغة واصطلاحا، وفي مجموعة المفاهيم المشابهة لهما، كما سيقودنا إلى تتبع ودراسة ما ينتهي إليه مفهومي الفساد والإصلاح وارتباطهما اللغوي كفعل يدفع إلى حدوث ردة فعل بالضرورة.

المطلب الأول: مفاهيم الفساد والإصلاح

لا يخلو مجتمعا أي كان زمانه ومستواه على سلم التطور من الفساد، إنه عمل مصاحب للسنة البشرية، ثم لظاهرة السلطة والحكم، فكل المجتمعات تحتوي على قدر معين من الفساد يختلف هذا القدر باختلاف مستوى تحضر المجتمع ومستوى تطور الدولة ذاتها.

لا يوجد إذن مجتمع فاضل يخلو من الفساد والفاسدين، وما يهم الدارسين هو هذا التنامي المتزايد لظاهرة الفساد وتشابك وتعقد آلياته، ذلك أن الفساد لا يطال مستوى إلا وصعد إلى مستوى

[1]– سعد الدين إبراهيم، «الدوافع السياسية والاجتماعية من الاستبداد والفساد إلى الحرية والعدالة الاجتماعية»، في: أحمد عبيدات وآخرون، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، نحو خطة طريق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2012، ص:88.

أعلى وبالتالي فإن دراسة الفساد تتطلب اهتماما أكبر مما مضى نظرا لكون هذا الأخير قد استشرى وطال نظام القيم الاجتماعية والسياسية[1].

تكمن أهمية دراسة مفاهيم الفساد والإصلاح كذلك في السماح بفهم عمق وتعقد المضاعفات والآثار الناجمة عن الفساد على مستوى الأفراد، ونظرتهم لجملة القيم الاجتماعية المنتشرة في مجتمعهم، ثم إلى نسيج المجتمع ككل بمعنى نظام القيم في المجتمع، فالشعور بعدم وجود العدالة يعني انعدام الأمن وانحسار القانون الذي لا يشعر معه المواطن بالحماية، وإلى انتشار الجريمة بكل أشكالها، تكمن الخطورة أيضا في احتمال تقبل المجتمع للفساد ولآثاره على الحياة الاقتصادية والسياسية وتقبله للانحرافات ومحاولته التكيف والتعامل معها،إذا لم يتأكد من وجود قوة تكافحه، وهذا السلوك من شأنه تكوين البيئة الحاضنة للفساد والتي بدورها تخلق أطر شبكية معقدة من الصعب اختراقها، ويتحول الفساد من كونه ظاهرة واستثناء وحالة دخيلة على المجتمع إلى قاعدة وربما حتى منظمة، على شاكلة منظمات المافيا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما يؤدي إلى تآكل شرعية الأنظمة السياسية القائمة، ويحكم عليها سواء ببقائها أو بالفناء[2].

إذا كان بالإمكان دراسة وتناول الفساد والإصلاح كموضوعين متلازمين، فإن اختيار مقاربة بعينها للإلمام بهما كمفهومين، تبقى بعيدة المنال وصعبة التحقيق، ويعود السبب في ذلك إلى تعقد العلاقات داخل تراتبات ونخب المجتمع الواحد، وبين هذا الأخير وبين المجتمعات الأخرى، كنتيجة آلية لظاهرة العولمة وانتشار وسائل الإعلام التي فتحت الحدود، وقاربت بين المجتمعات، فتحول الاهتمام إلى حجم الفساد واتساع دوائره وتعقد أطره وتشابك حلقاته، وإلى أساليب عمله وإلى قوة مراكزه ونفوذه، فلقد ترابطت آلياته بطريقة غير مسبوقة، الأمر الذي أصبح يهدد نسيج مجتمعات بأكملها ويهدد وجودها وأنظمتها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية[3].

أولا: الفساد في اللغة

ويعرف الفساد كلمة ولغة على أنه من أصل كلمة فسد، كأن يقال فسد الشيء فهو فاسد، والمفسدة عكس المصلحة، وفي القاموس العربي نجده بمعنى تحلل وتعفن، خطأ وخروج عن الحق

---

[1]– محمود عبد الفضيل، «مفهوم الفساد ومعاييره »، في: إسماعيل الشطي وآخرون، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2006، ص:79.

[2]– لمزيد من التفاصيل، ينظر:عزي محمد فريد، الأجيال والقيم، مقاربة للتغيير الاجتماعي والسياسي للقيم في الجزائر، **رسالة دكتوراه**، جامعة وهران، 2005.

[3]– أمين مشاقبة، المعتصم بالله علوي، **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد، إطار نظري**، مطبعة السفير، عمان، ط1، 2010، ص: 11.

وساءت نواياه[1]، كما يعني أخذ المال ظلما وبهتانا، كما يقصد به الجذب والقحط وهي السنون العجاف التي لا تنتج إلا خرابا وضياعا للمال وللناس، كما تعني فساد الشيء بتعفنه أو تحلله، والإنسان الفاسد هو من يتعاطى ما أنكره الناس من مأكل أو ملبس أو أي سلوك يدفع بالضرر إلى الناس أو إلى الأرض.

ولقد كان ذكر كلمة الفساد كثيرا ومتعددا باختلاف معانيها المرتبطة بالنسق الذي يختلف معه المعنى والحدث في القرءان الكريم، يرتبط مفهوم الفساد في القرءان الكريم أساسا بعمل الإنسان أي بعمل بشري مشين، كما يمكن أن يكون بسبب تركه ما كان يتوجب عليه القيام به، فأخل بالنظام الذي ارتضاه الله ونتج عن ذلك أشياء أضرت بالخلق وبما يتعلق بهم من مصالح، وتتعدد المعاني الملازمة لكلمة الفساد في القرءان الكريم ودلالاتها، فمنها الخراب والقتل، الخلل في منهج ما، أو أخذ المال على غير أوجهه وتصريفه في ما لا ينفع الناس، والآيات التالية على سبيل الذكر لا الحصر وهي كثيرة تشير إلى بعض أنواع الفساد وتجلياته، ومنها:

"﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ، أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ ﴾"[2]، وتشير الآية إلى نوع آخر وهو فساد يرتبط ببعض الأنفس البشرية المريضة سواء عن كفر، أو عن كبر أو غير ذلك وتأخذها العزة بالإثم، وهو يرى أن أمره صالح، وعلى الرغم من الإثباتات والبراهين المقدمة إليه، إلا أنه يتعنت ويتمسك بموقفه وبعنف أيضا.

أما الآية الكريمة الموالية من سورة البقرة ﴿ وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى العَالَمِينَ﴾[3]، فهي تشير إلى نوعا آخر من الفساد، مرتبط في هذه الحالة بوجود فئتين متنافستين على أمر ما، يمكن أن يكون فكرة، مرتبة اجتماعية أو سياسية، أو أن تكون سلعة مادية أي كان مصدرها والغاية المبتغاة منها.

﴿ كُلَّمَا أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾[4]، تدل هذه الآية إلى وجود وحدتين سياسيتين أو عقيدتين فكريتين مختلفتين، تحاول إحداهما إذكاء ما يمكن أن يربط بحرب وفتنة، بيما تجاهد الثانية على منع حدوث ذلك، كونها ستخلق مآسي وكوارث جمة، مع العلم أن التفسير الديني التاريخي لسياق الآية يشير إلى طائفة اليهود بعينها، سواء قبل بعثة الرسولّ ﷺ، أو في عهده (غزوة الخندق)، أو بعده كقاعدة تدل على الطوائف الباغية.

"﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾"[5]

---

[1]– **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، دار المشرق، بيروت، ط 2، 2001، ص: 1092.

[2]– سورة **البقرة**، (مدنية)، الآية:11.

[3]– سورة **البقرة**، (مدنية)، الآية:251.

[4]– سورة **المائدة**، (مدنية)، الآية:64.

[5]– سورة **الروم**، (مكية)، الآية:41.

يمكن أن نستعين بهذه الآية لذكر نتائج الثورة الصناعية والتكنولوجية على الفساد الذي لحق بالبيئة من خلال تسابق الأمم لاستغلال الموارد الطبيعية، لتغذية اقتصادياتها، وهو الأمر الذي أنهك المصادر والموارد، وتحول على إثرها المفكرين وصانعي القرار فيما بعد إلى العمل على سن القوانين للحفاظ على البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة، الكفيلة بالحفاظ على موارد الأرض ومقدراتها، والتي تشترك فيها الشعوب الحالية والأجيال القادمة، وهي مفاهيم جديدة بدأت تأخذ حيزا علميا هاما في الجامعات وفي الدوائر السياسية مثل مفهوم التنمية المستدامة، الذي يعبر عن إستراتيجية استغلال الثروات والموارد بأكثر عقلانية والمحافظة عليها للأجيال القادمة، من خلال مفهوم الطاقات المتجددة والطاقات البديلة التي تقوم على استخراج الطاقة من الموارد الهوائية، الشمسية والمائية وكم هو غريب أن هذه الموارد الثلاثة تشكل جوهر فلسفة دينية قامت ولازالت في شرق آسيا مفادها أن الكون بما فيه الجماد مثل الأرض، والذي بحسب هذه النزعة له روح ولكنها تختلف عن روح الإنسان، أو الحياة كما نعرفها لدى الإنسان والحيوان تتحكم فيها القوى الثلاثة السابقة الذكر(الماء، النار والهواء).

"﴿ وَفِرْعَوْنَ ذِي الأَوْتَادِ، الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلادِ، فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ﴾"[1]

ولعل هذه الآية تشير إلى ارتباط الفساد بالريع والقوة الاقتصادية والمادية، فكلما زادت قوة الدولة زادت حاجتها إلى ضمان مستوى معيشي معين لشعوبها، كما تزيد حاجتها إلى الزيادة في البحث عن الأمن، كما ترى المدرسة الواقعية ونظرية توازن القوى.

وفي النهاية يتبين من سياق الآيات أن الفساد مرتبط بعمل الإنسان الفكري أو المادي، وكان أن بعث الله الأنبياء والمرسلين لإصلاح السلوكيات وتقويم الأعمال، وإعادة سريان الأحداث إلى مجراها الأصلي.

أما في اللغات الأجنبية الإنجليزية والفرنسية فإن كلمة (Corruption) تقابلها معاني كثيرة منها التغير من الأصلح إلى الأسوأ، وتأتي مرادفة لخيانة الأمانة، وكل أنواع الأذى التي يمكن أن يسببها فعل تنتهي نتائجه إلى ضياع مصلحة وأوجه الفساد كثيرة ومتشعبة.

كما يمكن أن تنتهي ترجمة الكلمة (فساد) إلى كلمة (pourrissement) ويقصد بها التعفن والتحلل للمواد، لكن المصطلح يستعمل على المشاعر والمعاني المجردة، كأن تقول تعفن الوضع وتترجم إلى (une situation/ou un cas pourri) أي أن الوضعية تقدم بها مستوى الفساد.

ويرتبط الفساد بكل أوجه الحياة، إذ نجد فساد اجتماعيا على مستوى الأخلاق داخل المجتمع كأن تستشري الرذيلة فيه وشتى أنواع الانحرافات سواء بتعاطي المحرمات من مأكل أو شرب، أو كارتداء لثياب وأزياء دخيلة عن المجتمع، والسير في أشكال التقليد التي لا ترتبط بقيم المجتمع، أو فساد إداري مثل الممارسات التي يعمد الموظفون لانتهاجها، كأخذ رشوة مقابل القيام بعمل الموظف

[1]– سورة **الفجر**، (مكية)، الآية:12.

موكل به أصلا ويأخذ عليه أجرا، لكنه يخلق لصاحب الحق الأسباب ليحول دون وصول صاحب الحق إليه، كأن يماطل عليه أو يخفي عنه حقائق وغيرها، أو كأن يؤدي منفعة لا تحق قانونا لطالبها مقابل رشوة، ويقابلها أن يذهب هذا الحق لغير صاحبه، ويترتب عليه ظلما لمن يعود له الحق في تلك المصلحة فلا تصل إليه، ويدفع ذلك إلى خلق ظلم اجتماعي كأن تجد من يدفع الرشوة يتمتع بما لا يحتاجه، بينما يزداد عدد المعوزين فيرسخ شعور عدم المساواة وغياب العدالة ومن ثم تنعدم الثقة بين المواطن وحكامه، ويضعف الانسجام والاندماج الاجتماعيين، وتصبح فئات الشباب المعرضة أكثر من غيرها وهي في مقتبل العمر في حالة من اليأس والتهميش مما يجعلها لقمة سائغة أمام تحديات الانحراف نحو الجريمة وإلى الجريمة المنظمة على شاكلة الإرهاب مع ما يترتب مع ذلك من أخطار.

ثانيا: مصطلحات الفساد

تأخذ كلمة الفساد على مستوى الاصطلاح مناحي عديدة ومختلفة بحسب طبيعة الشيء أو الظاهرة التي أصابها هذا النوع من الفساد أو ذاك، أما في ظاهرة الفساد في علاقتها بالحياة الإنسانية موضوع الدراسة، فإنه يرتبط أساسا بالوظائف الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، وعليه سنجد فسادا اجتماعيا، وآخر اقتصاديا وماليا، كما سنجد فسادا سياسيا الذي هو أشدهما تأثيرا في حياة المجتمعات وأخطرهما، ذلك أنه يؤثر في حياة الفرد مباشرة كما يؤثر في حياة المجتمع ككل، على قيمه ومقوماته على حاضره وعلى مستقبله وعلى أمنه ووجوده، ويعتبر الفساد السياسي مصدر الأنواع الأخرى للفساد وأعقدها.

ثالثا: أنواع الفساد

أ- **الفساد السياسي** Top Corruption

يرتبط الفساد السياسي أو فساد القمة، بالفساد الذي يطرأ على الحكومات والقيادات السياسية، من تنصيب الأقارب في المناصب العليا، والارتكاز على مبدأ الولاء عوض الكفاءة، وأشكال التحفيز والتسهيلات الممنوحة لبعض المقربين للاستفادة من المشاريع على أسا غير موضوعي، أو الانتفاع المباشر من الرشاوي في تمرير الصفقات الاقتصادية الكبرى.

تعرف عموما الدول التي خرجت أو تلك التي لا تزال قابعة تحت حكم النمط الاشتراكي إلى أعلى نسب الفساد السياسي، ويرجع ذلك في نسبة كبيرة منه لامتزاج السلطة السياسية بالقرار السياسي المركزي، ليزيد غياب استقلال جهاز القضاء في حدة الأوضاع، ذلك أن الضغوط التي تمارس على جهاز القضاء، لا تسمح له بلعب دور ناظم الحركة من خلال وظيفة الرقابة القضائية، إن تركيز السلطات وامتزاجها في يد الحكام يزيد من نسبة الفساد السياسي، ليمس الإدارة وينتهي بذهاب بقيم النزاهة والإخلاص على المستوى الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك، تتدرج السلوكيات التي تطرأ على العملية الانتخابية في إطار الفساد الإداري سواء أخذنا الأحزاب السياسية بمقاربة الحزب كمؤسسة سياسية، أو على أنه من مؤسسات المجتمع المدني، ومن أهم شواهد الفساد من زاوية عمل الأحزاب السياسية في إطار الحقل السياسي، أنه عوض أن تلعب دور المراقب والمتابع والحسيب، فيما يتعلق بأي شكل من أشكال التزوير التي يمكن أن تطرأ على العمليات الانتخابية وعلى نتائجها، فإن حالات كثيرة تشير إلى شراء الأصوات الانتخابية وإل مساومات بين الأحزاب، مع ما يصيب الأحزاب السياسية من مساومتها مع السلطة السياسية الحاكمة على المناصب البرلمانية والحقائب الوزارية، في صفقات تقوم على عكس ما يرجوه المواطن من الأحزاب من تمثيل لفئاته المنخرطة في هذا الحزب أو ذاك، كما تشير في مجملها إلى انحراف عن الأهداف والغايات المنتظرة من الحزب.

إن الانحراف الذي يطال الأحزاب والعمليات الانتخابية يولد نخبا سياسية محلية، وأخرى على المستوى المركزي، أي سلطة تشريعية، غالبا ما تعمل على تأسيس ظاهرة الفساد الذي تولدت من رحمه، ويمكن أن تغطي على حالات الفساد وتغض الطرف عنها، إن لم تقنن لها بطرق ملتوية تسمح بالانفلات من العقوبة، وعوض أن تكون مهمة السلطة التشريعية مراقبة عمل السلطة التنفيذية، فإنها تصبح ضعيفة وخاضعة لها، تزكي كل قراراتها فتخون الأمانة، إضافة إلى ذلك فإن ضعف المستوى العلمي والتكويني، في مقابل الثروة المادية، يدفع هذه النخب إلى البحث عن غطاء سياسي وحصانة وتميل بالمقابل إلى العمل على تنمية ثرواتها، دون مراعاة ما يحدث للشأن العام[1].

ب- الفساد المؤسسي أو الإداري Middle stage corruption

بما أن الإدارة مؤسسة تخضع في عملها إلى قانون أساسي يسيرها، فإن الفساد الإداري يعرف من الناحية القانونية على أنه "تصرف وسلوك وظيفي سيء، هدفه الانحراف والكسب الحرام والخروج عن النظام لمصلحة شخصية"[2]، كما يعرف إداريا على أنه "النشاطات التي تتم داخل الجهاز الإداري الحكومي، والتي تؤدي فعلا إلى انحراف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي لصالح أهداف خاصة، سواء كان ذلك بصفة متجددة أم مستمرة، وسواء كان بأسلوب فردي أم بأسلوب جماعي منتظم"[3]

---

[1]- جلال عبد الله معوض، « الفساد السياسي في البلدان النامية»، **مجلة دراسات عربية**، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، العدد:11 ، 1998، ص:04.

[2]- عبد الكريم بن سعد إبراهيم الخثران، واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية، **رسالة ماجستير**، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص:21.

[3]- مرتضى نوري محمود، «الإستراتيجية العامة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق»، **المؤتمر العلمي حول النزاهة أساس الأمن والتنمية**، هيئة النزاهة، العراق، ديسمبر 2008، ص:07.

من أهم مؤشرات الفساد الإداري ما شاع من مصطلح البيروقراطية واستعمال الصفة الإدارية لقضاء المآرب الخاصة، وهو أسلوب جاء مع نمط الدولة الوطنية، خصوصا تلك التي قامت خصوصا في النظم الاشتراكية، على الرغم من أن البيروقراطية في الأصل وفي إطارها النظري التأصيلي تشير إلى النموذج الفيبيري[1] للمؤسسة، أي أنه ذلك النوع من الإدارة المستقلة والمجردة من الأهواء والصفة الذاتية، والذي يحتكم إلى الموضوعية في إدارة المرفق العام.

تشير مختلف الدراسات إلى أهم أعراض الفساد الإداري ومنها: التراخي والمماطلة في أداء الواجبات، السلبية وعدم بذل الجهد لإيجاد الحلول للمشاكل المطروحة، عدم تحمل المسئولية وإفشاء أسرار الإدارة للغير وعدم المبالاة، عدم الالتزام بالأوامر والتعليمات الإدارية الفوقية، سوء استعمال الوظيفة والانحراف في استعمال القوة الوظيفية، وغيرها من أشكال الانحرافات[2] وبما أن الدول خاصة النامية منها، تتميز بضعف الثقافة السياسية والإدارية، وفي وقت يجد الإداري نفسه في مركز ثقل عمليات التنمية والمشاريع الكبرى، وفي غياب أطر رقابية، فإن السلوك الإداري يميل إلى المماطلة سواء بسبب تخوف من تبعات تصريف المال العام، أو بسبب محولة الابتزاز المالي، وعليه وغفي كلتا الحالتين فإننا في مواجهة حالة فساد إداري ومؤسسي[3].

ج- الفساد الاجتماعي Social corruption

يعد المستوى الاجتماعي البيئة التي تشكل محصلة أشكال وأنواع الفساد المذكورة أعلاه، حيث أن القرارات السياسية السيئة واستشراء الفساد السياسي والإداري يؤثر مباشرة على واقع الحياة اليومية للمواطن، إذ ضرب الفساد أخلاقيات العمل والقيم الاجتماعية، خصوصا إذا صادف تدني لمستويات المعيشة بسبب ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة مع تدني رواتب الموظفين وغياب المساءلة ومعاقبة المفسدين، الأمر الذي يفتح الآفاق أمام الجميع للتسابق على تحصيل أموال إضافية من طريق الرشاوى والأشكال الأخرى من اختلاس المال العام، مع شيوع ذهنية الفساد، فإذا عم الفساد سهلت استساغته وخفت وطأة تأنيب الضمير[4].

---

[1]- نسبة إلى ماكس فيبر، عالم اجتماع الألماني (1864-1920)، بحث في مجالات اجتماعية ومن أهم استنتاجاته السلطة التقليدية، السلطة الكاريزماتية والسلطة العقلانية، هذه الأخيرة والتي يندرج مفهوم البيروقراطية ضمنها.

[2]- إيناس عباس يونس الفتلاوي، مظاهر الفساد الإداري والمالي وسبل مواجهته، دراسة نظرية، **مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات**، العراق، العدد 10، 2018، ص :193

[3]- أسامة عبد الرحمن، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية**، دار المعرفة، الكويت، 1982، ص:77.

[4]- إيناس عباس يونس الفتلاوي، **المرجع السابق**، ص: 199.

وعلى جانب آخر يؤدي ذيوع الفساد إلى الانقسام داخل المجتمع ويؤدي إلى ضعف روح المواطنة أمام عودة الانتماءات الفرعية، القبلية والهوياتية، بسبب تولي المناصب بناء على القرابة والمحسوبية والمحاباة، فتقوى الانتماءات الفرعية مقابل الوطنية وتتعرض وحدة البلد وأمنه للخطر.

مع ذلك، فإنه جدير بالإشارة إلى أنه، وبما أن المجتمع هو حاوية المخزون القيمي والخازن لمنظومة القواعد المكونة للهوية، التي يرى أن انتشار أشكال الفساد الاجتماعي الذي تنتج عنه أشكال الرذيلة الأخلاقية، يستشعر خطورة الوضع أكثر من المستويات السياسية والإدارية، والتي تعد ساعات الالتقاء فيها ضعيفة (ساعات عمل فقط)، مقارنة بالوقت الذي يجمع أفراد المجتمع في العائلة، في المناسبات والأسواق، والتظاهرات الاجتماعية مع ما يتم من تناقل للأفكار والقيم بين الأجيال، أضف إلى ذلك أن المستويات العمرية غالبا ما تكون متقاربة في المؤسسات، خلافا للمستويات العمرية المتنوعة، خصوصا مع وجود ثقافة المحافظة التي تعتبر الجدار الحامي لمقومات الهوية[1].

ليس غريب إذن، أن يكون المجتمع كنظام كلي (النظام الأصل) بمخزونه القيمي، الركيزة التي تنطلق منها الاحتجاجات كخطاب رافض للقرارات التي تسير عكس مقوماته وقناعاته، كما تعبر الاحتجاجات الاجتماعية في الشارع عن نفاذ الطرق وانسداد قنوات الاتصال بين المجتمع والسلطة، التي أصبحت القنوات التقليدية المكلفة بلعب دور المدخلات، سواء الإعلامية، الحزبية أو النقابات لا تقوم بدورها، بقدر ما تقوم بالتعبئة لصالح هذه السلطة، فيغيب عن السلطة إدراك المدخلات الاضطرارية، ومن ثم تغيب عملية تقييم الأوضاع الذي تلعبه السلطة كناظم للحركة، فيؤدي ذلك إلى الصدام.

المطلب الثاني: الإصلاح، اللغة والمصطلح

إذا رجعنا للمصادر وعلى رأسها القرءان الكريم ونحن نتحدث عنه ككتاب سماوي إلى جانب الكتب السماوية الأخرى ثم ننظر إليه كمصدر للمعرفة الإنسانية، فإذا عدنا إليه نجد أن القرءان يتحدث عن الإصلاح بألفاظه المختلفة (الصلح، المصلحين، الصالحين، الإصلاح) 170 مرة[2]، وأن حالة الإصلاح كانت عقدية المنشأ ثم تطورت إلى أشكال متقدمة بتقدم المجتمع البشري، بمعنى أنه مع بداية التجمعات البشرية في أولى أشكال الحضارة، أين ظهر الاستقرار في مجمعات، نشأت بالضرورة علاقات اجتماعية واقتصادية وأخرى للتملك وللغلبة أي الاستئثار بالسلطة لنخبة على بقية أفراد المجتمع، ونتجت صدامات عقدية وأخرى اجتماعية واقتصادية، وظهرت معها أشكال مختلفة

[1]– داريوش شايغان، تر: محمد علي مقلد، **أوهام الهوية**، دار الساقي، ط 1، بيروت، 1993، ص ص:07–09.

[2]– مسلم بابا عمي، «محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي»، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 09، جوان 2013، ص:03.

للظلم، وظهرت بذلك الأشكال الأولى للانحراف، فبعث الله بالرسل لإصلاح العلاقة بين العباد وخالقهم.

أولا: الإصلاح في اللغة

صلح: في اللغة ولها ما يرادفها مثل صلاحا وصلوحا، بمعنى، ويقال هذا الشيء يصلح لك، أي أنه يلائمك. ونجده في المعجم الوسيط بالمعنى التالي: صلاحا وصلوحا زال عنه الفساد و الشيء كان نافعا أو مناسبا ويقال هذا الشيء يصلح لك بمعنى يناسبك، ومنها (صلح) صلاحا وصلوحا، صلح فهو صليح، (أصلح) في عمله أو أمره أتى بما هو صالح نافع و الشيء أزال فساده و بينهما أو ذات بينهما[1].

أصلح بمعنى أعاد شيئا إلى حالة حسنة، وأزال ما فيه من فساد أو عطب أو تلف[2]، وتعني كلمة الإصلاح الترتيب، الإعداد والتنظيم بطريقة مناسبة ولائقة بعناية تامة[3]. كما تعني التحسينات بتصحيح الأخطاء، أو أنها العمل الذي يحسن الظروف (An action that improves conditions)[4].

وفي المعجم السياسي فإن الإصلاح يعني التغيير الاجتماعي المحدود الذي يشتمل على تحسينات تدريجية تقوم بها القيادة السياسية، سواء من الناحية الاجتماعية، الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية، وضمن خطة خماسية (خمس سنوات) أو عشرية (عشر سنوات)[5].

يقابل مصطلح الإصلاح بالعربية كلمة Reform بالإنجليزية و reforme باللغة الفرنسية، ويظهر جليا أنها تنقسم إلى(Re) وتعني التكرار والإعادة بمعنى أنها مراجعة لما يأتي بعدها، كأن تقول (redire) ويقصد بها إعادة القول، أو(Relire) ويقصد بها إعادة القراءة أو تكرارها، يظهر لنا أن مبتدأ الكلمة (Re) يقصد به التكرار والإعادة والمحاولة، ويقصد بالجزء الثاني للكلمة (Form) أو (Forme) الشكل القالب أو الصياغة.

---

[1]– إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر ومحمد النجار، **المعجم الوسيط**، الجزء الثاني، دار الدعوة، القاهرة، 2010، ص:451.

[2]– المنجد في اللغة العربية المعاصرة، **المرجع السابق**، ص:848.

[3]– المنجد في اللغة العربية المعاصرة، **المرجع السابق**، ص:848.

[4]– عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داوود، «الفساد والإصلاح»، في: أحمد إبراهيم الورتي، **مشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط، بين طموحات الشعوب ومصالح الدول الكبرى**، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010، ص:29.

[5]– وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، عمان، 2010، ص:35.

ونجد كلمة الإصلاح في القرءان الكريم تتكرر بانتظام، وتشير دلالتها على أمر محمود من الله، وأن من يعمل على الصلح والإصلاح له الفضل والجزاء من الله، ون مثل هذه الأعمال يجب على كل فرد أن يعمل على تحقيقها لأنها قربات عند الله وعمل يرضاه الله عز وجل ويجازي عنه أحسن الجزاء، وهو ما يجب على المؤمنين القيام به لإرضاء ربهم والفوز بالمثوبة ودخول الجنة بما تحمله من وعد الله لهم بالحياة الأبدية في كل ما تشتهيه الأنفس من خيرات وراحة وطمأنينة.

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[1]

﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾"[2]

﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعاً يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾[3]

ثانيا: الإصلاح اصطلاحا

بما أن الدولة كظاهرة سياسية هي نتاج الظاهرة الاجتماعية (المجتمع) بالضرورة، كون الثاني سابق على الأول، كما يقول "تالكوت بارسونز"[4] فإن الإصلاح لا يمكن أن يخرج عن النموذج المعرفي المتعلق بالتنشئة خصوصا في الشق المتعلق بالسلوك الذي تتحكم فيه أربعة عوامل وهي: ضرورة وجود فاعل– ظروف يتحكم فيها إلى حد ما– توليفة للوسائل والأهداف المرجو إنجازها– قيم معيارية (اجتماعية).

وبناء على ذلك فإن مفهوم الإصلاح تتعدد مخرجاته، لكنه يرتبط بجذر الكلمة وهو الصلح والصلاح وما صلح من الأمر ما كان متفقا مع الأعراف وما هو محمود لدى الناس، فصلح أمره أي أنه استقام وحسن، وهو عكس الفساد، فيأتي الصلاح بعد الفساد وهي حالة لا دخل لإرادة الإنسان فيها أي أنها تأتي بصورة طبيعية، بينما يأتي الإصلاح بعد الإفساد، وينتظر من إضافة الألف والهمزة المكسورة دخول فاعل فيها لتغيير نمطها، وتدخل هنا فيها إرادة إنسانية أي عمل بشري بعمل، بخطة أو بمشروع[5].

---

[1]– سورة **البقرة**، (مدنية)، الآية:11.

[2]– سورة **المائدة**، (مدنية)، الآية:32.

[3]– سورة **القصص** (مكية)، الآية:04.

[4]– تالكوت بارسونز (1902–1979)، عالم اجتماع أمريكي وأستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة هارفرد 1927–1973، وضع نظرية الوظيفية البنيوية.

[5]– أحمد إبراهيم الورتي، **المرجع السابق**، ص:29.

وينطلق مفهوم الإصلاح ويتوسع ليشمل أوجه عديدة من الحياة الإنسانية، وما دامت الدولة مكلفة بوظائف معينة، خصوصا تلك المرتبطة بتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع، معنوية كانت أو مادية، لأجل تحقيق السلم والاستقرار، فإنها مسئولة عن إدخال الإصلاحات اللازمة لإعادة البرامج إلى السير في هذا الاتجاه، ومن هذا المنطلق يتبين أن الإصلاح والإصلاحات تأتي لتحسين الأداء الحكومي والمجتمعي، بما يخدم المصلحة العامة، ويفرض هذا أن تكون هناك إصلاحات ترتبط بكل أوجه النشاط الحكومي سواء السياسية، الاجتماعية منها أو الاقتصادية والإدارية.

المطلب الثالث: براديغمات الإصلاح

هناك نماذج للإصلاح ترتبط بالمذاهب الفكرية التي نشأت، ذلك أن لكل مشروع بيئة فكرية ,انأي عمل يحتاج إلى الفكرة[1] النظريات التي غيرت مجرى التاريخ أو تلك التي مكنت من تقديم تحليل علمي للظواهر الإنسانية، سواء كانت اجتماعية، فكرية، اقتصادية أو سياسية وحتى عسكرية، نجدها تخدم موضوع الإصلاح من خلال إعطائه تفسيرا منطقيا، وترتيبا علميا يسمح بتتبع محطاته وخطواته ثم إسقاط هذا النموذج أو ذاك والتحقق من صدق الفروض والتأكد من نتائجها، ومن هذه النماذج نجد:

أولا: البراديغم الليبرالي للإصلاح

يقوم النموذج الغربي الليبرالي للإصلاح على الأسس التي قام عليها النموذج المعرفي ككل، بمعنى أن هذا النموذج يرى إلى الصراع القائم بين الأفكار ونجاح الفكرة الغربية لا لشيء سوى لجدارتها تاريخيا، اقتصاديا وسياسيا. فالصاع التاريخي القائم بين النموذج الليبرالي ومناوئيه خصوصا المذهب الماركسي، قد وصل إلى نهايته معلنا فوز النموذج الليبرالي، فسقوط جدار برلين في سنة 1989 وتحلل المعسكر الشرقي، أثبتت بحسب المفكرين الغربيين هذا الفوز.

ويرى أصحاب النموذج الليبرالي أن نجاح المعسكر الغربي بالديمقراطية نموذجا سياسيا والليبرالية الاقتصادية أثبت التاريخ أحقيتهما وجدارتهما، وأنه من المفروض أن تتحول الدول المتبقية إلى هذا الشكل من النظام، ذلك أنه يقدم اليوم صورة كونية رائدة ومثال يمكن تطبيقه على جميع المجتمعات والدول، وفي هذا السياق دائما، لا يصبح غريبا رؤية المؤسسات المالية والمصارف العالمية، تهرع لإقراض الدول الفقيرة والتي خرجت من المعسكر الشرقي قروضا مصحوبة بشروط سياسية، فضت عليه من خلالها إدخال إصلاحات هيكلية سميت ببرامج التعديل الهيكلي، مست جميع قطاعات الحياة أدخلت هذه الدول في أزمات وأوضاع مالية واقتصادية حرجة.

[1] – أحمد إبراهيم الورتي، **المرجع نفسه**، ص:69.

من أهم الكتابات والأفكار المذهبية لهذا النموذج نذكر:

1- نهاية التاريخ النظرة التشاؤمية

يقوم تصور فرانسيس فوكوياما بفكرة نهاية التاريخ عنده ليس من باب توقف الأحداث بل استمراريتها، قائمة على تجربة بشرية جديدة تدخل ضمن التطور التاريخي البشري في أنماط الحكم والإدارة السياسية، وانتقال هذه الأخيرة بطريقة آلية إلى الديمقراطية اللبرالية الحرة.

ويرى فرانسيس فوكوياما في كتابه الشهير "نهاية التاريخ والإنسان الأخير"[1] أن انتهاء الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين أذن بنهاية التاريخ أي تاريخ الصراعات المذهبية بفوز الليبرالية على الشيوعية، النازية، الفاشية وكل الأنظمة الشمولية، لكن الحرج الذي تعانيه هذه الفكرة هو التنبؤ المسبق بنهاية التاريخ بنهاية الحرب الباردة وكأنه لن يكون هناك أسلوبا ومشروعا آخر لتعيش المجتمعات بسلام سوى المجتمع الغربي الليبرالي.

تقوم نظرية فوكوياما على نوع من التشاؤم بالنظر إلى بداية القرن العشين مع الحربين العالميتين وللنتائج التي تركتها الحربين العالميتين[2]، فأما الحرب العالمية الأولى وبالإضافة إلى الكوارث الإنسانية التي خلفتها، على المجتمعات الأوروبية من جهة، وكانت من تبعاتها على المستوى السياسي نشأة أنظمة سياسية شمولية، أدت بدورها إلى نشأة الحرب العالمية الثانية، وتبعاتها المدمرة والكبيرة ولتبيان ذلك ينطلق فوكوياما في البحث عن أنماط الدولة التي قامت وخاصة الدول القوية وكيف سقطت، وهو بحث في الدولة كإطار سياسي منذ بداياتها الأولى، مرورا بمستويين أو محطتين تاريخيتين أساسيتين في تصوره، وهما[3]:

* يعنى المستوى الأول ببداية القرن العشرين، أين انتصر الإنسان على الأمراض والأوبئة وخرج من الحروب العالمية وتطويعه للبيئة لخدمة مصالحه بواسطة تقدمه العلمي واستعماله للتكنولوجيات الحديثة.

* يرتبط المستوى الثاني باعتقاد فوكوياما باستمرارية الحكومات الديمقراطية وانتشارها لتنتشر أكثر فأكثر في دول كانت تحكمها أنظمة فردية وشمولية، مست دول أمريكا اللاتينية ثم اتسعت لتمس دول أوروبا الشرقية[4] ومن ثم انتقل نمط الحكم من فرد أو جماعة قليلة إلى حكم الأغلبية بعيدا عن مفاهيم

---

[1]- أحمد إبراهيم الورتي، **المرجع السابق**، ص:70.

[2]- Francis Fukuyama, **The End of History and the Last Man**, The free Press, New York, 1992, PP: 45.

[3]- لا يشير طبعا فوكوياما إلى التبعات التي ترتبت عن الحرب العالمية الأولى من دمار نتج عن التقسيم المجحف الذي أسس له الاستعمار الأوروبي، والذي طال دول في آسيا، إفريقيا وفي نواحي كثيرة من العالم، والذي كانت تبعاته البشرية، الحضارية والاجتماعية مدمرة، بنفس القدر الذي يشير فيه إلى اشتراط نجاح مشروع الإصلاح السياسي لهذه الدول بالتحول نحو النهج الليبرالي وتطبيق الحكم الديمقراطي.

[4]- Francis Fukuyama, **Op Cit**, PP: 13 - 21.

الطاعة، وهي النظم الديمقراطية، والذي تم حسب موجات كما سيتبين من خلال طرح غريمه في نفس التيار الفكري صموئيل هنتغتون.

2- صدام الحضارات ومقاربة مأسسة الإصلاح

بعدما انتهى فوكوياما إلى نهاية التاريخ، يأتي طرح صموئيل هنتغتون بأن الصراع سيكون حضاريا، ويرتكز هنتغتون في فكرته هذه على فوز الليبرالية والديمقراطية معا، والتي يصورها أصحاب التيار الذي ينتمي إليه هنتغتون، على أنها امتداد للحضارة الرومانية وفوزها على بقية الحضارات التي اندثرت بينما بقيت هي، ويقول هنتغتون بأن الصراع المستقبلي سيكون قائما على التقاليد الدينية والحضارية، أي أن الهوية أصبحت هي متغير الصراع خلافا للأفكار وخلافا للكسب المادي، ومن ثم يحدد سبعة أو ثمانية حضارات ارتكزت على التقاليد الدينية ومنها الهندية، الإسلامية، اليابانية، حضارات أمريكا اللاتينية[1]، الأرثوذوكسية، الصينية الكونفوشيوسية، الحضارة الغربية وفي الأخير باحتمال أقل الحضارات الإفريقية[2].

يرى هنتغتون أن خطوط الصدع بين الدول الصراع السياسي المذهبي والاقتصادي بين الشرق والغرب، ستتحول إلى صراعات ذات طابع حضاري، ويقصد أساسا من هذا القول أن محصلة الصراع ستكون بين الإسلام والغرب، ويعتبر الإسلام ويصفه بأنه انتشر بحد السيف ويدعو إلى الحرب (الجهاد) في تفسير خاطئ ومناقض للحقيقة تماما[3]، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الطرح ليس من إبداع هنتغتون نفسه، فهو موجود منذ عهد لدى بعض التيارات الإستشراقية المتطرفة، وتحالف معها بعض الجماعات الضاغطة، لتسهيل الدعوة إلى التدخل في بعض الدول العربية لاستنزاف طاقاتها ومواردها

---

[1]- الحضارات التي كانت موجودة بدول أمريكا الجنوبية، ومنها حضارة الأزتيك (ظهرت بهضاب المكسيك في بداية القرن الرابع عشر وانتهت بالإبادة سنة 1521 على يد الغزاة الإسبانيين)، وحضارة الإنكا (حضارة قامت في الأنديز بدولة البيرو الحالية من القرن الخامس عشر إلى مجيء الغزو الإسباني في 1532 أين تمت إبادتها كذلك)، ويأخذ مصطلح (اللاتينية) فيها بعدا عنصريا، إذ تم تحويل دياناتها إلى المسيحية بقوة السلاح، مما أدى إلى إبادة مجتمعات ومحو دياناتها كليا من طرف الأوروبيين، والدفع بهذه الشعوب إلى اعتناق المسيحية الكاثوليكية، ومن هنا يصبح التساؤل كالتالي: متى كانت هذه المجتمعات لاتينية؟ كون هذا الاسم يرتبط باللغة التي كانت سائدة في اليونان، في الوقت الذي كانت اللغات الأوروبية غير لاتينية أصلا، وكانت فسيفساء مختلفة، إلى أن تبنتها الكنيسة الكاثوليكية في أوروبا.

[2]- Philip G. Roeder, «clash of civilizations and escalation of domestic ethno-political conflicts», **Comparative Political Studies,** Volume: 36, issue: 5, June 1, 2003, PP: 509.

[3]- Jonathan Fox, «Clash of Civilizations or Clash of Religions: Which is a More Important, Determinant of ethnic conflict», **Ethnicities,** Volume: 01, Issue: 03, September 2001, PP: 296. https://bit.ly/2UbhnTu

الطبيعية، إذ مباشر مع بداية هذا الخطاب العدواني، بدأت طبول الحرب تقرع في العراق(1990) ثم في أفغانستان(2001) ، لتنتشر فيما بعد بأسلوب الحري بالوكالة من داخل المجتمع نفسه.

كل هذه الأسباب السابقة إنما تؤدي بحسب أصحاب هذا التيار إلى زيادة أنماط التسلطية السياسية والاستبداد، وذلك بسبب التقاليد الدينية القروسطوية للدول الإسلامية، والتي ستؤدي بدورها إلى تراجع الاستقرار وكثرة المنظمات الإرهابية التي تتغذى على الحقد نحو الحضارة الغربية على حسب قوله.

ومن هنا تنطلق أفكار هذا التيار والتي يأتي في مقدمتها المفكر الأمريكي صموئيل هنتغتون من أنه يجب على الدول التي تدين مجتمعاتها بالإسلام، أن تقوم بإدخال المنظومة الغربية الناجحة والمتمثلة في عملية الدمقرطة، تحولا أو انتقالا، والتي ستؤدي إلى تحسين المستوى الاجتماعي كصمام أمان وضمان يحول دون انفجار الأوضاع، ومن ثم يتوجب إدخال إصلاحات جوهرية تنطلق من إعادة صياغة البرامج التربوية، التنشئة، ثم حماية الحريات الفردية والجماعية، حقوق الإنسان وتحرير المرأة وتمكينها من قدر أكبر من الحرية في الأمور المتعلقة بالحياة، كالزواج وأمور التبني وغيرها.

أما على المستوى الاقتصادي، فيتوجب خصخصة الاقتصاد وفتح التنافس الحر بين السلع والخدمات (تطبيق الأسلوب الليبرالي) وضمان حرية السوق ورفع العوائق وتوحيد الرسوم الجمركية، وهي أمور تخدم أساسا الاقتصاد المتطور وتقضي على الإنتاج المحلي، وهذا ما من شأنه تكريس نوع جديد من التبعية.

ويقوم هذا النموذج على الأسس الفكرية التالية:

- الحرية الفردية والجماعية وأسبقية الفكرة وعلى العلمانية أي أن الفرد هو مركز العالم وليست المقدسات أي كان صاحبها.
- الحرة الفردية وتضحية العائلة لصالح الفرد الذي هو الوحدة الأساسية ومركز المجتمع.
- التنافس الحر وبدون قيود للسلع والأفكار هو السبيل الكفيل لإحداث الإصلاحات والتعديلات الضرورية لأوجه الحياة بطريقة آلية[1].

ثانيا: البراديغم الماركسي ومقاربة الصراع

يأتي النموذج المعرفي الماركسي المتعلق بالإصلاح من منطلق نقد الفكر الليبرالي، الذي يرى خصوصا في حقله المتعلق بموضوع القيم الاقتصادية، على أنها ناتجة عن القيم الاجتماعية، وإلى العقل وإلى الأفكار التي تعمل على التواصل والتراكم المعرفي، وهي تلك الجدلية القائمة بين الأفكار،

[1]- Francis Fukuyama, **Op Cit**, PP: 20.

وأن النموذج الليبرالي هو نتيجة حركية هذه الأفكار، إنما هو مغالطة حسب المفكرين الماركسيين وعلى رأسهم ماركس نفسه، وأن الصراع من أجل كسب وسائل الإنتاج المادية وإبقائها في يد مجموعة أوليغارشية قليلة العدد، والتي تتحكم في صياغة الفكر وانتشار مبادئ الفكر الليبرالي الذي يصور للمجتمعات الغربية على أنها حرة، لا تزيد عن كونها إستراتيجية تتقنها هذه المجموعات، وأن امتلاكها لفائض القيمة لوحدها.

يرى أصحاب التيار الماركسي أن الليبرالية تستعمل آليات معقدة ومدروسة، تجعلها تقدم التنافس السياسي بين الأحزاب والتنظيمات السياسية على أنه نزيه بناء على برامج سياسية ومشاريع اجتماعية، في إطار ما يسمى بالديمقراطية وحرية التعبير وحقوق الإنسان، والتي لا تعدو بحسبهم أن تكون إلا واحدة من الحيل السياسية التي تعمل على بقاء الثروة في يد هذه المجموعات الأوليغارشية المحدودة، والتي يعتبرها مفكروا الماركسية على أنها أكبر أكذوبة في التاريخ الحديث.

يأتي التصور الماركسي مؤسسا على نقد الجدلية الفكرية التي قامت عليها النظرية الليبرالية وتصورها للمجتمعات. لقد انطلق (كارل ماركس) في نقده للرأسمالية من مجموعة التناقضات التي بحسبه لم تستطع البرجوازية القضاء عليها، والسبب في ذلك هو أن هذه التناقضات مرجعها الصراع القائم بين أصحاب رأس المال والطبقة العمالية الكادحة، والتي تدفع طبقات العمال إلى الفقر المنسق والآلي، والذي سيدفعها إلى الثورة.

أخذ ماركس من الفيلسوف والمفكر هيغل، مسلماته المذهبية التي تعتبر بالنسبة إليه من البديهيات، وهي أن هذه التناقضات مستمرة في جدلية تاريخية، مع العلم أن هيغل تحدث عن جدلية صراع الأفكار، ليأتي ماركس ويحولها إلى صراع حول وسائل الإنتاج أي أن جوهر الصراع ليس معنويا أو قيميا بقدر ما هو حول الوسائل المادية المنتجة للثروة والمال، ويقول في هذا السياق المتصل بالجدلية، أنه وجد جدلية هيغل قائمة على رأسها، فأعادها إلى وضعها الصحيح (على أقدامها)، فالصراع بحسبه هو صراع مادي وليس صراعا فكريا، وأن الصراع الفكري هو كذبة وأفيون يخذر الشعوب، وتحولت معه الجدلية من تاريخية إلى جدلية مادية، تقوم على نضال الطبقات الكادحة من العمال (البروليتاريا) من أجل تغيير الأوضاع[1]، ولا يتم ذلك إلا من خلال الثورة والحرب، وأن الدولة هي شر لا بد منه، إذ يجب الاستعانة بها ظرفيا ثم ببلوغ العمال إلى الحكم من خلال الحزب، يتوجب إنهاء وجودها.

والإصلاح السياسي عند الماركسيين إذن ينطلق من الثورة على البرجوازية وعلى الطبقة المستفيدة من عرق وكدح العمال، ومن ثم فإن قيام الدولة هي أداة لتجسيد هذا الإصلاح ظرفيا، ويذكّر ماركس في البيان الشيوعي أن الجدلية، كانت قائمة دائما ومستمرة، تظهر أحيانا وتستتر أحيانا

[1] - Joseph Schumpeter, **Capitalisme, Socialisme et démocratie**, Première et Deuxième partie, Bibliothèque Paul-Émile-Boulet de l'Université du Québec à Chicoutimi, https://bit.ly/1zwIyqH, PP: 59.

أخرى، وأما النقطة الجوهرية في النموذج الفكري الماركسي فهي أنه وخلافا للمسلمات القائمة، يرى ماركس أن الفكرة وليدة المادة، بمعنى أن حاجة الطبقات للثورة ولقلب النظام حتى تتمكن من الوصول إلى وسائل الإنتاج، هي التي تسيِّر الصيرورة التاريخية، وهي ذاتها التي يحتكرها البرجوازيون ومالكوا وسائل الإنتاج، إذ أن احتكار فائض القيمة يسمح لهم بتوجيه الحياة العامة من خلال رسم السياسات التي يرونها مناسبة، وبها يمتصون غضب الطبقة العاملة حتى لا تقع الثورة[1].

ومن هذا التصور تظهر الحاجة إلى وجود الحزب السياسي الشيوعي، أو الشكل السياسي للحزب الذي يشابهه، مثل الأحزاب الاشتراكية، التي يجب أن تقوم بالتعبئة ونشر الوعي بالذات المظلومة، والت تعتبر متغير حاسم في فلسفة ماركس، ولنا أن نخلص إلى أن إصلاح الصيرورة التاريخية، والوضع السياسي يتم من خلال الحزب والتعبئة والوصول إلى السلطة.

ومن تحليل ماركس نستخلص نقاطا أساسية وهي:

- أن نموذج الإصلاح في الفكر الماركسي يقوم على الوسائل المادية.
- أن السبيل لا يمكن أن يكون بالتفاوض وإنما بالثورة والتي تتي القطيعة مع الأساليب القائمة.
- الصراعات السياسية التاريخية سببها الصراع على الوسائل بين الطبقات.
- أن المجتمعات كلها في طبقات منفصلة عن بعضها البعض.
- أن الإصلاحات الآتية من صميم النظام البرجوازي لا تهدف سوى لتغيير الأمور جزئيا لتبقى الأمور على حالها، أي أنها تخلق ظروفا جديدة للاستبداد والاضطهاد.
- أن علاقات العمل الاجتماعية هي في الحقيقة نتاج حدود ما تسمح به العلاقات الاجتماعية المتولدة عن البيئة والظروف الاجتماعية، وهي مستقلة عن شعورهم ووعيهم، ولا تعدو أن تكون استجابات آلية لمؤثرات يتلقونها من البيئة التي يعيشون فيها.
- تتحد الفكرة بحسب النقطة أعلاه من مؤثرات مادية وحتى العقل ما هو إلا أداة مادية تعكس المؤثرات الخارجية.
- أن الإصلاح يتم بفضل الطبقة أو الأحزاب اليسارية ولا يتم بفعل الأفراد منفردين.

ما يمكن قوله عن النموذج الماركسي، والذي يبلغ في كثير من ثناياه وتفاصيله الحقيقة العلمية، إلا أن ما أثبته التاريخ، هو أن الفكر الماركسي يبقى مثاليا ويحمل تناقضات بداخله هو كذلك، ذلك أنه انطلق من نقد، وبنا تصوره على هذا الانتقاد، خصوصا بعد قيام الثورة البلشفية وتأسيس الاتحاد السوفييتي، وما تعرض له ككيان من جهة، ومن جهة أخرى الزلات التي وقع فيها الحزب الشيوعي، والأحزاب اليسارية التي وصلت إلى سدة الحكم، غلى غاية انهيار المعسكر

[1]- Mark Poster, **Foucault, Marxism and History, Mode of Production versus Mode of Information**, Polity Press Cambridge And Basil Blackwell Oxford, United Kingdom, 1984, PP: 10.

الشيوعي واندثاره، وإن كان كل ذلك لم يثبت فشل المذهب الماركسي كنموذج معرفي كليا، إلا أنه أثبت حدود المذهب الماركسي في رؤيته للإصلاح.

3- النموذج الإسلامي للإصلاح

النموذج الإسلامي في حقيقة الأمر مستقل ومتميز عن الصراع الفكري القائم بين النموذجين السابقين لأنهما سابق عنهما أولا، ثم أن منطلقه ديني عقدي جاء ليواكب حياة المجتمع الإنساني وينظمها، وعندما ندقق في موضوع الإصلاح، نجد أن الإسلام جاء مجددا ومغيرا لما أحدثه الناس من سلوكيات وسنن انقلبت عليهم سوءا، والآية التالية تدل على أن الكتب الموحى بها لا تنفي ما سبقها ولكنها تصحح مسارها، كأن تضيف أو تنسخ أو تمحي أشياء أخرى ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ۖ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾[1].

الأمر الثاني هو أن الرسل والأنبياء كلهم بعثوا للإصلاح، والذي يتبين من خلال الآيات التي تنقل لنا محاوراتهم مع أقوامهم: ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[2]، فكلما انحرفت الأمم عن جادة الطريق بعث الله من ينذرهم بالرجوع إل الطريق السوي، وكل رسول يأتي بكتاب يحي القوانين، في حالة ضاعت الكتب الأولى أو أصابها التحريف.

على غرار المذهب الماركسي والليبرالي، فإن الإسلام يوازن بين حرية الفرد والجماعة ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾[3]، فأصل الحرية يكمن في المبادرة الفردية لكل مسلم، لكنها منظمة داخل نسق جماعي بمعنى المجتمع أو الأمة، (القوم + النفس = الجماعة + الفرد) كما يترك المجال مفتوحا للاجتهاد وتحيين البنود والقوانين الفرعية بحسب الظروف لكل بيئة ولكل عصر، وليس المجتمع أو الأمة، محددين بنسق معين يمكن أن يتجاوزه العصر وظروفه المختلفة والتطورات الحاصلة، بل هو مفتوح لاختلاف البيئات وثقافات المجتمع وتطورها، من أجل ذلك تجدر الإشارة إلى أنه يخضع إلى التدبير الإنساني المحض في قضايا الريادة والقيادة السياسية، وتوكل القيادة وإبداء الرأي إلى أصحاب الخبرة والحنكة من أهل المشورة، ففي وقت النبي s مثلا، والمؤمنون على أهبة الاستعداد لغزوة الأحزاب، سأل سلمان الفارسي النبيَّ عن الموضع الذي اختاره للدفاع عن المدينة، فرد

[1]- سورة **المائدة** (مدنية)، الآية:48.

[2]- سورة **هود**، (مكية)، الآية:88.

[3]- **سورة الرعد**، (مدنية)، الآية:11.

عليه الرسول بأنها مكيدة حربية من صنعه هو وليست من وحي الله، فأشار عليه سلمان بحفر الخندق، وكان ذلك ما فعل الرسول S.

وفي سياق آخر فإن الإسلام كرم الإنسان وفضله على المخلوقات الأخرى، لأسباب كثيرة من بينها قدرته على أداء أمانة الإدارة في الأرض، ولفظ (عرض الأمانة وقبولها) يعني وجود وعي إنساني بمسئولية الرعاية وتكون هذه الرعاية على أساس الوعي، الرفق والشفقة والمحبة لا الصراع[1]، خلافا للمذهبين الشيوعي والليبرالي. ومن جهة أخرى فإن هذا الميزان أو العلاقة التكاملية التي يفرضها الإسلام بين الوحي الإلهي والوعي الإنساني، بين الفرد والجماعة، تنعكس على الفرد الواحد بين شقه المادي وروحانيته بمعنى أن الإنسان لا يعيش متجردا من الدنيا وملذاتها أو راهبا مخلصا كل حياته لله، بل يكون عبدا قائما بواجباته ومتمتعا بالنعم في الأرض، يعمل مجتهدا لتنمية أساليب حياته وأسباب تنميتها كما قال الرسول S [الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجَزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ : قَدَرُ اللَّهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ] [2]، والآية الكريمة تدل على وجوب العمل والاجتهاد، يقول الله عز وجل: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[3]، إلى قوله الكريم في سورة أخرى ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾[4]

إنّ ابتغاء الجنة والنجاة مرهون بالإصلاح بالدنيا، بمعنى أن النجاة من العذاب في الآخرة يستوجب التوبة في الدنيا وإصلاح العمل وذات البين أي مع بني جلدته، ولذلك نجد الآيات المتعددة تحث على ضرورة التوبة في الدنيا والتسامح وطلب الصفح من الله ومن الآخرين في الوقت الذي تبقى ساعة خروج الإنسان من الدنيا مخفية عنه، ما يدفعه إلى المبادرة بإصلاح أموره مع الآخرين نتيجة لخوفه من الانتقال في أي وقت، كشرط إلزامي لإصلاح عمله مع الله. وفي نفس الساق الفكري، فإن الإسلام يركز على الأمة دون تقييد لأفرادها أو ترتيباتها أو طبيعة أو الديانة التي يعتنقها مواطنيها بل إلى ما يقدمونه من عمل وما يحافظون به على مجموعة القيم، المبنية على جلب المصلحة ودرء المفسدة، وهي سبب الوصول إلى مستوى الأفضلية، مستشهدين بقوله تعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ

---

[1]– أحمد إبراهيم الورتي، **المرجع السابق**، ص:1.

[2]– صحيح مسلم، **كتاب القدر**، باب في الأمر بالقوة وَترك العجز، رقم الحديث: 4822.

[3]– **سورة الجمعة**، الآية 10

[4]– **سورة التوبة**، (مدنية)، الآية 105.

الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾[1]، نلاحظ كيف أن ترتيب التوحيد وهو أمر أساسي في العقيدة تحول إلى المرتبة الثالثة ندم تعلق الأمر بالعلاقات بين أفراد الأمة، وهذا دليل على الأهمية البالغة التي يوليها الإسلام للموازنة بين الفرد والمجموعة.

أمّا فيما يتعلق بالحرية في الإسلام فإنها مشروطة بحمل الأمانة، الإسلام كرم الإنسان وجعله صاحب أمانة كونية وأممية، فالحرية تلازمها المسئولية، والمسئولية توجب الحساب والمحاسبة، كقوله عز وجل: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾[2].

المطلب الرابع: أنواع الإصلاح

مثلما تتنوع وظائف الدولة، انطلاقا من وظيفة الحفاظ على المصالح العامة العليا، الممثلة في الحفاظ على الأمن وتنظيم أوجه الحياة، سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا، فإن هذه الوظائف تتجسد من خلال عمل مؤسسات الدولة المختلفة، وعليه يجب أن تمر ترجمة هذه الأهداف والوظائف من خلال رسم السياسات، بناء على معلومات، المعروف أنها تتغير، خصوصا مع حلول العولمة وظهور حالات الاعتماد المتبادل بين الدول، وأشكال التكامل الاقتصادي بين التكتلات الاقتصادية وحتى السياسية الإقليمية والعالمية، يتوجب على السلطة القائمة أن تراجع سياساتها لتجعلها أكثر مواءمة وفاعلية، وأن تدخل إصلاحات على هذه السياسات، وأن تصحح من قوانينها ودساتيرها وهو ما يسمى بالإصلاح السياسي، والذي نجده تحت مسميات الإصلاح الدستوري، عندما تكون التغييرات جوهرية، وتمس عدة قطاعات ومناحي الحياة الأساسية، كما يمكن أن تدخل إصلاحات على قطاع معين من النشاط السياسي، وأن تتم إصلاحات على الجهاز الإداري كعصب يربط الدولة بالمجتمع، وينظم عمل المرافق والمؤسسات، كما نجد أنماط الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وغيرها.

ومن هذه الأنواع نذكر:

أولا: الإصلاح الإداري

الإدارة هي المحرك والحافز الذي يمكن من تشغيل الطاقات والقوى التي تزخر بها المجتمعات، وهي القوة الدافعة لجعل تلك الطاقات تزداد عملا وتحسنا حتى تصل إلى الحال الأفضل.[3]

---

[1]– سورة **آل عمران**، (مدنية)، الآية.110.

[2]– **سورة الأحزاب**، (سورة مدنية)، الآية.72.

[3]– عمار بوحوش، **الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص:36.

يرتكز مفهوم الإصلاح الإداري على إعادة صياغة وهيكلة المؤسسات الإدارية وإعادة صياغة الأساليب الجاري العمل بها، من أجل إعادة ترتيب أجهزة ومؤسسات المجتمع للاستفادة من طاقاته الإيجابية، أكبر استفادة ممكنة واستخدام أفضل الطرق لإحداث التغيير وتحقيق الأهداف المسطرة من خلال رزكلة وتنمية وإعادة تأهيل العاملين بها، وأيضا احتواء أنماط التغيرات الحاصلة بالمجتمع ومسايرته، بحكم أن كافة المجتمعات تحتوي على قدر معين من الفساد، وانتشار لمظاهر التخلف في أداء الأجهزة الإدارية، وعليه فإنها تسعى إلى تحقيق التغيير والمواءمة بالإصلاح الإداري تارة والتنمية الإدارية أحيانا أخرى.

ويشمل الإصلاح الإداري كل السياسات الرامية لإعادة وضبط العمل الحكومي على مستوى إدارة الدولة المركزية، أو على مستوى إدارة المرافق العمومية التي لها علاقة مباشرة بالمواطن، وتقوم على تقريب الخدمات من المواطن، فتح قنوات الاتصال بينها وبين المواطن، إدخال أساليب الرقمنة والتطور التكنولوجي بشكل عام على أداء منظومة الإدارة، إصلاح قطاع الوظيف العمومي من خلال رفع مستوى أداء الموظفين بإخضاعهم للتدريب بشكل مستمر، وتسهيل عملية حصوله على المعلومة والوثائق.

ولعل من أهم الطرق التي عرفت نجاحا داخل منظومة الدولة الحديثة هو الانتقال من الروح اليعقوبية لإدارة الدولة، نحو لا مركزية التسيير الإداري، متمثلة في إعطاء استقلالية وظيفية أكبر للإدارة في تسيير الشؤون اليومية، كما ذهبت ألمانيا، فرنسا ودول أخرى إليه بعد الحرب العالمية الثانية.

ظهرت مع بداية الألفية الثانية مع التغير السريع في المشهد السياسي العالمي، مفاهيم جديدة حول الإصلاح الإداري، ارتبطت هذه المرة بالحكم الصالح أو الحكم الراشد، معتمدة على معطيات مسحية تمكن من دراسة السلوك الإداري بمناهج إحصائية، أخضعت في شقها التنظيمي حركة المجتمع المدني في الحكم على صلاح أو فساد منظومة إدارية ما.

يعرف الإصلاح الإداري كذلك، من الناحية الأكاديمية، على أنه يشمل مفهوم جزئي ويعنى به إصلاح إداري يتمثل في إعادة تنظيم الإدارة الحكومية في الجهاز الإداري للدولة، أما المفهوم الشامل فيعني التخطيط لتطوير العمل الإداري العام تطويرا شاملا بحيث يترتب عليه التطوير التنظيمي للجهاز الإداري للدولة، وتغيير في السلوك التنظيمي وبالتالي تغيير في قيم وعادات العمل بحيث يكون الوقت، العمل وكفاءة الأداء قيمة لدى المرؤوسين بما يحقق الانضباط في السلوك الإداري والحد من بيروقراطية، الأداء وتحقيق الأهداف والسياسات العامة للدولة بأعلى درجة من الكفاءة والفعالية.[1]

[1]– طارق الدباغ، « دور الإصلاح الإداري في مكافحة الفساد الوظيفي»، **مجلة الصباح العراقية**، تم التصفح الموقع يوم: 2014/08/12.

كما يعرف أيضا على أنه "إحداث تغيرات لأجهزة الدولة الإدارية لتحقيق أهدافها بأقل تكلفة وعلى أي مستوى من الكفاية كما أنه يعني العملية التي بمقتضاها يتم تأهيل الجهاز لأداء دوره في المجتمع والتغلب على المشاكل التي تواجهه في إدارة الدول وهو يعني بذلك أن الجهاز الإداري أداة لتحقيق التنمية"، كما تسمح هذه للتغييرات من تحسين أداء القطاعات خصوصا قطاعي الصحة والتعليم[1].

يتلازم مفهوم الإصلاح الإداري بالتنمية الإدارية، والتي تتم بدورها عن إدخال الإصلاحات على الهياكل الإدارية والمرافق العمومية، وتمكين الكفاءات من العمل بحرية بناء على قوانين واضحة تمكن من لعمل بنزاهة بعيدا عن المضايقات، وتقديم الخدمات العمومية بنوعية وجودة، ويتطلب ذلك التعامل والتجاوب وحتى إشراك المنظمات المهنية والنقابات العمالية والعمال والمعلمين وأسلاك الأعمال الحرة في صناعة القرار الإداري بما يخدم المصلحة العامة، وكفيل مثل هذا الإشراك من التقليل من الأخطاء والحفاظ على المال العام.

- **أهمية الإصلاح الإداري**

عندما نتحدث عن الإصلاح الإداري فإن ذلك يرتبط بموضوع هام وحساس، ألا وهو التخلف الإداري الذي يرتبط أساسا بوجود فساد إداري، وهو مجموعة من الظواهر السلبية والسيئة والتي ترى إلى المنصب الإداري وسيلة للثروة وجمع المال أو توزيعها على جزء من المجتمع دون الأجزاء الأخرى سواء ارتبط ذلك بأسباب طائفية (ومنها القرابة والمحاباة)، جهوية كانت أو سياسية بسبب الانتماء إلى تيار أو حزب سياسي دون آخر.

والتخلف الإداري أو الفساد الإداري يمكن رؤيتها على أنها علة أو مرض يصيب جسم الإدارة ويمنعها ن مزاولة مهامها كما يتوجب، وهو الأمر الذي يمنعها من تحقيق أهدافها التي أنشئت لأجلها، وهذا الانحراف بمكانه أن يعرض الدولة لارتجاجات اجتماعية وحتى سياسية، ويبعث عل الشعور بالتهميش وعدم المساواة في الحقوق وحتى ي أداء الواجبات، أين يمكن للمستفيدين من الريع الإداري التحايل وعدم القيام بواجبات وتفرض على بقية أطياف المجتمع، وهو أمر تعاني منه أغلبية شعوب الدول المتخلفة، وعلى اعتبار أن الجهاز الإداري هو المسئول عن النجاح الإداري فإن ما ذكرناه يحول دون تحقيق التنمية ويعيق الجهود المبذولة، وتكمن أهمية الإصلاح الإداري من خلال معرفة أهدافه التالية:

1- تعزيز الرقابة الإدارية والمساءلة وتعزيز روح المسؤولية الاجتماعية مع إظهار المزيد من الشفافية في العمل.

[1]- أحمد إبراهيم الورتي، **المرجع السابق**، ص:35.

2- الرجوع إلى المحلية في صناعة القرار وتوفير الوسائل الديمقراطية للتخلص من المركزية الإدارية المفرطة، وهذا حتى تكون القرارات ناجعة.

3- تحسين مستوى أداء الأجهزة الإدارية حتى تكون أكثر تجاوبا وفعالية.

4- أن تتميز السياسة العامة في شقها الإداري بالرشاد في عملية الإنفاق حتى تستغل الأموال في المشاريع المبرمجة استعمالا رشيدا وفعالا.

وانطلاقا من هذه الأهداف السالفة الذكر، يتوجب أن تقوم الأعمال الإدارية على نظرة إستراتيجية مبنية على مبادئ وأسس علمية وصحيحة، تستطيع من خلالها الأجهزة الإدارية في كل القطاعات سواء الخدماتية، العمومية أو الاقتصادية المختلفة، وضع الأهداف وتحديد الأولويات وفقا لأهميتها.[1]

من هذا المنطلق تعاظم الاهتمام بضرورة رفع مستوى كفاءة الإدارة لتحقيق أهداف التنمية، والتفتت الحكومات لمحاولة حل المشكلات التي تعاني منها الإدارة بشكل أكبر، وتعود الأسباب الدافعة لرغبة العديد من الدول للقيام بالإصلاح الإداري إلى النقاط التالية:

1- ضرورة إعادة النظر في السياسة الإدارية وتحويلها نحو البعد المحلي كنتيجة للتحديات الجديدة ومنها:

- الثورة التكنولوجية وما خلفته من تحولات وما زالت تخلفه.
- الثورة الحضرية وتتمثل في الاتجاه الواضح نحو حياة المدينة والهجرة من الريف والقرية إلى المدينة.
- الثورة الإنسانية من أجل تحقيق كامل لحقوق الإنسان.
- الانفجار السكاني وبروز الزيادات الضخمة في عدد السكان، وما تفرضه هذه الزيادات من زيادة موازية في الحاجات والمتطلبات المختلفة، والأخذ بأنماط جديدة من التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. مما استدعى إحداث تطوير في نظم الإدارة المحلية في الدول المتقدمة والنامية على السواء.[2]

2- خصخصة أو خوصصة بعض هيئات القطاع العام وما يصاحب ذلك من تغيرات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وحضارية تمس حياة المواطنين.

3- تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية للموظف العام ومطالبة الرأي العام بضرورة رفع مستوى المعيشة والحد من ارتفاع الأسعار والتضخم.

4- انخفاض كفاءة أداء الخدمات العامة وانتشار الفساد الإداري.

---

[1]- محمد قاسم القريوتي، **الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، دون سنة نشر، ص: 45.

[2]- بومدين طاشمة، « الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر»، على الرابط التالي: www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires.../com_dic_2008_29.pdf

5- تضخم الجهاز الإداري للدولة بالعمالة الزائدة.

6- ارتفاع تكلفة الحصول على الخدمات العامة بما هو مقرر لها رسميا وذلك نتيجة الحصول عليها بطرق غير رسمية مع زيادة الوقت والجهد المبذول في الحصول عليها.

7- انتشار أسلوب الإدارة بالتعليمات واللوائح الجامدة وعدم القدرة على التصرف السريع بمواجهة المواقف المختلفة لحين صدور تعليمات صريحة.

8- تعدد القرارات وتعارضها وعدم التنسيق بينها وإلغاء قرارات حديثة الصدور.

ولعل من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها مواجهة هذه العقبات تبني النظرة الإصلاحية، إذ لابد أن تعمل كافة القطاعات والعناصر معا في تعاون لتحقيق أقصى كفاءة للوظيفة الإدارية.

ثانيا: الإصلاح الاقتصادي

يقصد بالإصلاح الاقتصادي إعادة النظر في المنظومة الاقتصادية، بما تحمله من مواضيع مثل التوجه الاقتصادي للدولة بشكل عام، طبيعة الأهداف الاقتصادية للوحدة السياسية الواحدة معطياتها الاقتصادية والجغرافية، أي بمعنى آخر جميع المعطيات الحيوية المادية منها، والبشرية وطبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية القائمة بينها وبين والدول الأخرى، وكيفية إحداث التغييرات الجدية والشاملة في الجهاز الإداري القائم على هذا النشاط، من خلال إدخال المنافسة وإخضاع المؤسسة الاقتصادية لمقاربة العمل المؤسسي، إدخال عنصر التسويق للتمكن من البقاء ضمن المنافسة، جودة المنتج والتي أصبحت تخضع لمعايير دولية للجودة الشاملة[1].

على مستوى التنظيم، فإن المقاربة الحديثة لقياس فاعلية المؤسسة تقوم على معايير خاصة بتقليص البيروقراطية في اتخاذ القرار الاقتصادي، الاستقلالية المالية، انتقال القيادة بين الأجيال وتشجيع الخصخصة، ، كما يمكن أن يراد به التعامل والاندماج في الاقتصاد العالمي، ويؤخذ على هذا التعريف انسيابه لمفهوم أشمل وهو العولمة، بما يحمله من صعوبات وأخطار على اقتصاديات الدول الضعيفة، وحتى الدول الغنية بثرواتها الباطنية وافتقارها لقاعدة صناعية محلية. كما يرمز إلى تحرير السوق من التخطيط المركزي وتركها لقانوني العرض والطلب لتحديد القيمة الحقيقية للسلع، مع

[1]- ظهرت معايير دولية للجودة الشاملة نذكر منها:

- ISO (International standard organization) – منظمة المعايير الدولية
- CS (Conformance to specification) – موافقة للمعايير
- MMR (Meeting Market Requirements) – موافقة لمعايير السوق
- FFU (Fitness For Use) – ملائمة للاستعمال

ما تحمله من أخطار المضاربة والاحتكار لذوي المال وأصحاب النفوذ في استغلال مثل هذه العملية في غياب أجهزة رقابة فعالة ودولة قانون تساير خصخصة وحرية التجارة.

ولقد ظهرت في السنوات الأخيرة الكثير من الأدبيات التي حاولت التطرق إلى مفهوم الإصلاح أو الإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى تطرق الباحثين إلى الأسس النظرية لكل فترة بما حملت من تناقضات، أنتجت في الأخير مصطلحات تزخر بها القواميس والدراسات، والتي تحاول تعريف مناهج وتيارات الفكر الدولي في مسألة الإصلاحات الاقتصادية، وهناك الكثير من التعابير والمفاهيم التي تتقاطع وأحيانا تتطابق منها: التصحيح الهيكلي وإعادة الهيكلة والتكييف الهيكلي والتقويم الهيكلي والتعديل الهيكلي والإصلاح الهيكلي، إلا أنها تشير في النهاية إلى تقريبا نفس المفهوم وهو "التعديل في الاتجاه المرغوب فيه، وفي عرف المؤسسات المالية الدولية هو عمل يتوجب القيام به إزاء ما يسمي بالصدمات، أما الإصلاحات الاقتصادية فتحتوي على تصور كمي وقيمي وهو عبارة عن إجراءات تتخذها الحكومة وتساهم في تشكيل السلوك الاقتصادي علي أساس آليات السوق الحرة، ويمكن أن تتراوح هذه الإجراءات بين تحرير الأسعار في قطاع معين وسلعة معينة إلي بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص"[1]، وترتكز أساسا على تحقيق ما يلي:

- سياسة صرف تؤدي إلي نمو الصادرات
- تحرير السياسات المالية
- الترشيد المالي
- الإصلاح الضريبي
- تحرير التجارة
- تشجيع الاستثمار الأجنبي.
- تخصيص المشاريع العامة
- إعادة تكييف القوانين
- مراقبة النفقات العامة
- ضمان حقوق الملكية[2]

3- الإصلاح الاجتماعي (التنمية السياسية والتنشئة)

[1]- حاكمي بوحفص، «الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر – المغرب– تونس»، **مجلة اقتصاديات إفريقيا**، العدد السابع، السداسي الثاني، الجزائر، 2009، ص:06.

[2]- حاكمي بوحفص، **المرجع نفسه**، ص:08.

ينطلق الإصلاح الاجتماعي عن فكرة رئيسية مفادها أن هناك فساد اجتماعي، السؤال هو ما المقصود بالضبط بالفساد الاجتماعي؟ هل هو فساد القيم الاجتماعية، أم فساد مجتمعي ناتج عن تصادم بين المركبات الاجتماعية، على شكل تراتبات وطبقات، أم هو صراع إثنيات وعناصر اجتماعية مختلفة الثقافة، المذهب الديني أو العادات؟

الإجابة عن هكذا سؤال لا تحددها المذاهب الفكرية والنظريات على الرغم من أهميتها ودورها الرئيسي في التحليل، بقدر ما تحدده التركيبة الاجتماعية والعوامل الدينية والثقافية وكذلك التاريخية منها، إذ يمكن أن نجد اختلافات في مدى التماسك الاجتماعي والانصهار الجوهرية.

يكتنف مفهوم التنمية السياسية الكثير من الغموض لارتباطه بمفاهيم مشابهة، ظهر معظمها في نفس الآونة، وهي مرحلة جاءت بعد الصراع الإيديولوجي الذي ميز مرحلة الحرب الباردة، أين تزعمت الولايات المتحدة المعسكر الغربي بفكرها الليبرالي للديمقراطية وتلازمهما للنظرية الاقتصادية كنموذج أرادت هذه الكتلة من الدولة حديثة الاستقلال أن تنتهجه، وبين إيديولوجية الإتحاد السوفييتي مبنية على التخطيط المركزي للعمل السياسي معتمدة على قوة الطبقة العاملة، وعلى الاقتصاد المخطط كآلية من اختصاص القطاع العام للدولة.

لكن هذا الاختلاف في المذهبية السياسية والاقتصادية وحتى التصادم، ينتهي في محصلة مفادها أن كل الدراسات والأبحاث حينها، أبدت اهتماما بالغا بالشق الاقتصادي، وراحت كل كتلة إيديولوجية تستدرج بأساليب مختلفة بقية دول العالم نحوها، وذلك من أجل تحقيق الاكتفاء من حيث الإنتاج الاقتصادي والزراعي، من جهة، ومن جهة أخرى، لتأخذ مركز الريادة في ميادين التسلح والسباق العسكري ومناطق النفوذ في القارات المختلفة، عملا بتوازن القوى كمانع ضد المغامرة بالحل المادي للنزاع الإيديولوجي القائم، ومع ذلك تبقى النظريات المفسرة للعلاقات الدولية القائمة حينها متضاربة لفهم آليات المنافسة والسباق بين الكتلتين.

ما تبين فيما بعد أن هذه النزعة التصورية والتحليلية لمآل الأحداث السياسية، العسكرية والاقتصادية، كانت قد أهملت الجانب الاجتماعي والسياسي وما يمكن أن يلعبه في توجيه مصير الدول ذاتها، وفي مستقبل البشرية الحضاري.

نجحت الكثير من المحاولات الأولى للإصلاح الاجتماعي، خصوصا في أوروبا القرن الخامس والسادس عشر، في رفع الأغلال التي وضعتها قرونا من التحالفات تارة والصراعات تارة أخرى بين الملكيات الإقطاعية والكنيسة، ولقد كان الثمن باهظا كما في كل مرة، إذ على الشعوب أن تدفع هذا الثمن دائما، لقد أسس المفكرون من أمثال هوبز ولوك في انكلترا، والثائرون الدينيون من أمثال مارتن لوثر وجون كالفن وغيرهم، لوضعية العلوم والسلطة، بعيدا عن حكم الإله السياسي المزيف، وبرفع القداسة عن السلطة والعلم، تمكنوا من رفع الحواجز التي فرضتها السلطة في مزيجها البشري- الإلهي

الجاثم على صدور الشعوب، فانتفضت انكلترا ثم فرنسا، وبدأ مع هذه الفترة مرحلة الفكر الدستوري والقانوني، تأسيسا لعقد اجتماعي يجمع المجتمع مع الحاكم (بشر مع بشر)[1].

هذا التغير في وجهة العقد من إلهي إلى اجتماعي، سمح للمجتمع من أن يعود إلى الساحة الأصلية التي أزيح منها، وبدأت حركة القوى الاجتماعية (مجموعات عرقية، إثنية، دينية أو حتى الوجهاء، وأصحاب حرف والنقابات)، في العمل مع المؤسسات السياسية من أجل حل الخلافات وإرساء التوافق بين هذه القوى، أي أن تلعب المؤسسات السياسية دور ناظم الحركة، وتكاثف العمل بينهما إلى درجة أنه لا يمكن التمييز بينهما، كون أفراد القوى الاجتماعية يعملون ضمن المؤسسات السياسية كمنتخبين[2].

تمكنت النخب الفكرية والاجتماعية، بفضل النضال والعمل المستمر، من تصحيح أسس علاقة الحكم والسلطة بالمجتمعات، وعاد المجتمع كطرف في اللعبة السياسية مع نشأة الديمقراطية التي فرض من خلالها حقه في المشاركة السياسية، هذه المشاركة والتي بدورها تحتاج إلى تنشئة وتنمية سياسية حتى تتمكن من فهم الإستراتيجيات والتحديات السياسية والاقتصادية، وعاد الفيصل إلى المجتمع من خلال الانتخابات لتحديد من يحكم وكيف.

لا يمكن الاستهانة بالقفزة النوعية التي طرأت على الوعي العالمي، والذي بدأ يتكتل في جمعيات ومنظمات خارج أطر الدولة التي ينتمي إليها، حتى أنه أحيانا كان في معارضة تامة معها، وازدهرت على إثر هذه الاستفاقة حركية، منظمات مستقلة عن الحكومات، تدعم مبادئ السلم وإنصاف الدول وحماية حقوق الإنسان، وبدأت تتجلى في أنحاء العالم المتحضر أفكارا، تطالب بإنصاف الشعوب المستعمرة وتدويل قضاياها، خصوصا أن إمكانيات الوسائل التكنولوجية في هذا الظرف كانت محدودة وضعيفة مقارنة بما هي عليه اليوم، ولقد تكيفت على إثر هذه الحركية، منظمة الأمم المتحدة، التي بنشأتها في 25 أفريل 1945 ضمت نصوص تحمي حقوق الإنسان كنتيجة لمخلفات الحرب العالمية الثانية، وباعتبارها مبدأ أساسيا من مبادئ القانون الدولي[3].

رابعا: الإصلاح السياسي

---

[1]– محمد نصر عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 2002، ص: 36.

[2]– صمويل هنتجتون، **النظام السياسي في مجتمعات متغيرة**، تر: حسام نايل، دار التنوير للطبعة والنشر، ط1، 2017، ص:33.

[3]– خليل حسين، «حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية»، على الرابط التالي: http://drkhalilhussein.blogspot.com/2013/05/blog-post.html ، وتم تصفح الموقع بتاريخ: 2013/06/11،

يعتبر الإصلاح السياسي من أهم أنواع الإصلاحات، إذ يتكفل هذا الأخير بإصلاح السياسات المرتبطة بجميع جوانب الحياة، فمن المعلوم أن العلاقة بين السلطة السياسية التي تسير وفق عقيدة سياسية، تترجم طبيعة النظام السياسي، ثم علاقة هذه الوحدة بالمجتمع، تشكل في مجموعها صورة الدولة، فالسياسات هي المنوطة بتسيير وتنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع.

الإصلاح السياسي هو إذن ذلك النسق من التغيير الذي يصيب بنية مؤسسات النظام السياسي ووظائفها وأساليبها وطرق عملها، على أسس إصلاح القوانين المسيرة لهذه المؤسسات وعلى أهدافها[1]، لأجل مواكبة التغيرات الحاصلة باستمرار في البيئتين، الداخلية والخارجية،

وعليه يأتي الإصلاح السياسي ليصحح الأعطاب وأنواع الخلل التي يمكن أن تعتري وتصيب تطبيق هذه السياسات في الواقع، ذلك أن الواقع العملي يفرض قراءة حقيقية لمدى فاعلية هذا القرار أو ذاك في تعديل وتصحيح أي عمل، سياسي، اقتصادي، اجتماعي، ثم أن العلاقة بين التصور الأولي لإصلاح قطاع وفاعلية القرار هي التي تشكل فلسفة وثقافة السلطة في التعامل مع المجتمع، أي بالقدر الذي تتجاوب به السلطة مع الشعب تتحدد طبيعة الثقافة السياسية للسلطة وعلاقة النخبة السياسية بالمجتمع.

تختلف أنماط دراسة عمليات الإصلاح السياسي، فمن المفكرين من يركز على الشق العملي، أي أنه يرى بأن إصلاح قطاع معين يمكن من إصلاح الدولة ككل، كأن يقول أحدهم أن إصلاح قطاع العدالة كفيل بذاك، ومنهم من يرى بن إصلاح قطاع التربية أو الإدارة وغيرها، أي أنها نظرة ترتبط بقطاع معين.

فريق ثاني (أكاديمي) يؤكد على محاولة فهم نمط السلطة القائم لفهم إن كان ممكنا انتظار الإصلاح من عدمه، أي أنه يركز على نمط الحكم، فإذا كان نمط الحكم شموليا كانت عملية الإصلاح مستحيلة أو بطيئة ولا تحتكم إلى الحكمة الواقعية بقدر ما تحتكم إلى ذهنية الحاكم، وفريق آخر يركز على الأساليب والمقاربات المساعدة في دراسة عملية صنع القرار السياسي وإمكانية إصلاح هذا القرار، في حالة إذا ما اتضح أنه غير فعال، ويؤكد على دراسة تجاوب النسق السياسي مع الأنساق الأخرى ن خلال قنوات تضخ المطالب والأخطار والتهديدات، لتحول إلى قرارات فعلية وبرامج أو تقدم كوعود تخرج من باب المخرجات عبر الإعلام والصحافة الرسمية، كما يمكننا أن نجد المدافعين عن المقاربة المؤسسية، التي تقوم على دراسة المؤسسة كوحدة، سواء كانت سياسية، إدارية أو اقتصادية، ومدى قدرتها على التكيف والمنافسة والتجديد في أداء وظائفها.

[1]– محمد بوكماش، «الإصلاح السياسي، دراسة في المفهوم والغايات»، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، جامعة لغرور عباس، خنشلة، العدد الأول، فيفري 2014، ص: 54.

نجد في المحصلة أن كل المحاولات للمفكرين السياسيين وفقهاء القانون والباحثين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع، كل حسب اختصاصه يلتقون بالعودة إلى النخبة السياسية، التي تلعب الدور الحاسم في بلورة صناعة القرار السياسي ثم إصلاح ما احتاج إلى إصلاح، واجتمعت جهودهم على فكرة أن أي سياسة وأي قرار سياسي، يمكن أن يتجاوزه الوقت وتؤثر فيه الظروف التي تتغير بشكل سريع، إذا سلمنا بأن القرار كان سليما في البداية وأنه تم بناء على مناقشات ومشاورات موسعة، وعليه تظهر أشكال مختلفة من الإصلاح السياسي، منها ما هو جزئي يخص قوانين تخص قطاع أو قطاعات معينة، الإصلاحات القانونية أو الدستورية، وإصلاحات عميقة كتلك التي تغير من طبيعة الأنظمة السياسية جذريا، وهذا ما سيتطرق إليه المبحث الموالي من الدراسة.

المبحث الثاني: الإصلاح بين الآليات السياسية والاجتماعية

لولا وجود الفساد السياسي، ما أمكن تصور وجود فساد اقتصادي أو إداري، فالزبونية وشراء الذمم من طرف الساسة وقادة الجيش وغض الطرف عنه، ومن أصحاب النفوذ وبين الأسر الحاكمة، وهذا النوع من الفساد يؤدي إلى انهيار ضوابط المجتمع والذي بسببه تنهار المثل والقيم المنتجة والخلاقة داخل المجتمع، وتتراجع بذلك المبادرات خوفا من المتابعات نتيجة التخوف من الوقوع في الخطأ ومن تبعاته، ومن ثم يصبح من المستحيل تصور دولة أو مجتمعا ما، متمتعا بروح التنافس الحر والنزيه، سواء كان ذلك على مستوى المشاريع الاقتصادية والبرامج الاجتماعية أو ما تعلق منها بالعملية السياسية والمشاركة فيها داخل أطر التنافس الحزبي النزيه بناءً على أفكار ومشاريع سياسية.

تساعد الأوجه المختلفة للفساد بتعقدها وتشابكها في انتشار الرداءة والتسيب والهروب من المسئولية بطرق ووسائل متشابكة وملتوية، وتصب هذه الممارسات في استشراء كل أنواع الفساد الأخرى من محاباة ومحسوبية (Népotisme)[1]، كجلب من هم أهل الثقة من باب عدم الوشاية بالمسئول والوقوف إلى جانبه، بعيدا عن معايير النزاهة والكفاءة، الأمر الذي يخلق الولاء للقبلية أو الجهة وعلاقات الدم والقرابة والعشيرة، بدل الولاء للوطن ومقومات الأمة وتستشري كذلك كل أنواع الرشوة سواء كانت مادية أو معنوية وظيفية داخل الدولة مقابل مزايا أو مناصب سياسية محسومة السقف مسبقا من جهة، بين الأسر الحاكمة وأبنائها وأقاربها مع فئات عريضة من رجال الأمن ومن الإطارات (التكنوقراطيين) العاملين في الإعلام وفي قطاعات الاقتصاد من رجال أعمال جدد[2]،

[1]– Nepotism: كلمة تعني المحاباة تجاه الأقارب كتعيينهم في مناصب أو إعطائهم امتيازات، أنظر:
Reader's digest Oxford, Complete Wordfinder, Oxford university press, London, 1994, PP: 1019.

[2]– عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص: 17.

وانتشار ظاهرة الامتزاج بين السلطة والمال، واختلاط الفضاء العام بالخاص من جهة أخرى، بالإضافة إلى غياب مبدأ الفصل بين السلطات وخاصة القضائية منها، والتي تبقى استقلاليتها غاية تنشدها جميع الأنظمة السياسية ولكنها في الحقيقة لا تعمل على تحريرها بالمعنى الحقيقي للكلمة، والسبب في ذلك يعود لعلم الفاعلين داخل هذه الأنظمة بخطورة العدالة المستقلة عليها هي نفسها بالدرجة الأولى، نتيجة لانغماسها في أشكال الفساد المختلفة.

بالإضافة إلى وجود مستويين من الفساد (كبير وصغير) بحسب بعض المفكرين، مثل سعد الدين إبراهيم وآخرين، الذين يرون إلى أن وجود فساد صغير ممثلا في البيروقراطية التي تمارس في الإدارة، والمرتبطة بحياة المواطن العربي اليومية مباشرة، لم تكن لتوجد لولا وجود فساد كبير(سياسي)، وهو فساد مرتبط بالنخب الحاكمة، فالعلاقة بين الفساد الذي يولد الاستبداد وبين هذا الأخير لما يمثله من ممارسات مضطردة، تنتهي غالبا بوجود نظاما فاسدا على كل الأصعدة، ومن مظاهر الفساد الكثيرة نجد المحسوبية والمحاباة في تعيين المسئولين، ففي مصر مثلا، وعلى الرغم من الانتكاسة التي عقبت هزيمة الجيوش العربية في حربها مع الكيان الإسرائيلي، تحت قيادة المشير (عبد الحكيم عامر) إلا أنه بقي في منصبه، وذلك على الرغم من عدم كفاءته، كونه صديقا مقربا من الرئيس المصري (جمال عبد الناصر)، أو الفساد الذي يتأتى من الاستفادة من تسهيلات استثمارية، بعيدا عن شروط الكفاءة والإتقان مثلا، والتي تهدر المال العام وتسخره لمصلحة عائلات أو طائفة معينة، على شاكلة ما حدث مع الرئيس التونسي المخلوع (زين العابدين بن علي) وتعيينه المسترسل لأصهاره وأفراد عائلة زوجه (الطرابلسي)، إلى تحكُمهم في أكبر المشاريع سواء السياحية أو غيرها في تونس، واستفادتهم من كل التسهيلات الممكنة والإعفاءات الضريبية على غرار بقية الشعب، ويتكرر الأمر نفسه مع الرئيس المصري (حسني مبارك) الذي طالت يد زوجه أوجها اجتماعية كثيرة والتي بدأت تتصرف كعرابة للعائلات المصرية (المجتمع)، وإبنيه (علاء) في نشاطات المال العام (الاقتصاد)، و(جمال مبارك) في صفوف الحزب الوطني الحاكم (السياسة).

تتطابق الممارسات في دول عربية عديدة، ففي ليبيا مثلا، يعين القائد الليبي (معمر القذافي) أولاده وبني عمومته من أفراد قبيلته (القذاذفة) في مناصب سياسية عالية وحساسة، أو أن تقسم المسئوليات على أسس الجهة أو شريحة اجتماعية، أو على أساس هوياتي لغوي أو عقائدي على غرار ما حدث مع النظام السوري، بتعيين الرئيس (حافظ الأسد) لأخوته وأبنائه في مواقع الدولة الحساسة مثل المخابرات (الشبيحة) وقيادات بعض القطاعات المسلحة لأصهاره من أسرة (مخلوف)، وتوزيع ما تبقى من مراكز هامة في الدولة للطائفة العلوية والتي تنتمي إلى الطائفة الشيعية النصيرية.[1]

[1]– أحمد عبيدات وآخرون، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، نحو خطة طريق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط1، 2012، ص:95.

المطلب الأول: آليات الإصلاح السياسية

تختلف أشكال الإصلاح السياسي من دولة إلى أخرى، ومن فترة زمنية إلى أخرى ومن نظام سياسي إلى نظام آخر، بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي القائم والتطور السياسي الحاصل في الدولة، ويرتبط مفهوم الإصلاحات السياسية بالعقيدة السياسية للوحدة السياسية الواحدة بالنظر كذلك إلى المعطى التاريخي، التجارب السياسية، الموقع الجغرافي الذي يفرض نمطا سياسيا دون آخر وإلى مجموعة المعطيات المرتبطة بالوحدة السياسية الواحدة وبالمنطقة (أي الجانب الإقليمي) من جهة، وبالنظر إلى النظام الدولي القائم من جهة أخرى، وكل هذه المسائل من المفروض أنها تشكل ضغوطات تملي على القيادة السياسية نوعية الإصلاحات الواجب إدخالها على منظومتها سواء القيمية، الإدارية أو السياسية والاقتصادية منها.

ويقصد بالآلية السياسية للإصلاح، إصلاح منظومة الدستور أو تعديله أو تغييره[1]، تغيير النظام الانتخابي، بالنظر إلى النموذج الليبرالي، وإعطاء الفرصة للمواطنين لاختيار ممثليهم السياسيين بحرية ونزاهة، بعيدا عن كل أشكال البيروقراطية السيئة والضغوط والتزوير، ويرتكز على مبادئ الحرية والمبادرة على أساس أنهما المحرك نحو تحرير الطاقات البناءة في المجتمع والتي لا يمكن أن تنجح دون وضع آليات سياسية ضرورية[2]، أثبت التاريخ البشري نجاحها ويتكلم أصحاب هذه النظرة على الديمقراطية كأهم إصلاح سياسي للقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي هو بنظرهم نتيجة مباشرة للتخلف السياسي القائم على أحادية الفكر والتصور، والتي بدورها ترتكز على مبدأ التداول على السلطة، المساءلة وحرية السلطة التشريعية بالرجوع لإلى الاستفتاء لإصدار القوانين الهامة والمتعلقة بمستقبل الأمة، ضمان الحريات السياسية الفردية والجماعية[3]، تقديم فرص التعددية السياسية من خلال فتح المجال أمام المنافسة السياسية بقبول المعارضة في شكل أحزاب تتقدم ببرامج سياسية تسمى أحيانا بالمشاريع الوطنية تتخرط داخل اللعبة الديمقراطية للوصول إلى الحكم، وكذلك إقرار دولة القانون بما تحمله من فصل للسلطات وإعطاء الاستقلالية التامة للسلطة القضائية لمزاولة مهامها بكل حرية وبعيدة عن تدخل السلطات خاصة التنفيذية منها.

كما يرمز الإصلاح في آليته السياسية إلى الإصلاحات الهيكلية للأجهزة الحكومية وجعلها أكثر مواءمة لركب الأمم المتطورة في ممارستها للمهام السياسية، بمعنى إصلاح المؤسسات والهياكل

---

[1]– أحمد إبراهيم الورتي، **المرجع السابق**، ص:33.

[2]– طارق عاشور، «الإصلاح السياسي العربي بعد 2011، تحليل للحالة الجزائرية»، في: آمال حجيج وآخرون، **المغرب العربي، ثقل الموازين ونداء المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص ص.183–190.

[3]– ثناء فؤاد عبد الله، **الإصلاح السياسي، خبرات عربية (مصر: دراسة حالة)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص:09.

المختلفة من الأجهزة السياسية، الصحافة والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، ومراجعة عمل هذه الهياكل وإلغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ والمحاكم الاستثنائية[1].

من جانب آخر اتسع مفهوم الإصلاح السياسي ليشمل مفاهيم مثل التنمية السياسية التي تعمل على التنشئة السياسية والتكوين، وذلك لإنتاج مواطنين يؤمنون بالقيم السياسية الديمقراطية أو غيرها والتعايش السلمي، خصوصا في البلدان المتخلفة من إفريقيا وآسيا، والتي تعرف تركيبة أثنية أو ثقافية متنوعة ومختلفة، أين أنتجت الصراعات على السلطة والانقلابات العسكرية حروبا أهلية أتت على الأخضر واليابس، منها من لازال يعالج جراحها بعد عقود من الزمن مثل رواندا والكونغو الديمقراطية، ومنها من انتهى بانقسام الدولة مثل ما حدث مع السودان، أو تلك التي انتهى بها الحال إلى وضع لا دولة أو الدولة الفاشلة على شاكلة الصومال.

تتمثل الآيات السياسية في أكبر صورها بمجموعة التعديلات والتصحيحات التي ترتبط بالجزء السياسي، ومنها الإصلاحات الدستورية والتي يمكن تصنيفها بالتصحيحات القانونية التي تغطي أكثر من قطاع مستهدف، مثل إدخال إصلاحات على عمل المؤسسات السياسية، إجراء تغييرات جوهرية في قوانين مثل الانتخاب، حقوق الإنسان، تغيير مدد الحكم للرئيس أو إضافة غرفة برلمانية عليا، وإذا اجتمعت الحاجة لتغيير مثل هذه القطاعات، أعيدت صياغة الدستور جزئيا أما التغيير الكلي للدستور فإنه يخص كما أسلفنا تغيير طبيعة النظام، وتكون هذه التعديلات الدستورية كلية إذا ما ارتبطت بالنظام السياسي والعقيدة السياسية، كما حدث في الجزائر مع دستور 1989، الذي يمكن تصنيفه على أنه انتقالا من نظم الحزب الواحد، بوجهة تسيير اشتراكي للاقتصاد نحو نهج أكثر ليبرالية وإدارة سياسية تعمل بالأسلوب الديمقراطي، مع العلم بالاختلافات المنهجية الكامنة بين الانتقال والتحول الديمقراطيين، من خلال مدى اتساع نطاق تطبيقه، فالانتقال قد يكون إجراءا أوليا يسبق التحول، كما يمكن أن يبقى الإصلاح في مرحلة الانتقال، دون الذهاب إلى مرحلة التغيير الوظيفي البنيوي والمؤسساتي الفعلي، الذي تعبر عنه عملية الترسيخ الديمقراطي التي تعتبر ذات أهمية في تجسيد الديمقراطية على كامل المستويات السياسية والاقتصادية وعلى مستوى سير المجتمع كوحدة مستقلة تؤثر في صناعة القرار من خلال مؤسسات المجتمع المدني.

أولا: مدخل الدمقرطة

خلافا للإصلاحات الدستورية، تقوم عملية التحول أو الانتقال إلى الديمقراطية على أنها ليست مجموعة من الضمانات الدستورية، كحرية سلبية، بل هي نضال تخوضه ذوات فاعلة في ثقافتها وفي

[1]– جون، د، سوليفان، «الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي، والاقتصادي»، في: أحمد إبراهيم الورتي، **المرجع السابق**، ص:34.

تجربتها ضد منطق هيمنة الأنظمة[1] اختلفت ولا تزال التيارات الفكرية المختلفة في النظر إلى أي الأطر والسبل الأجدر والأصلح لمكافحة الفساد، فمنهم من يؤكد على ضرورة وأهمية الفاعل الاجتماعي في تحقيق الإصلاح المنشود في مواجهة الفساد، ومنهم من يرى إلى ضرورة إصلاح المنظومة السياسية لكي تكون هناك عملية إصلاح حقيقية بكل معانيها ومستوياتها، أي لا يمكن تصور أي عملية دون الموافقة الصريحة والمسبقة للسلطة السياسية التي هي رأس النظام بكل تجلياته السياسية، الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من تجليات الدولة والمجتمع مجتمعين، وينطلق أصحاب هذا التيار من ضرورة إدخال إصلاحات هيكلية وجوهرية على الدساتير وإحلال النهج الديمقراطي الذي أصبح لا يمثل أحسن الأنظمة، لكنه على الأقل الأصلح لحد الآن.

أ- التحول، الانتقال والترسيخ الديمقراطيين

عرف حقل العلوم السياسة في هذا الإطار، قفزة علمية ونوعية لا مثيل لها في ما يتعلق بنظرية الدولة وخاصة ما تعلق بالنظم السياسية، ومن بين السباب التي أدت إلى مثل تلك النتائج، دخول المنهج المقارن على علم السياسة، ولقد كانت ولا تزال إلى هذا التاريخ الدولة الوطنية نموذجا تتحدد من خلاله تمثلات الدولة، سواء ما تعلق بوظائفها وتطورها، أو ما ارتبط بالمفاهيم المتعلقة بأسلوب الإدارة السياسية الأوفر حظا في توليد الاستقرار والتطور الذي تنشده جميع الدول وتأمله المجتمعات.

لقد تبين لنا من خلال الصفحات أعلاه، أن النموذج الليبرالي الذي يدعو إلى إدخال أسلوب العمل الديمقراطي، وإن كان الكل شهد أنه ليس الأفضل بالإطلاق، إلا أنه الأحسن بالمقارنة بطبيعة الأنظمة الأخرى، الشمولية الدكتاتورية أو التسلطية المختلفة، وسواء قامت هذه الديمقراطية من خلال موجات التحول التي عرفها العالم في القرن العشرين أو كانت نتيجة حتمية فرضتها التحولات العالمية، ودخول أنساق تحت أو فوق وطنية، دفعت إلى التحول نحو العمل الديمقراطي، كما كان الحال مع برامج التكيف الهيكلي والمشروطية السياسية التي لازمته، فإن أغلب الدول تحولت نحو هذا الأسلوب.

ظهرت دراسات متنوعة وعديدة تطرقت إلى هذا التحول من الأنظمة الشمولية والدكتاتورية نحو أنظمة ديمقراطية أكثر انفتاحا، في الوقت الذي تشعبت حول نمط تغيير من هذا النمط إلى ذاك، ومن ثم تنطلق التعريفات المتعددة للديمقراطية، لكنها تجتمع كلها حول الانتقال من نظام شمولي أو تسلطي إلى آخر منفتح كما تتفق على المبادئ، ومن هذه التعريفات، أن الديمقراطية هي مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه

[1]- ألان توران، **ماهي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، تر: حسن قبيسي، دار الساقي، ط3، بيروت، 2016، ص:20.

العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها، لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع ،بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي"[1].

يعبر في مرحلة أولى مفهوم التحول أو الانتقال الديمقراطي في مجمله إلى تلك المجموعة من الإصلاحات السياسية، التي تدخل على بنية السلطة وعلى هيكل النظام السياسي، فتحولها من سلطة قائمة على التعسف والتفرد بالحكم، أي من أنظمة تسلطية تقوم على فرض الخضوع، نحو أنظمة ديمقراطية ترتكز على التوافق على الأفكار والبرامج، وهذا التحول أو الانتقال لا يكون في اعتناق الديمقراطية كشعار وعقيدة سياسية فقط، بل يجب أن يستكمل بخطوات عملية، تتجسد في برامج عمل المؤسسات السياسية وبكل ما يرتبط بما يمكن من بلوغ العمل ديمقراطي، تتحد بالحد من السلطة وتبنى على حقوق المواطنة[2].

وفي هذا الإطار تظهر الأنظمة الشمولية والتسلطية والدكتاتورية، كحالات شاذة سياسيا وأنها تتنافى وما تهدف إليه المجتمعات، من طلبها للعيش في كنف الحرية والحقوق والعدالة التي تكفلها الدساتير والمواثيق الدولية، ومن ثم يتوجب إصلاح هذه الأنظمة على أن يكون بأساليب سياسية تمكن من تحويل هذه الأنظمة والمجتمعات نحو أساليب أكثر مدنية وأكثر استقرارا، أي إلى الديمقراطية كأسلوب أثبت فاعليته في تحقيق الاستقرار والتطور.

ب-آليات الدمقرطة

يحمل العمل بالمبادئ الديمقراطية مجموعة متكاملة من الآليات والوسائل الضرورية منها التباين السلطوي، فتح المجال السياسي أمام المنافسة النزيهة بين الأحزاب السياسية، رفع القيود على حركية المجتمع المدني والقيام بالتنشئة السياسية والاجتماعية التي تعمل على التنمية السياسية[3]، وإدخال إصلاحات على أجهزة الإدارة وإصلاح القضاء وتحريره وغيرها من الآليات الضرورية للعمل الديمقراطي[4].

1- التباين السلطوي: ويقصد به أساسا أن يكون الفارق واضحا بين السلطات التشريعية التي تأتي نتيجة الانتخابات الحرة والنزيهة، وعن طريق الاقتراع العام المباشر، إذ تتمثل السلطة التشريعية كهيئة تنوب عن المواطنين وترعى مصالحهم، كما تلعب دور المشرع للقوانين ورسم السياسات، ولها دور

---

[1]- محمد نصر مهنا، **في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص: 442.

[2]- ألان توران، **المرجع السابق**، ص: 33؛ 53.

[3] - Joseph Schumpeter, **Capitalisme, Socialisme et démocratie**, Première et Deuxième partie, Bibliothèque Paul-Émile-Boulet de l'Université du Québec à Chicoutimi, https://bit.ly/1zwIyqH, PP: 320.

[4]- إسماعيل الشطي، **المرجع السابق**، ص:453.

الرقابة على القوانين ومدى تطابقها مع المصلحة العامة للمجتمع وتماشيها والمبادئ والقيم الوطنية، بينما تلعب السلطة التنفيذية، والتي من المفروض أن تأتي من الأغلبية الفائزة في الانتخابات، بإدارة الحياة وتنفيذ السياسات المسطرة والبرامج والقوانين التي أصدرتها السلطة التشريعية، وهي مسئولة أمام الهيئة التشريعية التي تقوم بمساءلتها، أما العنصر الأكثر حساسية فهو حياد واستقلالية السلطة القضائية، والتي تعتبر الحارس والضامن ضد استئثار فئة معينة بالسلطة، تضمن حركية الرشادة السياسية ودفع الفساد وتثمين النزاهة ومعاقبة التعسف للهيئات الأخرى أثناء تأدية مهامها، واستقلالية جهاز القضاء والعدالة يعبر عن مدى ديمقراطية أي نظام وعن مدى نجاح مؤسساته السياسية، لأنه يسمح بروح المبادرة من الاندفاع والظهور، كما يفتح الباب أمام التجديد الفكري لغياب الخوف من المضايقات والتشديد خصوصا في وسائل الإعلام أين تعمل حركية المجتمع المدني، من أحزاب وجمعيات وغيرها.

2- التداول السلمي على السلطة: من الأشكال المتطورة للمجتمعات الحديثة، عزوفها عن العنف، ورؤيتها إلى أن الاعتماد عل العنف يشير إلى ضعف البنى لفكرية والحضارية، وأنه دليل على تخلف البيئة أي كانت طبيعتها، اقتصادية، اجتماعية، والأكثر خطورة، أن تكون أداة البيئة السياسية، التي يعتبر العنف المادي فيها مشروعا.

من هنا يصبح القصد بالتداول السلمي على السلطة، اللجوء إلى الأدوات السياسية السلمية مثل التنافس السياسي النزيه على البرامج السياسية، وعلى قاعدة الانتخاب الحر، كآليات لانتقال المنصب السياسي من شخص إلى آخر، أو من حزب إلى آخر في ظل احترام نتائج الانتخابات سواء أكان من يشغل المنصب رئيسا للجمهورية، أو وزراء في النظم الرئاسية البرلمانية، ومن ثم يتلخص تعريفه بأن "الجماعة الحاكمة ليست في السلطة بحكم القانون الإلهي، وإنما يمكن أن يحل محلها أيا كان، حسب أساليب وآجال محددة دستوريا"، وبالرجوع إلى استفتاء الشعب، ومنه أيضا الإجماع على ثوابت الدولة والأمة مثل "السياسية الخارجية، السياسية المالية، دور الجيش ومسألة الأمن القومي والدفاع عن الوطن"، وأن التداول بالمعنى الدقيق للكلمة هو استبدال الأغلبية بالمعارضة، أو تناوب قوى سياسية مختلفة على مقاليد الحكم.

3- الاحتكام إلى الانتخابات: تتجسد الديمقراطية على أرض الواقع من خلال المشاركة السياسية الحرة في الانتخابات، وأن تعود الأنظمة لاستفتاء الشعوب في تقرير السياسات ذات الأهمية الكبرى، ويستوجب ذلك أن تصوغ الدساتير حقيقة تصور النخب الحاكمة لمجتمعاتها على أنها فاعل سياسي، وجوهر السلطة ومصدرها، ثم إن تطبيق وممارسة الديمقراطية يستلزم بالضرورة إشراك الشعب الذي يصبح مواطنا بحقوقه السياسية وواجباته أيضا، ويجسد الفعل السياسي لمشاركة المواطن من خلال الانتخابات، التي تعتبر واحدة من الصور المعبرة عن وجود نظام ديمقراطي.

وجود انتخابات دورية، حرة ونزيهة، يعتبر إذن أمرا جوهريا لتحقيق التداول السلمي على السلطة، فالانتخابات هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق التداول الدوري للسلطة، بطرق سلمية بعيدة عن كل أشكال التعسف والتزوير،كما أنها تعتبر المظهر البارز للديمقراطية، ومن آلياتها الرئيسية شريطة أن تعبر عن الإرادة الشعبية الفعلية.

4- التعددية السياسية أو الحزبية: التداول السلمي على السلطة مرهون بأساس وجود أحزاب متعددة وليس حزبا واحدا مهيمنا، ويعتبر التعدد الحزبي، أحد رموز الديمقراطية، إذ لا يتصور وجود ديمقراطية بحزب واحد. ووجود الأحزاب يسمح بالتنافس السياسي بينها، وحين تحصل تشكيلة حزبية على الأغلبية، تمر الأحرى للمعارضة ويعد هذا شكلا من الرقابة السياسية الآنية والبعدية، وتنقل السلطة من حزب إلى حزب آخر يعبر عن التداول على السلطة وتبعا لها، ذلك أن الأحزاب وسيطة بين المواطنين والدولة، فإذا كانت في السلطة فتصبح فاعلا سياسيا، وإذا كانت من المعارضة جمعت بالمجتمع المدني، حسب النظرة التوفيقية بين من يضع الحزب السياسي في الحقل السياسي، وبين من يضعه في حقل المجتمع المدني.

5- سمو القانون والفصل بين السلطات: من أهم مخرجات الثورة الفرنسية،وما ترتب عنها من فصل للدين عن الدولة وعن العمل السياسي، جاء فصل ثاني ليحد من التداخل بين السلطات، وأساس النظم الديمقراطية، ولقد أسس الفصل بين السلطات التشريعية، القضائية والتنفيذية إلى اللبرالية السياسية في القانون الذي انتقل بفعل العقد الاجتماعي بين بني البشر إلى إحداث قانون وضعي يحتكمون إليه والذي يسمو عن الوظائف والمراتب والأشخاص، ومن ثم توجب إعطاء القضاء الاستقلالية والقدرة على الحكم بنزاهة وبعيدا عن المضايقات والضغوط النى يمكن أن تطرأ عليه، وجاءت هذه الفكرة من خلال طرح الفيلسوف ورجل القانون "مونتسكيو" الذي تحدث عن روح القوانين، والذي ترجم في دستور فرنسا بعد الثورة سنة 1791، حيث تقول مادته السادسة عشر (كل مجتمع لا يضمن الحقوق، ولا يضمن الفصل بين السلطات فهو مجتمع بلا دستور).

6- الحريات: الفردية والجماعية، الإعلام والتعبير ودور المجتمع المدني: يجتمع العنصر المتعلق بالحريات بوجود إطار يسمح بحرية التعبير عن الرأي، من خلال قنوات مقننة وسلوكيات معتمدة مثل التجمهر والمظاهرات السلمية، والاجتماعات التي يجب أن تسمح بها السلطة السياسية القائمة، والتي يكفلها القانون ويحميها، ويرتكز العمل بالأسلوب الديمقراطي على ضمان الحريات الأساسية الفردية والجماعية، التي تكون بمثابة صور عكسية لآراء وتوجهات تخص أشخاصا، أو جماعات ترى بأنها بالأخذ بالاختلافات، لكنها تشترك في أفكار أو توجهات أو انتماءات حزبية، ثقافية أو سياسية معينة، والتي تسمح للمواطن بلعب دورا فاعلا ومؤثرا من خلال التعبير عن آرائه.

ترتكز عملية تأسيس العمل الديمقراطي مبدئيا على شروط يجب توفيرها داخل المجتمعات والأنظمة حتى يتسنى للعمل الديمقراطي من أن يقوم، وتنقسم المذاهب الفكرية في وضع الشروط ذات الأولوية التي يجب توفرها، فنجد أصحاب المنهج الكمي، وعلى رأسهم المفكر الفرنسي ريمون أرون، الذين يرون بأن تحقيق الديمقراطية، يستوجب مستوىً معينًا من التطور الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والوعي، ومستوىً لائقاً من التعليم، كشرط لتحقيق الانتقال إلى الديمقراطية، أي أنهم يقيسون الديمقراطية بالصيرورة التاريخية لوصول الديمقراطية إلى المجتمع الغربي على صورته الحالية القائم عليها اليوم، لكننا نعلم أن الديمقراطية أخذت وقتا كبيرا، إذ بدأت مع الثورة الفرنسية التي قامت في ماي من سنة 1789 وذلك يفوق قرنين من الزمن، للوصول إلى ما هي عليه أوروبا اليوم، وهم في نظري أصحاب فكر يميل إلى الاعتقاد باستحالة تحقيق الديمقراطية داخل الدول الفقيرة[1]، ومن شروطهم ما يلي:

- قدرة السلطة على فض النزاعات (بمعنى آخر قوة الدولة التنظيمية).
- توفر بنية اقتصادية فعالة.
- وجود قوى مجتمعية (مجتمع مدني) وأخرى قانونية قيم جمهورية وقوانين دستورية، تسمح بالتداول على السلطة، وتكون بمثابة وسائل تقي وتكبح نشاط الذين يرغبون في تغيير البنية الأساسية للمجتمع[2].
- إنكار الذات وتغليب الأفكار العامة.
- حل المنازعات بالطرق السلمية.
- الاطمئنان المادي والمعيشي.
- توفر جهاز إداري كفء كفيل بتحويل القرارات المسيطرة إلى واقع حي.

---

[1]– الاعتراض هذا يعود إلى أن دولتين فقيرتين في إفريقيا تمكنتا من إرساء عمل ديمقراطي، وهي دولتي مالي والبينين ففي دولة مالي، قام الجنرال (أمادو توماني توري) بانقلاب عسكري، في سنة 1991 ليطيح بالرئيس موسى طراوري، ويعلن عن انتخابات رئاسية مسبقة لم يشارك فيها، ووصل الرئيس (ألفا عمر كوناري)، وقدم ذلك مثالا عن انتقال موجة تدخل الجيش لتحقيق الديمقراطية على شاكلة ما وقع في البرازيل والأرجنتين في الموجة الثانية من التحول إلى الديمقراطية، والمعلوم أن مالي من الدول الفقيرة جدا في القارة الإفريقية.

لمزيد من التفاصيل، ينظر:

- Bakary Sambe, Crise malienne : origines, développements et répercussions dans la sous-région, **KAS International Reports**, N° 11, Décembre 2012, PP: 01-11.

- Frère marie-soleil, «Démocratie au Bénin et au Niger », **mots**, n°59, juin 1999, Thématique « démocratie » démocraties. PP: 89-105.

[2]– الصديق محمد الشيباني، **أزمة الديمقراطية المعاصرة**، المركز العالمي للدراسات والأبحاث، الكتاب الأخضر، طرابلس، 1985، ص: 105.

ج- الترسيخ الديمقراطي ودور الممارسة الديمقراطية

مع موجات الانتقال الديمقراطي الثانية ثم الثالثة في أجزاء من أوروبا الشرقية، تبين أن بعض النظم السياسية تغيرت في الشكل وبقي مضمون العمل الديمقراطي بعيدا عن المعايير، فظهرت نظرية التحول Transitologie[1]، كعلم قائم بذاته، يبحث في ثنايا الاختلاف في النتائج التي وصلت إليها موجة التحول، على أساس أن الانتقال هو جزء من التحول، وأن كثيرا من الدول لازالت تعاني مشكلة الإيمان بالعمل الديمقراطي، وأن الإصلاحات السياسية الهيكلية بقيت رهينة الهياكل والنصوص ولم ترق إلى العمل المجسد في الواقع.

عرفت الحالة العربية إيهام النخب السياسية بضرورة التعبئة والوقوف خلف مشروع الحزب-الدولة، وأوهمت شعوبها بأن ضعف القاعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كمخلفات الحقب الاستعمارية المتتالية، وقلة الإطارات والكوادر، والتهديد بالأخطار الخارجية المحدقة بالأوطان والشعوب (الأيادي الخارجية) لحقب طويلة، وهي إستراتيجية مكنت هذه الأنظمة من البقاء في الحكم كما قامت بإصلاحات صبت في نفس الهدف، أي تركيز السلطة، ثم منها من مر نسبيا كما في الحالة الجزائرية غلى التحول نحو لا مركزية التسيير مع الإبقاء على التسيير الاقتصادي والمالي والسياسي على مستوى المركز[2]، كما أشاعت فكرة أن الشعوب غير قادرة على الاختيار بين البدائل السياسية لعدم وجودها أصلا، ولعدم نضج المجتمعات سياسيا بعد، حتى تتمكن من تقرير مصائرها السياسية، وهي مفاهيم نشأت آليا مع بقاء هذه النخب لآماد طويلة في الحكم ما يدفعها إلى التسلط والاستئثار بالحكم، هذه الظروف مجتمعة هي التي أدت إلى بروز مفهوم الأبوية السياسية[3]، وما انجر عنه من ارتباط بالشخصية الكاريزمية للحاكم، والذي أدى في النهاية إلى شخصنة السلطة في الحاكم.

بعد مضي ما يناهز الثلاثة عقود من الزمن، تبين أن المجتمعات العربية تغيرت خصوصا مع الطفرة الإعلامية والتي كانت نتيجة آلية للتطور التكنولوجي الهائل، وبروز شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، بعدما كانت حكرا على القوى العسكرية الغربية، وما أحدثته من وسائط تواصل لا تأبه للحدود الجغرافية، وحجم الإمكانيات الهائل التي توفرها في تحصيل المعلومة والخبر والتواصل والتعبير.

تكمن المفارقة في ما تكفله النصوص الدولية، وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة الذي صادقت عليها أغلب الأنظمة العربية، وأدخلت مواده في دساتيرها دون العمل بها في الواقع، إضافة إلى كون حرية التعبير والتعبير عن الرأي من ركائز النموذج الديمقراطي، الذي سمحت القنوات والإذاعات

---

[1]- Mohammad Mahmoud Ould Mohamedou and Timothy D, Sisk, «Bringing back Transitology, Democratization in the 21st century», **Geneva Papers**, N° 13, 2013, PP: 09.

[2]- ألان توران، **المرجع السابق**، ص:231.

[3]- صلاح سالم زرنوقة، **المرجع السابق**، ص:167.

الرقمية من مشاهدته في الدول الديمقراطية، برامج تبث عبر الأقمار الصناعية بأقل التكاليف وفي كل ربوع الأرض، كل ذلك أدخل الشعوب العربية في حالة انفصام بين ما تراه وما تعيشه، ولد بعدها تصادم مع الواقع المعاش.

أدى هذا التزاوج الصادم، بمعنى قدرة الشعوب العربية على النظر لما يحصل في العالم من تحرر فكري، ثقافي ومشاركة في اتخاذ القرارات السياسية الوطنية والمحلية، من خلال عمليات المسح من جهة، وكذلك من خلال الاستفتاءات التي ترجع إليها الأنظمة الديمقراطية في كل كبيرة وصغيرة، ومقارنة ذلك مع حالتها، خلق حركية أصبحت تزيد حدتها يوم بعد آخر أصبحت معها الشعوب العربية تتطلع وتطالب بتحسين أحوالها المعيشية.

وبدأت بذلك الإضرابات والاحتجاجات الاجتماعية المتكررة، وأضحت المجتمعات العربية أكثر تطلعا إلى إمكانيات حصول ذلك عندها، وبدأت المطالبة بإدخال الإصلاحات الهيكلية لهذه الأنظمة سياسيا واجتماعيا وثقافيا، وفي الجزائر كان الربيع الأمازيغي بمثابة حجر الانطلاق للمطالبة بالاعتراف بالاختلاف الهوياتي والثقافي، ثم تبعته موجة من الاحتجاجات نتيجة تدهور الحياة الاقتصادية وانتشار البطالة مما دفع بإدخال إصلاحات سياسية كانت الأولى من نوعها في حياة الجزائر الحديثة، سميت بالانفتاح السياسي وفتح المجال السياسي الذي كان محتكرا لدى الدولة ممثلا في جبهة التحرير الوطني والجيش في عملية اقتسام للسلطة.

من المفكرين من يضع شروطا إجرائية لنجاح الديمقراطية مؤكدا على أن الديمقراطية لا يمكن أن تنجح في مجتمع متخلف اقتصاديا واجتماعيا، وأنها بذلك ستخلق حالة من عدم الاستقرار والاضطرابات المتواصلة، الأمر الذي لا يتماشى والبيئة التي تبنى عليها أسس الديمقراطية، ولعل من أهم المؤيدين لهذه النظرية المفكر الفرنسي" ريمون آرون" الذي يرى ضرورة توفر ثلاثة شروط يراها أساسية لنجاح الديمقراطية وهي[1]:

- ✓ قدرة السلطة على فض النزاعات (بمعنى آخر قوة الدولة التنظيمية).
- ✓ توفر بنية اقتصادية فعالة.
- ✓ وجود قوى مجتمعية (مجتمع مدني) وأخرى قانونية قيم جمهورية وقوانين دستورية، تسمح بالتداول على السلطة، وتكون بمثابة وسائل تقي وتكبح نشاط الذين يرغبون في تغيير البنية الأساسية للمجتمع.[2] وتتضمن في باطنها هذه الشروط كذلك شروطا ثانوية ضرورية لضمان نجاح التجربة والانتقال الديمقراطيين ومنها:

[1]- Madeleine Grawitz et Jean Leca, **Traité de science politique, les régimes politiques contemporains**, T2, Presse universitaire de France, 1er Edition, 1985, PP: 29 -35.

[2]– الصديق محمد الشيباني، **أزمة الديمقراطية المعاصرة**، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، 1985، ص: 105.

- ✓ إنكار الذات وتغليب الأفكار العامة.
- ✓ حل المنازعات بالطرق السلمية.
- ✓ الاطمئنان المادي والمعيشي.
- ✓ توفر جهاز إداري كفء كفيل بتحويل القرارات المسيطرة إلى واقع حي.

وتبين أيضا وجود فرقا في مفهومي التحول والانتقال الديمقراطيين، فإذا كان مفكرين من أمثال سيمور مارتن ليبزات (Seymour Martin Lipset) ودايفد آبتر(David E, Apter) يرون ضرورة تحقيق مستوى من التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل الفردي وضرورة طبقة متوسطة واسعة ومثقفة بمثابة بالضروريات الاجتماعية للديمقراطية والشروط الضرورية حتى تتمكن الدول من الاستجابة للحاجات الأساسية للمجتمعات، ولعب أدوارها السياسية بتوافق مع حركية المجتمع المدني، فإنه هناك تيار فكري آخر يرى بعدم وجود الاستثناء وذلك من خلال التجارب الديمقراطية في كل من دولة مالي والانتخابات النزيهة التي جرت وتنحى على إثرها العسكري "أمادو تومانى توري" ليترك مقاليد الحكم للحكومة المدنية المنتخبة وكذلك دولة غانا والبينين والتي تعتبر كلها دولا فقيرة ومستويات مجتمعاتها التعليمية ومستويات المعيشة والقدرات الاقتصادية ضعيفة جدا مقارنة بالدول الأوروبية التي بدأ خطاب الإرث الروماني اليهودي المسيحي كعامل حاسم للديمقراطية يطبع تفسيرها وتشاؤمها من قيام أنظمة ديمقراطية في دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية[1].

ثانيا: مدخل الحكم الصالح

أ- **نشأة الحوكمة (الحكم الصالح):** للحوكمة مفردات عديدة ومتعددة منها الحكم الراشد والحكم الرشيد والحاكمية وغيرها، إلا أنها تشير جميعها إلى معنى واحد، ولقد ظهرت الحاجة إليها في أعقاب الانهيارات الاقتصادية المتتالية بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، وهي أزمة الكساد الاقتصادي الكبير، والتي لم يشهد العالم من قبل لها مثيل، ولقد أضرت بالقدرات المالية لمؤسسات كبيرة اقتصاديا وأثرت حتى على الاستقرار السياسي والاجتماعي لدول مثل الولايات المتحدة وأوروبا نتيجة البطالة التي ارتفعت معدلاتها، ثم في تسعينيات القرن الماضي مع الأزمات الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، انتهاء بانهيار جدار برلين وتهاوي الاتحاد السوفييتي جارا معه الدول التي كانت تسير

[1]- لاري دايمند، **روح الديمقراطية الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة**، ترجمة: عبد النور الخراقي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2014، ص ص:28؛ 29.

على مداره[1]، ولقد زادت قدرة وتدخل البنوك لا كمتعامل تجاري، وإنما كفاعل اقتصادي له وزنه في الاقتصاد العالمي.

ولم يكد دور المؤسسات المصرفية يتنامى، حتى ظهرت المؤسسات المتعددة الجنسيات، ومعها دخل العالم في عصر العولمة بمعناها الاقتصادي (Globalisation) أولا، إذ لا يخفى علينا أن العالم الغربي صاحب الزعامة الدولية، وبالأخص في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، معلنا انطلاق حقبة إبستمولوجية، تعني بالضرورة تفوق النموذج الغربي الليبرالي، والذي في نفس الوقت يعتبر نظامه السياسي صورة معاكسة للعلاقات الاقتصادية، ذلك أن النظام الاقتصادي الغربي قوي لدرجة توجيه السياسات وفرض التغييرات ليس فقط داخليا بل وعلى أجزاء كبيرة من العالم.

آثار الأزمات هذه، إضافة إلى تحول اقتصاديات الدول الخارجة من الكنف الاشتراكي نحو الرأسمالية التي يرتكز اقتصاد دولها على القطاع الخاص، دفعت هذه الأسباب مجتمعة أصحاب الشركات إلى البحث عن قواعد فعالة ورفع قدرات الاستجابة للمؤشرات الداخلية والخارجية من جهة وترشيد أكبر للنفقات وتفعيل سبل تحقيق مردودية وإنتاجية أكبر بأقل التكاليف، وبرزت مشاريع متواصلة ومستمرة من أجل تحقيق نسب نمو اقتصادي أكبر بإمكانها أن تسمح بالمناورة وتفادي الركود ومن ثم الأزمات، ولقد زادت الحاجة في هذه الآونة إلى تطوير مهارات الممارسات التجارية وظهرت مدارس تنمية القدرات البشرية في التسيير والتسويق والمنافسة التجارية.

وعلى المستوى المالي فظهرت الحاجة إلى البحث عن أطر للتمويل خارج الأطر التقليدية المعتمدة على القروض البنكية، إلى أساليب الاستثمار، فظهرت أنظمة جديدة مثل صناديق المساهمة أو وضع السندات التجارية للبيع من خلال الأنظمة البنكية للحصول على تمويل يصبح فيه المساهمون مشاركون بأصولهم، فيستفيدون من عائدات الربح، كما يتحملون الخسائر في نفس الوقت إذا حدثت.

ب- من الحوكمة الاقتصادية إلى الحوكمة السياسة

انهيار المعسكر الشرقي ومعه أساليب التسيير الاشتراكي المختلفة، وانتقالها إلى النظام الرأسمالي الذي يلزم وجود نظاما سياسيا مناسبا ممثلا في النظام الديمقراطي، كان لزاما على دول العالم الثالث حينها الدخول في إصلاحات للمنظومة السياسية كشرط أساسي للحصول على القروض من المؤسسات المصرفية الراغبة في توسيع رقعة أسواقها وزيادة حجم معاملاتها التجارية، والحصول على الموارد الطبيعية الضرورية.

[1]- أساسيات الحوكمة، سلسلة النشرات التثقيفية، مركز أبو ظبي للحوكمة، على الرابط التالي:
http://www.adccg.ae/Arabic/Pages/Default.aspx

الانتقال للعمل بآليات السوق الحرة، وفتح باب المنافسة على مصراعيه وخصخصة المؤسسات العمومية والدفع إلى اقتصاد السوق المرتبط بقانوني العرض والطلب، وكما أننا أشرنا إلى أن النموذج الليبرالي كفلسفة يقوم على حرية الفرد الاجتماعية والاقتصادية، فإنه يدعم هذه الحرية ويدافع عنها، على الرغم من أننا نجد من بعارض هذه الأفكار لا من المناوئين أو الرافضين من البيئة الجديدة، بل حتى من مفكري المجتمع الغربي[1].

المطلب الثاني: الآليات الاجتماعية للإصلاح

ينطلق أصحاب الإصلاح الاجتماعي والديني من منطلق أهمية التنشئة الاجتماعية لتنتهي بطريقة آلية إلى تنشئة سياسية، ومن ضرورة إصلاح المنظومة التربوية والاجتماعية للوصول إلى إنتاج جيل متكامل القيم الأصيلة، الممزوجة بقيم الحداثة اللازمة لحياة الأمة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يحقق التطور، ليس فقط السياسي ولكن التطور الذي يمس كل جوانب الحياة، ولعل اختلاف الأساليب والطرق المنتهجة من دولة إلى أخرى له أسبابه.

كثرت الدراسات المركزة على الجانب الاجتماعي كونه النظام الكلي وهو الذي ينتج النخب السياسية والثقافية والاقتصادية، على جميع المستويات، وبما أن للحاضنة الاجتماعية القدرة على اختزان منظومة القيم والمحافظة عليها، فإنها تعيد بناءها وإنتاج ذاتها، بحسب الظروف، وإن كانت غير واضحة المعالم ولا تبدو للعيان، فإن قدراتها كبيرة في التأثير على العمل السياسي.

أولا: الحركات الاحتجاجات الاجتماعية

تصاغ السياسات على مستوى المؤسسات المركزية كي تجيب على مطالب أو حاجات اجتماعية، وهذا عام لدى جميع أشكال الدول، وتتمتع الدول المتقدمة بقدرتها أكثر على التواصل مع الشعوب، معتمدة على أدوات وبرامج سبر الآراء والمسح، عمليات تسمح لها من التحقق وإدراك توجهات شعوبها، ومن ثم تصوغ سياساتها حتى تلقى أكبر دعم وأكثر فاعلية، إلا أن هناك حالات لا يمكن تجاوزها، أين تتعارض رؤى السلطة برؤى المجتمع.

السياسة الخارجية لأي دولة مثلا تقوم على تحقيق المصالح وعلى القوة، ثم إن أخلاق الدولة السياسية لا تقاس بمعيار الأخلاق الاجتماعية والفردية، ومن شأن ذلك أن يوقع اختلاف في الرؤى مع توجهات المجتمع، فيحرك هذا الأخير للتعبير عن ذلك من خلال القيام بالاحتجاجات والمظاهرات.

[1]– لمزيد من التفاصيل، ينظر: Alain Soral, **Comprendre l'empire, Demain la gouvernance globale ou la révolte des Nations** Éditions Blanche, Paris, 2011.

تعبر الاحتجاجات الشعبية والاجتماعية عن عدم رضا المجتمع عن قرارات سياسية، أو عن وجود أخطاء في الممارسة السياسية، في غياب قنوات النقد المنظمة، كغياب الاستفتاء حول قضايا هامة، أو أن تتخذ قرارات سياسية تصب في غير صالح التوجهات الاجتماعية.

تشير الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية إلى ضعف هذه الطبقات على التأثير في القرارات السياسية، وتأتي الاحتجاجات لتكمل نسق المطالبة من الأحزاب السياسية، وعلى الرغم من عدم مؤسساتية العمل الاحتجاجي تصبو للتأثير على السلطة، إلا أنها يبقى ظاهرة حاصلة في أغلب المجتمعات[1].

ثانيا: دور المجتمع المدني

أ- المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني

يعود أصل نشأة المجتمع المدني إذا ما استثنينا الأصول النظرية لبناء الدولة أي فترة العقد الاجتماعي بما جاء به مفكروها، إلى ربما مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ثم في مرحلة أخرى في سنوات الثمانينيات وموجة الديمقراطية الثالثة[2]، في منطقة أوروبا الشرقية وما حصل من تحولات سياسية، بعيد انتهاء الحرب الباردة، وميل هذه المجتمعات إلى مسايرة ما كان يجري بالقرب منها في أوروبا الغربية، أو ما سميها (هنتغتون) بالموجة الثالثة للديمقراطية.[3]

ويعرف المجتمع المدني على أنه "مجموعة من المؤسسات والتنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف"[4] يضاف إلى هذا التعريف، تعريفا آخر يرى صاحبه أن المجتمع المدني هو مجموعة المؤسسات والتي تسمح للأفراد والجماعات دون تدخل أو توسط الدولة من التمتع بالخيرات والمنافع العامة. ومن مميزات المجتمع المدني أنه يتصف بما يلي[5]:

---

[1]- سعد الدين عمرو، « الحركات الاحتجاجية في الثورات العربية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 86، 2012، ص ص: 12-15.

[2]- لاري دايمند، **الثورة لديمقراطية النضال من أجل الحرية التعددية في العالم النامي**، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت ، دار الساقي، 1995.

[3]- هويدا علي، التحول الديمقراطي في بولندا، ورقة مقدمة إلى **ندوة التحولات السياسية والاقتصادية في شرق أوروبا**، 21-23 نوفمبر 2000، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2000.

[4]- عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص:55.

[5]- محمد أحمد نايف العكش، **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،ط:1، 2012، ص:29.

– حرية الأفراد في اختيارهم الانضمام إلى فعاليات المجتمع المدني دون فرض أو قيود من أي جهة كانت.

– حقل نشاط المجتمع المدني واسع يشمل كل المؤسسات والجمعيات سواء الدينية، الاقتصادية، التعليمية أو الاتحادات والنقابات المهنية والأحزاب السياسية.

– يتميز المجتمع المدني بالتنوع والاختلاف ويلزم أعضاؤه بالتعامل بأساليب حضارية وسلمية لإدارة الاختلاف على أسس الحوار والاحترام والتعاون.

– يمكن للمجتمع المدني أن يتجاوز الحدود الجغرافية لدولة واحدة وأن ينتقل إلى دول أو مجتمعات أخرى.

يحتوي المجتمع المدني على صنفين من المؤسسات والتنظيمات، مؤسسات تقليدية وأخرى حديثة، أما التقليدية فهي تلك المرتبطة بالقبيلة، الحي، الحرفة أو الملة والتي تلعب أدوارا متعلقة بطبيعتها كالمحافظة على قيم وآثار الأمة وتقاليدها وتحي انتماءاتها وتجدد عهدها بأجيالها السالفة، وهي بهذا تلعب دور المحافظة على مقومات الأمة التاريخية، الفكرية والحضارية[1].

وأمّا الصنف الثاني فيشابه تلك الأشكال الموجودة في المجتمعات الحديثة، حيث تجمع الآراء المختلفة للأفراد وتدير الحوارات بما يخدم غايات النظام المتمثلة في إدارة عملية التغيير بمرونة وسلاسة ودون اضطرابات.[2]

على الرغم من الاختلافات التي عرفتها النظريات التي حاولت أن تؤصل لمفهوم المجتمع المدني فيما يتعلق بفكرة هل المجتمع المدني هو جزء من المشهد السياسي أم لا ؟ فإن الإجابة على هذا السؤال ترتكز على مدى استقلالية هذا الأخير المالية وعلى مصادر تمويله، حتى يتسنى الحديث عن استقلال نشاطه وقدرته على التعبير عن المجتمع وتمثيله، إذ أن عمل المجتمع المدني يعتمد على الهبات والاشتراكات المالية التي يقدمها أفراد المنظمة أو الاتحاد، ومن المساعدات التي تقدمها لها المنظمات المختلفة الوطنية أو غيرها، في حين أن المنظمات والحركات التي تنشط تحت وصاية الأنظمة السياسية، أو ما يسمى بالمجتمع السياسي، فإنها تعمل بتمويل من هذه الأخيرة وتعمل على تبليغ رسائلها السياسية بما يخدم الأنظمة القائمة بطبيعة الحال ويخدم أهدافها[3].

---

[1]– أنطوان مسرة، « دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد»، في: إسماعيل الشطي وآخرون، **المرجع السابق**، ص: 475

[2]– أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص:97.

[3]– إسماعيل الشطي، آليات مكافحة الفساد، في: إسماعيل الشطي وآخرون، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص:453–466.

كما أنّ من خصوصيات المجتمع المدني التي تميزه عن المجتمع السياسي هو أنه يعمل بالتطوع أي أن نشاطاته غير رسمية ولا ترتبط بأجندة معينة، وأن جل أهدافه تمكن في دوره في التحول نحو العمل الديمقراطي، وتعزيز المشاركة السياسية ورفع مستوى الأداء المدني ثم السياسي لأفراد المجتمع، حتى لا تبقى الأنظمة السياسية وحدها في اتخاذ القرار.

ويرى المفكر "محمد أركون" مثلا أنه حتى يتسنى لمبدأ التسامح أن يظهر وأن ينتشر وهو شرط أساسي للحكم على ما إذا كانت هذه الدولة أو تلك قد انتقلت إلى عصر الحداثة وتخلصت من التخلف كتشوه تاريخي، أن تتمتع مجتمعاتها بمبدأ التسامح الذي هو نقيض العنف، والذي بدوره يستوجب شرطين أساسيين وهما:

- الشرط الأول أن تكون الدولة دولة الحق والقانون اللذان يسموان عن كل الانتماءات العقائدية، الفكرية الفلسفية والمذهبية، أين يكون الناس أحرارا للتعبير عن آرائهم دون خوف من أي شكل من أشكال العنف الديني أو المذهبي.
- الشرط الثاني وهو مرتبط بوجود مجتمع مدني كشريك حر مع الدولة، دولة القانون، الأمر الذي سيسمح لها بالابتعاد عن التطرف أو الانحياز لمذهب أو طرف سياسي.[1]

هذه الشروط بحسب "محمد أركون" ضرورية لقيام الأنسنة الكونية (l'humanisme universel) التي يراها كبديل عن الأنسنة الدينية والفلسفية، إذ تجمع بينهما وتنصهر كلتا الأنسنتين في التعامل مع الدولة عوض الإله بالنسبة للأولى، ومع الوعي الإنساني (العقل) بالنسبة للثانية، وتتقارب الرؤى في هذا المجال بين فكر "كارل بوبر"[2] و"يورغن هابرماس"[3] في رؤيتهم لدولة الحداثة وما بعدها.

ب- مؤسسات المجتمع المدني وتجلياته

[1]- كيحل مصطفى، **الأنسنة والتأويل في فكر محمد أركون**، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2013، ص: 79.

[2]- كارل ريموند بوبر: فيلسوف نمساوي إنكليزي متخصص في فلسفة العلوم، ولد في 28 جويلية 1902 في فيينا عاصمة النمسا، عمل مدرسا في كلية لندن للاقتصاد، كما يعتبر من أهم المؤلفين في فلسفة العلم في القرن العشرين، كتب بشكل موسع عن الفلسفة الاجتماعية والسياسية، توفي في لندن في 17 سبتمبر 1994 .

[3]- يورغن هابرماس (Jürgen Habermas): فيلسوف وعالم اجتماع ألماني من مواليد 18 جوان 1929 بمدينة دوسلدورف من أهم علماء الاجتماع والسياسة المعاصرين، من مفكري مدرسة فرانكفورت النقدية، صاحب نظرية الفعل التواصلي (l'agir communicationnel)

من الشروط الأساسية للحكم على مجتمعا بأنه مدنيا واعيا بذاته، لا بد أن يتحقق الحد الأدنى من العناصر، والتي تلقى إجماعا لدى أغلب الباحثين المنشغلين بمفهومه، وهي جملة من المقومات والأركان ومنها[1]:

* وجوب الفعل الإرادي الحر (الطوعي) ومؤداه أن فعل المجتمع المدني يكون بالإرادة الحرة، خلافا للأسرة والعشيرة والقبيلة.

* وعنصر التنظيم الجماعي (المؤسسي)، ذلك أن من سمات المجتمع المدني الأساسية هو أنه مجموعة من التنظيمات، الحرة يختار أفرادها عضويته مع احترام شروط قيم وقوانين الدولة والمجتمع، وهذا ما يميزه عن "المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي".

* العنصر الأخلاقي والسلوكي، الذي ينجر عنه قبول العضو للاختلاف والتنوع بينه وبين الآخرين، وأن للآخرين نفس الحق في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني، تحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، وإن كانت أهدافهم تتعارض وأفكاره وأهدافه.

* قبول فكرة إدارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية، وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

على الرغم من ضعف الأركان الأولى، إلا أن الركن الأخير كان الأكثر تعقيدا في الحالة الجزائرية، وهو الذي شكل حجر العثرة في سياق الانفتاح السياسي في الجزائر، بسبب غياب المرجعية الثقافية الموحدة لعناصر الهوية، فالأحزاب كما جمعيات المجتمع المدني ستوظف آليات المجتمع المدني للدفاع عن قيمها التاريخية، لكنها ستدفع حتما إلى التصادم في غياب الوعي المؤسسي، والذي يغيب حتى على مستوى المؤسسات السياسية مثل الذي كان يحدث داخل حزب جبهة التحرير الوطني لعقود.

بالإضافة إلى هذه المقومات، يضيف الباحث عبد الغفار شكر، عنصرا رابعا وهو عدم السعي للوصول إلى السلطة، فيقول "رغم أن مؤسسات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة فإنها

---

[1]– من الصعوبات المنهجية في التطرق إلى موضوع المجتمع المدني في الدول العربية وفي الجزائر أنه يلاقي مجموعة من الاعتراضات في الآراء، رأي يرى بوجوده ضمن الوعي الإنساني وتطور المجتمعات مع وجود بعض التحفظات عن واقعه وأساليب عمله في المجتمعات العربية الإسلامية، ورأي ثاني يرى بأن لا وجود لفكرة المجتمع المدني في المجتمعات الإسلامية والعربية، بالنظر إلى أن أصل ونشأة المجتمع المدني، كانت لظروف أوروبا المسيحية وتاريخها السياسي المغاير للبيئة العربية الإسلامية، ويرفض مفهوم المجتمع المدني بمعناه الحديث، كونه يرتبط بتجربة اجتماعية مغايرة في فكرها وثقافتها، وهي تجربة المجتمع الغربي الصناعي الرأسمالي، والذي تأثر بمجموعة من التحولات لم يعرفها الواقع العربي ومن ثم من الصعب الحديث عن وجود لمجتمع مدني عربي على النسق الغربي. لتفاصيل أكثر، أنظر: أماني قنديل، "تطور المجتمع المدني في مصر"، **مجلة عالم الفكر**، العدد.03، يناير/ مارس 1999، ص ص. 99-100.

تقوم بدور سياسي بالفعل، لأنها تقوم بتنمية ثقافة الحقوق وثقافة المشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطي الحقيقي وهي قيم المحاسبة والمساءلة، فضلا عن قيامها بدور أساسي في تربية المواطنين وتدريبهم عمليا وإكسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية"[1].

1- **الأحزاب السياسية:** الأحزاب السياسية من العناصر الأساسية المكونة للمجتمع المدني، ذلك أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية بأنواعها المختلفة، إذ لا يمكننا أن نجد أثرا للأحزاب السياسية في العهود السابقة للديمقراطية التي تعتبر أكبر صورة لمشاركة الشعوب في صناعة القرار السياسي.

المتتبع لتاريخ الفكر السياسي يرى بوضوح أن السلطة وصناعة القرار لم تكن في يد الشعوب إلا في بعض الأمثلة القليلة، والتي تميزت بضيق الحيز الجغرافي وقلة عدد السكان على غرار مدينة أثينا والمدن المجاورة لها خلال الحقبة الهيلينية الإغريقية.

تقوم الأحزاب السياسية بعدة أدوار وعلى أصعدة مختلفة، إذ كما سبقت الإشارة فهي من مرتكزات الديمقراطية ولا يمكن الحديث عن نظام ديمقراطي بدون أحزاب سياسية، وكلما كانت الأحزاب السياسية أكثر عمقا في المجتمع كلما كانت الديمقراطية أكثر فاعلية، وكلما ازدادت فاعلية الأحزاب في المجتمع كانت التجربة الديمقراطية أكثر قوة ومناعة وكان النظام أكثر تعبيرا عن المكونات والشرائح الاجتماعية المختلفة، الأمر الذي يسمح في الأخير بالانسجام داخل الدولة ككل ويضمن استقرارها ضمن قواعد وضوابط اللعبة الديمقراطية كالتداول على الحكم من خلال التنافس في الانتخابات[2].

تختلف الآراء على الرغم من ذلك في هل أن الأحزاب السياسية جزء حقيقة من المجتمع المدني وهنا نجد على الأقل الآراء التالية:

يرى مجموعة من المفكرين أن الأحزاب السياسية ليست جزءا من المجتمع المدني، بدليل أنها متصلة بالعملية السياسية وبالحكم، بمعنى أنها جزء من الحكومة والدولة، كما هي الحال بالنسبة للدول المتقدمة وفي عملها بالنظام الديمقراطي، ويذهب أصحاب هذا الرأي في أن الأحزاب وبمجرد وصولها إلى السلطة تصبح جزءا من الدولة والحكومة وتعمل على التفاوض من أجل الإبقاء على مصالحها ومصالح قادتها، وأنها ستتقدم بتنازلات سياسية ربما كانت في البداية من شعاراتها الأساسية وسيميل

---

[1]- عبد الغفار شكر، نائب رئيس مركز البحوث العربية والافريقية بالقاهرة، وعضو في المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، له مؤلفات كثيرة ومتنوعة ترتبط بالحقل السياسي، والتي تركزت حول قضايا التطور الديمقراطي والمجتمع المدني بالوطن العربي، وخبرات العمل السياسي والحزبي، ومنها "أثر السلطوية على المجتمع المدني الجزء الأول، الموجود على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=26817

[2]- محمد أحمد نايف العكش، **مرجع سابق**، ص:41.

قادة الأحزاب إلى محاولة البقاء أكبر وقت ممكن في قيادة هذه الأحزاب[1]، وسينعدم التداول على سلطة قيادة الحزب فكيف يمكن الحديث عن الديمقراطية والتداول على السلطة في الدولة.

بينما يرى أصحاب الرأي الثاني أن الأحزاب السياسية جزء من مؤسسات المجتمع المدني.

ج- خصائص المجتمع المدني

- الديناميكية والتكيف: والمقصود هنا هو قدرة مؤسسات المجتمع المدني على التكيف مع البيئة وتطورها بما يسمح لها من العمل بفعالية وهو أمر مهم إذ يحكم على بقاء المؤسسة أو تضاءل دورها ومن ميزات التكيف:
  - التكيف الزمني
  - التكيف الجيلي
  - التكيف الوظيفي
- الأسس السياسية، الإيديولوجية، الاقتصادية والقانونية للمجتمع المدني:[2]
- علاقة المجتمع المدني بعملية صنع القرار:
- استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من الناحية المالية، الإدارية والتنظيمية:

د- معوقات عمل المجتمع المدني

- ارتباط عمل المجتمع المدني بالبيئة الديمقراطية وضرورة توفر نظام ديمقراطي بما يحتويه من حرية وفصل للسلطات الأمر الذي يسمح ببروز جمعيات تطوعية تعمل على الحوار والتنافس النزيه بعيدا عن المضايقات وعمليات التضييق التي يمكن أن تمارسها الأنظمة غير الديمقراطية في سعيها لاحتكار السلطة.
- مشاكل التمويل وحتمية تبعية مؤسسات المجتمع المدني من الناحية المالية للجهات المانحة أو الممولة، سواء كانت الأنظمة السياسية القائمة أو من شركات ومنظمات خاصة داخلية أو خارجية، الأمر الذي يجعلها تخدم ولاءات الهيئات المانحة، الأمر الذي يحدد توجهاتها، مع العلم أن التمويل الخارجي هو الأخطر، ذلك أنه يجعل العاملين بمؤسسات المجتمع المدني يعملون لمصالحهم الخاصة حتى وإن كانت ضد مصلحة بلدانهم، ويجعلها أدوات تفرقة وتشتيت لكيان الدولة.

---

[1]- روبرتو ميشال، **الأحزاب السياسية**، ترجمة: منير مخلوف، دار أبعاد للنشر والتوزيع، بيروت، ط:1، دون سنة نشر، ص:288.

[2]- محمد أحمد نايف العكش، **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط:1، 2012، ص.34.

- سيطرة روح الزعامات على مؤسسات المجتمع المدني، خصوصا الأحزاب السياسية[1] ويظهر ذلك جليا في الأحزاب السياسية التي تنشئها شخصية لها وزنها وثقلها في المجتمع، والذي عادة يكون هذا الثقل مرتبطا بشرعية تاريخية، ثورية (في المثال الجزائري) أو سياسية، اقتصادية أو علمية في دول ومجتمعات خصوصا المتحضرة منها.
- دور مؤسسات الدولة.[2]
- دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية.[3]

يظهر في النهاية وبالنظر إلى الإسهامات الغزيرة للباحثين في حقل علم السياسة والمهتمين بشأن الاستقرار السياسي، والباحثين عن أسباب انتشار الديمقراطية والدعوة إليها، أنه أصبح للمجتمع المدني دورا كبيرا في المجتمعات الحديثة، إذ يعبر مصطلح المجتمع المدني عن المدنية، والتي بدورها ترتكز على مبدأ المدنية والانتماء الوطني، خلافا للمجتمع التقليدي، القبلي العشائري أو الهوياتي، كمجتمع منفصل

ثالثا: دور الثقافة السياسية والاجتماعية في عملية الإصلاح

الثقافة الاجتماعية مكونة من عنصري الهوية والثقافة شرطان أساسيان في تأكيد الروابط الاجتماعية، وزيادة مدى التفاعل مع العادات والتقاليد، المواسم الدينية، القيم والأخلاق المتعارف عليها، حالات المجتمع من أفراح وطرق الاحتفاء بها وطرق التعامل مع الأحزان، كمحددات لهذه الهوية أو تلك، كما تشكل المحرك الاجتماعي الذي يضبط توجيه سلوك الأفراد نحو قضايا معينة، ليس ذلك فقط بل الأكثر من ذلك تعبر عن حالة وجودية للمجتمع، من هنا كانت العلاقة بين الدين والثقافة والهوية علاقة الحاضنة التي يجب أن تنشأ فيها الثقافة السياسية كمكملة ومحصلة لهما، لا كمهيمن كون الشق الأول من المعادلة يقدم لنا الأمة في مفهومها الأعمق والأوسع.

تلعب الثقافة الاجتماعية دورا أساسيا في توطين الإصلاحات السياسية ومكافحة الفساد بكل أنواعه، ويظهر هذا الدور من خلال تدخل المجتمع كمؤسسة تنشئة اجتماعية قبل أن يكون مؤسسة رقابية من خلال مؤسسات المجتمع المدني.

إن الثقافة السياسية في رأينا توازي أو تفوق الروح التي تسري في جسد المجتمع، في مؤسساته، في أحزابه، في قياداته وفي نخبه السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، تلعب الثقافة السياسية

---

[1]– روبرتو ميشال، **مرجع سابق**، ص:293

[2]–طارق البشيري، « دور مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد»، في: إسماعيل الشطي وآخرون، **مرجع سابق**، ص:509

[3]– حسن نافعة، « دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد»، في: إسماعيل الشطي وآخرون، **مرجع سابق**، ص:531.

كأداة، دور التيار الكهربائي المحرك لكل أجهزة الدولة والمجتمع وتوجه اهتماماته وتوحدها، وتلعب وسائل الإعلام دورا هاما وبارزا في ذلك.

لكن ومادامت الظاهرة السياسية نتاجا مباشرا للظاهرة الاجتماعية، كما أشرنا سابق، فمن الضروري التأكيد على دور مؤسسات التنشئة في تكوين الفرد وتكوين ثقافته الاجتماعية أولا ثم في تكوين ثقافته السياسية كمواطن ثانيا، لأنه من الصعب التفريق بينهما لصعوبة التفريق بين مفهوم الدولة كوحدة سياسية ومفهوم المواطنة، انطلاقا من التمازج الحاصل بينهما في النموذج المعرفي للدولة الوطنية أو الدولة الأمة، فالمواطنة من أبرز ملامح الدولة الوطنية، إلا أنها وفي الحالة المغاربية، وإن حملت راية توحيد تراب الأمة وتوحيد جهود إخراج المستعمر ومجابهته، إلا أنها حملت تناقضات لازالت تثير القلاقل، وتعرض الوحدة المنشودة للخطر بسبب إخفاق محاولات إرساء العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة بين جميع جهات الوطن الواحد[1].

ويقصد بالثقافة السياسية تلك القيم الاجتماعية، المعتقدات وأساليب الحياة الموروثة، والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها مجتمع معين عبر تاريخه، والذي يلعب إرثه دورا أساسيا في تكوين مخياله الجماعي وتصوره للسلوكيات والأفعال الإرادية وغير الإرادية المتحكمة في تصوره الفكري للأمور السياسية، مثل السيادة، الدولة والسلطة، الشرعية وطرق الوصول إلى السلطة (سلمية أو ثورية، بالانتخاب أم بالقطيعة والعنف)، صورة القائد وهل تعود إلى الكفاءة أم الكارزما، وتمثل كذلك بالإضافة إلى المفاهيم والوعي، الرموز التي يتلقاها بعيدا عن الوعي كمؤثرات تنتج ردات فعل معينة تجاه قضايا معينة، تخص مجتمعا بعينه، كالانتماء إلى القبيلة أو الأمة، ومدى درجة الولاء، وبالتالي هذه المفاهيم والرموز هي التي تحدد نظرة الفرد إلى الحكومة أو إلى صاحب السلطة عموما والعلاقة التي تربطهما معا.

تنحدر الثقافة السياسية من مفهوم الثقافة المدنية التي أتى بها (ألمند وفيربا) ويقصدان بها تلك الطريقة التفاعلية بين الحكام والمحكومين، بمعنى كيف يمكن لأفراد المجتمع التأثير على النظام السياسي والعكس، بطريقة تتجاوز الفرد الواحد لكنها لا تنفي دوره كاملة، فالثقافة تغرس داخل الفرد ليغرسها بدوره داخل المجتمع وفي من حوله[2]، ويرى (ألمند) أن الثقافة السياسية أقوى من النظام نفسه، ونادرا ما تمكن النظام السياسي من تغيير نمط وطبيعة الثقافة السياسية المنتشرة في مجتمعه والتي ولدته.

---

[1]–عائشة التايب، «الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية للثورة في تونس، قراءة سوسيولوجية» ، في: أمحمد مالكي وآخرون، **ثورة تونس الأسباب، السياقات والتحديات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، بيروت، 2012، ص: 59.

[2] -Stephen Chilton, « Defining Political Culture » , **The Western Political Quarterly**, Vol. 41, N° 03, September 1988), PP: 420.

من الصعوبات المنهجية التي تلاقي مفكرو العلوم السياسية هي محاولة الرد على إشكالية تقديم تعريف إجرائي يمكن تعميمه على جميع المجتمعات، إذ وعلى الرغم من وجود الثقافة السياسية داخل جميع المجتمعات، إلا أن تصنيفها وتعريفها موضوعيا يلاقي بعض العراقيل العلمية والموضوعية ترتبط بالخصوصيات الاجتماعية لكل مجتمع، وفي هذا السياق ، يعرفها المفكر (ألموند) أنها " نمط خصوصي يقوم بتوجيه الفعل السياسي"، إلى تعريفها على أنها "توزيع أناط التوجيه"[1]

1- المرجعيات السياسية والدينية

تتألف هذه الثقافة التي يتقاسمها الحكام والمحكومين، والتي تديرها مجموعة من الآليات منها المرجعيات التي تعتبر الوعاء والإطار الفكري والفلسفي لهذه العلاقة، وفي المجتمعات العربية تأتي المرجعيات الدينية بقوة، إذ يلعب الجانب العقدي ومؤسساته ورا هاما في تكوين الفكرة السياسية، كما يعطي الامتداد التاريخي للمؤسسات والمرجعيات الدينية وزنا إضافيا، وسواء أكانت بيت عبادة (مسجد، كنيسة أو كنس، أو معبدا) أو حتى مجرد مجموعة من التوليفات الوثنية والتعبدية القديمة، كما هي الحال بأدغال إفريقيا، آسيا وأمريكا الجنوبية فإن دورها يبقى حاسما، ثم هناك المرجعيات السياسية المتكونة عبر التاريخ ومآثره، والي يعبر عن الرؤى ويبرر المواقف والممارسات مما يسمح بالسلطة السياسية القائمة من تحقيق الشرعية اللازمة لبقائها، وتلعب المرجعيات السياسية والدينية دورا أساسيا في تحقيق الاندماج الاجتماعي الذي هو السبيل لتحقيق الاستقرار السياسي.

استعمل الملوك الدين كأداة لتثبيت شرعيتهم، واستغله الحكام الأوائل على اختلاف انتماءاتهم كصيغ ليتألهوا على شعوبهم، ولفرض الوصاية القدسية والإلهية، كأسلوب لفرض الطاعة والإذعان المطلق دون تفكير أو مشاورة، وكانت من نتائجها أن آمن المحكومين بتلك الصيغ فازداد الحكام غطرسة وطغيان أفضى إلى صور بشعة من الفساد[2]، وعمل الكهنة ورجال الدين على تقديس الملوك بالقول أهم من اختيار الله، كم عمل رجال الدين على تعبئة المجتمعات للقتال ولخوض الحروب في الوقت الذي لم تكن فيه الجيوش على شكل الأنظمة العسكرية الحديثة، ومشاركة المحكومين في الحروب كانت إما لامتيازات وغنائم يعد بمنحها، وإما إيمانا منهم بلقاء الإله المعبود والعيش في الخير الأبدي، واختلقت الطقوس الدينية للديانات القديمة المختلفة، وحجزت لها معابد وتربى لأجلها رجال دين وكهنوت لتعظيم شأنها وتثبيتها لدى المجتمع، تميزت هذه السلطة بالغموض، وهذا الغموض ألقى عليه سحرية وتقديس، ومنع العوام من البحث فيها أو الخوض في تفاصيلها وكانت اختصاصا لرجال الدين المختارين بعناية إلهية، حيث أنه لا يمكن أن يلتحق البالغين بالكهنوت، بل الآلهة هي التي

[1]- Stephen Chilton, **Op Cit**, PP: 422.

[2]- إمام عبد الفتاح إمام، **الطاغية، دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1994، ص:21.

تختار من الأطفال من يكون كاهنا وعليه يتربى في المعبد مما يسمح بتنشئته وتعبئته بالأفكار الدينية السائدة لدرجة الإيمان بها والدفاع عنها.

2- الهوية الوطنية والمواطنة

تعتبر مسألة الهوية والمواطنة من المواضيع الحديثة والأساسية، التي تلازم المجتمعات الحديثة من جهة وتلازم أكثر وجود نموذج الدولة الوطنية المرتكزة على الحدود الجغرافية الحاضنة لسيادة وتلتف حولها أمة، ومفهوم الأمة مع كل الإختلافات التي تحيط به، سواء المذهبية منها أو التفسيرية، إلا أنما يكتنف موضوع الهوية والمواطنة هو نفس ذلك اللبس الذي يكتنف مسألة الأمة، إن محاولة وضع تعريف إجرائي جامع لمسألة الهوية ومن ثم تعريف مفهوم المواطنة، التي هي نتاج مباشر للهوية، تبقى صعبة، لكن وعلى العموم فإن ما يمكن قوله هو أنها تشكل الرابط بين أفاد المجتمع وهي اللحمة التي تحافظ على تماسك وحدته، من خلال محافظتها على قيم المجتمع الذي ينتجها والتي تلقن إلى الأجيال الصاعدة، ثم تقوم هذه الأجيال بتمريرها، بدورها، لمن يخلفها في دورة غي متناهية، ومن الصعوبات التي تواجهها مسألة الهوية هو ارتباطها أساسا بالدولة الوطنية، وهي ذلك الشعور بالانتماء إلى وطن واحد، بتاريخ مشترك وبمستقبل واحد، بحسب المدرسة الليبرالية التقليدية، كما أشرنا آنفا، فإن ظهور العولمة واتساع الرقع الجغرافية، نتيجة لتوح الدول في تجمعات واتحادات الإقليمية، شعرت الهويات المحلية بالتهديد وأصبحت تتوجس الخوف من تلاشيها واندثار ثقافتها وتقاليدها[1]، فأصبح تعاني من المركزية الإثنية والإسلاموفوبيا وكل ما هو قادم من الخارج، وللوقوف على أهم التعاريف التي تطرقت إلى الهوية والمواطنة، نقف أمام ثلاث نظريات غربية تناولت مسألة الهوية والأمة ومنها:

1- نظرية قانون الدم أو النمط البيولوجي (Jus Sanguinis)، أي أن الهوية الوطنية تكتسب بالانحدار من أصل واحد[2]، وتركز هذه النظرية في نظرتها لمسألة الهوية التي هي الجزء الرابط بين أفراد المجتمع الواحد، والتي يعبر عنها ماديا أو وثائقيا بالجنسية، بالرجوع إلى الدم الذي يسري في عروق الفرد والذي يستوجب أن يكون أحد والداه أو كلاهما من جنس ذلك الوطن، ليتمكن من حيازة الجنسية وأن يبدأ بالشعور بالانتماء إلى هذه الأمة أو تلك.

2- نظرية قانون الأرض أو النمط الإقليمي (Jus soli) والتي تقضي بأنه وبمجرد أن يولد الفرد باارض يرفرف فيها علم وطني، فإن هذا الفرد يكتسب حق الجنسية والانتماء إلى الأمة التي تسكن ذلك الوطن، ومن ثم يصبح متمتع بالحقوق وتترتب عليه واجبات تجاه وطنه.

---

[1]- Matteo GIANNI, « Multiculturalisme et démocratie: quelques implications pour la théorie de la citoyenneté **», Swiss Political Science Review,** 1(4), PP : 01.

[2]- Gerhard Casper, «The Concept of National Citizenship in the Contemporary World: Identity or Volition? », **Bucerius Law School**, Hamburg, 26 September 2008, PP: 02.

3- نظرية الإكتساب أو نمط التحول (the transformative mode or naturalization) والذي يراد منه أن يتحول الفرد من جنسية إلى أخرى، كحالات اللجوء السياسي، أو الهجرة الاقتصادية للبحث عن العمل أو حتى عمليات التهجير القسرية التي تمت عبر التاريخ، أعطت لبعض الفئات الجنسية بينما قاومت فئات أخرى للحصول عليها.

تبقى مسألة تحديد نمط واحد لاكتساب الجنسية والانتماء إلى أمة بعينها معقدة ولا تخضع لنمط واحد دون الآخر. من جانب آخر لابد من التذكير إلى أن الولاء لوطن واحد هو المطلب الرئيسي للدول، بينما تسمح الأنماط الثلاثة السابقة الذكر بالحصول على جنسية أصلية وأخرى مكتسبة.

بناءا على ما سبق يمكن أن ننتهي إلى التعريف الذي يقدمه محمد عثمان الخشت، الذي يعبر على التقاء كثير من الأبعاد والأسس التي ذهب إليها مفكرين كثر على اختلاف مذاهبهم، وهو كالتالي: "المواطنة هي الانتماء إلى الوطن...انتماء يتمتع فيه المواطن بالعضوية الكاملة الأهلية على نحو يتساوى مع الآخرين الذين يعيشون في الوطن نفسه مساواة كاملة في الحقوق والواجبات، وأمام القانون دون تمييز بينهم على أساس اللون أو العرق أو الدين أو الفكر أو الموقف المالي أو الانتماء السياسي، ويحترم كل مواطن المواطن الآخر، كما يتسامح الجميع تجاه بعضهم البعض رغم التنوع والاختلاف بينهم"[1].

من التعريفات المذهبية السابقة، أمكننا استخلاص النقاط الأساسية المكونة للهوية الوطنية التالية:

- أن الهوية هي نتاج ميلاد الشخص، أي أنه يتبع جنسية والديه بالضرورة.
- أن اكتساب الهوية يخضع للأرض التي ولد بها الفرد (الحيز المكاني الذي هو ركن قانوني للدولة الوطنية).
- الهوية التي تستتبعها المواطنة هي رابطة قانونية واجتماعية (ترتبط بالسيادة وهي الركن الثاني للتعريف القانوني للدولة الوطنية)[2].
- هي كذلك رابطة اجتماعية وثقافية تحمل مجموعة من القيم والعادات والتقاليد المرتبطة بمجتمع تكونت لديه عبر الزمان ولها علاقة وطيدة بالمخيال الاجتماعي الذي يغذيها باستمرار ويحافظ على طرق تلقينها للأجيال الصاعدة.

---

[1]- منير مباركية، **مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص:09.

[2]- عبد السلام موكيل، «المواطنة وسياق الدولة والهوية: مقاربة فكرية ومعرفية بين الفكر السياسي المعاصر والمنظور الإسلامي»، **مجلة تاريخ العلوم**، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الأول، ص:26.

- اجتماعيا هي شعور مشترك، لأن الدم كمادة لا يمكن أن يشكل فارقا بين الأفراد فكم من مواطن يحمل جنسية والدي وينحدر من أصل مجتمع معين، تخلى عنها لأفكار يؤمن بها ويدافع عنها، فلو كانت الهوية الوطنية ترتبط بالدم حقيقة لما تمكن صاحبها أن يتنازل عنها.

يتلازم وجود المواطنة مع وجود السلطة في مختلف أنماطها ، انطلاقا من أنماط السلطة التقليدية في القبيلة أو العشيرة، إلى غاية نشأة الدولة الوطنية، وتظهر الأشكال التقليدية الأولى للمواطنة من خلال مشاركة الرجال الأحرار في صياغة القوانين في الحضارة الإغريقية بشكل مميز، كما تظهر مع مجالس الأعيان وشيوخ القبائل في مجتمعات كثيرة، على شاكلة (تجماعث) بداية من القرن الثامن هجري بمنطقة القبائل بالشرق الجزائري، الأمر الذي دفع بكارل ماركس إلى زيارة المنطقة قبل بداية كتابه المشهور (الرأسمال)[1] أو مجالس (إيخس) في المجتمعات البربرية التقليدية، مرورا بمرحلة الحضارة الإسلامية لتي أسست لمبادئ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات الاجتماعية وفي المشاركة السياسية (البيعة)، بعيدا عن أي تمييز لطائفة أو دين أو لون أو جنسية بعينها، والأدلة القرآنية والأحاديث كثيرة في هذا الإطار، ويكفي أن نذكِر فقط بالآية الكريمة: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا**﴾[2]، وتجدر الإشارة هنا إلى أن للفظ المستعمل هو (الناس) ويقصد أن المؤمنين أن يساووا في قضايا العدل بين جميع أفراد المجتمع دون النظر إلى انتمائهم الطائفي أو الديني، وتنتهي الآية بالتذكير بأن الله سميع وبصير بكل التجاوزات التي يمكن أن تحصل وسيعاقب المخالفين بالإضافة إلى مبدأ الشورى الذي أقره الرسول S .

على المستوى السياسي التنظيمي، فيمكن القول بأن المواطنة تطورت بشكل عظيم مع ظهور نمط الدولة الوطنية، كونها تأسست على الوطن بدلا من الملِك، نمط جاء مع تحول طبيعة العقد من الصبغة الدينية إلى الصبغة الاجتماعية، التي تحولت معها العلاقة بين الفرد والإله أو من ينوب عنه، إلى علاقة الفرد بملِكه أو رئيسِه، علاقة تضبطها الدساتير التي تكفل المساواة في أوروبا، مع نهاية الحروب الدينية وظهور المجتمعات الحديثة التي تعتبر الديمقراطية أكبر وأحسن أشكال تنظيماتها السياسية، من باب أنها تكفل المساواة بين أفراد المجتمع وبين الرجل والمرأة، ويسمح بمشاركة الأفراد الذين بتمتعهم بحقوق وواجبات يشاركون في صنع القرار ويبدون آرائِهم حول القضايا المتعلقة بهم وبقِيَمِهم ومصالحهم.

الأمر الآخر والذي لا يقل أهمية هو أن في الثقافة الاجتماعية، في الهوية وفي الأمة، يعتبر الإنسان جوهر العلاقة ومحور الكون، وأن تنشئته وثقافته تحددان مدى إيمانه بالبرامج السياسية ويحدد

[1]– تجماعث، دستور سكان منطقة القبائل منذ ابر الأزمان ، يومية الشروق (الجزائرية)، بتاريخ 2015/04/21.

[2]– سورة **النساء** (مدنية)، الآية. 58.

نجاحها من فشلها، ويظهر أن مسار الأمم والمجتمعات محكوم بمدى التطابق أو التفاهم، بين الثقافة السياسية للنخب الحاكمة والثقافة الاجتماعية الموجودة كحاضنة لهذه السلطة، إلا أن العلاقة قائمة على الجدلية، نجدها مبنية على الصراع على السلطة والظفر بها، والذي يدخل بدوره مجالات المجتمع المختلفة إلى المنافسة، فيستعين بالسلطة الثقافية ويستعمل الدين للوصول إلى أغراضه[1].

[1]– لمزيد من التفاصيل، ينظر: محمد عابد الجابري، **قضايا فكرية معاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، الصفحة 99 وما بعدها.

الفصل الثاني:

مسارات الإصلاح السياسي في المنطقة المغاربية

(تونس والمغرب)

من الصعوبات التي تواجه الدراسات الموضوعية، هي موقع الباحث نفسه، ذلك أنه ندما يتعلق الأمر بدراسة نطاقه الاجتماعي فإنه يصعب أن يتمتع بالحياد التام، إلا أن حس الباحث واندفاعه يعززان إرادة البحث المستميتة، فلا الخروج بقواعد يمكن تعميمها سهل المنال، ولا الدراسة الإمبريقية الضيقة هي المخرج، ولذلك ترتسم أمام الباحث نظرة تلامس الواقع كممارسة وملاحظة، وهو خيار التنظير المنضبط[1].

للحديث عن طبيعة الإصلاحات السياسية في المغرب وتونس، يجب الحديث عن إحدى الحالتين: إما وجود فساد يستوجب الإصلاح، أو إدراك من السلطة السياسية بهذين البلدين لأهمية التطورات الحاصلة على مستوى المجتمعات، وبناء على ذلك، وكردة فعل تقترح إصلاحات سياسية في محاولة منها لاحتواء هذه التغيرات، أو على الأقل مسايرتها، حتى يتسنى لها التحكم فيها وتسييرها لما يخدم بقاء النخب في السلطة، ويكمن السبب في هذا السلوك حدة الأخطار المتأتية من تأخر عملية إدراكها للمتغيرات والأحداث الحاصلة في المنطقة برمتها، أخطار تتزايد حدتها بشكل سريع وخطير، أثبتت أنه بإمكانها أن تشكل تهديدات حقيقية ليس فقط للنخب الحاكمة أو الحكومات، بل لوجود الدولة وكينونتها أصلا.

في هذا السياق يؤدي استئثار النخب السياسية بالسلطة، وبقائها في الحكم لحقب طويلة إلى تحول هذه الأنظمة إلى أنظمة شمولية أو سلطوية بالضرورة، خلافا لما تنص عليه جميع نصوص دساتيرها التي تعدل باستمرار، وكل ذلك يؤدي في النهاية إلى استشراء الفساد، نظم انتهى بها المطاف إلى الاستبداد، فالفساد الكبير (السياسي) خلق بصورة آلية فسادا أقل حجما على المستويات الدنيا، كالفساد الاقتصادي والإداري في تسيير اليومية للشأن العام، إلى فساد مالي تختلف مستوياته، والجدير بالتذكير بأن نسب الفساد تختلف باختلاف النظم السياسية المتبعة، إلا أن الآثار الناجمة عن الفساد السياسي كان لها آثارا أكبر من غيرها، فبينما يؤثر هو على شرعية النظام السياسي القائم، الذي أصبح يميل إلى استحباب توريث الحكم وازدادت حاجته لطبقة سياسية ترضى بذلك وتدعمه، رأت هذه الأخيرة فرصتها مقابل إبداء ولائها التام والقبول بفكرة أبدية بقاء الحاكم أو تمريره للحكم إلى أحد أقاربه، مقابل ما يمكنه أن تستفيد منه من ريع الدولة، والذي يرتبط بيوميات حياة الملايين من البشر، هذا الاتفاق الضمني دفع الشعوب إلى الإيمان بضرورة التغيير، ذلك أن الفتيل الذي أشعل الثورة في تونس كان بسبب ما قامت به الشرطة مع "محمد البوعزيزي"، كان تقريبا نفسه في مصر بملاحقة الشرطة لـ "خالد سعيد".

[1] عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص:07.

المبحث الأول: أسس الاجتماع السياسي في المنطقة المغاربية

لفهم صيرورة الإصلاحات السياسية بالمنطقة المغاربية، لابد من الرجوع إلى الأصول الثقافية والفكرية، وإلى الجذور التاريخية المتحكمة في الأنماط التي بنيت على أساسها الدولة بالمنطقة المغاربية ككل، والتي تكونت في كنفها الملامح المشتركة للأنظمة السياسية والثقافة السياسية المتحكمة في نخبها، ليس ذلك فقط بل للبحث أيضا في ثقل هذه المواريث على سير الهياكل والمؤسسات السياسية.

تتميز المنطقة المغاربية على المستوى الاجتماعي بسمات مشتركة مثل اللغة العربية المكونة للهوية العربية، والمكون الأمازيغي (البربري) بكل أطيافه من جهة، ومن الديانة الإسلامية الغالبة على مجتمعات المنطقة المغاربية من جهة أخرى، ويزيد من تجانسها أخذها بالمذهب المالكي المعروف باتساعه وعمقه العقائدي. على المستوى التاريخي يمكن القول بأنه ينقسم إلى شطرين أو حقبتين متباينتين على الرغم من تشابههما في بعض الأجزاء وهما:

– أن المنطقة المغاربية عرفت نمط نفوذ يمكن تقسيمه على الأقل إلى ثلاثة أقسام، مع الدول والإمارات التي قامت في العصر الوسيط والتي تتميز بمركز سياسي له نفوذ واسع على المدن يستمد شرعيته من الوازع الديني[1]، يقوم على المحلة والتجارة، وتختلف قوة النفوذ من منطقة إلى أخرى ومن زمن لآخر وسبب ذلك بعد أو قرب الجهة وخضوعها للرقابة، يرتبط بأطراف وتتلف من القبائل الموالية تقوم بجمع الحسبة والجباية، يعين أعيانها بحسب قربهم وولائهم للنخبة المركزية وطبقة أخرى من قبائل متمردة تعيش على التجارة الحرة والزراعة وتربية المواشي وتحكمها العصبية بمثابة الروح التي تبقي اللحمة القبلية قوية ومتماسكة.

– الحقبة الاستعمارية سواء القديمة أو الجديدة، والتي إذا ما اعتبرناها مركز سياسيا، فيمكن اعتبار أعيان المدن الكبيرة الذين قبلوا بالتعامل معها للحفاظ على مكاسبهم المادية والمعنوية بمثابة الطبقة الممثلة للأطراف، بينما تمثل القبائل البعيدة في الجنوب، بسبب بعدها وتضاريسها الصعبة حاجزا أمام بسط النفوذ الكامل عليها، ولعل التقسيمات الإدارية للبلديات الكاملة النشاط والمختلطة التي عملت بها السلطة الاستعمارية تمثل تبريرا لهذا التقسيم الكائن أصلا.

حاول الاستعمار الغربي إرساء أسس الثقافة الغربية لدى النخب، فتشكلت نخب ثقافية متباينة إلى حد ما، فمنها من تلقت تعليمها في مدارسه، سواء أتولت مناصب في ظل إدارته الاستعمارية أم لا ولكنها تشبعت بقيم الحضارة الغربية، وفريق آخر تلقى تعليمه في الكتاتيب والجوامع القليلة المتبقية فاسترجع قيمه المرتبطة بالتراث المكون للهوية في شمال إفريقيا وعلى رأسها العروبة والإسلام، إلى أن

[1]– عبد الباقي الهرماسي، **المرجع السابق**، ص:13.

قامت الحركات الوطنية، والتي كللت باستقلال الدول المغاربية تباعا، وتعتبر هذه المرحلة الأكثر أهمية بالنظر إلى حساسيتها تجاه المرحلة الاستعمارية، وتكمن هذه الحساسية في ما تعلق بنمط وشكل بناء الدولة الوطنية المستقلة وتصور النخب السياسية والعسكرية وللمجتمع عامة لمشروع الدولة، إذ لا يخفى على أحد أن الصراعات الأولى التي ظهرت بعيد الاستقلال بين النخب الوطنية نفسها، كانت أسبابها إيديولوجية تتعلق بشكل النظام السياسي وطبيعة الدولة.

من هنا تظهر أهمية محاولة استعمال مقاربة الثقافة السياسية في مرحلة أولى لفهم طبيعة تصور نموذج الدولة والمجتمع لدى النخب، ثم محاولة استعمال مقاربة الدولة والمجمع في مرحلة ثانية، أي مرحلة بناء الدولة، في محاولة لتحليل سرعة التفاعل بين حركية عملية التحديث وتجاوب المجتمعات لها.

المطلب الأول: الديمقراطية وأسس الثقافة السياسية للسلطة والمجتمع في المغرب العربي

انطلاقا من اعتبار المنطقة المغاربية جزءا لا يتجزأ من المنطقة العربية ومن العالم الإسلامي وامتدادا لهما، فإن الانتقادات الموجهة للمجتمعات العربية في تخلفها عن مواكبة سير الحضارة، تنطبق عليها أيضا، خصوصا في الشق المتعلق بالتطور السياسي على شاكلة دول العالم التي ركبت موجات الانتقال الديمقراطي، وعليه تحاول مجموعة من علماء السياسة الغربيين وحتى بعض المفكرين العرب الجزم بعدم قابلية الدول العربية ومنها الدول المغاربية، للتحول نحو الديمقراطية كونه تطور سياسي طبيعي يجب أن تصل إليه كل المجتمعات التي تقبل التطور، وأن هذا التطور جاء في موجات متكررة أصاب كثيرا من الدول على اختلاف مذاهبها السياسية والاقتصادية، إلا أن هذا التحول يستعصي أن يقع في الدول العربية لأسباب مختلفة يجملونها في قيم المجتمعات العربية الدينية والسياسية، ويترجم الأداء السياسي للنخب الحاكمة هذه القيم في ممارسات سياسية توحي وكأن المجتمعات تقبلها بإذعان وخنوع تامين. وبذلك نجد هؤلاء المفكرين مقتنعين بعجز المجتمعات العربية الإسلامية عن مواكبة موجات الديمقراطية في العالم خلافا للتحول الذي حدث بالبرتغال وإسبانيا، ثم دول أمريكا اللاتينية في الموجة الثالثة، أين تحولت دول أوروبا الشرقية، وبناء عليه يرى بعض المفكرين من أمثال "فرانسيس فوكوياما"[1] و"برنارد ليويس"[2] وآخرين ممن يحذون حذوهم في الغرب، إلى أن تحقيق الديمقراطية في

[1]– فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama، ولد في 27 أكتوبر 1952 بالولايات المتحدة الأمريكية، فيلسوف واقتصادي وباحث في العلوم السياسية، مهتم بفكر صموئيل هنتغتون، من أهم مؤلفاته: نهاية التاريخ وآخر رجل، **أصول النظام الدولي**، **النظام السياسي والتعفن السياسي**، من **الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية**.

الدول العربية غير ممكن، بسبب التدين بالإسلام، وبسبب الأسس الفكرية للعقل العربي وللثقافة الإسلامية وتصورهما لنماذج الحكم[1]، إذ ترى هذه المجموعة أن الفكر العربي مرتبط بالدين، وأنه أي العقل العربي لا يقبل بالفصل بينهما، وهو الأمر الجوهري الذي تقوم عليه الديمقراطية الحديثة، وتعود الأصول الفكرية لهذه المجموعة من المستشرقين إلى إيمانهم بسلبية القيم السياسية والثقافية التي تتشبع بها الشعوب العربية والإسلامية وقادتها، ويصورون الشعوب العربية والإسلامية، على أنها مجموعة بربر متوحشون ومتعطشون لكل أشكال العنف، وأن هذه الشعوب لا تملك مقومات الحضارة والتقدم، على خلاف الأجناس البشرية الأخرى، ويعود السبب الرئيسي إلى التكوين الذهني الموروث لديهم عن العروبة وعن الإسلام الذي يصورونه على أنه دين البطش والدم والدمار.

الحقيقة أن هذه التوصيفات وهذه التوجهات، إنما تعبر عن نظرة سلبية ومجحفة في حق المجتمعات العربية والإسلامية لكنها ممنهجة وتخدم أهدافا مخطط لها مسبقا، كما تهدف هذه الأفكار إلى نشر هذه الصورة وترسيخها لدى الرأي العام الدولي من خلال وسائل الإعلام، خدمة لمشروع جيو–سياسي محكم التخطيط، تجري عملية إرسائه على عدة مستويات.

أما الحجج التي يقدمها أصحاب هذا فتندرج ضمن مجموعة من البحوث في الأصول التاريخية والفكرية المؤسسة للسلطة وعلاقة الدولة بالدين إجمالا، فعلى سبيل الذكر لا الحصر، تقدم طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة في هذه المنطقة وبين الدين الإسلامي، وذلك عبر مراحل تطور الدولة بالمنطقة التي يسيطر عليها الإسلام كدين مهيمن، ونخرج بناء على ذلك بأن هناك ثلاثة أنماط لهذه العلاقة:

– الدولة الدينية (قائمة على السلطة الدينية) وهي القائمة علاقتها على الدين كمحرك أساسي للسلطة، ويظهر الملك كإمام دون الدخول في متاهات وتشعبات الفرق الواقع بين المذهبين السني والشيعي، أكانت فقهية أم عقائدية، وممارستها تكون ممارسة شرعية.

– الدولة السلطانية (الدولة أو السلطة المتأدينة)[2] والتي ترتكز علاقتها بالدين باستعماله لترسيخ السلطة السياسية وتثبيت أسس حكمها لا غير[3].

---

[1]– سعد الدين ابراهيم،« الدوافع السياسية والاجتماعية من الاستبداد والفساد إلى الحرية والعدالة الاجتماعية»، في: أحمد عبيدات وآخرون، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، نحو خطة طريق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط:1، 2012، ص:88.

[2]– عبد الله بلقزيز، **الدولة والدين في الاجتماع العربي الاسلامي**، منتدى المعارف، ط1، بيروت، 2015، ص:27.

[3]– لتفاصيل أكثر أنظر:

– أبو الحسن الماوردي **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006.

– أبو يعلى الفراء، **الأحكام لسلطانية**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000.

– إبن تيمية، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000.

وهي أنماط وجدت في تاريخ الدول العربية والإسلامية، ولسلوكياتها السياسية مبرراتها التاريخية والموضوعية، فبالعودة إلى مفهوم الدولة السياسية التي تبحث نخبها عن كل أسباب البقاء في سدة الحكم، تختلف علاقة هذه الدولة بالدين وبمن يمثلونه، فإذا كانت المسيحية قامت على وجدانيات الحياة فقط، كتتمة وتقويم لانحرافات الديانة اليهودية، ولا تشتمل على نصوص لضبط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، فإن الإسلام جاء في قالب أكثر شمولية، إذ تمثل نصوصه شرعة ومنهاج بمعنى أسلوب حياة تحتوي نصوصه على قواعد وضوابط المعاملات الإنسانية في كل مناحي الحياة.

في المقابل، وفي العصر الحديث، يقدم التحول نحو الديمقراطية على أنه أسمى أشكال الإصلاحات السياسية التي أصبح العالم مشدودا إليها، وتجتهد الدول الديمقراطية الغربية لتكيد استمرارية انتقال بقية دول العالم إليها، مستعملة كل الأساليب الممكنة لحث الدول على ذلك خصوصا وأنها تشترط لنجاح تحقيقها، أن تتواكب بتطبيق نظاما اقتصاديا ليبراليا يقوم على فتح الأسواق للمنافسة، وخصخصة القطاع العام وترشيد النفقات الحكومية، كما تجتهد الدول الغربية على تقديم الديمقراطية كأفضل حل لمشاكل التخلف التي تخبط فيها هذه المجتمعات، وعليه تقوم الديمقراطية على مبادئ يتفق العلماء على اختلاف مناهلهم وتخصصاتهم في إجمالها في الثقافة السياسية القائمة على:

الحرية: حرية المبادرة، حرية المجتمع المدني وحقوق الإنسان، وحرية العدالة والقضاء والإعلام الحر واحترام الحريات العامة والخاصة.

النقد: من خلال المشاركة السياسية والتعددية الحزبية وتنوع البرامج السياسية والإعلان عنها والدفاع عنها، الفصل بين السلطات أو التباين السلطوي وسمو القانون على الجميع.

هذه هي الشروط الأساسية التي يتوجب توفرها على الأقل ابستومولوجيا وعلى مستوى مكونات العقل كي يتمكن من تقبل النظام الديمقراطي وتطبيقه والدفاع عنه.

إلا أن هذه المبادئ تحمل في معانيها وفي تطبيقها صعوبات تضيق المجال الحيوي لوجود النخب السياسية المتمسكة بالحكم وتشكل صعوبات للأنظمة السياسية المختلفة، فليس غريب أن نجد الأنظمة المغاربية على الرغم من اختلاف طبيعة أنظمتها، تخطو نفس الخطوات وتتخذ إجراءات تتشابه كثيرا.

أما الدراسات النظرية المتشائمة بالنسبة لتحول الدول العربية وتلك التي تدين بالإسلام، على اعتبار أن الدولة الإسلامية (كما الدول جميعها في العالم) لطالما عاشت تحت وقع الدكتاتورية، وهي بذلك كانت أكثر واقعية، ويستذكر "غسان سلامة" في هذا الشأن مقولة للشيخ "ابن تيمية" على (أنه يفضل عاما تحت حكم طاغية على ليلة واحدة دون حكومة)[1]، ويؤخذ من هذا الطرح صعوبة أو حتى

[1]– غسان سلامة، «أين هم الديمقراطيون؟»، في: **ديمقراطية من دون ديمقراطيين، سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2000، ص:13.

استحالة التحول نحو الديمقراطية لهذه المجتمعات بثقافة مماثلة، وإن حدث أن وجد تحولا ديمقراطيا، فغالبا ما يكون بهدف تمسك النخب بالحكم وعدم السماح إلا بالانتقال الذي يسمح لهذه النخب بالبقاء فيه وتركز على أن غياب القيم الديمقراطية لدى هذه المجتمعات من غياب الحرية وروح النقد والمساواة أمام القانون وتغييب للحقوق والحريات العامة، تعود إلى بنية العقل العربي أو بقيم الدين الإسلامي التي لا تسمح بتطبيق قيم الديمقراطية، وهذه بعض مبرراتها والانتقادات الموجهة إليها[1].

أولا: في مسألة العقل العربي

في الحقيقة توجه انتقادات غير موضوعية في أغلب الأحيان ومعادية لكل ما هو عربي أو إسلامي، يروج لها بعض المفكرين الغربيين وحتى العرب، تقوم على قسمين، القسم الأول يرتكز على فكرة مفادها أن كل ما هو أوروبي فهو ذو علاقة بالحداثة وينزع إلى التطور والتفتح، وأن كل ما هو شرقي فيميل إلى الاستبداد والعنف والانغلاق عن الآخر[2].

جلي وواضح أن هذا الطرح فيه من المغالاة ما لا يمكن لأكاديمي متفتح على التاريخ إلا أن يدحضه بالقول بأن الديمقراطية كعنوان للحرية والتطور الغربي، لم يكن لها وجود سوى في ما لا ينيف عن قرنين من الزمن، وأن السمة الغالبة في الحكم في كلا المجتمعين الشرقي والغربي كان يميزها استبداد الحكام والملوك.

القسم الثاني ويخص المجتمعات العربية الإسلامية بالخصوص، وتقوم على فكرة أن هناك عقلا عربيا يختلف عن العقل الأوروبي والغربي ثم في مرحلة لاحقة عن العقل الآسيوي[3]، ومن هؤلاء المفكرين نجد عربا حتى، والذين يرون إلى أن "لا جود في التراث العربي والإسلامي أي صلة أو أصل لأفكار ومؤسسات ديمقراطية أو تمثيلية أليفة أو قابلة للفهم"[4]، وأن هذا العقل لا يؤمن بالحكم الدستوري، من هنا توجد مشكلة: هي أن العقل في المجتمعات الآسيوية كان مشابها للعقل العربي، ثم تطور مع تطور المجتمع، ولنا أن نتساءل عن من يقود من، أليس الفكر والأفكار هي التي ترفع القيود عن الكيانات الأخرى التي تدور حول الإنسان، وما الذي يميز الإنسان العربي إذن عن الإنسان في المجتمعات الأخرى، إن لم تكن ملكة العقل، فاعتبار العقل في المجتمعات الآسيوية التي تمكنت من

---

[1]- Michel Camau, Luis Martinez, « Remarques sur la consolidation autoritaire et ses limites », **CEDEJ,** Le Caire, 2013, PP: 02.

[2]- Jean-Noël Ferrié, « Les Limites d'une Démocratisation par la Société Civile en Afrique du Nord », **CEDEJ**, Le Caire, 2013, PP: 01

[3]- Mohamed Mouakit, « l'Horizon du post- salafisme dans la pensée de Laroui et d'Al Djaberi », **Naqd**, 1998/1, N°11, PP: 59.

[4] – إليا حريق،« التراث العربي والديمقراطية الذهنيات والمسالك» ، في: ابتسام الكتبي وآخرون، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، نحو خطة طريق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2012، ص:16.

الخروج من التخلف كعامل تابع فيه مغالطة، وإذن لا يمكن اعتبار أن العقل العربي أو حتى الإسلامي عقلا شاذا بأي شكل في المجتمع الإنساني لسببين: أولهما أنه إذا تحدثنا عنه من منطق ارتباطه بالعروبة، فهذه الأخيرة ترمز إلى القومية التي تقوم على أواصر القرابة والدم واللغة وغيرها، أما العقل فهو مشترك لدى الجماعات الإنسانية ويتألف من الأفكار والمشاعر والملكات والإدراك، فإذا عرضنا فكرة الانعتاق والحب والكراهية فهل ستكون مختلفة بين إنسان عربي وآخر من أمريكا اللاتينية أو أوروبا[1].

ثانيا: في مسألة العقل الإسلامي والسلطة الدينية

السبب الثاني ويرتبط بالعقل الإسلامي ويمكن إسقاط نفس قوانين القياس، بمعنى أن الدين هو اعتقاد مرتبط بالله وبالروح وبالأخرويات (Eschatologie) تجسد هذا الاعتقاد مجموعة من السلوكيات والعبادات والتأملات كما هو الحال في بعض الديانات، ومن هنا لا يمكن الربط بين الدين والعقل إلا في حدود قليلة، اللهم في حقل التكاليف، على أن العقل هو مناط التكليف، فإذا غاب سقطت التكاليف والواجبات الدينية من عبادات، أما الشق الذي يربط العقل بالإسلام، ثم أن حقل الدراسة في النهاية يرتبط بنظم الحكم وبنواحي الحياة السياسية المتميزة بالتنافس على السلطة والنفوذ، وإذا افترضنا وجودا للعقل الإسلامي فهل يوجد عقل مسيحي وآخر بوذي؟

المسألة لأخرى والتي لا تقل أهمية إلى حد بعيد، هي أن المؤلفين الغربيين ينطلقون في دراساتهم لبنية الدولة في المنطقة العربية الإسلامية، من مسلمات نابعة من تجاربهم الخاصة، خصوصا تلك المتعلقة بتاريخ أوروبا المسيحي، وكيف أن الكنيسة صادرت السلطة السياسية فاختلطت السلطة الدينية بالدنيوية الوضعية إلى حد دفع إلى ظهور الصراعات بين مذاهبها (الكاثوليكية والبروتستانتية مثلا)، ثم بينها وبين الملوك والتي انجرت عنها مآسي لا تعد ولا تحصى، فكانت العلمانية ردة الفعل بعد قيام الثورات الدينية، حتى أنه يمكننا أن نرى أن العلمانية في الدول الكاثوليكية على شاكلة فرنسا تتصف بالعنف وبالهجوم على كل ما يرتبط بالهوية الدينية، وتقديسها للقيم الجمهورية عوضا عن ذلك، خلافا للدول التي تعتنق البروتستانتية مثل بريطانيا أو الدول الاسكندينافية والتي تسمح بالممارسات الدينية ولا تعارض وجودها حتى بالمدارس العمومية والجامعات.

الحقيقة أن السلطة في المنطقة العربية الإسلامية لم تكن دينية ولم يحكم رجال الدين الدولة، بمعنى أن الدولة كانت مدنية وأن الحكام بدءا من الخلفاء الراشدين إنما استعانوا بالشرعية الدينية لتثبيت سلطتهم وللحفاظ على بقاء الدولة، ما دام متمسكا بالشروط الشرعية للسياسة بمعنى تحقيق المصالح الدينية والدنيوية، وإمامة المسلمين في الصلاة وإعلان الجهاد للدفاع عن الأمة، فكانت تأتي

[1]– إليا حريق، **المرجع السابق**، ص:17.

هذه الشرعية من المؤسسة الدينية كداعم للسلطة ومستقلة عنها، وعليه يمكن القبول بفكرة التحالف بين الدين والسلطة، لكنه لا يمكن الجزم بوجود سلطة دينية على شاكلة أوروبا العصر الوسيط[1].

من جانب آخر يرى المفكر فؤاد إسحاق الخوري مثلا أن للمجتمعات العربية أنماطا في التفكير والسلوك تختلف عن المجتمعات الأخرى، بالنظر لما تخلفه البيئة الجغرافيا والعوامل التاريخية والبنية الاجتماعية القبلية للمجتمعات العربية، تؤثر على تطور هذه الأخيرة نحو حياة ديمقراطية ومشاركة سياسية في أحزاب متنوعة، كمسألة التزاوج من داخل العشيرة (L'endogamie) ومقام المسنين في القبيلة، كما أنها تتميز بالثنائية كصفة ملازمة للمجتمع القبلي، مثل الحاكم والمحكوم، الزعيم والأتباع، الشيخ والمريد، لكنها لم تكن هناك تراتبات أو طبقات وسيطة بينهما، الأمر الثاني أن المجتمعات العربية تتجه نحو الداخل، فعنصر القبيلة (التي تتحول فيما بعد إلى عصبية) يفرض التوجه نحو الأقرب فالأقرب، فالزواج المفضل هو الذي يكون من داخل القبيلة أو العشيرة، والصداقات المفضلة هي التي تحدث داخل العصبية نفسها، ولنا في المجتمع الجزائري مثال شائعا يعبر عن هذا الطرح في المثال الشعبي (أنا وخوي على ولد عمي، وأنا وولد عمي على البراني)، وفي النهاية فإن لهذا التفكير تبعات سياسية طبيعية وهي أن العمل السياسي يتوجه نحو البيت وأهله، أما التوجه خارجا فهو لعقد تحالفات فقط، وعليه تتجه المجتمعات العربية نحو الأحزاب الأحادية وتميل إلى النظم الشمولية كأنها تحقق الوحدة الوطنية، إلا أن نمط الحزب الواحد ليس خاص بالمجتمعات والدول العربية فقط، إذ أن منطلقاته بدأت من دول أوروبا الشرقية، ولا زالت الصين تتمسك بالحزب الشيوعي بالإضافة إلى كوريا الشمالية ودول أخرى كثيرة.

ثالثا: في مسألة الحرية

الأمر الآخر والمهم كذلك فيتعلق بما يعيبه الغرب على هذه المجتمعات العربية كحاجز يحول دون بلوغ الديمقراطية، ألا وهي قضية الحرية، والتي يعبر عنها "الخوري" بأن الحرية ليست في الإبداع وإنما من استطاع حماية النفس من الآخرين تجنبا للسيطرة، وحتى هذه ليست بالحالة المقتصرة على المجتمعات العربية أو الإسلامية، ولعل خير دليل على هذا الرد يكمن في لقاء بين لي كوان يو (Lee Kuan Yew) رئيس وزراء سنغافورة مع قناة PBS سنة 2001 حول القيم الديمقراطية كقيم كونية ومدى معارضة المجتمعات الآسيوية لها وتمسكها بقيمها الآسيوية في ما يتعلق بنظام، العائلة والحرية[2]، ثم أليست الأسس التي قامت عليها الحرية عند المفكرين الأوروبيين من أمثال "إيمانويل

---

[1]– عبد الإله بلقزيز، **الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي**، منتدى المعارف، ط:1، بيروت، 2015، ص: 32.

[2]– لاري دايمند، **روح الديمقراطية، الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة**، تر: عبد النور الخراقي، الشركة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2014، ص:35.

كانط" و"فريدريك وليام هيغل" هي التي بطريقة أو بأخرى أنتجت الفاشية والنازية وكانت سببا في انفجار الحربين العالميتين؟ بكل ما انجر عنها من خسائر في الأرواح والبناءات القاعدية وتدمير للمدن والتي ترتبت عنها أوبئة ومجاعات فتكت بالبشرية جمعاء؟

هذا في ما يتعلق بالعقل العربي، أما إذا رجعنا للفصل المتعلق بالعقل الإسلامي فإن العقل في هذه المجتمعات في الحقيقة له طبيعة دينية، لكن الحرية موجودة في ارتباط وثيق بالعقيدة التي هي أهم شيء بالنسبة للإنسان المسلم، إذ نجدها تنطلق من أهم شيء في الدين، ألا وهو الحرية في الاعتقاد، خلافا لما هو شائع من أن الإسلام يحظر على الإنسان الاختيار، ذلك أن الله يضع بين يدي الإنسان الحرية الكاملة في الاعتقاد، ويعاقب على مخالفة الإيمان بالله في حالة يكون فيها المتلقي للنص على علم وبالغ وواعي، قادرا على الفهم، وقد وصلته الرسالة بالبيان والحجة، وعليه يقول الله عز وجل "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر"[1] ثم يأتي الشق الثاني من الآية في معاقبة المكفرين الذين لهم علم ولكن الدافع هو جحود النفس دون سبب موضوعي، فيقول الله عز وجل "إنا اعتدنا **للظالمين** نارا"[2]، أي العقاب يكون للظالم الذي عرف الحق وأنكره، وعليه يقول العلماء في القضية الجوهرية التي فصلت فلاسفة العقيدة إلى خيرية وجهمية[3]، إلى أن الإنسان مخير في ما يعلم ومسير في ما لا يعلم، فإذا توفرت التنشئة والثقافة السياسية اللازمة والكاملة من خلال وسائل التنشئة والتربية واكتملت بوجود إعلام هادف ومجتمع مدني قوي وفعال، أصبح المواطن واعيا ومدركا للحقيقة ومن ثم تترتب عليه واجبات، إلا أن كثيرا من الأنظمة لا تسمح بانتشار المعلومة الصحيحة أو بالحقائق إلا بالقدر الذي لا يحرج وجودها ولا يضع شرعيتها على المحك.

رابعا: في انتقال السلطة والتحول الديمقراطي (الإمكانيات والحدود)

لا شك أن الموروث التاريخي المرتبط بطبيعة السلطة التي كانت موجودة قبل الفتح الإسلامي وامتزاجها بالقيم الإسلامية بعد الفتح، ثم الثقافة التي تكونت مع مجيء الدولة الكولونيالية (الاستعمارية) التي أرادت أن تؤسس للدولة الحديثة حسب المقاس الأوروبي، أنتجت في النهاية كيمياء سياسية فريدة يصعب الفصل فيها بين ما هو ديني وما هو وضعي إلى حد بعيد، فالاستعانة بالمؤسسة الدينية لطالما ارتبطت بالعمل السياسي، وذلك حتى في خلال الحقبة الاستعمارية، ثم في ما بعدها مع

---

[1]– سورة **الكهف**، الآية: 29.

[2]– سورة **الكهف**، الآية: 29.

[3]– نسبة إلى الجهم بن صفوان الترمذي، حنفي المذهب يرى بنفي الصفات والأسماء لله عز وجل وله رأي يقال له بالقدرية، والقصد منه أن الإنسان في أفعاله كالريشة في مهب الريح، وأنه غير مخير وبالتالي فهو مجبر على الأفعال التي يقوم بها، والتسليم بهذا الأمر يدفع إلى رفع العقوبة عن العبد في ارتكابه للمخالفات كونها مقدرة عليه.

ظهور الدولة الوطنية وطلبها الحثيث عن الشرعية من المصادر التقليدية، التي يلعب الدين دورا بارزا في مكوناتها.

أثرت هذه الكيمياء السياسية بطريقة مباشرة في تشكل طبيعة ونمط انتقال السلطة، ذلك أن نمط انتقالها يعتبر مؤشرا ومحددا لنموذج وطبيعة النظام السياسي القائم فيها وطبيعة العلاقات القائمة بين مؤسسات الدول وتركيبات المجتمع القيمية والثقافية، كما يسمح برسم الحدود السياسية للممارسة الفعلية بين مؤسساتها السياسية داخل السلطة، وما يمكن قوله عن الأنظمة السياسية العربية بصفة إجمالية سواء كانت ملكية أو جمهورية، هو أنه لا يوجد شكلا محددا لعملية الانتقال على الرغم من أن الأنظمة الملكية تبدو فيها عملية انتقال السلطة أكثر سلاسة واستقرارا من الأنظمة الجمهورية، كما لا يمكن الجزم بأن القدرات الاقتصادية ومستوى التنمية الاقتصادية المحققة، وقدرة السلطة على تلبية الحاجات الاجتماعية الأساسية، وأن هناك علاقة وطيدة بين المستوى المعيشي للشعوب وانتقال السلطة داخل مجتمعاتها وكفيل بضمان بقاء واستمرار الحكومات على حالها، أي لزوم ضمان العمل والسكن كحقوق مادية لضمان الاستقرار السياسي، إذ تمكن عملية مسح حالات الانتقال في الدول العربية من رؤية شعوبا فقيرة تحمل أنظمة سياسية مستقرة مثل (المغرب والأردن وغيرهما)، وأخرى تنعم بمقدرات هائلة من الموارد الطبيعية وفرص أكبر في سبل العيش ومع ذلك انتهت بثورة تطالب برحيل القيادات السياسية مثل (ليبيا، البحرين والكويت)[1].

وانطلاقا مما سبق يظهر أنه ليس سهلا على المتابع لحال الأنظمة العربية، أن يرى عدد الانقلابات العسكرية التي صاحبت قيام الدولة في هذه المنطقة بالذات وذلك لأسباب عديدة، مع ضرورة التذكير إلى أن الأنظمة العربية ليست حالة خاصة بهذه الحالة وأنها ولا تشكل حالة الشذوذ دون دول العالم الأخرى، بمعنى أن حالات الانقلاب صاحبت دول عديدة وحديثة الاستقلال في آسيا في إفريقيا وفي أمريكا اللاتينية، على إثر انتصارها على القوى الاستعمارية وحصولها على الاستقلال الوطني، وحاولت الجيوش العربية استخدام هذه الانتصارات للحصول على شرعية الدخول في الحياة السياسية وممارسة الحكم، انتصارا جاء فعلا بعد كفاح وتضحيات جسام، وكانت موافقة الشعوب مع هذه الرؤية تتوافق ورؤية المستبد المستنير، أي رؤية قدرة النخبة العسكرية على إدارة البلاد سياسيا، وحتى وجوب إرجاع دفة القيادة السياسية إليهم بناء على الشرعية التاريخية النابعة عن تحقيق العسكر للثورة وتحقيق الاستقلال المنشود.

[1]– صلاح سالم زرنوقة، **أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي (منذ الاستقلال وحتى بداية الثورات العربية)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص ص: 19؛27.

المطلب الثاني: الظروف العامة في أوروبا وفي المنطقة المغاربية قبيل الغزو الفرنسي

إن مسحة ولو صغيرة حول المرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي بإمكانها رصد وتبيان معالم البنية الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والسياسية للمنطقة المغاربية في العهد العثماني[1]، كونها المرحلة التي سبقت الاستعمار، كما أنه بإمكانها إبراز مقومات الشخصية المحلية والوضع العام الذي سبق الاحتلال الفرنسي[2]، ذلك أن البنية الثقافية والسياسية للمجتمعات المغاربية كانت مغايرة تماما للوضع الذي حولها الاستعمار إليه، ولقد شكل هذا الانتقال صدمة ثقافية واجتماعية من جهة، كما أن غياب وجود سلطة مركزية قوية في الجزائر مثلا، نتيجة للأوضاع الاقتصادية وخصوصا السياسية منها، ناتجة لما أصاب البنية السياسية للوجود العثماني بالمنطقة المغاربية عموما وبالجزائر خصوصا، وتراجع الدولة العثمانية وانكماش نفوذه المستمر كنتيجة للنهضة التي أصبحت تعيشها الدول الأوروبية على جميع الأصعدة.

يمكن اعتبار الوجود العثماني جزءا لا يتجزأ من الصيرورة التاريخية الطبيعية، التي صنعت نموذج الدولة المستقلة في الجزائر وتونس، وفي الجزائر بالإمكان اعتبار أمر التحالفات بين القبائل والمدن الثائرة من جهة ومقاومة الأمير عبد القادر وخطته الهادفة إلى إعادة تأسيس الدولة الموحدة بمعناها الحديث وعلى اعتبار مخالف جزئيا لدولة المغرب، كونها لم تعرف الوجود العثماني.

أولا: الظروف العامة في أوروبا

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه على المستوى الخارجي وتحديدا في الضفة الشمالية المقابلة للبحر المتوسط، بدأت جميع الأنساق في التغير في أغلب دول أوروبا، حيث برزت ملامح التحرر الفكري والثقافي والعلمي في الظهور في أرجاء القارة الأوروبية، وهي مرحلة تزامنت مع تحرر الإنسان الأوربي من القيود المفروضة عليه طيلة قرون من طرف الكنيسة، كنتيجة لفترات التحالف والصراع بين المؤسسة الدينية الممثلة للكنيسة والبابوية وبين المؤسسات الملكية، في ذلك الحين كان الإنسان العربي والمجتمعات العربية عموما، تعيش مرحلة بدا وكنها تسير أكثر نحو الركود؛ وبدا في الوقت

---

[1]– لأكثر تفاصيل عن هذه الحقبة، ينظر: عمورة عمار، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار الريحانة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2002.

[2]– حاولت الأدبيات الاستعمارية أن تسوق لفكرة أن الجزائر لم تكن سوى قبائل متناثرة، ليس لها من مقومات الأمة شيء، كما هو متداول في الدراسات التاريخية للمستشرقين الذين يركزون على مرحلة عصر الدويلات المتناحرة، كدول الإمارة، ثم الدول التي قامت على نمط الدعوة الدينية، متناسين في الوقت ذاته أن الدول في أوروبا كانت أكثر تشرذما وتفتتا.

ذاته أن المجتمع الأوروبي بصفة عامة ينحو نحو التحرر بخطى متسارعة، تحررا دفع إلى نزع القداسة عن العلم ووضع نماذج معرفية حديثة[1].

أسس المصلحون الدينيون الأوائل مثل جون كالفن ومارتن لوثر أفكار الثورات الدينية، والتي غيرت طبيعة ونسق العقد السياسي الرابط بين الحاكم والمحكوم من عقد إلهي مقدس مباشر وغير مباشر، إلى عقد اجتماعي ووضعي الطابع، يحكم ويحدد العلاقة بين الحكام والمحكوم بعيدا عن الله، وانتقلت العلاقة السياسية من المقدس إلى الزمني، وهي المرحلة نفسها التي فتحت الباب أمام تجارب أكثر موضوعية في التعامل مع كل مظاهر الحياة وتكللت في الأخير بالثورة الصناعية. وبينما كانت الظروف في أوروبا تتجه نحو الصدام مع الأفكار التي كبلت فكرها لقرون وتدفع إلى التحرر، كانت المجتمعات العربية تسير في الاستقرار النسبي وكان الطابع المميز لها، لكنه هذا الاستقرار كان يتآكل بفعل انفصام سلطة الأتراك العثمانيين عن واقع المجتمع الذي يحكمونه، مجتمعا كان متذمرا من الضرائب الكثيرة التي كانت تثقل كاهله، ويبدو أن التاريخ يعيد نفسه لإرشاد الحكام إلى أن كل ابتعاد عن فهم مجتمعاتهم وإعادة إحياء العلاقة بينهم وبين محكوميهم، غالبا ما تنتهي إلى سقوط أنظمتهم.

بالإضافة إلى ذلك فإن الظروف العالمية في عمومها بدأت تتجه نحو التغير، حيث تميزت هذه المرحلة بعودة الدول الأوربية إلى الواجهة، فبعدما تقوت شوكتها بنجاح ثوراتها في كل من بريطانيا وفرنسا، تعززت لديها فكرة أن أوروبا هي خليفة الإمبراطورية الرومانية، وامتدادا لها وتكملة لمسارها التاريخي، والتي كان شعارها بحرُنا (Mare Nostrum)[2]، متنكرة ومتجاوزة بذلك عمدا، ما حققته الحضارة الإسلامية من ابتكارات علمية. وفي الوقت الذي كانت فيه البوارج البحرية الجزائرية تحت لواء العثمانيين تجول في المتوسط دون ند أو منازع فارضة الضرائب والغرامات على السفن التجارية أيا كان مصدرها، كانت الظروف بدأت تتغير نحو الانتعاش وبدأت بوادر النهضة تزداد حضورا في النوادي والمعاهد في فرنسا كسائر الدول الأوربية الغربية ومن جهة أخرى، وبدأت تعرف القفزة العلمية التي بدأت تميل نحو الغرب، نتج عنها تطورا في معظم أوجه الحياة، خصوصا التقنية والعسكرية منها، وكان من نتائج هذا التطور الذي بدأت أولى ملامحه تظهر في المجالات العسكرية والاقتصادية، والتي بدأت تميل تدريجيا نحو اقتصاد حر يعتمد على المبادرة الفردية وعلى الصناعة

---

[1]– محمد صبري مقلد، **ابستومولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية والمنهج**، المؤسسة الجامعية للدراسات، النشر والتوزيع، ط.1، 2002، القاهرة، ص:42؛ 50.

[2]– عبارة Mare Nostrum لاتينية ويقصد بها بحرُنا، أي البحر الأبي المتوسط الذي كان حلبة الصراع بين الحضارات التي علمت فنون الملاحة البحرية، تعود للقرن الأول قبل الميلاد، منشؤها الإمبراطورية الرومانية التي كانت تسعى لامتلاك العالم، وبما أن الاكتشافات لم تكن قد أعلنت بوجود القارات الأخرى، فالعالم كان هو البحر الأبيض المتوسط.

التي دخلت عليها المكننة، أن ازدادت الحاجة إلى المواد الأولية وإلى أسواق جديدة، لكن التطورات الحاصلة على المستوى السياسي وثورتها على الملكية، وظروف الحصار التي فرضتها عليها الملكيات الأوروبية كانت أكبر، ولابد من الإشارة إلى أن الجزائر وفي هذه الظروف كانت من الدول الأولى التي اعترفت بالجمهورية الفرنسية بعد ثورتها، وأمدتها ببعض الامتيازات كاستغلال المرجان في موانئ القالة وعنابة والقل وقروض مالية دون فوائد[1].

في المقابل ونتيجة لحاجاتها الاقتصادية المتنامية بسبب تبني النظام الرأسمالي، وتطور منظومتها الاقتصادية التي أصبحت تنافس الدول الأوربية الأخرى على السلع ومحاولة الحصول على الموارد الطبيعية، شعرت الدولة الفرنسية بحاجتها الماسة إلى البحث عن الموارد الطبيعية خارج حدودها، ودخلت حلبة التنافس مع الدول الأوربية الأخرى مثل بريطانيا، هولندا، بلجيكا والبرتغال وإيطاليا، على اقتسام موارد الدول الضعيفة في إفريقيا، آسيا وأمريكا الجنوبية وجزر كثيرة في المحيطين.

في هذه الظروف التي كانت تعج فيها أوروبا بالأزمات السياسية فيما بين الدول الأوروبية المتناحرة من جهة، وبالانفجار البشري الكبير الذي حدث فيها كنا ذكرنا، مقارنة مع الموارد المحلية المحدودة والقليلة، مع ظهور المجاعات والأمراض والأوبئة المختلفة التي فتكت بالملايين، هذه الظروف ضاعفت من حجم الضغوطات الممارسة على الحكام الأوروبيين لتصدير السكان، وعليه أصبح الاستعمار أمرا ضروريا ومنفذا يمكن من تجاوز الأزمات والأخطار المحدقة بوجود الدول الأوروبية بحد ذاتها.

يعتبر الانفجار البشري الكبير الذي حدث في أوروبا مقارنة مع الموارد المحلية المحدودة والقليلة إذن من الأسباب التي دفعت إلى سلوك الاحتلال لتصدير فائض السكان مع محدودية الموارد ممزوجا بالأمراض والحالة الاجتماعية المتأزمة، ضاعف من حجم الضغوطات الممارسة على الحكام الأوروبيين لتصدير السكان، وعليه أصبح الاستعمار أمرا ضروريا ومنفذا يمكن من تجاوز الأزمات والأخطار المحدقة بوجود الدول الأوروبية بحد ذاتها.

[1]– عمورة عمار، **المرجع السابق**، ص:111.

ثانيا: الظروف التاريخية الداخلية لدول المغرب

أ- الأوضاع في الجزائر قبل الغزو الفرنسي

بما أن البنى الاجتماعية والاقتصادية تتداخل فيما بينها، ومن ثم يصبح من الصعب تحديد أي البنيتين سبقت الأخرى أو تحكمت فيها[1]، وعلى أي حال يمكن القول بأنه وعلى المستوى الاقتصادي في الجزائر وفي الفترة التي سبقت الاستعمار، فإن الحياة الاقتصادية كانت قائمة على التجارة التي شكلت بدورها القلب النابض للحياة، وكانت معها الزراعة وفلاحة البساتين والرعي والإنتاج الحيواني في الشمال وفي منطقة السهوب ومنطقة البارود، وعلى الرغم من أن قطاع الرعي والإنتاج الحيواني كان مصدرا هاما للثروة مع نهاية القرن الثامن عشر، إلا أنه في بلاد البارود كما كانت تسمى مثل منطقة وهران كنتيجة للوجود الإسباني فيها، إذ تُمكن من الفرار بسرعة بمجرد علمها بتحركات العدو، إلا أنها لا تسمح بالاستقرار، بالإضافة إلى ذلك فأنه وحتى في المناطق الداخلية انصرف المحليون عن الزراعة نظرا للضرائب التي فرضها الأتراك بعد استقرارهم وتوليهم السلطة[2]،

عرفت المدن الكبرى بنشاطها الاقتصادي والتجاري إذ تحصي مدينة الجزائر مع دخول الاستعمار فنادق، مطاعم ومقاهي وميناء مزدهر، كما كانت تعرف بصناعة المصوغات، وقد شهد الفرنسيون بوجود أكثر من خمسمائة مصنع للنسيج في مدينة تلمسان، أما في مدينة قسنطينة فقد أحصى المستعمرون أكثر من ثلاثة وثلاثون مدبغة لصناعة الجلود، وخمس وسبعون معملا للسروج ومائة وستة وسبعون معملا لصناعة الأحذية، من جهة أخرى فإن الجهاد البحري للجيش الإنكشاري كان قد أصبح مؤسسة اقتصادية تدر أرباحا طائلة يرسل جزء كبير منها إلى الأستانة ويستفيد البايات ثم الدايات فيما بعد بجزء من هذه العائدات لإدارة الحكم، بينما كانت الضرائب بأشكالها المختلفة (اللزمة، الغرامة أو المغرمة المعونة، الضيفة وغيرها)[3] تجبى إلى حد يسمح بتسيير الشؤون العامة

---

[1]- يختلف النموذجين الليبرالي والماركسي حول الجدلية القائمة على أي البنيتين أسبق من الأخرى، الفكرة أم المادة، فبينما يذهب أصحاب التيار الماركسي إلا أن البنية التحتية المادية (وسائل الإنتاج المادية) هي التي تخلق البنية الفوقية (منظومة الأفكار والقيم الاجتماعية والسياسية)، يرى الليبراليون أن الفكرة أسبق من المادة، وأن الحاجة كمكرة أدت إلى خلق وسائل تمكن من تلبية الحاجة.

[2]- مبارك محمد الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج: 3**، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص:382.

[3]- غرامات تدفعها قبائل الرعية للسلطة المركزية العثمانية لتعين على قوام الجيش ومنها مثلا: **اللزمة:** ضريبة عينية نقدية موروثة عن العهد العثماني وتدفعها القبائل النائية الواقعة جنوب البايلك، ومن المناطق الجبلية الوعرة والبعيدة، أما **الغرامة أو المغرمة**، فهي تجبى كذلك نقدا وعينا من القبائل الصحراوية والجبلية مكان الزكوات والعشور. ولتفاصيل= =أكثر أنظر: توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي (1792-1865)، **أطروحة دكتوراه**، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 3، السنة الجامعية 2007-2008.

والمحافظة على السيادة، وكان الولاء السياسي للأستانة خالصا وإن كان في أيامه الأخيرة بدأ يفتر وأصبح رمزيا.

أما في الريف –الذي كان يسكنه تسعون في المائة من الجزائريين– امتهن سكان الجبال زراعة أراضيهم الصغيرة واستغلالها، أو من الصناعات الفضية كما كان بني يني بمنطقة القبائل، أو بصناعة البارود مثل سكان بني سنوس بمنطقة تلمسان أو الخزف والنسيج والسلاح والصابون المستخرج من الزيت[1]، أما في الصحراء فإن مدنها وقصورها كانت لا تزال تحافظ على أنماط التبادلات التجارية التي تقوم بها القبائل المتحالفة للملح ولمحاصيل التمور والتجارة بالحيوانات والمعادن النفيسة، وكانت المعاملات التجارية بالإضافة إلى عامل الدين والثقافة الإسلاميين، من عوامل التواصل والاندماج الاجتماعيين بين مكونات المجتمع. كان المجتمع الجزائري لا يزال تحت وطأة الأساليب والتقنيات التقليدية والتي ازدادت حدتها مع مرور الوقت، ويعود السبب في ذلك إلى سياسات المصادرة المنسقة من طرف الحكومات الاستعمارية المتتابعة، فإما أن يعمل الجزائري كـ"خماس"[2] في نظام السخرة عند المعمرين نظاما أسقط الإقطاعيات الكبرى في أوروبا كما تمت الإشارة آنفا، أو أن يعيش مما تدره الأراضي القليلة الخصوبة والوعرة، على الجبال التي دفعت إليها شرائح كبيرة منه بقوة السلاح والنصوص القانونية العنصرية المجحفة، على الرغم من إعلان السلطة الاستعمارية حماية مقدسات وممتلكات الشعب الجزائري[3].

كانت هذه هي السمة العامة للمجتمع الجزائري منذ الوجود العثماني، ولقد تكونت حينها تراتبات اجتماعية من قبائل تمتهن التجارة والرعي وكراغلة وموظفين، فلاحين وحرفيين وغيرهم[4]، مع ما تحمله من هذه المهن من فوارق في الثروة والمداخيل المرتبطة بالوظائف التي يؤديها أصحابها، وهي نفس المكونات التي كانت تدير الحياة الاقتصادية (الأملاك العقارية الفلاحية والتجارة والجباية) بطريقة تماشت مع النظام السياسي والاجتماعي القائم حينها، والذي ارتكز على العامل الديني الذي يقوم عليه شيوخ المؤسسات الدينية من مساجد، مدارس وزوايا، ولما تقدمه هذه الأخيرة من خدمات للمجتمع من تعليم، تطبيب وقضاء وفق العرف الإسلامي، والذي بدوره لعب دور المادة التي ينصهر

---

[1]– مبارك محمد الميلي، **المرجع السابق**، ص: 316.

[2]– الخماس هو الذي يأخذ خمس المحصول الزراعي ولم تكن له أجرة، وعادة كان هذا النظام من العمل يتم في أراضي قليلة المردودية ويترك الخماس لإيجاد سبل وأدوات عمله بنفسه، فكان الفلاح الخماس غالبا ما يشغل زوجته وبناته وأولاده مما يحرمهم سبل التعليم، والتي كانت بعيدة المنال سواء جغرافيا بالنظر لمواقع أراضي الخماسة أو اجتماعيا كون التعليم كان موجها لأولاد المعمرين وبعض بقايا الطبقة البرجوازية المحلية.

[3]– عمورة عمار، **المرجع السابق**، ص: 115.

[4]– لمنور مروش، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة، الأسعار والمداخيل**، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص:307

فيها المجتمع والتي توجهه. لعب عامل الثقافة الإسلامية إذن دور الوازع المشترك بين كل مكونات المجتمع الجزائري مع العلم بوجود جماعات دينية غير إسلامية قليلة العدد في المجتمع من يهود ونصارى قليلون جلبتهم سواء التجارة البحرية للإيالة العثمانية أو الظروف المحيطة بالجهاد البحري للأسطول العثماني المقيم بالجزائر حينها.

على مستوى تنظيم الدولة، قسمت الأراضي التي كانت المصدر الثاني للثروة، اجتماعيا بين البايلك والعزلة وملكية العروش العامة والخاصة وبلاد السيبة في الجنوب، كما كانت أملاك الحبوس[1] وسيلة تسمح بتسيير وإدارة الجوانب الدينية، الاجتماعية والثقافية للمؤسسات التقليدية في ذلك الوقت وهي (الجوامع والزوايا والمدارس والمعاهد الإسلامية) التي تأصلت في المجتمع مع اضمحلال السلطة المركزية.

ب- الظروف العامة في المغرب

تطرح مسألة الكتابة التحقيب التاريخي وحتى تسميات المناطق كما هو الشأن بالنسبة لدولة **المغرب** صعوبات موضوعية، فالكلمة تحمل منحى جغرافي مجازي بالنسبة للشرق، وهي بذلك تصعب على الباحث استنباط المحطات التأسيسية لسياق ما، فإذا كانت لا تشكل للباحث المؤرخ مشكلة كبيرة بالقدر الذي تضعه أمام الباحث السياسي، كون الأول يبحث في سيرورة التاريخ[2]، فإنها بالنسبة للثاني تشكل عقبة ترتبط بالحقل السياسي، أي ذلك الجزء الذي يرتبط بدراسة الاجتماع السياسي، ومنها محطات التجمع الخاضع للسلطة، ولمعالم وجود عملية سياسية منظمة.

تكونت مدن وحواضر ودول في أواسط القرن الثامن هجري، وتطورت إلى إمارات وخلافة قائمة على الدعوة الدينية، تحولت الدول التي قامت في المغرب إلى منطق القوة فأصبحت تخضع لتأليف تاريخي إسطوغرافي[3] (بني مرين، وبني عبد الواد وبني حفص)[1]

---

[1]- تعتبر ملكية الأراضي في هذه الحقبة التاريخية ليس فقط في الجزائر بل في العالم ككل، مصدرا للثروة (لتفاصيل أكثر يرجى الرجوع إلى أفكار ومنظري المدرسة الفيزيوقراطية ، وانظر كذلك محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الإسكندرية، 1993)، ظهرت في الجزائر أنماط الملكيات المختلفة كون الأرض كانت أول مصادر الثروة تبعا للنموذج القائم، وكانت الأرض مقسمة على أصناف مختلفة للملكية، فالبايلك هي الأراضي التي كانت تحت سيطرة القبائل الخاضعة للسلطان العثماني، والسيبة كانت الأراضي البعيدة والتابعة للقبائل الخارجة عن سيطرة الدولة العثمانية، وكانت في الأغلب أراضي السهوب والهضاب والأراضي الصحراوية، وأما العروشية فهي الأراضي التابعة للعائلات الخارجة من نفس بطون القبيلة سواء كانت تابعة للبايلك أو للسيبة، أما الحبوس فكانت أراضي مهداة للزوايا وللمؤسسات الدينية كي تستفيد منها هذه المؤسسات لدعم وتموين القراء والحفظة المتمدرسين وتموين العائلات الفقيرة المعوزة من أرامل وأيتام وغيرها.

[2]- عبد الله العروي، **مجمل تاريخ الغرب**، المركز الثقافي العربي، ط 5، الدار البيضاء، 1996، ص: 35.

[3]- يقصد بـ: إسطوغرافي فن ومهنة كتابة التاريخ.

تألف المجتمع وإلى غاية الانتداب الفرنسي على قاعدة متينة ترتكز على عنصر القبيلة، لكن الدراسات التاريخية المؤسسة لأنماط الدولة التي قامت، تتعدد مقارباتها، ولكننا سنقف على محطات ظهور الدولة المركزية القوية. لقد عاش المجتمع المغاربي عبر التاريخ ملتفا حول العنصر القبلي، وزاد الفتح الإسلامي انصهار القبائل حول الدعوة الدينية، ومع وجود الدعوة الروحية كعامل توحيد، يبقى الطموح للوصول إلى السلطة السياسية ثم المحافظة عليها والبقاء في سدة الحكم خاصية بشرية قوية، وهذا ما نلاحظه عبر المحطات التاريخية الكبيرة للدول والإمارات التي نشأت في المنطقة المغاربية بشكل عام.

تبقى أهم مرحلة للبحث عن إستراتيجية تقوية السلطة المركزية في المغرب، في العصور المتأخرة، أي قبل أفول قوة الدولة في المغرب وعودة الأطماع المتزايدة للإسبان، في محاولة السعديين الذين حولوا عصب بناء الدولة من الدعوة الدينية إلى العصب الدنيوي، إلى مجيء الشريف أحمد المنصور (المنصور الذهبي) وتجنيده للمماليك والسود الذين جندهم من مناطق السودان، بعد عملية التوسع الكبيرة نحو الجنوب، وبذلك يكون الشريف أحمد المنصور بتأسيسه لدولة العلويين أسس جيشا نظاميا خرج عن سيطرة القبيلة، ذلك أنه أسس لدولة وجيوش فوق قبلية[2]، لا تحتمي بعنصرها القبلي الداخلي، خوفا من سقوطه كما جرى غالبا مع سابقيه، ولكنه في الوقت ذاته أسس لأسباب ستسقطه دون أن يتمكن من الاحتماء على أي سند قبلي، ومع ذهاب الأندلسيين والمرتزقة، لم يكن بمقدور المولى إسماعيل الذي جاء من بعده إلا الاستنجاد بجيش البخارى (1672-1727) الذين كونهم بنفس الطريقة، والذين تراوح تعداده 30 إلى 40 ألف جندي والذي ضاهى الجيش العثماني حينها[3].

بعد علم السلطان عبد العزيز على الاتفاق الحاصل بين الإنجليز والفرنسيين سنة 1903، استنجد بباقي الدول الأوروبية، لكنها المحاولة كانت يائسة أمام مجرى التاريخ الحديث الذي بدأ يؤس لحقبة سياسية جديدة، اجتمعت الدول الأوروبية في 1906 أين فقد السلطان المغربي جزءا كبيرا من السيادة على الأرض المغربية، نتيجة للشرط المفروض عليه بفتح أبواب المغرب للتجارة الأوروبية[4]، وأدت الحرب التي قامت بإيسلي سنة 1845 بين المغرب وفرنسا، التي تفوقها عسكريا وتنظيما، إلى هزيمة المغرب وخُطت الحدود، وهو ما أذن باحتلال المغرب لاحقا باسم الحماية والانتداب.

---

[1]- عبد الله العروي، **المرجع السابق**، ص:35.

[2]- عادل المساتي، **سوسيولوجية الدولة بالمغرب، إسهام جاك بيرك**، سلسلة المعرفة الاجتماعية السياسية، الدار البيضاء، 2010، ص: 67.

[3]- محمد نبيل ملين، **السلطان الشريف، الجذور الدينية والسياسية للدولة المخزنية في المغرب**، مركز جاك بارك، كلية الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، الرباط، 2013، ص:297.

[4]- الطيب العلوي، **تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي**، منشورات زاوية، ط 1، الدار البيضاء، 2009، ص:11.

ج- الظروف العامة بتونس

تعود تونس في التاريخ إلى المجيء الفينيقي الذي أسس وجوها كوحدة سياسية، لها علاقات سياسية وتجارية، وإن كانت العلاقات التجارية أقدم، إذ تميزت (ترشيش) باللغة البربرية القديمة، أو (إفريقية) كما كان يطلق عليها الجغرافيون حينها، بكونها منطقة تجارية بامتياز وذلك منذ العصور القديمة، ولقد بدأت أهم محطاتها التاريخية مع قيام دولة قرطاجة الفينيقية، وعُرفت كذلك بمحطات الصراع مع الإمبراطورية الرومانية حينها، واختلطت فيها الثقافات باختلاط الإثنيات الوافدة إليها وبمجيء الفتوحات الإسلامية وتأسيس مدينة القيروان، كمركز حصين للانطلاق في الفتوحات غربا، تابع الملوك المسلمون فتح الجزء الغربي من شمال إفريقيا، أي جزائر اليوم والمغرب، وقد توالت الحملات والمعارك ضد الرومان والبربر المتحالفين معهم ضد موجات الفتوحات الإسلامية الأولى، إلى أن أصبحت بلاد الغرب الإسلامي ولاية تابعة للدولة الأموية سنة 705 (م) ثم للدولة العباسية إلى غاية قيام دولة الأغالبة[1]، ولا زال الصراع السياسي قائما على أنماط مختلفة من الدول، مع اشتراكها في الاستعانة بالدعوة الدينية تارة وبالشرف والعصبية تارة أخرى، إلى أن قامت الدولة الحفصية، والتي أدى تمزق أمرائها سنة 1535 إلى مناجاة وطلب العون من العثمانيين، وبدأ سجال المعارك بينهم وبين التحالف الذي قام بين كل من شارل الخامس ملك إسبانيا الذي بارك أعماله الكاردينال خمينيس، وفرسان مالطا وجيش جنوة، إلى أن تمكن العثمانيون من طردهم كليا من البلاد[2].

مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وفي الوقت الذي كانت التجارة الأوروبية تحت تأثير أنوار الثورة الفكرية والإبداع الصناعي تزدهر في أوروبا، وبدأت تتسرب إلى التجارة التونسية، بدأت هذه الأخيرة في الدخول في مرحلة الاضطراب، وبينما كانت التجارة الخارجية الأوروبية تكدس الأرباح، كانت تجارة البايلك بدأت تعاني من الصعوبات[3]. بداية انتقال نمط القيادة العثمانية وتعيين الأمراء بثلاث مراحل وهي مرحلة الباشاوات، الدايات والبايات الذي بدأ من سنة 1705 مع العائلة الحسينية، وكانت العائلة الأخيرة في سلسلة الوجود العثماني، وبالتالي كانت هي من أمضت مرغمة اتفاقية الباردو سنة 1881، والتي بمقتضاها أعلنت تونس تحت الحماية الفرنسية، ولم تكن الأسباب مقنعة البتة، فبذريعة أن ثوار تسللوا إلى الأراضي الجزائرية من تونس، وكأنه حدس، ذلك أنه بعد مضي 66 سنة، سيؤسس قادة الثورة الجزائرية، بمساعدة خوانهم التونسيون وعلى الأراضي

---

[1]- راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية إلى غاية 2011**، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011، ص :12

[2]- راغب السرجاني، **المرجع نفسه**، ص: 17.

[3]- يحي الغول، « جذور الحماية الفرنسية »، في: **تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، إشراف خليفة الشاطر، الجزء 3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص: 08.

التونسية، قاعدة تدريب وجمع السلاح والتموين العسكري والاستعلامات لضرب القوات الفرنسية فعليا، والتي لولا هذه القاعدة والقاعدة المرابطة بالمغرب، لكانت أيام الثورة أصعب، ولم يكن بوسع محمد الصادق باي الحسيني أن يقاوم الجيوش الفرنسية، بالنظر إلى الفرق الكبير في التنظيم والعدة والعتاد العسكري بين القوتين، ولم يكن بوسعه سوى المصادقة على المعاهدة، والتي تضمنت بنودا تعيين الحاكم العام الفرنسي مع التعهد بحماية الباي والمحافظة على مركزه السيادي (المعنوي) وعلى بقائه في السلطة على رأس تونس، وقد استمر الباي كرمز سياسي لا غير حتى إعلان تونس جمهورية عام 1957، حافظت المعاهدة شكليا فقط على حق العائلة الملكية الرمزي، ولكن في الحقيقة، فإن الحاكم العام ومساعديه الفرنسيين هم من كانوا يديرون البلاد سياسيا واقتصاديا، ويمررون الأوامر إلى المساعدين التونسيين لإدارة تفاصيل الحكم المتعلقة بالحياة العامة للتونسيين، أي أنها لم تفتك السلطة المدنية بالكامل، بل اقتصر الأمر في المرحلة الأولى على فرض وصاية دبلوماسية، والتعهد بحماية العرش الحسيني من الأخطار الداخلية والخارجية[1].

قابلت الجيوش الفرنسية ثورات التونسيون بالقمع الشديد وقضت عليها جميعها، لكن ذلك لم يثن التونسيين عن مواصلة المطالبة بالاستقلال تارة بحمل السلاح وتارة بالاحتجاجات، بالمقابل فتحت السلطة الاستعمارية باب الهجرة أما الفرنسيين والإيطاليين، في محاولة منها لاستبدال المجتمع التونسي المسلم بآخر دخيل، وذلك لطمس معالم الهوية العربية البربرية الإسلامية، كما سنت قانون يمكن التونسيون من التنازل عن جنسيتهم الأصلية مقابل الجنسية الفرنسية، تابعت فرنسا الاستعمارية نفس الأساليب القمعية لأي مطالب بالاستقلال.

المطلب الثالث: حركات الإصلاح الاجتماعي والسياسي في الحقبة الاستعمارية[2]

سعت الإدارة الاستعمارية إلى تثبيت وجودها بالمنطقة المغاربية من خلال جملة من السياسات في جميع المجالات وأطرتها في منظومة قانونية تعسفية كان الهدف منها إحداث تغيير جدري في بنية المجتمعات لمسايرة أهدافها الرامية إلى تمكين مشروعها الاستعماري. وركزت بشكل خاص على مقومات الهوية المحلية بمختلف مكوناتها الدينية واللغوية والعرقية، التي كانت العائق الأساسي أمامها؛ فاستحدثت مؤسسات سياسية واجتماعية بديلة تتوافق مع المنظومة الثقافية الأوربية. ونجم عن هذه السياسات الاستعمارية بروز حركات إصلاحية اجتماعية وسياسية عملت على تقويض

[1]– نور الدين الدقي، « تنظيم الحكم »، **المرجع نفسه**، ص ص: 31–29.

[2]– امحمد مالكي، « الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب العربي»، **المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، 30–31 مارس 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013.

المشروع الاستعماري وحماية مجتمعاتها بالدفاع عن خصوصياتها الهوياتية وفي مقدمتها قيمها الدينية واللغوية.

أولا: الوضع الاجتماعي في ظل الحقبة الاستعمارية

مع نهاية عهد الإقطاع بدأ عهد جديد وهو عهد الثورة الصناعية، وهي بداية جاءت انطلاقتها من الثورات الفكرية والثقافية، والتي قامت على روح النقد الفكري الذي حرر الفكر الأوربي من قيود الكنيسة وأخرج العلم إلى ساحة المنافسة الفكرية[1]، أعطت هذه الثورات الدول الأوربية الأسباب المادية والفكرية لتبني الأسس الأولى للدولة الحديثة، خلافا للأسس الدينية المسيحية، وجاء على إثرها العقد الاجتماعي لإدارة العلاقة بين الحكام والمحكومين، لينتهي بتكوين مفهوم الأمة الواحدة ونموذج الدولة اليعقوبية، ممثلة في سلطة مركزية تشع سيادتها على جميع الأقاليم، والتي تكللت بنموذج الدولة الأمة، وسرعان ما تضاربت مصالحها، فلقد أسست هذه الثورات لمرحلة انتشار روح المبادرة ومنها المبادرة الاقتصادية، فانتهت إلى الحملات الاستكشافية الموجهة للبحث عن مصادر للمواد الأولية من جهة[2] والأسواق لبيع فائض منتجاتها، والسبب في ذلك يعود للحاجة الملحة للموارد التي تحتاجها الثورة الصناعية.

دفعت هذه الحاجة إلى البحث عن مصادر المواد الأولية، وعن الأسواق بأقل الأسعار، وتجسد هذا البحث في الحركة الاستعمارية؛ التي طالت الكثير من الدول، سواءً في آسيا وأمريكا اللاتينية أو في إفريقيا، وكانت تقسيم المنطقة المغاربية من نصيب الاستعمار الفرنسي، الذي احتل الجزائر وفرض الحماية والانتداب على كل من تونس والمغرب، إضافة إلى الاستعمار الإيطالي لليبيا، وجزء من المنطقة القصوى لمنطقة الساحل، المسماة اليوم بالصحراء الغربية وبالأقاليم الجنوبية حسب التسمية المغربية، كان قد وقع تحت الاستعمار الإسباني.

ثانيا: حركة الإصلاح الاجتماعي

عانت المجتمعات المغاربية بسبب وقوعها تحت نير الاستعمار، أشكالا مختلفة من الإقصاء والإهانة واستلاب لجميع الحقوق المكونة للكرامة الإنسانية، بدءا بمصادرة حرية الحياة في وطن الانتماء إلى وطن سالب للحرية ومحولا الإنسان إلى رعية، وانتهج الاستعمار الفرنسي سياسات هدفت إلى طمس الهوية الوطنية، ومحاولة استبدالها بقيم هوية أوروبية، ولقد قامت هذه المحاولات على

[1]– محمد نصر عارف، **إبستومولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية والمنهج**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص:87.

[2]- Jacques Attali, **Demain qui gouvernera le monde**, Éditions Hibr, Alger, 2011, PP: 113 ;119.

مصادرة ملكيات الأراضي والممتلكات المادية والمعنوية بأسباب قانونية، تمت صياغتها في مشروع استعماري يقوم على استعمال القوانين العنصرية وعلى القوة العسكرية[1].

أ- الحركة الإصلاحية في الجزائر

يقول فرحات عباس "الإهانة والتمييز العنصري ليست وليدة اليوم. لقد كانت أساليب النظام (الاستعماري)، هذا معلوم تماما، ولا احد يطرح على نفسه مثل هذه الأسئلة"[2]، في رده على المقال الصحفي لـ"فيليب مارسال" في عمود في صحيفة "لوموند" الفرنسية الصادرة سنة 1959، الذي طرح حال مسلمي الجزائريين (السكان الأصليين)، متسائلا إن كانوا داخل أو خارج الفكر والبرنامج الاستعماريين، والحقيقة أنهم كانوا خارج المعادلة على الرغم من أنهم أهل البلد وأصحابه.

استمر مشروع مصادرة الأراضي الخصبة والصالحة للزراعة، الأمر الذي أدى إلى تجويع أقساما كبيرة من المجتمع الجزائري ورميهم إلى المناطق الجبلية، وقد مر هذا المشروع من خلال مجموعة قوانين إجرامية قسمت الممتلكات بين أفراد العائلات حتى يسهل شراؤها من الشباب، شباب تم تفريغه من مقومات شخصيته وقيمه الإسلامية، فارتمى في أحضان فتات الحضارة الغربية الماجنة فأصبح يعتاد الملاهي والمراقص والمخمرات، ويدخن السيجارة التي كانت عنوانا للفساد الأخلاقي الظاهر، تغيرت بنية المجتمع الجزائري بسبب ذلك من بنية بدوية تعتمد على المحاصيل الزراعية تتعامل مع التجار ومع الحرفيين في المدن، إلى شكل جديد تلعب فيه المدينة دور محور المجتمع ومحرك نشاطه، لكن هذا التغير لم يكون وليد البيئة الجزائرية المحلية، بل كان نتاجا للتغير السكاني الحاصل نتيجة تغلب وتغلغل العنصر الأوروبي المتفوق صناعيا والمدعوم عسكريا، "ففي شوارع قسنطينة بدأت تختفي العمائم والبرانس والملابس المصنوعة من الأقمشة المطرزة، والمخازن التي كانت تصنع فيها تلك الملابس –كمخازن الصدارين بدأت تقفل واحدة تلو الأخرى–وبدأت تظهر أكثر فأكثر البضائع الأوروبية، وأحيانا الأثواب المستعملة المستوردة من مرسيليا"[3].

مظاهر التخلف الاقتصادي هذه وما انجر عنها من أمراض وآفات اجتماعية عبرت عن عمق التخلف الذي أصاب المجتمع الجزائري المسلم، والتي تزامنت مع انتشار الأمراض الصحية والأوبئة، والتي فتكت بآلاف الأرواح من العائلات الجزائرية، نتيجة لضعف التغذية والافتقار إلى أساليب الحياة المادية الكريمة، وهي من نتائج النظام الليبرالي المتوحش الذي لا تردعه قيم، ولا جمعيات للدفاع عن حقوق السكان، لسبب بسيط وهو أن الجزائريين لم يكونوا مواطنين في النظام الاستعماري الفرنسي وإنما أهالي أي سكان من الدرجة الثانية.

---

[1]- Jean Claude Vatin, **L'Algérie, Politique Histoire et Société**, Éditions El Maarifa, Alger, 2010, PP : 112.

[2]- Ferhat Abbes, **La Nuit Coloniale**, Alger-Livres Éditions, Alger, 2011, PP: 47

[3] عمر مسقاوي، **مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن**، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1969، ص:18.

أدى هذا المشروع إلى تخلف ديني واجتماعي، وزادت من حدته الممارسات الدينية لبعض الزوايا المنزوية أو الموروثة عن الفكر المرابطي ولكنها انحرفت عنه، والتي قامت على الكرامات والمعجزات وعلى كثير من الخرافات، ولقد ساعد هذا الفكر المستعمر الفرنسي، كونه يلقن الشعوب أن ما يصيب المسلمين قضاء وقدر، وأن لا مفر من حكم الله، فأبعدت المجتمعات عن مفاهيم العلم والدراسة الممحصة والأخذ بالأسباب المادية، إلى أن قامت مبادرات الإصلاح هنا وهناك، على أيدي رجال الإصلاح الجزائريين من أمثال "عبد الحليم بن سماية" و"الشيخ المدجوبي" وغيرهم، والتي تكللت بنشأة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 1931 بعد قرن من الاستعمار.

نشأة جمعية العلماء المسلمين في هذا الظرف بالذات لها عدة معاني، إذ عبر هذا التاريخ على مرور قرن من الاستعمار وتبينت معه غلبة وقوة النظام الاستعماري، الذي أنشأ تظاهرات استعرض فيها سموه وقوته، فكرست الجمعية عملها في التربية، فكان لها الفضل في بناء المدارس والمجلات والصحف، وتمكنت من تعيل مسار المجتمع الجزائري، والذي استطاع أن يعود لمقوماته الحقيقية الأصيلة من خلال الحلقات في المساجد، وتربية الناشئة في المدارس التعليمية، وقد تكون بفضل ذلك جيل مؤمن بهويته العربية الإسلامية وأصوله الأمازيغية والعربية، وتربى لديه وعي باختلافه عن قيم فرنسا الاستعمارية الدخيلة[1].

ب- الحركة الإصلاحية في تونس

طبيعة الاستعمار الفرنسي وظروفه كانت غالبة على المجتمعات المغاربية، ولقد طبقت السلطة الاستعمارية الفرنسية نفس الأساليب غير الإنسانية في حق المجتمعات الأخرى، سواء التونسية أو المغربية، والتي نعتتهم بالأهالي (les indigènes)، على الرغم من وجود بعض الاختلافات الطفيفة في أساليب الإدارة، وذلك القدر الهين الذي أوكل إلى المسئولين المحليين في إدارة المسائل الاجتماعية.

سمحت بنود الحماية بالحفاظ على التعليم في الزيتونة وبقية المدارس العربية التونسية، والتي كان من آثارها المحافظة على الثقافة العربية الإسلامية كمكون للقيم وللهوية الوطنية، لكن المستعمر الفرنسي لم ييأس بالمقابل من محاولات طمس الشخصية الوطنية للتونسيين، وذلك من خلال اقتراحه الجنسية الفرنسية على التونسيين، والحصول على امتيازات المواطنة، وصدرت في هذا السياق تباعا سلسلة من القوانين، ابتداءَ من سنة 1887، 1897، 1889 ولعل آخرها كان في سنة 1914، والذي

[1]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية ج3**، دار الغرب الإسلامي، ط:4، بيروت، 1992، ص :83.

تواكب وأحداث الحرب العالمية الأولى، إذ يبدو أن الغاية منها كما جرى مع الجزائريين هي حاجة فرنسا إلى العدة لمواجهة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى[1].

لا نستطيع أن نضع تاريخا لبداية الحركة الإصلاحية، إلا أن أهم محطاتها بدأت بتأسيس خير الدين التونسي مدرسة الصادقية قبل الاستعمار الفرنسي لتونس، وبعد توليه رئاسة الحكومة التونسية 1869، تولى برنامج الإصلاح، الذي ارتكز على نشر مدارس الصادقية على كل ربوع تونس، تنظيم التعليم بجامع الزيتونة، إنشاء المكتبة العمومية المسماة بالمكتبة العبدلية وأخيرا تشجيع الطباعة والصحافة، وكان قد ألف كتابه الموسوم (أقوم المسالك)، والذي أجبر على الاستقالة من طرف الاستعمار الفرنسي، حتى يسهل على عليه تطبيق أجندة الاستعمار، والذي أوقف المسار الطبيعي لتطور ليس فقط المجتمع التونسي بل جميع المجتمعات المغاربية، لأن الأسلوب والهدف كانا تطابقين على الرغم من اختلاف طبيعة التدخل الفرنسي بالمنطقة أكان استعمارا أم حماية وانتداب.

بعد إعلان الحماية الفرنسية على تونس، تابع التونسيون حركة الإصلاح، فكانت الاتصالات بين مجموعة من الشيوخ الوطنيين التونسيين المتعلمين بقادة العروة الوثقى بالمشرق الإسلامي كثيفة، مع جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده إضافة إلى شيد رضا، والذين كانوا منفيين في باريس، وخصوصا مع عبد الرحمن الكواكبي الذي كان يدير جريدة العروة الوثقى، وأفضت هذه الاتصالات بين بوشوشة والسنوسي والشيخ بوحاجب وبشير صفر مع رواد الحركة الإصلاحية بالمشرق إلى زيارة أولى سنة 1884 قام بها محمد عبده إلى تونس، حيث التقى بعلماء جامع الزيتونة، ثم زيارة ثانية سنة 1885، وبدأت معالم الالتفاف حول القيم الوطنية ومقومات الهوية العربية الإسلامية تعود إلى الواجهة في الساحة التونسية[2]، وظلت الاتصالات قائمة في وضع البرامج الإصلاحية لمواجهة المخطط الاستعماري، وقرر الشيخ السنوسي الذي كانت له خبرة واسعة في مجال الصحافة مع علي بوشوشة وبشير صفر ومحمد بن الخوجة والشيخ بوحاجب إصدار جريدة (الحاضرة) التي صدرت في شهر أوت 1888، أي سبع سنوات من إعلان الحماية.

وتأتي هذه الحركة في سياق الحركات الشبابية خصوصا في تركيا مع إنشاء حركة الشباب التركي لجنة الوحدة والتطور سنة 1894، وكانت العلاقة مع الأستانة لازالت لم تفتر بعد، نظرا لوجود الباي على السلطة وإن كانت هذه السلطة رمزية، فسلطان الباي كان على ولاء للدولة العثمانية المتهاوية، وفي السياق ذاته والمتعلق بالإصلاح الديني والاجتماعي، صدرت مجموعة من الجرائد والمجلات لتؤسس للنهضة الإسلامية التي ناشدها محمد عبده، والتي بحسب أفكاره يجب أن تقوم على قراءة حديثة للقرآن والسنة، بعيدا عن مظاهر (الطرقية) التي انتشرت كثيرا في البلاد العربية، خاصة

[1]– راغب السرجاني، **المرجع السابق**، ص:21.

[2] Julien Charles-André, « Colons français et Jeunes-Tunisiens (1882-1912) ». In: **Revue française d'histoire d'outre-mer**, Tome 54, N°194-197, Année 1967, Hommage à Robert De lavignette, PP : 105.

المغاربية منها[1]، والتي أسست لبدع وخرافات ألصقت بالإسلام، وبديهي إذن أن تتوجه الحركة إلى إعادة بعث الوعي من خلال النوادي الثقافية والجرائد لتعميم العلم ونشر الأفكار، وبناء على ذلك، تأسست يوم 22 ديسمبر 1896 جريدة (الخلدونية) وفي 23 ديسمبر 1905 أُعيد تأسيس جمعية قدماء الصادقية[2]، بدأت الصحف في الظهور لتوعية الشعب وإبلاغه بالدسائس التي تحاك ضده، ومنها جريدة التونسي التي طبعت باللغة الفرنسية تم أصدرت نسخة باللغة العربية في نوفمبر 1909، وصدرت جريدة الاتحاد الإسلامي يوم 19 أكتوبر 1911، والتي لم يمر سوى شهر على تأسيسها حتى اندلعت أحداث مقبرة "الجلاز" وأعلن الشعب التونسي مقاطعته لركوب الطرامواي.

اندلاع أحداث المقبرة و الطرامواي كانت بمثابة الإعلان عن نشأة الحركات الإصلاحية ثقافيا وسياسيا من خلال نشأة حركة الشباب التونسي على خلفية حرة الشباب التركي، وظهور التحالف التركي الألماني[3]، والذي كان بمثابة السند المتبقي لأحرار المنطقة العربية الواقعة تحت الاستعمار الفرنسي، حيث أسس الشباب التونسي حركة علمية وسياسية كبيرة، وتدل التنقلات التاريخية وتأسيس الأحزاب السياسية على نضج الفكرة الوطنية، وعلى الرغم من قمع سلطة الحماية للشباب التونسي على إثر أحداث الجلاز ومقاطعة الطرامواي في تونس، فإن الوعي بدأ في الازدياد، ولقد ساعدته ظروف الحرب العالمية الأولى، وضريبة الدم التي فرضتها فرنسا على مستعمراتها، إضافة إلى الحرب العالمية الثانية والظروف الاجتماعية التي تخللتها ساعدت في توطيد الفكرة الوطنية، حيث استقر زعيم حركة الشباب التونسي علي باش حامبة باسطنبول، أين أسس فيها لجنة تحرير المغرب العربي، في نفس الوقت، انتقل شقيقه محمد حاج حامبة إلى جنيف بسويسرا، أين أسس مجلة المغرب La revue du Maghreb، إضافة إلى نشريات أخرى تعنى كلها بالشأن المغاربي وبإنهاء حالة الاستعمار[4]، ها الأخير الذي واصل سلسلة اللقاءات مع كل من شكيب أرسلان، عبد الرحمن الثعالبي، وشباب مثل محمود الماطري وسالم الشاذلي الذي ترأس أول جمعية لطلبة شمال إفريقيا فيما بعد.

---

[1]- Julien Charles-André, **Ibid**, PP :106.

[2]– الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة، 1830–1956**، دار المعارف للطباعة والنشر، ط: 02، تونس، 1990، ص:23.

[3]– توفيق العيادي، «حركة الشباب التونسي (1907–1912)» في: **تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، إشراف خليفة الشاطر، الجزء 3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005 ص:65.

[4]– محمد لطفي الشايبي، «الحزب الحر الدستوري التونسي 1920–1934» ، في: تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، **المرجع السابق**، ص: 83.

سار الشيخ صالح الشريف على نفس النهج، إذ أسس لجنة استقلال تونس والجزائر في برلين أثناء الحرب العالمية، وكانت له إصدارات متنوعة تهتم بالوضع الاستعماري وعلى العمل على الاستقلال لمنطقة شمال إفريقيا[1].

إن كثافة النشاط الفكري والسياسي الذي انطبع بالحس الوطني، والذي تميزت به الحركة الإصلاحية الاجتماعية والسياسية في تونس في مرحلة الحماية، لا يسعنا أن نتطرق لجميع محطاته في هذا المحور من الدراسة لوفرة أحداثه، بل إن مثل هذا العمل يحتاج إلى مشروع بحثي منفرد، متفحص، ونكتفي في هذا الجزء، بهذا القدر في تبيان دور الإصلاح الاجتماعي وأثره في نشأة الحركة الوطنية لإصلاح الوضع السياسي الاستعماري من خلال المفاوضة والعمل المسلح لتحقيق الاستقلال.

ج- التجربة الإصلاحية المغربية

بعد استعمار الجزائر، تبين لملوك المغرب بوضوح حقيقة الأطماع الفرنسية، والمتمثلة في رغبتها للامتداد غربا، ولقد أكدت معركة (إيسلي) سنة 1848، ثم معركة (تيطوان) سنة 1859 هذا الطرح، فتفطن السلطان عبد الرحمن العلوي إلى ضرورة إدخال إصلاحات على الدولة كي تصبح قادرة على مواجهة التهديدات الأوروبية، ودعت الحركة الإصلاحية من طرف مستشاريه ومساعديه في هذه المرحلة إلى تقوية الجانب العسكري، بالنظر إلى الظروف السياسية والإقليمية، وكان شعار المصلحين إحياء روح الجهاد لمواجهة المد الأوروبي الاستعماري، وفي هذه الغضون انتقل المغرب إلى حكم كل من "محمد بن عبد الرحمن" "محمد الرابع" (1859 / 1873م) ثم "الحسن الأول" (1873 / 1894م)، اللذان وضعا حجر الأساس لعملية الإصلاح، وبذلك وضعت اللبنات الأولى للإصلاح ممثلة في:

-إداريا: تنظيم الجهاز الحكومي بخلق وزارات وتنظيم الدواوين إحداث قنصليات، تطوير علاقات المغرب مع الدولة العثمانية، تبادل المراسلات والبعثات.

-عسكريا: إصلاح الجيش بتغيير طريقة التجنيد فيه، وتعليم وتدريب المجندين بأوربا شراء الأسلحة الحديثة، إحياء الأسطول من خلال تأسيس قوة بحرية والعمل على تقوية الموانئ وبناء الأبراج في بعض المدن الساحلية، بناء المعامل الحربية مثل مصنع البنادق بفاس والذخيرة بمراكش.

- تنظيميا: تطوير الصناعات كإنشاء معمل للسكر بمراكش ومعمل للقطن، وضع عُمْلة مغربية جديدة لا تتأثر بتقلبات العملة الأجنبية، في ميدان الثقافة والتعليم انتعشت العلوم الرياضية

[1]- محمد لطفي الشايبي، **المرجع نفسه**، ص: 84.

والعسكرية، وتعددت البعثات إلى مصر، وأُنشئتْ مدرسة للمهندسين بفاس، ونشطت حركة الترجمة وخاصة في مجال الرياضيات ومبادئ الكيمياء والطبيعيات.

في المغرب، وخلافا للجزائر وتونس، فإن الحركة الإصلاحية ستتجلى بالتوازي ومن خلال الحركة الوطنية المغربية، والتي لا يبدو أنها انطلقت كما يراد لها أن تقدم، انطلاقا من سنة 1945، لأن ذلك يضع قطيعة تاريخية غير ممكنة موضوعيا، بل أن الحركة الوطنية، أتت كامتداد للحركة الإصلاحية المذكورة أعلاه، ولكن في قالب جديد، صبغته سنة الانتداب الفرنسي والوجود الإسباني معا، مع التذكير بأن شدتها ظهرت ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولعل شرارتها كانت مع الظهير المغربي 1930، والذي صدر على إثره بيان الإصلاح لسنة 1934 والذي تأسس معه الحزب الوطني المغربي[1].

تحيلنا القراءة المتأنية للمحطات التاريخية لمشروع الإصلاح الأولى بالمنطقة المغاربية، والتي انطلقت كما تبين مما سبق حتى قبل الاستعمار، ثم تطور هذا البرنامج إلى حركة مكثفة أكملت مسارها أجيال أخرى من المفكرين الإصلاحيين، مرتكزة على بناء المدارس والنوادي الفكرية، ومعتمدة أسلوب توسيع نشر الأفكار عبر الصحف والجرائد باللغة العربية والفرنسية على السواء، تحيلنا هذه المحطات إلى استنتاج وجود حياة فكرية وإصلاحية جادة، والتي حال الاستعمار الفرنسي دون نجاحها مستعملا مختلف الأساليب من غلق، قمع ونفي لكوادرها، كما عمل على تغيير منطقها ومساراتها فيما بعد، وتأتي مشاريع الإصلاح الاجتماعية بشكل طبيعي، إذ كانت نتاجا لحاجة نفسية ملحة نابعة من داخل المجتمعات المغاربية نفسها، لتنتقل إلى أنماط جديدة، انطبعت بالعمل السياسي ومرتكزة على المطالب السياسية، من خلال المشاركة في الانتخابات لتحقيق قدر معين من الحقوق.

صاحب هذا التغيير في الأسلوب، بطبيعة الحال، تغيير في الخطاب، من خطاب للإصلاح قائم على التنشئة إلى خطاب بدأ يميل إلى العنف سواء السياسي أو المادي بسبب الإخفاقات المتعمدة والممنهجة لأي محاولة تغيير سياسية من داخل النظام الاستعماري.

تعبر مشاريع الإصلاح هذه كذلك عن إيمان بالذات الحضارية المغايرة للنمط الأوروبي الاستعماري، كما أنها تدحض فرضية تخلف المجتمعات العربية بسبب بيئتها، ثقافتها أو بسبب الإسلام كدين، مثل ما ذهبت إليه الكتابات الكولونيالية المغرضة، والتي لازالت تجد لنفسها وإلى يومنا هذا أبواقا تحمل نفس الإدعاءات، على أن المجتمعات الإسلامية لا يمكنها أن تتطور بسبب بيئتها الثقافية والدينية.

[1] - Ihrai-Aouchar Amina, « La presse nationaliste et le régime de Protectorat au Maroc dans l'entre-deux-guerres ». In: **Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée**, N°34, 1982, PP: 91.

لقد نبعت الحركة الإصلاحية من الداخل، وإن الوضع الاستعماري هو الذي سبب القطيعة مع التطور التاريخي الطبيعي للمجتمعات المغاربية من جهة، وأسس لفساد سياسي وفكري انطلق من تكون الأجيال على نهج العنف، كخطاب تتولد عنه الأبوية السياسية بعد الاستقلال ونشأة الدولة الوطنية، والتي أكملت المسار بإهمالها للمجتمع كقوة فاعلة من جهة أخرى.

ثالثا: نشأة الحركة الوطنية في المنطقة المغاربية

حالة الاستعمار المتماثلة بين دول المغرب العربي الثلاثة قيد الدراسة، الجزائر، المغرب وتونس من طرف القوة الاستعمارية الفرنسية، حتى وإن كانت تختلف في الطبيعة بين استعمار جلب المعمرين في محاولة لاستكمال مشروع ضم الجزائر لفرنسا، أو حالة الانتداب أو الحماية لكل من المغرب وتونس، فإن الأوضاع بالنسبة للشعوب المغاربية كانت مشابهة إلى حد ما، فالقوى الخارجية تعاملت مع البرجوازي التقليدية المحلية، وتحالفت مع بعض من الزوايا والحركات الصوفية المتمثلة في جزء من الزوايا في محاولة لإضفاء الهدوء على الجبهات المقاومة، بالإضافة إلى ذلك اتبع الاستعمار الفرنسي نفس النهج تقريبا في ما يتعلق بأوجه الحياة العامة من صحة وسكن وتدريس، لم تكن موجهة لجميع أطياف المجتمعات المحلية، بقدر ما كانت لخدمة مصالحها الضيقة والتي كان من نتائجها حالة متردية من الفقر والبطالة والأمراض المتفشية.

دفعت هذه الظروف بالشباب إلى الهجرة للبحث عن عمل في أوروبا وخاصة في فرنسا وبلجيكا، أين تكونت طبقة عمالية تعيش على وقع التنظيمات العمالية والطلابية، التي ما انفكت تطالب بالحقوق والمساواة، على شاكلة التنظيمات النقابية في أوروبا وفي فرنسا بالذات، وكانت أولى الخطوات العملية هي الانخراط في الحزب الشيوعي الفرنسي، من جهة ثانية وعلى المستوى الداخلي، فإن بروز الحركة الإصلاحية بالمشرق الإسلامي، بقيادة ثلة من المصلحين من أمثال "جمال الدين الأفغاني" و"محمد عبده" 1849، ووصولا إلى "شكيب أرسلان" 1946، وتبعا لعملية الإصلاح الاجتماعي المستمرة والمنطلقة من الشرق، تأسست جمعيات ثقافية وتعليمية، كانت نهاية مشوارها الإعلان عن تأسس أحزاب سياسية، إذ يمثل نجم شمال إفريقيا الذي تأسست نواته الأولى من طرف العمال المهاجرين بفرنسا سنة 1926 أحسن مثال على ذلك.

أ- في الجزائر، قاد زعيم نجم شمال إفريقيا التاريخي ميصالي الحاج بمساعدة الحاج علي عبد القادر الذي كان عضوا بالحزب الشيوعي الفرنسي[1]، إذا كان تحرك الحاج علي، استجابة لطلب المؤتمر الشيوعي العالمي بتأسيس حزب للمهاجرين من شمال إفريقيا، بمرجعية لائكية ولأجل النضال مع طبقة العمال الفرنسيين.

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، **المرجع السابق**، ص: 118.

إلا أن ميصالي الحاج صاحب الميول نحو الإسلام السياسي فكان يرى خلاف ذلك، إذ عبر بصراحة عن أن الحزب له مطالب وطموحات سياسية. وأنه ينادي بالاستقلال لكل دول شمال إفريقيا، إذا كان نجم شمال إفريقيا منظمة عمالية أكثر منه حزبا سياسيا، فإن هذا لا ينفي حقيقة أن الجزائريين بتنظيمهم هذا بدؤوا بتأكيد أنفسهم كأمة قائمة بذاتها[1]، حيث بدأت سلسلة الملاحقات والمطاردات تطال قيادات هذا الحزب، وتمكنت من حله السلطة الاستعمارية.

استعمل خلفه حزب الشعب الجزائري نفس أساليب التوعية السياسية والتنشئة، من صحافة وجرائد ونشريات، إذ من جريدة الإقدام التي أسسها "الأمير خالد" إلى جريدة الأمة ثم الإقدام الباريسي فالإقدام الشمال إفريقي، حتى مع حل الحزب في 1929 استمرت الجرائد في الصدور سريا[2].

ظهرت بالموازاة أحزابا سياسية بدأت تطالب بالمساواة في الحقوق والواجبات بين المعمرين والسكان المحليين، وبدأت تشارك في الانتخابات والاستحقاقات تحت قبة السلطة الاستعمارية، إلى غاية مهزلة انتخابات(نايجلان) سنة 1948، والتي انتهت بقناعة لدى الشباب المنخرط في العمل السياسي بعدم جدوى هذا العمل، فبدأت الصراعات الداخلية للمطالبة بالحل من خلال العمل العسكري، وتأسست المنظمة الخاصة التي قامت بعمليات التنظيم السرية والعسكرية والتي انتهت بتأسيس جبهة التحرير الوطني وإشعال نار الثورة التحريرية.

ب- كانت الأحداث والاضطرابات المتتالية في تونس دافعا قويا نحو ضرورة التفكير في القطيعة والقيام بأعمال عنف بإمكانها تغيير الوضع ولما لا الاستقلال، ولعل من أهمها، أحداث (الجلاز) وأحداث مقاطعة الشعب التونسي لاستعمال النقل العمومي الكهربائي (الطراموای)، وبالموازاة مع ظهور بوادر الحرب العالمية الأولى، وتراجع قوة الجيش العثماني، ثم الإعلان عن الجمهورية التركية، وبما أن جل عمال شركة النقل بالطراموای، كانوا من الإيطاليين، فقد عمدوا إلى استثارة واستفزاز التونسيون وازدادت المشادات الكلامية، واستمروا بإيذائهم بالكلام الجارح تزامنا مع أحداث حرب طرابلس التي شارك فيها التونسيون، والتي تغلبت فيها الجيوش الإيطالية، بالإضافة إلى عمليات الدهس المتكررة نتيجة زيادة السرعة لإثارة السكان، ومع طول عمر المقاطعة أصبح هلاك الشركة وإفلاسها وشيكين فتدخلت السلطات الاستعمارية الفرنسية بالقوة، كما تدخل قادة الحركة الوطنية لإنهاء المقاطعة مع تقديم لائحة مطالب، منها:

- طرد العمال الإيطاليون وتعويضهم بتونسيين وفرنسيين.
- المساواة بين العمال دون قيد للجنسيات.
- تخفيض السرعة في الأحياء الشعبية.

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص:118.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **المرجع نفسه**، ص: 122.

- استعمال الكتابة العربية إلى جانب الفرنسية على عناوين المحطات واللافتات.[1]

وبعيد الحرب العالمية الأولى، قامت مجموعة مناضلين من بينهم خير الدين مصطفى وأحمد الصافي بتأسيس الحزب التونسي تحت قيادة عبد العزيز الثعالبي، الذي كان قد اتهم بالزندقة من طرف السلطات الاستعمارية والتي وقف إلى جانبها أئمة الرجعية الدينية، وفي سنة 1921 أسس المحامي "حسن القلاتي" مع "الشاذلي القسطلي" حزب الإصلاح بعد ما خرجا من الحزب الدستوري الحر. تزامنا مع العمل السياسي وحركات العصيان التي شبت بسبب الحصار الذي ضربه المقيم العام على "الباي محمد الناصر" بسبب مواقفه الوطنية، قام المثقفون التونسيون بتأسيس جريدة "صوت التونسي" سنة 1928، لتتحول إلى جريدة "العمل التونسي" إيذانا بقيام الحركة النقابية التونسية، اللذان أخرجا حزب الدستور من جموده، ومن بين المناضلين النشطين في الجريدة، كان هناك المحامي الشاب والنشط "الحبيب بورقيبة" الذين قاوموا مشروع التجنيس دفن رفاة المتجنسين بالجنسية الفرنسية بالمقابر الإسلامية.

رأت السلطة الاستعمارية أن الأمور بدأت تفلت من يدها، فرفضت المطالب جملة وتفصيلا وقامت بمطاردة القادة الوطنيين من أمثال علي باش حامبه الذي هاجر إلى تركيا، بينما هاجر عبد العزيز الثعالبي إلى الجزائر، أما بشير صفير فقد قامت السلطة الاستعمارية بنفيه وأحالته على المحاكمة[2].

أما المرحلة الحاسمة في حياة الحركة الوطنية التونسية، فهي مرحلة تأسيس الحزب الدستوري الجديد في 3 مارس 1934، بقيادة محمد الماطري والحبيب بورقيبة أمينا عاما للحزب، وذلك بعد الضعف الذي أصاب الحزب القديم، جراء نفي قائده عبد العزيز الثعالبي، فإذا كان الثعالبي ربط الحزب إيديولوجيا بالحركة الإصلاحية الآتية من المشرق، وربط هذه الإيديولوجية بالوحدة العربية لأقطار شمال إفريقيا، وبمرجعية دينية تستمد أسسها من الحركة الإصلاحية لجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، فقد اتجه الجيل الجديد المتعلمين في المدارس الفرنسية إلى التنظيم الإداري الغربي، وتكوين الخلايا الحزبية والتنظيمات السرية.

استبشرت السلطات الاستعمارية لهذا الانقسام، ظنا منها أنه سيقضي على الحركة الوطنية التونسية، خصوصا مع ظهور الصراع بين الحزبين على الصحف، لكنه سرعان ما تبين أن الخلاف إنما في الأساليب، وأن الإجماع على ضرورة التصدي للمستعمر يبقى أمرا ثابتا عند الحزبين، فقامت

---

[1]– الطاهر عبد الله، **المرجع السابق**، ص: 57.

[2] -Bechir Sfar (1865-1917), issu d'une éducation rigide, a poursuivi ses études au lycée à Paris, puis il a fréquenté les expatriés du Moyen Orient au quartier latin de Paris, fervent activiste de la mouvance réformiste en Tunisie, après son rappel par le protectorat, il travailla pour le gouvernement Tunisien comme comptable pour le compte du Djemaa des Habous, suivit les livres de Mohammad Réda disciple de Mohammad Abdou et fut parmi les grandes figures du réformisme Tunisien.

السلطة الاستعمارية بنفي قادة الحزبين[1]، ومع استمرار عمليات التنظيم الحزبي للحركة الوطنية من خلال انضمام الشباب أكثر فأكثر، وبداية نضج القيادات السياسية، محاولة التوليف بين أطيافها، استمرت معها محاولات الاختراق للسلطة الاستعمارية، إلا أن هذه الظروف زادت من نضج القيادات الوطنية وزادت من قوتها.

لقد كان الهدف من مجيء المقيم العام الجديد في 13 جانفي 1952 محاولة القضاء على الحركة الوطنية التي وصفها بالتمرد، ومع رفض الباي لمين تنفيذ أوامر الاستعمار، بدأت حركة مطاردة القادة ونفيهم، وعليه ذهب وزيران تونسيان باسم الحكومة التونسية، لرفع دعوى لدى الأمم المتحدة، وفي 13 جويلية 1954، أعلن رئيس الحكومة الفرنسي الاستقلال الداخلي لتونس، وأتى ذلك بعد عمليات عنف وأعمال مسلحة، وصراع سياسي أُعلن على إثره الاستقلال في 20 مارس 1956.

ج- أما في المغرب، فإن الذي يمكن قوله هو أن الحركة الوطنية بدأت فعليا في الفترة الممتدة بين 1912 و1961[2]، ولقد تميزت هذه المرحلة بداية بالتصدي لأشكال التمزيق الكبيرة التي تعرض إليها المغرب، ولعل من أهمها إصدار قانون التفرقة، أو ما اصطلح على تسميته بالظهير البربري في 16 ماي 1930[3]، إذ لابد من الإشارة إلى أن مسألة الظهير البربري إنما أتت عن سبق إصرار وتخطيط مقيت، حيث كانت فرنسا الاستعمارية تلجأ لكل أسلوب، كان بإمكانه تحقيق التفرقة بين أبناء الأمة الواحدة، ويقضي على أسباب مقاومتها، والدليل على ذلك أنها استعملت نفس مشروع التقسيم والتفريق في الجزائر وموريتانيا والمغرب، ظنا منها أن ذلك سيمكن من فرض مشروعها في تفتيت العنصر الوطني، بضرب أجزائه بعضها مع بعض، خصوصا أن المقاومات الأولى عبرت عن التلاحم الكبير، كما مثلت جبال القبائل الكبرى مراكز دفاعية في العمق، صعب التمكن منها، ومن ثم حاولت تطبيق سياسة التفكيك من خلال، الدعم المالي والكنسي ومصادرة الأيتام لتربيتهم داخل الدير الكنسية، وفي الجزائر مثلا حاولت إيهام البربر بتميزهم عن العرب، والسماح فقط للتجمعات الأمازيغية، والناطقة باللسان البربري بتدريس لغتهم في المناطق التي يسكنونها، و بالعودة إلى التقاضي بالأعراف والعادات البربرية التقليدية، عوضا عن تطبيق الشريعة الإسلامية، وهو مشروع يهدف بوضوح إلى تقسيم الشعب

---

[1]- الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1956**، دار المعارف للطباعة والنشر، ط:02، تونس، 1990، ص:63.

[2]- حركة الإصلاح في المغرب الحديث، http://machahid24.com/v3/etudes/51111.html، بتاريخ 2018/04/28.

المغربي لا غير، وفي الوقت ذاته منعت تعليم اللغة العربية نهائيا، وكانت أحداث الريف بمثابة شرارة الانطلاقة.

لقد بدأت الحركة الوطنية المغربية في أواسط عشرينيات القرن العشرين، ولعل الحرب التركية اليونانية التي انطلقت سنة 1922، لتشتد سنتي 1924-1925، من أهم بوادر تأثر الشعب المغربي بعملية التمزيق التي تعرض لها، نتيجة الصراع ثم التحالف بين فرنسا وإسبانيا، إذ وعلى إثر ذلك تأسست (كتلة العمل الوطني)، التي قدمت للملك محمد الخامس وإلى السلطات الفرنسية مذكرة تلخص التباين بين نص الحماية، وبين ما يجري في الواقع، من مصادرة للأراضي والملكيات والحقوق، ومن عملية نزع مقومات الهوية الإسلامية المغربية[1] وقمع وإقصاء عنصري، واحتوت على مطالب من بينها:

- إلغاء الحكم الاستعماري الفرنسي وتطبيق نصوص الحماية كما جاءت.
- تحقيق الوحدة القضائية والإدارية للبلاد دون تمييز جهوي أو إثني كان.
- حرية الصحافة والاجتماع والتنقل داخل التراب المغربي وخارجه دون قيود إقصائية.
- إصلاح التعليم وتوحيده وفتح دارس التكوين المختلفة.
- إعادة الأراضي المغتصبة لأصحابها.

بالموازاة مع أحداث حرب الريف، ثارت ثائرة الشعب وتجمعت صفوف المغاربة حول الملك (محمد الخامس) (1927/ 1961م)، واجتمع علال الفاسي على إثر ذلك مع أعيان وشباب وأعضاء المجلس البلدي لمدينة فاس، وقدموا عريضة يطالبون فيها بإلغاء قانون الظهير البربري المسيء، الذي كان بمثابة الشرارة التي بشرت بثورة الملك والشعب، وكخطوة عملية تأسست النواة الأولى لكتلة العمل الوطني، بالمنطقة الخاضعة للحماية الفرنسية سنة 1934، والتي انقسمت سنة 1937 إلى الحركة الوطنية لتحقيق الإصلاحات بزعامة علال الفاسي، والحركة القومية المغربية بقيادة محمد حسن الوزاني، وقد اعتمدت كذلك على الإعلام الصحفي للترويج بأفكارها من خلال جريدة (عمل الشعب)، وعلى التكوين من خلال المدارس الحرة كالمعهد الإسلامي ومدرستي (النجاح) و(جسوس).

لم تتوقف حركة علال الفاسي عند هذا الحد من المقاومة، بل جمع أعضاء من حزب الاستقلال مع أعضاء حركته من القاهرة، واستمر في عمليات البحث عن التزود بالسلاح، وتم من إقامة

[1]- الطيب العلوي، **تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي**، منشورات زاوية، ط 1، الر البيضاء، 2009، ص:24.

اتصالات مع مغاربة، كانوا أعضاءً في الحزب في فرنسا وبلجيكا، وتنقل هو إلى إسبانيا، وقام بتنظيم مقاومة عنيفة، كان نفي الملك محمد السادس إلى جزيرة كورسيكا الفرنسية شرارة انطلاقتها[1].

عرفت المنطقة الخاضعة للحماية الاسبانية (الخليفية)، بالمقابل تأسيس حزب الإصلاح الوطني بزعامة عبد الخالق الطريس سنة 1933، ثم تأسيس حزب الوحدة المغربية سنة 1937 بقيادة محمد المكي الناصري، ولقد اعتمدا نفس الأسلوب وهو التوعية من خلال العمل الصحفي، وبتأسيس جريدة الوحدة المغربية والمدرسة الأهلية، واستعانت بالفرق الموسيقية، كالهلال وفتيان حزب الإصلاح.

تقدمت الحركة الوطنية بقيادة حزب الاستقلال الذي تأسس في 11 جانفي 1944 بعريضة الاستقلال للسلطان سيدي محمد بن يوسف، وإلى سلطات الحماية الفرنسية، وإلى قنصلي الولايات المتحدة الأمريكية والبريطانية في المغرب، ورسالة إلى سفير الاتحاد السوفييتي بالجزائر، متضمنة التأكيد على وحدة المغرب واستقلاله تحت قيادة الملك محمد الخامس، كما طالبت السلطان بالتدخل لدى الدول الأجنبية للاعتراف باستقلال المغرب، إضافة إلى مطالبته بالقيام بالإصلاحات التي تضمن جميع حقوق وواجبات الشعب المغربي، وبتوقيع المغرب على الميثاق الأطلسي، وعليه تغير اسم الحزب الوطني إلى حزب الاستقلال[2].

تأسست في 09 أفريل 1951 جبهة النضال الوطني الوحدوي، من أحزاب المنطقة السلطانية (حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال) مع أحزاب المنطقة الخليفية (حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية)، ووقعت على ميثاق يرتكز على المبادئ التالية: التنسيق والتواصل والتشاور، التمسك بوحدة واستقلال المغرب، رفض المفاوضات مع سلطات الاحتلال الفرنسي والاسباني ودفع الجامعة العربية للمساعدة على استقلال المغرب.

على إثر اغتيال الزعيم النقابي التونسي "فرحات حشاد"، قامت مظاهرات بالمدن المغربية وكانت ردة الفعل الاستعمارية عنيفة، حيث قامت بإطلاق النار على المتظاهرين، كما قامت باعتقال الزعماء السياسيين ومنعت الأحزاب والصحف، كما قامت بعزل السلطان "محمد بن يوسف" لتنفيه مع أسرته إلى جزيرة كورسيكا في 20 أوت 1953 ثم إلى مدغشقر، وعينت أحد أفراد أسرته محمد بن عرفة، الذي لم يعترف به المغاربة، وتشكلت النواة الأولى لجيش التحرير وبدأت العمليات العسكرية، ساهم تأييد الجامعة العربية وحركة عدم الانحياز، من خلال رفع دعوى ضد الاستعمار الفرنسي لدى الأمم المتحدة، في رفع معنويات المناورة المغربية، الأمر الذي دفع بالسلطة الاستعمارية بالسماح

---

[1]– عبد الكريم غلاب، **ملامح من شخصية علال الفاسي**، مطبعة الرسالة، الرباط، 1974، ص:43.

[2]– إدريس جنداري، **التجربة الحزبية في المغرب، غموض التصور وإعاقة الممارسة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص: 09.

للملك بن يوسف بالعودة إلى المغرب، والبدء بالمفاوضات مع الحركة الوطنية المغربية، ليعلن استقلال المغرب وعودة الملك محمد الخامس إلى المغرب في 16 نوفمبر 1955.

المطلب الرابع: الدولة والمجتمع بعد الاستقلال

الدولة كجهاز مكلف بإدارة البنى المختلفة (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية وغيرها) وتلعب الدور الحاسم في وضع مشروع وطبيعة هذه البنى، ومن ثم يصبح المجتمع على الرغم من كونه سابقا عنها، متغيرا تتحكم فيه الدولة في حدود متفاوتة بحسب طبيعة المجتمع ونظام الدولة السياسي[1] خصوصا في المنطقة المغاربية بالنظر إلى درجة السلطوية التي صاحبت ظروف نشأتها.

تعاني مشاكل وإرهاصات في إعادة إنتاج نفسها، والسبب في ذلك يرجع إلى مدى تقبل الأنظمة السياسية لفكرة السماح لشعوبها بمشاركة سياسية فعلية، مشاركة تعتبر الانتخابات إحدى أهم تجلياتها[2]، وبالتالي تصبح الانتخابات مؤشر على مدى فعالية التحولات الحاصلة داخل الأنظمة السياسية نفسها، وبناء على ذلك يمكن للانتخابات بالإضافة إلى مؤشرات أخرى كأنماط انتقال السلطة، أن تكون من المؤشرات الهامة في تبيان مدى شرعية الأنظمة السياسة القائمة من جهة، كما أنها ترشدنا إلى حقيقة وجود روح ديمقراطية داخل الأحزاب السياسية ذاتها من عدمها من جهة ثانية، ويدل وجود هذه الروح في الأخير إلى إمكانية ترسيخ الثقافة الديمقراطية، وفهم مذهبية النظام السياسي تقرر قدرته على الاستجابة السياسية ومدى قدرة الأداء السياسي على الاستجابة للحاجيات الأساسية للمجتمعات، في خضم التطورات والتغيرات الحاصلة داخل هذه المجتمعات، ثم مدى إدراكها للتغيرات الحاصلة في البيئة الدولية وتأثيرها على الداخل، ولعل موجة الاحتجاجات الاجتماعية وانتفاضات 2011 لخير دليل على ذلك.

أولا: مشروع التنمية أو التحديث

من الإرهاصات الأولى التي واجهتها النخب السياسية القائمة على المشروع التحديثي، إرساء قواعد مركزية النفوذ السياسي، أي الوحدة الترابية الخاضعة لسلطة مركزية والأمر الثاني هو تحديث البنى الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، وبشعور من هذه النخب أو بدونه، اتجهت إلى استيراد الدولة الوطنية ببنائها الاجتماعي الغربي، خصوصا في تونس والجزائر، أين كان الرئيس الراحل بورقيبة

---

[1]– عبد الباقي الهرماسي، **المرجع السابق**، ص:87.

[2]– يونس برادة، **الإشكالية الانتخابية في المغرب، مقاربة أسس الحكم وتجاذبات المسار الانتخابي**، في: أحمد الديين وآخرون، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2009، ص: 289.

مفتونا بالنموذج الاجتماعي العلماني الفرنسي، والذي أراد تطبيقه كخيار لإخراج تونس من تخلفها، فقام المشروع التونسي على استبدال نظام التعليم التقليدي (الديني) بالمدرسة الوطنية التونسية الحديثة.

أما في الجزائر فإن انتهاج النظام الاشتراكي فرض نموذجا لم يكن بالضرورة مترجما لتطلعات مكونات المجتمع، لكن على ما يبدو كان يستجيب أكثر إلى الصراع القائم بين النخب المختلفة المنضوية ظرفيا تحت راية الثورة التحريرية، يجب التذكير إلى أن أغلب الكوادر المكونين سياسيا والمكونين على التنظيم السياسي والإداري، ينحدرون من الحزب الشيوعي الفرنسي، ثم إن المساعدات والدعم الذي تلقته الثورة الجزائرية جاءها سواء من القطب الاشتراكي أو من دول عدم الانحياز، وبما أن فرنسا جزء من المعسكر الليبرالي، أمكن القول إذن بأن الظروف العامة والمحيطة بالثورة الجزائرية أملت هذا الخيار دون غيره، وبناء عليه تمسكت النخب السياسية عقب الاستقلال بعامل الشرعية الثورية، التي تحولت إلى أبوية سياسية، وعوض أن تقوم العلاقة بالمجتمع على الانتخاب كممارسة سياسية للمجتمع، أصبحت علاقة تعبئة[1]، أما فيما يتعلق بتحديث المنظومة الإدارية، فإن الجزائر واجهت نفس المشاكل التي واجهتها جميع الدول المغاربية، ففي السياق نفسه عانى المغرب في بداية عملية بناء الدولة بعد الاستقلال، من مشكلتين أساسيتين في غاية من التعقيد، وهما مشكلة الصراع القائم بين المؤسسة الملكية المتمسكة بموقعها المركزي في صناعة القرار السياسي، وبين الأحزاب السياسية المطالبة بنظام الملكية الدستورية والمسألة الثانية فتتعلق بالحلول الاقتصادية لمجابهة المشاكل الاقتصادية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي للمغرب.

في جميع الحالات، فإنه يبدو أن الأنظمة وفي مشروعها لبناء الدولة الوطنية، أهملت أو أزاحت المسألة الاجتماعية، خصوصا ما تعلق بالهوية واللغات من جهة، وبالتيار الديني من البرامج التنموية ومشاريع التحديث من جهة أخرى، وعلى الرغم من الانجازات الكبيرة التي حدثت فيما يتعلق بالبناءات القاعدية، خصوصا الاقتصادية منها وحتى على مستوى التكوين، والتي كانت نتائجها عظيمة ظرفيا، إلا أن الهوية كمصطلح يدل على جماعة بعينها، تشعر بالتجانس على أساس إثني أو ديني، محلي أو قومي ويجمع بين أفرادها وعي بالذات وبالمصير التاريخي المشترك، تمكن من توحيد رؤاهم وتحديد أهدافهم وتوجهاتهم[2]، وتحفزهم للعمل على المحافظة على مقومات وجودهم، وتزداد حدة التجانس والاتحاد عندما تظهر مؤشرات تهدد وجود هذه الجماعة، يبدو خارجا عن قدرات تحكم وتوجيه الدولة، بقيت عالقة ومؤجلة إلى حين.

---

[1]– عبد الباقي الهرماسي، **المرجع السابق**، ص:98.

[2]– سالم لبيض، **الهوية، الإسلام، العروبة، التونسية**، الطبعة 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص: 32.

أجل مشروع بناء الدولة إذن قضية الهوية الوطنية، والتي تبين أنها كانت مرادفة للانقسام وللتشتت الوطنيين في تصور الأنظمة السياسية الناشئة، على الرغم من أنه لم يستطع القضاء عليها أو إذابتها في هوية سياسية ووطنية جديدة، تقوم على الانتماء إلى البرامج والسياسات كما كان يتصور، فلا المشاريع ولا المدرسة، ببرامج التربية الوطنية ولا المخططات الاقتصادية المتتالية، تمكنت من توحيد الهوية بقرار سياسي.

واجهت بناء الدولة بعد الاستقلال مشكلة أخرى، تكمن في العامل الديني، التي شكلت حجر المعارضة الكبير لمشاريع التنمية (العلمانية في تونس) والمعارضة السياسة استعمال اللغة الفرنسية في الجزائر في الإدارة ومؤسسات الدولة، إذ قام المشروع التونسي على تحرير التعليم من المدارس الدينية التقليدية كجامع الزيتونة[1] وضمها لمدرسة التربية الوطنية بتكوين يميل إلى العلمانية كنهج للتحديث المجتمعي.

قامت تونس بتغيير طبيعة النظام الاقتصادي وتدخلت الدولة في قطاعاته بصفة مباشرة في محاولة لإعلان القطيعة مع الحقبة الاستعمارية، كما قامت بحل نظام الحبوس (الوقف) الفلاحية سنة 1957، وتأميم قطاعات الاقتصاد ونزع الأراضي المتبقية من أيادي المعمرين سنة 1964[2].

ثانيا: إخفاقات المشاريع التنموية وعودة الصدع الاجتماعي

يبدو من الوهلة الأولى أن الحديث عن مدى التحولات السياسية الحاصلة في دول المنطقة المغاربية عموما، تبقى رهينة فهم البنيات السياسية القائمة بها، وعلى الحلول الاقتصادية التي تقدمها السلطة السياسية داخل هذه الدول لحل مشاكلها المتنامية، بالإضافة إلى تآكل الشرعية التي تعتبر أحد أهم دعائم وجودها في الحكم، التي حاولت استبدال تقادمها بآلية أنها تحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي وعلى توفير الأمن، واضعة بذلك موضوع الأمن والاستقرار مقابل المطالب المنادية بالتغيير.

يجب التذكير كما أسلفنا أعلاه، إلى أن استبداد الحكام واستئثارهم بالسلطة، إلى حد أن وصل ببعضهم الأمر إلى التفكير في توريث الحكم، بالإضافة إلى كون العمليات الانتخابية في أغلب الأحيان لم تعدو أن كانت عملية تزكية، أو تعيينات في مناصب خدمة لمشروع الزبونية السياسية، يبقى دور المشاركة السياسية للشعوب في أحسن الأحوال، قائما على التصويت على قوائم المرشحين

---

[1]– عبد الباقي الهرماسي، **المرجع السابق**، ص: 40.

[2]– فاتن مباركة، التجربة التنموية في تونس، الآفاق الإخفاقات، **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 2، جويلية 2016، ص:06.

المحليين في المجالس المحلية المنتخبة، على أن هذه هي صورة المعادلة السياسية لدى النخب السياسية في أغلب الدول العربية.

بالموازاة مع ذلك، تدخلت عوامل جديدة في إرباك المعادلات السياسية هذه، ومنها مثلا تطور وسائل الاتصال الرقمية وانتشارها بأسعار أصبحت في متناول عدد أكبر من أفراد المجتمع، وانتشار الوسائل التكنولوجية الحديثة، من وسائل الإعلام السمعي البصري والافتراضي، التي جلبت صورا حية عن لكل أشكال أنماط الحياة المتطورة في دول الغرب، سواء الاقتصادية والثقافية منها أو السياسية وهي أنماط قائمة على اعتماد النظم الديمقراطية، التي يشارك المواطن الغربي فيها في رسم السياسات وصنع القرارات على المستويين المحلي وحتى الدولي، ويتم ذلك من خلال مجموعة الضغوط التي تمارسها أطياف الرأي العام ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها، والتجاوب العقلاني للنخب السياسية معها.

في الوقت ذاته يرى المواطن العربي، المفارقة وأشكال الفساد الكبير الذي يعتري يومياته ويضرب قيم مجتمعاته ويؤثر في بناء مستقبله على خلط في الاستراتيجيات وعلى غموض حول أهداف البرامج التعليمية والاقتصادية الهادرة للطاقات، وهي ظروف مختلفة كثيرا من حيث الممارسة لا من حيث الإيمان، وهذه الظروف والمفارقات هي التي هيأت البيئة المواتية في نهاية المطاف لإخراج حشود الشعب في مسيرات وانتفاضات للمطالبة برحيل النخب الحاكمة وقياداتها السياسية.

عرفت بداية الألفية الثالثة ارتجاجات سياسية اختلف الباحثين في تكييفها ووصف أسبابها، وتضاربت الأفكار بين مؤيد للأسباب الداخلية وبلوغ الشعوب العربية لمستوى من النضج كنتيجة مباشرة لبلوغ الأنظمة السياسية إلى نهاية شرعياتها التقليدية[1] وبين مؤيدي فكرة الضغوط الخارجية لقد كان الهدف الأول لهذه الانتفاضات هو إسقاط هذه الأنظمة مهما كلف الثمن، ذلك أن استمرار هذه النخب في الحكم، وابتعادها عن هموم شعوبها أضعف قدرة إدراكها لفهم التطور الحاصل داخل هذه المجتمعات، ومدى التغير الحاصل في نمط حاجاتها، لا يمكن تفسيره إلا بردود أفعال هؤلاء القادة أنفسهم أمام موجات الاحتجاجات، ويعود السبب كذلك في انفصالهم عن مجتمعاتهم، وتجاهلهم للأوضاع في الواقع، يعود إلى اكتفائهم بالتقارير الخاطئة المقدمة لهم من موظفيهم المقربين، والذين كانوا يستفيدون بالدرجة الأولى من الوضع، ومن ردود أفعال الحكام، نجد مثال الرئيس التونسي "زين العابدين بن علي" الذي وبعد مضي (25) سنة من الحكم، لم يجد ما يمكنه قوله إلا بأنه الآن فهم الشعب التونسي (راني فهمتكم)، وهي حالة مشابهة للحالة الليبية مع القائد الليبي "معمر القذافي" والذي وبعد مضي (40) سنة من الحكم، وبعدما انفجر الوضع في ليبيا قال في إحدى خطاباته الأخيرة للشعب الذي ثار عليه "من أنتم؟"، ولا يعني هذا سوى أن استبداد حكام العرب ودوامهم في الحكم،

[1]- Michel CAMAU, « Remarques sur la consolidation autoritaire et ses limites », **Op Cit**. PP :02

خلق بينهم وبين شعوبهم فجوة كبيرة وهوة، لم يعودوا يمثلون بسببها إلا حاشيتهم في أغلب الأحيان، ولم يتمكن أحدا ممن ذكرنا آنفا من إدراك أن ما يجري في الدول المجاورة آتيهم لا محالة والأسباب في ذلك عديدة، كاعتقادهم بحب الجماهير لهم وصلاح ما يقومون به، كنتيجة مباشرة للخلل في قنوات الاتصال بينهم وبين شعوبهم، واعتمادهم على التقارير التي كانت ترد إليهم مغلوطة في أغلب الأحيان، بالإضافة إلى تزييف وسائل الإعلام للحقيقة اليومية لمجريات الحياة بكل تفاصيلها بفعل الخوف من المتابعات أو للتودد لدى النخب لأجل البقاء أو الارتقاء إلى مناصب أعلى داخل هرم السلطة، ويلعب غياب حركية المجتمع المدني وعمل المعارضة السياسية المغيبة كذلك دورا هاما في المغالطات السياسية.

واجهت الدول المغاربية موجة الانتفاضات العربية بطرق مختلفة، والاختلاف هذا مرده قدرات الأداء السياسي الذي يرجع إلى نضج وسائل الإدراك والتجاوب مع الأحداث بالإضافة إلى القدرات الاقتصادية والمالية التي تساعد على مواجهة الاضطرابات، ولعل أحسن مثال على ضعف منظومة التواصل مع المستجدات والتغيرات الاجتماعية كانت بداية أحداث الربيع العربي في تونس وإشعال ما مي فيما بعد بثورة الياسمين لتي أسقطت نظام بين علي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الدول الجزائر وتونس وخلاف لتونس كان لها من الوقت ما يكفي للقيام بالترتيبات اللازمة والإعلان عن بعض الإصلاحات السياسية.

من الضروري أيضا التذكير بأن فتور سحر وفرحة الاستقلال جاء نتيجة إخفاق المشاريع التنموية المختلفة، فإذا كانت الجزائر بنهجها الأسلوب الاشتراكي لتسيير المؤسسات واعتمادها شبه الكامل على عائدات النفط في محاولة لإرساء تنمية شاملة، انتهت بسقوط أسعار النفط في العالم مع نهاية الثمانينيات، عاش المغرب ضعفا لاذعا على الرغم من المحاولات المتنوعة لانتهاج نظام اقتصاديا أكثر تفتحا على الاستثمارات الخارجية وعلى محاولة الدخول في اتفاقيات تجارية مع جيران الشمال، انتهت المسيرتان بإعادة جدولة الديون وتفاقم الأوضاع، وليس الحال في تونس مختلفا كثيرا عما يجري بدول المغرب العربي اقتصاديا واجتماعيا، وهو الأمر الذي أشعل فتيل الجبهة الداخلية التي بدأت تزداد حدتها بتزايد مشاكلها اليومية في البحث عن فرصة عمل وسكن ولم يجد فضاء يعبر من خلاه عن حاجاته المادية والمعنوية كحرية التعبير ولا مشاركة بل تهميش وإقصاء كون هده الأخيرة لم تكن محسوبة لجى السلطة السياسية بمثابة الحاجات الأساسية، وللأسف لازالت تخاطب الشعوب بلغة عدد المساكن المنجزة وفرص العمل التي تخلقها مشاريع معينة.

وفي خضم هذه الأوضاع ظهرت الإنتماءات الفرعية مرتكزة على مسائل الهوية والقبيلة وأساليب التدين المتشددة، فظهرت التيارات الإسلامية منادية بأعلى صوتها[1]، بأن الحل يكمن في العودة إلى تطبيق نصوص الإسلام، دون أن يكون لها في الحقيقة القاعدة العملية ولا برنامج عمل واضح لهكذا مشروع، فارتمى الشباب في أحضان الجمعيات التي بدأت تظهر في المساجد والأحياء[2]، ولم تكن تدري طبقات عريضة من هذا الشباب بأن حلم الإسلام السياسي ومقولة أنه لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح أولها في حقبة الدولة الحديثة يحتاج إلى أجيال من العمل الجاد، ومن البحث العلمي والتقني، فكانت النتيجة أن تجاوبت مع عملية الاستفزاز التي أتقنتها أجهزة كانت متمركزة داخل النظام، والتي نجحت في جرهم إلى ميدان المواجهة، وسلسلة الأحداث الدامية التي تلتها لسنين مع أجهزة دعاية إعلامية وغيرها، رسخت فكرة أن الإسلام السياسي هو السبب في المأساة الوطنية وإلى التطرف.

المبحث الثاني: المغرب الأقصى، ضرورة الإصلاحات وأمل الانتقال الديمقراطي

يحمل المغرب كدولة سمات وقواسم مشتركة مع دول محيطه الإقليمي المغاربي، تركيبة اجتماعية، قيم اجتماعية ولغة وهوية ودين مشتركة، ومحطات تاريخية أثرت في بناء تصور السلطة متقاربة في محطات كثيرة، ومختلفة نوعيا من حيث تصور وبناء الدولة ونمط النظام السياسي المتبع.

المطلب الأول: أسس وسمات السلطة السياسية في المغرب

تعتبر الملكية بالمغرب محور مفصلي في الحياة السياسية ومن المسلمات الأساسية التي لا يمكن الخوض في دراسة النظام السياسي المغربي بدونها، كما أن النظام المغربي الملكي استطاع منذ بداية القرن الماضي، وبسبب ظروف تاريخية وأخرى سياسية مرتبطة بالحركة الوطنية وبوجود حالة الانتداب الفرنسي من أن يضع الملكية كمتغير مستقل عن التنافس السياسي، إضافة إلى ذلك فإن ما يميز المجتمع المغربي هو اعترافه بل التفافه حول الملك، والتي يمكن أن نجد له مبرراته عبر غياب القطيعة التي حدثت للجزائر نتيجة الاستعمار كصيغة مطلقة لتغيير البنى الداخلية كليا، وفي الحالة التونسية في تراجع سلطة الباي المستمرة، غلى غاية إعلان الجمهورية سنة 1957، استمرار نسق التاريخ في وجود الملكية إلى أن تحولت إلى مؤسسة في المغرب عزز موقعها السياسي، وعلى الرغم من ذلك تبقى الخلافات بين التيارات السياسية المغربية قائمة، ولا يمكن تجاهلها خلافات موضوعية

[1]– حايم ملكا، «الصراع على الهوية الدينية في تونس والمغرب العربي »، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، **برنامج الشرق الأوسط**، ماي 2014، ص:01.

[2]– حايم ملكا، **المرجع نفسه**، ص:02.

تعبر عن حياة سياسية مفعمة بالتناقض والتوافق، بين الإجماع والتنافر بين أطياف هذه التيارات السياسية، من هذه المواضيع ما يرتبط بالاندماج أو البقاء في المعارضة الشديدة كما يجري مع التيار الإسلامي الراديكالي (العدل والإحسان) وأحزاب الموالاة الإسلامية، ومنها ما يرتبط بمدى قبول العمل بشروط العمل الديمقراطي للأحزاب الإسلامية دون إقصاء لأحزاب الأقلية من جهة وقبول للأحزاب اليسارية أو الليبرالية للعمل مع الأحزاب الدينية صاحبة الأغلبية إذا حصل تفوقها السياسي.

فإذا كان التعارض والتجاذب السياسي بين الأحزاب السياسية المغربية قائما، أفقيا، على متغير البرامج والإيديولوجيات السياسية، فإن هذا لا يستثن وجود صراعات ضمنية بينها وبين المتغير الأكثر تحكما في نهايات المعادلة السياسية، الذي هو موقع المؤسسة الملكية المتحكمة في مقاليد اللعبة السياسية، التي تريد لنفسها أن تبقى في موقع المتحكم في المعادلة السياسية دون أن يكون طرفا فيها، حيث تقوم مؤسسة الملك بتعديل متغيرات اللعبة بحسب ما تقتضيه مصالح الدولة المغربية وبما يتوافق وفضاء وجودها الحيوي.

أولا: الأصول التاريخية للملكية في المغرب

تعد الملكية بالمغرب من الأسس التاريخية والفكرية الأساسية التي بنيت عليها سواء الأنظمة السياسية المتعاقبة أو الثقافة السياسية المغربية في كل جوانبها، وذلك منذ نشأة الدولة المغربية التي تلت الفتح الإسلامي مع دولة الأدارسة (788م)[1]، وإذا كان الملك في المغرب يلقب بأمير المؤمنين، فلذلك تبريراته التاريخية أيضا، إذ أن الركيزة التي قامت عليها الدولة بالمغرب منذ نشأة دولة الأدارسة ومرورا بمجموعة الدول المتعاقبة، إنما قامت على شرف الانتساب إلى آل البيت وإلى النبي صلى الله عليه وسلم، بالإضافة إلى وازع الدين والدعوة الذي ميز دولة الموحدين والمرابطين، وانطلاقا من هنا فإن الملك المغربي يرى نفسه امتدادا لدولة الخلافة، كما أن وجود العثمانيين في المنطقة المغاربية عدا المغرب، قدم بشكل أو بآخر نقطة قطيعة سياسية مع شكل الدول المتتالية بالمنطقة المغاربية، ذلك أن هذه القطيعة لم تمس دولة المغرب، وهو ما أدى إلى استمرار نمط الملكية في دولة المخزن المغربية دون انقطاع.

ففي دولة الرباط والإصلاح، (1056-1147) اقترحت القبائل الصنهاجية على "يوسف بن تاشفين" لقب أمير المؤمنين، إلا أنه رفض ذلك بحجة أن مثل هذا اللقب يعود إلى شجرة الانتساب الكريم للنبي (صلى)، وهو خاص ببني العباس وحاكمي مكة والمدينة، ويذهب المؤرخين إلى أن مرد هذا السلوك يعود للمذهب السني المالكي، لكن ذلك لم يمنع من تطور لقب الحاكم المرابطي بحسب

[1]- إيمان البيحياري، دولة الأدارسة بالمغرب، على الرابط التالي: http://mawdoo3.com ، تاريخ التصفح: 2018/03/25.

كل مرحلة بناء للدولة المرابطية حينها، كأمير في مرحلة الإصلاح، ثم أمير المغرب في المرحلة التأسيسة لبنية الدولة، إلى أن يتميز الحاكم عن سائر قادة القبائل بلقب أمير المسلمين وناصر الدين.

أسست الدولة الموحدية في المقابل لعهد ومسار سياسي ومذهبي جديد، فخلافا للدولة المرابطية التي أكدت ارتباطها بالخليفة العباسي وبالشرعية الخارجية، ممثلة في كل رموز الخلافة العباسية من عملة، خطب ومراسلات[1]، أسست الدولة الموحدية منظومتها السياسية والمذهبية واتباع نهج سياسي بالمغرب الإسلامي قائم على سلطة الخلافة والإمارة على أساس الشرعية الداخلية، وهنا سيتجلى منصب إمارة المؤمنين دون الرجوع إلى المشرق الإسلامي، ومنها لقب أمير المؤمنين.

مرورا بدولة الزاوية كما يسميها "جاك بارك" للدلائيين والتي اقتربت بحسبه من دولة الملوك الأوروبيين، وأوشكت في القرن السابع عشر على إنتاج دولة نامية وإقليمية قائمة على الحياة الرعوية والحربية في آن واحد، لكن قصر عمرها وفوتت الفرصة على قيام الدولة الحديثة بالمغرب إلا أنه ساعد في خط الطريق لقيام دولة الأشراف[2].

ثانيا: مسألة الشرعية والشرف

مصادر شرعية النظام والمؤسسة السياسية الملكية في المغرب تلاقي نفس المفارقة والصعوبة في التوفيق بين الشرعية الملكية التاريخية بما تحمله من معطى الشرف الذي تأسست عليه الملكية المغربية، وهذا منذ نشأة دولة الأدارسة، وهو ما يسمح للعائلات الشريفة (التكنوقراطية) في الوقت الراهن من تقلد المناصب السياسية العليا في البلاد، أمام الشرعية الانتخابية التي يجب أن تقوم عليها الحكومات في الأنظمة الديمقراطية والسلطات الواسعة للملك والتي تفوق الصلاحيات التي خولها إياه الدستور[3].

وإن كانت الملكية في المغرب تختلف عن نظيراتها في دول الخليج العربي، كون هذه الأخيرة تبني شرعيتها على القبيلة والعرق، وتقوم بتعيين الأمراء من العائلة الملكية في الوزارات والحقائب الوزارية الهامة وذات السيادة، مستخدمة آليات التوازن القبلي في توزيع الثروة وموارد القوة السياسية الاقتصادية والمكانة الاجتماعية، فإن الأمر مختلف في المغرب، فقد عملت المؤسسة الملكية على تفتيت العصبيات القبلية وصهرها في المؤسسات الحديثة للمجتمع على الرغم من بقائها لارتباطها بالمجتمع الزراعي والتقليدي في المغرب ولارتباطها بالعناصر الاجتماعية المكونة للمجتمع المغربي

---

[1]- http://marockpress.over-blog.com/article-115135332.html

[2]– عادل المساتي، **سوسيولوجية الدولة بالمغرب**، سلسلة المعرفة الاجتماعية السياسية، الإسكندرية، 2010، ص: 65.

[3]– اسماعيل معراف، **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص: 109.

خاصة الريفي منه، واستبدالها بفكرة الشرف العلوي للعائلة، أين يتولى الملك في المغرب إدارة الملك وولاية العهد، أي أنه يقوم بدور رئاسة الدولة ويتولى وزارة الدفاع، ويترك الحقائب الوزارية الأخرى للتكنوقراطيين كما أسلفنا، ويتبنى بذلك المغرب سلطة سياسية ذات اتجاهين، فبينما يحاول الاتجاه الأول المحافظة على الملكية كمصدر للحكم وللسلطة السياسية وتوجيه الدولة، يحاول اتجاهه الثاني من خلال تحديث المؤسسات والعمل على إدخال الممارسة الديمقراطية على أساليب إدارة الحكم والدولة، وفي هذا السياق نجده يتعامل مع الأحزاب السياسية في المعارضة، كما يعمل على ترقية المجتمع المدني.

وقد ساهمت البنية القبلية للمجتمع المغربي في استمرارية النظام الملكي الذي يستمد مشروعيته منها، باعتبار أن الملكية هي امتداد لثقافة السلطة السياسية داخل القبلية (شيخ القبيلة)[1]، إذ تلعب القبيلة كوحدة اجتماعية سابقة عن المدينة في المغرب العربي، وقد خصت الكتابات الكولونيالية كثيرا من دراساتها للمجتمع القبلي البربري بمنطق إيديولوجي محض، لا يمكن وصفها بغير صفة الانقسامية، وهي دراسات امتدت لأكثر من قرن ونصف من الزمان ظهرت في حوليات شمال إفريقيا ساهم فيها مجموعة كبيرة من المؤرخين وعلماء الاجتماع والانثربولوجيين الفرنسيين، وبعد الاستقلال تحولت الدراسات في مجال القبيلة نحو استثمارها كعامل تلاحم البنية الاجتماعية في سبيل إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تحولت الدراسات بعد الاستقلال نحو التركيز على البناءات الاجتماعية داخل المدينة بدلا من الريف الذي عاد إلى المرتبة الثانية، ويعزى هذا التحول إلى سببين أساسين هما:

– أن المقاومات الريفية وهي مقاومات قادها شيوخ القبائل مع شيوخ الزوايا الدينية لم تتمكن من تحقيق الاستقلال، الذي جاء بعد تنظيم الحركة الوطنية التي نشأت في المدن، على الرغم من أن الثورات التحررية احتضنتها ودعمتها الأرياف أكثر من المدن.

– أن التنمية بأشكالها المختلفة في عهد الدولة الوطنية تمر أساسا بالمدينة كحاضنة للمدارس العليا والجامعات والمصانع، والتي تعتبر في الوقت ذاته قاطرة للتحول والسير نحو الاستقلال الاقتصادي الذي يعد أساسيا لترسيخ الاستقلال السياسي.

وبالنظر إلى مخلفات حقبة الكفاح من أجل الاستقلال، وتوحيد الأمة في مقابل المشروع الاستعماري، هذا المشروع الذي قام على تقسيم المجتمع إلى عائلات ونخب، وعرب وبربر، وقبائل سيبة وأخرى مخزنية تابعة للنظام، فإن الفكر الذي قام فيما بعد عمل على اعتبار انتقاد كل المسائل التي تخص التوجه العام للنخب السياسية الحاكمة، خصوصا في رؤيتها للنموذج الاجتماعي والاقتصادي الواجب إتباعه لتحقيق التنمية، والذي بحسبه يرمي إلى الاندماج الاجتماعي، يعد رجعيا

[1]- Omar Bendourou, « La nouvelle Constitution marocaine du 29 juillet 2011 », **Revue française de droit constitutionnel,** 2012/3, N° 91, PP: 511.

ومعاديا للاستقلال[1]، وأن من شأنه تغذية الانقسام داخل الدولة، وبسبب ذلك توجهت الخطابات السياسية الرسمية إلى تجاهل العنصر القبلي، كما تجاهل شيوخه وشيوخ الطرق الدينية والزوايا بنسب متفاوتة بين دول المغرب العربي عموما.

ثالثا: جدلية السلطة بين إمارة المؤمنين والملكية الدستورية

يضع التاريخ نفسه بقوة وفي كل مرة، ولا سبيل لفهم الحاضر إلا بربطه بالماضي، ومن ثم لا يصبح للوقت معنى إلا المعنى الجزافي، أي أن التاريخ ماض–حاضر[2]، ويعود الطرح التاريخي ليس كمنظومة سرد للأحداث، بقدر ما هي عملية تحليل لفلسفة التاريخ في الجزء المتعلق بتكون علاقة السلطة السياسية بالرموز وبالدين والتركيبات الاجتماعية، وهي بذلك محاولة لاستقراء مكانة هذه الرموز مجتمعة في تكون أي ثقافة كانت، أما في هذا البحث فهي تظهر في شكل محاولة لفهم الموقع الرمزي للملكية بالمغرب، الذي يرتبط بعودة المسألة الدستورية، أي مطالب الحركة السياسية المغربية بالملكية الدستورية، في حين تتمسك المؤسسة الملكية ومعها أحزاب سياسية (الموالاة) بوجودها خارج التنافس السياسي، ومن ثم فإن الدستورية تصبح قضية أساسية، تذهب إلى أبعد من كون الفكر الدستوري مجرد عملية صياغة دستور كأصل للنصوص القانونية، فهي تبحث في طبيعة السلطة ومصدرها وطبيعة النظام السياسي ومؤسساته، والعلاقة بين هذه المؤسسات ومنها المؤسسة الملكية وعلاقتها بالمؤسسات السياسية الأخرى.

تعود بدايات الفكرة الدستورية في المغرب على لسان جماعة (لسان المغرب) سنة 1908[3] لتبحث في تأسيس قواعد السلطة التي من المفروض أن تعود للشعب الذي يعتبر الدستور استجابة لطموحات الشعب الذي هو مصدر أول لهذه السلطة.

قدم حزب الشورى والاستقلال تحت رئاسة محمد حسن الوزاني مذكرة إلى الملك وسلطة الانتداب سنة 1947 حول ضرورة اعتماد القواعد الدستورية للعمل السياسي، ولذلك غير اسم الحزب ليصبح (الدستور الديمقراطي) كتعبير عن البحث في الديمقراطية الدستورية حقلا سياسيا وحيدا تلعب فيه الأحزاب السياسية الدور الأساسي في العملية الانتخابية الديمقراطية، هذه الأحزاب تأخذ سيادتها

---

[1]– محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص:67.

[2]– عبد الله العروي، **المرجع السابق**، ص :14.

[3]– علي الحسني، **محمد حسن الوزاني وإشكالية البناء الديمقراطي بالمغرب 1947–1978**، مؤسسة محمد حسن الوزاني، ط:01، المغرب، 1998، ص: 12.

وسلطتها السياسية الكاملة بتفويض من الشعب، وفي هذا الطرح يظهر بوضوح محاولة الحزب استبعاد المؤسسة الملكية عن التدخل في الشأن الحزبي والحكومي، مع محاولة الحفاظ عليها دستوريا فقط[1].

تميزت قدرة الملك على المناورة السياسية بين التفاوض والإقصاء، كما سيظهر من خلال مرحلتي الملك الحسن الثاني، ثم الملك محمد السادس من بعده، وهذه المناورة قائم على متغيرين اثنين، هما الشرعية الرمزية متمثلة في إمارة المؤمنين المستمدة من الدين، التي تعود إلى الانتماء إلى العائلة وإلى سلالة النبي (صلى) من طريق الشرف العلوي الذي قام مع الأدارسة، وهنا لابد من استحضار طلب وبقيت مسألة الشرعية الدينية (إمارة المؤمنين) ممزوجة بولاءات الشرف[2]، وهي السمة الغالبة على طبيعة نظام الحكم في المغرب على الرغم من المطالب الملحة والمستمرة من بعض التيارات السياسية القوية إلى يومنا هذا، والمطالبة بتحييد جزء من تدخل المؤسسة الملكية في إدارة الشؤون السياسية في البلاد، ويبدو أن الملك سائر في إجراء كل الإصلاحات التي يراها تدعم هذا البقاء، ومن بين الإستراتيجيات التي اتبعتها المؤسسة الملكية، فتح ورشات الإصلاح السياسي وتقديم بعض التنازلات السياسية، مثل فتح باب التيار الديني السلفي المعارض، بعد بروز الحركة الدينية كقوة فاعلة على الساحة الإقليمية ككل، ومن خلال مشاركة الأحزاب السياسية الدينية في الجزائر في العملية الديمقراطية وكذلك فوز تيار النهضة بالانتخابات التونسية، ومقابلته بتقوية صف أحزاب الموالاة للحد من سيطرة أي قوة سياسية بإمكانها الحصول على الأغلبية داخل الغرف البرلمانية العليا والسفلى.

إن مبدأ التواصل الذي حدث للمجتمع المغربي من خلال نظام الحماية، سمح ببقاء النظام القبيلة التقليدي والذي يمثل الوحدة الأساسية في التركيبة الاجتماعية بمنطقة المغرب العربي، وبما أن القبيلة تحركها العصبية فإنها حافظت على العصبة الدينية والتمحور حول الزوايا بالنظر إلى إنجازاتها التاريخية ودورها في بناء الدول المتعاقبة[3]، ثم على صعيد آخر تتوجه المؤسسة الملكية إلى تعزيز ولاء مؤسسة الزوايا التي لها نفوذ قوي في المجتمع الريفي وفي الذهنية التقليدية العامة للمجتمع المغربي، فتتلقى دعما ماديا ومعنويا مباشرا من الحكومة، ويلعب التيار الطرقي بطبيعة الحال دورا موازيا للكتلة

---

[1]– علي الحسني، **المرجع نفسه**، ص: 14.

[2]– أحمد امشكح، « إمارة المؤمنين مظلة المخزن «الشرعية» للجمع بين الدين والسياسة»، على الرابط التالي: https://www.maghress.com/almassae/169120، تاريخ التصفح: 12 /2018/12

[3]– محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجية القبيلة بالمغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص :106.

السلفية مما يضعف مدها، فلا يتقوى تيار على آخر، كما بإمكانه احتوائه عددا كبيرا من الناخبين نظرا لانتشار هذا الأخير في الوسط الريفي الذي يظل كبيرا في المغرب.

المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية في عهد الحسن الثاني (1961-1999)

مع الاستقلال اختار المغرب نهج التعددية السياسية منذ الاستقلال، خلافا لدول أخرى كثيرة في إفريقيا والتي اتخذت الاشتراكية منهجا ومذهبا سياسيا، وعملت الإصلاحات الدستورية الأولى لسنوات 1970، 1980، 1992، 1996 على تكريس مبدأ سمو الملك على الأحزاب السياسية الموروثة عن الحركة الوطنية[1]، وتهدف هذه ال الإصلاحات على إبقاء المنافسة السياسية بأعلامها التاريخيين من أمثال "حسن الوزاني" و"علال الفاسي" و"عبد الكريم الخطابي" وغيرهم في مستوى سياسي أدنى، بينما يبقى الملك في المستوى الأعلى، كي تبقى سلطة اتخاذ القرار السياسي الأخير بيد الملك، ولا ريب أن هذا التكريس كان نتيجة ظروف تاريخية خاصة بالمغرب شكلت عبر العصور هذه العلاقة بين الملك والمجتمع المغربي، وتبرر المركز القوي للملك، كما تبرر سلوك الملك نحو فرض هذا الواقع باستمرار، أي أننا في فضاء يلعب التاريخ فيه مصدرا يؤكد الشرعية في المخيال الجماعي المغربي، وأننا أمام الشرعية التاريخية، ومن ثم عملت الدساتير الخمسة في عهد الملك الحسن الثاني على إرساء مبدأ سمو سلطة الملك على المؤسسات السياسية والدستورية الأخرى.[2]

إن جموعة الإصلاحات السياسية التي يريد الملك الحسن الثاني إدخالها على الواقع السياسي المغربي، جاءت بالاتهامات المستمرة لمنظمات حقوقية غربية حول قيام نظام المخزن بسليلة من الخروقات المستمرة والمنظمة لحقوق الإنسان، وكذلك الاعتقالات التي طالت زعماء المعارضة سواء كانت في الأحزاب السياسية أو خارجها، والتي تتنافى والعمل الديمقراطي، وأن الاتحاد الأوروبي فرض على هذا الأخير إصلاح هذا الملف، حتى يتمكن من الاستفادة من برنامج المساعدات الأوروبية والدخول في التبادل التجاري معها، وبناء عليه تلخصت الأهداف المرجوة من الإصلاحات التي أعلن عنها الحسن الثاني في محاولة تحسين صورة المغرب لدى المجموعة الأوروبية من خلال مراجعة ملف حقوق الإنسان، توسيع صلاحيات البرلمان بحدود، تعزيز مشاركة أحزاب المعارضة وأطياف المجتمع المدني في الاستحقاقات الانتخابية والحد من الفساد[3].

لكن ومع الخطاب السياسي الذي أذاعته مؤسسات النظام لانتهاج المغرب للنظام الديمقراطي يبقى التساؤل حول هل حقق المغرب حقيقة نظاما ديمقراطيا، وهل احترمت المؤسسات السياسية على

---

[1]- مارينا أوتاواي وميريديث رايلي، «المغرب من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي»، **سلسلة الشرق الأوسط**، أوراق كارنيغي، رقم 71، سبتمبر 2006، ص: 08.

[2] - Omar Bendourou, **Op Cit**, PP: 512.

[3]- مارينا أوتاواي وميريديث رايلي، **المرجع السابق**، ص: 09.

رأسها الملك قواعد اللعبة الديمقراطية كلها، بداية بالتباين السلطوي بين السلطات التشريعية، التنفيذية وخاصة القضائية منها؟ وبأن للأحزاب السياسية والمجتمع المدني هامشا كبيرا يلعبان أدوارهما من خلاله، وأن الثقة الكاملة للتوافق على التداول على السلطة بين الأحزاب السياسية الإسلامية وغيرها مصونة، ولعل السؤال الأهم لفهم طبيعة الإصلاحات السياسية الأولى والتي واكبت بناء دولة المملكة المستقلة، يكمن في فهم العلاقة بين المؤسسة الملكية كمتغير مستقل وحاسم في إدارة اللعبة السياسية وبين الأحزاب السياسية من جهة، ومن جهة أخرى في تعامل هذه الأخيرة مع المطالب الاجتماعية والسياسية المتزايدة خصوصا تلك المتعلقة بحقوق الإنسان.

إن الحاجة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي في منطقة بدأت تعج بالأنظمة الجمهورية والتي تعاني في نفس الوقت من مشاكل سياسية كبيرة، إضافة إلى النجاحات الاقتصادية التي حققها المغرب في هذه الفترة[1]، والتشريعات التي سايرتها، دفعت المغرب إلى الدخول في مفاوضات مع مجموعة الاتحاد الأوربي خصوصا فيما يتعلق بجو الاستثمار في المغرب، مما ساعد على ظهور فاعلين اقتصاديين تمكنوا من تصدير الخضر والفواكه إلى دول أوربا، وهو الأمر الذي دفع إلى الإيمان بنجاح التجربة الديمقراطية والإصلاحات السياسية التي أسست لها، على ضوء ميثاق الشرف لعام 1997، والتي تعتبر عوامل مهدت الطريق لمبادرة تشكيل أقطاب المعارضة لحكومة توافقية سنة 1998، من خلال إعلان سبعة أحزاب سياسية إءتلافها وتكوين حكومة كانت بمثابة قفزة نوعية نحو الانتقال إلى العمل الديمقراطي وإشراك المعارضة.

أولا: انتخابات 1997 وحكومة التناوب التوافقي

على الرغم من الصورة المقدمة على أن النظام الديمقراطي جاري به العمل وأنه ناجح خصوصا وأن الملك الحسن الثاني قام بتحفيز القوى السياسية المختلفة على الانضمام إلى المشاركة في عملية صنع القرار، يرى بعض المحللون أن الاستقرار السياسي في المغرب ليس بالضرورة نتاج حكم ديمقراطي ونضج سياسي، وإنما لخصوصية النظام الملكي المغربي والدولة البوليسية، وأن الأحزاب السياسية وعلى الرغم من الصورة المعطاة على الدور لذي تلعبه في الحياة السياسية والبرلمانية، إلا أنها تبقى صورية وعاجزة على التأثير في المسائل السياسية الهامة، والتي تبقى من اختصاصات الملك، اختصاصات يراد منها أن تلعب المؤسسة الملكية الدور الأول والأخير في إدارة الشؤون السياسية دون منازع ولا منافس، ولأجل ذلك تضفي بعدا دينيا على السلطة السياسية، يصفها الملك الحسن الثاني قائلا: "بيعة الإمامة الشرعية التي تطوق عنفنا وعنقك موصولة بما سبقها على

[1]– كمال القصير، **الإصلاحيون المغاربة: هل تغلب أولوية الاستقرار منطق الإصلاح؟** مركز الجزيرة للدراسات، 13 يوليو 2015، ص: 02.

أزيد من إثني عشر قرنا وثقة السند في كتاب الله وسنة رسوله الكريم ومشدودة العرى إلى الدستور المغربي"[1]، خلافا لما يجري داخل الأنظمة الملكية في الدول الأوربية مثلا، وأن خطاباتها تبقى منبرية لا ترقى للعمل الحزبي المطلوب، وأنها تتميز بالشخصنة السياسية للقائد، و"عبد الرحيم بوعبيد" يمثل إحدى هذه الصور، إذ ظل قائدا لحزب الإتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية منذ سنة 1975 إلى غاية وفاته سنة 1992 وترتب عن مسألة خلافته تشنجات كثيرة بين قادة الحزب حول من يخلفه، ومن ثم تظهر على أنها لا تعدو أن تكون بيادق في يد السلطة، بالإضافة إلى وجود خلافات كبيرة تتعلق بمشكلة الأجيال داخل الأحزاب، وإذا أخذنا بمبدأ التكيف بين الأجيال والذي يعتبر مبدأ أساسيا في تحليل الاقتراب المؤسسي، والذي من شأنه أن يساعد في فهم صيرورة الأحزاب السياسية في المغرب وفي باقي أرجاء المغرب العربي، فإن الأحزاب المغربية تعرف مشاكل كبيرة على هذا المستوى، الأمر الذي يسمح بوصفها ضعيفة مؤسسيا وبالتالي، نجدها لا ترقى لتحقيق الاستقرار داخلها فكيف يمكن أن تحققه في مكان آخر، والمبدأ الثاني على مستوى التحول الديمقراطي الناقص في العمل الحزبي، ألا وهو مبدأ التداول على السلطة الذي ينعدم عند قادة الأحزاب السياسية نفسها، كما رأينا مع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية وغيره من الأحزاب، في مقابل ذلك تبدو المؤسسة الملكية أكثر قوة وتماسكا مع الأحزاب الموالية لها وتبدو كذلك النخب الداعمة للملكية أكثر تجانسا وأقوى ماديا، وعليه ليس غريب أن يبقى موضوع الإصلاحات حبيس التصور الملكي إلى حين.[2]

على الرغم من أن التقارير الدولية تشير إلى الانتهاكات المتكررة والخروقات في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة التي يشهدها المغرب، مما يعيق مبدئيا انتشار الديمقراطية، وإقرار المغرب من الدول التي تقوم بإجراءات القمع والاستبداد السياسي[3] يعود تصور النظام المغربي لعملية إشراك الأحزاب السياسية في الحكومة المغربية ومرده في ذلك إرادة النظام الملكي والأحزاب السياسية المغربية على السواء محاولة توظيف الديمقراطية، على الأقل في جانبها الشكلي من خلال أحزاب وتحالفات سياسية والمشاركة في العمل الحكومي، كأداة لرفع التحفظات الدائمة والانتقادات المتكررة حول ملف حقوق الإنسان، كما أنه سيسمح بتحقيق المصادقة على انضمام المغرب في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي سيسمح بدوره بتشجيع التحويلات المالية للمساعدة في ضبط الموازنة

---

[1]– خطاب الحسن الثاني بمناسبة الاستفتاء على مشروع الدستور 1972، في يونس برادة، الإشكالية الانتخابية في المغرب، **موقع التجديد العربي**، 2007، ص:04، على الرابط:https://bit.ly/2GbxHes ، تاريخ التصفح: 2019/01/16.

[2]– محمد المساوي، **جدلية التوافق والصراع في الفضاء السياسي المغربي**، في: آمال حجيج وآخرون، **مرجع سابق**، ص:111.

[3]– عبد السلام نوير، **قضايا التحول الديمقراطي في المغرب**، تحرير أحمد منيسي، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، القاهرة، ص ص:87-88.

العامة المتضررة، حيث سيسمح ذلك من تصدير المواد الزراعية المغربية نحو دول الاتحاد الأوروبي، وجلب استثمارات خارجية مباشرة بإمكانها إعطاء دفعا للاقتصاد المغربي والتقليل من حدة المشاكل الاجتماعية من بطالة وفقر وغيرها.

* على المستوى الإقليمي والدولي، فإن تغير النظام الدولي مع سقوط المعسكر الشرقي، وما صاحبه من إختلالات أمنية، دعمت فكرة الإجماع والوفاق الوطنيين كصمام أمان وغاية جامعة سواء بالنسبة للملك أو للأحزاب السياسية وللمجتمع ككل، خصوصا مع تعثر المسار الديمقراطي في الجزائر.

* على مستوى البيئة الداخلية، فإن الجبهة الاجتماعية تعيش أياما صعبة بسبب الآلية الاقتصادية التي خضعت لإعادة هيكلة في منتصف التسعينيات من القرن الماضي (1985-1993) طلب الملك الحسن الثاني من صندوق النقد الدولي تقويم فعالية الاقتصاد المغربي، فجاءت النتائج في غاية الصعوبة، شبهها الملك نفسه لأحزاب المعارضة بالسكتة القلبية التي تترصد المغرب، وطلب من جميع القوى السياسية العمل على أنجاح مشروع الإنقاذ الوطني[1].

*** حكومة التناوب التوافقي**

يعرف التوافق على أنه "اتفاق ضمني أو علني على مجموعة من المبادئ الخاص"[2] وهو أيضا "تطابق في الأفكار والتصورات والاختيارات التي تطبع خصائص مكونات مجموعة معينة"[3] وفي ما يتعلق بالحكومة التوافقية بالمغرب، فإن تعثر العملية الديمقراطية بالجزائر أعطى فرصة للنظام المغربي للمناورة والتسويق باستقرار المغرب بدل الفوضى، حيث أن ظهور العنف السياسي من جهة، وانتشار الإرهاب وتنامي قدراته العسكرية وتحركاته في العالم من جهة ثانية، دفع بالنظام المغربي إلى إعادة النظر في الوضع السياسي، محاولا تفادي التشاحن السياسي، ومسايرة الإصلاحات السياسية الجارية في كثير من أنحاء العالم.

وافقت أحزاب الكتلة الديمقراطية المكونة من أحزاب المعارضة وهي (حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية)، على مشروع تعديل الدستور الموضوع للاستفتاء الشعبي في سنة 1996[4]، واتفقت جميع هذه الأحزاب على أن موقفها هذا سياسي، تبرره إرادة الخروج من

---

[1]– محمد الحبيب طالب، الثورة والتكيف الاستباقي (حالة المغرب) في: أحمد عبيدات وآخرون، **الثورة ولانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، نحو خطة طريق**، مركز دراسات الوحدة العربية، ، بيروت ط1، 2012، ص: 546.

[2]- Madeleine Grawitz, **Lexique de sciences sociales,** 7 ème éditions, Lexiques, Dalloz, Paris, 1999, PP: 88.

[3]– محمد المساوي، ال**مرجع نفسه**، ص: 112.

[4]– محمد الحبيب طالب، «الثورة والتكيف الاستباقي (حالة المغرب)»، في: أحمد عبيدات وآخرون، **المرجع السابق**، ص:541.

الأزمة التي تعيشها المنطقة ككل، والاقتصادية والسياسية التي يعيشها المغرب، ومن ثم الدفع بالتطورات السياسية إلى آفاق جديدة، مما يسمح بالقول بأن ما تضمنه مشروع التعديل الدستوري لم يرض طبقة المعارضة السياسية بالقدر الذي كانت تناور من أجله.

تلت المصادقة على الدستور والانتخابات التشريعية (التي وصفت بالتزوير) 1997، والتي انبثقت على إثرها حكومة مؤلفة من 07 أحزاب من اليسار واليمين، هذا الأخير الذي يعتبر ممثلوه أحزابا إدارية تدور في فلك المؤسسة الملكية، ولم تحض هذه الانتخابات بالمصداقية، ولم ترض المعارضة، التي على الرغم من الطعون المقدمة والمشككة في نزاهة الانتخابات، فضلت التوافق السياسي مع الملك.

أنهى هذا التوافق بين الملك والمعارضة حقبا من الزمن، تميزت بالعداء السياسي المضمر ومن سلسلة من الإقصاءات والاعتقالات السياسية لقادة الأحزاب السياسية المغربية، وكان الهدف من هذه التجربة مجاراة الأحزاب لكي لا تنتقل عدوى الاضطرابات السياسية من الجزائر إلى المملكة.

أضاف التعديل الدستوري لسنة 1996 إلى المؤسسات السياسية التقليدية غرفة عليا تسمى بغرفة المستشارين، ويبدو أن الهدف منها هو خلق "شباك أمان"، في مواجهة أي توجهات سياسية أو محاولات لتغيير بنية وطبيعة صناعة القرار السياسي، أي أنه غرفة ثانية محسوبة على الملك في حالة مرور قوانين تخالف مبدأ السلطة الملكية في الحكم، من أحزاب المعارضة داخل الغرفة المنتخبة الأولى، كنتاج للعلاقة القائمة بين المؤسسات السياسية التقليدية، وهي غرفة تقلص تمثيلية البرلمان المنتخب مادامت أحزاب المعارضة الحقيقية موجودة داخل تكتل في البرلمان في الغرفة الأولى، إلا أن مصداقية هذه الغرفة (العليا) تآكلت قوتها الدستورية بسبب الفضائح المالية التي ارتبطت بانتخاب ثلثها من المجالس المحلية سنة 2006، والتي تتم كل ثلاث سنوات، لكن الذي سيخفف من حدة الانتقادات الموجهة لها من أحزاب المعارضة، هو التراجع التكتيكي لهذه الأحزاب بسبب توحدها ضد تيار الإسلام السياسي المتصاعد [1].

صاحب انتخابات 1997 التشريعية خطاب للملك الحسن الثاني، عبر في محتواه عن التزامه المباشر بالسهر على نزاهة العملية الانتخابية، واضعا هيبته وثقله وصلاحياته الدستورية لضمان شفافيتها، ويدل هذا التصريح على تغير في السيرة السياسية المصاحبة للاستحقاقات السابقة وتنتهي إلى ملاحظتين:

[1] – DRI وترانسبرانسي المغرب، «تقييم إطار تنظيم الانتخابات (الانتخابات التشريعية، والاستفتاءات والانتخابات المحلية) »، المغرب، يناير 2007، ص:13

- أن الملكية انتقلت من موقع الحياد أو الاستعلاء المقدس إلى موقع المشاركة من خلال تقديم ضمانات على العمل على أن تسير الانتخابات بنزاهة، هل هذا دليل على أن الانتخابات السابقة لم تكن نزيهة بالقدر الذي تتطلبه أسس العمل الديمقراطي؟
- الملاحظة الثانية هي أن المرحلة الجديدة تختلف إلى حد بعيد في عمقها عن الحالات السابقة، وأنها تستوجب الانتقال إلى مستوى التوازنات الفعلية أي إقحام المعارضة الحقيقية.[1]

ثانيا: إصلاحات سياسية بخطاب الإدماج السياسي للتيارات الدينية (السلفية)

تأسيسا على الأحداث الحاصلة إقليميا ممثلة في الجزائر أولا، ثم في بقية أنحاء العالم العربي والإسلامي، والتي يعتبر تنامي حركة التيارات الدينية أهم معالمها، ففي الجزائر كانت تجربة فتح المجال السياسي، قد مكنت التيار الإسلامي الراديكالي من البروز بشكل كبير ولافت، ثم أن الانتخابات مكنته من تجسيد قدراته التعبوية، وكان إقصاء هذه القوى من خلال توقيف المسار الانتخابي إيذانا بدخول مرحلة العنف التي انجر إليها، الجيش والجماعات المتشددة وما ترتب عنها كانت كلها إشارات قوية، أدرك الملك الحسن الثاني من خلالها شدة الصعوبات وقوة التغيرات الحاصلة والحساسية الناتجة عن ذلك على الصعيد الداخلي للمغرب[2]، ومن ثم كان لزاما عليه أن يجد مخرجا في أسرع وقت، وأن يقوم بإدخال إصلاحات في حركة استباقية لتفادي العدوى، ومن بين الخطوات الأساسية المنتهجة حاول القصر إدماج الأحزاب السياسية ذات الخطاب الديني في العملية السياسية، في محاولة ذكية لتفادي تعاطي هذه الأخيرة لأسلوب العنف السياسي المحتمل، وعمليا ساعدت التفجيرات الأولى التي شهدتها بعض المدن المغربية على شاكلة فندق (أطلس أسني) بمراكش في 24 أوت 1994 الذي أرجعته السلطات المغربية إلى جزائريين من جنسية فرنسية بالتعاون مع مغاربة، واتهمت المخابرات الجزائرية بتدبيره، إضافة إلى تفجيرات ضربت الدار البيضاء.

لقد أدت هذه التفجيرات إلى زعزعة الاستقرار من جهة، لكنها وجهت الأنظار إلى الخطر الذي يمكن أن يتجلى من خلال أي محاولة سياسية دينية راديكالية، ومن ثم فالعمل الديني لا يمكن أن يتيح عملا ديمقراطيا إيجابيا إلا إذا تم داخل الأطر القانونية التي يضعها النظام السياسي المغربي والتي تقبل بها النخب السياسية المغربية.

---

[1]– يونس برادة، «الإشكالية الانتخابية في المغرب، مقاربة أسس الحكم وتجاذبات المسار الانتخابي»، في: أحمد الديين وآخرون، **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص:317.

[2]- Pierre Vermeren, « l'Histoire s'est remise en marche du Maroc à l'Égypte », **Esprit**, 2011/12 Décembre, PP :80.

كان التيار الإسلامي منذ البداية من بين المحركات الأساسية للدولة المخزنية الجديدة، ذلك أنه عاصر مشروع النهضة العربية الإسلامية وحركة الإصلاح الديني، فالمجتمع المغربي لم يكن بعيدا دون الشعور بانتمائه للعالم الإسلامي، خصوصا في زمن الاستعمار، والمكون السلفي كان حاضرا منذ بداية الحركة الوطنية المغربية، على الرغم من التغير البنيوي الحاصل في طبيعة الدعوة السلفية المغربية، والتي كانت نقطة الاختلاف الجوهرية بينها وبين السلفية في باقي الدول الإسلامية.

يعبر الزعيم الوطني علال الفاسي في مسألة تحول السلفية في المغرب إلى حركة وطنية قائلا: (إنها سلفية الإطار، ليبرالية المضمون)، مضيفا بأن الحرب التي قامت في الريف بقيادة الزعيم الوطني عبد الكريم الخطابي ضد فرنسا، قامت حول السلفية وملتفة حول الأستاذ محمد بن العربي العلوي، مضيفا: (ونحن حول أستاذنا محمد بن العربي العلوي، نعمل لهذه العقيدة (السلفية) ونجاهد في نشرها، وأن امتزاج الدعوة السلفية بالدعوة الوطنية كان ذا فائدة عظيمة ومزدوجة على السلفية وعلى المغرب)[1].

والجدير بالذكر أن الحركة السلفية في المغرب، تأثرت بموجة الإصلاحات التي تكللت بمرور محمد عبده سنة 1883 بتونس والتقائه بالنخب الدينية المغاربية، لتي كيفت الإصلاح الديني بالمعطى المحلي، وحسب الفاسي فإن السلفية الجديدة تختلف عن السلفية التقليدية النهضوية في المشرق، فمنطلقها الوحدة الوطنية (الإخاء الإسلامي والإنساني) خلافا (للجامعة الإسلامية) وينصهر فيها التراث السلفي مع التراث المغربي بمكوناته التقليدية المختلفة، وفي الأخير فإن تفوق نظرة علال الفاسي للسلفية في المغرب في قدرتها على الانصهار مع التراث المغربي، تكون قد مكنت المؤسسة الملكية من البقاء، وأعطتها القدرة على إضفاء الشرعية الدينية على وجودها عمليا وهي استمرارية مزدوجة للنظام الملكي وللتيارات الدينية على السواء.

ومع قيام الدولة المغربية بعد الاستقلال، تطورت فلسفة التيارات الدينية للعمل السياسي وتغيرت نظرة الإسلاميين للديمقراطية والعمل الديمقراطي، وهي نظرة تتقاسمها النخبة الحاكمة العلمانية وغيرها سواء عن قناعة أو عن مضض، فقد اقتنعت الأحزاب الإسلامية بالديمقراطية وأصبحت ترى إليها كتنزيل للشورى، وأنها تؤدي إلى المقاصد الأخلاقية والسياسية لمبدأ الشورى، كما يرى (الريسوني) رئيس حركة الوحدة والإصلاح المغربية[2].

---

[1]– عبد الباقي الهرماسي، **المرجع السابق**، ص:41.

ولمزيد من التفاصيل، ينظر: حايم ملكا، «الصراع على الهوية الدينية في تونس والمغرب العربي»، **مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية**، برنامج الشرق الأوسط، ماي 2014، ص:02.

[2]– امحمد جبرون، **الإسلاميون وفي طور تحول: من الديمقراطية الأداتية إلى الديمقراطية الفلسفية (حالة حزب العدالة والتنمية المغربي)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص: 02.

كما أنه من الواضح أن السلطة أرادت خلق التوازنات في مواجهة التيار اليساري المتمدد، وأن التيار الإصلاحي تطورت مطالبه لتظهر على شكل مؤسساتي منظم، من خلال تأسيس التيار السلفي[1].وعليه قرر النظام المغربي البدء في سلسلة الإصلاحات الدستورية، إصلاحات سنة 1996 والتي جاءت لتضع البنود العريضة، وترسم التوجهات السياسية الكبرى للمغرب في عملية التحول نحو العمل الديمقراطي، إذ تركت للسلطة التشريعية المكونة من 29 حزبا سياسيا من مناهل ومشارب سياسية مختلفة مهمة وضع وإصدار القوانين الإجرائية الملائمة، ولقد اعتبرت هذه الخطوة بمثابة استقلالية ولو جزئية للسلطة التشريعية، بالإضافة إلى مبدأ تحميل المسئولية للوزراء أمام الوزير الأول عوضا عن الملك، ويشكل هذا في حد ذاته نقلة نوعية، وما جاء بع هذا الإصلاح الدستوري يعتبر تقدما نوعيا في صلاحيات وعمل البرلمان، كما كذلك اعتباره أيضا تنازلا سياسيا من الملك إلى الأجهزة السياسية.

مع انتخابات 2002 صعد نجم حزب العدالة والتنمية وإن كانت ميوله الإسلامية جزئية بالنظر إلى حركة العدل والإحسان التي تعتبر حركة جمعوية قوية وذات أصول إسلامية، والتي بقيت خارج الحقل والمنافسة السياسيين، وصعود الأحزاب والتيارات الإسلامية ظاهرة صاحبت الألفية الجديدة، وأعلن هذا الصعود تراجع الأحزاب المعارضة التقليدية (الكتلة الديمقراطية واليمينيين واليساريين)، ليصبح الحزب المعارض الأول بـ 41 مقعدا، ويتميز بتجانسه الداخلي من الشباب وعمله الديمقراطي في داخل الحزب. وتزامن هذا الصعود بكثرة التحالفات بين الأحزاب السياسية، مثل "اتحاد الحكات الشعبية"، وتزامنت هذه المحلة بسلسلة من الانشقاقات مثل خروج حزب الفضيلة واليقظة من رحم حزب العدالة والتنمية، والحزب العمالي والاتحاد المغربي من أجل الديمقراطية المنشق عن الحزب الدستوري.

المطلب الثالث: الإصلاحات السياسية في عهد محمد السادس

بعد وفاة الملك الحسن الثاني، توجست الساحة السياسية على مآلات العملية السياسية من القادم الجديد، ويبقى السؤال الدائم في الحقل السياسي المغربي هو نفسه، وذلك منذ تأسيس الحركة الوطنية، حول كيف يكون موقع المؤسسة الملكية الجديد من المعارضة ومن العملية السياسية، أو بالأحرى أي موقع سيكون للأطراف السياسية ممثلة في أحزاب المعارضة، إلا أن خطاب الملك محمد السادس حسم الأمر من البداية، مؤكدا على "أن الملك سيظل الموجه المرشد الناصح الأمين الذي

[1]- Gema Martín Muño, « L'islamisme réformiste marocain, L'influence politique et sociale de l'islamisme Réformiste fait de lui un facteur de stabilité du pays et de la lutte contre l'extrémisme », **Idées politiques** (Afkar), Été 2004, PP: 61.

يعلو على كل انتماء"[1]، استكمالا لخطاب الملك الحسن الثاني من قبل حول موقع المؤسسة الملكية المستقل عن كل نزاع وتنافس سياسي، إذ يقول: "أمانة لا يمكن تفويتها أو تفويضها"[2].

دفع تاريخ وفاة الملك الحسن الثاني الكثير من المحللين السياسيين إلى الظن والاعتقاد بتراجع عملية التحول الديمقراطي في المغرب، وتكمن أسباب هذا الظن في التجربة الطويلة التي اتسمت بأشكال العنف المختلفة الممارس من طرف القصر على المعارضة السياسية، وعلى أشكال الاحتجاجات الشعبية المطالبة بتحسين ظروف الحياة، وتوجس المعرضة مكمنه الخوف ممن سيتولى العرش، وأن يعود لما كان عليه والده في بداية ملكه، إلا أن تولي محمد السادس الحكم بشر باستكمال العملية، حيث أعطى هذا الأخير في جويلية 1999 دفعة جديدة لعملية الإصلاح، في محاولة جريئة لاحتواء الحراك السياسي والاجتماعي، حيث أقر العفو عن المعارضين السياسيين، منهم زعيم (حزب العدل والإحسان) عبد السلام ياسين، إضافة إلى مجموعة كبيرة من المعارضين السياسيين الآخرين سواء من كانوا بالسجون المغربية، أو المضايقين بأساليب كثيرة ومتنوعة، أو من خلال إبعاد من نُعتوا بالفساد والذين كانوا في مراتب عليا في البلاد، على شاكلة الوزير الأول إدريس البصري وآخرين، وعليه يمكن اعتبار ذلك إضافة قوية لتدعيم المسعى الديمقراطي في المغرب[3].

أولا: الإصلاحات السياسية والدستورية في المغرب بعد 2011

يقع المغرب كباقي الدول العربية وخاصة دول المغرب العربي، في مواجهة موجة الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تعصف بالمنطقة العربية فيما سمي بثورات الربيع العربي، إلا أن المغرب مع افتقاده للإمكانات الاقتصادية التي تمنعه من الاستجابة للمتطلبات الأساسية للمجتمع، ومع وجود طبقة شبابية عاطلة عن العمل بنسبة عالية بالمقارنة مع الدول المغاربية الأخرى، كما يعد المغرب من الملكيات القليلة المتبقية في إفريقيا كنظام حكم في مواجهة الأنظمة الجمهورية التي عمت العالم، فكان من الطبيعي جدا أن يقوم الشباب على شاكلة ما حدث في تونس، ليبيا ومصر واليمن، بحركات احتجاجية من أجل محاولة الضغط لتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة.

قامت مجموعات من الشباب المغربي بتشكيل حركة تنديدية تسمى 20 فبراير، والتي طالبت بإسقاط الفساد وكتبت على الشعارات بالخط أسماء المتهمين بالفساد، المحسوبين على البلاط، بعقد جمعية تأسيسية يكون الهدف منها وضع نظام ديمقراطي حقيقي والاعتراف بالتعددية الثقافية

---

[1]– يونس برادة، «الإشكالية الانتخابية في المغرب»، **موقع التجديد العربي**، 2007، ص: 04، على الرابط: https://bit.ly/2GbxHes، تاريخ التصفح: 2019/02/08.

[2]– خطاب العرش (الجلوس)، 30 جويلية 1999، **صحيفة الصحراء**، العدد: 31، السنة: 1999.

[3]– إسماعيل معراف، **مرجع سابق**، ص:111

والاجتماعية، ومعها بدأت الاحتجاجات التي سادت قرابة العام كل أحد، وكما في الأقطار العربية الأخرى، فإن شباب الاحتجاجات لا ينتمي إلى أحزاب سياسية بعينها، بل إلى حركات جمعوية مثل (الجمعية المغربية لحقوق الإنسان)، (جمعية التحويلات المالية وحركة المواطنة ATTAC)، إضافة إلى (AMDH جمعية تنشط في مجال الحريات الفردية) وغيرها[1]، وقامت هذه التنظيمات بسبب الظروف المتردية والإشكالات الاجتماعية المترتبة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة لشرائح واسعة من المجتمع المغربي، في المقابل تمكن نظام المخزن من مسايرة هذه الأحداث بنوع من الحذر والحيطة، حيث استعاد دوره كمركز يحقق التوازن وأبان عن قدرة عالية في التكيف مع المرحلة وما تحمله من ارتجاجات اجتماعية بالنظر إلى أحاث الانتفاضات العربية، وكانت أولى الخطوات الهامة التي اتُخذت في هذا السياق، التعديل الدستوري في جويلية 2011 وتنظيم انتخابات تشريعية من نفس العام، وهي حركة استباقية من نظام المخزن لاحتواء الغضب الشعبي المتنامي والذي حاول تنظيم المسيرة المليونية التي كان مزمع تنظيمها في 30 مارس من نفس السنة[2].

استبشر المغاربة بإعلان التعديل الدستوري الذي أعلن عنه الملك محمد السادس، الذين شبهوا هذه الخطوة، بخطة الملك خوان كارلوس بإسبانيا والتي هيأت الظروف للانتقال الديمقراطي في هناك، آملين من أن تحقق الدستورية الملكية أو على الأقل الدستورية البرلمانية[3]

جاءت الإصلاحات السياسية والدستورية في المغرب إذن بمقاربة إحلالية، وذلك لتفادي خروج الأحداث عن سيطرة السلطة، وتلخصت المقاربة المغربية في أن النظام استبق موجة الأحداث واحتواها من خلال إحداثه للتغيير الهادئ، وذلك من خلال التعبئة التي قامت بها المؤسسات السياسية من أحزاب وجمعيات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، إضافة إلى المؤسسات الاجتماعية كالمساجد والزوايا، وانتهى الاستفتاء بنسبة 98.4%، هذه الانتخابات هي التي أوصلت حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم.

إن أقل ما يمكن قوله هو أن النظام المغربي تمكن من قراءة وفك شفرة أحداث الانتفاضات العربية الأخيرة، وتمكن من إجراء عملية استباقية، وصفتها المعارضة بالتجميلية، لكنها مكنت نظام المخزن من مجاراة التيار الجارف لهذه الانتفاضات، وتمكنت من الحفاظ على مكتسبات النظام السياسية والسيادية، إلى أن تمكن من الخروج من هذا التيار تماما ودون وقوع خسائر كبيرة، تماما كما

---

[1] -Thierry Desrues, « Le mouvement du 20 Février et le régime marocain, contestation, révision constitutionnelle et élections », L'Année du Maghreb, **Op Cit**, PP :360.

[2] – محمد المساوي، **جدلية التوافق والصراع في الفضاء السياسي المغربي**، في: آمال حجيج وآخرون، **المرجع السابق**، ص ص:111-138.

[3] -Omar Bendourou, **Op Cit,** PP : 511.

فعل المخزن في السابق مع البيعة (الحفيظية)[1]، في مواجهة الإصلاحات الأولى التي جاءت بها الحركة الإصلاحية في المغرب في النصف الأول من القرن العشرين[2].

بينما خاضت النخبة السياسية المغربية وبعض التشكيلات والأحزاب السياسية غمار البحث عن إرساء قواعد الملكية الدستورية، أو الملكية البرلمانية على شاكلة الحزب الاشتراكي الموحد[3]، حزب الطليعة الديمقراطية والاشتراكية، المؤتمر الوطني الاتحادي والنهج الديمقراطي، كنتيجة لامتداد موجة الاحتجاجات التي ظهرت مع بداية 2011 فيما سمي بأحداث الربيع العربي أو الانتفاضات العربية إلى العديد من الدول والتي تمكنت من إسقاط أنظمة سياسية قامت على الاستعمال المفرط للقوة المادية المشروعة، بالإضافة إلى مطالب أخرى لها علاقة بالصراع المستمر وغير المنتهي لقضية الصحراء الغربية أو ما يسميه النظام المغربي بالأقاليم الجنوبية، كمقترح التسيير الذاتي للمنطقة تحت الوصاية المغربية، هذه المطالب تحولت إلى ضغوط بالنظر إلى حركة الاحتجاجات التي نظمتها حركة 20 فبراير، دفعت إذن هذه الضغوط بالملك إلى الإعلان عن حزمة إصلاحات سياسية لم يكن يرغب فيها قبل هذا التاريخ. والحراك عبر الحقب وموقف النظام المخزني الذي أساسه التخوف من النجاح مقابل البقاء.[4]

يرى بعض الباحثين أن الحقل السياسي والسلطة السياسية في المغرب بعد الاستقلال وحتى في مرحلة بناء الدولة الوطنية، يبقيان حقلا أو بناءا مغلق وواضح المعالم، وهذه المعالم أو الخطوط الحمراء لا يمكن تخطيها أو مناقشتها، إنها تتعلق بالوظائف السياسية لكل منهما، ولعل أهم مؤشر على ذلك هو الانتخابات بين المركز الذي يبقى المؤسسة الملكية المغربية والأطراف ممثلة في الأحزاب السياسية، سواء المحافظة مثل حزب الاستقلال أو حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المنفصل عن الأول، في السنين الأولى للاستقلال.

بادر الملك محمد السادس بمناداة الساحة السياسية لوضع خطة إصلاح دستورية لتفادي موجة الاحتجاجات المنبعثة بأغلب الأقطار العربية، من خلال خطاب ألقاه في 09 مارس 2011 وتأسيس لجنة استشارية من فقهاء القانون لتحضير مسودة الإصلاح الدستوري بالموازاة مع اللجنة السياسية التي

---

[1]– البيعة الحفيظية نسبة إلى بيعة السلطان عبد الحفيظ من طرف العلماء بمدينة فاس، بعد الثورة على أخيه السلطان عبد العزيز، وكانت سبقتها بيعة بمراكش.

[2]– عبد الله بلقزيز، «في تكون المجال السياسي الحديث في المغرب: محاولة في التحقيب»، في: ابتسام الكتبي وآخرون، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2012، ص: 185.

[3] Omar Bendourou, **Op Cit,** PP: 511.

[4]– صموئيل هنتغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، تر: سمية فلو عبود، دار الساقي، ط1، بيروت، 1993، ص: 169.

ضمت أمناء (32) حزبا سياسيا و(5) نقابات وهي النقابات الأكثر تمثيلية وما ينيف عن (150) جمعية ومنظمة مجتمع مدني[1].

على الرغم من أن التجربة المغربية في الإصلاحات السياسية كانت الأسرع بالمقارنة مع الدول المغاربية الأخرى، إلا أنها تتميز إجمالا بنوع من التناقض، إذ وفي نفس الوقت الذي تحاول فيه المؤسسة الملكية الحفاظ على النظام القائم مستعملة في ذلك صلاحياتها السياسية ومعتمدة على الشرعية التاريخية للملك كمصدر أول لتشريع القوانين، وهي صلاحيات تفوق ما يخولها إياه الدستور، تعمل على المحافظة على مصالح الطبقة السياسية المحيطة بالقصر (العائلات الشريفية) في المناصب العليا في الدولة، وهي شرعية من مستوى ثاني مبنية على الولاء، انتهت سلوكياتها المرتبطة بالمال والجاه، إلى أوجه من الفساد السياسي، وتبين أنه لا يمكنها التنازل عن الامتيازات التي منحت إليها عبر الزمن، وذلك خوفا من تزايد قوة الأحزاب السياسية في مقابل قوة العائلة الملكية، أحزاب تريد أن تعمل بقوانين ومبادئ العملية الديمقراطية، والتي في شكلها الأوروبي المتطور التي لا تسمح للعائلات الملكية إلا بلعب أدوار رمزية فقط، وهو أمر لا يمكن أن تقبل به العائلة الملكية المغربية.

والظاهر أن مسار الإصلاحات السياسية في المغرب غلبت عليه طبيعيتين أساسيتين على الأقل، وهما:

1- مرونة النظام المغربي التي ظهرت كعملية استباقية أمام ظاهرة الانتفاضات العربية في المنطقة، والتي سميت بأحداث الربيع العربي، فإذا كانت الشرارة الأولى المتمثلة في إحراق محمد البوعزيزي لنفسه كأسلوب التعبير عن حجم الغبن والظلم الممارسين عليه، هي التي أعلنت قيام الانتفاضة التونسية، والتي أدت في النهاية إلى سقوط نظام "بن علي" ، فإن ذلك لا يعبر سوى عن ضعف القنوات الرسمية للتواصل بين السلطة والمجتمع، وانعدام فضاء حرية التعبير تماما، وأدوات التعبير القانونية التي تكفلها الدساتير المختلفة، وكنتيجة كذلك لغياب الأطر الاجتماعية والسياسية التي تتمثل في الحركة الجمعوية المنظمة المعبرة عن تطلعات الشعب، وهي حالة مشابهة لحال الكثير من المواطنين ليس فقط في المغرب ولكن في كل المنطقة العربية، وهو أمر دفع بالسلطة السياسية في المغرب إلى القيام بمبادرة احتواء الوضع من خلال تقديم بعض الإصلاحات، شريطة ألا تؤخذ على أنها تنازلات.

2- محاولة توجيه جوهر الإصلاحات السياسية إلى إصلاحات يغلب عليها الطابع الاقتصادي، أي أن تبقى العلاقة بين الدولة والمجتمع بعيدة عن التنافس السياسي، بمعنى اختزال الحراك في المطالب الاقتصادية وحول ظروف الحياة وأن يبقى النقاش فقط على الحلول الاقتصادية

[1]- أمينة المسعودي، «الإصلاحات الدستورية في المغرب العربي في فترة الربيع العربي»، ورقة مقدمة في ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، **مركز الجزيرة للدراسات**، 18/17 فبراير 2013، ص: 04.

وتسوية الوضع الاجتماعي من سكن وعمل وصحة، فإذا تحققت التنمية وتمكنت السلطة من تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، استقر الوضع الداخلي، وهذا يضمن بقاء الأنظمة ملكية كانت أم جمهورية بعيدة عن التنافس السياسي وعن اللعبة السياسية، وهذا ما تهدف إلى تقديمه النخب الحاكمة وعلى رأسها المؤسسة الملكية.

ثانيا: موقع المجتمع المدني والأحزاب السياسية من الإصلاحات الجديدة

على مستوى المجتمع المدني فإن استحالة القول بوجود حركية فاعلة مدنيا وسياسيا لهذا الأخير، أمر يشكل صعوبة موضوعية، ذلك أن العلاقة بين النخب السياسية والملك من جهة، والعلاقة التقليدية بينه وبين حاشية البلاط من جهة أخرى تجعل من الصعوبة بمكان افتراض وجود عمل حزبي وجمعوي مستقل وفاعل، بإمكانه فرض توجهات غير تلك التي اعتادت المؤسسة الملكية ونظام الحكم العمل بها[1] أو تصورها، هذا وإن كان الهدف من الاحتجاجات العمالية والمظاهرات التي حدثت منتصف التسعينيات، حركات مطلبية لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

مع ذلك يبقى التساؤل حول هل الأحزاب السياسية المغربية عاجزة عن تقديم البديل السياسي أم أن النظام المغربي لا يرضى سوى بالإصلاحات السياسية التي يراها هو مناسبة، بمعنى ألا تكون **إصلاحا** يقدر أن تكون **تصالحا**، أم أن الأحزاب وفي وعيها بالواقع المعيشي العملي السوسيو–ثقافي في المغرب تفتقد إلى الآليات اللازمة لتحقيق عملية التحديث والتنمية السياسية كما تتطلبها عملية التحول الديمقراطي، وأن إدراك النخب المغربية بأن الكثير من مفاهيمها تتناقض والواقع المعيشي؟[2]

في استطلاع للرأي أجري سنة 2002، فإن 13% فقط عبروا برضاهم عن دور وفاعلية الأحزاب السياسية، ولكن في ما يتعلق بالمجتمع المدني، فقد عبر 48% من الشباب عن رغبتهم بالإلتحاق بجمعيات المجتمع المدني المغربي المختلفة، وعبر 37% عن رضاهم على نشاط الحركة الجمعوية[3].

تتبادر إلينا ملاحظتان تتعلقان بهذه المرحلة وهما:

---

[1]– نجوى إبراهيم، «المملكة المغربية: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي 1997»، في: إسماعيل معراف، **المرجع السابق**، ص:115.

[2]– محمد المرجان، « في التحول الديمقراطي وآفاق التنمية السياسية في المغرب»، **إضافات**، العدد 06، المغرب، 2009، ص:192.

[3] **DR I وترانسبرانسي المغرب**، «تقييم إطار تنظيم الانتخابات: الانتخابات التشريعية والاستفتاءات والانتخابات المحلية المغرب»، يناير 2007، ص: 09.

- أن تجربة التناوب والتوافق الحكومي بين أحزاب الموالاة والمعارضة التي جاءت في فترة الإصلاحات، تمكنت من طي صفحة الاعتقالات السياسية والمداهمات وأشكال التضييق الإعلامي.
- أن الإصلاحات السياسية المقترحة، لم تكن مسنودة بدعم شعبي جماهيري وبعمل تشاركي جماعي بمعنى أن الاحتجاجات والحراك الشعبي الذي قام كان ذا صبغة اجتماعية وعفوية ليس إلا.

وقد حاولت المؤسسة الملكية احتواءها مباشرة باستدعاء الأحزاب السياسية لتزكية خطاب الإصلاح السياسي، بدءا بتنظيم انتخابات تشريعية سمحت لحزب العدالة والتنمية بالفوز، مما يسمح أولا بقبول معيار النزاهة لهذه الانتخابات، كما أن هذه الانتخابات تمثل حجرة لضرب عصفورين في آن واحد، إذ سمحت بتمرير مرحلة الأزمة أي مرحلة الانتفاضات الشعبية بالمنطقة دون أضرار، من خلال إدراك المؤسسة الملكية بتوجه الناخبين في المنطقة نحو اختيار الإسلاميين (تونس ثم مصر فيما بعد) كبديل عن الفساد المستشري والآتي من أحزاب الفلك الملكي.

إن حقيقة برنامج الإصلاح الذي جاءت به المؤسسة الملكية جاء في شكل منحة أو منة ملكية لافتقارها لمشروع واضح المعالم والدلالات والأهداف[1]، وهو ما أدى بها بحسب الكاتب "مصطفى حسن" إلى الإرتباك وضعف التواصل مع فعاليات الحقل السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي العام، وأفرغه من فاعليته، ويذهب إلى التساؤل عن حقيقة هذا التوافق هل هو لإنقاذ المجتمع أم لإنقاذ دولة المخزن؟ أم أنه جاء نتيجة كعملية تسوية يريدها النظام القائم لتغيير الأشياء، لتعود في الأخير كل الأشياء إلى مكانها؟ وهو الأمر الذي دفع إلى ظهور الحركات الإسلامية بقوة وتقديم نفسها كمعارضة حقيقية وكفاعل سياسي.

- من مخرجات إصلاحات الملك محمد السادس، هيئة العدالة والمصالحة وهي هيئة أسسها الملك محمد السادس سنة 2004، وتهدف إلى محاولة إخراج الطابع الاستبدادي والشمولي الذي تميز به نظام المخزن طيلة سنوات الاستقلال، باعتقال وسجن وجوه وقادة المعارضة، والقيام أحيانا أخرى بالتصفية بعيدا عن إجراءات العدالة الطبيعية والمقاضاة العادلة[2].

[1] – مصطفى حسن، «مقدمات في التنمية السياسية: سوسيولوجيا الإصلاح، التحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر»، في: محمد المرجان، في التحول الديمقراطي وآفاق التنمية السياسية في المغرب، **إضافات**، العدد 06، المغرب، 2009، ص: 192.

[2] Frédéric Vairel, « Le Maroc des années de plomb : équité et réconciliation ? », **Politique africaine**, 2004/4 N° 96, PP : 02 - 04.

- الشراكة الأوروبية وضرورة إقحام المجتمع المدني: ولعل أهم ما جاءت به إصلاحات جويلية 2011، ما يتوافق والوجهة الاقتصادية للمغرب مع الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع الشراكة، فكان لزاما إدخال الإطار القانوني للجمعيات الحقوقية وللفاعلين غير الرسميين الجمعويين والعموميين من نقابات وأرباب العمل، ومن ثم محاولة إشراكها في صياغة العملية التنموية الاقتصادية، الاجتماعية والبشرية وتأهيل المناطق غير المؤهلة[1]، توجت هرميا بإنشاء وزارة مكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني، خطوات هامة الهدف منها تقوية سبل الحوكمة ونهج الطريق نحو ديمقراطية تشاركية، "إلا أن سقف الإصلاحات لازال بعيدا بعض الشيء، إذ أن مطالب الحركة الشبابية لم يحقق منها إلا القليل".[2]

[1]– دستور 01 جويلية 2011، المادة 12.

[2]– محمد المساوي، **المرجع السابق**، ص:152.

المبحث الثالث: تجربة الإصلاحات في تونس

يعود تاريخ دولة تونس الحديث إلى سنة 1705، أين تمكن حسين بن علي من افتكاك لقب الباي، وهي أول مرة ينتزع فيها تركي من تونس مقاليد الحكم لولاية تونس وأن يستقل بتدبير شؤون الولاية، من داخل تونس ولا من الأستانة وينقل تعيين القائم على السلطة في هذا البلد من الباب العالي إلى تونس، ومنذ هذا التاريخ تأسست الدولة الحسينية نسبة إلى مؤسسها (الحسين بن علي) وسيتم انتقال السلطة فيها بتعيين ولاة العهد دون تدخل الصدر العالي من الأستانة أيضا، وهو انتقال نوعي في طبيعة ولاية تونس للدولة العثمانية والذي سيمكن من الولاء لها لأطول مدة بالمنطقة أيضا[1].

المطلب الأول: الإصلاحات السياسية والاجتماعية في مرحلة الرئيس بورقيبية

يتناول هذا الجزء من الدراسة حقبة سياسية هامة في حياة تونس، ذلك أنها تؤس لدولة ونس الجديدة والتي ارتسم نظامها السياسي ببصمة الثقافة الفرنسية التي تشبع بها الرئيس الحبيب بورقيبة، والذي أرسى قواعدها محاولا تأسيس تونس الدولة الجديدة، وهي نفس القواعد التي كرسها الرئيس زين العابدين بن علي من بعده، اتسمت بالنجاح في جانب، وواجهت تحديات في جانب آخر، أدى إلى إرهاصات عاشتها تونس فيما بعد.

أولا: مشروع الدولة التونسية بين جدلية القطرية والجهوية

تمثل تونس في العصر الحديث بوتقة انصهار للدولة والمجتمع، على الشكل الأوروبي الحديث إلى حد كبير مقارنة بدول المغرب الأخرى، إذ يرى عبد الله العروي أن تونس تقدم أحسن مثالا لذلك الانصهار المنشود والأساسي لقيام الدولة الوطنية، خلافا لحالة المغرب التي يقول عنها: "أن أخطار التعفن الكبرى تهدد المغرب وذلك نظرا لتراثه الممتد عبر الزمن"[2]، أما فيما يتعلق بتصور النظام السلطوي وإرساء السيادة، فإن النخب السياسية التونسية رأت في محو القيادات الجهوية واستبدالها بالولاة، مما يسمح بإضعاف القوى المرتبطة بالنخب التقليدية مثل العروش والزوايا في محاولة تجميع السلطة لدى المركز والقضاء على أسباب التفرقة بين التونسيين.

أ- مشروع مركزية الدولة

مع انتهاء الاستعمار الفرنسي في 20 مارس 1956، والذي جاء بعد مقاومة سياسية وأخرى عسكرية دفعت السلطة الاستعمارية إلى الدخول في مفاوضات بدءا من سنة 1955، والتي على إثرها

---

[1]- صلاح سالم زرنوقة، **أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي (منذ الاستقلال وإلى غاية ثورات الربيع العربي)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص: 169.

[2]- عبد الباقي الهرماسي، **المرجع السابق**، ص:39.

أعلنت تونس عن بداية عهد سياسي جديد، تمثل في استبدال النظام الملكي بالنظام الجمهوري[1] وبانتهاج الديمقراطية، معترفة في الدستور الجديد وبتبني التعاضد بين القطاعات العام والخاص مع تطبيق الخطط التنموية العشرية، في إطار احترام الحريات والتعبير وحرية الصحافة وحرية التجمع وغيرها في مؤتمر النصر سنة 1959، وعزز مؤتمر الحزب لسنة 1964 ببنزرت تجميع السلطة لدى الحزب الدستوري الجديد صاحب الفضل في استقلال تونس، وسمح له بغلق الباب أمام التعددية نهائيا.

تمكن زعماء الحزب الحر الدستوري بقيادة "الحبيب بورقيبة" من الهيمنة على أركان الدولة وافتكاك الزعامة السياسية من أيدي النخب التقليدية وأبناء العائلات المدنية (البلدية)، وتمكنت من فتح المجال أمام النخب الشبابية الصاعدة، والتي تتميز مكوناتها بكثرة انسجامها، إذ تنحدر غالبيتها من البرجوازية الصغيرة، بالإضافة إلى ذاك فقد تمكنت هذه الأخيرة من عقد تحالفات سياسية مع النقابات العمالية، كما تمكن زعيمها "الحبيب بورقيبة" من توجيه وتعبئة الشعب بلغة شعبوية قوية، أمدته بالقوة الكافية لاكتساح ليس فقط الدولة وإنما إعادة بنائها بحسب تصوره[2]، ولقد ساعدت الكاريزما والقوة السيكولوجية للرئيس "الحبيب بورقيبة" ممزوجة بالظروف الاجتماعية والنفسية للمجتمع التونسي جراء خروجه من نير الاستعمار، وتصور الرئيس بورقيبة للمشروع الجديد قام على ركيزتين أساسيتين وهما العقلنة والعلمانية، خصوصا في ظرف تزامن مع وجود معارضة إقليمية ومحلية لتيارات العروبة والإسلام.

ثانيا: مشروع العصرنة والصراع الإيديولوجي

تجدر الإشارة إلى أن الرئيس "الحبيب بورقيبة" كان مولوعا بالحضارة الغربية التي تربى في أحضانها، بمبادئ الثورة الفرنسية وبقادة فرنسا التي حاربها من أمثال "شارل ديغول" وبنموذج تركيا العلمانية في عهد "مصطفى كمال أتاتورك"، وطبيعي أن تؤثر سيكولوجيته والنخبة السياسية الملتفة حوله على طبيعة السياسات والتوجهات السياسية التي سيتبعها في محاولة تجسيد مشروع تحويل تونس من دولة متخلفة إلى دولة عصرية، ولقد قام تصور النخب السياسية للمشروع الوطني في البداية على محورين أساسيين وهما: تركيز السلطة والنفوذ للسلطة المركزية، أي تقوية البناء الوطني وتوحيد الشعب التونسي من بدو وعرب رحل وبلدية (حضر) من جهة وتنظيم البلاد إداريا نظرا للفراغ الإداري الذي

[1]– راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011**، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، ط:02، القاهرة 2011، ص:33.

[2]– عبد الباقي الهرماسي، **المرجع السابق**، ص:39.

خلفه الاستعمار والذي ارتكز على العروشية[1]، بينما تكمن الركيزة الثانية في محاولة تحويل المجتمع التونسي إلى مجتمع علماني، فقد كانت جامعة "سوسة" و"منوبة" تعرضان تكوينا كثير البعد عن مقومات الهوية العربية الإسلامية، وتميل إلى تمجيد الحضارة الغربية، حتى أنها طرحت اللغة العبرية اختياريا للطلبة الذين يرغبون في تعلمها، في حين غيبت التربية الإسلامية واستبدلت موادها بتوصيف الإسلام السياسي، الذي تقاتل قادته على مر التاريخ على السلطة بالمكائد والخداع وغيرها.

في الحقيقة فإن هذه الصور غير سليمة ولا صحيحة، فالصراعات الداخلية بين خريجي الزيتونة، وخريجي المدرسة العلمانية الجديدة، افتعلت لأجل خلق وضع يتواءم وثقافة نخبة سياسية معينة، أرادت وبالقوة لا التشاور، أن يكون لتونس نهجا سياسيا واجتماعيا يشابه المجتمع الفرنسي، وأن تكون نسخة له، ذلك المجتمع الذي كان يرمز إلى العصرنة والحداثة بالنسبة إلى القادة التونسيين، ويتجلى ذلك من خلال (مجلة الأحوال الشخصية) التي أطلقها الرئيس "بورقيبة" محاولا إعادة صياغة وتشكيل المجتمع التونسي بحسب النموذج الفرنسي، مستبعدا كل ما له صلة بالإسلام معتبرا إياه بالرجعي، حتى وإن جاء من رفقاء السلاح.

وكانت الزيتونة مصب غضبه بسبب دعمها لـ"صالح بن يوسف"، فبدأت الاعتقالات وبدأ تهميش علماء الدين كي لا يؤثروا على الحياة الاجتماعية وعلى مشروع تونس الجديد[2]، يجسد هذا الاختلاف بين المدرستين ثقافتين ستبقى رهاناتهما قائمة إلى غاية سقوط نظام بن علي بعد ثلاثين سنة وعودة الإسلاميين من بعيد.

من بين القطاعات التي تعرضت للتحديث بحسب التوجه البورقيبي جاءت في المرحلة الأولى العلاقات العائلية، العشائرية والقبلية التقليدية، إلغاء المحاكم الشرعية ، توقيف التعليم بجامع الزيتونة، حل نظام الوقف والأحباس، منع تعدد الزوجات، مصادرة مقرات الزوايا وتحويلها إلى مقرات للحزب الدستوري الجديد أو إلى مدارس التي أصبح تعليمها باللغتين الفرنسية والعربية.

صراع التصورين أدى إلى انقسام المجتمع التونسي ونخبته السياسية، بين مؤيد للحزب الدستوري الجديد بقيادة "الحبيب بورقيبة" ومن حوله في الديوان السياسي من المتشبعين بالثقافة والفكر الفرنسيين، الذين ثمنوا التوقيع على الاتفاقيات الحصرية مع فرنسا، ولعل أبرز ملامح هذه النخبة انتقادها لتصور القادة العرب وعلى رأسهم "جمال عبد الناصر" و"حافظ الأسد" لمشروع الجمهورية العربية المتحدة، ونظرة العداء الواضح تجاه الدول الغربية، وهو التصور الذي يتبناه "صالح بن يوسف" والأمانة العامة المعارض للاتفاقيات المبرمة مع الدولة الفرنسية إثر إعلان الاستقلال، ولقد تقوت شوكتها بانضمام الشعب الدستورية وهي 350 من أصل 374 للحزب الدستوري الجديد إلى الحركة

[1]– عبد الباقي الهرماسي، **المرجع السابق**، ص: 40.

[2]– راغب السرجاني، **المرجع السابق**، ص: 39.

اليوسفية، كما أن الرؤى بين الرجلين اختلفت حول الانتماءات المجتمعية وعلى مقومات الهوية، إذ يرى "بن يوسف" وشق كبير من المجتمع التونسي أن تونس تمثل أمة وجزءا تنتمي إلى نظام كلي أكبر ألا وهو الأمة العربية الإسلامية، بينما يرى الفريق الثاني أن الأمة العربية الإسلامية مغالطة تاريخية[1]. ويتجلى من خلال هذين التصورين عمق الخلاف القائم حول طبيعة الدولة المرجو بناؤها وعلى الرغم من كل ذلك تمكن "بورقيبة" بهزيمة الحركة اليوسفية، ربما يعود جزء من أسبابها إلى حنكة وبراغماتية الديوان السياسي بقيادة "بورقيبة" الذي تلقى تعليما غربيا وكان صاحب روحا ميكيافلية.

الصراع القائم بين الرجلين، إنما هو تعبير عن صراع فكري ارتبط بمفهوم الأمة، هل تمثل تونس أمة لوحدها، منفردة عن بقية الأمة العربية الإسلامية، أم هي جزء لا يتجزأ من هذه الأخيرة؟ يمثل التيار المنادي بالأمة التونسية مجموعة من المثقفين والجامعيين التونسيين، مؤيدين الرئيس "بورقيبة" من بينهم توفيق البشروش[2] وخليفة الشاطر[3] مقدمين بعض القرائن من بينها لغة التخاطب (العامية أو الدارجة التونسية)، انبثاق تونس بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية وغيرها من الحجج، بينما يرى التيار الثاني الذي يدافع على الدولة القطرية مرتكزا على نفس المقولة للرئيس "بورقيبة" التي يقول فيها "تعرفون طريقتي في الكلام تلك الطريقة التي كان لها الفضل في تكوين الأمة التونسي"، ذلك أن الأمم لا تتأسس بأشخاص، بل على العكس من ذلك، فإن تهور الزعماء الفاشيون والنازيون كانوا على مقربة من تدمير أممهم.

المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية والاجتماعية في مرحلة الرئيس زين العابدين بن علي

يبدو أن الظروف في زمن الرئيس الحبيب بورقيبة، وخصوصا في بداية ثمانينيات القرن الماضي، كانت مهيأة للدخول في عهد تسوده الديمقراطية، وأن بورقيبة لم يكن دكتاتوريا بقدر ما كان أوتوقراطيا، إلا أن ذلك سهل الأمر أمام زين العابدين بن علي ليكون دكتاتوريا، وفوت الفرصة على تونس للحاق ركب الدول الديمقراطية[4].

---

[1]– ابتسام الكتبي وآخرون، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط:2، 2012، ص: 201.

[2]– توفيق البشروش، القومية التونسية قبل الحماية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الموسوم (الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع)، **مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية**، تونس، 1979، ص: 76.

[3]– خليفة الشاطر، بروز الهوية القومية في تونس، ورقة مقدمة للملتقى الموسوم (الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع)، **المرجع السابق**، ص ص:202–203.

[4]– لتفاصيل أكثر ينظر: عبد النور بن عنتر ، وعرضه لكتاب، "**ابتكار الديمقراطية، دروس من التجربة التونسية**" لمؤلفه "منصف المرزوقي"، الصادر باللغة الفرنسية، مراجعات كتب، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، جويلية 2013، ص:03.

أولا: مسألة التوازنات الجهوية وتداعياتها على المجتمع والنظام التونسي

تعتبر محاولة تونس البورقيبية، تحديث أسس الدولة من خلال تركيز السلطة، وبناء دولة وطنية موحدة على النمط اليعقوبني للدولة، والذي يستلزم تجميع السلطات من جهة وإحداث التنمية الاجتماعية، من التجارب المميزة، إلا أنها ومثل أي تجربة أخرى، حملت في ثناياها تناقضات ونتج عنها اختلالات، أدت في النهاية إلى فوارق بين الرتب وفي جهوية النخب، والتي أثرت بدورها على السياسة الاقتصادية وعلى نمط التنمية.

أ- الخلفية التمثيلية وانعكاسها على التنمية

في أواخر السبعينيات بدأت تظهر معالم الصراع الداخلي جراء النظام التسلطي التونسي تحت قيادة الرئيس "بورقيبة" رئيسا مدى الحياة، كما عبرت الخلفية والأصول والمدن التي تنتسب إليها النخب وتنحدر منها عن جهوية مفرطة، تتضاد ومشروع تركيز السلطة كعنوان للدولة العصرية على شاكلة الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا، كما كان يتصور الرئيس الحبيب بورقيبة.

ولعل خير دليل على ذلك، عدد المستوزرين ونواب البرلمان المنحدرين من المناطق الساحلية ومن مدن مثل تونس العاصمة، المنستير وسوسة، الذين يمثلون السواد الأعظم مقارنة بعدد الوزراء والمندوبين من خارج المنطقتين، إضافة إلى الفوارق الكبيرة في برامج التنمية، وحالة التهميش والفقر التي تعيشها المدن الداخلية مقارنة بالساحلية الكبرى.

لطالما كانت المدن الداخلية مثل جندوبة، القصرين، زغوان سيدي بوزيد وسليانة وغيرهم من المدن، غير ممثلة من أبنائها، بل من نواب يقترحهم الحزب وينحدرون من مدن أخرى، ومثال آخر عن عدم التوازن بين عدد السكان والتمثيل النيابي يتجسد من خلال الانتخابات النيابية لسنة 1964، حيث لم تتحصل ولاية جندوبة إلا على ممثلين إثنين (02)، في الوقت الذي يمثل عدد سكانها 5.4% من عدد السكان العام لتونس، ونفس الشيء ينطبق على ولاية زغوان، التي يمثل عدد سكانها 3.7% من مجموع السكان، في وقت لم تكن ممثلة سوى بنائب واحد في المجلس المنبثق من الانتخابات النيابية لسنة 1959، بينما انفرد الساحل بقوة التمثيل النيابي منذ تأسيس المجلس النيابي، إذ وفي المجلس التأسيسي تحصل الساحل على مجموع يفوق نسبة 21% من النواب للساحل لوحده في حين لا تتجاوز نسبة سكانه 12.5% من مجموع السكان، وبقي الحال نسبيا هكذا إلى غاية نهاية سبعينيات القرن الماضي[1].

تضاءلت الفوارق التمثيلية نسبيا في أواخر السبعينيات، ويعود السبب في ذلك إلى انتشار مفاهيم وشعارات التوازن الجهوي، وأصبحت أطروحة التنمية الجهوية لدى الحزب الدستوري أكثر

[1]- عبد الباقي الهرماسي، **المرجع السابق**، ص:46.

حضورا، كما كان داخل الخطاب الرسمي للسلطة بصفة عامة، لكن الذي ساعد أكثر في هذا التحسن على مستوى التمثيل النيابي، هو زيادة مستوى التعليم لدى بعض الأفراد المنحدرين من المناطق والولايات الداخلية، إضافة إلى إصرار الهيئة الناخبة الداخلية على أن يمثلها أبناؤها، ولقد ساعد تعميم التعليم على ظهور النخب الجهوية الجديدة.

ب- الفوارق الاقتصادية ومشكلة التنمية

تميزت مرحلة الرئيس زين العابدين بن علي بالاستمرار في نهج سابقه من حيث العمل على تحديث المجتمع التونسي بحسب المعايير الأوروبية وعلى رأسها العلمانية، ثم كان التوجه الثاني يعتمد على الشق الاقتصادي المتمثل في انتهاج الليبرالية والعمل على تثمين وترسيخ التبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي، ومن أهم مميزات الإصلاحات التي جاءت في مرحلة الرئيس زين العابدين ما يلي:

- سياسيا فإن السمات الأساسية لنمط الدولة التونسية بعد الاستقلال يكمن في الجهوية في مراكز السياسة واختلال توازن الاستثمارات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق تنمية اقتصادية فعلية ومتوازنة جهويا والقضاء على البطالة والفقر، وهذه بعض المؤشرات الدالة على هذا الخلل في رسم سياسات عامة عادلة:

- اقتصاديا يتجلى انفراد الولايات الساحلية بالمراكز السياسية وصنع القرار، إذ تعاقبت (07) حكومات في عهد بورقيبة شملت (137) وزيرا كلهم من الولايات الساحلية مثل المنستير، تونس العاصمة، وسوسة و(112) وزيرا من المهدية، بينما لا يسجل سوى (25) وزيرا من باقي ولايات الغرب، المعروفة بالمناخ الحار والجاف والأرض القاحلة.

- (80%) من مجموع الاستثمارات المنجزة في البلاد من الاستقلال وجهت للولايات الساحلية السابقة الذكر بينما لم تحض باقي الولايات الغربية سوى على (20%) منها، ويقدر مجموع المؤسسات الاستثمارية الخاصة في الولايات الساحلية بنسبة (78%) و (22%) في باقي الولايات

- أما اجتماعيا فقد انطلى فقدان التوازن المذكور أعلاه إلى تفاقم مشكل البطالة والتشغيل بالمناطق الغربية، إذ يشير محافظ البنك المركزي التونسي "مصطفى النابلي" في محاضرة بمناسبة إحياء عام على الثورة التونسية، أن معدل البطالة تضاعف بـ(06) مرات ونصف بالنسبة لحاملي الشهادات في الـ(15) عما التي سبقت اندلاع الثورة التونسية، فقد فزت من (3.7%) إلى (23.3%)، ولما كانت نسبة البطالة لدى القوى الناشطة مقدر بـ(18%) في كامل تونس، كان بنسبة (25%) بالنسبة لولايات الغرب مقابل نسبة (11%) بالنسبة للولايات الساحلية التي تتميز باستثمارات كبيرة في قطاع السياحة.

ثانيا: الإصلاح من منظور الانفتاح الاقتصادي

إذا كان البعض يرى إلى الاستبداد السياسي في الوطن العربي على أنه الطريق الأمثل والأقل تكلفة لتحقيق تنمية شاملة، ذلك أنه يسمح بتوحيد الجهود وتجميع القوى في اتجاه واحد، وينطلق هذا الجمع من المفكرين في مثل هكذا تحليل، بالاعتماد على فرضية أن التوازن الاقتصادي هو عنصرا مركزيا وجوهريا في العملية الديمقراطية، ذلك أن الديمقراطية لا تقوم في دولا فقيرة[1]، ومن ثم يصبح وجود قاعدة اقتصادية قوية ومنافسة ضروريا للسماح برفع مستوى دخل الفرد وتحسين معيشته ومن تحقيق تنمية سياسية، كما رأينا في الجزء النظري من هذه الدراسة،

ولقد رحب بعض الباحثون بفكرة أن التوازنات الاقتصادية في البداية لا يمكن أن لا تقع معها حالة توازن اجتماعي، سياسي وثقافي، وأن ذلك منطقيا، واستبشر في هذا الإطار المثقفون في تونس وغيرها من الدول العربية بمؤشرات النمو الاقتصادي الحاصلة في تونس، وعلى مؤشرات النجاعة الاقتصادية والانجازات العظيمة التي حققها النظام السياسي التونسي في ظل حكم الرئيس السابق "زين العابدين بن علي"، على مستويات كثيرة مثل الاستثمارات الأجنبية، التربية والتعليم وتقليص الفوارق الاجتماعية وتحقيق المصعد الاجتماعي[2] وتحسين لمستوى تنافسية المواد والسلع المنتجة في تونس، بإمكانها أن تخلق مجتمع مدني واعي وأحزاب سياسية فاعلة وكذلك طبقة وسيطة مثقفة ومستوى معيشي خارج عن نطاق الفقر، التي يرى فيها مجموعة من المفكرين في حقل السياسة وعلى رأسهم "صموئيل هنتغتون" بأنها قاعدة ضرورية وسابقة للدخول في عملية الانتقال إلى الديمقراطي، ويسميها "سيمور مارتن ليبست" بالضروريات الاجتماعية للديمقراطية[3].

مع العلم أن هذا الطرح قد لاقى اعتراضات موضوعية ومنهجية من خلال أمثلة عن دول فقيرة، لا تتوفر على القاعدة الاقتصادية الجيدة والمستوى التعليمي لمجتمعاتها، إلا أنها نجحت في تحقيق انتخابات حرة ونزيهة أفضت إلى حكومات ديمقراطية، كما أن الواقع يثبت أن الاستبداد السياسي أمام الانفتاح الاقتصادي غير المضبوط والمراقب واحتكار الثروة بإمكانه أن يخلق الانفجار أيضا، ذلك أن الليبرالية الاقتصادية لا تقوم إلا على الحرية في السوق وحرية المبادرة والتنافس، وبالتالي لا يمكن تقبل فكرة نجاح حرية اقتصادية في ظل نظاما لا يعترف بهذه الحرية أصلا.

---

[1]– لاري دايمند، **المرجع السابق**، ص: 28.

[2]– نور الدين العوفي، الربيع الديمقراطي العربي، الاستثناء يؤكد القاعدة، في: توفيق المديني وآخرون، **الربيع العربي...إلى أين، أفق التغيير الديمقراطي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 3، 2012، ص ص: 81-86

[3]– لاري دايمند، **المرجع نفسه**، ص: 27.

المطلب الثالث: الثورة التونسية (2011) والإصلاحات السياسية بمقاربة القطيعة

على الرغم من القدرات المادية القليلة لتونس مقارنة بدول عربية أخرى طالتها الحركات الاحتجاجية في ما يسمى بالربيع العربي، انتهت منها دولا قوية إلى حرب أهلية أتت على الأخضر واليابس، إلا أنها شكلت استثناءا لمسار هذه الثورات، ذلك أنها حافظت لحد الآن على مستوى مقبول من التنافس السياسي ليس فقط على مستوى الأحزاب والانتخابات، وإنما في قدرة أطياف المجتمع المدني المختلفة من البقاء بعيدا عن الانزلاق نحو العنف السياسي لحل المشاكل المستعصية، لكن هل ما قامت به الهيئات السياسية الجديدة من إصلاحات يتوافق والتحول نحو الديمقراطية كما ينتظرها الشعب التونسي؟

يأتي مفهوم القطيعة في أحداث تونس، خلافا لما جرى في المغرب ثم فيما بعد في الجزائر، ذلك أن النظام المغربي وضع برنامج إصلاحات سياسية، يمكن القول بأنها كانت عميقة إلى حد ما، وجاءت كحركة استباقية لتفادي موجة الثورات العربية، وقبل ذلك فأن الحسن الثاني كان قد أبدى في أيامه الأخيرة نوعا من التقارب مع الأطياف السياسية المغربية في المعارضة في سنوات 1970 خصوصا بعد أحداث العشرية السوداء في الجزائر[1]، وتلا ذلك اعتلاء محمد السادس العرش بعد وفاة أبيه، ليدخل في برنامج جديد بدأ بالعفو عن المسجونين السياسيين، وأظهر مرونة سياسية أكبر من المرحلة السابقة حتى يمكن وصفها بأنه أحال النظام المغربي إلى الملكية البرلمانية[2].

أولا: تونس، الحتمية التاريخية وتحول النظام السياسي

فهم مسار الإصلاحات السياسية الجارية في تونس في الوقت الراهن يرتهن بالتطرق إلى المحطات السياسية والأحداث التي ميزت الحياة السياسية للدولة التونسية، حقيقة لكن ليس بمعزل عن الأحداث التي جرت في العالم العربي إجمالا، وفي دول المغرب العربي خصوصا، ذلك أن الميزة الأساسية في التاريخ الحديث للمنطقة المغاربية، تكمن في أنها كانت تعيش إما في ظل نظام ملكي يتم انتقال الحكم فيه والسلطة بالتوريث، وفي أغلب الحالات كان يتم بطريقة سلسة، ويكون انتقال السلطة آليا لولي العهد، دون وقوع صراعات أو خسائر إلا نادرا، لتتحول تونس كبقية الدول المغاربية في مرحلة تاريخية ما أين سترزح تحت نير الاستعمار وتقوم على إثرها حركة وطنية تحررية تنتهي بالاستقلال ويتغير النظام معها إلى نظاما جمهوريا لا يمكن سوى وصفه بالتسلطية.

إن قيام الربيع العربي على شكل ثورة الياسمين مرهون كذلك بالرجوع إلى الظروف الداخلية التي هيأت لمثل هذه الانتفاضة، فبعدما تطرق البحث في الصفحات السابقة إلى نشأة الدولة التونسية

[1]- Khadija Mohsen-Finan, « Changement de cap et transition politique au Maroc et en Tunisie », **Le Seuil**, (Pouvoirs), 2013/2, N° 145, PP : 105 (105à 121)
[2]- Maghreb Émergent , Maroc, Vous avez dit monarchie parlementaire?, https://bit.ly/2CDvypv, consulté le 05/04/2019.

وصراع النخب الذي تجلى من خلال الصراع الإيديولوجي القيمي، الذي انعكس على خلق خلل في التوازن السلطوي أفقيا وعلى التوازن الجهوي عموديا، والذي انتهى بدوره، ولو ظرفيا، إلى استحواذ الرئيس بورقيبة وحزب الدستور الجديد على السلطة، ثم إلى بروز النظام السياسي الذي اختط نمطا سياسيا خاصا، كل هذه العوامل مجتمعة، كانت الحاضنة التي تربى فيها الفكر التسلطي لنمط الحكم في تونس سواء في عهد بورقيبة أو في مرحلة زين العابدين بن علي.

انفجار الأحداث منطلقة من مدينة سيدي بوزيد الداخلية، ليس بسبب حادثة البوعزيزي لوحدها وبمفصل عن السياق العام خصوصا السياسي منه، والذي انعكس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في تونس بصفة عامة، وعلى مستوى المدن الداخلية على وجه الخصوص، فالاحتجاجات الأخيرة والتي انتهت بأحداث ما أصطلح عليه بثورة الياسمين الشعبية، وتنحي الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، ومن هذه النقطة بالذات أمكننا تصنيف المقاربة المساعدة في وصف الإصلاحات التي قامت في تونس على إثر أحداث ثورة الياسمين بمقاربة القطيعة[1]، إذ أن هذه الانتفاضة عملت على إزالة السلطة برموزها من النظام السياسي، على أساس أنها كانت مسلوبة في يد جماعة معينة، محاولة استبدالها بحكومة منتخبة توصف بحكومة (التكنوقراط)، مرورا بإنشاء مجلس تأسيسي ووضع دستور جديد، أي إعادة بناء دولة جديدة، لكن غلى أي حد نجح التونسيون في ذلك، وكيف كانت ردود فعل النظام السابق والدولة العميقة، هو ما نريد أن ننتهي إليه من خلال دراسة صيرورة الانتفاضة كقطيعة سياسية وطبيعة الإصلاحات السياسية التي جاءت على إثرها.

ثانيا: كرونولوجيا الانتفاضة (الثورة) التونسية

قبل البدء في محاولة فهم المرحلة الانتقالية التي تمر بها تونس في طريقها لوضع أسس العمل الديمقراطي، بعد أحداث 2011، وهي الآلية التي بإمكانها أن تسمح لتونس من رسم خط قطيعة مع الفساد بكل أوجهه، وبممارسات النظام التسلطي الذي ساد بقبضة حديدية وبنظام بوليسي، سواء في فترة حكم "الحبيب بورقيبة" أو "زين العابدين بن علي"، وهي فترة دامت أكثر من نصف قرن، يجب التأكيد على أن هذه المرحلة سمحت لثلاثة أجيال من التحصيل المدرسي والجامعي ومن الانتفاع من تراكم الوعي الفكري، وأدت في الأخير إلى تكوين التراكم الذي سيتحول إلى فكر نقدي، بالنظر إلى الفوارق الاجتماعية بين طبقة متميزة وقريبة من مركز اتخاذ القرار، مستفيدة من كل وسائل العيش الكريم، وفي حالات كثيرة من أسباب البذخ والترف، والتي تأتي أغلبيتها من الولايات الساحلية (تونس الكبرى، المنستير وسوسة)، وأخرى داخلية مثل الولايات الداخلية وولايات الجهة الغربية، جندوبة، زغوان، سيدي بوزيد، وغيرها من المدن، التي بقيت ترزح تحت ثقل البطالة والفقر بكل أشكاله، وعلى

[1]– أمينة المسعودي، **المرجع السباق**، ص:01.

الرغم من النهج التنموي العام المتبع والذي أتاح مجانية الطب والتعليم، إلا أن غياب التوازن والعدالة في توزيع برامج التنمية، والذي تأكد مع عدد المناصب المحصل عليها من أبناء الجهات التونسية المختلفة، وعدد المناصب الوزارية في الحكومات التونسية المتعاقبة بعد الاستقلال كما أشرنا آنفا.

انطلقت الشرارة الأولى لبداية الاحتجاجات في 17 أكتوبر 2010، حيث قام محمد البوعزيزي بحرق نفسه أمام مقر ولاية سيدي بوزيد، بعد رفض المسئولين المحليين استقباله وعدم السماح له بتقديم شكواه، وكان ذلك بسبب ظلم الشرطة التونسية بمدينة سيدي بوزيد، التي قامت بحجز عربته المتنقلة التي يستعملها لكسب قوة يومه، وسرعان ما انتشر الخبر، إلى باقي أرجاء المدينة، أين بدأت موجة مظاهرات شعبية قابلتها السلطة بالقمع وتسخير القوة العمومية، تميزت بمشادات عنيفة وحملة من الاعتقالات، ثم انتقلت الاحتجاجات إلى مدن أخرى كمدينة برصاص التي سقط فيها إثنين من المتظاهرين، وقام الرئيس زين العابدين بن علي بمحاولة تدارك الأمر في 30 ديسمبر 2010، من خلال إقالته لوالي ولاية سيدي بوزيد وولاة آخرين أين انتشرت أعمال العنف، إلا أن الأمور كانت قد انفلتت من قبضة الشرطة، لكن الأحداث توالت مع وفاة محمد البوعزيزي متأثرا بجروحه في الأسبوع الأول من جانفي 2011[1].

انتقلت عدوى الانتفاضة إلى القصرين أين تم حرق مقرات رسمية للدولة، ومقر الحزب الدستوري الديمقراطي، وتدخلت الشرطة بعنف وأطلقت النار مما أسفر عن سقوط مدنيين إلى أن وصلت موجة الاحتجاجات إلى العاصمة، في المقابل ردة فعل السلطة تجسدت في إقالة وزير الداخلية، وإطلاق سراح كل المعتقلين، والأمر بخروج وحدات من الجيش إلى ضواحي العاصمة لحماية المنشآت الهامة، وترك المدن للشرطة العمومية وقوات الأمن، وتتابع المظاهرات والاحتجاجات إلى أن أعلن عن خروج الرئيس بن علي متوجها إلى السعودية في مساء 14 جانفي 2011، بينما عين رئيس الحكومة محمد الغنوشي نفسه باسم المادة 56 من الدستور، وعودة الجيش إلى المدن.

بعد تنحي الرئيس التونسي "زين العابدين بن علي" عن الحكم وخروجه من البلاد على إثر أحداث ثورة الياسمين، والتي جاءت لتطلق العنان لمخرجات الكبت السياسي والتي انطلقت معها أحداث الربيع العربي، تأسست الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والتي جاءت لرسم القطيعة مع النظام السابق، ووضع أسس الانتقال الديمقراطي، لكنها وفي الوقت ذاته عبرت على انتقال السلطة من الشرعية التقليدية وعودتها مباشرة إلى يد الشعب[2].

1- Béatrice Hibou (Coordinatrice), « La Tunisie en Révolution », **Politique Africaine**, Paris, 2013, PP: 11.

[2]- Jean –Philippe Bras et Éric Gobe, « Légitimité et Révolution en Tunisie », **Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée**, PP: 02, http://remmm.revues.org/9573, consulté le 24/05/2017.

ثالثا: ركود الدولة وانفتاح المجتمع

لا يفوتنا التذكير بأنه وبالإضافة إلى وسائط التواصل الاجتماعي التي سمحت بها الطفرة التكنولوجية، التي سمحت بتنظيم صفوف الفاعلين في الاحتجاجات، لتفتح أمام الدراسات الأكاديمية الباب على متغير (الشعب الحدث)[1] التي انطلقت من مدينة سيدي بوزيد، فإن النظام التونسي كان قد وصل بطريقة أو بأخرى إلى مرحلة تآكل الشرعية، إذ أن التحالف الرئاسي كان يعيش مرحلة فتور، وأن انقساما كان قد مس النخبة السياسية في السلطة[2]، وكما يحدث دائما مع النخب، فإن هذه الأخيرة ستنسحب تكتيكيا من الساحة السياسية إلى حين تسمح الظروف لتعود إلى مواقعها.

تأسست الجمعية العامة على أساس الانتخابات في اقتراع عام مباشر بتاريخ 23 أكتوبر 2011، وتكونت على إثرها جمعية المجلس التأسيسي من 217 عضوا تمثل جميع الفئات والأحزاب السياسية الممثلة لتيارات الثورة، وقد أصدر القانون الأساسي المنظم للسلطات العمومية، في أول تعديل لدستور 1959 والمعدل جزئيا سنة 2002، ترأس ممثل حزب التكتل الوطني من أجل العمل والحريات "مصطفى بن جعفر" المجلس الوطني التأسيسي، بعد أن تحصل على 21 مقعدا بنسبة 9.68 %، بينما كانت رئاسة الحكومة ممثلة في السيد "حمادي الجبالي" من حزب النهضة الإسلامية الذي فاز بـ 90 مقعدا أي بنسبة 41.47%، بينما ترأس الدولة السيد "المنصف المرزوقي" عن حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي فاز بـ 30 مقعدا أي بنسبة 13.82%، وتفرعت عن الجمعية التأسيسية ستة لجان تكفلت بإعداد وثيقة الدستور الجديد[3].

ولقد تشكلت الخلافات الأولى حول طبيعة النظام الذي يرجى تبنيه، فبينما يرى حزب النهضة أن إرساء النظام البرلماني ضروري وكفيل بتقييد السلطة التنفيذية، يذهب التيار العلماني الذي يجمع تشكيلات سياسية متنوعة منها، بقيادة المؤتمر من أجل الجمهورية، في حين تأمل أحزاب الوسط مثل الحزب الديمقراطي التقدمي وحزب أفق تونس في نظام مختلط يجمع بين الإثنين، إلا أن المشكلة التي واجهتها الثورة التونسية مثل جميع ثورات العالم، هي كيف يمكن للحركة الاحتجاجية بعد أن تنهي حكم سلطة الاستبداد السياسي من تولي السلطة وهي غير معتادة على دروبها وأساليبها الملتوية، بلغة أخرى كيف يمكن إعلان القطيعة التامة والاستغناء عن النخب التي كانت في الحكم سابقا، إضافة إلى ما سبق فإن الجمعية التأسيسية التي تكونت لإرساء قواعد النظام الديمقراطي بعد الثورة، تشكلت في الحقيقة من جميع أطياف الثورة من جمعيات عمالية، طلابية، أحزاب سياسية ذات توجهات مختلفة، إطارات من الحزب السابق والذين همشوا في فترة الرئيس المخلوع، وهو ما يطلق عليه بـ(سيولة

---

[1]- Jean Philippe Bras et Éric Gobe, **Ibid**, PP: 03.

[2]- Éric Gobe, « Tunisie An 1, Les chantiers de la Transition », **L'Année du Maghreb**, VIII, 2012, PP : 01.

[3]– أمينة المسعودي،«**المرجع السابق**، ص:02.

صيرورة الثورة) والتي لا تسمح بوضع أسس شرعية جديدة بصفة نهائية ومطلقة، إذ اتسمت اللجنة العليا لتحقيق أهداف الثورة باللين وقلة الحيلة، فقابلتها الحسابات السياسية المعقدة للأحزاب وحالة من التخوف والترقب وعدم اليقين.

على الرغم من كل الصعوبات التي واجهتها فإن لجنة "رياض بن عاشور" قدمت ما كان منتظرا منها، تأسيس اللجنة التأسيسية، والتي بدورها ستعلن عن تاريخ الانتخابات التشريعية، انتخابات من شروطها الأولى عدم السماح بوجوه النظام السابق من إطارات التجمع الدستوري الديمقراطي من المشاركة فيها على الرغم من طلب الرئيس المقت "باجي قايد السبسي" والذي كان رئيسا للوزراء في نظام "بن علي" ودفاعه عن الوجوه التي لم تتقلد المناصب السياسية في عهد لرئيس المخلوع والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات، وهو حدث أثار تخوف الشعب التونسي من انحراف الحكومة عن أهداف الثورة وعودة النظام السابق وإمكانية مصادرته للثورة، من جانب آخر تظهر صعوبات أخرى لمحت لغياب التناغم والتنسيق بين الهيئات المستقلة والحكومة، ففي الوقت الذي طالبت فيه الحكومة بالقيم بالانتخابات التشريعية بتاريخ 24 جويلية 2011، رد "كمال الجندوبي" رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بأن الأمور التنظيمية لا تسمح بإجراء الانتخابات بهذا التاريخ، وليتم تأجيلها إلى تاريخ 24 أكتوبر 2011.

رابعا: مشكلة إدراك السلطة لواقع المجتمع

بعد مضي سنوات على الثورة التونسية، لا بد من استخراج بع الملاحظات المرتبطة بعملية الانتقال التي تحققت مع الثورة، والأكيد أن الثورة التونسية شكلن استثناء لموجات الربيع العربي الأخرى، التي تميزت بالعنف من طرف السلطة من جهة، ومن جهة أخرى فإنه لم تطالها أعمال تخريب ونهب كما كان الحال في دول عربية أخرى، ويرجع ذلك إلى خصوصية المجتمع التونسي الذي يتميز بوجود طبقة متوسطة عريضة من الشعب تنتمي إلى النقابات العمالية، مما يسمح بالقول بوجود مجتمع مدني مثقف وواعي، وفي هذا الصدد يلخص رشيد الغنوشي رئيس حركة النهضة هذه الخصوصية في الأفكار الرئيسية التالية[1]:

– ثقافة الشعب التونسي الرفيعة الذي رفع راية رقى بلا تخريبن وهذا يشيرر إلى تمتع الشعب التونسي بالثقافة الكافية التي سمحت باجتناب أعمال التخريب والنهب طوال أيام الثورة، عدا بعض الحالات الاستثنائية، والذي تمكن من إظهار الوجه الإيجابي لثورات الربيع العربي، كما أنه تجنب أسباب ودعوات التفرقة الطائفية أو العرقية، التي عصفت بمجتمعات عربية عرفت موجة الربيع العربي.

[1]– معهد الدوحة للدراسات، الغنوشي، أربع أسباب لنجاح الثورة التونسية، **الشرق**، الإثنين 06 مارس 2017،على الرابط التالي: https://bit.ly/2FziSC9

– عدم وجود قيادة معينة للثورة، بمعنى أنه لم تجد السلطة قائدا للحراك الشعبي حتى تحبسه ومعه تنتهي الثورة، وبالتالي يمكن القول بأن ثورة تونس كانت شعبية بحق، حيث لم يتقدم أحد لتبني الثورة ولا من يقول أنه قائد الثورة، أو أن يقول أنه الوحيد الذي يحق له تقسيم مكتسباتها، ومن ثم صعبت على السلطة عملية الاعتقالات.

– أبدع التليفزيون التونسي في الكذب الأبيض الذي أدى إلى نتائج سوداء، حيث قامت القنوات التلفزيونية الرسمية بتشويه الحقائق، والفرق كان كبيرا بين بين ما كانت تبثه القنوات الرسمية والواقع المعاش في الشارع، ولعبت مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) دورا كبيرا في نشر الصورة الأخرى لحقيقة الثورة، مما أنتج قناعة لدى التونسيين بمواصلة حراكهم مؤمنين بقضيتهم.

– حالة الإصرار التي تمتع بها المتظاهرين ورفع شعارات تدعو إلى مواصلة الثورة حتى النصر، ومما زاد من قوتها، انتقال الثورة من تونس إلى مصر، حيث كان هناك نظاما بوليسي ودكتاتوريا مماثلا للنظام التونسي، وكان ذلك بمثابة الدافع إلى مواصلة الثورة إلى غاية إخراج الرئيس زين العابدين بن علي وعائلته التي اتصفت بالفساد، وتبديد المال العام، كما قام أقاربه بتولي المناصب العليا في الدولة.

– تعليقات الرئيس زين العابدين وسخريته من انطلاق الثورة ومن شعاراتها، وهو الأمر الذي يثبت أن النخب السياسية في الأنظمة البوليسية والتسلطية، تميل إلى الابتعاد عن الشعور بمجتمعاتها، وبسبب الهوة التي تتسع يوما بعد يوم بينها وبين شعوبها، تسقط في ضعف إدراك ما يجري واستهانته بهم، وهو ما جرى مع الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، حيث كانت تعليقاته من أهم أسباب إصرار المتظاهرين على مواصلة المظاهرات، حيث كان يصور المواطنين على أنهم إرهابيون، وأن قوى خارجية هي التي تحركهم، كما توعدهم بالعقاب، وهو ما أثار غضب المحتجين أكثر، مع عدم استجابة السلطة لمطالبهم، على الرغم من الدماء التي أريقت، إلى أن انفلتت الأمور من يد السلطة، حينها يبدو أن الرئيس استفاق من الغفلة، حيث قال باللغة العامية (راني فهمتكم) أي إنني فهمتكم الآن.

خلاصة الفصل الثاني

إن الليبرالية الاقتصادية بالنمط الذي استوردته الأنظمة العربية في محاولتها لاستجلاب الحداثة، أنتج معها طبقة طفيلية تقوم على الريع وعلى استغلال الثروات الوطنية التي كان من المفروض أن تخلقها.

يبدو أن مبدأ شرعية الأنظمة السياسية في كل من المغرب وتونس قام على تحقيق الاستقلال الوطني والتحرر من قبضة الانتداب والحماية، وكلا النظامين التونسي والمغربي كانا ملكيين قبل

الاستعمار، حافظ المغرب على نمطه السياسي دون تغيير، فإن النظام السياسي في تونس تحول إلى النظام الجمهوري، وكما في أغلب الحالات التحررية، تتكون النخبة السياسية التي تتولى القيادة السياسية من قادة الحركة الوطنية التحررية نفسها، وتتشابه هذه النخب في عملها على الاستئثار بالحكم والسلطة باسم الشرعية الثورية التحريرية، سواء أقامت هذه الحركة التحررية عل العنف واستعمال السلاح أو بالمفاوضات، ليتغير هذه الشرعية مع مرور الوقت، ولتأخذ طابع الخبرة والدراية السياسية، مستعينة بطرق مختلفة في تثبيت بقائها في الحكم، لعل أهمها يكمن في استعمال القوة المادية والتسلط والتفرد بالرأي.

ما يمكن قوله هو أن النهج الذي سار عليه النظام الملكي في المغرب أنهى الخلاف حول السلطة، وتمكن معه المغرب من تحقيق نوعا من الاستقرار، خلافا لما جرى بالجزائر مثلا، أين بقي الصراع على السلطة قائما بين أجنحة في المؤسسة العسكرية فيما بينها وبينها وبين الواجهة المدنية مع صعود أصحاب المال وعلاقتهم بالنخب السياسية.

فيما يخص العلاقة بين الفواعل السياسيين فيمكن القول أن السلطة غيرت من نمط و أسلوب إدارتها للشأن السياسي، حيث اتجهت نحو إعادة تركيب التوازنات السياسية بالمضي في عقد جديد مبني على التصالح بين المؤسسة الملكية، الأحزاب السياسية (التيارات الدينية) والمجتمع المدني من خلال إصلاح منظومة العمل المدني وحقوق الإنسان، ومجاوزة مرحلة الصراع الدائر بين مكونات السياسية المغربية المعروفة حول طبيعة السلطة وصناعة القرار السياسي وبتحويل النقاش إلى الفاعلية والمردود السياسي يجمع الإسلاميين وأحزاب الحركة الوطنية.

وعليه انطلق النظام السياسي المغربي في نظرته للإصلاحات من مقاربة تحديث البنية المؤسسية والقانونية، والذي يتجلى من خلال مجموعة الإصلاحات الدستورية، والتصالح مع الماضي، خصوصا في الجزء المرتبط بحقوق الإنسان والمعارضة السياسية من جهة، ومن جهة أخرى قيام النظام المخزني بدفع عجلة التنمية، من خلال تثمين صندوق الإيداع والتجبير كعامل أساسي، وتأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وإصلاح مدونة الأسرة إلى غيرها وصولا إلى دستور 2011.

عودة المكون الديني إلى الساحة السياسية بعدما كان يقتصر دوره على الإصلاح الاجتماعي، وبعدما كان يعيش حالة من القمع والإقصاء، ليعود هذا المكون من خلال مشاركة الأحزاب الدينية في العملية السياسية في المغرب على يد حزب العدالة والتنمية، وفي تونس تمكنت حركة النهضة من الحصول على مواقع سياسية لم يكن ليتصورها أي محلل سياسي، بالنظر إلى عملية العلمنة التي حدثت في تونس على مرور أربعة حقب كاملة.

وفي جميع الحالات، فإن ما حدث في المغرب وتونس وحتى الجزائر كما سيتبين لاحقا، من محاولة إصلاح الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الموروث عن الحقبة الاستعمارية، والخوض

في مشاريع بناء الدولة الوطنية، كانت له إيجابياته كما كانت له سلبياته، والمعلوم أيضا هو تداخل الظروف الداخلية والخارجية العالمية وتضافرها في توجيه مشاريع الإصلاحات لما بعد الاستقلال، إلا أن السلبيات وبالأحرى الإخفاقات السياسية فكانت نتيجة الاستبداد والتفرد في الحكم أكثر حضورا.

حالة الركود السياسي وغياب التواصل بين النخب ممثلة للسلطة والدولة والمجتمع، التي أدت إلى ظهور حملة الانتفاضات أو الثورات العربية التي فرضت نفسها، سواء بالإطاحة بالنظام السياسي كما جرى في تونس، أو إجبار السلطة على التفاوض والتنازل عن بعض صلاحياتها المقدسة كما في الحالة المغربية، فإن هذه الحالة تشترك في بعض الأسباب ومنها:

- تآكل شرعية الأنظمة وعدم تجدد نخبها، يخلق الهوة بينها وبين مجتمعاتها، فيغيب التواصل ومع مرور الوقت، تتجه النخب السياسية غلى الانعزال ويستشري الفساد من النخب الثانوية التي تعل على إخفاء الحقائق عن القادة وتمدهم بصور مغلوطة.
- زيادة شساعة الهوة بين الأنظمة السياسية والنخب تؤدي إلى إضعاف وسائل إدراك حقيقة التطور والتنوع الاجتماعي الحاصل، وبينما يزيد تعلق أطياف المجتمع المختلفة بما يجري في العالم من خلال القنوات الفضائية ومواقع التواصل الاجتماعي، يزداد حسها لمقارنة ما يجري عندها بالمجتمعات المتحضرة، وتميل إلى متابعة ما يجري داخل سرايا النخب العليا.
- ضعف إدراك النخب السياسية لحقيقة التغيرات الحاصلة على مستوى الوعي الجماعي للمجتمع وقدرته على العودة بقوة بعدما تمكنت الدولة من خلال السلطة المشخصنة من التحكم في المجتمع، معتمدة على بعض الأطراف الاجتماعية التي سوقت نفسها كوكيل، والتي إن كانت لها شعبية في البداية، فإنها خضعت لنفس قانون بقاء الجيل الأول في القيادة فارضا رؤيته، ومن ثم أصابه ما أصاب الأنظمة من عدم تجديد للنخب، وربما يرجع ذلك إلى ثقافة الأبوية المتجذرة في المجتمعات المغاربية والتي انتقلت إلى المؤسسات[1].

[1]- Khadija Mohsen-Finan, **Ibid**, PP :107

الفصل الثالث:

سوسيولوجية نشأة الدولة الجزائرية

يقتضي فهم التوجهات السياسية والاقتصادية وتصور الإصلاحات التي تم إضفاؤها على الدولة والمجتمع بعد الاستقلال، يتوجب العودة إلى التجارب التي كونت الشخصية الجزائرية بمحتواها السيكولوجي لصانع القرار السياسي والاقتصادي، والتي بإمكانها شرح نظرته للسلطة وللمجتمع والأسباب الكامنة وراء هذه التوجهات بالتحديد، ذلك أن النخب وليدة المجتمع ومن صنع ثقافته وتكويناته، وهي بذلك تتأثر بظروف تكوين هذه النظرة والتي يعتبر الاستعمار في الحالة الجزائرية أهم معالمها، نظرا لأساليب القمع التي انتهجها في محاولته لمنع أي تكوين اجتماعي قادر على أن يصنع ثقافة ووعي وطنيين.

في هذا الوضع الصعب، لعب المجتمع دور الحاضنة التي حافظت على مسلماته وقيمه الأساسية، فإذا كان المجتمع أميًا كما تشير المعطيات والإحصائيات أثناء الاستعمار و كنتيجة آلية له، بسبب سياسات التجهيل المنتظمة التي مارسها الاستعمار على الشعب الجزائري، فذلك التلقين الأمّي هو الذي وبطريقة ما، حافظ على تلك القيم من الاندثار كما حافظ على المقومات الحضارية من لغة، هوية ودين، وهي البيئة التي ترعرع فيها الفكر الوطني بعدما صقلته الأحداث الداخلية الدامية وصاحبها تطور الأحداث في النسق الإقليمي والعالمي، خصوصا ما بين الحربين العالميتين.

أثمرت التجارب المتنوعة والمتتالية من أشكال النضال المستمر ولو في فترات متباعدة وبأنماط اختلفت باختلاف الظروف، في النهاية ثورة أول نوفمبر 1954 المجيدة، ثورة عملت على التغيير الجذري بحملها السلاح ضد المستعمر إلى غاية نيل الاستقلال، كما عملت السلطة التي تولدت من هذه الثورة، على الرغم من المستجدات التي طرأت عليها في الوقت نفسه بمباشرة العديد من الخطوات للمرحلة التالية، في عملية لإصلاح ما خلفه الاستعمار من الممارسات والقوانين خلال قرن ونصف، والتي تركت آثارها على الدولة الجزائرية المستقلة في شتى المجالات.

المبحث الأول: الاستعمار وأثره في بناء تصور السلطة في الجزائر

تميزت مرحلة الاستعمار التي عاشها الجزائريون بشتى أنواع العنف والقمع والإقصاء[1]، وقامت السياسة الاستعمارية على محاولة تقسيم المجتمع الجزائري، وطمس ملامح انتماءاته التاريخية والحضارية بإدخالها عليه فآت أوروبية دخيلة، فئات أعطتها الأفضلية وميزتها بقوانين قامت على حماية وجودها، ألا وهي فئة المعمرين الأوروبيين، ميزت هذه القوانين والممارسات المعمرين عن السكان المحليين الأصليين، من خلال وضعها لترسانة من القوانين العنصرية، وباستخدامها للقوة المادية العسكرية في تطبيق هذه القوانين المجحفة والظالمة، كل هذا كان منظما وميزته أنه كان مفعما بالعنف المفرط من المستعمر وبأشكال القهر باستعمال السلاح، وهي حالة سيكولوجية ستفرض في المقابل ردة فعل بنفس نمط الفعل الأول، أي أن الجزائريين سيقابلون هذا العنف بعنف مشابه، بل وبأكثر ضراوة وهذه المرحلة الثانية هي مرحلة أساسية للجزائر، لأنها ستفرض نمط العمل لما بعد الاستقلال وستتحكم في السلوكات السياسية وستترجم كما سنرى على مستوى الأداء السياسي، كتنفيذ لفكر وثقافة سياسية من نوع معين، ذلك أنها تحمل، أي هذه المرحلة، في طياتها بذور الحركة الوطنية عبر محطاتها المختلفة من الثورات المتقطعة، إلى محاولة العمل من داخل المنظومة السياسية للمستعمر، وانتهاء بالنزوح إلى الفعل العسكري المبني على العنف لا غير، كلغة كان يستحيل أن يتكلم الاستعمار الفرنسي بغيرها، هذه السمات ستكون جوهرية في بناء الوعي السياسي، بل وربما ستكون أهم مرتكز لهذا الوعي، أما موقع المجتمع فقد حدده الظرف الاستعماري بالإقصاء، وفرض الاستعمار منطق في علاقته بالمجتمع الجزائري يقوم على الازدراء حيث أسس هذه العلاقة على أن يخدم المجتمع المحلي مصالح المواطن الفرنسي سواء في فرنسا أو في بلده اقتصاديا، فكانت من نتائج هذه العلاقة أن حكمت بغياب مطلق لكل أشكال المجتمع المدني، كممون للطاقات؛ كون هذه الوظيفة كان بإمكانها أن تهدد الوجود الاستعماري ككل، لذلك تم تهميش أي نشاط بإمكانه بعث الوعي لدى الجزائريين الأصليين من تعليم وتظاهرات ثقافية ترتبط بالهوية الوطنية، بل أكثر من ذلك عمل بكل ما أتيح للقضاء على نشأة وعي ثقافي أو سياسي من أي شكل كان.

حددت طبيعة العلاقة الاستعمارية بالمجتمع الجزائري ملامح الشخصية الجزائرية، التي لم تتوان عن استعمال العنف في سبيل تحقيق الاستقلال، وذلك على اعتباره كحل أخير، إذ أصبح من غير الممكن التعامل مع المستعمر من داخل منظومته السياسية، أي أنه لا يمكن مخاطبة السلطة الاستعمارية إلا بنمط العنف، وهذه الطبيعة التي اكتسبها جيل الثورة طبعت تصوره للسلطة ولمشروع

[1]– لمزيد من التفاصيل، ينظر:

Sylvie Thénault, violence ordinaire dans l'Algérie coloniale, Camps, internement, assignation à résidence, Odile Jacob, Paris, 2012.

الجزائر بعد الاستقلال، تصور ارتبط بنمط اتخاذ القرار السياسي في كل مناحي الحياة، وفي طريقة انتقال السلطة بين الأجيال السياسية المتتالية، وأثر في طريقة التعامل مع حالات التوافق والصراع المستمرة، وفي حالات التوحد والانقسام بين النخب السياسية على مستوى القيم المتعلقة بالثقافة الاجتماعية والسياسية المكتسبة، إلا أن الجديد الذي حدث كان التغير في بنية النظام العالمي الذي بدأت ملامح تأثيراته على الداخل تزداد أكثر فأكثر مع ظهور العولمة الاقتصادية.

المطلب الأول: الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر

يشكل الاستعمار مرحلة تاريخية فاصلة في حياة الجزائر، ذلك أنها أسست للحظة مفصلية بين التجربة الثقافية والسياسية لما بعد الخلافة، بما تحمله المرحلة التاريخية السابقة من أنماط سياسية مختلفة لدول قامت داخل الفضاء الجزائري، بمزيج بين الدعوة والعصبية، والتي انتهت إلى الوجود العثماني كآخر صورة للخلافة المتهاوية، وبقيت أجزاء موجودة من كل مرحلة، ولعل أصعبها على الإطلاق القطيعة التي نتجت عن الاستعمار على مستوى القيم الثقافية وعلى مستوى التنظيم الاجتماعي، من حيث الانتقال إلى نموذج الدولة الفرنسية القطرية والآثار التي خلفتها، ولقد خلفت هذه المرحلة سمات انطبعت في المخيال الجماعي وأثرت في بناء التصورات حتى لما بعد المرحلة الاستعمارية ومنها:

أولا: القطيعة الاستعمارية ومسألة العنف

إن الهدف الذي وضعته فرنسا في مشروعها الاستعماري والذي قام على ضم الجزائر للتراب الفرنسي واعتبارها أرضا فرنسية، وهذا بموجب المادة 109 من دستور فرنسا لسنة 1848، والتي عملت بكل الوسائل على إظهار هذا الأمر على أنه نهائيا ولا نقاش فيه، وبما لا يدع مجالا لمقارنة الجزائر بالدول المغاربية أو الإفريقية الأخرى بأي شكل من الأشكال، لأسباب عديدة، منها شساعة الأرض وتنوعها، وفرة الموارد والطاقات الطبيعية، موقعها الجغرافي وقربها من فرنسا.

لتجسيد هذه الأهداف كان لابد من إحداث قطيعة نهائية مع الفترة السابقة في مختلف المجالات، سواء السياسية منها أو الاجتماعية، وباستعمال مختلف الوسائل الممكنة وفي مقدمتها العسكرية، من هذا المنطلق كانت القوة والعنف هي الخيار الأساسي لتجسيد أهداف مشروع فرنسة الجزائر وهذا ما أظهرته الحملة الفرنسية الاستعمارية على الجزائر منذ البداية.

دخلت الجيوش الفرنسية الاستعمارية الجزائر سنة 1830، معلنة بذلك بداية مرحلة زمنية جديدة، وخلافا للأسباب الواهية والمقدمة لتبرير الاحتلال، يدل البرنامج الأساسي الذي انتهجه

الاستعمار الفرنسي للجزائر على نية سياسية ممنهجة ومنسقة مسبقة[1]، تصب في ضم الجزائر إلى الأراضي الفرنسية، والتي يجب أن تمر من خلال محو وطمس القيم الإسلامية والعربية والأمازيغية عن سكان الجزائر، واستبدالها بقيم أوروبية من خلال المنظومة البشرية للسكان المحليين أصحاب الأرض الأصليين بآخرين معمرين من أنحاء أوروبا، خصوصا المناطق الجنوبية منها، وشهدت البلاد انتفاضات شعبية عديدة لمقاومة الاستعمار تم القضاء عليها بسبب ضعف تنظيمها، وشرعت فرنسا في تنظيم البلاد وفق اتفاقية المرسى 1883، ولقد واجهت القبائل والعروش الملتفة حول الزوايا دخول جحافل الجيوش الاستعمارية بمقاومة مستميتة، واقترنت مقاومات شيوخ القبائل بالدعوة الدينية التي حمل رايتها شيوخ الزوايا، لترسم لوحة دقيقة على الظاهرة الاجتماعية المتمثلة في استنتاجات أولية منها:

* أن الظاهرة الاجتماعية في الجزائر كجزء من المنطقة المغاربية ارتبطت ارتباطا وثيقا بمفهوم السلطة والقيادة السياسية المرتكزة على الأساس الديني (الدعوة الدينية) كما كان حالها لحقب زمنية طويلة، وتصور حالة المجتمع الذي تلعب فيه المؤسسة الدينية المجسدة في الزاوية، وفي شيخها، وهرمها الإداري الذي هو هرم علمي بالدرجة الأولى، دورا أساسيا وهاما في رفع الهمم وتحريك المشاعر الدينية المرتبطة بالوطن، وبما أن الدولة الفرنسية دولة وطنية بمفهومها الحديث تقوم على فصل كل أشكال الدين أو التدين عن السلطة السياسية التي يجب أن تكون مدنية علمانية، فإن المواجهة لن تكون متكافئة، وسيتبين أنه حتى تتمكن السلطة الاستعمارية من الاستيلاء والسيطرة على الأرض يجب السيطرة على محرك البنيات الدفاعية المتمثلة في المؤسسات الدينية التي يلتف حولها المجتمع المغاربي.

* للقضاء على المؤسسة الدينية يتوجب مصادرة الأراضي الخصبة بالقوة المادية، سن القوانين الظالمة في حق الجزائريين (السكان الأصليين)[2]، تهميش السكان الأصليين وطردهم إلى أراضي جبلية وقليلة

---

[1]– على عكس الحجج الواهية، كحادثة المروحة وغيرها مثل عدم قدرة الدولة الفرنسية على تسديد ديونها المتراكمة تجاه الجزائر، التي أصبحت ضعيفة عسكريا لأسباب عديدة، يرجعها بعض المؤرخين إلى أن من أهم أسبابها كثرة الانقلابات العسكرية والتي حدثت في السنين الأخيرة من الوجود العثماني، كانقلاب الانكشاريين على سلطة البايات الشرعية[1]، عدم قدرة الإيالة العثمانية على التمازج بالسكان المحليين مما خلق هوة بينها وبين المجتمع، والذي يعتبره البعض عاملا وسلوكا عنصريا، أضف إلى ذلك الضرائب الكثيرة التي فرضها الحكام الأتراك واستعمالهم للعائلات اليهودية وعلى رأسها بوشناق وبوخريص لإدارة الحركة المالية للاستفادة منها وانحسار دور المؤسسات المالية وتراجع التجارة الخارجية، كل هذه الأسباب باختصار كانت وراء تهلهل السلطة وقدراتها الدفاعية مما سهل عملية الغزو.

[2]– من بين هذه القوانين نجد "قانون فارنيي " « la loi Varnier » لسنة 1873، قانون تعسفي بامتياز أجاز مصادرة أراضي المسلمين الجزائريين وبيعها أو بالأحرى إعطاءها للمعمرين، من خلال إخضاعها للقانون الفرنسي عوضا عن القوانين المحلية=

الإنتاج، والأهم من ذلك مسح الأراضي وإفراغ المجتمع من نقاط القوة، والتي هي أراضي العرش وتجزئة ملكيتها من جماعية إلى فردية، من خلال تقسيمها إداريا بوثائق على الأفراد المكونين للعائلة حتى يسهل شراؤها، الأمر الذي سيدفع إلى إضعاف وحدة المجتمع المتماسكة حول الملكية لجماعية للأرض والتي ينظم تقسيم العمل فيها المجتمع، وهو الأمر الذي بدوره أضعف المؤسسات الدينية والزوايا وأضعف قدراتها على المقاومة، وبالتالي عندما ضُربت الملكية ضُربت الوحدة الأساسية المكونة للمجتمع الجزائري ككل، خصوصا عندما أصبح التقاضي على الأراضي المُجزأة الملكية يخضع وبصفة نهائية إلى القانون المدني الفرنسي[1]، ومن هذه النقطة كان التحول الأول في الوحدة المجتمعية وأصبح المجتمع مكونا من وحدات جزئية.

ثانيا: مخطط الاستبدال الاجتماعي (الحياة الاجتماعية في الجزائر في فترة الاستعمار)

الصيرورة التاريخية التي سارت عليها التحولات الاجتماعية بمجيء الأتراك منتصف القرن السادس عشر، والأثر الذي تركه ذلك على الأنماط الاجتماعية والاقتصادية، لا يسمح بالتنبؤ المطلق والمحايد لما كان سيؤول إليه الاقتصاد الجزائري، وشكل المجتمع الذي كان سيتولد عن هذا النظام أو ذاك، الأمر الذي يصعب معه الحسم في حالة ما إذا كان المجتمع حينها قادرا على إنتاج أسس التراكم البدائي الرأسمالي، وهو الشرط الضروري لنشأة البرجوازية كمحرك يسبق بروز النظام الرأسمالي كنهاية منطقية، أم لا، والذي ستصاحبه بالضرورة نشأة بيئة مهيأة تاريخيا لاحتضان النظام الديمقراطي كشق سياسي ملازم للرأسمالية وتحرير السوق، لكن ما هو معلوم أن المجتمع الجزائري عاش سلسلة من القطائع المتكررة، الأمر الذي أثر سلبا على إمكانية تطور نمط معين، فمن التقسيم الإداري إبان الإيالة العثمانية، إلى الاحتلال الفرنسي الذي أعلن قطيعة بمحاولته استبداله لقيم المجتمع والدولة إداريا، قيميا، اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا وهذا الأخير كان أشد وأعنف مراحل القطيعة[2].

=التي كان معمولا بها، وقد تسبب بالدفع بأصحابها لبيعها تحت ضغوط مختلفة، أهمها رفع الضرائب المختلفة على الفلاحين، و" قرار كريميو" « le Décret Crémieux » لسنة 1871، نسبة لصاحبه إسحاق كريمييو (Isaac Moise Crémieux)من أصل يهودي، عين وزيرا للعدل الفرنسي في 1870، معروف لدفاعه المستميت عن الجالية اليهودية والتي استطاعت أن تصبح جزءا من الشعب الفرنسي، وانتقل هذا المشروع إلى الجزائر ين

[1]- Jacques BOUVERESSE, « L'administration de l'Algérie à l'apogée de la colonisation (1898-1945) : réflexions en forme de bilan », PP: 02, https://bit.ly/2SasmaJ, consulté le 21/12/2018.

[2]- Jean-Pierre Peyroulou, Ouanassa Siari Tengour, Sylvie Thénault, 1830-1880: « la conquête coloniale et la résistance des Algériens », in: Abderrahmane Bouchène *et al* (Dir), **Op Cit**, PP: 42 ; 43.

اتخذت السلطة الاستعمارية تدابير عديدة استهدفت بنية المجتمع الجزائري لتثبيت مشروعها لإلحاق الجزائر بفرنسا[1]، مستهدفة بشكل خاص مقوماته الهوياتية ممثلة في العربية والإسلام، وكل القرارات التي اتخذتها لم تخرج عن هذا الإطار.

وفي الوقت ذاته وتنفيذا لسياسة تغيير الهوية، اعتمد الاستعمار الفرنسي سياسة اعتبرت الجزائر أرض فرنسية أمام العالم، واجتهد لتقديم براهين كاذبة كي يتقبلها العالم، وعمد لأجل ذلك إلى محاولة مسح القيم الحضارية ومقومات المجتمع الجزائري من أصوله، واستئصالها من الجذور، ومن ثم استبدالها بقيم أوروبية دخيلة على المجتمع لجزائري، ومن بين المشاريع القانونية التي تصورتها السلطة الاستعمارية منح السكان الأصليين الجزائريين الجنسية الفرنسية كهوية جديدة، مقابل التنازل عن المقومات التاريخية التقليدية والمتأصلة عبر أحقاب التاريخ، كالتنازل عن الألقاب الإسلامية والمحلية وقبول قانون الحالة المدنية الفرنسي عوضا عن الحالة المدنية التقليدية من خلال مقترح قانون 1865.[2]

عمدت الإدارة الاستعمارية إلى فرض مجموعة من القوانين العنصرية في حق الجزائريين ولعل أشهر هذه القوانين، قانون الأهالي سنة 1863[3] والذي كان من نتائجه المباشرة أن أصبح الجزائريون المسلمون رعايا الإمبراطورية الفرنسية، ما داموا كذلك فلا يمكنهم التمتع بالحقوق التي يتمتع بها الفرنسي، وقانون الأهالي منظومة إدارية لا تخضع للقوانين الفرنسية وإنما خاصة بالجزائر، وهنا يلاحظ التناقض بين الأرض التي هي جزء لا يتجزأ من الأرض الفرنسية وسيادة قانون على منطقة دون الأخرى.

دفعت هذه الإجراءات في المقابل إلى تدني المستوى المعيشي للجزائريين، فقد تغيرت أوضاعهم الاجتماعية بتغير أساليب حياتهم. إن تدهور الأطر التقليدية تأثر أكثر بسبب تدهور أساليب الإنتاج المادية ومنها العلاقات الاقتصادية والتجارية التي قضت عليها التحولات الحاصلة بفعل القوانين الاستعمارية، فمثلا وفي المرحلة الممتدة بين سنتي 1905 و 1930 حيث اختفت الكثير من النقابات التقليدية المتواجدة بالشرق الجزائري، كنقابة النساجين وغيرها والتي اندثرت بفعل استيراد السلع الأوروبية المصنعة.

انتشرت على المستوى الاجتماعي ظاهرة احتساء الخمر لدى الشباب، وتغيرت حياته من حضور الدروس في الكتاتيب التي منعها الاستعمار بالقوة، إلى ارتياد قاعات السينما وحلبات الرقص

---

[1]– إسماعيل قيرة وآخرون، **المرجع السابق**، ص:71.

[2]- Le Sénatus consulte du 14 Juillet 1865 est une loi en cinq articles inspirés par le Saint-simonien, Ismaël Urbain ayant trait d'une part au statut personnel et la naturalisation de l'« indigène musulman » et de l'« indigène israélite».

[3]- Didier Guignard, «Le sénatus-consulte de 1863 : la dislocation programmée de la société rurale algérienne », in: Abderrahmane Bouchène *et al* (Dir), **Op Cit**, PP:133 ; 135.

الأوروبية كأنها حلبات منافسة، كانت على أشدها بين الفرنسيين واليهود وحتى بعض الشباب العربي، والذين بدأت مظاهر حياتهم تتغير بتغير أساليب تجارتهم، وفيما يخص الشباب الجزائري المسلم فقد بدأت تتغير معالم حياته، حيث وعلى مستوى الهندام بدأت تشيع الثياب الأوروبية،سواء الجديدة أو المستعملة الآتية من مرسيليا، عوض البرنوس والعمائم والأقمشة المطرزة، مما دفع بمخازنها إلى الأفول وبحث أصحابها عن تجارة أو حرفة أخرى تسد بها رمق الحاجات المتنامية لعائلات أصحابها[1].

ما زاد في تعقيد يوميات الإنسان الجزائري أن راتب الواحد، يقدر بواحد من عشرة 1/10 من راتب أي عامل فرنسي متوسط الدخل، و والمحظوظ ذلك الذي تحصل على عمل في الورشات أو في المزارع عند المعمرين، وهذا المؤشر لوحده قادر على توضيح نسبة الفقر التي تولد عنها أمية بسبب تخصيص المدارس لأبناء المعمرين ونسبة ضئيلة من المقربين منهم من الجزائريين، وانتشرت العادات والتقاليد والخرافات، وهوى المجتمع إلى مستوى متدني لا يتصور[2]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التبعات الخطيرة التي حلت على التركيبة السكانية للجزائريين، نتيجة لهذا النمط من التقسيم الاجتماعي للعمل والذي لا يتماشى مع الثقافة والتعاليم المتبعة محليا، حتى وإن أراد السكن المحليين اعتناقه عن مضض، فالتجارة الربوية والورشات التقليدية للجزائريين لم تتمكن من إدخال هذا الشكل من الأساليب في نمط إنتاجها، وهذا كله أثر كثيرا في تراتبات وفي تشكل الرتب الاجتماعية الموروثة، وفي القدرات المادية للسكان، وبدأ الفقر يرقى إلى عائلات كانت لحقب طويلة بعيدة عنه، إذ يقول مالك بن نبي في مذكراته في هذا السياق:" إن عائلة البكاتشي لم يعد لها وجود، وأفراد عائلة (صالح باي) بدؤوا يهاجرون إلى تونس فيما انطوت عائلة اللفغوني على نفسها)[3].

المطلب الثاني: الحياة السياسية والإدارية في الجزائر أثناء الاستعمار (الدولة والمجتمع)

حاول الاستعمار الفرنسي إحداث قطيعة تاريخية في حياة الجزائر والجزائريين بوضعه قوانين مجحفة وبممارسات تميزت بالعنف والإقصاء غير المحدود، وستكون هذه الممارسات بمثابة الخطاب الذي فرض على الجزائريين والتي أثرت في تكون ثقافة سياسية خاطب بها الشعب الجزائري المستعمر من خلال الثورة، وارتسمت مع تكوين شخصية قادة الثورة.

---

[1]– مالك بن نبي، **المرجع السابق**، ص: 19.

[2]– عمورة عمار، **المرجع السابق** ، ص: 187.

[3]– مالك بن نبي، **المرجع نفسه**، ص:72

أولا: الوضع السياسي أثناء الاستعمار ومحاولات الإصلاح الأولى

لم تمثل السلطة الاستعمارية الدولة الفرنسية للجزائريين المسلمين ولم تكن القوانين التي أصدرتها لصالح لا المقومات الاجتماعية للهوية الإسلامية الجزائرية، ولا لمستقبل سياسي ممكن بعيدا عن القبضة الكولونيالية، ذلك أن حقوق المشاركة السياسية الممنوحة للجزائريين وعلى قلتها إنما جاءت بفضل مشاركة الشباب الجزائري الذي جندته فرنسا في الحرب العالمية الأولى والثانية، وبضغط من الوطنيين الأوائل من أمثال الأمير خالد وجمعية العمائم القديمة، وبفضل قوة الرفض التي أبداها الشعب الجزائري لقوانين التجنيس.

من القرائن الدالة على رفض الجزائريين للمنظومة الأوروبية الدخيلة عليهم، والتي يريد المستعمر فرضها، رفضُ الجزائريين لقانون الملكي لسنة 1865[1]، الذي دعا نابليون من خلاله المسلمين إلى التخلي عن قانون الأسرة الإسلامي والدخول تحت راية الحقوق والواجبات التي تحملها قيم الجمهورية الفرنسية حتى يتسنى لهم التمتع بالحقوق السياسية والمدنية مثل باقي المعمرين، وهو أمر رفضه الجزائريون إلا نسبة قليلة ممن تجنسوا بالجنسية الفرنسية، وحتى المعمرون رفضوه كذلك، حيث رأوا فيه تهديدا لمصالحهم القائمة على التمييز والتفوق القانوني لهم، ذلك أنه بإمكان الجزائريين إذا ما تجنسوا مقاضاة المعمرين من أجل استرجاع أراضيهم وملكياتهم.

على الصعيد الدولي ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، والتي صاحبها ظهور توازنات القوى عالمية الجديدة، والتي تغيرت معها الخارطة الجيو–سياسية والأوضاع الدولية، وظهرت معها تيارات فكرية مثالية ترأستها المدارس الفكرية الأخلاقية والقانونية، استلهم منها الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسن"[2] للولايات المتحدة أفكاره والتي شكلت بدورها قاعدة ارتكزت عليها الشعوب المستعمرة في محاولة منها إنهاء حالة الاستعمار المهين، الذي كانت تتعرض إليه الشعوب من قمع واستغلال لثرواتها الطبيعية.

---

[1]– القانون الملكي الذي أصدره الإمبراطور نابليون بتاريخ 14 جويلية 1865 وإعلان الجزائر مملكة عربية تابعة لفرنسا الإمبراطورية، بعد ما لاحظ بنفسه الحياة المزرية التي يعيشها الجزائريين، وقال فيها أن الجزائر لم تأت لهذا بل لإخراج الجزائريين من الجهل والفقر، واعترف بأن هذه الحالة أنتجتها حالة المستعمرة.

[2]– توماس وودرو ويلسن هو الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية (1856–1924)، ترأس الولايات المتحدة لعهدتين (1913–1921) تقدم بلائحة للسلم إلى الكونغرس الأمريكي سنة: 1918 فيها أربعة عشر مبدءا تعتبر بمثابة ميثاق للحقوق والحريات وحق الشعوب في الحرية وتقرير المصير موجهة أساسا لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العلمية الأولى، والتي على أساسها قامت إحدى الحكومات العالمية كمؤشر لنجاح التيار الأخلاقي في تحليل الصراعات وتشكل الدول نظريا وهي عصبة الأمم، ولقد ألهمت هذه المبادئ النخب الوطنية في المستعمرات إلى التحرك في جمعيات وأحزاب وتشكلت بفضل ذلك الحركات الوطنية التحررية الداعية بالحق في تقرير مصائرها.

اعتمدت هذه التيارات الفكرية في حركيتها على نفور المجتمع العالمي من الآثار المدمرة للحرب وأسست أهدافها على مفهوم القانون الدولي كناظم لحركة العلاقات بين الدول، وكمنظم لحركة ظهور الدول كوحدات سياسية ذات شخصية معنوية مستقلة، بالإمكان تمثيلها في محفل دولي كعصبة الأمم، التي تطورت فيما بعد إلى هيئة الأمم المتحدة بنهاية الحرب العالمية الثانية، كما أن هذه التغيرات ساعدت بشكل كبير في بلورة فكر ونضج الحركة الوطنية، إذ اعتمدها الجزائريون الذين كانوا في المهجر، والعائدين من أوروبا بعد الأزمة الاقتصادية التي ضربت سنة 1929، والذين شارك عدد كبير منهم في الحربين العالميتين الأولى والثانية في صفوف الجيش الفرنسي، وخلال ذلك نهلوا بقيم وفكر الجمهورية الفرنسية (الحرية، الأخوة، المساواة) التي قامت عليها الثورة الفرنسية، بالإضافة إلى أفكار السانسيمونيين.

لاحظ الجزائريين المهاجرين والذين شاركوا في الحرب، الفرق الشاسع بين المجتمع الفرنسي في فرنسا الوطن، وما هو عليه حال الجزائريين في أرضهم الجزائر التي تغنى الاستعمار بأنها أرض فرنسية من جهة، وبين من ينشدون هذه الشعارات من الفرنسيين في المستعمرات من جهة أخرى[1].

لقد ساعد الوضع الداخلي من خلال الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية للجزائريين، نتيجة للسياسة الاستعمارية العنصرية، والتي تشكلت الحركة الوطنية في خضمها، لتطالب الحكومة الفرنسية بالمساواة، وهو أكبر ما كان يمكن أن تتقدم به من مطالب بالنظر إلى الظروف والسياق العام للتاريخ حيث كانت معزولة ومسلوبة الحقوق وتفتقد لأدنى شروط المفاوضة مقابل سلطة استعمارية تعتمد على القوة العسكرية، والتي لم تكن لتقبل بأي تنازل خصوصا، بعد ما أحكمت قبضتها على كل أوجه الحياة في الجزائر.

تميزت هذه المرحلة بحدوث تغيرات على المستوى الدولي والإقليمي، كقيام عصبة الأمم وبداية الحركة الإصلاحية بمنطقة المشرق التي بدأت أفكارها تصل إلى أوروبا ومن ثم إلى الجزائر، مكنت إذن من ظهور بوادر المطالبة على الرغم من محدوديتها، إلا أنه وبالنظر إلى طبيعة القوة التي تميزت بها العلاقة بين السلطة الاستعمارية كسند للمعمرين الأوربيين من جهة، وبين باقي الجزائريين العزل من جهة أخرى، فإن ميزان القوى لم يكن ليسمح بالمطالبة أكثر من التساوي في بعض الحقوق.

[1]– أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص:59.

ثانيا: الوضع الإداري، النموذج الهجين للدولة الكولونيالية

من الضروري التطرق إلى الوضع الإداري لاعتبارين هامين، الأول هو أنه يعبر عن التطبيق الفعلي للسياسة الاستعمارية في تعاملها مع الجزائريين المسلمين والمعمرين الأوروبيين، كترجمة لحقيقة وضع المسلمين، والاعتبار الثاني يتمثل في الضرورة التي ستظهر لإدخال إصلاحات إدارية عميقة لتصحيح وضع الدولة، سيتوجب على حكومات الجزائر المستقلة فيما بعد تطبيقها.

بفعل المرسوم الملكي الصادر بتاريخ 22 جويلية 1834 قررت فرنسا ضم الجزائر إلى أراضيها، ولأجل التحكم في ذلك إداريا أنشأت في سنة 1844 المكاتب العربية، يساعدهم فيها القياد والآغاوات والباشاغات[1]، مناصب ضمت من انتهزوا فرصة الحصول على راتب شهري وإعفاء من الضرائب مقابل الحفاظ على ملكياتهم وعملوا كجواسيس، واعتبرت المكاتب العربية بمثابة إدارة وسيطة بين المعمرين والسلطة الاستعمارية والأهالي، يرأسها ضباط فرنسيون لهم كامل الصلاحيات الإدارية، العسكرية وحتى على جهاز العدالة والضرائب ومراقبة تحركات البوادي، الذين شكلوا لها تهديدا مباشرا من خلال الثورات المتكررة وكان الهدف من هذه المكاتب القضاء على الثورات والانتفاضات بكل الطرق الممكنة وتحقيق الأمن للمعمرين.

في سنة 1844 قسمت السلطة الاستعمارية الجزائر إلى ثلاث محافظات وهي الجزائر ووهران وقسنطينة، في المرحلة الأولى للاحتلال لم يكن انتشار المعمرين واسعا، عدا بعض الجيوب المنتشرة في المناطق التي تمكن الجيش الفرنسي من بسط نفوذه عليها، وبدأ العمل الإداري من خلال المكاتب العربية التي يرأسها المتصرف الإداري وله صلاحيات واسعة، يساعده (الخوجة) ويعمل كاتبا، الخليفة أو الباشآغا تسميات من التراث التركي والعربي، إلى (القايد) أو (الشيخ) اللذان يعملان على المستوى المحلي أي في القبيلة أو الدشرة، يساعدون المتصرف الفرنسي في تحصيل الضرائب وانتقاء المعلومات وحتى إمداده ببعض الخيالة الذين يأتي على رأسهم (الشاوش)[2].

تشعب التنظيم الإداري من خلال قرار 20 فبراير 1868 بتقسيمه للجزائر المحتلة إلى 03 محافظات الجزائر، قسنطينة ووهران، أصبح الحاكم العام للجزائر يتمتع بالصفة المدنية، خلافا لما قبل سنة 1871 أين كانت السلطة عسكرية، وأصبح للحاكم العام جميع الصلاحيات يساعده في إدارة المستعمرة

---

[1]– الباشاغاوات والقياد: وهي رتب اجتماعية ووظيفية خلفها الوجود العثماني، وهي في أغلبها من جزائريين عملوا مع النظام الاستعماري الفرنسي وخانوا وطنهم، واعتنقوا مبدأ الجزائر فرنسية عقيدة وعملا، ويوجد الكثير ممن قاتلوا مع الجيوش الفرنسية من أجل تحقيق هذا المبدأ، مضحين بأرواحهم ودمائهم ضد الجزائريين، وحصلوا بذلك على السلطة والمال والامتيازات الكبرى، فكانوا يعملون في المكاتب العربية التي أسستها فرنسا الاستعمارية كوسطاء وكان منهم= =القياد الموضوعين على رأس القرى والدواوير، يحسبون رؤوس الماشية والأراضي الزراعية لأجل تحصيل الضرائب للاستعمار، وتقديم الأخبار والاستعلامات للجيوش الفرنسية.

[2]- Jean-Pierre Peyroulou, Ouanassa Siari Tengour, Sylvie Thénault, «1830-1880 : la conquête coloniale et la résistance des Algériens », in: Abderrahmane Bouchène *et al*, **Op Cit**, PP: 50.

مجلس الحكومة، ومجلس مالي يساعده في مسألة مناقشة الأمور المالية وهي صفة جاءت مع الجمهورية الثالثة 1871 إلى أن أصبحت تتمتع بالحكم الذاتي التي حصلت بعد سنة 1900.[1]

تنقسم البلديات بدورها إلى نوعين واحدة مختلطة وكانت نسبتها تقارب 58% منها 4% مراكز بلدية، وأخرى كاملة الصلاحيات بنسبة 42% [2]، أما الصحراء فخضعت للحكم العسكري وللقوانين العسكرية، يقطن البلديات المختلطة أغلبية مسلمة وقلة أوروبية ويحكمها إداري فرنسي وتساعده لجنة مكونة من الأوروبيين وبعض المساعدين من الجزائريين، وكانت حجة الاختلاط عند الفقهاء القانونيين الفرنسيين هو تربية الأهالي مدنيا حتى يتمكنوا من إدارة هذه البلديات بأنفسهم[3] وبينما يخضع الأوروبيون للقوانين الفرنسية يخضع الجزائريون للقوانين العسكرية، مع سلطات مطلقة للمتصرف البلدي الذي أنشأ بقرار سنة 1875، يعينه الحاكم العام، إذ يحق له فعل ما شاء مع الجزائريين وأملاكهم دون أي رادع قانوني، فيتشاور في ذلك من مركز القوة مع "جماعة" الدوار حول إجراءات نزع الملكية، وكانت جل اهتماماته توفير المساعدة للمعمرين، فكان يختار مواقع بناء المجمعات السكنية للمعمرين الوافدين ويساعده نواب من أعيان الأهالي وباقتراح منه، نظرا لشساعة إقليم البلدية وعدم قدرته لوحده على مراقبة كل التحركات وتحصيل الضرائب، كان ينظر إليهم السكان المحليون بعين الاحتقار وكثيرا ما وقعت اعتداءات عليهم[4].

تميز الصنف الثاني من البلديات بالصلاحيات الكاملة كما كان يطلق عليها، وهي خاصة بالمعمرين وتخضع للقوانين المدنية الفرنسية كما لو كانت في الأرض الفرنسية، وكانت تحتوي على عدد قليل من الجزائريين المسلمين، ولم يكن لهم الحق في انتخاب رئيس البلدية ولا مساعديه، أما على مستوى التمثيل النيابي فقد عرف ابتداء من 1896 تغيرات خصت إنشاء عوض المندوبيات المالية الممثلة عل مستوى الجمعية العامة الفرنسية، جمعية تضم 24 نائبا من المعمرين، 24 من الأوروبيين من غير المعمرين (موظفين وتجار ومهنيين) و24 نائبا عن المسلمين 15 يمثلون العرب و06 نواب عن منطقة القبائل (لاحظ نزعة التفرقة على المستوى المؤسسي والسياسي بين السكان الجزائريين)[5].

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ط:4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص:15.

[2]– أبو القاسم سعد الله، **المرجع نفسه**، ص:16.

[3]- Christine Mussard, « La commune mixte, espace d'une rencontre ? », in: Abderrahmane Bouchène *et al*, Abderrahmane Bouchène *et al* (Dir), **Ibid**, PP:392.

[4]- Christine Mussard, « La commune mixte, espace d'une rencontre ? », in: Abderrahmane Bouchène *et al*, Abderrahmane Bouchène *et al* (Dir), **Ibid,** PP:393.

[5]- Jacques BOUVERESSE, **Op Cit**, PP:03.

المطلب الثالث: نشأة حركات الإصلاح الأولى

أدى بطريقة أو بأخرى الاستعمار الفرنسي في غزوه للمنطقة المغاربية عموما، وللجزائر خصوصا، على أنه وإن تهاوت المؤسسات السياسية التقليدية، فإن للمجتمع قدرة عالية على التلاحم والمقاومة والدفاع عن قيمه ومقوماته، وأنه بطريقة ما هو العامل الأصل، إذ لا يمكنه فقط من التوحد والتلاحم للحفاظ على هويته، بل وإنتاج مؤسساته السياسية وغير السياسية لتأكيد وجوده، وهذا ما ستبينه الفقرات الموالية.

أولا: محاولة الإصلاح السياسي الأولى

تعبر المحاولات السياسية الأولى عن حركية مجتمع حي يأبى الانصياع إلى الحالة الاستعمارية، وإلى الوضعية التي أراد المستعمر فرضها، وهي وضعية مغايرة لقيمه والمقصود بها استغلاله واستغلال ممتلكاته بأبشع الطرق، في وقت لا يملك مقومات المقاومة المسلحة للدفاع عن نفسه، ومن جهة أخرى كانت قد مرت قرابة السبعة عقود، وهي المدة التي غاب فيها الجيل الذي عاش اللحظة الاستعمارية الأولى ورفضها بقوة السلاح، وجاء بعده جيل ولد بعد تلك اللحظة ومهما كانت مظاهر رفضه لفكرة الاستعمار إلا أنه لم يستشعرها بقدر الجيل الأول، لذلك لم يجد مشكلة في التعامل مع السلطة الاستعمارية والمطالبة بالتغيير من داخلها، وعليه بدأت محاولات أولى أدت إلى أن تفاعلت السلطة الاستعمارية معها من خلال إصدارها بعض القوانين والت يمكن أن تصنف ضمن محاولات إصلاح للوضع، لكن دائما بالصيغة التي تكرس الوجود الاستعماري، وجاءت كرد على المطالب المقدمة إليها من طرف النخب الجزائرية المسلمة، ومن المحاولات الأولى المطالبة بإصلاح وضع الجزائريين كانت حركة الشباب الجزائري، تيمنا بحركة الشباب التركي الذي أسس الجمهورية التركية كدولة وطنية قامت على العلمانية وعلى تحديث الخطاب والمنهج السياسيين، والجديد في هذه المحاولات أنها أرادت تحقيق ذلك من داخل جهاز الدولة الاستعمارية، ويرى الشباب بأنه وبدون المشاركة في العملية السياسية، لا يمكن أن يخرج المسلمون الجزائريون من وضع الأهالي الذي فرضه الاستعمار إلى وضع المواطن الفرنسي، فاختاروا سبيل المشاركة، وعملوا على امتلاك مؤهلات الحداثة وما تستوجبه المظاهر وأبعاد الحضارة المدنية، التي تخاطب الدولة من خلالها الفرد بمنطق الوضعية[1]، وهذه الأخيرة في رأيهم لا تتناقض مع العقيدة الإسلامية، وفي حثهم هذا، يعتبر هذا الجيل من مؤسسي الوعي السياسي للحركة المطلبية والتي بالإضافة إلى فواعل سياسية واجتماعية مختلفة ستظهر مع الوقت، ستؤسس للحركة الوطنية أي تلك المطالبة بالاستقلال، وبالتالي يظهر أن حركة

[1]– نور الدين ثنيو، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص:64.

جيلية جديدة بدأت تظهر، إلا أنه وكما يرى كارل مانهايم وغيره من علماء الاجتماع فإن الظاهرة الاجتماعية تتغير بطريقة بطيئة نسبيا تجعل استشعارها صعب، ذلك أنها تأخذ وقتا طويلا.

كان لمشروع حركة الشباب الجزائري التي تأسست سنة 1909، وخصوصا بعد انضمام الأمير خالد لها، نتائج كبيرة أثرت في صيرورة السلوك السياسي للسلطة الاستعمارية، كما ستؤثر لاحقا في تكوين الوعي السياسي المطالب بالاندماج إلى الاستقلال كما ذكر سابقا، وفي خضم ظهور ملامح الحرب العالمية الأولى وإصدار السلطة الاستعمارية لقرار فبراير 1912 والقاضي بتجنيد الجزائريين للحرب في صفوفها، والذي تبعته أحداث واحتجاجات في مناطق عديدة، لعل أهمها احتجاجات بني شقران بالمحمدية[1]، بينما رأت فيها حركة الشباب الجزائري فرصة للمطالبة بحقوق المساواة أمام "ضريبة الدم" وبذلك تغير خطاب المقاومة من العنف المادي غير المنتظم تحت لواء القيادة الدينية، إلى خطاب لغة السياسة والمناورة، وتغير بذلك النص المطلبي من دفع المستعمر بالقوة إلى المطالبة بقبول مطالبه داخل منظومته، يتحدث الشباب إذن بلغة ظروفهم وتنشئتهم، نفس الخطاب الذي تتحدث به النخب الفرنسية حول قيم الجمهورية الفرنسية، كما أن مواكبة ظروف الحرب العالمية الأولى التي شارك فيها الجزائريون الذين جندتهم فرنسا بالقوة[2]، وبعد سلسلة من المشاورات بين الحاكم العام في الجزائر ورئيس الحكومة الفرنسية "جورج كليمونصو" في 06 فبراير 1919، اتخذت الحكومة الفرنسية قرارات سياسية في محاولة لاسترضاء الجزائريين على الدور الهام الذي لعبوه في تحريرها من الاحتلال الألماني، بالنظر إلى عدد الضحايا الذي تعدى 26000 قتيل و72000 جريح.

لم يكن الجزائريون في كفة المعادلة الواضحة، أي بينهم وبين دولة استعمارية فقط، إذ تكونت المعادلة من طرف ثالث ممثلا في المعمرين، فقد عبّر وضع الجزائريين المسلمين عن عمق العلاقة المتشنجة بين الحكومة الفرنسية في فرنسا، وبين المعمرين الذين كانوا يزدادون قوة بفضل القوة الاقتصادية والمالية التي بدؤوا يحققونها، من خلال الأراضي الشاسعة التي امتلكوها بالمصادرة وعن غير وجه حق، وفي المقابل يبقون في نظر الحكومة الفرنسية، فرنسيون تجب حمايتهم، خصوصا وأن نتائج استغلالهم للأراضي الزراعية سيساعد مباشرة في الاقتصاد الفرنسي، وهذه القوة الاقتصادية التي اكتسبوها زادت من قدرة تأثيرهم على رسم السياسات في فرنسا، وعلى التأثير في أي سياسة بإمكانها رد الاعتبار للجزائريين على خلاف الجزائريين المسلمين الذين سيستغلون الحصول على حقوق المواطنة لاسترداد أراضيهم.

من هنا بات قرار إصلاح قانون الأهالي المفروض على الجزائريين، والذي تقدم به "جونار" وسمي باسمه من طرف معارضيه، على أنه يمكن السماح للجزائريين بالحصول على الحقوق السياسية

[1]- Gilbert Meynier, « Les Algériens et la guerre de 1914-1918 », in: Abderrahmane Bouchène *et al*, Abderrahmane Bouchène *et al* (Dir), **Op Cit,** PP:330.

[2]– عمورة عمار، **المرجع السابق**، ص: 164.

وعلى حق المواطنة مقابل ضريبة الدم، ضريبة فرضت على الجزائريين لدفعهم للمشاركة في الحرب العالمية الأولى إلى جانب العساكر الفرنسية، والتي يمكن أن تسمح لهم بالحصول على الجنسية الفرنسية إذا ما التزموا كذلك بشروط أخرى[1].

وتمثل القرار في منح التصويت في الانتخابات المحلية لحوالي421 ألف مسلم جزائري، وتمكينهم من الامتيازات التي يتمتع بها كل شخص يحمل الجنسية الفرنسية، وفي تفاصيل القانون يلاحظ أنه يمنحهم حق انتخاب من يمثلهم من المسلمين فقط، وليس انتخاب أي متَرشح لأن الأوربيين لم يقبلوا المساواة مع المسلمين ولا يسمحون لهم بالمشاركة حتى في انتخاب رؤساء البلديات.

ارتبط حق التصويت بعدة شروط منها، الخدمة بالجيش الفرنسي ومعرفة القراءة والكتابة بالفرنسية ملكية أرض أو عمارة أو مسجل في الضرائب، أو حاملا لوسام شرف فرنسي أو ابن شخص يحمل الجنسية الفرنسية، أو يملك شهادة أهلية، وأهم ما جاءت به إصلاحات 1919[2] هو رفع نسبة تمثيل الجزائريين في المجالس العامة من 20% إلى 33%، أي أنه عدد الممثلين المسلمين ارتفع من 18في1914 إلى29 في1919، أما الأوربيين فقد احتفظوا بعددهم الغزير وهو87 وعليه فإن عدد أعضاء المجالس العامة ارتفع من87 إلى 105 للأوربيين و18 للجزائريين فقط، إلا أن ما كان واضحا هو فشل جميع الإصلاحات المقترحة ذلك أن الوجود الاستعماري كان معرضا للفشل أصلا، وسواء جاء هذا الرفض من المعمرين أو من الجزائريين، فإنه انتهى إلى أن الوجود الاستعماري كان حالة شاذة لم يكن ممكنا أبدا أن ترقى إلى أكثر من أنها هيأت الظروف التي ساعدت في نشأة الشعور الوطني، سواء بعلم الفاعلين من الجزائريين أو من الاستعمار نفسه، والنتيجة كانت واحدة وهي بداية حركية جديدة مع جيل جديد بدأت ترتسم وطنيته مع الإصلاحات المتكررة والفاشلة[3].

ثانيا: حركة الإصلاح الديني

عزز الاحتلال الفرنسي تخلف المجتمع الجزائري عمدا وبطرق كثيرة، وعلى الرغم من جهوده واستعماله لوسائل العنف والقتل والتشريد والتجويع التي رافقتها قوانين عنصرية، فطبيعي أن يبقى المجتمع في أغلبيته الساحقة ملتفا حول هويته ومرتبطا بقيمه وشعوره باستحالة الانتماء للدولة الفرنسية، ذلك حتى أن محاولات المطالبين بالاندماج لم يحققوا ذلك.

---

[1]- Ageron Charles-Robert. Une politique algérienne libérale sous la III ème République (1912-1919). In: **Revue d'histoire moderne et contemporaine**, tome 6, N°2, Avril-juin 1959. PP:122.

[2]- Laure Blévis, « Quelle citoyenneté pour les Algériens ? », in: Abderrahmane Bouchène *et al*, Abderrahmane Bouchène *et al* (Dir), **Op Cit,** PP:500.

[3]- Jacques BOUVERESSE, **Op Cit**, PP:01.

ظهر منذ البداية الدور الذي لعبته المؤسسة الدينية سواء في إشعال روح المقاومات الأولى أو في تلقينها للقيم الإسلامية التي شدد عليها المجتمع، كرد فعل على العدوان والاحتقار الممارس من طرف الاستعمار، وتتمثل في الزوايا التي رفعت راية الدفاع عن الدين وأشعلت الثورات التي أعيت القوات الاستعمارية على الرغم من قلة تنظيمها وهي زوايا المرابطية. وهناك فئة أخرى من الطرق الدينية التي لم يكن لها دور أساسي في الحركة السياسية وفي تكون الوعي السياسي لدى الجزائريين، فكان موقفها محايدا وسلبيا، إن لم يكن بالإمكان القول بأنه كان عكس التيار الوطني كونه كرس التواكل، ونشر فكر الاستسلام لمشيئة الأقدار، وبذلك خدم الاستعمار الفرنسي بطريقة كبيرة وغير مباشرة، إذ أدخل الخرافات والكرامات وأبعد الوعي الوطني عن محاولة الدفاع عنه وعن مكتسباته، وأرجعها إلى الأقدار وإلى ضرورة دينية مكتوبة في الأزل. ولكن هذا لا ينفي في المقابل، دورها الكبير في الحفاظ على أصالة المجتمع الجزائري من خلال توليها مهمة تحفيظ القرآن، وتنشيط المواسم الدينية، وكان لهما (أي فئتي الطرقية) الفضل في إبقاء المجتمع الجزائري متمسكا بقيمه الدينية إلى حد ما ولم ينحل أمام القوة الاستعمارية، كما سمح بتحصيل اللغة والتشبث بها وبالتوحيد الذي كان مهددا، عكس ما وقع لدول إفريقية ومستعمرات فرنسا بالمحيط، ومستعمرات إسبانيا والبرتغال في أمريكا الجنوبية، أين ذابت الديانات المحلية واستبدلت اللغات المحلية بلغات المستعمر، حتى أصبحت أمريكا الجنوبية يقال لها أمريكا اللاتينية، والتي لم تكن لا لاتينية ولم تكن ديانتها كاثوليكية من قبل.

في المقابل ومع نشأة التيار الإصلاحي في المشرق الإسلامي الذي رأى بروز أسماء مثل عبد الرحمن الكواكبي، جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، المطالبين بإصلاح القيم الاجتماعية والدينية للمجتمعات الإسلامية، والتي انقسمت إلى تيار إصلاحي وآخر صحوي (راديكالي)[1]، بينما يرى الأول بضرورة بدء عملية الإصلاح بالتنشئة والمثابرة على تلقين القيم الدينية الأصيلة ودعمها بما توصلت إليه المجتمعات الغربية من مفاهيم القانون الدستوري والمجالس النيابية والعمل من خلالها، يرى التيار الصحوي بضرورة استعمال القوة لتغيير الأشياء، ولقد وصلت آثار أفكار الحركة الإصلاحية إلى جميع الدول الإسلامية القابعة تحت الاستعمار، وتبلورت أفكار الإصلاح الديني والاجتماعي من خلال مشاريع الإصلاح الاجتماعي.

ومهما يكن فإن التياران يتفقان حول الغاية، والتي كانت مشتركة، ألا وهي ضرورة إصلاح المجتمع وإعادته لقيمه الأصيلة، وبالتالي ظهرت نخبة دينية إصلاحية تبنت طرح الإصلاح الديني والاجتماعي والذي انطلقت موجته من المشرق الإسلامي، تبناها مؤسسو جمعية العلماء المسلمين مثل ابن باديس (في الشرق الجزائري)، البشير الإبراهيمي (مدير مدرسة دار الحديث الإصلاحية بتلمسان)

[1]– عبد الغني عماد، **الإسلاميون والثورة، إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص ص: 79؛84.

والطيب العقبي (1889–1960) والذي كان يدير حلقة الترقي في العاصمة[1]، انطوى مشروعها على العد الوطني وعلى متطلبات المجتمع الجزائري وتوضيح علاقته بالدولة الفرنسية والعالم العربي والإسلامي[2].

المبحث الثاني: الثورة التحريرية ومشروع الدولة الجزائرية المستقلة

الرجوع إلى الجذور التاريخية المكونة للشخصية السياسية وللوعي السياسي في محاولة لاستقراء نمط التنشئة السياسية للنخب والظروف المحيطة بهذه التنشئة، ضرورية لفهم درجة تأثير الإرث الاستعماري، ذلك أن سلسلة القطائع وطبيعة التركيبة للتيارات السياسية وظروف انطلاق الثورة التحريرية، تساعد في فهم موضوع الإصلاحات في الجزائر لأنها تعبر عن الانفراد في القرار السياسي نظرا للطبيعة الهرمية لمنظمة الجيش التي هي سليلة جيش التحرير الوطني والذي لعب أدوارا هامة في تحرير الجزائر ورسم طبيعة النظام السياسي الجزائري بإيجابياته وسلبياته، ومعها ستظهر طبيعة صناعة القرار المتميزة بالفردية، والتي لا تؤتي النتائج المرجوة كاملة فيتوجب معها إدخال إصلاحات على البرامج، ومرة تلو الأخرى، لا تتم الإصلاحات باستشارة واسعة للأطياف السياسية وبدرجة أقل لأطياف المجتمع المدني، وتتحول في النهاية إلى سلسلة غير منتهية من البرامج تتبعها إصلاحات.

المطلب الأول: أسس النظام السياسي الجزائري من الحركة الوطنية إلى الثورة التحريرية

بالنظر إلى طبيعة الاستعمار الفرنسي للجزائر والذي عكس حالات الانتداب التي انتهجها مع مستعمراته الأخرى، وإلى التطورات الحاصلة محليا ودوليا، فإنه يبدو أن حلقة القطائع المتكررة والمستمرة، ستكون الميزة الأساسية للنظام السياسي الجزائري، فكما حصل مع التغييرات التي أدخلها النظام الاستعماري على بنى الاقتصاد والمجتمع، وجملة القوانين التي كرست العنصرية ورسخت مبدأ التعامل بالعنف والإقصاء مع الجزائريين، والتي يعبر عنها بالإرث الاستعماري[3]، واذا اعتبرت فعلا وبما أن كل فعل يستوجب رد أو ردود أفعال، كان نضج الحركة الوطنية وعنف العمل العسكري في التعامل مع المستعمر بنفس القدر من العنف الذي مارسه المستعمر قبلا على الشعب الجزائري، كما

[1]- James McDougall, « Abdelhamid Ben Badis et l'Association des Oulémas », in: Abderrahmane Bouchène *et al*, Abderrahmane Bouchène *et al* (Dir), **Op Cit**, PP:540.

[2]– نور الدين ثنيو، **المرجع السابق**، ص:23.

[3]– لمزيد من التفاصيل حول دور الإرث الاستعماري في تكوين النخبة، ينظر:
William B, Quandt, **Revolution and political leadership, Algeria 1954-1968**, MIT Press, Massachusetts, 1976.

يعبر عن انتقال جيلي آخر، فالجيل الذي سيفجر الثورة الجزائرية ولد ونشأ بين مختلف تيارات الحركة الوطنية منذ بداياتها والتي أمضت هي الأخرى عقودا في النضال السياسي السلمي الذي انتقلت إليه بعدما فشلت محاولات المقاومة الشعبية المسلحة التي عايشت هزائمها وانكساراتها، أما جيل الثورة فبدوره عايش فشل المقاومة السلمية لذلك اتجه إلى خيار العمل المسلح الذي كان قد بدأ ينتشر في مختلف المستعمرات الإفريقية. الجزء الموالي من الدراسة يلقي نظرة على مرحلة تكون الحركة الوطنية وأهم الميزات التي اتسمت بها، ثم كيف ترسخت هذه القيم لتشكل خصائص النظام السياسي الجزائري لما بعد الاستقلال.

أولا: تيارات الحركة الوطنية والثورة، قطيعة تنظيمية واستمرارية فكرية

لفهم الخصائص المرتبطة بطبيعة النظام السياسي الجزائري، يجب العودة إلى الأسس التي قامت عليها الحركة الوطنية كونها كانت المهد الذي تربى فيه الوعي السياسي الجزائري، ثم أن بعض مظاهر العنف المنظم التي لجأت إليها الحركة الوطنية وتطوراتها الميدانية، أسست تقليد استعمال العنف مع الاستعمار، ثم في التعامل مع المكونات الداخلية كما سيظهر من المباحث أدناه.

مع بداية القرن العشرين، سواء على المستوى الدولي الذي سيتأثر كثيرا بالأحداث الدولية الحاصلة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وظهور التحولات العالمية ومنها أزمة الكساد الاقتصادي التي عصفت بأوروبا وأمريكا الشمالية، إضافة إلى الأحوال السياسية المتردية بين فرنسا، وهي كثيرة لكنها توجت بظهور الفكر الطوباوي ونجاح الثورة البلشفية وبداية ظهور الفكر الحقوقي والذي توج بإعلان الرئيس الأمريكي "ويلسن" وبنوده المشهورة، أو على المستوى العربي، إذ ستعرف الجزائر في هذه المرحلة بداية فعلية للحركة الوطنية، فعلى الرغم من مضي قرن كامل من الاحتلال، ضن الفرنسيون أن الجزائر انتزعت وللأبد من يد الحضارة الإسلامية وردت إلى انتسابها الأصلي، أي الحضارة الرومانية التي ينتسبون هم إليها حسب زعمهم[1].

مع بداية 1931، بدأت بعض التغيرات تحصل على مستوى الحركة الوطنية التي بدا يظهر عليها الانتقال إلى نمط جديد من الحراك السياسي والاجتماعي، ويتجلى ذلك من حيث كثافة التواجد في الساحة، للمطالبة بحقوق الجزائريين على شاكلة النشاط السياسي لحزب نجم شمال إفريقيا بقيادة (مصالي الحاج) والتشكيلات السياسية التي تحول إليها (حركة انتصار الحريات الديمقراطية ثم حزب الشعب الجزائري فيما بعد)، ويأتي ذلك كنتيجة آلية للمضايقات المستمرة لنشاطات الحزب، أو تلك الحركات المطالبة بالمساواة مع المعمرين الأوربيين على الأقل، كما عمل على بذلك النواب الأحرار الذين تعاملت معهم فرنسا بطريقة المماطلة والتسويف، حتى التصقت بهم مواصفات سيئة مثل (ببني

[1]– أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص:17.

وي وي)[1]، على محاولاتهم من خلال المشاركة في المجالس المنتخبة وقلة الانجازات السياسية المحققة في نظر الجزائريين، أو حتى على شاكلة حركة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والتي إن يبدو للوهلة الأولى ومن خلال برنامجها، أنها لم تكن تمارس السياسة، الأمر الذي سمح بتكوينها إلا أن العمل الإصلاحي الذي قامت به، كان في رأي كثير من المؤرخين يصب مباشرة في القضية الوطنية من خلال إرساء قواعد الهوية الوطنية، والقيم الحضارية للمجتمع الجزائري، وإمداد الحركة الوطنية بشباب تفتحت شهيته على مقومات هويته وأصبح ناضجا بما يكفي للالتفاف حول الأحزاب السياسية الناشطة آنذاك، وأمد الثورة فيما بعد برجالاتها، ولم تكن تلك التضحيات التي قدمها الثوار والشعب الجزائري برمته إلا دليلا على دفاعه على قيمه الدينية والثقافية التي كانت هدف الحركة، كما أنه لا يفوت التنويه عن المؤتمر الإسلامي الذي يعبر عن اكتمال الصورة سواء لدى فرنسا أو للمجتمع الجزائري بوجود وعي وطني، ذلك أن مثل هذا المؤتمر والذي انعقد في 07 جويلية 1936، وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إليه حينها أو فيما بعد، فإن هذا المؤتمر الذي هو الأول من نوعه، جاء بعد احتفال فرنسا على مضي قرن كاملا على وجودها بالجزائر، وإيمانها بأن المقاومة الجزائرية انتهت، أن فرنسا باقية إلى الأبد، وبالمقابل وعندما تبين للاستعمار أن ثمة تغيرات بدأت تحصل وبوتيرة غير مألوفة على الرغم من أساليب القمع والإقصاء وسجن القيادات الوطنية تباينت ردود فعل الاستعمار بين الترغيب من خلال محاولة إيهام الجزائريين بإدخال بعض مشاريع الإصلاحات خصوصا من الجبهة الشعبية، كمشروع (فيوليت) الذي جاء متأخرا جدا[2]، والذي لم يؤت النتائج التي كانت مسطرة له، فقد شمل هذا المشروع ثمانية فصول وخمسون بندا، خصت إدخال إصلاحات في قطاعات التعليم والقطاع الزراعي والسماح بالمساواة بين المعمرين وبعض الجزائريين (ليس كلهم) مع الفرنسيين في الحقوق والواجبات، وإلغاء المحاكم الخاصة، أو باستعمال أساليب الترهيب كملاحقة زعماء الحركة الوطنية واتهامهم بشتى التهم، ومن الأمثلة على ذلك ما ترتب عن اغتيال مفتي الجزائر الشيخ بن دالي الملقب (كحول) التي ظهرت وكأنها عملية مدبرة لإسقاط القادة الوطنيين واتهامهم بالعنف، ليتم الزج بالعقبي في السجن وإرغامه على التخلي عن الجمعية وابن باديس مقابل حريته[3].

---

[1]– بني وي وي: وي بالفرنسية يقصد بها نعم، وتصبح الترجمة الحرفية: (أبناء نعم نعم)، أي الذين انخرطوا في العمل من داخل المنظومة الفرنسية، وأصبحوا تابعين له، لا يمكنهم رفض أي مشروع أو قرار،إلا المصادقة، فسميوا بأبناء نعم.

[2]– لمزيد من التفاصيل، ينظر: أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص ص:168؛175.

[3]- Benchaouki Arslane, **Cheikh Tayeb El Okbi, cible de l'administration coloniale**, Le Quotidien national **El Watan**, du 29 septembre 2005. Disponible sur le site : https://bit.ly/2UAPT6v consulté le: 01/11/2018.

يعيش الحزب الشيوعي الجزائري هو كذلك في هذه الفترة بالذات، مرحلة انتقالية إذ انفصل عن الحزب الشيوعي الفرنسي في 1935، وكانت أول مبادئه التي تضمنها بيان تأسيسه، المطالبة بتحسين ظروف العمل للجزائريين خصوصا في الأرياف أين كانوا يعاملون كعبيد، ومساواتهم في الحقوق مع الأوربيين أمام القانون.

بصفة عامة وبالنظر إلى الظروف والرجوع إلى السياق العام لأي حركة، والتي من دونها لا يمكن الحكم على أي حركة أو نشاط، فإنه يمكن القول بأنه سواء تكلمنا على جمعية العلماء المسلمين أو الحزب الشيوعي الجزائري[1] أو حركة اتحاد البيان الديمقراطي التي تشكلت من كوادر وإطارات جزائرية مشبعة بالأفكار الأوربية، وخاصة الفرنسية منها المتمثلة في الحرية، الأخوة والمساواة، وبالقيم الحضارية الأوربية ومحاولتها مخاطبة النظام الاستعماري الفرنسي بهذه اللغة الحضارية من أجل ترجمتها في الواقع على السكان الجزائريين (الأصليين)، إذا صنفت هذه الحركات بالإدماجيين، فلا يجب في النظر إلى هذه الكلمة بالسلبية المطلقة، أي على أنها تخاذل أو رجوع إلى الخلف (رجعية) أو أكثر من ذلك على أنها مساومة وخيانة، إذ يجب الرجوع إلى الحقبة الزمنية بكل أبعادها السياسية، الاجتماعية ومحاكاتها بكل ظروفها، وإلى علاقة الا توازن بين الشعب الجزائري (المسلمين) المقهور والضعيف، ومسلوب الحرية والذي لا يملك أسباب الدفاع عن نفسه، أمام نظام استعماري وقوته المادية والسياسية حتى على المستوى الدولي، ومن هنا سنجد أن حركة المطالبة بالمساواة تظهر منطقية، وإن تحتم المطالبة بالإدماج، بل سيتبين أن الثورات والمقاومات الأولى وإن فشلت في صد الاستعمار، ومن بعدها الحراك السياسي والإصلاح الاجتماعي الذي دام عشرات السنين، بكل ذلك شكل في الأخير مسيرة الحركة الوطنية بمختلف محطاتها التاريخية، والتي تولد منها جيل الثورة، وربما كانت هذه التجارب والتفاعلات مجموعة هي التي مهدت لنشأة الثورة التحريرية.

ثانيا: ظهور الاتجاه الثوري الاستقلالي في الحركة الوطنية

في محاولة من الحكومة الفرنسية العميلة للنازية لاستمالة مصالي الحاج إلى جانبها، عشية الحرب العالمية الثانية، والذي رفض ذلك لعلمه بالمناورة السياسية التي تحاك، ورفضه للمقترح، انتهى به الأمر في السجن حتى 26 أبريل 1943، أي إلى أن تمكنت القوات الأمريكية والفرنسية الموالية لديغول من الاستيلاء على الجزائر، وأصدر ديغول على إثرها عفوا عاما على جميع السجناء السياسيين، لينقل مصالي الحاج إلى الإقامة الجبرية في عين صالح وبعدها إلى قصر الشلالة، لابد من الإشارة إلى أن حزب نجم شمال إفريقيا رفض مقترح مشروع (فيوليت) لأنه رأى فيه ربط الجزائر

[1]- Mohammed Harbi, **FLN, Mirage et réalité des origines à la prise du pouvoir (1945-1962)**, éditions J.A, Paris 1980, PP: 131 ; 142.

بفرنسا وإلى الأبد، كما انخرط من جانب آخر، في تحالف مع فرحات عباس والبشير الإبراهيمي، لينسحب منه فيما بعد، إلا أنه ومع نهاية 1944 بدأ يظهر على عناصر حزب الشعب اللجوء إلى العنف، وممارسة القوة في مقاومة السلطات الفرنسية، وخطط مصالي الحاج ورفقاؤه في أفريل 1945 للثورة ضد فرنسا لكنها اكتشفت ذلك المخطط وعلى إثرها نفته إلى برازافيل (الكونغو)، لذلك كانت هذه الثورة فاشلة وهي ما عرفت لاحقا بأحداث 8 ماي 1945.

أثناء غياب مصالي الحاج في المنفى، انقسم أعضاء حزب الشعب بعد 1945 إلى اتجاهين الأول ثوري راديكالي يدعو إلى إنشاء تنظيم عسكري سري وتغيير إدارة الحزب الموجودة، واتجاه ثاني يدعو إلى قيام تنظيم جديد يقوم على الشرعية ومواصلة العمل الثوري، بينما لم تكن تلك إلا عملية تغطية وذر للتراب للتمويه عن التحضيرات الجارية للعملية العسكرية[1]. ومنه هنا جاء تأسيس الحزب الجديد حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946 بمبادرة من مصالي الحاج، وتعتبر امتداد لنضال نجم شمال إفريقيا (1926–1937) وحزب الشعب الجزائري (1937–1939) وكلاهما قامت السلطات الاستعمارية بحله، في محاولة منها لمنع إشاعة الفكر الوطني الذي كان قد انتشر في الأرياف وفي المدن، إلا أن فكرة العمل الثوري والتي يمكن اعتبارها بمثابة النواة الأولى للجيش الجزائري الحديث[2] قامت على إثر إنشاء المنظمة الخاصة بقيادة الشباب الراديكالي العازم على تنظيم الثورة، ووضع الأسس والممارسات السياسية التي أنشأتها الحركة الوطنية جانبا، بداية من حزب نجم شمال إفريقيا بكل تغيراته المرحلية وتشكيلاته السياسية اللاحقة إلى الأحزاب السياسية والجمعيات الناشطة حينها.

استطاعت في الأخير هذه الحركة على الأقل من تجسيد الرغبة الملحة في الاستقلال، ومثلت الشباب الذي كان متأهبا لاستعمال القوة إذا لزم الأمر[3]، ورغم موافقة مصالي الحاج على تأسيس المنظمة الخاصة، التي بدأت في التحضير للعمل العسكري بتدريب 2000 مناضل، إلا أنه لم تتمكن من الحصول على موافقة مصالي الحاج للانطلاق، ويعود السبب في ذلك لتخوفه من فشلها، أو لعدم جاهزيتها للدخول في الصدام العسكري، في مقابل طريق أسلم تتمثل في مواصلة العمل في إطار الشرعية، وبعد قيام بعض أعضائها بعمليات محدودة واكتشاف أمرهم من طرف الشرطة الفرنسية تعمقت الخلافات بين الجناحين داخل حزب مصالي الحاج سنة 1950، وأدى ذلك إلى الانقسام بين أعضاء اللجنة المركزية (المركزيين) والمصاليين. وقد تفاقم هذا الوضع بعد نفي مصالي الحاج إلى

---

[1]– رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين** ، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص:10.

[2]– رابح لونيسي، **المرجع نفسه**، ص: 11.

[3]– محمد حربي، **الثورة الجزائرية: سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد وصالح المثلوتي، ، موفم للنشر، ط1، 1994، ص:11.

فرنسا في 14 ماي 1952 وبذلك ترك المجال مفتوحا لخصومه، لينفردوا بقيادة الحزب حتي قيام الثورة الجزائرية في 1 نوفمبر 1954[1].

المطلب الثاني: مؤسسات الثورة وتشكل النظام السياسي الجزائري

تعد مرحلة الثورة مرحلة مفصلية في تاريخ الجزائر، ذلك أنها أسست للقطيعة مع الأشكال الأولى للمقاومة وللأشكال التقليدية للدولة، كما أنها أسست لنمط جديد في خطاب النخب الجزائرية مع الاستعمار لا شك في أن الظروف الداخلية من قهر وقمع لكل محاولات الإصلاح من داخل النظام الفرنسي الاستعماري والتي باءت بالفشل، ساعدتها الظروف الدولية والتي أدت إلى تكون الوعي السياسي القائم على ضرورة القيام بالثورة، وأرست في الوقت ذاته ملامح وطبيعة النظام السياسي الجزائري الذي نشأ في ظروف صعبة ستلازمه لعقود.

أولا: من اللجنة الثورية للوحدة والعمل إلى جبهة التحرير الوطني

تعود بدايات العمل المسلح الذي شكّل مخاضا أدى إلى اندلاع الثورة الجزائرية وتأسيس المنظمة الخاصة، حيث اجتمع أعضاء حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية في مؤتمر في بوزريعة بتاريخ 15 فيفري 1945، وانتهوا فيه إلى تشكيل المنظمة الخاصة وهي منظمة شبه عسكرية يرأسها محمد بلوزداد ليخلفه محمد بوضياف ثم أحمد بن بلة، وكانت مهمتها تحضير ما يتطلبه العمل المسلح من أعمال لوجستية مثل توفير العتاد والسلاح وتدريب الرجال والمناضلين على العمل المسلح إذ قدر عدد المناضلين المدربين لحمال السلاح حينها بـ 3000 رجلا سنة 1950.

نظرا للانسداد الحاصل بين المصاليين والمركزيين، وتشبث كل طرف بأفكاره والتردد في حسم في موضوع الكفاح المسلح، اتصل محمد بوضياف بمصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي ورابح بيطاط، لدارسة حال المنظمة الخاصة وحول كيفية وقف التصدع والانشقاق في الحزب وإبعاد القاعدة النضالية عن الانقسام الخطير الجاري على مستوى القمة.

انبثق عن هذا اللقاء فكرة إنشاء "اللجنة الثورية للوحدة والعمل"[2] والتي برزت إلى الوجود بصفة رسمية يوم 23 مارس 1954، والتي تلخصت أهدافها في المحافظة على توحيد أطراف الحزب المتصارعة، وبما أن عملها باء بالفشل، استدعت اللجنة ممثلين لجميع مناطق الوطن لاجتماع حضره 22 عضوا، بتاريخ 25 جوان 1954، إلا منطقة القبائل التي ظلت وفية لمصالي الحاج، وهدف

---

[1]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962**، الجزائر: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997، ص:327.

[2]- رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين** ، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص:13.

المؤتمر ضمان الالتحام الداخلي، والخروج بقيادة ثورية موحدة ودعوة المناضلين إلى التزام الحياد والابتعاد عن الانضمام إلى أي فريق[1]، لما كان يشكله ذلك من خطر على الحركة الوطنية بأكملها، وبفشلها في حل الأزمة، قرر أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، في اجتماع جمعهم مع انضمام كريم بلقاسم كممثل عن منطقة القبائل، وقرروا الانتقال إلى العمل المسلح بعد أن عجزت قيادة حزبهم عن الانتقال من مرحلة النضال السياسي والمشاركة في الانتخابات إلى العمل العسكري، أدان الاجتماع انقسام الحزب والمتسببين فيه، وأكد على ضرورة إنقاذ الحركة الوطنية، وكان الحل في إعلان القيام بثورة مسلحة كوسيلة وحيدة لتحرير الجزائر وتجاوز الخلافات الداخلية، وتكليف محمد بوضياف بتشكيل أمانة تنفيذية تتولى قيادة الحركة الثورية وتطبيق قرارات مجموعة الـ 22 .

وبعد التواصل مع كريم بالقاسم من منطقة القبائل وغيره من المصاليين والمركزيين حول الثورة عقدت سلسلة اجتماعات بين القادة الست ابتداء من سبتمبر 1954 وقاموا بمناقشة الترتيبات الأساسية لإعلان الثورة، وتم الاتفاق على ما يلي:

1- تسمية المنظمة السياسية بـ: "جبهة التحرير الوطني الجزائري".
2- تسمية المنظمة العسكرية بـ: "جيش التحرير الوطني الجزائري".
3- خلق جبهة جديدة ينضم إليها الأشخاص بصفة فردية إذا كانوا متفقين مع أهدافها وتوجهاتها.
4- إعطاء الأولوية للداخل وحصر دور الوفد الخارجي في شراء الأسلحة والدعاية للثورة والغطاء السياسي للعمليات العسكرية داخل الجزائر.
5- تقسيم الجزائر إلى خمسة مناطق.

ثانيا: مراكز النفوذ والقطائع المستحكمة بين الصراعات والإصلاحات

ارتسمت أولى ملامح الحركة الوطنية بداية بالمطالب التي تقدم بها المثقفين وأبناء "الخيم الكبيرة" أو ما أصطلح عليهم بالعمائم القديمة (Les vieux turbans)، والذين يمكن تصنيفهم إلى المثقفين من ما تبقى من العائلات الإقطاعية التقليدية وذوو الأصول الكرغلية من أمثال حمدان خوجة، تبعهم فيما بعد تيار آمن بفكر الإصلاح الديني الذي قام مفكروه في الشرق من أمثال جمال الدين الأفغاني، عبد الرحمن الكواكبي ومحمد رشيد رضا، بمحاولة استنهاض الأمة من سباتها بعد ما آمنت بفكر الدستورية وأنها لا تتعارض والدين الإسلامي.

نشأة الوعي بالوضع الجزائري تأثر كثيرا بحركة الإصلاح الديني التي قامت في الجزائر على أيدي جمعية العلماء المسلمين، والذي أتى من خلال إنشائها لنوادي التوعية، إضافة إلى ذلك فإن هجرة

[1]- عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص:351.

العمال الجزائريين إلى فرنسا، والمشاركة في الحرب العالمية الأولى والثانية كان لها تأثيرا كبيرا في خلق الوعي بإيديولوجية مغايرة لكنها ترمي إلى نفس الهدف، تحرير الجزائر من قبضة الاستعمار، وأن هذا الأخير ظاهرة دخيلة على المجتمع الجزائري يجب معالجتها[1].

اجتماع هذه العوامل هو الذي ساهمت في أن تلتقي وتتحد كل هذه التركيبات والأطياف، والتي تظهر وكأنها غير متجانسة في رؤية موحدة متمثلة في استقلال الجزائر من أغلال الاستعمار واستعادة قيم وهوية الجزائر، إلا أن نشأة جبهة التحرير الوطني كقالب سياسي وتنظيمي جامع لجميع هذه الأطياف، يبرهن على وطنية كل واحد منها، مهما اختلفت الميول الإيديولوجية، والذي تم لغاية واحدة هي تحقيق الاستقلال وإعادة الكرامة للجزائريين.

مع ذلك فإن هذه الغاية وعلى سموها لن تتمكن من إلغاء الاختلافات السيكولوجية والاجتماعية التاريخية المكونة لكل نخبة على حدى نهائيا، بل بقيت وتنحت جانبا لفسح الريق أمام توحيد الطاقات لإخراج المستعمر، فبداية الحركة مطالبة بالمساواة، ثم الاندماج وانتهائها إلى نهج الخطاب الراديكالي الداعي للثورة والعنف لتحقيق للاستقلال، يمكن اعتباره ردة فعل لما قام به الاستعمار، ثم إن الصراعات التي قامت فيما بعد، سواء أثناء الثورة أو بعد الاستقلال، فيمكن اعتبارها كذلك من نتائج التعامل المستمر باستعمال المستعمر لأساليب القمع والعنف تجاه الجزائريين، والذي قامت عليه سياسته الاستعمارية طيلة قرن ونصف من الزمن، هكذا على الأقل يمكن تعريف وضعية النخبة السياسية الجزائرية والظروف التي أحاطت بنشأة النظام السياسي الجزائري.

ما ميز ثورة التحرير على المستوى المؤسسات التي أنشأها الثوار، واستعمال مصطلح الثوار هي حالة التداخل في الوظائف وصعوبة تحديد مهام وصلاحيات القادة في البداية، وما ميزها أيضا هو حالة المد والجزر، والصراع المستمر الذي تولد بسبب مبدأ الأولوية، أي من له الأولوية في القيادة بين العسكريين والسياسيين، والذي انتهى إلى جانب العسكريين الذين عادوا بقوة، كون إشعال فتيل الثورة والقيام بالعمليات العسكرية والتنظيم التقني واللوجستي الذي رافقها، هو أصلا من مبادرة أعضاء المنظمة الخاصة، الذين أسسوا الجنة الثورية للوحدة والعمل على أنقاض الشرخ الذي حدث بين الميصاليين والمركزيين، وهو أنفسهم الشباب الذين صُدموا بخيبة الأمل بسبب تماطل وتنكر السياسيين لمطلب الثورة، من طرف سياسيي حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)[2]، إضافة إلى ذلك فإن ما ميز هياكل الثورة التحريرية، هو أن جبهة التحرير الوطني قامت على عقيدة ثورية وفكر راديكالي كمؤسسة سياسية وعسكرية تولت إشعال وقيادة الثورة، وهو ما يذكره بيان المجلس الوطني للثورة الجزائرية، نظرا للظروف المرتبطة بقيام الثورة ذاتها، ولم تسمح هذه الظروف بتحديد الصلاحيات

[1]- Collot Claude : Vatin (Jean-Claude), « L'Algérie politique : histoire et société », In: **Revue française de science politique**, 26e année, N°2, 1976. PP : 332.

[2]– رابح لونسي، **المرجع السابق**، ص:12.

والمهام داخل هياكلها، كما لم يسمح برسم نظاما هرميا تتباين فيه السلطات، وهو الأمر الذي كان سببا وراء صعود الخلافات، وهو الأمر نفسه الذي دفع بتراجع الجناح السياسي في جبهة التحرير الوطني والتي كان ينقصها التنظيم السياسي أصلا في مقابل التيار العسكري، ذلك أن قيام الثورة التحريرية لم يكن منظما تحت قيادة منتظمة ولها مشروع دولة، ومجتمع بقدر ما كان يعب عن حالة من الغليان الشعبي الذي تولد عن ممارسات النظام الاستعماري، توفرت لها الظروف التاريخية كمرحلة مهيأة للانطلاق في الكفاح المسلح، فكان عمل قادة الثورة يصب في رأب الصدع في الحركة الوطنية التي كانت ستنهار بعد الانقسام في حزب الشعب/حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ودفع الكوادر والمناضلين إلى الأمام، وهو الحزب الذي كان متماسكا ومتمسكا بالاستقلال الوطني[1]، فتراجعت الجبهة مع سنين الحرب كقيادة سياسية وعسكرية أمام قادة المناطق الذين كانوا أحسن تنظيما بالنظر إلى طبيعة عملهم العسكري ولصالح جيش التحرير الوطني[2] فيما بعد، أي في صيف 1962.

ثالثا: مؤسسات الثورة التحريرية

المعروف عن بداية الثورة هو أنه كان من الصعب التفريق بين السياسي والعسكري وبين القائد والمناضل كما شهدت الثورة في سنتها الأولى صعوبات كبيرة، نظرا لمحدودية إمكانياتها خاصة في مجال التسليح، وأيضا لاستشهاد واعتقال الكثير من قادتها في السنوات الأولى للثورة، فضلا عن الصراعات بين مختلف التيارات الوطنية في تلك المرحلة، ومع مرور الوقت استطاع عبان رمضان في أفريل 1956 توسيع الجبهة ودعمها بقادة حزب البيان أمثال فرحات عباس وأحمد فرنسيس، وقادة جمعية العلماء أمثال إبراهيم مزهودي، أحمد توفيق المدني والعربي التبسي، وحسب تصوره فإن توسيع الجبهة يعتبر عنصرا هاما لتوحيد جميع الجزائريين وتحقيق الانتصار على العدو[3].

1- مؤتمر الصومام ومشروع إصلاح الثورة

سنتين بعد انطلاق الثورة التحريرية وتسارع الظروف وانتهاج السلطة الاستعمارية لأسلوب القمع المضاد والعنف ليس فقط ضد قادة الثورة، بل على الأبرياء والمدنيين كإجراءات عقابية على أحداث الثورة[4]، ينعقد مؤتمر الصومام في الجهة المقابلة، لجمع الوحدات القتالية للمناطق من أجل تأكيد العمل وتنظيم الصفوف، وكذلك وضع المؤسسات السياسية الأولى لجبهة التحرير الوطني، بدأت

[1]- Yefsah Abdelkader, **Op Cit,** PP: 78.
[2]- Mostefa Lacheraf, **Op Cit,** PP: 295.
[3]- عمار بوحوش، **مرجع السابق**، ص:387.
[4]- Yefsah Abdelkader, «L'armée et le pouvoir en Algérie de 1962 à 1992 », In: **Revue du monde musulman et de la Méditerranée,** n°65, 1992, P:79.

تظهر بوادر الخلاف بين عبان رمضان وقادة الثورة المعتقلين، ثم انتقل الصراع إلى عبان رمضان وحليفه كريم بلقاسم ليتم اغتيال الأول في ديسمبر 1957.

انعقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، وبعد 14 يوم من النقاش والحوار بين القادة الذين حضروه باستثناء المنطقة الأولى بسبب استشهاد قائدها مصطفى بن بولعيد ونائبه بشير شيهاني، وكذلك الوفد الخارجي الذي تعذر عليه الحضور بالنظر إلى عملية اختطاف الطائرة، استطاع المؤتمر أن يتوصل إلى نتائج هامة ويقيم نظاما متكاملا للثورة وذلك من خلال ما يأتي:

أ- إنشاء تنظيم إداري جديد وهيكلة العمل الإداري والعسكري حسب المناطق وذلك من خلال تقسيم الجزائر إلى ست ولايات (بدلا من مناطق)، إقامة تقسيم لكل ولاية إلى مناطق، تقسيم المناطق إلى عدة قسمات، وتتجسد السلطة في مجلس كل ولاية الذي يرأسه عقيد وأربعة ضباط برتبة رائد في الجيش وكل واحد منهم مسؤول على قطاع معين.

ب- التنظيم العسكري الجديد بالنسبة للوحدات العسكرية فقد تقرر إقامة مقاييس عسكرية موحدة لجيش التحرير.

ج- تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية يتكون من 34 عضو وهو يمثل سلطة تشريعية في الجزائر.

د- إنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ CCE، وهي سلطة تنفيذية منبثقة عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية تتولى تطبيق القرارات السياسية والعسكرية التي يتخذها هذا الأخير. وتشكلت من القادة البارزين في داخل الجزائر.

ومن أهم مخرجات مؤتمر الصومام، مسائل ارتبطت موضوعيا بظروف الحرب، حيث رأى عبان رمضان وهو مثقف وضابط عسكري بأن يتخصص العسكريون بالعمل العسكري في الداخل، وتكون لهم الأولوية في ذلك، بينما يعمل السياسيون الذين في الخارج على الدخول في المفاوضات التي كانت متقدمة مع السلطة الاستعمارية، ويعملون كغطاء سياسي للعمليات العسكرية، حتى يخرجوها من صفة الأعمال الإرهابية إلى عمل ثوري تحرري[1]، ويتمكنون من تدويلها للرأي العام الدولي، ومع وجود أغلب الأعضاء المؤسسين للثورة من المنظمة الخاصة في السجن وهم كل من (محمد بوضياف، أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيذر ومصطفى لشرف) والذين تم اعتقالهم على خلفية اختطاف الطائرة المدنية التي كانت تقلهم من المغرب في 22 أكتوبر 1956 باتجاه تونس لحضور القمة المغاربية، والزج بهم في السجن بفرنسا، فقد أثارت بنود مؤتمر الصومام حفيظتهم، بحيث تمكن عبان رمضان من فرض نفسه في إدارة وتسيير الثورة وعقد مؤتمر الصومام وإبقائها مستمرة، ولقد رأى القادة المسجونين في مخرجات مؤتمر الصومام تغيرا في خطة الثورة وخروجا عن بيان أول نوفمبر، وخاصة البندين

[1]- رابح لونيسي، **المرجع السابق**، ص:15.

المتعلقين بأولوية السياسي على العسكري، ومبدأ أولوية الداخل على الخارج، وعبّر القادة وعلى رأسهم أحمد بن بلة عن رفضهم لقرارات مؤتمر الصومام، على أنها من صنع المركزيين الذين كانوا بالأمس يريدون تأجيل الحل العسكري ومن أعضاء جمعية العلماء الذين عينهم عبَان رمضان في مجلس الثورة (CNRA)، وأن كل ذلك تم في غياب قادة الثورة وغالبية قادة المناطق العسكرية، ولما كان عبَان رمضان نفسه رئيس لجنة التنسيق والتنفيذ، ولما أصبح لها من سلطات وصلاحيات، اعتبر كل ذلك تأكيدا على مصادرته لقيادة الثورة، كما اعتبر بن بلة إرسال عبَان زميله المقرب منه لمين دباغين إلى مصر على أنه محاولة لطمس أثر أحمد بن بلة كقائد للثورة ووضع نفسه مكانه، كما رأوا فيهما إنقاصا للدور التاريخي الذي لعبوه، وأنه محاولة من عبَان رمضان للاستحواذ على الثورة[1]، وسيتبين فما بعد من خلال مؤتمر طرابلس عودة العسكريين واستعادتهم السلطة على يد بن بلة والعقيد هواري بومدين.

من مآخذ أحمد بن بلة على عبَان رمضان أنه سمح لأعضاء الجمعية والأحزاب التي كانت تنادي بالمساواة والإدماج ليصبحوا كوادر داخل المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ، في حقيقة الأمر هذا هو ما دعا إليه بيان نوفمبر، من أنه لم يكن ليقصي الوطنيين من الالتحاق بصفوف الثورة شريطة أن ينضموا بشكل فردي، ولا كممثلين عن الأحزاب التي كانوا ينتمون إليها، ومن الواضح أنه إذا كان بالإمكان التخلي عن العضوية من حزب ما أو الخروج منه، إلا أن الأفكار والقيم والقناعات تبقى راسخة بشخصية كل فرد، وهذا لا يمكن إلغاؤه أو نفيه، بالإضافة إلى أمرين اثنين:

- أولهما أنه لا يمكن القدح في وطنية أي فرد خصوصا وهو يلتحق بالثورة لتحرير البلاد بذريعة أنه كان ناشطا وينتمي لأحزاب وجمعيات لم تكن تنادي بالاستقلال.
- الأمر الثاني فإن من صفات النخب أنها لا تندثر أفكارها وتغيرها بأمر وإنما تتكيف مع الأوضاع إلى حين توفر شروط عودتها إلى الواجهة.

يمثل مؤتمر الصومام محطة تاريخية توحي بالملامح الأولى مجسدة على الأرض لنشأة النظام السياسي مرتكزا عل مبدأ القوة في التعامل مع الآخر[2]، وسيتحكم هذا المبدأ في أداء السلطة السياسية، كونه ستتكرر حالة الصراع على الأفكار وعلى طبيعة العلاقة بين المؤسسات السياسية وستكون محطته البارزة الأخرى اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في صيف 1962 بطرابلس.

ما يميز مخرجات مؤتمر الصومام، وهو أول مؤتمر عملي إبان الثورة التحريرية هو بداية الانقسام بين قيادات الثورة العسكريين والسياسيين وبداية الصراعات التي كادت أن تعصف بالثورة نفسها والتي لا تعدو أن تكون حلقة جديدة من حلقات امتدت فيها ثقافة العنف التي تشكلت منها التركيبة السيكولوجية للشخصية الجزائرية عبر العصور واكتملت مع الوجود الفرنسي، ففي نفس السنة انعقد مؤتمرا آخر

---

[1]– رابح لونيسي، **المرجع نفسه**، ص: 16.

[2]- Rachid Tlemçani, « Le coup de force permanent en Algérie. Armée, élections et islamisme », **Maghreb – Machrek**, 2014/3, N° 221, PP: 92.

للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة، اجتمع فيه اثنا عشر عسكريا وعشرة سياسيين لدراسة تطور الثورة ومنها دراسة مخرجات وقرارات مؤتمر الصومام، وأكد مؤتمر القاهرة على المبادئ الإسلامية للثورة الجزائرية وأولوية السياسي على العسكري ولا تمييز بين الداخل والخارج، في رد على قرارات مؤتمر الصومام وقدحا في قيادة عبَان، وتم كذلك تغيير القيادة العليا للثورة المتمثلة في لجنة التنفيذ والتنسيق التي أضيف إليها أربعة عقداء وأبعد المؤتمر حلفاء عبَان رمضان وهما بن يوسف بن خدة وسعد دحلب وذلك لعزله، وبهذا انتقل ميزان النفوذ مرة ثانية إلى جانب العسكريين، وزاد نفوذ كل من عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال وكريم بلقاسم مثلما تقوى وزارة التسليح والاتصالات العامة (MALG) وهو النواة الأولى لجهاز المخابرات داخل جيش التحرير الوطني.

2- الحكومة الجزائرية المؤقتة

تعتبر الحكومة الجزائرية المؤقتة بمثابة الامتداد للجنة التنسيق والتنفيذ، ذلك أنه تبين أن وضع مؤسسات سياسية جزائرية تعبر عن كينونة الدولة الجزائرية، التي هي في طور إعادة البعث (بالنظر إلى بيان أول نوفمبر 54)، ثم أن منطق تدويل القضية الجزائرية يحتاج إلى حكومة بإمكانها القيام الأعمال اللوجستية والإمداد والتقدم إلى الدول المساندة للقضية الجزائرية بمنطق مساندة قضية عادلة وتصفية استعمار لضرب الدعاية التي عمل الإعلام الفرنسي على إشاعتها، بان الأحداث الجارية بالجزائر إنما هي أعمال شغب تقوم بها عصابات خارجة عن القانون، ثم إذا استوجب الأمر فإنه بإمكانها إجراء المفاوضات بمنطق الندية أي حكومة جزائرية مقابل حكومة فرنسية[1].

تأسست إذن الحكومة الجزائرية المؤقتة في أوت 1956 على إثر انعقاد مؤتمر الصومام وترأسها فرحات عباس الذي كان قد التحق بالثورة التحريرية في سنة 1955 ليصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية سنة 1957 بعد مؤتمر الصومام، والمعروف أن تشكيلة الحكومة المؤقتة كذلك عرفت ارتجاجات ومد وجزر بين القادة العسكريين والسياسيين، وانتهى لقاء طرابلس في ديسمبر 1960 إلى تعيين فرحات عباس، بسبب رفض بن طوبال وبوصوف لرئاسة كريم بلقاسم لها[2].

3- قيادة الأركان والجيوش المرابطة

من مخرجات اجتماع طرابلس في ديسمبر 1960 إعلان إنشاء الأركان العامة للجيش، تحت رئاسة العقيد هواري بومدين وتحت سلطة لجنة وزارية لشؤون الحرب، وعلى إثرها ضعف نفوذ كريم بلقاسم الذي أصبح وزير خارجية الحكومة المؤقتة، ويعتبر تأسيس قيادة الأركان فرصة مكّنت العقيد

[1]- Michel Hubert. « Les institutions politiques de la République Algérienne », In: **Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée,** N°1, 1966, PP : 137. (135-159)

[2]- رابح لونيسي، **المرجع السابق** ص:43.

بومدين من القيام بتحليل للوضع، توصل من خلاله إلى ضعف السياسيين في قيادة الثورة والصراع المضمر والشديد بين القياديين الآخرين (بن طوبال، خيضر وكريم) وصرح قائلا في مراسلة لقيادة الأركان عام 1961 "إن اجتماع العقداء العشرة سمح إلى بعضنا بأخذ صورة عن عمق السرطان الذي ينخر ثورتنا" وأصبح من حق الجيش إدارة الثورة سياسيا كضامن لها[1]، ومن هنا كانت حجرة الأساس الحقيقية لتدخل الجيش في السلطة وإدارة البلاد، وهي نتيجة حتمية انتهت إليها الثورة بالنظر إلى الأحداث والظروف التي سبق ذكرها. وكان بومدين يرى بأن السياسيين الذين يقف من ورائهم الباءات الثلاثة[2]، يتصارعون من أجل السلطة وانه إذا تحقق الاستقلال فسيدفعون بها إلى التمزق وإلى الحرب الأهلية، ورأى أن يتجهز ويبقى حذرا، ولعل هذا الأمر هو الذي دفع به إلى الاستعداد وإبقاء الجيش المرابط بالحدود في حالة استنفار وقام بتقوية صفوفه تحسبا لأي عمل عسكري يمكن أن يهدد الاستقلال.

المطلب الثالث: خصائص النظام السياسي الجزائري وتصور الإصلاحات

تتحدد بنية أي نظام سياسي بمدى قدرته على تحقيق التوافق السياسي بين الأطياف المكونة للطبقة السياسية، ومدى قدرة هذا النظام على التجاوب مع متطلبات مجتمعه وقدرته على تحقيق الاستقرار الذي بدوره يتحقق من خلال إشعار أطياف المجتمع المختلفة بتكافؤ فرصها والعدالة في توزيع الثروة بعد خلقها بطبيعة الحال، وهي العوامل التي تمده بالقدرة على الاستمرار، إلى التوافق أو التناحر والتصادم، كما تحدد قدرته على الاستجابة للمتطلبات الملحة سواء السياسية، الاجتماعية أو الاقتصادية، وهي شروطا كفيلة بضمان الاستقرار والسماح بديمومة الدولة، ومن هذه الشروط: مدى شرعية النظام السياسي، ذلك أن الشرعية تلعب دورا كبيرا في تقبل المجتمع للقرارات المصيرية، ويأتي من بعدها طبيعة نمط انتقال السلطة داخل النظام ككل، وطرق تسلمها، سلسة وسلمية كانت أم أنها تتم بالعنف، ثم في مرحلة ثانية، موقع المجتمع في تصور السلطة السياسية القائمة، هل تصاغ القوانين بإشراكه في التصور السياسي ورسم السياسات واقتراح الحلول للمشاكل العالقة معه؟ وهذا يدفعنا إلى محاولة فهم الثقافة السياسية السائدة والتي يريد النظام السياسي تلقينها وإشاعتها لدى المجتمع، على الرغم من كونه نظاما فرعيا، للنظام السياسي أثرا بالغا في التأثير على النظام الكلي للمجتمع والدولة، وعليه يمكن دراسة أثر هذه العوامل مشتركة على عمل النظام أداء السياسي الجزائري بعد الاستقلال وعلى الإصلاحات السياسية التي تصورتها السلطة السياسية آنذاك.

---

[1]– رابح لونيسي، **المرجع نفسه**، ص: 45.

[2]– يقصد بالباءات الثلاث كل من: بوصوف عبد الحميد، بن طوبال لخضر وبلقاسم كريم، أعضاء بارزين ومن مجموعة المنظمة الخاصة التي فجرت الثورة التحريرية.

لقد كانت الثورة التحريرية بنفس نمط العنف والتنظيم المعقد والذي صعب الأمور على الاستعمار ذلك أن قرنا وما يناهز النصف قرن من الإقصاء والعنف المفرط، ولّدا قناعة لدى الشباب الذي أشعل فتيل الثورة أنه لا فائدة من التعامل مع المستعمر إلا باللغة التي يتقنها[1].

تم في مرحلة الاستقلال عقد غير مكتوب بين السلطة السياسية والمجتمع[2]، على أن تقوم الدولة بواجب توزيع الخدمات العمومية وتحقيق البرامج التنموية لصالح المجتمع، استفادت منه قطاعات كبيرة وفئات شعبية ريفية وفقيرة، من سكن وصحة وتعليم، خدمات ساءت نوعيتها نسبيا بمرور الوقت، وذلك لظروف داخلية هيكلية وأخرى مرتبطة بتراجع العوائد المالية جراء تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وفي المقابل توجب على فئات المجتمع المختلفة مباركة الدولة التي أصبح حزب جبهة التحرير مؤسستها السياسية الظاهرة، عدم المطالبة بإبداء الرأي وانتقاد السياسات المتخذة، انطلاقا من تاريخ إعلان استقلال الجزائر.

تنطلق إمكانية دراسة النظام السياسي الجزائري بكل التعقيدات التي يمكن أن تشوبه محليا، إقليميا ودوليا، وكما هو الحال بالنسبة لجميع الأنظمة السياسية وعلى الرغم من أن شيمتها الأساسية وقاسمها المشترك يبقى الصراع أو التنافس للوصول إلى السلطة، تختلف أساليبها باختلاف طبيعة الأنظمة ذاتها وتجاربها عبر التاريخ، إلا أنها تهدف جميعها إلى تحقيق الاستقرار السياسي، وهذا الاستقرار لا يتأتى إلا إذا توفرت بعض الشروط الموضوعية والتي بإمكانها أن تسمح لأي نظام من أن يبقى ويحافظ على المصالح العليا لدولته ومجتمعه، وهي التي تسمى بالمصالح العليا للأمة.

ولعل محاولة إسقاط أحد النموذجين (الوظيفي أو النسقي) على حالة النظام الجزائري للنظر في ما مكنه من البقاء، ومواجهة إفرازات تبعية الاقتصاد الجزائري لتغيرات السوق العالمية للنفط، والتي بدورها تؤثر مباشرة على الأوضاع الداخلية من حيث تجاوب النظام، لفهم طبيعة الإصلاحات التي تبناها في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية في مرحلة ثانية، ألا وهي مرحلة الاحتجاجات العربية أو الحراك العربي[3]، لابد من تحديد المؤشرات التي تسمح بتقريب الإسقاط على الحالة من خلال ضبط المحاور المتعلقة بالثقافة السياسية المتبناة من جهة، وبمخرجات النظام السياسي في مواجهة التحديات من جهة أخرى، ومنها:

---

[1]– لمزيد من التفاصيل، ينظر: Gilles Manceron et Hassan Remaoun, **D'une rive à l'autre, La guerre d'Algérie de la mémoire à l'histoire**, éditions Syros, Paris, 1993

[2]– ناصر جابي، **الجزائر دور المواطن والمجتمع المدني في الإصلاحات**، على الرابط التالي: ftp://pogar.org/LocalUser/pogarp/civil/mdf5-djabi.pdf تاريخ التصفح: 2018/07/18.

[3]– سنتطرق إليه في الفصل الموالي من الدراسة.

أولا: طبيعة القوة والعنف في انتقال السلطة في الجزائر

ما ميز طريقة انتقال السلطة في الجزائر هو العنف واللجوء إلى القوة، ويبدو أن هذه الميزة صقلتها الظروف التاريخية منذ القدم مع المماليك النوميدية[1] وإلى غاية الدول التي قامت على الدعوى الإسلامية في العصر الوسيط، ووصولا إلى الاستعمار الفرنسي الذي يعتبر أشد هذه الظروف قساوة، إذ عمل على طمس معالم المجتمع والقضاء على مقدراته[2]، وفي هذه الظروف ذلك نجد أن آلية انتقال السلطة بالعنف كنت من السمات القديمة في الأشكال الأولى للدول كالإمبراطوريات والممالك والإقطاعيات، أين كانت المنافسة بين الإخوة أو أبناء العم الأمراء للوصول إلى سدة الحكم غالبا ما تتم بالقتال والتصفية الجسدية، إلا أن النموذج الحديث للدولة أصبح يقوم على وجود القوانين والدساتير التي تنظم أنماط انتقال السلطة.

من الضروري التنويه إلى استعمال القوة المادية واحتكارها للعنف المشروع أصبح من الصلاحيات الخاصة التي تتميز بها الدولة الوطنية، شريطة أن يهدف إلى تحقيق الأمن والنظام العام والاستقرار، وهي في الوقت ذاته وظيفة من الوظائف السامية للدولة الحديثة.

فالظروف الاستعمارية كانت لها آثار مباشرة على التكوين السيكولوجي للقادة السياسيين والعسكريين، فضلا عن الميول البشرية والحاجة الطبيعية للقيادة، أو حتى بعيد الاستقلال بالنظر إلى التركيبة الشبابية القائمة بالثورة، ففهم هذه التركيبة بالمقاربة السيكولوجية سيمكن من فهم سلوك القادة السياسيين والعسكريين ومنحى اللجوء إلى العنف أثناء الثورة ثم امتداد هذا المنحى على الحياة السياسية بعد الاستقلال.

إن محاولة فهم طبيعة انتقال السلطة على مر التاريخ، أي قبل الاستقلال، يمكن من فهم طبيعة هذا الانتقال بعد الاستقلال مع بناء الدولة الجزائرية المستقلة، وعن المقاربات المساعدة في فهم أنماط السلطة والفاعلين فيها، وذلك من أجل محاولة استقراء مستقبل الممارسة السياسية وإمكانية تصور قبول السلطة لممارسة ديمقراطية حقيقية للحكم في الجزائر نابعة من الداخل ثم قياس مدى تأثير المتغيرات الدولية والمستجدات الإقليمية الجديدة في الدفع بإدخال إصلاحات هيكلية عميقة لعملية الأداء السياسي.

إن فكرة إعادة النظر في النظام القائم والسطو على السلطة[3] كانت تقريبا بمثابة الميزة الأساسية والثقافة الملازمة للهيآت المختلفة في اتخاذها للقرار السياسي بشتى أشكاله، الأمر الذي دفع

---

[1]– عمورة عمار، **المرجع السابق**، ص ص: 18؛ 28.

[2]– عمورة عمار، **المرجع نفسه**، ص: 124.

[3]– إسماعيل قيرة وآخرون، **المرجع السابق**، ص ص:91 ؛ 92.

بالباحثين في هذه المرحلة إلى تصنيف مكونات الثورة إلى (إصلاحيين، مثقفين، عسكريين وراديكاليين).

إذا كانت السلطة السياسية والأنظمة السياسية عموما تولدت نتيجة للحاجة إلى حل الصراعات القائمة دائما حول المصالح، والمشكلات المرتبطة بها، أيا كانت طبيعتها، عوضا عن الحرب[1]، فإنها ستظهر في آخر الأمر على أنها الطريقة السلمية للوصول إلى السلطة، لكنها وفي نفس الوقت تعبر عن الحاجة إلى الوصول إلى السلطة والقيادة أو الإمارة بطرق سلمية وأكثر أمنا وأقل عنفا، إلا أن هذه الميزة لا يمكن أن تتحقق في جمع المجتمعات وفي نفس المستويات التنظيمية والتاريخية من حياة كل أمة، كما تلعب طبيعة التنشئة السياسية دورا أساسيا في تكوين النخب، والتي بدورها ستضع أسس النظام السياسي وطبيعة السلطة القائمة وكيفية الوصول إليها.

لم تكن عملية انتقال السلطة سلسة ودستورية دائما، أو لعلها لم تكن كذلك مطلقا، خصوصا مع مرحلة الجزائر المستقلة والتنافس القوي عليها من طرف أولائك الذين شاركوا في الثورة التحريرية (أنظر الجدول الملحق رقم 01)، الأمر الذي سمح لهم بالتبارز باسم الشرعية الثورية التي لم يكن لينتقدها أحد، خصوصا وأن الشعب آمن أيما إيمان بقدرة قيادة الثورة على تسيير الحياة، بعدما قادها إلى الاستقلال، وليس هناك أكثر شهادة من أن يصف (الطاهر الزبيري) وهو أحد قادة الثورة التحريرية ورئيس أركان الجيش في وقت الرئيس هواري بومدين ما حدث في جوان 1962 بمؤتمر طرابلس، ومعلقا على انتقال السلطة حينها، بأنه لم يكن سوى انقلابا من الرئيس (أحمد بن بلة) على مجلس الثورة وعلى الحكومة المؤقتة، تماما كما كان انتقال السلطة إلى الرئيس (هواري بومدين) من سابقه (بن بلة) في جوان 1965 انقلابا أيضا، وهو ما حدث مع توقيف المسار الانتخابي بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أول انتخابات تشريعية تعددية في ديسمبر 1991، واعتلاء المجلس الأعلى للدولة سدة الحكم لاغيا بذلك نتائج الانتخابات ومعلنا حالة الطوارئ بالقوة العسكرية.

[1]– عبد الإله بلقزيز، **الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي**، منتدى المعارف، ط:1، بيروت، 2015، ص: 16.

جدول (01) يبين عملية انتقال السلطة في الجزائر منذ الاستقلال

الحاكم	متى وكيف تولى السلطة	متى وكيف ترك السلطة	نموذج انتقال السلطة	ملاحظات
فرحات عباس	1958 تعيين	1963 العزل بالقوة	تعيين من جبهة التحرير الوطني	
أحمد بن بلة	1963 القوة + استفتاء	1965 العزل بالقوة	القوة (هناك من يصفه بالانقلاب العسكري)	
هواري بومدين	1965 القوة + استفتاء	1978 وفاة طبيعية	انقلاب عسكري	بعد وفاته تولى رابح بيطاط الرئاسة لمرحلة انتقالية.
الشاذلي بن جديد	1979 تعيين + استفتاء	1991 استقالة	تعيين من حزب جبهة التحرير الوطني	استقالة نتيجة ضغوط ونشوب أزمة سياسية
محمد بوضياف	1991 تعيين	1992 اغتيال	تعيين من حزب جبهة التحرير الوطني	
المجلس الأعلى للدولة (عسكري)	1992 قيادة جماعية	1994 حل المجلس	قيادة جماعية عسكرية	ظرف استثنائي بسبب الأزمة الأمنية
ليامين زروال	1994 تعيين+ استفتاء	1999 الإعفاء من المنصب	تعيين من حزب جبهة التحرير الوطني	
عبد العزيز بوتفليقة	1999 انتخابات	لا يزال في السلطة	انتخابات تنافسية مع انسحاب باقي المتنافسين	

المصدر: صالح سالم زرنوقة، أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي[1]

1- مرحلة الثورة

مبدأ القوة في الأنظمة السياسية ملازم لوجود الدولة ذاتها، والبحث في أشكال الدولة دون وجود مبدأ القوة والعنف الشرعيين، ضرب من الطوباوية الغراء، كما لا شك في أن القوة الشرعية أساس قيام

[1]- صالح سالم زرنوقة، **أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط:1، بيروت، 2012، ص: 178.

النموذج المعرفي المتعلق بالدولة الحديثة، خصوصا في شقها المتعلق بسيطرة الإنسان على أخيه الإنسان[1]، يصبح استعمال القوة والعنف شرعيين للحفاظ على النظام والأمن.

اللجوء إلى العنف المنظم كذلك من مظاهر الدولة في نموذجها الحديث، فسواء كان من منظور ليبرالي أو من منظور ماركسي، فإن لجوء الدولة للعنف وفرضها قوانينها على المجتمع بالقوة أمر ضروري لبقاء الدولة، فقمع الفرد لدى الليبرالية لضمان النظام والقانون بينما ترى الماركسية أنه استعمال القوة لضرب الطبقات الكادحة، ولذلك سيرتبط في هذا الجزء من الدراسة، ولو مرحليا، مفهوم الدولة بالسلطة للأسباب نفسها من جهة، ومن جهة أخرى لامتزاج السلطة السياسية والدولة لدى أفراد المجتمع وعدم التفريق بينهما لضعف التكوين السياسي كنتيجة آلية للاستعمار، ولرؤية أفراد السلطة العسكرية بأحقيتهم في القيادة والاستئثار بصناعة القرار، بالنظر للإنجازات المحققة، ألا وهي تحقيق الاستقلال في الحالة الجزائرية. تعمد الدولة إذن إلى استعمال القوة والعنف لحماية مكتسبات الأمة وحماية المجتمعات[2]، إلا أنه في الأخير لا تفعل سوى قمع المجتمعات حسب كلا الإيديولوجيتين.

بقاء الإشكالات الإيديولوجية والسياسية المتعلقة بالقيادة السياسية، سببه في ذلك الظروف العامة المحيطة بالثورة في سياقها العسكري على مستوى الجبهة الداخلية، وقدرة إطاراتها الفتية في تدويلها على المستويين الدولي والإقليمي من جهة ثانية، بما تتطلبه من تضافر للجهود، وتوحيد الأطياف السياسية المختلفة في مواجهة الآلة العسكرية والدبلوماسية القوية لفرنسا إلى حين استقلال الجزائر من جهة أخرى ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه الاختلافات المذهبية لم تسوى نهائيا، لأن الخلافات بدأت تظهر ملامحها ليس فقط بين اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية والقيادة السياسية للحزب ممثلة في مصالي الحاج، بل امتدت إلى فترة الثورة الحاسمة.

وتلازم مبدئي القوة والعنف في تسيير الشأن السياسي لا يعود أساسا إلى عوامل خارجية مثل الضغوط الدولية أو إلى ضغوطات الاقتصاد الدولي، بقدر ما يخضع لأسباب داخلية أدت إلى مأسسته كأسلوب للحكم[3]، ولقد بدأت ملامح التمايز والصراع حول القيادة السياسية للجزائر للظهور انطلاقا من مؤتمر الصومام وانقسام القيادة حول الأولوية في القيادة بين السياسي والعسكري، انتهت بقرار مبدأ أولوية العسكري على السياسي والداخل على الخارج وأولوية العسكري في اتخاذ القرار السياسي في كل الأمور الداخلية، إلا أن هذا لم يرض القادة العسكريين المرابطين بالحدود، ولا أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ ولا الحكومة المؤقتة التي خلفتها، كما أن القيادة الفعلية المعلنة في المجلس

---

[1]- Max Weber, **Le savant et le politique, Suivi d'essai sur la neutralité axiologique**, Éditions ENAG, Alger, 1991, PP: 54.

[2]– عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع، جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**، الشبكة العربية للنشر والأبحاث، بيروت، 2008، ص: 42.

[3]- Rachid Tlemçani, « Le coup de force permanent en Algérie. Armée, élections et islamisme », **Maghreb – Machrek**, 2014/3, N° 221, PP: 95.

الوطني للثورة الجزائرية، كأعلى سلطة تشريعية أوكل مهمة تنفيذ برنامج الثورة لجبهة التحرير الوطني، كهيئة عسكرية وسياسية، إلا أنه ومع مرور الوقت تبين أن الثقل في القيادة كان يميل إلى أعضاء جيش التحرير الوطني، نظرا لبعد أعضاء الحكومة المؤقتة عن ميدان الحرب التحريرية، ومعه بدأت ملامح التفرقة تظهر والتي حال دون بروزها للسطح مرحلة الثورة والأعمال العسكرية ومخافة سقوط الثورة، وعليه فإن مبدأ الصراع لم يكن وليد مؤتمر طرابلس لكنه كان بمثابة بلوغ الصراع مرحلة النضج[1].

تعود بداية ظهور الخلافات حول القيادة السياسية بين بن بلة ومخرجات مؤتمر الصومام التي كان مهندسها عبان رمضان في تقرير شديد اللهجة، والذي يتلخص فيما يلي: "الآن وقد تحددت سلطة الثورة، وتوضح نهجنا السياسي، وسطرت الأهداف، وحددت مسئوليات الجميع، يتوجب أن يعم بيننا التوافق التام، خصوصا وأننا نمر بمرحلة حاسمة". لم يتوان أحمد بن بلة في كتابة الرد في اتجاه (لجنة التنسيق والتنفيذ) رافضا رفضا قاطعا لقراراتها. وبما أن النخب تتميز بخاصية التكيف مع الظروف الآنية من أجل مصالحها، وذلك إلى حين أن تتوفر الشروط المواتية لعودتها، تعبر أحداث مؤتمر طرابلس في جوان 1962[2] والذي جاء لإعلان استقلال الجزائر، على تكيف التيارات المختلفة والمشكلة لمنظمات الثورة والتي ستصبح نخبا فيما بعد تتباين بأفكارها النابعة عن تجاربها السابقة.

عُقد على عقب هذا المؤتمر مجلس تأسيسي للدولة الجزائرية الحديثة، لكنه انتهى إلى مشادات كلامية وتصدع بدا جليا داخل الجبهة، وكان ذلك بمثابة دليل على عودة الصراعات بين التيارات السياسية التي كانت قبل الثورة والتي تختلف مذاهبها كما أشرنا مرة ثانية إلى الواجهة.

لكن ما ميز هذه المرحلة وسيلازمها هو الإقصاء للعناصر التي لم توافق على القرارات مهما كان موقعها مثل أوزقان وعبان رمضان، ولقد شكلت هذه الحادثة أولى نتائج الانقسام مع الوفد الخارجي للثورة ممثلا في بوضياف وبن بلة، اللذان رفضا تعيين الأمين دباغين ممثلا للثورة بالخارج، وهو بذاته الأمر الذي أذن بنشوب أزمة كبيرة بين القادة، تزامنت هذه الأحداث مع اختطاف الطائرة التي كانت آتية من المغرب متوجهة إلى القاهرة، والتي كانت تقل الوفد الخارجي للجبهة الذين وقعوا تحت الأسر وسجنوا، الأمر الذي مكن الأمين دباغين من رئاسة وفد الجبهة بالقاهرة، وهو الأمر الذي أثار حفيظة السلطات المصرية لعدم ثقتهم به، وهو الأمر نفسه الذي أسرع بنقل مقر الحكومة المؤقتة من مصر إلى تونس.

نقطة الخلاف الثانية كانت مع القادة العسكريين للولايات الست في الداخل، والذين استاءوا من تصرفات عبَان رمضان وملاحظاته المهينة، كوصفه بوصوف بالإقطاعي وكريم بلقاسم و أوعمران

[1]- Mostefa Lacheraf, ***Op Cit,*** PP : 296.
[2] -Amar Mohand-Amer, « Les wilayas dans la crise du FLN de l'été 1962 », Insaniyat, N° 65-66, Juillet-Décembre 2014, PP : 106.
Voir aussi : Ali Haroun, **L'été de la discorde**, Éditions casbah, Alger, 2000.

بقليلي الكفاءة عسكريا[1]، بل أنه تمادى في وصفهم بأوصاف مشينة بحسب بعض الشهادات. الأمر الذي خلق له جبهة معادية يقودها العقيد بوصوف الذي سعى للتقليص والحد من نفوذ عبان، وفي سنة 1957، أعاد العسكريين ترتيب الأمور ليضيفوا ثلاثة ضباط عسكريين برتبتي عقيد ورائد إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية، تحضيرا لاجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة في جويلية من نفس السنة1957 ، ومن نتائج هذا التحرك أيضا إعادة تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ، ليجد عبان رمضان نفسه مكلفا بالإعلام وسط خمسة ضباط برتبة "عقيد"، يمثلون قادة الولايات الخمس بالشمال وهي الدورة التي تم فيها التراجع عن مبدئي الأولويتين " الداخلي على الخارجي، والسياسي على العسكري. "غير أن شخصية عبان رمضان لم تهضم هذا التحييد والتضييق والحصار، إذ استغل صفته في اللجنة ليبث بيانات صحفية، الأمر الذي اضطر القادة العسكريين كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف الذين عرفوا بالباءات الثلاثة آنذاك إلى تصفيته للحد من تصرفاته، ، وتظهر شهادة بن طوبال هذا الاحتقان بقوله: "عبان رمضان يستحق أكثر من القتل، لأنه ديكتاتور ولا يأخذ برأي أحد في قضايا حساسة لا يمكن لأي أحد أن يتصرف فيها منفردا، كما أنه كان يحتقر الآخرين، وبأسلوب جارح وأنه كان يصف كريم بلقاسم بـ"أغيول" ويطلق على أوعمران صفة "بوقرو"[2] أمام المجاهدين وقادة الولايات، وتمت تصفية عبان مضان من طرف رفقاء السلاح، ويعلن سقوطه في ساحة الشرف، وتشكل هذه الحاثة نقطة بداية الكذبة السياسية التي ستعتمد على جزء كبير منها السلطة السياسية الناشئة، كما سيبقى التاريخ محل نزاع حول كتابة الأحداث الحقيقية[3]، وهو الأمر ذاته الذي سيكرس الشك حول شرعية النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال عندما يضاف إليه استحواذ العسكريين بقيادة جهاز الاستعلامات بصفة عامة والعقيد هواري بومدين بصفة خاصة[4].

2- مؤتمر طرابلس جوان 1962

تميز مؤتمر طرابلس بوضع الأطراف المتنازعة على القيادة السياسية للجزائر المستقلة في المواجهة مع النخب التي تكتمت عن تكويناتها وتجاربها ووضعتها جانبا لأجل إنجاح الثورة وعادت بقوة، ذلك أن الاستقلال تحقق، فاستمرت سلسلة العنف والإقصاء وأفرزت الصراع بين الإخوة داخل الصف الوطني الثوري، فالنزعة الوطنية التي بدأت شعلتها مع نجم شمال إفريقيا، مرورا بحزب الشعب

---

[1]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997 ص:467.

[2]- لخضر بن طوبال، «عبان وطني، بطل لكنه استحق القتل لأنه ديكتاتور »، **الخبر**، العدد: 3653، الصادرة بتاريخ: 15 ديسمبر 2002.

[3]- Rachid Tlemçani, « Le coup de force permanent en Algérie. Armée, élections et islamisme », **Maghreb – Machrek**, 2014/3, N° 221, PP: 94.

[4]- Rachid Tlemçani, **Op Cit**, PP: 93.

وإلى غاية حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وانضمام قادة ومناضلين من الأطياف السياسية المختلفة من جمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي الجزائري، لتدخل في جبهة التحرير الوطني، على أنها جبهة تجمع الكل تحت غطاء الثورة قد انتهت ظروفها ومتطلباتها، وأن هذه الجماعات السياسية تعبر عن واقع التركيبة الثقافية المتنوعة للجزائريين، إلا أنها قوضت من طرف ولصالح قيادة عسكرية رأت بأحقيتها في القيادة وصنع القرار، متعللة في ذلك بما كانت تعانيه من أضرار الحرب على الميدان وتماطل الطرف المقابل في إعلان الثورة التي يعود فضلها للشباب الراديكالي، وهو البحث في الشرعية التاريخية للاستئثار بالسلطة والريادة السياسية.

وبناء على ذلك استمر العنف الموجه إلى الخارج، مغيرا وجهته لضرب الأطراف المتعادية في داخل البيت السياسي بين الأخوة الأشقاء، وجاء صدع مؤتمر طرابلس صيف 1962 ليعمق الشرخ ويؤكد بداية فكر الإقصاء، "فالحركة التي تولت هذه المهمة التاريخية تلقت عام 1954 ضربة قاسمة في قمة هرمها ولازمها هذا الشرخ طوال الحرب ولم تستطع رأبه، واستمر يستفحل الى غاية 1962 وحرم جبهة التحرير الوطني من استكمال دورها في بناء الدولة الجزائرية، فقد توالت سلسلة الانقلابات: 1959، 1962، 1965 و1992"[1].

وبالرجوع إلى صيف 1962، لا بد من الإشارة إلى أمر هام يتجلى من خلال الطبيعة البشرية والنزعة السيكولوجية، المتمثلة في التنافس وحب الوصول إلى السلطة والقيادة، إذ وعلى الرغم من تباين الأفكار الإيديولوجية بين الفرقاء، تظهر الحاجة إلى توحيد الصفوف والتوافق من أجل المصالح، ففي اجتماع المجلس الوطني للثورة الذي انعقد بطرابلس لصياغة دستور الدولة الجزائرية المستقلة، ظهر فريقان متباينان حول مشروع السلطة والدولة الجزائرية، وحتى في الصف الواحد، ويظهر ذلك جليا من اصطفاف أحمد بن بلة الممثل للعروبة والإسلام والنخوة القومية مع كل من محمد الصديق بن يحي إلى جانب العقيد هواري بومدين وقادة الجيش المرابط بالحدود الغربية والشرقية[2]، جلهم ينتمي إلى تيار يدافع عن العروبة والقيم الإسلامية، إلى جانب أعضاء آخرين متأثرين بالإيديولوجية الماركسية مثل محمد حربي، مصطفى لشرف ورضا مالك والذين كان دورهم بمثابة المهندسين السياسيين في المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني من جهة، مقابل أعضاء الحكومة المؤقتة من جهة ثانية.

ظهرت ملامح الصراع الأولى للنظام السياسي الجزائري والذي سيتميز بتدخل القادة العسكريين في الحكم مستعملين واجهة مدنية أساسها حزب جبهة التحرير الوطني[3]. البديهي أن منطلق الصراع

---

[1]- Benyoucef Ben Khedda, **la crise de 1962**, édition Dahleb, Alger, 1997, PP: 92.

[2]– قدر حينها تعداد الجيش المرابط على الحدود بحوالي 35 ألف جندي منظم تحت قيادة العقيد هواري بومدين.

[3]– رابح لونيسي، **المرجع السابق**، ص: 55.

هو السلطة إلا أن أسبابه بالنسبة إلى القادة العسكريين تكمن في مصادقة الحكومة المؤقتة على اتفاقيات إيفيان، والتي رأوا فيها صفقة بيع للاستقلال وعلى أنه استعمار جديد، لكن الملفت للانتباه هو أن رئيس الحكومة المؤقتة يوسف بن خدة لم يدخل في المفاوضات إلا بعد أن تأكد من موافقة العسكريين، حيث طلب منه هواري بومدين المضي في المفاوضات لأجل استخراج اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر واستعادة السيادة.

يلاحظ في هذا الاجتماع، ضعف ممثلي الولايات الداخلية الذين قضى معظمهم في المعارك، وأنهكت من تبقى منهم سنين الحرب الدامية، حرب امتدت لأكثر من سبع سنوات، في هذه الظروف وبينما ينادي يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة إلى عقد مجلس تأسيسي يضم جميع الأطياف السياسية لجبهة التحرير الوطني، أطيافا كان قد جاء أصحابها من أحزاب وفضاءات سياسية مختلفة، والذين انضموا فرديا إلى الجبهة في استجابة لنداء الثورة، وطالب بن خدة بالأخذ بعين الاعتبار مكونات الهوية للمجتمع الجزائري المختلفة، بينما دعا هواري بومدين إلى جانب أحمد بن بلة وقادة الاستخبارات والقادة العسكريين للنواحي العسكرية، إلى تحرير دستور يعتمد على النظام الأحادي للحزب، واستكمال طريق الثورة تحت راية موحدة بعيدا عن الانقسامات، معتبرين أن الرجوع إلى ما قبل الثورة من شأنه فتح باب الانقسام الذي كان سائدا قبلها، والذي سيضعف في النهاية الدولة الفتية ويفتح الباب على جميع الاحتمالات وعلى رأسها المجازفة بالاستقلال، وانقسم قادة النواحي إلى مؤيد لهذا الفريق وآخرين لذاك، حتى كادت تندلع المعارك الطاحنة بين الفريقين إلى أن تدخل الشعب بمظاهرات يقول فيها "سبع سنين بركات"[1]، قدم بن بلة قائمة لأعضاء المكتب السياسي الذي كان سيحل محل الحكومة الجديدة بدلا من الحكومة المؤقتة التي انسحبت لإتمام اتفاقيات "إيفيان"، رفض حسين آيت أحمد ومحمد بوضياف الانضمام إليها، وفي تاريخ 07 أوت من نفس السنة، أصدرت الحكومة المؤقتة بينا تخلت من خلاله عن مهامها ووظائفها للمكتب السياسي ليتأسس البرلمان الجزائري الأول برئاسة فرحات عباس وينتخب أحمد بن بلة أول رئيس للجزائر المستقلة في 29 سبتمبر 1962، آخذة بالأسلوب الاشتراكي ومبدأ الحزب الواحد بما سيحمله هذا النهج من إقصاء لمن لم يتوافق مع فكر السلطة السياسية حينها، وحتى اتهامه بالخيانة الوطنية، بدءا برفيق الدرب خيضر ووضع فرحات عباس تحت الإقامة الجبرية ومنع حسين آيت أحمد من العمل السياسي لتأسيسه حزب جبهة القوى الاشتراكية.

3- التصحيح الثوري 19 جوان 1965: سلسلة الصراع والإقصاء كميزة أساسية تميز بها النظام السياسي الجزائري في نشأته ومعه نمط انتقال السلطة الذي قام على العنف والإقصاء، نتج عنه

[1]- عمورة عمار، **المرجع السابق**، ص:210.

أحداث التصحيح الثوري أو الانقلاب في جوان 1965 الذي قام به العقيد هواري بومدين ضد رفيق الدرب وفي المناورة السياسية أحمد بن بلة نفسه ليضعه تحت الإقامة الجبرية لمدة 14 سنة.

ما سماه الرئيس هواري بومين حينها بالتصحيح الثوري، أفرز انفراده بالقيادة، حيث تعطل عمل حزب جبهة التحرير الوطني أمام عمل مجلس الثورة، وعطل العمل البرلماني معه كذلك، ونتج عن ممارسات الرئيس هواري بومدين عدم استقرار الأوضاع، ففي سنة 1967 قام الطاهر زبيري بعملية عسكرية للإطاحة ببومدين الذي تمكن من إخمادها، كما تمكن من القضاء على التمرد الذي قام به العقيد شعباني والذي انتهى بإعدامه.

ثانيا: الشرعية التاريخية (الثورية)

يحاول كل نظام سياسي جاهدا أن تكون له الشرعية الكافية كي يبقى في الحكم، وهذه الشرعية ضرورية لاستمرار النظام السياسي وديمومته، إذ تمكنه من بسط، ثم توسيع نفوذه على كامل المجتمع، ويسمى ذلك عموما بإشعاع السيادة على كامل التراب الوطني، وتختلف الشرعية من دولة إلى أخرى ومن نظام سياسي إلى آخر، إذ يعرفها "ماكس فيبر" (على أن النظام يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون بأن ذلك النظام صالح ويعمل للمصالح العليا للأمة ويستحق التأييد والطاعة)[1]، بينما يذهب "روبرت ماكيفر" إلى أن (الشرعية السياسية تتحقق فيما تكون إدراكات النخبة لنفسها، وإدراك الجماهير لها، متطابقة وفي اتساق عام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع وبما يحفظ للمجتمع تماسكه)[2]، وهنا تجدر الإشارة إلى أن ثمة قاسم عام مشترك بين النخب السياسية التي تكونت بعد الاستقلال في الدول الإفريقية والعربية، ثم تحولت إلى القيادة السياسية، بينما بقي جلها على حاله أي عسكريا كما في الحالة الليبية، تحول جزء منها إلى الحياة المدنية من خلال إجراء استفتاء شعبي أضفى الصبغة المدنية على الحكم، ويعود السبب بطبيعة الحال إلى الدور العسكري لهذه النخب في إحداث القطيعة مع المستعمر وتحقيق الاستقلال، وهذه النخب عسكرية نشأت في ظروف الثورات التحريرية، ومن ثم أصبحت ملازمة لبناء الدولة وأثرت في بناء عقائدها السياسية.

من هذا المنطلق يصبح عامل الأمن والدفاع أكثر وضوحا ووجودا في الفكر السياسي بصفة عامة، كما يصبح تفسير دور الدفاع عن مكتسبات الأمة (وعلى رأسها الاستقلال) كأولوية الأولويات في الحياة السياسية، وفي الحالات العربية عموما والجزائر خصوصا، تتبع الشرعية من هذا الدور أي

---

[1]– أحمد ناصوري، «النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية»، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** المجلد: 24، العدد الثاني، 2008، دمشق، ص: 352.

[2]– إسماعيل معراف، **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص:40.

الفعل الثوري من جهة، والتقاء مصالح النخبة (قادة الثورة في الحالة الجزائرية) مع مصالح المجتمع المتمثلة في طرد المستعمر وإنهاء الاحتلال الغاشم، وفي المحافظة على الاستقلال بأي ثمن، ولقد تمكنت النخبة السياسية من الاستمرار والبقاء في الحكم والقيادة مستندة على الشرعية الثورية، ومرتكزة على التخويف من الأيادي الخارجية والعملاء الذين يتمنون عودة الاستعمار، وسترتكز عملية الإقصاء للمنافسين السياسيين أو أولئك الذين لا يوافقون على مخرجات السلطة وقراراتها بالرجعيين، كما يتولد مع ذلك عامل الدفاع عن الأمة وعن مكتسباتها ضرورة وجود عدو وهذا العدو يخلق شعورا بالخوف الدائم من أن هذا العدو يخطط للهجوم على الدولة مرة ثانية ويهدد كيان الأمة، وتسمى عادة بالأيادي الخارجية.

وفي كل مرة ترفع فيها شعرات رفع الغبن أو تحقيق العدالة الاجتماعية أو المطالبة ببعض الحقوق على بساطتها، فيصبح هذا الخوف مغذيا لبقاء شرعية الدفاع، ويضمن استمرارها وتبقى معها النخب العسكرية مستمرة في الوجود في محور الحكم أو من حوله، كونها صاحبة القوة المادية التي تمكن من درء أي تهديد، ولا تزال هذه العبارات تردد إلى يومنا هذا على الرغم من مرور أكثر من أربعة عقود.

في الحالة الجزائرية، ظهرت بوادر الصراع على السلطة في هرمها، خصوصا مع ما حدث في صيف 1962 بطرابلس بين الإخوة الأشقاء في الثورة، واللجوء إلى المناورات السياسية التي هي من شأن العمل السياسي بالبداهة، انتهت إلى إعلان فرحات عباس عن استقالته من الحكومة الجزائرية[1].

تغذى النظام السياسي الجزائري على الشرعية الثورية القائمة على الثورة كمرجع فكري ومعنوي جامع لرموز الوطنية، شرعية قامت على ركيزتين، تتمثل الأولى في الاستثمار في جعل بيان أول نوفمبر مع ما يحمله من صور في المخيال الجماعي من تضحيات الشهداء وتمجيد لعمل المجاهدين ومنهما رمزية الجيش الوطني الشعبي الذي هو سليل جيش التحرير، ومن ثم لا يعقل ألا يشارك كمؤسسة سيادية في توجيه سياسات الدولة، وجيش التحرير وتضحيات الشهداء وكل نا يرتبط بالثورة كان السبيل إلى إخراج المجتمع الجزائري من الذل والهوان إلى العزة والاستقلال، فالركيزة الأولى رمزية ومعنوية، أما الركيزة الثانية فتتبع الأولى وتعتبر ترجمة لها في دواليب السلطة من خلال دور حزب جبهة التحرير الوطني والاتحادات والمنظمات العامة الداعمة للدولة، والتي سيتمكن النظام السياسي من خلالها من تقسيم الريع المادي على من كان لهم دور مباشر أو غير مباشر في الثورة، سواء في اعتلاء مناصب عليا في الدولة، أو الاستفادة من رخص لاستغلال الفضاءات التجارية (مقاهي وغيرها) أو رخص سيارات الأجرة مثلا، أو تخفيضات هامة يستفيد منها المجاهدون وأبناء الشهداء

[1]- Ferhat Abbas, **L'Indépendance confisquée 1962-1978**, Éditions Alger-Livres, Alger, 2011, PP : 66 ;78

وأصحاب الرتب العليا في أسلاك الأمن خصوصا أن نسبة كبيرة منهم كانت من أولئك الذين يمتلكون بيانات ووثائق تثبت مشاركتهم في صفوف الثورة.

مع مرور الوقت ومع تغير البنى المحلية والدولية، بدأت شرعية الأنظمة العربية وغير العربية في التآكل، فكانت المحاولات المختلفة للبحث عن تجديد هذه الشرعية أو استبدالها، لحل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة، والتي ما فتئت تتحول إلى أزمات سياسية[1]. أدت محاولات الانتقال من الصفة العسكرية إلى المدنية إلى إدخال آلية الانتخابات في العمل السياسي وإشراك الشعب في الأداء بصوته في استفتاءات وانتخابات عديدة يقال الكثير عن مدى نزاهتها والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة النظم السياسية عامة والتي أقل ما يمكن قوله عنها أنها لم تكن ديمقراطية بالمعنى الصحيح، رغم ادعاء أغلب حكام هذه الأنظمة بذلك[2]، ذلك أن أي انتخابات ديمقراطية لابد وأن تتحكم فيها ثلاث معايير أساسية وهي النزاهة، الحرية والفاعلية[3].

ثالثا: شخصنة السلطة

من الظواهر الشائعة للدول حديثة الاستقلال، والتي صاحبت عملية بناء الدولة، خصوصا تلك التي انتهجت النظام الاشتراكي، ارتباطها بالشخصية الكاريزمية للحاكم، والجزائر ليست الوحيدة في ظهور مثل هذه الحالة بها، تمثل مصر في وقت الرئيس"جمال عبد الناصر" مثالا بارزا، ودولة يوغسلافيا سابقا في عهد "تيتو" وغيرها من البلدان الأخرى التي ظهرت بها شخصيات كاريزمية كبيرة على مستوى القيادة السياسية أثّرت أيما تأثير في حياتها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية على المستوى الداخلي، كما ارتسمت معها معالم السياسات الخارجية لهذه الدول متأثرة بهذه الشخصيات السياسية الكبيرة.

بالرجوع إلى الحالة الجزائرية، فإن قلة الانسجام داخل فواعل جبهة التحرير الوطني، أثناء الحقبة الاستعمارية وفي لحظة بداية التحضيرات للعمل العسكري، كانت من بين السمات الأساسية في تشكل الحركة الوطنية سياسيا وعسكريا، ولقد ظهر ذلك جليا في الشق المتعلق بالقيام بالعمل العسكري، كون الاختلافات المذهبية كانت موجودة منذ زمن بعيد.

انطلقت الثورة بعدما اجتمع مجموعة الستة ثم الاثنان وعشرون، وجلهم من الرعيل الأول الذي تربى في أحضان حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، والذين التحق بهم رجالا من جميع التيارات، حزب الشيوعي الجزائري وجمعية العلماء المسلمين، تحت غطاء جبهة التحرير

---

[1]– إسماعيل معراف، **المرجع السابق**، ص:43.

[2]– علي خليفة الكواري وآخرون، **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط:1، بيوت، 2009، ص: 10.

[3]– علي خليفة الكواري وآخرون، **المرجع نفسه**، ص:11.

الوطني بعد إعلان بيان أول نوفمبر، ثم ومع إعلان لجنة التنسيق والتنفيذ في مدينة طنجة المغربية عام 1958 عن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة، والتي كانت بدورها بمثابة الانفصال الفعلي للجزائر عن أي تمثيل فرنسي للجزائريين، ظهر وبجلاء أثر تنوع التركيبة الاجتماعية والإيديولوجية، واختلاف المذاهب السياسية والقناعات التي ميزت الراديكاليين عن الإصلاحيين والليبراليين عن الحزب الشيوعي الجزائري، ولكل هذه المكونات والتيارات السياسية مآخذ بالنسبة إلى جيل الثورة من الراديكاليين الذين فجروا الثورة.

لقد تجلت صورة شخصنة السلطة تاريخيا في صورة نجم الحركة الوطنية الجزائرية (مصالي الحاج) خصوا في الحقبة التي تميزت ببروز الصراع السياسي بينه وبين اللجنة المركزية لحزب (حركة انتصار الحريات الديمقراطية)[1] في شخصية الرئيس (بن بلة) الذي ناور سياسيا في مؤتمر طرابلس وتمكن من جمع مناصب عديدة كرئيس للدولة ورئيس للحكومة والأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني بالإضافة إلى الحقائب الوزارية التي تمسك بها لشخصه مثل وزارات الداخلية، المالية والإعلام.

المبحث الثالث: الاستقلال وبناء الدولة بين ثقل الإخفاقات وضرورات الإصلاح

تركزت المجهودات عشية الاستقلال على توحيد صفوف المجتمع من خلال النهج الاشتراكي، الذي يفرض وحدة في التوجه ووحدة في الحزب ووحدة الاتحادات الاجتماعية والعمالية، وبناء على ذلك أيضا يصبح المجتمع في موقف المتلقي والداعم لهذا التوجه، وهي وظيفته التي أوكلها إياه صانع القرار، ويهدف هذا التوجه إلى درء مفاسد الاختلاف والتشرذم، فكان اختيار النظام السياسي الجزائري للتوجه الاشتراكي الوسيلة الأنجع في نظره حينها للابتعاد عن مخاطر عودة الاستعمار، وكان الهدف الثاني والمباشر إتمام مشروع التحديث والتنمية، وتثبيت الاستقلال السيادي باستقلال اقتصادي، مستوحية بناء ركائزه السياسية على الأحادية الحزبية ممثلة لوحدة القيادة السياسية، مع اقتصاد مخطط مركزيا وموجه من خلال مشروع رسم سياساته العامة مركزيا لأجل تحقيق الدولة الوطنية المستقلة، ولتشييد مؤسساتها المختلفة على نموذج الدولة القطرية، وهي محاولة للاستجابة للحاجات الأساسية المجتمع الجزائري المتحرر من الاستعمار.

يحاول هذا الجزء من الدراسة إذن، تعقب محطات الإصلاح السياسي الهامة التي حصلت في حياة الجزائر السياسية بُعيد الاستقلال، وعبر محطات بناء المؤسسات السياسية للجزائر المستقلة، ويُحتم البحث حول الآليات السياسية والاجتماعية في تصور الإصلاحات كسياق يترجم تداخل عوامل

[1]- Mohammed Harbi, FLN mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir (1954-1962), **Op Cit**, PP:93 ;94.

تلك الآليات في تنميط سلوك صانع القرار في الإصلاحات، منطلقها ومآلاتها، ويظهر العودة تكراريا لاستقراء التاريخ ضروريا لفهم المنظومة الاجتماعية والسياسية التي صاحبت نشأة الدولة الجزائرية برمتها من مجتمع وسلطة سياسية متكونة بروح القطائع المستمرة بسبب ظاهرة العنف والإقصاء، وفي ذلك تظهر الحاجة الملحة للرجوع إلى المحطات التاريخية المرتبطة باللحظة الاستعمارية للجزائر، وأثر سلوك الإقصاء إلى نشوء لحظة جيلية متميزة في نصها وفي خطابها.

تلعب طبيعة المؤسسات الإدارية التي تركها الاستعمار عاملا مساعدا في فهم مؤسسات الدولة الجزائرية وطبيعة عملها كذلك، إذ كانت بمثابة الموروث الذي انطلقت منه الجزائر المستقلة في بنائها لمؤسساتها الإدارية التي تشبعت كثيرا بالنمط الفرنسي، وحتى الدستور لم يسلم من ذلك التأثير كما سنرى، لنصل عبر المباحث الأخيرة للفصل إلى محاولة فهم أثر ذلك على تجلي الصورة المكونة لدى المجتمع الجزائري حول المؤسسات وحول الدولة بشكل عام، وكيف أثرت هذه المخلّفات في تعامل النظام السياسي الجزائري مع الأنساق السياسية والاجتماعية بعد الاستقلال.

المطلب الأول: الإصلاحات السياسية التأسيسية (الحزب والدولة)

قام المشروع الأول للإصلاحات السياسية للدولة الجزائية الجديدة والمستقلة، على ضرورة تجميع كل القوى والطاقات الوطنية، المادية منها والبشرية لضمان الاستقلال وتأكيده، وظهرت الحاجة الملحة لتخطي خطر الأيام الأولى للاستقلال، بمحاولة احتواء الصراعات التي من شأنها تهديد الاستقلال ووحدة الوطن من أولويات السلطة السياسية حينها، وبدأ دور جبهة التحرير الوطني في قيادة البلاد، بعد ما انتهت من معركة التحرير، إلى معركة البناء وتثبيت أسس الدولة الجزائرية الفتية، ويتجلى دور جبهة التحرير التي ستتحول إلى حزب، من خلال كونه أصبح محوريا في تكوين سير وعمل المؤسسات السياسية، من تنفيذيين أو حتى في انتخاب ممثلي الشعب سواء على مستوى البرلمان أو على مستوى الجماعات المحلية، وسيكون دورها مؤثرا ومتأثرا بمخرجات الأنساق السياسية الأخرى للدولة، أما المحور الثاني للإصلاح فينطلق من تبني النهج الاشتراكي كنظرية وإيديولوجية تعمل بها مؤسسات الدولة، وكمنهج عملي في تسيير الاقتصاد وتصور عملية التنمية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: الحزب الواحد

من المعروف أن هناك علاقة وطيدة بين الأحزاب السياسية ومستوى التحديث والتنمية السياسيين وكأنها دائرة مغلقة، خصوصا في دول العالم الثالث التي ترزح تحت ثقل التخلف، فالأخير يلقي بظلاله على الأحزاب السياسية فيطبعها بطابع التخلف بكل مناحيه وترتك في سلوكاتها على الولاءات دون الكفاءات والمحاباة والمحسوبية في تقلد الوظائف السامية داخل الحزب، ثم أن تدهور

حالة الأحزاب هذا يحد من فاعليتها، ويكرس التخلف أكثر مما يساهم في التخلص منه[1]، وعليه لا يختلف حال حزب جبهة التحرير الوطني عن هذه القاعدة، فإذا كان سليل جبهة التحرير الوطني، الأداة التي سارت بالجزائر إلى الاستقلال، من خلال خوض غمار الثورة التحريرية، فإن الثورة أمدته بالشرعية التاريخية والثورية بعد الاستقلال، كما أن نص ميثاق طرابلس الذي ينص على خيار الاشتراكية والأحادية الحزبية، أصبح من مهام جبهة التحرير الوطني، فإنه يتوجب عليه لعب دور قيادة ورسم السياسات العامة المتعلقة بالتنمية من جهة وبالتنمية السياسية التي بإمكانها أن تضمن التوافق بين الرؤى السائدة بعد الصراع السياسي الذي حدث بين أجنحة جبهة التحرير نفسها، ودور التنمية الذي أنيط بالحزب يتمثل أساسا في التعبئة والتنشئة السياسية، وتأكيد الهوية الوطنية للشعب الجزائري، هوية قامت على العروبة والإسلام، كما عمل الحزب بكل الوسائل من أجل إرساء قواعد البناء الاشتراكي، واتخاذ كل التدابير التي تحول دون ظهور قوى سياسية جديدة معارضة أو مناوئة للتوجه الاشتراكي[2] كنهج عام، مع ما يحمل هذا التوجه من أخطار في ما يتعلق بمسألة الهوية الوطنية والأمة اللتان تبقيان عالقتين إلى حين.

أضحى حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الوحيد في الجزائر، جهاز فوق الدولة يوجه سياساتها ويهيمن على كافة الصلاحيات السياسية، فهو المخول بتقديم المرشح لرئاسة الدولة الجزائرية، كونه سليل جبهة التحرير الوطني، التي وإن انضوت تحت رايتها الأحزاب والأطياف السياسية المختلفة لما قبل الثورة والتحاقها بالثورة، متخلية بذلك عن انتماءاتها لأحزابها الأصلية، لا يعني ذلك أنها تخلت كلها عن أفكارها وقناعاتها السياسية وأيديولوجيتها التي نشأت عليها، ولعل هذا ما يفسر وجود صراعات باطنية لم يكن سهلا ملاحظتها بين إصلاحيين ومحافظين داخل هياكل الحزب[3]، انتقلت فيما بعد إلى ما بين الحزب ومؤسسة الرئاسة والجيش.

ارتبطت صورة حزب جبهة التحرير الوطني بممارسات السلطة السياسية والدولة في آن واحد وتعذر معها التمايز السلطوي ودار الجدل عن حقيقة علاقة المؤسسة العسكرية بالحقل السياسي وموقف حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان الواجهة السياسية للنظام السياسي القائم بتشكيلاته وأجنحته المختلفة.

---

[1]– أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1987، ص:06.

[2]– منعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة، في سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط:2، 1999، بيروت، ص:47.

[3]– مصطفى بلعور، «حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر»، **مجلة الباحث**، العدد04، 2006، جامعة ورقلة، ص:96.

لقد تميزت الفترة الممتدة من الاستقلال وإلى غاية إعلان الانفتاح السياسي من خلال دستور فيفري 1989، بهيمنة حزب جبهة التحرير الوطني على مجريات الحياة السياسية، كنتيجة حتمية للنمط الاشتراكي المتبع، لكن ومع ذلك تبين فيما بعد عمق الاختلافات القائمة بين قادة أجهزته الداخلية وهياكل الحزب من جهة، وبين الحزب وبين السلطة التنفيذية كما تبين مع الحكومات المتعاقبة التي أصبح جهازا في يدها من جهة أخرى[1]، لقد ظهر فيما بعد تدخل السلطة التنفيذية الكبير في عمله، وتوجيهه بالإضافة إلى الضغوط المفروضة عليه من الأجهزة الأمنية والعسكرية[2] وهي ممارسات أدت إلى ظهور هوة بين قمة الحزب والقاعدة العريضة، هذه التفاعلات أثّرت على علاقة الدولة بالمجتمع وظهر بوضوح تآكل الشرعية التي تجسدت من خلال الصيغ السياسية التي تبنتها النخب الحاكمة والتي ظهرت قاصرة عن استيعاب التحول الاجتماعي الكبير[3]، وقد تبين ذلك جليا من خلال سلسلة الاحتجاجات الشعبية في 1989 التي كانت ترى إلى تلازم إخفاق الحكومات بوجوه الحزب الذي كان يزكي المرشحين لشغل المناصب السياسية.

الصورة النمطية التي تكونت عن حزب جبهة التحرير الوطني، كانت نتيجة تراكمات تاريخية وسياسية وحتى فكرية، فإذا كانت التاريخية منها، وحتى السياسية واضحة من خلال الكتابات الكثيرة عن الحقبة الاستعمارية وعن الحركة الوطنية، وعن الدور الذي لعبته جبهة التحرير الوطني في توحيد الصفوف وإشعال فتيل الثورة وتحقيق الاستقلال، وهو من المسلمات والثوابت الوطنية، إلا أن جوانب أخرى كالتراكمات الفكرية تحتاج إلى محاولات موضوعية لفهمها، منها أن إشعال ثورة التحرير، بما تحمله من ثقل التضحيات التي دفعت لتحقيق الاستقلال، كان قد سبقته ظروف سياسية مع حزب الشعب الجزائري، وانقسامه إلى مركزيين ومصاليين، ونبذ وامتعاض الكتلة الشبابية داخل هذا الحزب للنزعة القيادية لرئيس الحزب، من جهة أخرى حالة التردد الذي عبرت عنه بعض الأحزاب في توقيت الثورة وهل كان الظرف الزمني مواتيا لإشعال الثورة المسلحة أم لا.

أعطت هذه العوالم مجتمعة التبرير للشباب الراديكالي، والذي كلً من محاولات العمل السياسي البائسة وتعنت النظام الاستعماري في التعامل مع الوطنيين بانتخابات مزورة، ويعبر وعي الشباب عن مرحلة جيلية ثانية، تغيرت منظومتها الفكرية وتنشئتها السياسية، كما تغير خطابها من توفيقي مطلبي إلى خطاب معادي وصريح للسلطة الاستعمارية مطالبا بالاستقلال حتى ولو اضطر لاستعمال العنف، خصوصا، أنه وبعد مضي قرن من الاحتلال، احتفل الاستعمار بوجوده في الجزائر لهذه المدة معتبرا

[1]- Mohammed Harbi, FLN, Mirage et réalité, **Op Cit**, PP:355 .

[2]– دالية غالم يزبك، «الحد من التغيير بالتغيير، ما وراء ديمومة النظام الجزائري»، **مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، ماي 2018، ص: 07. على الرابط: https://bit.ly/2zUjmQ0 ، تاريخ التصفح: 2018/05/28.

[3]– أحمد ناصوري، **المرجع السابق**، ص:382.

ذلك إعلان على نهاية أي مقاومة، إلا أن المفارقة، أن هذه الفترة بالذات كانت إعلانا لقيام حركة وطنية نشيطة على المستوى السياسي كنص وكخطاب، فبقاء وتطور نجم شمال إفريقيا وظهور الحزب الشيوعي وجمعية العلماء المسلمين، كلها برزت للوجود في هذه الفترة بالذات، وهي ما اصطلح عليها في الدراسات التاريخية بفترة ما بين الحربين، كما أن عودة التيار العروبي الإسلامي بقوة يسمح لنا باعتبارها (زايتقايست) *Zeitgeist*[1]، أي لحظة النقلة الجيلية، وجاءت هنا بشقين، وكان من مخرجات هذا التوجه، توصيف ثم تصنيف بقية الأحزاب السياسية إبان الحركة الوطنية والفاعلين السياسيين حينها بالإدماجيين والإصلاحيين، وصل فيما بعد إلى درجة الحط من أعمالهم خصوصا أثناء الثورة[2] وبعد الاستقلال استمر هذا التصنيف المجحف في حق كثير من القيادات الحزبية والوجوه التاريخية الجزائرية، ويتبين ذلك جليا من خلال عمل مؤسسات التنشئة السياسية من اتحادات وجمعيات، ومن خلال برامج الكتب المدرسية، وكتب التاريخ والأفلام وغيرها التي حددت لها معالم تاريخية.

من بين الصور النمطية والاتهامات التي وجهت للتيارات السياسية أو التوجهات السياسية المخالفة لنهج الحزب الواحد والاشتراكية، صفة الرجعية، وأن إيمان الأحزاب السياسية المقتنعة بإمكانية التغيير من خلال المشاركة السياسية في الاستحقاقات السياسية في ظل النظام الاستعماري، كانت من الأسباب التي عطلت حل الأزمة الوطنية وزادت في عمر الاستعمار، وأن سبب تردد أعضاء هذه الأحزاب وتأخرهم عن الالتحاق بصفوف جبهة التحرير الوطني، ناتج عن انتمائهم للبرجوازية التي كانت تستفيد من الوضع الاستعماري، لقد أنتجت هذه الحالة في الأخير صفة سلبية عن العمل الحزبي لازمت الحياة السياسية للجزائر المستقلة إلى غاية مرحلة التعددية.

يتبين من هذه السلسلة غير المنتهية من تغذية الصور النمطية السلبية للتيارات السياسية المختلفة من طرف لآخر، أنها تعبر عن انفرادية في التصور والتسيير السياسيين، بعيدا عن الحلقة الأساسية والتيمن المفروض أن تنظم العلاقة ليس فقط بين هذه الوحدات، بل وكذلك تحدد طبيعة العلاقة بين المؤسسات السياسية للنظام نفسه، فيما بينها وتضبط التصرفات السياسية، والمقصود هنا هو العمل الدستوري، ويتبين أنه وعلى الرغم من وجود دساتير وضعت منذ 1963، إلا أنها كانت في أغلب الأحيان رمزية أكثر من كونها موضوعية، وأنها عملية يراد منها تسويق صورة الدولة المماثلة لدول العالم بصفة عامة، وكان الهدف الثاني منها تقوية النظام السياسي في وجه البدائل السياسية أو

---

[1]– زايتقايست باللاتينية Zeitgeist، تعني حرفيا "روح الوقت" أو "روح المرحلة"، عبارة ومصطلح أخذ من الفلسفة الألمانية، وهو كثير الاستعمال في فلسفة التاريخ وعلم النفس، ويعبر عن الحالة النفسية التي تعبر بدورها عن إيمان قوي بمجموعة من القيم والأفكار، تسمح بإعطاء اللحظة معنى روحي، يتحكم الإنسان من خلالها في توجيه التاريخ ومجريات الأحداث.

[2]– ناصر جابي، الجزائر، دور المواطن والمجتمع المدني في الإصلاحات، **المرجع السابق**، ص:43.

الدينية المنافسة، كما هي الحال في جميع دول المغرب العربي والتي يربطها قاسم مشترك ألا وهو تبعية التصور الموروثة عن النظام الفرنسي في وضعه للدستور[1].

ثانيا: النهج الاشتراكي

من بين القرارات المصيرية للجزائر المستقلة اختيارها للنهج الاشتراكي، ويجد هذا الاختيار تبريراته في إعلان القطيعة مع النظام الاستعماري من جهة ومحاولة تحقيق نوعا من العدالة الاجتماعية من جهة أخرى على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، أما على المستوى السياسي، فإن بنية النظام العالمي المنقسم إلى معسكر ليبرالي إن لم يكن داعما للاستعمار الفرنسي إبان الثورة التحريرية، فإنه لا يمكن وصفه على أنه كان داعما للثورة التحررية بالشكل الذي كان عليه الدعم السياسي والمعنوي والمادي لدول المعسكر الشرقي، فمن البديهي أن تحاول الجزائر المستقلة أن تنهج النظام الاشتراكي بالحزب الواحد، وبسلطة مركزية مخولة بتخطيط التوجه الاقتصادي والاجتماعي، لتحقيق تنمية متوازنة ومتكافئة بين كامل ربوع الوطن، ومن ثم تأسس النظام السياسي على الأحادية الحزبية وعلى توحيد صفوف العمال والشباب والنساء والأطفال من خلال منظمات واتحادات عملت على تقوية الشعار الوطني وتأكيد الرموز السياسية، جدير بالتذكير أن مثل النهج الاشتراكي قوى من قدرة السلطة المتولدة عن الثورة في التحكم في مقاليد السلة وعدم السماح بوجود بديل أو منافس سياسي وبذلك تكرست ثقافة الأبوية السياسية، أي أن ليس للمجتمع سوى أن يتبع توجيهات القادة السياسيين الذي أضفوا على أنفسهم رمزية كبيرة ارتبطت بالريع الرمزي المرتبط بالثورة والاستقلال وصورة المجاهدين ووضعها من الثوابت التي لا تقبل النقاش.

ثالثا: الإصلاحات الإدارية ومشاريع التنمية المحلية

تتمثل المحطة الثانية في بناء الدولة الجزائرية في إدخال أول أشكال الإصلاح على الأسلوب الإداري الجاري العمل به، ويدخل هذا الإصلاح في إطار تسيير البلديات والولايات لضمان وحدة التراب الوطني، بالنظر إلى حساسية مرحلة الاستقلال، وصب هذا القرار في السير بنظام عدم التركيز على الصعيد الإداري، والذي بدا ضروريا لتسيير الجماعات المحلية، ويقوم هذا المشروع على تفويض جزءا من السلطات المركزية لممثلي الدولة على المستوى المحلي لإدارة الشأن العام، تم بعدها الانتقال إلى نظام لا مركزية التسيير كما سيتبين، وذلك من خلال الاعتماد على البلدية والولاية كوحدتين أساسيتين تمثلان السلطة المركزية على المستوى المحلي، وتهدف هذه العملية لإصلاح

[1]- Thierry Le Roy, « Le constitutionnalisme : quelle réalité dans les pays du Maghreb ?», **Revue française de droit constitutionnel**, 2009/3, N° 79, PP: 545.

المنظومة الإدارية الموروثة عن الاستعمار والتي لم تعد تتماشى والظروف الجديدة للجزائر التي أصبحت مستقلة.

وبالنظر لما لهاتين المؤسستين من أهمية كبيرة، كونهما تحققان علاقة مباشرة مع المواطنين وتتعاملان معه من خلال مرافقهما، وترافقانه في حياته اليومية، كما لهما أيضا أهمية من نوع آخر، إذ في طريقة تعاطيهما مع انشغالات المواطن، تحددان شكل وطبيعة السلطة في عينه، وهي مرحلة أذنت بالدخول في إشراك الفاعلين المحليين المنتخبين في عملية التسيير، ويتأتى ذلك من خلال المجالس المحلية المعينة في بداية الأمر، ثم المنتخبة فيما بعد، أي بعد تشريع قانون البلدية والولاية سنتي 1967 و 1969 على التوالي، وانطلقت الجزائر في اعتمادها على البرامج التصنيعية في مرحلة أولى، تبعتها مرحلة التنمية المحلية بعدما تحققت المنشآت القاعدية الكفيلة بتحقيق النقلة نحو تلبية الحاجات الأساسية الخاصة.

بعد مرحلة الاستقلال إذن وإلى غاية مرحلة الانطلاق الفعلي في الإصلاحات الهيكلية للحزب وللجهاز الإداري، وهي ما يطلق عليها بمرحلة الانتظار، بدأ الشعور بأهمية التنمية المحلية وضرورة البدء في مشاريع التنمية بالنظر إلى الدور الذي تؤديه برامجها ومشاريعها، خصوصا في التكفل بالحاجات المحلية الملحة الخاصة بكل إقليم ووحدة محلية، والتي بدأت فعليا مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) حيث تم إقرار 08 برامج خاصة من أجل استدراك النقائص، إذ تفرعت 10 ولايات جديدة عن الثمانية المستفيدة من البرامج الأولى، ووجهت هذه البرامج إلى 08 ولايات شمالية، ثم تطورت إلى 18 برنامجا بعد التقسيم الإداري لسنة 1974 الذي زاد عدد الولايات إلى 31 ولاية كي تتماشى والحقائق الاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق التنمية بالشكل العادل من خلال متابعة برامج المخططات الاقتصادية، إلى أن وصل عددها 48 ولاية في التقسيم الإداري لسنة 1984.

استكملت عملية تطبيق الأسلوب الاشتراكي في السياق الذي يسمح بتحقيق العدالة في توزيع الفرص والثروة (على الأقل نظريا وجزئيا)، والتي تتم من خلال العدالة في التنمية المتوازنة، أفقيا بين جميع قطاعات الحياة وبين جميع الوحدات السياسية المحلية، وهذا بدوره يتم على مستوى رسم الخطط الاقتصادية التقنية، أما عموديا أي على مستوى التنمية الشاملة فإنها لابد وأن تمر عبر التنمية المحلية وإشراك الفاعلين السياسيين في عملية تنفيذ هذه البرامج، بتفويض أمر التسيير من الهرم إلى القاعدة، والذي يستوجب مشاركة المواطنين في الإدارة المحلية، من خلال المجالس المنتخبة، فجاءت الانتخابات البلدية الأولى سنة 1967 والتي سمحت بتوطيد فكرة مفادها، ألا خوف على الوحدة الوطنية وأنه بالإمكان التنازل عن بعض الوظائف من الأعلى، وتفويض ممثلين محليين مع مشاركة المجالس المنتخبة، وبهذا تتحقق رقابة ثنائية بين الأجهزة التنفيذية والمنتخبين، وكان نجاح الانتخابات البلدية

بإقرار قانون البلدية[1] الذي تبعه قانون الولاية[2] المحددين لعملهما وعمل المجالس المنتخبة ومشاركتها في إرساء التنمية.

تطور سير البلديات والولايات ومشاركة المجالس المنتخبة مر عبر مرتين أساسيتين، الأولى سميت بتفويض الصلاحيات Déconcentration des pouvoirs والثانية كانت اللامركزية Décentralisation، وبما أن البلدية والولاية تمثلان الوحدات القاعدية الممثلة للسيادة الوطنية، فإن اختيار اللامركزية كأسلوب في التنظيم والعمل الإداريين يجد ما يبرره من خلال الأهداف التالية:

- اللامركزية تعطي لعملية تنفيذ البرامج بعدها الاجتماعي المتمثل في مشاركة الفاعلين المحليين، وهو ما يسمح بوضع البرامج التي تتماشى والحاجات وإذا أمكن تسخير الإمكانيات المحلية.
- العلاقة القوية والمباشرة بين التنمية المحلية واللامركزية لأنها تعكس بعمق وصدق واقعية مشكلات التخلف وطموحات وأولويات كل إقليم ومجتمع محلي.
- تحقق التوافق بين الحاجات المحلية وقرارات السياسة المركزية التي تأتي كآلية مساعدة.
- تخفف العبء عن الإدارة المركزية وتعمق الشعور بالمسئولية لدى المسئولين المحليين وأفراد الشعب.
- تساهم في تفعيل وتجنيد وتحريك الإمكانيات والطاقات المحلية.
- تحقيق العدالة في التكاليف والحقوق من خلال توزيع الدخل الوطني وأعباء الجباية لأن تركيز الثروة يؤدي إلى تشتت الشعب.[3]

على المستوى البلدي فإن القانون عهد إلى رئيس البلدية ومجلسه المنتخب رسم التنمية من خلال المشاريع البلدية للتنمية Les Plans communaux de développement، وأصبح له دورا ومسئولية كبيرة من حيث اقتراح مشاريع التنمية على مستوى البلدية، إلا وأنه ومع هذه المسئولية، أعطيت الدائرة كوحدة وسيطة تمثل الرقابة الأولية، لمدى مطابقة المشاريع للقوانين واحترامها للأغلفة المالية المخصصة من جهة، ومن جهة أخرى حصولها على الموافقة المبدئية منها قبل انتقالها إلى الولاية

---

[1]- قانون البلدية(24/67)، المتعلق بالبلدية، **ج.ر.ج.ج** ، عدد: 06، الصادر بتاريخ 18 جانفي 1967.

[2]- الأمر رقم (69-38)، المتضمن قانون الولاية، **ج.ر.ج.ج**، عدد: 94، الصادر بتاريخ 23 ماي 1969.

[3]- رزين عكاشة، « تجربة التنمية المحلية في الجزائر» ، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد:51، ص: 284.

للمصادقة عليها وتسجيلها في البرنامج العام، يبقى بذلك رئيس البلدية محط موافقة الهيئة التنفيذية، وهذا الأمر يحمل وجهين، الأول يضمن سير وصرف أموال الدولة في المشاريع التي تنسجم مع الرؤية المركزية بمسئولية محلية، والوجه الثاني هو بقاء مراقبة الدولة لوحداتها الترابية، ذلك أن من يدفع الأموال له الحق في النظر أين وكيف تصرف.

أما على مستوى الولاية، فإن المشاريع تمر عبر المشاريع الولائية القطاعية (Les Plans sectoriels de développement) والتي تقترح من طرف أعضاء المجلس الشعبي الولائي، ويمكن أن تضم إليها المقترحات البلدية إذا سمحت الأغلفة المالية بذلك، وتمر من خلال المدراء التنفيذيين والذين يعملون مباشرة مع الوزارات.

رابعا: العلاقة الجدلية: الحزب، الدولة والسلطة

الصفة السلبية التي رسمها حزب جبهة التحرير الوطني عن الأحزاب السياسية التي عملت في الحركة الوطنية قبل الاستقلال، خصوصا مع بروز الصراعات التاريخية بين العسكريين قادة الثورة والسياسيين، عجز الأحزاب في فهم واقع الجزائريين، وظهور هوة أبعدت النخب عن الجماهير في القاعدة التي كانت تعاني ويلات الاستعمار، عادت لتتطلي على حزب جبهة التحرير الوطني، حيث عرفت قمته الهرمية صراعات باطنية بين محافظين وإصلاحيين، وشعر المواطن الذي بدأت مظاهر البيروقراطية الإدارية تثقل يومياته، وازدادت ضغوط الطلب على السكن والعمل وتوفير المرافق العمومية وإحقاق التنمية المتوازنة في مقابل تراجع عائدات الدولة من العملة الصعبة، عقّد من العلاقة بين المجتمع وصورته عن الدولة الممثلة في الحزب، وازدادت حدة هذه الضغوطات مع الممارسات السياسية اليومية، إذ اتهم أعضاؤه بالانتهازية وأنهم جاؤوا لقضاء مآربهم الخاصة، على الرغم من أن واقع الحال يشير إلى أن الحزب ذاته كان قد أصبح جهازا في يد المتحكمين بالسلطة، أي أصحاب الإدارة، قيادات الجيش حينها والسلطة التنفيذية، وأن الحزب أصبح يلعب أدوارا ثانوية مثل التعبئة التي قام بها فئة المعربين بشكل خاص، وتنكر لها المثقفون باللغة الفرنسية، وأن أغلب المنتمين إليه جاؤوا من الريف وتمكنوا من الاستحواذ على المناصب القاعدية والوسطى وحتى بعض المراكز القيادية[1].

خامسا: الهوية والثقافة وعلاقتهما بالسلطة

إن العلاقة السائدة بين الدين، الهوية والسلطة قديمة في صفحات التاريخ ومليئة بالمظاهر المختلفة البسيطة والمعقدة، ويرجع ذلك إلى اختلاف وتعقد الروابط الاجتماعية وأنماط الثقافة السائدة، ولقد حاولت الدراسات الأنثروبولوجية البحث في كنه أصول ومصدر السلطة، والتي كانت ولأمد بعيد

[1]– ناصر جابي، الجزائر، دور المواطن والمجتمع المدني في الإصلاحات، **المرجع السابق**، ص:47.

لصيقة بالعقائد الدينية، يقول علماء الأنثروبولوجيا الثقافية وعلى رأسهم "كلود ليفي ستراوس"[1] أن الحياة الاجتماعية تشكل نظاما مترابطا ومحكم التنسيق بين عناصره وبالإضافة إلى أن القيم والعناصر المكونة للنظام الثقافي داخل أي مجتمع مخزنة بإحكام وبأمانة في أعماق كل فرد من أفراد المجتمع، وتلعب دور النظام والبرنامج الخفي الذي يتحكم في سلوك الفرد ويوجهه بطريقة تلقائية تظهر على شكل أفعال وردود أفعال في أغلب الأحيان، ثم أن هذا المخزون القيم لدى كل فرد ينتقل بقانون الانتساب والقربى وتلعب الأمومة فيه دورا كبيرا من حيث تلقين أساسيات الانتماء القبلي أو الاجتماعي بصفة عامة، وتلعب التنشئة الاجتماعية دورا محوريا في هذا بناء هذا الانتماء.

مع استيراد نماذج الدولة الحديثة وعزم النخب السير في طريق التنمية والتحديث، تتجلى جملة من المشاكل والمعوقات التي تعترض فرض نموذج معين، لعل أهمها محاولة استبدال المصفوفة القيمية المكونة للثقافة والهوية الأصيلة بمعايير المواطنة التي تستوجب الانتماء إلى وطن، هو كذلك يتحدد بقطعة جغرافية وبعلم مميز، وبمؤسسات سياسية وأخرى اجتماعية ذات أنماط جديدة أو حتى دخيلة في أحيانا أخرى على المجتمع وقيمه التي ألفها لعقود، وتتغير بعض مظاهر المجتمع المرتبطة بأصوله الثقافية المميزة بأخرى مرتبطة بالدولة السياسية الحديثة، وينجر عن هكذا كله محاولات المجتمع المحافظة على قيمه فيقع التودد أحيانا والتصادم أحيانا أخرى بين المجتمع والسلطة، وهذا ما وقع فعليا، فاهتمام السلطة بتحقيق التنمية الشاملة دفع من خلال الحزب الواحد والرؤية الواحد إلى الاعتقاد بوحدة مركبات الهوية والقيم الاجتماعية ووحدة اللغة فنأى عن الاعتراف بالمكون البربري الذي بقي متعلقا بقيمه التاريخية، ومع الإقصاء استرجع محطات للصراع كانت هويته سببا فيها، سواء عبر التاريخ أو حتى إبان الحركة الوطنية مع ما يعرف بالأزمة البربرية في حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية[2].

عملية التحديث المجتمعي تستوجب السرعة في عملية التنشئة وذلك لمواكبة سرعة سير الدولة، والتي تتحكم فيها متغيرات العولمة الاقتصادية والتجارية وحتى القيمية (حقوق الإنسان، حرية المرأة وحرية التعبير، التحول الديمقراطي إلى غير ذلك من مظاهر العولمة)[3]، تخلق هذه السرعة وهذه

---

[1]– كلود ليفي ستراوس (Claude Lévi-Strauss) ولد ببروكسل (بلجيكا) سنة 1908 وتوفي بفرنسا سنة 2009، عالم الأنثروبولوجيا وباحث في الأعراق شهير، ساهم بقدر كبير في تطوير علم الأنثروبولوجيا في النصف الثاني من القرن العشرين، ركز أبحاثه لفهم المجتمعات والثقافات المختلفة، خصوصا في المجتمعات المتخلفة في أدغال إفريقيا وأمريكا اللاتينية، من مؤلفاته: (Tistes Tropiques 1905)، (la pensée sauvage 1962)، (Les structures élémentaires 2002).

2 - Bertrand Badie, lecture de Bernard Cazes, « État importé, occidentalisation de l'ordre politique », **Politique Étrangère**, N° 03, 1993, 58ème année, PP : 803.

[3]- Larry Diamond,, Can the Whole World Become Democratic? Democracy, Development, and International Policies, **Uc Irvin** (An Organized Research Unit University of California, Irvine), 2003, PP: 08.

الظروف مجتمعة نوعا من الهوة وعدم الثقة في الدولة وفي برامجها ويتبين للمجتمع أن لا هم للسلطة السياسية سوى تسخير المجتمع، فيبدأ الخوف في ثناياه العميقة من حقيقة التغيير ومآلاته، فيعود ليلتف حول قيمه وأصوله التاريخية الكامنة في نفسية كل فرد فتتعثر البرامج الثقافية وتتعرض البرامج السياسية لا لفشل كامل بالضرورة، إلا أنه يحول دون تطور الدولة بالنحو الذي تبتغيه السلطة السياسية، وتستمر هذه الحال بقدر ما تحاول السلطة والنخب الثقافية والقريبة من دواليب السلطة، والتي تختلف مصادرها وتوجهاتها الثقافية وانتماءاتها الفكرية اختلافا يرتبط بعلاقاتها ومدى قربها، بالانحياز والموالاة أو بالمعارضة الجزئية أو الشديدة، من السلطة ومن النخب الحاكمة[1].

تظهر ملامح العلاقة المضطردة بين السلطة والمجتمع، من خلال برامج التنمية المرتكزة على الثورة التي خلقتها القيادة السياسية في عهد الرئيس الراحل "هواري بومدين" منذ اعتلائه للسلطة على إثر التصحيح الثوري (الانقلاب) في جوان 1965، والذي استهدف إدخال تغييرات كبيرة على مستوى التحصيل العلمي، فبدأ بمجانية التعليم وبضرورته كي تتمكن الجزائر من خلق كوادرها من أبنائها، فعمل على بناء المدارس لتوفير التعليم، ونظرا لقلة المدرسين الجزائريين، استعانت السلطة حينها بإطارات من دول عربية ممثل مصر وسوريا في مجال التعليم، وفي التكوين العسكري استعانت بروسيا، وكوبا في التكوين الصحي والطبي، فظهر هذا كذلك على أن وحدة اللغة قرار يرتبط بالسيادة الوطنية ومن ثوابت الأمة، إذ لعب مشروع التعريب دورا أساسيا في عمل الحزب وفي الإدارات على الرغم من المعارضة التي واجهها هذا المشروع من المثقفين باللغة الفرنسية، ولقد أخذ هذا الصراع بعد إيديولوجيا، وفي الوقت الذي عينت الإطارات المطالبة بالفرنسة كآلية لتحديث المجتمع على رأس القطاع الاقتصادي والتقني، عينت النخب المطالبة بالتعريب في أجهزة الحزب وفي قطاع التربية والتعليم، الذين اتهمهم دعاة الفرانكفونية بالبعثيين، متهمين إياهم بالرجعيين وأنهم يؤسسون للتخلف، خصوصا وأن التيار الفرانكفوني رأى بأن توجه الرئيس الراحل بومدين كان من المدافعين على أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية، وهذا يخالف توجه ومطالب الأمازيغ المطالبين بترسيم البربرية، التي ينحدر منها نسبة كبيرة منهم، وبدؤوا بالمطالبة والإشهار عبر الصحف الفرانكفونية بإصلاح منظومة التربية كما طالبوا بتطبيق المدرسة الأساسية في التعليم[2].

---

[1]– حسين الصديق، الإنسان والسلطة، إشكالية العلاقة وأصولها الإشكالية، **موقع اتحاد الكتاب العرب**، على الرابط التالي:https://www.awu-dam.org

[2]– محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، **أطروحة دكتوراه**، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر3، السنة الجامعية 2008–2009، ص: 156.

المطلب الثاني: السلطة ومشروع إصلاحات الحزب

تعبر مرحلة الاستقلال عن تغيرات في بنى الدولة التي في إطار الإنجاز، وسيتمخض من تصور مشروع الدولة الحديثة تجاذبات بين أطراف السلطة الآتين من بعيد، وأول محطة للإصلاحات السياسية ستكون على مستوى الحزب الذي سيكون بمثابة مصدر الإيديولوجيا السياسية للنظام السياسي الجزائري، وهو الذي سيحدد نمط بناء الدولة الجديدة، طبيعة مؤسساتها، ويوجه مسار الإصلاحات الهيكلية على جميع البنى الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: جبهة التحرير الوطني من قيادة الثورة إلى قيادة الدولة

قبيل الاستقلال وتحضيرا له، وبعد سلسلة المفاوضات التي انتهت إلى اتفاقيات إيفيان، طرح الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس مواضيع محورية، منها ما هو تنظيمي على شاكلة تحديد مهام الهيئة التنفيذية المؤقتة لإدارة البلاد، ويشجب المجلس الوطني للثورة في المحور الرابع لبيان الميثاق، التباعد بين قيادة جبهة التحرير الوطني وبين بقية الشعب، وأن بعض الممارسات بدأت تظهر، لتعيد إلى الأذهان الانطباع السيئ الذي ارتسم على الأحزاب البرجوازية في المدن والتي لم تعر الأرياف حقهم، وهم الذين دفعوا أثمانا باهظة لتحقيق الاستقلال، ويخلص إلى أن انقطاع قيادة الجبهة سياسيا إلى الخارج لضرورة اقتضتها الثورة وظروفها من خلال خروج لجنة التنسيق والتنفيذ وسليلتها الحكومة الجزائرية المؤقتة، قد أحدث قطيعة بين القادة والواقع الوطني، وأن جبهة التحرير الوطني إذ حاربت الإقطاعية الفرنسية لابد لها من أن تحارب الإقطاعية الناشئة داخل الجبهة ذاتها[1]، شبّه ميثاق طرابلس هذه الممارسات بالإقطاعية، وانتهى إلى أن حزبا تنقصه الإيديولوجية معرض للزوال وعليه يتوجب على جبهة التحرير الوطني كي تكون حزبا طلائعيا أن تكون لها إيديولوجية تمشي عليها.

يشير مثل هذا الطرح إلى بقاء الصراع الإيديولوجي بين من كانوا في أحزاب الحركة الوطنية والذين يتميزون بتكوين في العمل الحزبي ونشئوا في جو المناورة والمنافسة السياسية، والذين يعبر عن بعضهم بالإقطاعيين، وبين المناضلين والمجاهدين المنضوين تحت الجبهة، من أولاد الأرياف والمدن من الطبقات الفقيرة والذين كانوا بمثابة محرك الثورة ووقودها، والذين تعوزهم الخبرة السياسية، وشدد من كتب البيان على أن المعركة لم تنته بعد، وهو بذلك يذكر كوادر الجبهة بجرائم الاستعمار الفرنسي في حق الأرواح وفي حق المجتمع الذي همشه، وأخرجه من دائرة التاريخ لقرن ونصف، ويفتح الباب أمام التحديات والخيارات الملحة كالثورة الاجتماعية الديمقراطية وبناء الدولة بعد الاستقلال، إن وجود إصلاحيين (وحتى برجوازيين) في حزب جبهة التحرير الوطني لا يقتنعون بالإيديولوجية الاشتراكية

[1]- Axe 3, Chapitre IV, **Charte de Tripoli** (projet de programme pour la réalisation de la révolution démocratique populaire), CNRA, Tripoli, Juin 1962.

المتبناة أمر لا يمكن تجاهله، كما لا يمكن الفصل بين مواقف أعضائه إلا بالرجوع إلى انتماءاتهم الحزبية والسياسية إلى ما قبل التحاقهم بالثورة التحريرية، لكن الأخطر من ذلك هو أن أي تصنيف لأي منهم قد يكون مجحفا في نواياه وفي قناعاته.

يعود موقع الحزب من الدولة الجزائرية إلى عهد ميثاق طرابلس الذي نص حرفيا على أسبقية الحزب على الدولة، وإن كان هذا نظريا مرتكز الفكر الماركسي الذي يرى على أن الدولة منظمة ظرفية والتي يعتبرها من مخرجات النظام الليبرالي ومن أدوات الطبقة البرجوازية لاستغلال الطبقة العمالية، ومن أنه لابد من وجودها ظرفيا، كي تصل البروليتاريا إلى السلطة من خلال الحزب ثم تزاح الدولة من الوجود في نهاية الأمر، فإن فكرة أولوية الحزب على الدولة ظهرت في ميثاق طرابلس والتي دعا إليها "الحاج بن علا" حول ضرورة إعادة هيكلة جبهة التحرير الوطني نظرا للصراع القائم بين الحكومة المؤقتة وهيئة أركان الجيش غداة إعلان الاستقلال[1]، كما جاء في المحور الرابع من بيان ميثاق طرابلس.

بتقدم الجزائر نحو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وانخفاض حدة تأثير الثورة التحريرية مع الانشغالات الداخلية والدولية، برزت أزمة مراكز القوة داخل النظام السياسي، بين المحافظين داخل حزب جبهة التحرير الوطني وإصلاحيي مؤسسات الدولة والرئاسة، والمسيرين الاقتصاديين النافذين والبيروقراطيين الإداريين، ففي الوقت الذي رأى برجوازي الدولة أن استمرار نجاح مصالحهم يرتبط بالتحول نحو نظام ليبرالي أكثر انفتاحا، رأى فريق المحافظين في الحزب بضرورة التمسك بالمكتسبات والرجوع إلى الثوابت التي قامت عليها الثورة.

مع دخول عقد الثمانينيات، زادت حدة الاختلاف بينهما، وكانت بوادر انكماش الاقتصاد العالمي قد بدأت تلوح ومعها تهاوي أسعار النفط، عقد حزب جبهة التحرير الوطني مؤتمره الرابع في 1979، كانت من مخرجاته الأساسية إدخال إصلاحات هيكلية عليه.

ثانيا: إعادة هيكلة حزب جبهة التحرير الوطني، من الهيئة إلى الجهاز

يشكل المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني تاريخا هاما في حياة الحزب بصفة خاصة وفي الحياة السياسية للجزائر بصفة عامة، ذلك أنه يمكن اعتبار هذا التاريخ بمثابة نقطة التحول في طبيعة العلاقة القائمة بين الحزب والدولة، ومن جهة أخرى يمكن كذلك اعتباره بمثابة مؤشر يدل على احتدام العلاقة بين التيارات داخل النخبة السياسية على مستويات مختلفة.

شكل الحزب في الفترة السابق أي بعد الاستقلال وإلى غاية عهد الرئيس الشاذلي بن جديد الهيئة السياسية التي ترسم وتحافظ على سير ونمط المؤسسات السياسية في تأدية وظائفها، إلا أنه

[1]– **ميثاق طرابلس 1962**، المحور الرابع.

وبالنظر إلى تشابك الوظائف وتعقدها داخل مؤسسات الدولة التي اتسعت المسافات بين الجيل الأول والأجيال اللاحقة من مسيرين وتنفيذيين، وكذلك تطور العلاقات الحاصلة بين المؤسسات السياسية المختلفة، ومنها بداية ظهور تشنجات بين محافظين داخل الحزب وإصلاحيين داخل الجهاز التنفيذي، بالمناداة للانفتاح وذلك لإنقاذ الاقتصاد الوطني الذي كان يعرف صعوبات كبيرة، وكذا مسايرة التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي، كل هذه الأسباب دفعت إلى إعادة النظر في دور الحزب، فكان هذا المؤتمر الذي جاء استثنائيا للمصادقة على المخطط الاقتصادي الخماسي لمتابعة مسيرة التنمية، وفي جوان 1980 ومن خلال مؤتمره الاستثنائي في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، عرف الحزب قفزة نوعية جديدة، إذ أصبح جهاز الدولة، فبمقتضى المادة (120) من قانونه الأساسي، أضحت العضوية في الحزب ضرورية لتقلد المناصب العليا في مؤسسات الدولة، وأصبح رئيس الجمهورية هو الأمين العام للحزب الذي يرأس اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب في آن واحد[1].

من مخرجات إعادة الهيكلة أيضا ابتعاد الحزب عن القرارات الجماعية كما يستلزم عمله وارتباطه بالأمانة الدائمة للجنة المركزية التي لها الصلاحيات الواسعة في تغيير المسئولين عن نشاطاته، والأمين الدائم للجنة المركزية مسئول أما الأمين العام للحزب الذي هو رئيس الجمهورية، فكانت التغييرات الحاصلة على رؤساء المحافظات والنشاطات غير ملائمة في أغلب الأحيان، فتوحدت الأطر العملية للحزب وللأجهزة التنفيذية على الرغم من أن المادة (111) من دستور 1976 تنص صراحة عن الفصل بين أطر ووسائل الحزب والجهاز التنفيذي لبلوغ نفس الهدف، بمعنى تحول الحزب من جهاز للرقابة إلى جهاز يخضع للرقابة والتحكم من السلطة التنفيذية، إذ توسعت لجنته المركزية لتضم أعضاء إضافيين وهم كالآتي: (05) وزراء، (07) من وزارة الدفاع، (03) من المجلس الشعبي الوطني، ومن الرئاسة (05). فأصبح عدد أعضاء الحزب (10) مقابل (26) عضوا من الأجهزة الإدارية التنفيذية[2].

لقد شكلت مسألة تحويل حزب جبهة التحرير الوطني إلى أداة داخل الدولة، وبمعنى أدق تحريره من الرقابة الفوقية على عمل الدولة وفي تأدية الوظائف وتعيين المسئولين، انعكاسات حتى على مستقبل النظام السياسي، ودلت على تناقضات الخطاب السياسي الصادر عن الرئاسة، والذي يصدر عن الحزب خاصة، دل في النهاية على قوة الصراع بين مراكز القوى بين التيار الانفتاحي في الرئاسة والتيار المحافظ في الحزب، ولكن هذه التحولات داخل المؤسسات السياسية، إنما تعبر عن واقع اقتصادي وآخر اجتماعي بدأ يعرف تغيرات عميقة. متعلقة بوضع الاقتصاد على مستوى تدني

---

[1]– مصطفى بلعور، «حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر»، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد:01، العدد الأول، 2009، جامعة ورقلة، ص:97.

[2]– مصطفى بلعور، **المرجع السابق**، ص 98.

نسب الإنتاج وضعف نسب النمو نتيجة لتدخل مؤسسة الحزب ومن ورائه الأجهزة التنفيذية في تعيين الإطارات على المستوى الاقتصادي بحسب الولاء والانتماء، بعيدا عن معايير الكفاءة، الأمر الذي أثّر سلبا على نجاح البرامج والمشاريع، ومن جهة أخرى ومع بداية الثمانينيات بدأت ترتسم ملامح الانكماش الاقتصادي التي أثرت مباشرة على الإيرادات العامة للدولة بحكم تبعية الاقتصاد الوطني للسوق الدولية للنفط.

المطلب الثالث: تحديات الوضع الداخلي وضرورات الإصلاح

تكمن أهمية هذه المرحلة في الضرورة الملحة لإدخال إصلاحات سياسية واقتصادية آنية، فرضتها الظروف بالدرجة الأولى الظروف الداخلية من عدم قدرة الآلة الاقتصادية على التكيف والظروف الدولية خلق الثروة، على الرغم من مساعدة الظروف الاقتصادية العالمية لذلك، مثل انتعاش الاقتصاد العالمي، إذ أدت زيادة الطلب على النفط، إلى ارتفاع أسعاره مما أدى إلى ارتفاع عائدات الجزائر من العملة الصعبة، مع بداية ثمانينيات القرن الماضي، تغيرت الظروف الدولية بشكل كبير وسريع، ومن علاماته تأثر صناعة القرار السياسي الداخلي بسبب الظروف الاقتصادية المتراجعة من جهة، ومن جهة ثانية تغير الظروف الإقليمية والدولية والعلاقات البينية الناجمة عنها.

وعليه فإن اعتماد الجزائر على عائدات النفط كمحرك أساسي ووحيد لإحداث التنمية، تولدت عنه علاقة التبعية الاقتصادية للجزائر كدولة ريعية لتقلبات أوضاع السوق العالمية، وما انتهاء الحرب الباردة وبروز مظاهر العولمة، وإرهاصات الاقتصاديات المحلية من هذا التحول الذي أصاب دولا كثيرة ومنها الجزائر، إلا إشارات أولية بصعوبة المرحلة القادمة.

لقد أفرزت تلك العوامل مجتمعة في النهاية، إختلالات جسيمة في تسيير الشأن العام اقتصاديا واجتماعيا وحتى سياسيا، تسمى في علوم الاقتصاد[1](Dutch Desease)، كما نتج عنه سلوكات انتهازية (سياسية واقتصادية) لاستغلال النفوذ والمناصب على مستويات مختلفة أبانت عن استشراء كبير للفساد الإداري والسياسي، ما دام الأول من صناعة الثاني، واتسم عمل أجهزة الدولة المختلفة من القمة إلى القاعدة بنسبة كبيرة من البيروقراطية، وهي ظاهرة أثرت بشكل سلبي وكبير في حياة المواطن الذي خرج من موقع المتلقي إلى موقع المطالب بحقوقه.

[1]- The Dutch Desease : “la maladie hollandaise”, terme économique, appelé aussi le syndrome hollandais, décrivant une situation dans laquelle le facteur de revenu principal est exogène à l’économie intérieure nationale, et qui de surcroit crée une dépendance vers ce facteur externe, pouvant mener à la désindustrialisation, il est aussi défini comme étant une situation où un surplus de revenus engendre une désindustrialisation du pays.

أولا: مشروع الإصلاحات بإستراتيجية التخطيط المركزي للاقتصاد

يتطلب تحقيق الاستقرار تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، وبدونها تحصل ارتجاجات في التوازنات الاجتماعية، وسواء أكانت هذه الحاجات اجتماعية، اقتصادية أو سياسية، إلا أن ما هو جلي أن عدم التكفل بها وبجدية وفاعلية، فإن ذلك سيؤدي إلى خلق مزيدا من المشاكل التي تختلف مخرجاتها باختلاف طبيعة الأنظمة السياسي القائمة وبطبيعة علاقاتها بمجتمعاتها[1].

تميز الاقتصاد الجزائري في الحقبة الاستعمارية بكونه ملحقا وممونا للسوق الفرنسية والأوروبية من المواد الزراعية والطاقوية المختلفة لا غير، وكانت وجهة فائض الإنتاج الاقتصادي المحلي موجهة لضخها في الاقتصاد الفرنسي وليس في الجزائر، وأنه كان موجها حصريا لدعم القطاع الزراعي لتلبية حاجات الاقتصاد الفرنسي[2].

بناء على ما سبق ومباشرة بعد الاستقلال، واجهت الجزائر تحديات كبيرة بالنظر إلى الوضعية التي خلفها ذهاب المعمرين بعد إعلان الاستقلال، ومن أبرزها خلو الاقتصاد الجزائري من المعمرين الذين كانوا يسيرون الوحدات الصناعية والإدارات والمرافق المختلفة مع الأخذ بعين الاعتبار بأن هذه المنشآت كانت قليلة بالنظر إلى شساعة البلاد، وبعد سنين الحرب التي عطلت النمو الاقتصادي، جاء الدور لخلو الخزينة العمومية من السيولة النقدية، ومن الأموال الكفيلة بالسماح للسلطة باقتناء مستلزمات إدارة الدولة، ويعود السبب في ذلك إلى نسبة المبالغ المالية المحولة من الجزائر نحو فرنسا في هذا الظرف، فمع خروج المعمرين عائدين إلى فرنسا، حول ما يقارب مبلغ 500 مليون فرنك

---

[1]– ينجم عن التنمية غير المتوازنة بين الجهات أو المحافظات مشاكل اجتماعية، قد تقوض الاستقرار السياسي للدولة ككل وعلى شرعيتها، مما قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار وبث الفوضى، أو المطالبة بالانفصال، ففي المثال المالي، تركزت مشاريع التنمية على الجنوب بالقرب من العاصمة باماكو، وترك الشمال أين تتواجد قبائل الأزواد والطوارق دون مشاريع ولا مرافق أساسية ودون تنمية بالقدر الذي كانت عليه في الجنوب، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى، فإن التركيبة الاجتماعية والدينية جعلت من الجنوب أين توجد أغلبية مسيحية المعتقد أحسن حالا من الشمال الذي يعتنق أغلب سكانه الإسلام، أدى هذا إلى إضعاف شرعية النظام المالي القائم وأدى في النهاية إلى انتشار لفصائل إرهابية وراديكالية، منها القاعدة بالمغرب الإسلامي وحركة أنصار الدين، إلى جانب حركة تحرير الأزواد، في المقابل يقدم السودان نفس المثال، لا أن التنمية كانت أكثر حضورا في الشمال أين يتركز العنصر العربي الإسلامي (أغلبه)، بينما ترك الجنوب دون مشاريع تنموية بالقدر المطلوب، في الوقت الذي تزخر فيه منطقة الجنوب بالموارد النفطية، والذي يغلب على أهله تركيبة لغوية ودينية متنوعة وكان ذلك من بين الأسباب التي أدت إلى الحرب التي انتهت بتقسيم السودان إلى دولتين.

[2]- Mostefa Lacheraf, **Op Cit**, PP : 205؛210.

فرنسي يوميا من مدخرات المعمرين الفارين من الجزائر إلى فرنسا، مما يعني خلو الخزينة العامة للجزائر المستقلة من أي سيولة تمكن من استيراد المواد الأساسية لتغطية العجز الحاصل[1].

وفي محاولة من السلطة السياسية حينها لإدخال إصلاحات، كانت تراها أولوية الأولويات، إذ أنها كانت ترمز إلى تأكيد الاستقلال السياسي الوطني، والتي تمحورت خطتها في إعادة بناء اقتصاد وإحقاق تنمية يكون هدفها الإنسان الجزائري، وتجب الإشارة إلى أن السلطة السياسية لحظة الاستقلال لم يكن لها أي نوع من التحكم، أو الرقابة على الآلة الاقتصادية التي لم تكن ضمن مشروع الثورة التي ركزت جهودها على تحقيق الاستقلال عسكريا.

وعليه تتجلى المرحلة الأولى للاستقلال من 1962 إلى 1965 بمثابة مرحلة الانتظار والتسيير والإدارة اليومية للأمور للحفاظ على الاستقلال وفقط[2]، بينما ستنطلق السلطة مع مجيء الرئيس هواري بومدين في جوان 1965 إلى سدة الحكم نحو مرحلة جديدة، تتركز حول التمكن من الآلة الاقتصادية لتتمكن السلطة من إعلان قطيعة التبعية التي ارتسمت على الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي.

قامت بعد الاستقلال ثقافة راسخة بأولوية القيادة السياسية أمام قدرات المجتمع، وكانت الحجة في ذلك، أن تثمين الاستقلال السياسي ودعمه، وحماية وحدة الدولة والمجتمع من التهديدات الخارجية الإمبريالية، يجب أن يمر بوحدة القيادة وبتأسيس قاعدة اقتصادية متينة بإمكانها سد الحاجات الأساسية للمجتمع وتوحيد صفوفه من خلال اتحادات، ونقابات عمالية، وجمعيات في شتى المجالات، الشباب، المرأة وحتى الجمعيات الدينية كانت تحت سلطة جهاز الدولة، وكان لابد من أن تخضع للسلطة السياسية، وبذلك تُحقق الوحدة التي تؤدي إلى الاستقرار السياسي المنشود والذي يعتبر أهم قاعدة تنطلق منها عملية التحديث والتنمية على جميع الأصعدة.

ثانيا: مشروع التنمية الشاملة وآثاره على تكون التصور الاجتماعي للدولة

عرفت مرحلة السبعينيات نهضة وتنمية كبيرة مست كل جوانب الحياة، ووضعت الجزائر المستقلة نصب أعينها إحداث سبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها وطنيا، وجعلت منها هدفها الأول. تولت الدولة دورا قياديا في تصور ومباشرة المشروع الوطني بكل مناحيه السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ورأت الدولة الوطنية أن الشعب بقواه الفقيرة خاصة، قد تكبد ما تطلبته الثورة من تضحيات، وعانى كل أشكال التعذيب حتى تكللت الثورة بالاستقلال الوطني، وعليه لا بد أن يلقى التعامل الذي يليق بالتضحيات التي قدمها، فعمدت الدول بارتكازها على الريع، إلى توزيع الخدمات

[1]- Gérard Destanne de Bernis, « Les industries industrialisantes et les options algériennes », **Revue Tiers Monde**, 1971, No : 47, PP: 560 (545 , 563).

[2]- Gérard Destanne de Bernis, **Op Cit,** PP: 560.

المجانية من صحة وتعليم وسكن وتوفير للشغل أوكلت مهامه إلى القطاع العام، وبلغت نسبة التمدرس الإجباري والذي تعمم في الريف والمدينة، مستويات عالية بالمقارنة مع السنين الأولى للاستقلال، أو حتى إذا ما قورن بالدول التي تحصلت على استقلالها في نفس الفترة، واستمر في الأطوار المختلفة إلى التعليم العالي، وتمت بناء عليه تنمية ثقافية للمجتمع، على صعيد آخر، قامت كذلك الإصلاحات الأولى على سياسة تعميم الخدمات الصحية مع بناء المستشفيات والمستوصفات الطبية وتقريبها من المجتمع، وتقديم العلاج والأدوية مما رفع نسبة المعدلات العمرية وتم معها القضاء على الأمراض المعدية.

بسبب تحسن ظروف الحياة، انتقل معدل النمو الديمغرافي إلى 3.2% الأعلى في العالم حينها كما ارتفعت نسبة السكان من 12 مليون نسمة سنة 1966 إلى 18 مليون نسمة سنة 1977، أما التشغيل فكان القطاع الفلاحي العمومي أكبر مستوعب لليد العاملة بنسبة 29.6% مقابل 17.2% في قطاع الصناعة.[1] وأممت الدولة الأراضي الزراعية، ووضعتها في مزارع متوسطة الحجم يقوم على إدارتها الفلاحين بنظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية[2]، أما القطاع الصناعي فتكفل به القطاع العام، مع وجود محتشم للقطاع الخاص الوطني والأجنبي في حدود ضيقة.

اعتمدت الجزائر في سياسة الإسكان على برامج السكن الريفي من خلال برنامج ألف قرية وقرية، وفي المدن كانت مشاريع البناء العمومي للسكنات تزداد سنة بعد سنة، من أجل القضاء على أزمة السكن الموروثة عن الاستعمار، والتي تفاقمت حدتها مع النزوح الريفي لأجل الشغل في المصانع والمؤسسات العمومية، أين تتوفر ظروف أحسن بكثير عنه من القطاع الزراعي في الريف، وقد ارتفعت نسبة النزوح بوتيرة عالية، ظهرت مع هذا النزوح البيوت القصديرية على حواشي المدن الكبرى، ومع عدم قدرة القاعدة الاقتصادية على استيعاب كل اليد العاملة، خصوصا تلك التي ينقصها التأهيل المدرسي والمهني، بدأت البطالة تنتشر، فتكونت أزمة السكن والبطالة. أدّى النزوح المتواصل نحو المدن إلى انتاج ثقافة اختلطت فيها ثقافة الريف بالمدينة، دون أن تتحدد مرجعيات واضحة حول إدارة المجتمع وطبيعة التحديث الواجب إدخالها ظنا من السلطة السياسية بميولها الاشتراكية أن التصنيع وتحديث الهياكل الاقتصادية، سيمكن من تحديث المجتمع، وظهر أنها نظرة تلتقي بالتوجه الاشتراكي الذي يرى أن المجتمع وقيمه تنتج كانعكاس للقاعدة الاقتصادية المادية، وتتحدد بها طبيعة المجتمع وعلاقاته الأفقية.

---

[1]– محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير الاجتماعي في الجزائر المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص: 104.

[2]– حدة أوضايفية، «التنمية بالاعتماد على الذات في الجزائر: بين المواثيق والتطبيق»، في: عبد الإله بلقزيز (محرر)، **المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص:240.

انتهجت الدولة مشروع الإصلاح الإداري–كونها تلعب دور تمثيل لسلطة الدولة وسيادتها محليا– بسياسة لامركزية تسيير الجماعات المحلية، وأجازت قوانين الجماعات المحلية للمواطنين المشاركة في تسيير المشاريع، ومتابعة تنفيذها من خلال المجالس المحلية المنتخبة، إلا أنها بقيت على مستوى الوثائق فقط، ولم يكن الوصول إلى الأجهزة المنتخبة إلا من خلال القائمة التي يقدمها حزب جبهة التحرر الوطني، بناء على حسابات الولاء والقرابة والمصلحة منه على أساس الكفاءة.

عانت الجزائر من التبعية تقريبا في جميع مجالات الحياة، خصوصا في تلبية حاجاتها من الموارد الزراعية، وعلى الرغم من البرامج التي وضعتها الدولة للنهوض بهذا القطاع الحساس، مثل برنامج النجاعة وفتح مشاريع القروض دون فوائد لصالح الفلاحين، بعدما فرضت المشروطية السياسية إعادة هيكلة القطاع الزراعي حتى يتواءم والتحديات الحديثة، وحتى يكون تسيير المستثمرات أكثر فاعلية، إلا أن القطاع الفلاحي بقي يتخبط في مشاكل لا نهاية لها واستمرت معه فاتورة استيراد المواد الغذائية في إثقال كاهل الميزانية العامة الجزائرية.

أ–**على المستوى الداخلي:** تختلف أنماط الإصلاح السياسي باختلاف الأنظمة السياسية وقدراتها المادية وعلى قوة وعمق الشرعية التي تقوم عليها، في الوعي والثقافة السياسيتين لدى المجتمع، وبسبب التباين والاختلاف الكامن على مستوى التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي تحقق مع الزمن داخل كل نظام سياسي معين[1]، وبسبب المنظورات السياسية ومدى تأثر الأنظمة بنموذج الليبرالية الغربية التعددية، والتي شكلت نموذج الأنظمة ذات الفعالية السياسية والاقتصادية، وبناء على ذلك كانت مشاريع التنمية المحلية الناجحة إلى حد ما بالمقارنة مع دول أخرى بنفس حجم وظروف الجزائر، تنمية وتحديث بإدارة وإشراف القطاع العام، هي نفسها من أسباب استحباب المجتمع للتغيير السياسي وتردده في قبول التغيير وتنازل الدولة عن وظيفة وواجب تحقيق كل مطالبه وحاجاته الأساسية، التي ربطها بالفساد السياسي وأرجع المشاكل الاقتصادية إلى الفساد المالي الذي تخلل أجهزة الدولة في مستوياتها المختلفة.

تبنت السلطة في الجزائر إستراتيجية تدريجية لاستعادة سلطتها على الآلية الاقتصادية بدءا بمشروع الأملاك الشاغرة، ثم تأميم أراضي الكولون، إلى الموجات المتتالية من عمليات التأميم لمؤسسات المحروقات[2] في محاولة منها لإدخال إصلاحات اقتصادية مبنية على إستراتيجية التنمية

---

[1]– طارق عاشور، «الإصلاح السياسي العربي بعد 2011، تحليل الحال الجزائرية»، في عبد الإله بلقزيز (محرر)، **المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص:29.

[2]– تمت عملية التأميم على مراحل بداية بتأميم قطاع المناجم في 1965، تأميم الشركات الانكلوسكسونية 1967، ثم 45 مؤسسة عاملة في قطاع النفط شهري ماي وجوان 1968، ثم تأميم ملحقات شركات شال Shell، سوفراجال Sofragel فيليبس Phillips، أميف Amif في 15 جوان 1970.

القائمة على الصناعات التصنيعية أو المصنعة، والمرتكزة على النظرية الاقتصادية للمفكر الاقتصادي الفرنسي "بيرو Perroux"[1] وهو ما يطلق عليه اقتصاديا مصطلح الدفعة القوية (The Big Push) وتركز العمل على رفع نسب النمو، حيث قدرت نسبة الاستثمار بـ 5% من الناتج الوطني سنة 1963، لتنتقل إلى 29% سنة 1969، خصصت منها نسبة 13% لبعث وإنعاش قطاع المحروقات والبتروكيمياء والصناعات الحديدية، كقطاع قاعدي بإمكانه أن يسمح ببناء قاعدة تحتية قادرة على إنعاش القطاعات الاقتصادية المكملة، وإرساء النمو بمعدلات ثابتة تسمح بتخطيط تنمية شاملة على آماد متوسطة، وعليه تبنت الجزائر إستراتيجية التخطيط المركزي للاقتصاد، وهو أسلوب يسمح بتجميع العوائد المالية مركزيا، لإعادة ضخها في قطاعات اقتصادية مدروسة بعناية، وذلك لخلق التوازن والعدالة في التنمية على كامل التراب الوطني، وعليه انطلق المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والذي خصصت له مبالغ مالية كبيرة قدرت بنسبة 27% من إجمالي الناتج الداخلي، ذهبت منها نسبة 45% للصناعات، الحديدية منها، المناجم والطاقة وخصص المتبقي للصناعات التحويلية 22% إلى مجال البناء و5% نحو الصناعات النسيجية، وتعبر نسبة الإنفاق على قطاع البناء على محاولة استدراك النقص الفادح في مجال السكن الذي خلفه الاستعمار والذي سيلازم البرامج الإنمائية والحكومات المتتالية كأزمة إلى تاريخ والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) لأجل تحقيق هذه الغاية[2].

تمثل الشق الثاني من مشروع التحديث الاقتصادي في تزويد المدن بالطاقة وعلى رأسها الغاز المسال، سواء عن طريق الأنابيب أو في الأرياف باستعمال القارورات وتوفيره بأسعار زهيدة تكون في متناول جميع فئآت الشعب، وهو الأمر الذي من شأنه تثبيت السكان لدعم الإنتاج الفلاحي والمحافظة على الغطاء النباتي لحماية الجزء الشمالي من البلاد من التصحر الذي يتهدد الشريط الشمالي الصالح للزراعة.

لعب في كل الحالات قطاع الموارد الباطنية من النفط والغاز، الدور الأساسي في تصور الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، ورسم مشاريع التنمية، وتحديث طرق وأساليب الإنتاج ومعها الروابط الاجتماعية نتيجة للحاجات الملحة في التعليم والتكوين المهنيين لأجل إدارة المشاريع الاقتصادية الجديدة، ظهر عمليا بعد فتور مرحلة إرساء التنمية مع مرور الوقت، بأن التحديث الصناعي يضاف إليه الإيديولوجية الاشتراكية، وعلى الرغم من أهدافهما النبيلة، لم تحققان ما كان يرجى وانتهت إلى نتائج هزيلة، لأن الناتج الحضاري إنما يتحقق بالمعادلة الاجتماعية التي تنطلق من

---

[1]- الداوي الشيخ، «الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات»، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد: 25، العدد الثاني، دمشق، 2009، ص: 02.

[2]- Gérard Destanne de Bernis, **Op Cit,** PP: 556.

فهم المجتمع فهما دقيقا وتكييف المشاريع الحداثية بحسب قيم هذا الأخير، ويتبين كذاك أن التكوين في الخارج في الميادين التقنية والعسكرية في الخارج جاءت معه قيم مرتبطة بطبيعة المجتمعات الملقنة.

ب- على المستوى الخارجي: تزامن مع هذه المرحلة على المستوى الأولي، وجود إيديولوجيتين متباينتين، قسمت دول العالم إلى معسكرين، وحلت الحرب الباردة بكل حيثياتها وتكتلاتها العسكرية والاقتصادية، وقد أدت مخرجات هذه الحرب الاقتصادية والإيديولوجية بين الليبرالية والاشتراكية إلى توازن للقوى لدى المعسكرين، سمح بدوره لدول المعسكرين العمل داخليا على مشاريع التنمية والتحديث، وساهمت الظروف الإقليمية والدولية في تأكيد هذا الاتجاه، ولعل أبرزها حرب الستة أيام التي شنها الجيش الإسرائيلي على مصر وسويا والأردن جويلية 1967، والتي وحدت صفوف أنظمة الدول العربية، وظهر معها وعي إقليمي بقدرة هذه الدول على التحرك بطرق أخرى، الأمر الذي ساعد في انبعاث التيار القومي العربي في سوريا، العراق، مصر والمملكة العربية السعودية والجزائر[1]، وكانت ورقة النفط من بين الأدوات القوية التي لجأت إليها الدول العربية المصدرة للنفط، للرد على تحالف الغرب مع إسرائيل كعنوان للإمبريالية العالمية. كما ساعد في توافق الدول المصدرة للبترول المنضوية تحت منظمة (أوبيك) حول طريقة التعاطي مع ورقة النفط، خصوصا أن أغلب الدول المصدرة لهذه المادة الحيوية كانت تنتمي حينها إلى ما كان يسمى بالعالم الثالث والحديثة الاستقلال، هذا التوافق ساعد على المحافظة على أسعار النفط في مستويات ساعدت في استقرار سيولة الإيرادات المالية، وهي إيرادات عملت الجزائر على ضخها في عملية بناء القاعدة الاقتصادية المرتكزة على الصناعات الثقيلة كما ذكر أعلاه.

ثالثا: تبعية الاقتصاد الجزائري لإيرادات الريع

مع تطور رؤية النظم للاقتصاد كعامل لتحقيق الاستقرار بدل الوسائل العسكرية في مرحلة سابقة وجت الدول التي سارت على طريق الاشتراكية، وبالخصوص تلك الواقعة في الشق الجنوبي للعالم، وجدت نفسها أمام تنامي التحديات الاقتصادية في بيئة دولية أصبحت تتجه أكثر إلى اعتماد اقتصاد السوق، خصوصا مع تحكم الدول الليبرالية في زمام الأسواق العالمية، ولابد من أن تتغير الأدوار التي تلعبها الدول أو بالأحرى وظيفتها من تنظيمية أي خلق التوازن بين القطاعين العام والخاص بقدر ما أصبح في توجيه واختيار السياسات الاقتصادية الكلية (الماكرو-اقتصادية) والحرص على الوظائف التوزيعية والرقابية للتحكم في الاختلالات[2].

---

[1]- محمد الميلي، «الجزائر إلى أين؟» **مجلة المستقبل العربي**، العدد 271، سبتمبر 2001، ص:17.

[2]- حاكمي بوحفص، «الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر – المغرب– تونس»، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 7، 2011، ص: 10.

على مستوى الدراسات والأبحاث الأكاديمية، ظهر في العلوم السياسية[1]، حقل يختص بدراسة هذا الشكل من الدول، أي الدول التي تعتمد في تسيير شؤونها الداخلية من خلق للثروة والوظائف، برامج التنمية والبناء والتعمير، التدريس وجميع الوظائف المسئولة عنها، وأطلق عليها مصطلح الدولة الريعية (L'État rentier)، وتصنف الجزائر من بين هذه الدول التي تتميز اقتصادياتها بالتبعية شبه التامة للموارد المالية التي يدرها تصدير الموارد الطبيعية، ويعتبر النفط ومشتقاته أهم صادرات الجزائر، بل أكثر من ذلك، أصبح اقتصاد الدولة اقتصادا ريعيا أساسا[2]، بدل أن يعتمد على آليات الاقتصاد الكلاسيكية والمتداولة عالميا مثل الإنتاج الصناعي والزراعي والفكري والسياحي الذي يعمل على خلق الثروة، كما يمكن من خلق حركية تجارية قوية، وأصبح الريع ناظم حركة الحياة على مستوى الاقتصاد والمجتمع والدولة[3]، تتعافى الصحة المالية للدولة بانتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتتأجج الجبهة الاجتماعية وتعود للسطح ملامح التذمر كلما نزلت أسعاره وترتج معها السلطة السياسية في كيفية التعامل مع الجبهة الاجتماعية تارة بالوعود وتارة بالتهديد بالضرب بيد من حديد، وبالرجوع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري فإنه يستوجب التذكير بأنه إذا كانت البرجوازية هي التي ستتولد عنها الطبقات الحاكمة في أوروبا والعالم الغربي، فإن البرجوازية الجديدة في الوطن العربي بعد الاستقلال، على العكس من ذلك، ستكون وليدة الطبقات الحاكمة سواء في اكتسابها للقوة والمال مما يسمح لها بالفوز بالمشاريع المدرة للأرباح الطائلة.

وفي أحسن الأحوال ومع تهاوي حائط برلين وسقوط الاتحاد السوفييتي، تعثرت أغلب اقتصاديات الدول الاشتراكية وانتهت طوباوية العدالة الاجتماعية إلى واقع تملِيه ضرورة الاستدانة من الهيئات المالية العالمية، والتي يتحكم فيها رجال المال وأصحاب المؤسسات متعددة الجنسيات وبعض الدول الرأسمالية القوية في تحالفها مع الرأسمالية الأجنبية.

لقد ساعدت هذه الظروف في دفع الدول الخارجة من الطوق الاشتراكي إلى تبني الأسلوب الرأسمالي في الاقتصاد، وهو تبني فئات عريضة من داخل هذه الدول نفسها، سواء ما يسمون بالإصلاحيين داخل الحزب الواحد أو أولئك الذين صادرت الدولة أملاكهم باسم التأميم والعدالة في التوزيع إبان الاستقلال، أطراف آمنت بفكرة أن المنفذ الأخير للتخلص من التخلف يكمن في إعادة

---

[1]– ظهر هذا الحقل المتخصص في دراسة الدول الريعية خصوصا في دول المشرق العربي والخليج مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي على يد ثلة من الباحثين المتخصصين في العلوم السياسية ومن بينهم يمكن ذكر:

- Mahdavi H. **The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran**, 1970 .
- Beblawi H., Luciani G. (dir.), **The Rentier State,** Kent (Grande-Bretagne), 1987.
-Anderson L, **The State in the Middle East and North Africa**, 1987.

[2]- Fatiha Talahite, La rente et l'État rentier recouvrent-ils toute la réalité de l'Algérie d'aujourd'hui ?, **Revue Tiers Monde**, 2012/2, n°210, PP: 143 ; 160.

[3]- Fatiha Talahite, **Ibid**.

هيكلة الحياة الاقتصادية والسياسية، أي الانفتاح على الرأسمال الأجنبي وإخضاع الاحتياجات العامة لسوق المنافسة الحرة، والسماح لقانون العرض والطلب من موازنة الاقتصاد، وترك الفصل في القواعد المسيرة للسوق إلى التراكمات الرأسمالية من خلال قانون المنافسة[1].

يرى تيار الخيار العقلاني في تحليل صناعة القرار إلى أن الدول عموما كانت نتيجة آلية للتعاملات التجارية على مر التاريخ، وأن واقعيتها في التعامل مع السلع والعرض والطلب، بعيدا عن أي مزايدات سياسية، ثقافية أو غيرها هو الذي سمح بتفوق النظام الرأسمالي لأنه أكثر واقعية وعقلانية[2]، وما على الدول المتأخرة في الخروج من مشكلة رسم السياسة المركزية والتخطيط الاقتصادي، سوى فتح الاقتصاد أمام المنافسة، وترك طريق السوق أمام الكفاءات واعتماد النظام الرأسمالي الذي يستوجب نظاما سياسيا متفتحا كذلك أمام المنافسة السياسية للبرامج وهذه كانت متطلبات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهي العملية التي سميت بالمشروطية السياسية، هذا الارتباط التقليدي بين المال والسياسة طبيعي كما رأينا في نشأة الديمقراطية وفي نشأة الدول بصفة عامة، لكن السؤال الذي يطرح بإلحاح هو هل هذا الارتباط يؤدي حتما إلى تبني الأسلوب الديمقراطي المبني على مبادئ التداول السلمي على السلطة، حرية التعبير والإعلام، المساءلة العامة والمسؤولية الاجتماعية والسياسية للقادة أمام مجتمعاتهم المدنية.

قررت اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني المجتمعة في مؤتمر انعقد في ديسمبر 1979 أن برنامج التنمية الذي وضعه الرئيس هواري بومدين، والذي قام على بناء قواعد وأقطاب اقتصادية صناعية عملاقة، لم يؤد الأهداف التي كانت مسطرة له، وقررت اللجنة تجميد مشاريع كانت على وشك الانطلاق، على غرار ميناء جيجل ومصنع ثاني للتعدين، وانتهى المؤتمر إلى إعادة توجيه الخيارات الاقتصادية السابقة، وقررت عقد مؤتمر استثنائي جرى في جوان 1980 انتقدت فيه منهجية المرحلة السابقة، وعليه قرر الشاذلي بن جديد وضع برنامج جديد، سمي بالبرنامج ضد الإنقطاعات[3] نظرا للإنقطاعات المتكررة في المواد ذات الاستهلاك الواسع، كان المراد منها فتح المجال أمام الطاقات الاقتصادية المحلية[4].

---

[1]- Sarah LEROY, « Glasnost et perestroïka. Les pérégrinations de deux russismes dans la presse française », **Mots, Les langages du politique**, 2006, PP: 82, (65-78).

[2]- Robert H, Bates, «Toward a Political Economy Development , A Rational Choice Perspective », in : George Tsebelis, Nested game : **Rational choice in comparative politics**, (University of California Press), No : 320, 01/2013, PP: 18.

[3]– محمد الميلي، **المرجع السابق**، ص:18.

[4]– ما تتوجب الإشارة إليه هو أن هذا التغيير في السياسة الاقتصادية وما سيترتب عنه، لم يأتي من خلال إصلاح أو تعديل دستوري، إذ لم يتغير الدستور منذ 1976 إلى غاية 1989، وعلى الرغم من ذلك فإن السياسة الاقتصادية وعمل بعض المؤسسات السياسية كحزب جبهة التحرير الوطني (المؤتمر الاستثنائي والمادة 120 المشهورة والتي أثرت على سير الحزب والدولة) وعلى مؤسسة الرئاسة، تم تغييرها بطريقة جذرية تقريبا دون المرور على أي تعديل دستوري.

اغتنم الإصلاحيون الراغبون في إرساء قواعد الليبرالية الاقتصادية، فرصة نادرة المواد الاستهلاكية لإعادة توجيه دفة الاقتصاد نحو الصناعات المتوسطة والصغيرة، والكماليات والتي لم تنجح، بل كانت النتائج الأولى أن تحول الاقتصاد نحو اقتصاد البازار لمحاربة الندرة في المواد الاستهلاكية[1]. ومع ذلك فإنه من الممكن ملاحظة تحسنا ظرفيا، بارتفاع نسبة النمو الاقتصادي والتي قدرت بـ 7% قبل 1986، ولا يعود سبب ذلك إلا لارتفاع أسعار النفط عالميا، لتعود وتنزل إلى أدنى مستوياتها متأثرة بالأزمة الاقتصادية لما بعد سنة 1986، ثم لترتفع نسبيا وتستقر عند معدل 3.2% بعد سلسلة الإصلاحات التي امتدت إلى غاية 1995[2]، إلا أن الجانب السلبي يتعلق بتدهور الأوضاع الاجتماعية مقابل تحسن الجوانب النقدية على المستوى الاقتصادي الكلي.

المطلب الرابع: من المطالب الاجتماعية إلى المغامرة السياسية، الدولة في مواجهة المجتمع

كلما تقدم المجتمع بمطالب بالآليات المختلفة، سواء أكانت احتجاجات أو إضرابات قطاعية أو مسيرات أو مؤتمرات حزبية، إلا وتسارع السلطة على أنها الممثل الحصري للدولة بمشاريع أقل ما يمكن قوله أنها ذات صبغة اجتماعية، حتى وإن اتسعت رقعة المطالب، والتي تتوجب إجابات سياسية، أمر تتفاداه السلطة بشتى الطرق.

أولا: صعوبة الظروف الاقتصادية وبروز الصدع الاجتماعي

لم يكن للمجتمع الجزائري أدنى فكرة عن آليات عمل المجتمع المدني بالكيفية التنظيمية الحديثة وكنموذج مجتمعي، وكجمعيات مستقلة عن الإدارة لم يكن له أي وجود، لكن التصور الذي تركه مشروع التنمية الشاملة المذكور سابقا، خلق ثقافة سياسية جعلت من الصعب على المجتمع تصور أن تكون له وظائف عدا تلك التي ألفها مع الحزب الواحد.

إن التغير في السياسة الاقتصادية الذي حدث مع رحيل الرئيس هواري بومدين، وانقلاب فريق الإصلاحيين في حزب جبهة التحرير الوطني، على مشروع التنمية المتبع، دون أن يضع تصورا واضح المعالم للسياسة البديلة، لحل المشاكل الاقتصادية المتفاقمة، بالإضافة إلى تراجع قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع، بسبب تراجع العائدات المالية المرتبطة هي الأخرى بتقلبات النفط في الأسواق العالمية، أصبح من غير الممكن أن تسير الدولة في تأدية وظائفها التقليدية، كتقديم

[1]– لياس بوكراع، **الجزائر الرعب المقدس**، دار الفارابي، بيروت، 2003، ص: 89.

[2]– حاكمي بوحفص، **المرجع السابق**، ص: 13.

الخدمات المجانية بالشكل الذي كانت عليه سابقا، ومع ذلك دخلت في برنامج جديد، سمي ببرنامج مكافحة الندرة تحت شعار من أجل حياة أفضل[1].

لقد خلّف هذا البرنامج روح الاتكال عند المجتمع، الذي اعتاد هذا نمط دولة العناية لثلاث عقود من الزمن، ولما بلغت الدولة مرحلة عدم قدرتها على الاستمرار في تقديم كل الخدمات عموميا ومجانا، قابل المجتمع ذلك برفضه لتقبل فكرة الفطام، وعلى تراجع الدولة عن تأدية خدمات الرعاية التقليدية من سكن، خدمات صحية، توفير السلع الاستهلاكية ودعم أسعارها، ودفع هذا التراجع في الأخير إلى تكوين فكرة فشل المشروع الوطني برمته عند المجتمع[2].

من جانب آخر فإن الظروف الاقتصادية والسياسية سالفة الذكر، أبرزت فكرة ثانية في تكوين الوعي السياسي لدى المجتمع، وترتبط باهتمامه بمن سيحكم دون البحث في كيف يحكم، أي أن موضوع وطريقة الحكم لم تكن مطروحة للنقاش، فالمشروع السياسي لبناء الدولة لم يكن مرجعية لدى المجتمع ولم يكن من اختصاصاته، بقدر من الشخص الذي سيحكم، أي بالرئيس ممثلا لطبقة سياسية تظهر متجانسة وموحدة لديه في غياب إعلام موازي وتنمية تسمح باستيعاب فكر البدائل.

مع منتصف الثمانينيات، وفي سياق تراجع العائدات المالية، تحولت الضغوط من الصبغة الاقتصادية البحتة إلى أخرى ذات صبغة سياسية هذه المرة، وبينما لا يزال جيل الثورة في القيادة السياسية، وكأنه غير عابئ بالتحولات الاجتماعية والظروف الدولية الجديدة، لم يحاول الجيل الثاني ممن ولدوا بعد الاستقلال البحث عن منافسته سياسيا، واقتراح البدائل السياسية، بقدر ما اجتهد هذا الجيل في تنفيذ البرامج الاقتصادية حرفيا دون تقديم أي شكل من أشكال النقد، والسبب يكمن في بقاء الفعل السياسي مرتبطا بالشرعية الثورية لدى الجيل الأول[3]، ومعه بقي الجيل الثاني وفيا لهذه الشرعية ولرمزية القيادة السياسية، إلا أنه ومع تدهور الظروف الحياتية، كان جيلا ثالثا قد بدأ يستشعر آثار هذا التراجع أكثر من غيره، شباب تخرج من الجامعات ولم يستطع الحصول على العمل والسكن ولا تحقيق حاجاته الأساسية التي عجزت الحكومات على توفير شروطها[4].

من جهة أخرى، فإنّ العلاقة التي قامت بين النخب السياسية داخل النظام السياسي الجزائري خصوصا وأنها لا تظهر إلا من خلال حزب جبهة التحرير الوطني، والذي عانى في الوقت ذاته من

---

[1]– عنصر العياشي، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**، ط1 ، دار الأمين، القاهرة، 1999، ص: 42.

[2]– عنصر العياشي، «سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر» في: سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص: 226.

[3]– ناصر جابي، «مأزق الانتقال السياسي في الجزائر، ثلاثة أجيال وسيناريوهان»، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، الدوحة، فبراير 2012، ص:01.

[4]– صالح زياني وآمال حجيج، «الأمن الثقافي والاجتماعي في الجزائر: التهديدات والسياسات والآفاق»، في: عبد الإله بلقزيز (محرر)، المغرب العربي، ثقل المواريث ونداء المستقبل، **المرجع السابق**، ص: 259.

عملية إضعاف كحزب طلائعي، كما قدمته المواثيق الأولى، هذه العملية كان أبطالها الأجنحة المتصارعة داخله من جهة (إصلاحيين ومحافظين)، ومن كونه أصبح جهازا يمثل الدولة، في الوقت الذي تتخذ القرارات السياسية في مستوى آخر، فمن جهة كان يراد له البقاء كآلية في يد الدولة تستمد منه شرعيتها التاريخية، ومن جهة أخرى، احتوته في احتوائها للمجتمع، ويظهر دور مؤسسة الرئاسة في كون الرئيس الشاذلي بن جديد، عمل طيلة عشر سنوات محاولا ضبط وترويض ممارسة السلطة، ولم تشمل قيادات في الجبهة، في الوقت الذي نمى جيل جديد بتعداد كبير خارج أُطر النضال الحزبي للجبهة، بل الأكثر من ذلك كان يرى هذا الجيل الجديد في السلطة بشرعيتها التاريخية نموذجا للركود والتآكل، وحتّم على النظام السياسي البحث في سُبل إعادة توحيد اللحمة بين النخبة والمجتمع، وعليه برزت فكرة الانفتاح السياسي.

ثانيا: الإصلاح بإستراتيجية الاستدانة من المؤسسات المالية العالمية

أدت الإصلاحات الاقتصادية إلي تذمر الفئات التي وقعت عليها الأعباء الكبيرة المترتبة عنها، وكانت هي التي تحملت مخرجات وتكاليف الإصلاحات الاقتصادية، وبالنظر إلى معدلات النمو المنخفضة لدول الجنوب والجزائر خصوصا، يتبين من البداية وبوضوح أن قدرات المواءمة مع هذه البرامج ستكلف غاليا على المستوى المالي والاجتماعي، لكن المفارقة هي كلما تأخر الدخول في هذه الإصلاحات، كلما كانت التكاليف أكبر وكانت نتائجها أقل، فلم تجد السلطة حينها من بد سوى الذهاب نحو الانفتاح الاقتصادي، وفي هذا السياق عادة ما يساعد معدل النمو كمؤشر في البحث عن أماكن الخلل في التوازنات العامة، واستدراك الأخطاء لصياغة سياسات عامة ملائمة وداعمة للنمو الاقتصادي، كتضخيم الإيرادات بفرض الضرائب وتحرير المواد أمام قوانين العرض والطلب، لا يمكن سوى اعتباره عقابا للفئات محدودة الدخل كونها من سيتحمل عواقب الإصلاح والتطهير المالي للمؤسسات في الوقت الذي تترك الدولة في إسرافها دون ضوابط ويؤدي ذلك إلى فقدان الجماهير لحماسهم وتأييدهم لهذه الإصلاحات[1].

وفي مسحة خفيفة يتبين من خلال نسبة الديون الخارجية وخدماتها، حجم المضاعفات التي نتجت عن الاختلالات العميقة للاقتصاد، إذ في بداية السبعينيات كانت بأقل من 05 مليار دولار، لتنتقل سنة 1975 إلى ما قيمته 6.870 مليار دولار أمريكي بنسبة خدمات ديون تقدر بـ0.860 مليار دولار لتقفز سنة 1982 إلى 17.8 مليار دولار بخدمات ديون لا تقل عن 4.6 مليار دولار، لكن ومع بداية سنوات 1986 ستتفاقم أمور الديون الخارجية وخدماتها لتصبح أزمة حقيقية على الاقتصاد مع مطلع

[1]– حاكمي بوحفص، **المرجع نفسه**، ص: 10.

التسعينيات إذ تجاوز مجموع الديون الخارجية 28.6 مليار دولار وبنسبة فوائد قدرت بـ 09 مليار دولار وتعادل هذه المبالغ ما نسبته 80% من صادرات الجزائر حينها[1].

– مشكلة التسويق للمواد الأولية، أي أن محاولة دخول السوق العالمية من خلال المصادقة على اتفاقيات الانضمام إلى المنظمة الدولية للتجارة (OMC)، وما ينجر عنه من فرض رفع الحواجز الجمركية وتوحيد التسعيرة وغيرها من الشروط، لا يخدم مصالح دول الجنوب المصدرة للمواد الأولية اقتصاديا وتجاريا، ذلك أن العلاقة بين مصدر المواد الأولية الموجودة بالشمال الإفريقي على سبيل المثال وبين المصنع يحددها عامل العملة الذي تتحكم فيه الدول المتطورة، ومن القرائن التي بإمكانها أن تدعم هذا المعطى هو المثال الذي يضربه المفكر "مالك بن نبي" في قوله "فمن غير العجيب أن تباع مادة (الحلفاء) الجزائرية بثمن، ثم تعاد في شكل مادة صناعة الورق السيلولوز بعدما تحولت في مصانع إنجليزية ليستورد الطن منها بثمن يقدر بأربعين مرة ثمن تصديرها"[2]، أي أن سعر المادة لا يتحدد بالضرورة بالعلاقة الحصرية بين العرض والطلب، وليس فقط بين المادة الأولية والعملة أي بالأسواق المالية الدولية والتي لا تشارك في صياغتها دول المغرب العربي، بل تتحدد هذه العلاقة أيضا بالاعتبارات الأخرى وهي عوامل سياسية وإستراتيجية[3]، والتي لا تظهر، وهي احتكار التكنولوجيا والعملة المتعامل بها، وفي مثالنا فالدولار هو عملة التبادلات الدولية. أ– **اقتصاديا:** فرضت العولمة ضغوطا إضافية زادت من حدة الظروف الداخلية وخلقت تحديات اقتصادية كبيرة، والدخول في السوق الدولية وعرض الاقتصاد أمام الاستثمارات الخارجية المباشرة، كعامل مساعد في ضخ عملة أجنبية داخل البلاد وخلق ثروة تؤثر في الناتج الداخلي. أصبح الانضمام المنظمة الدولية للتجارة (OMC) ضروريا، وكانت المحاولة الأولى للجزائر سنة 1987، ويتطلب ذلك شروطا لا زالت الجزائر تفاوض للتخفيف من حدتها حتى يتمكن الاقتصاد الجزائري من الصمود أمام المنافسة القوية للشركات العالمية الكبرى، كموضوع رفع الحواجز الجمركية وتوحيد التسعيرة وتحرير العملة وقطاعات الاقتصاد السيادية وغيرها، ذلك أن العلاقة بين مصدر المواد الأولية الموجودة بالجزائر مثلا وبين المصنع بأوروبا أو أمريكا اللاتينية يحددها عامل العملة، الذي تتحكم فيه الدول المتطورة، أي أن سعر المادة لا يتحدد بالضرورة بالعلاقة الحصرية بين العرض والطلب، وليس فقط بين المادة الأولية والعملة أي بالأسواق

[1]- Gustave Massiah, « La dette algérienne et l'ordre mondial», Confluences, **Revue plurielle**, N° 11, Paris, Été 1994, (sans numéro de pages), PP: 34 .

[2]– مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**، سلسلة مشكلات الحضارة، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص.31.

[3]– مالك بن نبي، **المرجع نفسه**، ص: 32.

المالية الدولية والتي لا تشارك في صياغتها الجزائر، بل تتحدد هذه العلاقة بالاعتبارات الأخرى وهي عوامل سياسية وإستراتيجية[1].

بالمقابل فرضت هذه الحتمية متابعتها بقرارات اقتصادية تتواءم والتحديات الداخلية من جهة، والضغوط التي تمارسها تقلبات السوق الدولية على النفط من جهة أخرى. تأثرت الأوضاع الداخلية للدول الفقيرة والسائرة في طريق النمو حينها داخليا اقتصاديا، وأججت الجبهة الداخلية الاجتماعية، فظهرت التحديات الداخلية التي كانت عنيفة في الحالة الجزائرية. إنّ انكماش الطلب العالمي على النفط دفع بأسعاره إلى السقوط مما أثر سلبا على السياسات العامة في الجزائر(أزمة 1986)، ودفع إلى التفكير في عملية الإصلاح والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري من خلال إبرام اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، والتي بدأت مع منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وانتهت مع تعهد الدولة الجزائرية بفتح المجال أمام القطاع الخاص وخلق جو عمل يتمحور حول ليبرالية أكثر وانفتاح على اقتصاد السوق.

انضم البنك الدولي إلى المحادثات لتنتهي الاتفاقيات بين الجزائر وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إلى إعادة هيكلة الديون التي خلقت أزمة اقتصادية خانقة كانت آثارها الاجتماعية كبيرة، إلا أنها كانت آخر خطوة للابتعاد عن الإعلان بالإفلاس، وعلى الرغم من ذلك اجتهد وزراء الاقتصاد سيد أحمد غزالي ثم غازي حيدوسي على استدراك خدمات الديون التي بدأت تستنزف خدماتها المستحقة ما يناهز 80% من حصيلة الواردات المالية من صادرت النفط، بنظام ديون قصيرة المدى (18) شهرا، والذي يحمل خطورة وجوب الدفع أو إعادة الجدولة.[2]

مكنت النتائج المحققة على المستوى المالي الكلي من طرف إدارة البنك المركزي حينها، خصوصا مع قانون القرض والصرف لسنة 1990 وتخفيض الكتلة النقدية المتداولة من التحكم وإضعاف حجم الاختلالات، لكن الظروف الخارجية مع بداية ملامح التراجع المالي (la récession) على مستوى المؤسسات المالية والبنوك في العالم، كان لها تأثير كبير في إضعاف النتائج المرجوة من الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر داخليا، وبالمقابل فإنّ هذه الظروف تزامنت مع أول انتخابات بلدية حرة في تاريخ الجزائر منذ الاستقلال، وبنجاح أحداث أكتوبر بمخرجاتها السياسية التي لم تكن متوقعة، انكمشت آمال وتوقعات المرافقة والتدفق الماليين، مع محاولة السلطة البقاء بعيدا عن

---

[1]– مالك بن نبي، **نفس المرجع**، ص: 32.

[2]– بطاهر علي، «سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر»، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 01، 2004، ص:181.

إعادة جدولة الديون الخارجية، التي زاد من حدتها استهلاك خدمات الديون للسيولة النقدية، بالأخص منذ سنة 1987 التي أثرت مباشرة في ضعف التموين بالمدخلات اللازمة لإدارة الآلة الاقتصادية[1].

ثالثا: آثار برامج التصحيح الاقتصادي على السياسة والمجتمع

أ-اقتصاديا: مع ظهور الآثار المدمرة لاقتصاد جزائري يعتمد على الريع وعلى صادرات البترول أساسا، وسقوط حائط برلين الذي أعلن عن نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين، وهو الأمر الذي أسقط الاتفاقيات التي بنيت على الإيديولوجيا والنفوذ أكثر بين دول العالم الثالث الموجودة في الجهة الشرقية منه على الخيارات العقلانية المنبثقة عن التعاملات الاقتصادية، وكان من بين الأسباب الرئيسة للحالات المتردية داخليا اقتصاديا، والتي بدورها أججت الجبهة الاجتماعية، ظهرت تحديات داخلية كانت عنيفة في نمطها في الحالة الجزائرية، إذ أدى انكماش الطلب العالمي على النفط إلى الدفع بأسعاره إلى السقوط مما أثر سلبا على قدرة المؤسسة السياسية عل رسم السياسات العامة في الجزائر (أزمة 1986) والاستجابة للحاجات الأساسية الملحة، مما دفع بصناع القرار إلى طلب إعادة هيكلة الديون، ألمر الذي خلق بدوره أزمة اقتصادية خانقة، بالنظر إلى الشروط المفروضة من المؤسسات المانحة كآليات لازمة وضرورية لنجاح التكييف الهيكلي للاقتصاد الجزائري، ولمرافقة تطبيق بنود الاتفاق، ومعلوم أن آثار تلك الشروط كانت قاسية إذ دفعت بتسريح العمال لأجل إنقاذ ما بقى من المؤسسات الاقتصادية من الإفلاس الوشيك، ومع ذلك اجتهد وزراء الاقتصاد سيد أحمد غزالي ثم غازي حيدوسي على استدراك خدمات الديون المستحقة بنظام ديون قصيرة المدى (18) شهرا، والذي يحمل خطورة وجوب الدفع أو إعادة الجدولة، وعلى الرغم من أن هذه المجهودات مكنت من تسديد 600 مليون دولار من مستحقات الديون المتأخرة نهاية سنة 1990[2].

وعلى الرغم كذلك من النتائج المحققة على المستوى المالي الكلي من طرف إدارة البنك المركزي حينها، خصوصا مع قانون القرض والصرف لسنة 1990 وتخفيض الكتلة النقدية المتداولة والتي مكنت من التحكم وإضعاف حجم الاختلالات، لكن الظروف الخارجية مع بداية ملامح التراجع المالي (la récession) على مستوى المؤسسات المالية والبنوك في العالم، كان لها تأثير كبير في إضعاف النتائج المرجوة من الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر داخليا، وبالمقابل فإن هذه الظروف تزامنت مع أول انتخابات بلدية حرة في حياة الجزائر منذ الاستقلال، وبنجاح حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، انكمشت آمال وتوقعات المرافقة والتدفق الماليين مع البقاء بعيدا عن إعادة جدولة

[1]- Gilles Francis, « La Dette Extérieure Algérienne, Situation Et Perspectives », **Annuaire de l'Afrique du Nord**, Tome XXVIII, Éditions du (IREMAM), Paris, 1989, PP: 422.
[2]- Gilles Francis, **Ibid**, PP: 419.

الديون الخارجية، زاد من حدتها استهلاك خدمات الديون للسيولة النقدية بالأخص من سنة 1987 التي أثرت مباشرة في ضعف التموين بالمدخلات اللازمة لإدارة الآلة الاقتصادية[1].

وضع نسق العولمة المفروض على الدول النامية مجموعة من الاستراتيجيات، وظهرت أنها الأداة الضرورية والملازمة التي تسمح للمؤسسات المالية العالمية من فتح خطوط القروض طويلة المدى للدول النامية التي طلبت هذه القروض، ومن أهم هذه الشروط، إعادة هيكلة الاقتصاد من أجل تحقيق النجاعة الاقتصادية، كما ذكرنا سابقا، وكان من نتائجها الأولى غلق المؤسسات ذات المردودية الضعيفة، ورفع الدعم عن المواد واسعة الاستهلاك وخصوصا المستوردة، وفتح السوق أمام قوانين العرض والطلب الذي أضر بالقدرة الشرائية في غياب ميكانيزمات الضبط والرقابة، وظهر أن أصحاب المال والإصلاحيين فازوا بالنهاية، وتحولت الدولة من مؤسسة العناية إلى ناظم للحركة الاقتصادية والاجتماعية، ومن الشروط أيضا ما هو قانوني كضرورة إدخال إصلاحات قانونية وأن يسمو القانون عن الدولة، وتفكيك البنية التسلطية للدولة وإضفاء طابع الرقابة وتدعيم مؤسساته.

– **سياسيا:** وضع نسق العولمة المفروض على الدول النامية مجموعة من الاستراتيجيات، رأى بأنها ضرورية كشروط ملازمة لفتح خطوط القروض طويلة المدى، والتي من أهمها إعادة هيكلة الاقتصاد من أجل تحقيق الفعالية الاقتصادية، وكان من مخرجاتها غلق المؤسسات ذات المردودية الضعيفة، ورفع الدعم عن المواد الواسعة الاستهلاك وخصوصا المستوردة، وفتح السوق أمام قوانين العرض والطلب الذي أضر بالقدرة الشرائية في غياب ميكانيزمات الضبط والرقابة، وظهر أن أصحاب المال والإصلاحيين كانوا الفائزين في النهاية، وتحولت معها وظيفة الدولة من مؤسسة العناية إلى ناظم للحركة الاقتصادية والاجتماعية، ومن النتائج الاجتماعية التي تولدت عن هذا الخيار أنها دفعت بآلاف العمال إلى البطالة، حيث تم خلق 50.000 منصب شغل رسمي فقط، وعرفت جل القطاعات انكماشا كبيرا، وتعطلت المؤسسات الإنتاجية التي تعتمد على المدخلات الصناعية المستوردة بنسبة كبيرة، إذ وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإنّ 76 مؤسسة و64 وحدة إنتاجية أغلقت في الفترة الممتدة من بداية تطبيق التصحيح الهيكلي إلى غاية سنة 1995، الأمر الذي دفع بما لا يقل عن 400.000 عامل إلى البطالة. أكد برنامج التصحيح الهيكلي على أن يتم تقديم تعويض جزافي للمسرحين من العمل، وعلى مستوى تطبيق الشطر الثاني من الاتفاق المتعلق بخوصصة مؤسسات القطاع العام، فمن بين 1300 مؤسسة عمومية، تمت خوصصة 274 وتصفية 117 في السنوات الأولى، وبنهاية سنة 1998 كان عدد المؤسسات التي طالتها التصفية 827 مؤسسة[2].

[1]- Gilles Francis, **Op Cit**, PP: 422.

[2]– بطاهر علي، **المرجع السابق**، ص:207.

وفي انتظار دخول المؤسسات الخاصة المحلية والدولية المعترك الاقتصادي، طالبت المؤسسات الدولية بظروف أكثر وضوحا للدخول إلى السوق، وركزت اهتماماتها في أغلب الأحيان على قطاعات الطاقة والخدمات المُدرة للأرباح المباشرة في المدى المتوسط، بينما طالبت المؤسسات الخاصة المحلية الدولة بمساعدتها بتسهيل فتح خطوط القروض البنكية، وذلك حتى تتمكن من الاستثمار والعمل في ظروف جيدة، كما طالبت أيضا بتحرير القيود المفروضة من طرف النقابات، حتى تتمكن برأيها من مباشرة العمل بحرية، كما طالبت بدعم القطاع الخاص لتعويض القطاع العام المنهار بفعل قرارات سياسية، أكثر منها اقتصادية موضوعية، وكانت الأهداف منها تصحيح حالة الاختلالات المرتبطة بالموازنة العامة، خفض الواردات من خلال وضع التسهيلات للخواص للاستثمار في قطاعات الإنتاج، تنمية الصادرات، تقليص عجز الميزانية وجلب العملة الصعبة من خلال برامج مغرية لجلب الاستثمارات الخارجية المباشرة (les investissements directes étrangers)[1].

فُرضت مجموعة من التعديلات القانونية الواجب إدخالها كإصلاحات قانونية، حتى يتسنى للقانون أن يسمو على الدولة، وتتفكك البنية التسلطية للدولة، وضمان استقلالية السلطات، مع إضفاء طابع الرقابة على السلطات القضائية والتنفيذية وتدعيم مؤسساتهما. باختصار شديد، الخروج من الحكم الأحادي إلى نسق أكثر انفتاحا نحو المعارضة من خلال السماح بتكوين الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني، وقد ساعد تطور وسائل وتكنولوجيات البث الإعلامي الغربي من أن يتابع المواطن ما يجري داخل دول العالم الأخرى وأن يقارن بين يومياته وما يعيشه المجتمع الغربي من أسباب الحياة الكريمة من شغل وسكن وسياحة، ومدى تطور مجال الحريات الفردية والجماعية في فضاءات متباينة عامة وخاصة أين تحترم الحدود الفاصلة داخل المجتمع.

من نتائج هذه التجربة أنها دفعت بآلاف العمال إلى البطالة، وتعطلت المؤسسات الإنتاجية في انتظار دخول المؤسسات الخاصة المحلية والدولية الفضاء الاقتصادي الجزائري وخلق فرص العمل وتلبية الحاجات الأساسية وخلق ثروة من خلال تنويع صادرات الجزائر، أما الأولى، أي المؤسسات الأجنبية، فقد طالبت بظروف أكثر انفتاحا، حتى تتمكن من الدخول إلى السوق في ظروف آمنة بينما توجه معظمها في أغلب الأحيان نحو قطاعات الطاقة والخدمات، بينما طالبت المؤسسات المحلية منها بمساعدة الدولة لها بقروض بنكية حتى تتمكن من الاستثمار والعمل في ظروف جيدة، كما طالبت بدعم القطاع الخاص لتعويض القطاع العام المنهار بفعل قرارات سياسية أكثر منها اقتصادية، وكانت الأهداف منها تصحيح حالة الاختلالات المرتبطة بالموازنة العامة، خفض الواردات من خلال

[1]– حاكمي بوحفص، « الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر– المغرب– تونس»، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 7، 2011، ص:07.

وضع التسهيلات للخواص للاستثمار في قطاعات الإنتاج، تنمية الصادرات، تقليص عجز الميزانية وجلب العملة الصعبة وذلك من خلال الدخول في برامج الهدف منها جلب الاستثمارات الخارجية المباشرة (les investissements directes étrangers)[1].

بعد مضي سنين على تطبيق برنامج الإصلاحات الهيكلية، ظهر ضعف التجربة وقصر النظر فيما تعلق بالكيفية التي تم بها تصور هذه الإصلاحات، ففي الباب الأول نلاحظ أن اتجاه جل الاستثمارات الأجنبية الخارجية نحو قطاع المحروقات الذي كان يمتلك قاعدة تحتية جاهزة، وأن أسواقه كانت مفتوحة خصوصا لدى الشركات البترولية الكبرى، والتي لا يخف على أحد من أنها تتحكم في أسعاره من خلال عمليات الضغط التي تمارسها الجماعات الاقتصادية الكبرى لرجال الأعمال حتى على القيادات السياسية، الملاحظة الثانية تكمن في أن المؤسسات الأجنبية لم تستثمر في قطاع الصناعة ولا المواصلات ولا في الزراعة، عدا الدخول المحتشم لمؤسسة اتصالات الهاتف النقال من خارج الوطن بامتياز احتكر السوق الوطنية لعقد من الزمن.

وعليه فنسبة البطالة المتفشية في المجتمع الجزائري بقيت تراوح مكانها، خصوصا مع عمليات التسريح الجماعي للعمال الطوعي أو القسري من خلال رفع الدعم عن المؤسسات التي كانت تعيش صعوبات مالية، الأمر الآخر يكمن في عدم محاسبة المسئولين الاقتصاديين عن ضعف لأداء الاقتصادي والذي أوصل في أغلب الأحيان سوء تسييرهم إلى نتائج كارثية أثقلت كاهن الخزينة العمومية، لا لسبب سوى أن هؤلاء الإطارات كان يتم تعيينهم بقرارات سياسية وإدارية محضة، وفي كثير من الأحيان على حساب إطارات قادرة وذات كفاءة، والتي كانت تعمل تحت إمرة من هم أقل منها خبرة ومعرفة بحيثيات التسيير.

برزت أحداث التغيير السياسية على المستوى الإيديولوجي، إقليميا ودوليا، والتي تجسدت من خلال فتور إن لم نقل ذهاب التكتلات الإقليمية القائمة على الإيديولوجيا الاشتراكية، والتي يمكن اعتبارها من الأسباب المساعدة في تسريع عملية إدخال الإصلاحات على الأنظمة السياسية للدول العربية، وجاءت هذه الأحداث في ظرف بدأت معها شرعية هذه النظم في التآكل، لأسباب عديدة لعل أهمها الفساد السياسي والمالي الذي صاحبها، وكان الوضع الداخلي يعيش ضغوطا كبيرة لمحت بالانفجار.

التقى الوضع الداخلي المتأزم بمظاهر البطالة والفقر بضعف قدرة المشاريع الاقتصادية على ملئ النقائص، وسد الحاجيات الأساسية للمجتمع، وبتطور وسائط التواصل الاجتماعي الذي نمّى الثقافة الداخلية بغير الدلالات المألوفة لوسائل الإعلام العمومية، وفي ظرف تراجعت فيه الإمكانيات المادية التي بقيت حبيسة تقلبات السوق الدولية للنفط، خلقت هذه العوامل مجتمعة، أزمة خانقة سياسيا

[1]– حاكمي بوحفص، **المرجع نفسه**، ص:07.

واقتصاديا، أججت في النهاية الجبهة الداخلية، ودفعت بالشباب إلى الخروج والاحتجاج، وكان ذلك ظرفا استغلته مؤسسة الرئاسة للخروج بالصراع الداخلي بين الأجنحة إلى خارج أسوار البيت السياسي، والبحث وبسرعة عن منافذ للإصلاح بإمكانها إنقاذ النظام السياسي وإنقاذ الدولة من السقوط[1]. فُرضت مع مجموعة القروض الممنوحة من المؤسسات المالية الدولية للجزائر شروطا سياسية مصاحبة، منها إدخال تعديلات سياسية وأخرى اقتصادية وقانونية أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها جوهرية، كإصلاحات ضرورية وإلزامية، ومنها ما يسمح بسمو روح القانون على الدولة، وبتفكيك البنية التسلطية للدولة، وضمان استقلالية السلطات، مع إضفاء طابع الرقابة على السلطات القضائية والتنفيذية وتدعيم مؤسساتهما.

تبقى مجوعة من التساؤلات مرتبطة بمدى تأثير جناح النخبة الإصلاحي داخل أجهزة الدولة من فرض رأيه في رسم التوجه للاستدانة، ومنه تكتيكيا التحول نحو اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وهل وجود طبقة المسيرين الاقتصاديين الفرنكوفونية الثقافة وراء ذلك الاختيار السياسي عن قصد. الثابت أن الخروج من الحكم الأحادي إلى نسق أكثر انفتاحا، يستلزم فتح المجال السياسي أمام المعارضة، من خلال السماح بتكوين الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني، وقد ساعد تطور وسائل وتكنولوجيات البث الإعلامي الغربي من أن يتابع المواطن ما يجري داخل دول العالم الأخرى وأن يقارن بين يومياته وما يعيشه المجتمع الغربي من أسباب الحياة الكريمة من شغل وسكن وسياحة، ومدى تطور مجال الحريات الفردية والجماعية في فضاءات متباينة عامة وخاصة أين تحترم الحدود الفاصلة داخل المجتمع.

رابعا: أحداث أكتوبر 1989 ومشروع الانفتاح لحل المسائل السياسية العالقة

بالنظر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي مرت بها الجزائر في هذه المرحلة بالذات، إن اشتداد التنافس على الريع بين النخب والأجنحة داخل البيت السياسي للنظام والحزب الواحد من جهة، مع ازدياد حجم الضغطات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضتها البيئة الدولية، من عولمة ومجموعة الشروط الاقتصادية والسياسية المفروضة من المؤسسات المالية الدولية المانحة للقروض من جهة أخرى، والتي جاءت لتصب في صالح المطالب الملحة للجناح الإصلاحي المنفتح على الاقتصاد الحر، والذي تعارض مع مجموعة المحافظين داخلا الحزب والمؤسسات السياسية الأخرى[2]، فإن الخيارات المتاحة للرئيس الشاذلي بن جديد بدت ضئيلة، وصعبت مهمة مؤسسة الرئاسة في تصور طبيعة الإصلاح السياسي الواجب إدخاله، عدا الانفتاح المقترح، مع العلم

[1]-Amy Hawthorne, « Political Reform in the Arab World, A New ferment », **Carnégie Endowment for International Peace, Papers, Middle East Series**, Number: 52, October 2004, Massachusetts, P:05.

[2]– محمد الميلي، **المرجع السابق**، ص:19.

بتعقد التركيبة الاجتماعية على نواحي التركيبة القبلية، الجهوية والهوياتية وعامل الدين أيضا الذي كان وسيلة لتحقيق التوازنات بين الإيديولوجيات الدينية والعلمانية الموجودة ضمنيا داخل الفضاء السياسي الجزائري.

غالبا ما كانت تعود هذه العوامل ضمن حركات احتجاجية يتم التحكم فيها بسرعة، كما أن قدرة الدول على الاستجابة المادية من خلال توزيع الثروة، مكن من إضعاف قدرتها على التأثير على القرارات السياسية، لكنه وبعد ضعف قرة الدولة على الاستجابة واحتدام الصراع بين الأجنحة، أصبحت هذه الحركات فرصة وراء لجوء النظام إلى الخيار الوحيد المتبقي، ألا وهو الاعتراف بصعوبة المرحلة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فكان عرض الانفتاح السياسي، والرمي بالقرار السياسي الحاسم للاستفتاء الشعبي من خلال دستور 23 فيفري 1989، فرصة جيدة للخروج من الأزمة التي بدأت اقتصادية وانتهت سياسيا.

دون الخوض في الوصف الذي نال قسطا وافرا في الدراسات السياسية والتاريخية لأحداث أكتوبر 1989، فإنها في الجانب المهم في هذا البحث، ساعدت على تبيان حقائق سياسية وأخرجتها للعلن، ومنها:

- بروز صراع الكتل وخروجه للواجهة وللمجتمع.
- تحول دور الجيش من أدواره التقليدية في القضايا الإستراتيجية والملفات السياسية الكبرى إلى تدخله في الشأن السياسي وخصوصا بعد الانتخابات.
- دخول حزب جبهة التحرير الوطني إلى الحياة السياسية التعددية مع أحزاب أخرى، دفع بالجيش من الخروج من هياكله واضطره ذلك إلى البحث عن أطر أخرى تمكنه من الاستمرار في المشاركة في الشأن السياسي[1].

يُعبر السير في طريق الانفتاح السياسي كذلك من وجهة نظر ثانية، بالإضافة إلى الظروف الخارجية السابقة الذكر، على بلوغ الصراع السياسي بين أجنحة النفوذ إلى أعلى مستوياته، وأنه يمكن لعملية فتح المعترك السياسي أمام المجتمع، الذي سيتكتل في أحزاب سياسية ومجتمع مدني، من إضعاف الصراع من خلال إدخال عناصر جديدة بإمكان السلطة استمالتها والعمل بها، كقوى إضافية تستمد قوتها من مرجعيات الهوية الغالبة، والتي تؤمن بها شرائح كبيرة من المجتمع، أولها الدين ثم اللغة، وهي مرجعيات نجدها في بيان أول نوفمبر كما نجدها في جُل المواثيق، الشيء الجديد هو أنها لم تعد محصورة في يد جماعة سياسية واحدة، كما لا يمكن أن تبقى ركيزة لشرعية متنازع عنها، دون نسيان أن طبيعة النظام السياسي الجزائري مثله مثل باقي الدول التي تحصلت على استقلالها باللجوء إلى الثورة والعنف، والتي قام بها جيش التحرير الوطني، أوجد المؤسسة العسكرية بعد الاستقلال في

[1]– محمد الميلي، **المرجع السابق**، ص: 20.

مركز الدولة، وكانت تتخذ أهم القرارات السياسية، لكن موقعها لم يكن يظهر في الساحة العامة، التي كانت تبدو مدنية يمثلها الحزب ومؤسسة الرئاسة، وهذا الدور كان مقبولا تاريخيا في الثقافة السياسية للمجتمع، على أساس أن دور الجيش الوطني كونه سليل جيش التحرير الوطني، يظل رئيسيا كحامي لمصالح ووجود الأمة والدولة معا[1].

خلاصة الفصل الثالث

إن محاولات الإصلاح الاستعمارية أو التي كانت نتيجة بإلحاح من النخب الجزائرية التقليدية في البداية، سواء كأشخاص أو كحركة شبابية عملت من داخل النظام الاستعماري، أو تلك المتأتية من النظام الاستعماري نفسه، تحت وطأة الضغوط العالمية كالحرب العالمية، أو حتى الظروف الاقتصادية التي ضربت أوروبا في ثلاثينيات القرن الثامن عشر، والتي أدت إلى اقتراح جملة من سياسات الإصلاح الفرنسية، مثل سياسات التجنيس القليلة والعديمة الفائدة بالنسبة للجزائريين في عامتهم، كان محكوم عليه مبدئيا بالفشل، إلا أنها ساهمت في توفير الظروف لنشأة الشعور الوطني، الذي أكملت مسيرته أحزاب الحركة الوطنية، محاولة مسايرة الحكومات الاستعمارية المختلفة عبر المشاركة في انتخابات المجالس المحلية، إلا أنها انتهت إلى نتيجة مفادها أنها كانت مجرد مناورة سياسية أخرى استعملتها الأجهزة الاستعمارية لإسكات السكان الأصليين، ولقد عززت فضيحة تزوير نتائج انتخابات نايجلان 1948 هذا الطرح، أمر دفع أحزاب الحركة الوطنية إلى تغيير نصها وخطابها السياسيين إلى وطني واستقلالي، وأصبحت تتجه إلى الراديكالية، شعورا وعملا واقتنعت بأن ما أخذ بالقوة والعنف لا يمكن استرداده إلا بالقوة وبالعنف.

ومع استعمال الحركة الوطنية خطاب العنف المسلح لتحقيق الاستقلال، والذي عبر عن حركة جيلية جديدة في المجتمع الجزائري الرازح تحت وطأة الاستعمار، تحول هذا العنف الذي كان موجها في الأصل نحو العنصر الخارجي أي المستعمر، إلى عنف نحو الداخل بعد الاستقلال، أي أن الفكر السياسي غير ذلك الذي كانت تؤمن به النخبة السياسية الحاكمة حينها، كان يعتبر خطرا على الدولة والأمة بل أكثر من ذلك، كان وعلى شاكلة الدول الشمولية، أي انتقاد لسياسة معينة يعتبر انتقادا للثوابت الوطنية ومخالف لمصالح الأمة والوطن، وغالبا ما كان يتهم أصحاب الرأي الآخر بالرجعية أو بالعمل لصالح أيادي خارجية تريد زعزعة الأمن والاستقرار، ونتج عن ذلك نفي وسجن حتى لزعماء وطنيين.

ولقد ظهر جليا هذا المنحى ببلوغ الصراع على السلطة بين قادة الثورة العسكريين وبين السياسيين أثناء الثورة، ولكنه استمر حتى في ما بعد الثورة، وإرساء قواعد الدولة الجزائرية المستقلة،

[1]- Lahouari Addi, « l'Armée, la Nation, et l'État en Algérie », **Confluences Méditerranéennes**, No.29, Mars 1999, PP: 40.

ولقد كان للإصلاحات الإدارية، القانونية والاقتصادية أثرا كبيرا في تحقيق برامج التنمية المحلية الموجهة مركزيا، وفي قدرتها على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ومع ذلك فإن تصور السلطة السياسية لمفهوم التوجه الأحادي السياسي والاقتصادي، وإن تمكن حقيقة من تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة عمت كل التراب الوطني، إلا أنه حمل في طياته تناقضات فكرية وإيديولوجية، من الصعب جدا أن تنمحي بفعل قرارات سياسية أو إدارية، هذه الاختلافات الإيديولوجية تجد أصولها في الحركة الوطنية، ولو تراجعت تكتيكيا وموضوعيا في محاولة تجميع القوى لإخراج المستعمر، فإنها عادت وبقوة بعد جلاء هذا الأخير، واستمرت في البقاء متمسكة بأفكارها وهي سنة كونية داخل النخب.

أثر التصور الأحادي وإقصاء الآخر بشكل سلبي في فهم الواقع الاجتماعي، وتصور الحلول المشتركة، فبرزت للوجود طبقة بيروقراطية على أساس وظائف الدولة التي شغلتها من أجل قضاء مآربها الخاصة، فانحرفت عن النهج السياسي الذي قامت عليه، وتآكلت بذلك شرعيتها الثورية التي أرادت استبدالها بأخرى اقتصادية، إلا أن القطاع الاقتصادي الذي تميز باعتماده على عائدات الريع، أكد تبعية اقتصاد الجزائر للسوق الدولية المتقلبة أسعارها، وأسس فكرا ريعيا لدى السلطة، إذ أصبح لا يرى إلى الاقتصاد إلا بعين النفط، ولذلك وعندما تراجعت أسعار النفط والتي صاحبها سقوط المعسكر الشرقي وانفراد العالم الليبرالي بالقيادة، تقلصت البدائل المتاحة للخروج من الضيق المالي بسبب تراجع أسعار النفط، واستعصى على الدولة القيام بإصلاحات غير تلك التي كانت مفروضة من الخارج ومن ثم ارتجت معها الجبهة الداخلية، نتيجة للبطالة وتدهور القدرة الشرائية التي أدت بدورها في النهاية إلى أحداث 05 أكتوبر 1988، وما تبعها من إصلاح سياسي تمثل في إعادة هيكلة العملية السياسية وفتح المجال السياسي أمام التعددية من خلال دستور 23 فبراير 1989، معلنا جيلا جديدا من الإصلاحات السياسية، وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع

الإصلاحات السياسية في الجزائر 2011-1989

يقتضي فهم المنحى الذي أخذته الإصلاحات السياسية في الجزائر، الرجوع إلى رصد مسار الإصلاحات في الجزائر مع فهم الثقافة السياسية التي تكونت لدى النخب والمجتمع كتراكم لمجموعة من التجارب، تميز أغلبها بالقطائع المستمرة، ومحاولات البحث عن التوجه السياسي التي اتسمت بحالات من المد والجزر السياسيين، بين المراحل الزمنية والظروف الداخلية وبين الأطراف السياسية الفاعلة خصوصا الحزبية منها، وفي مرحلة ما بعد ظهور موجة الانتفاضات العربية والآثار المدمرة التي تركتها في بعض الأقطار العربية، والتي لا تزال تتخبط في إرهاصات أمنية وأخرى اقتصادية واجتماعية؛.

ولعلّ الانتخابات والقوانين المنظمة لعملية المشاركة السياسية والمحاولات المتكررة لضبطها من خلال التعديلات الدستورية التي تعبر عن تصور السلطة لهذه الإصلاحات، كفيل بإعطاء بعض المؤشرات حول التوجه الذي يُراد أن يأخذه مسار الإصلاحات، كما أن تطور نسب المشاركة السياسية للمجتمع وللهيئة الناخبة تصاعدا أو تنازلا من المؤشرات عن تقييم المجتمع لنتائج هذه الإصلاحات ومدى فاعليتها.

وعليه فإنّ هذا الفصل سيتطرق إلى أهم المحطات السياسية في حياة الجزائر بعد مرحلة المأساة الوطنية وتراجع العمل السياسي في مقابل الحلول الأمنية في ظل حالة الطوارئ، ثم انتهائها بعودة المسار الانتخابي وعمليات الضبط والتعديل المستمرة، وآثارها على الحياة السياسية للجزائر خصوصا في ظرف تطور أحداث الانتفاضات العربية، وما خلفته من انعكاس على البيئة الدّاخلية ومخرجات صانع القرار، وهي المراحل التي ستمكننا من فهم سياق الاصلاح في الجزائر وخصوصيته.

المبحث الأول: دستور فبراير 1989 ومشروع الإصلاحات

تطرق آخر مبحث من الفصل الثالث إلى جملة الظروف التي صاحبت نهاية الثمانينيات من القرن الماضي وما حملته من أحداث دولية ومحلية، وقد استرسل الباحثون الغربيون في حالة التخلف والركود اللذان تعيشهما أغلب الدول العربية، وعند دراسة هذه التحولات الحاصلة ومقارنة حركيتها بالركود الذي تعيشه الدول العربية ومجتمعاتها، تستوقف الباحث جملة من الأسئلة حول الأسباب الكامنة وراء هذا الركود، وهذا على الرغم من ضيق أسباب الحياة الكريمة في غالبية الدول العربية، إذ وفي الوقت الذي تعيش فيه دول العالم انتقالا مستمرا من حالات التسلط السياسية، يلاحظ تشبث الدول العربية في مجملها بأنظمتها السلطوية تشبثا لا يمكن فهمه انطلاقا من منظورات غربية حول النسبية أو الحياد القيمي بقدر ما يتوجب فهم منظومته التي وعلى الرغم مما تبديه لا يمكن أن تتحدى قانون التآكل الذي يصيب كل شيء، ويشكل هذا الاستثناء ظاهرة سياسية بامتياز يجب دراستها، إذ أن

التغيير قانون كوني لا يمكن للسياسات المنتهجة للترسيخ السلطوي أن تمنع وقوعه[1]، ولذلك فإن التغيرات الحاصلة عالميا لابد من أن تصل تأثيراتها إلى الدول العربية، بسبب التبعية أكثر منه بسبب العولمة، لم يعد يخفى شيء مع الانتشار الواسع لوسائل الإعلام الفضائية ولوسائط التواصل الاجتماعية. إذ سيحاول هذا المبحث دراسة التحول السياسي والاقتصادي الذي عرفته الجزائر مع موجة التحول الديمقراطي في العالم.

المطلب الأول: الإصلاحات السياسية لدستور 1989 والانفتاح نحو المجهول

بدأت تظهر ملامح التغيُر في بنية النظام الاشتراكي، من خلال مبادرات الرئيس الروسي "ميخائيل كورباتشوف" الداعي إلى إعادة النظر في حقيقة الوضع الاشتراكي في روسيا، ومن ثم اقترح حملة من الإصلاحات، والتي عبرت كذلك على صراع بين تيارات محافظة وأخرى إصلاحية[2]، وانطلقت حملة الإصلاحات على محورين، يرتكز الأول على الشفافية (Glasnost) أما المحور الثاني فيرتكز على إعادة هيكلة الاقتصاد بما يسمح بأكثر واقعية وفاعلية اقتصادية، ولم يكن ذلك بمنأى عن الظروف الدولية التي تعقدت بفعل استقواء النظام الليبرالي وذيوعه، مع ما يحمله من عدالة في الفرص الاجتماعية، وحرية التعبير وتسوي في الحقوق والواجبات، في الوقت الذي كانت اقتصاديات المعسكر الشرقي تعيش اختلالات عميقة، أذنت ببداية التحلل.

أولا: الظروف العامة لأحداث أكتوبر 1988

مع ثورة العولمة، وانتشار الإعلام الحر والقنوات الفضائية والإنترنت، وانتشار منظمات حقوقية ووحدات فوق وتحت وطنية لم تعد السلطة الفاعل السياسي الوحيد القادر على تصور المشاريع بعيدا عن إدراك فعلي للحقيقة الاجتماعية وتوجيهها، وانطلاقا من هنا تتعقد وظائف الدولة وتتعقد معها الخيارات المتاحة للنظام من أجل بقائه وديمومته، بل وفي بعض الأحيان تضطر الأنظمة إلى استعمال خيار العنف المادي والذي هو مشروع بحسب الدساتير لحماية مصالح الأمة، ولحماية وجودها، مع العلم أن العنف من اختصاصاتها ووظائفها السامية، شريطة أن يضبط استعماله

[1]- Michel Camau et Luis Martinez, « Remarques sur la consolidation autoritaire et ses limites », **CEDEJ - Égypte/Soudan**, Égypte, 2005, PP : 9-51.

[2]– نشير إلى أن صراع التيارات بين محافظين وإصلاحيين في الحزب الواحد التي جرت في الاتحاد السوفييتي كانت الجزائر تعيشها أيضا مع وجود بعض الاختلافات من حيث الثقافة السياسية وعلاقة النخب بتركيبات المجتمع بين البلدين.

بالقانون، هذا هو بالذات الهدف من إدخال هيكلة جديدة للحياة السياسية عبر الانفتاح أو التحول، وإقرار التعددية السياسية قبل الحديث عن التحول نحو الديمقراطية[1].

وضع نسق العولمة المفروض على الدول النامية مجموعة من الاستراتيجيات، رأى بأنها ضرورية كشروط ملازمة لفتح خطوط القروض طويلة المدى، والتي من أهمها إعادة هيكلة الاقتصاد من أجل تحقيق الفعالية الاقتصادية، وكان من مخرجاتها غلق المؤسسات ذات المردودية الضعيفة، ورفع الدعم عن المواد الواسعة الاستهلاك وخصوصا المستوردة، وفتح السوق أمام قوانين العرض والطلب الذي أضر بالقدرة الشرائية في غياب ميكانيزمات الضبط والرقابة، وظهر أن أصحاب المال والإصلاحيين كانوا الفائزين في النهاية، وتحولت معها وظيفة الدولة من مؤسسة العناية إلى ناظم للحركة الاقتصادية والاجتماعية، ومن النتائج الاجتماعية التي تولدت عن هذا الخيار أنها دفعت بآلاف العمال إلى البطالة، حيث تم خلق 50.000 منصب شغل رسمي فقط، وعرفت جل القطاعات انكماشا كبيرا، وتعطلت المؤسسات الإنتاجية التي تعتمد على المدخلات الصناعية المستوردة بنسبة كبيرة، إذ وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإنّ 76 مؤسسة و64 وحدة إنتاجية أغلقت في الفترة الممتدة من بداية تطبيق التصحيح الهيكلي إلى غاية سنة 1995، الأمر الذي دفع بما لا يقل عن 400.000 عامل إلى البطالة. أكد برنامج التصحيح الهيكلي على أن يتم تقديم تعويض جزافي للمسرحين من العمل، وعلى مستوى تطبيق الشطر الثاني من الاتفاق المتعلق بخوصصة مؤسسات القطاع العام، فمن بين 1300 مؤسسة عمومية، تمت خوصصة 274 وتصفية 117 في السنوات الأولى، وبنهاية سنة 1998 كان عدد المؤسسات التي طالتها التصفية 827 مؤسسة[2].

وفي انتظار دخول المؤسسات الخاصة المحلية والدولية المعترك الاقتصادي، طالبت المؤسسات الدولية بظروف أكثر وضوحا للدخول إلى السوق، وركزت اهتماماتها في أغلب الأحيان على قطاعات الطاقة والخدمات المُدرة للأرباح المباشرة في المدى المتوسط، بينما طالبت المؤسسات الخاصة المحلية الدولة بمساعدتها بتسهيل فتح خطوط القروض البنكية، وذلك حتى تتمكن من الاستثمار والعمل في ظروف جيدة، كما طالبت أيضا بتحرير القيود المفروضة من طرف النقابات، حتى تتمكن برأيها من مباشرة العمل بحرية، كما طالبت بدعم القطاع الخاص لتعويض القطاع العام المنهار بفعل قرارات سياسية، أكثر منها اقتصادية موضوعية، وكانت الأهداف منها تصحيح حالة الاختلالات المرتبطة بالموازنة العامة، خفض الواردات من خلال وضع التسهيلات للخواص للاستثمار

[1]- منعم العمار، « الجزائر والتعددية المكلفة»، في: سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، **المرجع السابق**، ص:42.

[2]- بطاهر علي، **المرجع السابق**، ص:207.

في قطاعات الإنتاج، تنمية الصادرات، تقليص عجز الميزانية وجلب العملة الصعبة من خلال برامج مغرية لجلب الاستثمارات الخارجية المباشرة[1].

ثانيا: أحداث أكتوبر 1988

بدأت ملامح الاضطراب تظهر على السطح مع بداية الإعلانات عن موجة الإضرابات العمالية، بدءا بشريحة العمال الواسعة للمجمع الصناعي بالمنطقة الصناعية بالرويبة، إلى غاية سبتمبر 1988 احتجاجا على عمليات اختلاس أموال وقعت بالمركب الصناعي، إضافة إلى مطالب اجتماعية أخرى تتعلق بالرواتب، وتضامناً مع هؤلاء قام 30000 عامل موجودون في نفس المنطقة الصناعية بإضراب دام 03 أيام انتهى بصدام مع قوات الأمن، سرعان ما انتقلت موجة الاحتجاجات لتطال قطاع الطيران والبريد والنقل، تبعها مباشرة خطاب رئيس الجمهورية يوم 19 سبتمبر 1988، موجها من خلاله انتقادات حادة لبعض كوادر الحزب والحكومة، كما حمّل أصحاب المصالح الخاصة والمضاربين والفاسدين الذين نمت ثرواتهم بشكل سريع وغير مبرر، وأن هذه التصرفات أدّت إلى غلاء المعيشة وندرة المواد الاستهلاكية وأضعفت الدولة[2].

تجاوبت الأوساط الشعبية مع خطاب رئيس الجمهورية وبدأ الحديث عن تنظيم مظاهرات مناهضة للنظام يوم 05 أكتوبر 1988، بدأت ملامحها الأولى في الرابع من أكتوبر ليلاً بالجزائر العاصمة، لتنتقل في صباح اليوم الخامس من نفس الشهر إلى مستوى أعلى وأكثر ضراوة، فعمت العاصمة ومدن أخرى من الوطن، انضمّ لهذه المظاهرات العديد من الفئات الشعبية وخاصة الموجودة على خطوط المواجهة مع تدهور أحوالها المعيشية، وكان في الصفوف الأولى مجموعات الشباب الذي انفصل عن الدراسة والبطالين، وقد كانت الأحداث موجهة أساسا ضد رموز الدولة ورموز السيادة الوطنية، مثل البلديات ومقرات الحزب البلدية والمحافظات وأسواق الفلاح والمؤسسات الرسمية، وبعض مقرات الوزارات والمؤسسات التربوية، فكانت عمليات حرق ونهب وأنواع أخرى من أشكال التخريب.

جاءت ردة فعل حزب جبهة التحرير الوطني من مكتبه السياسي في اجتماع انعقد على وجه السرعة في نفس اليوم، والذي اعتبر أعمال الشغب بأنها أعمال تخريب قامت بها مجموعة لا تتمتع بالحس المدني مدفوعة بأيادي من الخارج، وتبعاً لذلك قرر رئيس الجمهورية إعلان حالة الطوارئ يوم 06 أكتوبر 1988، وتدخل الجيش لإعادة الهدوء للبلاد، أسفرت تلك الأحداث حسب الإحصائيات

---

[1]- حاكمي بوحفص، « الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر- المغرب- تونس»، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 7، 2011، ص:07.

[2]-مصطفى بلعور، «الإصلاحات السياسية في الجزائر، 1988-1990»، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 01، 2009، ص:02.

الرسمية عن حوالي 189 قتيلاً و 1442 جريحاً، وألقى رئيس الجمهورية خطاباً في 10 أكتوبر منددا فيه باحتكار السلطة ومتأسفاً عن الخسائر الناجمة عن الأحداث ووعد الشعب بإصلاحات سياسية كبيرة[1].

انتهت أحداث أكتوبر 1988 بمشروع الانفتاح السياسي، وخوض الجزائر العمل بالأسلوب الديمقراطي، على الأقل في شقه المتعلق بالأطر التنظيمية ومنه اقتراح دستور 23 فبراير 1989 الذي صاغ القوانين التي فتحت المجال السياسي أمام نشأة الأحزاب السياسية، كما أسس لحركية المجتمع المدني، فصدت القوانين سواء المتعلقة بحرية الصحافة والإعلام كأطر تسمح بتجسيد حرية التعبير واحترام الحريات الخاصة والجماعية.

كانت النتائج الأولى لهذا الانفتاح أن دخلت الجزائر في انتخابات تعددية بلدية وولائية محلية الأولى من نوعها، والتي تلتها انتخابات تشريعية فتحت مرحلة جديدة تميزت بالاضطرابات نتيجة لظهور مشروعين متناقضين لنفس المجتمع، الأول إسلاموي شكل تهديدا على الأحزاب والفواعل السياسية الأخرى والتي رأت في التهديدات بتطبيق الشريعة الإسلامية والابتعاد عن الدستور في حالة فوز الإسلاميين بالحكم. هذه المرحلة مهمة لنا من حيث أنها تسمح بفهم طبيعة الصراع الذي كان قائما والذي تطور إلى مستوى إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي حملت أنباء عن متابعة الضالعين في الفساد قضائيا والحكم عليهم، يضاف إليه نص الحزب وخطابه الإيديولوجي غير الواضح والذي يكتنفه غموض يعبر عن مكونات راديكالية، وأخرى معتدلة تتصارع حول المرجعية الواجب اعتمادها، فتسارعت الأحداث لتخلق حالة من الهاجس، زادت من مخاوف الأحزاب العلمانية والفواعل السياسية من خارج التيار الديني، حول مشروع الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد حصولها على الأغلبية، واحترامها للعمل السياسي الديمقراطي، ليتدخل الجيش باسم الحفاظ على وحدة ومكتسبات الأمة لوقف المسار الانتخابي وإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية، الجديد هو أن أحزابا ديمقراطية تبنت نفس خطاب الإقصاء الذي نسب إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وإضافة خطاب الاستئصال بوسائل العنف، وكأن ذلك يدل على بقاء ثقافة وروح الحزب الواحد داخل أحزابا سياسية من المفروض أن تؤمن بالتعددية والابتعاد عن الإقصاء كونه يتناقض ومبدأ الديمقراطية[2].

تبدأ تجربة التعددية السياسية الجزائرية، بوضع الإطار السياسي الذي تتفرع عنه الممارسة السياسية التعددية، أي دستور 1989، وبوجود الأطر القانونية التي تسمح ببروز ثقافة قبول السلطة لأحزاب سياسية معارضة، والإيمان بالمنافسة السياسية القائمة على فكرة التداول على السلطة، وكذا

[1]- **نفس المرجع**، ص:03.

[2]- Lahouari Addi, « l'Armée, la Nation, et l'État en Algérie », **Op Cit,** PP: 42.

السماح للمجتمع المدني من أن يتحرك باستقلالية خارج سيطرة الدولة نسبيا، مع قبول أن تكون هناك رقابة عليه من طرفها طبعا، والتي لا مانع منها لأجل ضمان السير الحسن وإبعاد أي تدخل خارجي فيها[1]، لكن الأهم من ذلك كله هو ما تبحث فيه هذه الدراسة، أي طبيعة الإصلاحات التي وضعت لعمل المنظومة الحزبية وموقع المجتمع من هذا التغيير.

تلخصت مخرجات الانفتاح السياسي في تغيير طبيعة الدولة الجزائرية وطبيعة عمل نظامها السياسي، فقد أعلنت نهاية حقبة الحزب الواحد والسماح بالتعددية السياسية وتأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي، ليتغير اسمها فيما بعد بقانون لتصبح أحزابا سياسية، أعقبها قانون ينظم التظاهر والاجتماعات الجمعوية[2]، وهو الأمر الذي لم يكن مقبولا مطلقا في زمن غير بعيد، ومنه كذلك وضع ضمانات دستورية تمكن الأشخاص والأحزاب من حقوقهم السياسية. ولعلّ نظرة في نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر بعد إعلان التعددية، لكفيلة بأن تساعد في فهم عمق الإصلاحات التي جاء بها دستور 23 فبراير 89، خصوصا في مادتيه (39) و(40)، اللتان فتحتا على الجزائر فرصة الدخول في حياة سياسية من نوع جديد، حيث نصت الأولى على"أنّ حريات التعبير والتجمع مضمونة للمواطنين" في حين أكدت الثانية على أن"حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي معترف به"، على الرغم من ملاحظة اختيار المصطلحات(جمعيات ذات الطابع السياسي عوض الأحزاب) التي تعبر عن بداية تجربة لا يريد المشرع التساهل مع تسمياتها خوفا من مآلات غير محسوبة العواقب، وبناء على ذلك تأسست أحزاب سياسية جديدة وبُعثت أخرى كانت محظورة لتعمل رسميا وفي إطار القانون.

أما على مستوى صلاحيات الرئاسة، فقد انتقلت صلاحية صياغة القوانين إلى البرلمان وإلى الحكومة في اقتراحها وألغى تجسيد رئيس الدولة للقيادة السياسية للدولة وللحزب، وأنه لا يعين الحكومة بل تخضع هذه الأخيرة إلى نتائج الأغلبية المحصل عليها من الأحزاب المتنافسة ومن خلال العملية الانتخابية ببرامج سياسية، كما خصص فصلا جديدا لحقوق الإنسان والحريات، كما أكد في نفس السياق على استقلالية القضاء وضمان عدم خضوعه لأي تدخل أو ضغط أيّا كان شكله، ما سمح بانحصار دور الجيش في حماية حدود وأمن الدولة نظريا، على الأقل في المرحلة الممتدة من إعلان الدستور إلى الانتخابات التشريعية التعددية الأولى في جوان 1991. لعبت مؤسسة الرئاسة دورا رسميا في حلبة الأقطاب السياسية، إلى جاب الحزب التقليدي، إلا أن وجود الأقطاب الأخرى غير الظاهرة،

---

[1]- أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2000، ص: 56.

[2]- طبقا للمادة (35) من دستور 23 فيفري 1989 وبناء على القوانين الصادرة في هذا الشأن ومنها: القانون رقم 89/28 الصادر بتاريخ 1989/12/31، والقانون رقم 19/91 الصادر بتاريخ 1991/12/02، المتعلقان بالاجتماعات والمظاهرات العمومية.

أدّى إلى ظهور حالة من التجاذب بين أجنحة السلطة، سواء داخل السلطة بصفة عامة، أو داخل جبهة التحرر الوطني بين محافظين وإصلاحيين.

بلغت مستويات الصراع المضمر أقصى ما يمكن بسبب الولاءات داخل الحزب من جهة، وداخل المؤسسات السياسية الأخرى، مثل الجيش والرئاسة من جهة أخرى، وسيظهر من خلال الإصلاحات المقترحة هوية الفريق الذي يريد استمالة ميزان القوى نحوه، ومن ثم محاولة إدخال فاعلين جدد (المجتمع) في المعادلة، كما يظهر أن فريق مولود حمروش الذي قام بوضع دستور 1989، كان ينتمي إلى كتلة الإصلاحيين في حزب جبهة التحرير الوطني، والتي حاولت تقوية القطب الرئاسي، بإضافة بعض الصلاحيات للرئاسة كتعيين رئيس الحكومة وتنحيته، وحل البرلمان إذا شاء، وتبعية الحكومة للرئاسة فأصبح الرئيس أعلى من السلطة التشريعية والتنفيذية، ومن ثم لا يمكن الحديث عن مشاركة سياسية فعلية للمجتمع في صناعة القرار، ذلك أن سلطة الرئيس أقوى من البرلمان، الذي مع إضعاف قدرته التشريعية، لم يعد للانتخابات البرلمانية أهمية ولا قيمة في نظر المواطن، وعلى الرغم من الانفتاح، إلا أنّ المستفيد الأكبر من التشريع السياسي التعددي كان الرئيس بامتياز والذي تقوت صلاحياته باستثناء تحديد مدة الرئاسة لعهدتين[1].

المطلب الثاني: مخرجات الانفتاح السياسي لـ 1989

شكلت مرحلة الانفتاح السياسي حقبة جديدة سمحت للأحزاب السياسية من الوجود خارج أطر الدولة التي رسخت للخلط بين الدولة كمؤسسة جامعة والحزب كجهاز سياسي لدى الدولة، وعليه تبدو مرحلة التعددية كنقطة انطلاق تجربة سياسية عبر عنها البعض بالمغامرة، لكنها رسخت لاتجاه سياسي جديد لا يمكن التراجع عنه.

أولا: الأحزاب السياسية وبداية المعارضة المقننة

أعلنت الجزائر بعد أحداث الخامس أكتوبر 1988، عن الدخول في تجربة الانفتاح من خلال إعلان دستور1989، ووضع أسس البدء بالعمل الديمقراطي، وكان من بين أهم مخرجاته السماح بتكوين النقابات والجمعيات ذات الطابع المدني، وإنشاء الجرائد الحرة وحق التجمهر والتظاهر السلمي، فتح المجال السياسي أمام أحزاب سياسية، والتي سماها النظام السياسي حينها، بالجمعيات ذات الطابع السياسي، ليتغير هذا الوصف فيما بعد وتسمى بالأحزاب السياسية، وهي المعنية بالمشاركة في العملية السياسية، معبرة عن جميع مكونات المجتمع وتياراته السياسية، فمنها من قام على أساس الدين

[1]- إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص:152.

(الإسلامي)، (الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة مجتمع السلم، حزب النهضة، وحزب الإصلاح)، ومنها من قام على الفكر اليساري ويميل خطابه إلى الدفاع عن مصالح الطبقة العمالية(حزب العمال) والشعب في عمومه، وأحزاب أخرى قامت على أساس المطالبة بالاعتراف باللغة والثقافة الأمازيغيتين، وأحزاب انخرط فيها رجال المال والمثقفون باللغة الفرنسية مثل (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية)، كما تكونت آلاف الجمعيات ذات الطابع المدني مشكلة بذلك النواة الأولى للمجتمع المدني الجزائري.

منذ استقلال الجزائر وفي ظل الأحادية الحزبية، كانت جبهة التحير الوطني الممثل الحصري والوحيد للدولة وللشعب، إلا أنّ الصعوبة العملية لتحقيق هذه المعادلة لحزب واحد، يتوزع على المحافظات والقسمات المنتشرة على كافة ولايات الوطن وبلدياته، دفعت به إلى أن أصبح يعاني داخليا من بيروقراطية كبيرة على المستوى القاعدي، أما مركزيا فكان بمثابة الواجهة السياسية لحكم تتجاذبه أقطاب وأجنحة سياسية غبر ظاهرة، وبين المشاريع الاقتصادية التي تحمل هو تبعاتها، ومع ذلك كانت هناك في الساحة السياسية، أحزابا ممنوعة من مزاولة أي نشاط سياسي، لكن ذلك الحظر لم يمنعها من الوجود، ومنها من ارتبط بالتيار الديني مثل: "جماعة الموحدين" حمس لاحقا والتي تأسست سنة 1963 بقيادة الشيخ محفوظ نحناح، وجماعة "الدعوة والتبليغ" عام 1966، وجماعة "الإخوان المحليين" النهضة حاليا منذ 1984، ومن الأحزاب غير الدينية، تأسس حزب جبهة القوى الاشتراكية للزعيم حسين آيت أحمد سنة 1966، وحزب الطليعة الاشتراكية والذي تأسس عام 1966 كذلك، كما أنه يعتبر امتدادا للحزب الشيوعي الجزائري والذي كانت كوادره في الأجهزة الإدارية المختلفة للاتحادات العامة، مثل الشباب والعمال والمرأة داخل جبهة التحرير الوطني، والذين يمثلون التيار العلماني والمفرنس إلى حد ما، كما كانت المواجهة بين الإصلاحيين وتيار العروبة والإسلاميين شديدة، انتهت مع المؤتمر الرابع حيث تمت إزاحة المعارضين للتيار العروبي بالمادة(120)التي نصت على وجوب العضوية للجبهة، للبقاء في الوظائف القيادية للمنظمات الجماهيرية، وبعد إخفاقاته في أول انتخابات بلدية، غير اسمه ليصبح حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر للرئيس الراحل أحمد بن بلة، التي كانت تنشط سرا بعد إطلاق صراح الرئيس أحمد بن بلة وبقيادة أمينها العام جمال قناش، لتحصل على اعتمادها سنة 1990، واللائحة طويلة لأحزاب سياسية قامت ثم أفلت بعد مدة قصيرة نسبيا لا يسع ذكرها كلها، بل ركزنا على تلك التي حركت الحياة السياسية وهي محظورة أو بعد عودتها إلى العلن ومشاركتها فعليا في الحياة السياسية[1].

[1]- إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص:163.

ظهر حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ليهدف من خلال برنامجه إلى إعادة بعث الثقافة واللغة الأمازيغية، والمحافظة على اللغة الفرنسية ومعارضة العروبة متمثلة في اللغة العربية، خرج من أول انتخابات تشريعية دون نتائج تذكر، وبعد قبوله بالنتائج عاد للمطالبة بإلغائها وبتدخل الجيش لحماية الدولة، علما أنّ مذهب الحزب السياسي قام على العنصر العرقي ومتركزا في منطقة القبائل مما أفرغه من محتواه الوطني وجعله شبيه بالتنظيمات الانفصالية الأوروبية[1].

لا يمكن أن يكيف جنوح الأحزاب السياسية في توظيفها لعناصر الدين واللغة والانتماء (العصبي) إلا للتأكيد بأن المجتمع الجزائري يعاني من مشكلة يراها الكل بوضوح، ويتفقون على عدم التصريح بها، إنها تتعلق بالهوية الوطنية، لأسباب منها الخوف على وحدة الوطن أولا، باعتبار أن خطاب الشرعية المرتكز تاريخيا على الثوابت الوطنية وعلى بيان أول نوفمبر لدى جميع الأطراف يؤكد على مبدئي الإسلام واللغة العربية ويحدد انتماء الأمة الجزائرية وطنيا، وإذا كان الدين الإسلامي كمرجع لا يُشكل عائقا، اللهم مطالبة البعض بفصله عن الدولة، فإنّ اللغة كعنوان للهوية خلقت تشنجات ظهرت من خلال المطالب بالأمازيغية كلغة وهوية يجب الاعتراف بها، ويبدو أن تهميش النخبة المثقفة في مرحلة بناء الدولة وتغييب إشراكها في مشروع نمط بناء الدولة، واختصاره لدى النخبة السياسية الحاكمة بما أحاط بها من صراع، هي من أهم الأسباب التي تجعل من قضية الهوية الوطنية محل نقاش مستمر وغير مكتمل، وإلا لما تلجأ الأحزاب السياسية إلى عناصر الدين واللغة بدل مشاريع سياسية واقتصادية وطنية[2].

ثانيا: إصلاحات النظام الانتخابي والعمل الحزبي في الجزائر

قامت السلطة السياسية بإصلاحات نتج عنها القانون الانتخابي الجديد، والذي سيمس أهم عصب في عملية التنافس السياسي وهو النظام الانتخابي، إذ سينظم عملية المشاركة السياسية والتنافس وطرق تقديم اللوائح وحساب المقاعد سواء داخل المجالس المنتخبة على المستوى المحلي أو البرلماني، ومنه ستجسد العملية التمثيلية ومشاركة الشعب من خلال اختيار مرشحيهم، عكس التزكية على القوائم التي كان يقدمها حزب جبهة التحرير الوطني، الذي وكنتيجة للمنافسة السياسية التي فرضت الآن، سيعيش في حالة عدم اليقين من مدى قوة وقدرة هذه الأحزاب على منافسته، وهي التي تنقصها الخبرة في الحقل السياسي الذي كان من اختصاصاته بامتياز طيلة أكثر من ثلاثة عقود، ومن أهم هذه الإصلاحات قانون الانتخاب والذي سينظم عملية الانتخاب بحيثياتها الجديدة.

---

[1]- **نفس المرجع**، ص:165.

[2]- صالح زياني وآمال حجيج، «الأمن الثقافي والاجتماعي في الجزائر، التهديدات والسياسات والآفاق»، في: عبد الإله بلقزيز (محرر)، **المرجع السابق**، ص: 258.

1- قانون الانتخابات (89/13).

بعد صدور دستور 1989 بمدة تقارب الستة أشهر، صدر قانون الانتخابات 89/13 بتاريخ 07 أوت 1989، لينظم العملية الانتخابية بحضور مكثف لأحزاب سياسية جديدة في أول عملية انتخابية تنافسية، وهنا يتساءل رجال القانون عن حقيقة قدرة المشرع الجزائري وفي مدة قصيرة، من فهم وتشريع تفاصيل العملية الانتخابية القائمة على التنافس السياسي بين الأحزاب، وهو أمر لم يعهده من قبل، نظرا لعمله بالنظام الأحادي منذ الاستقلال المُختلف تماما عن القانون الانتخابي الجديد، بالإضافة إلى أنه صدر بعد وقت قصير من إعلان التعددية، ولمدة قصيرة بالنظر إلى موعد الانتخابات المحلية القادمة، إذ صادف أنه يأتي قبل ستة أشهر من نهاية العهدة التمثيلية المحلية على مستوى البلديات والولايات، بتاريخ ديسمبر من نفس السنة.

إنّ السلطة السياسية لم تكن على خبرة أو دراية بما يكفي بحيثيات العملية التمثيلية التعددية، تمكنها فعلا وبأمان من مسايرة العمل التنافسي بين الأحزاب الكثيرة، ومما تضمنه هذا القانون هو السماح للمرشحين من إمكانية الترشح سواء من خلال لوائح الأحزاب أو على قوائم حرة، شريطة أن يقدم المرشح توقيعات لا يقل عددها عن 50 وأكثر من 500 توقيع بحسب الدوائر الانتخابية، وفي محاولة لمنع استعمال العلاقات والنفوذ منع قانون 89/13 الذين لم تمر سنة كاملة على تقلدهم لوظائف إدارية من الترشح لحساسية المناصب التي يشغلونها مثل: الولاة، رؤساء الدوائر، الأمناء العامين، القضاة، موظفو أسلاك الأمن والمحاسبين الماليين للبلديات وأعضاء الجيش الوطني، منع قانون 89/13 أصحاب هذه الوظائف والأسلاك لإمكانية استعمال النفوذ للوصول إلى المناصب السياسية، إلا أنه وفي الوقت نفسه يمنع وصول الكفاءات وأصحاب الخبرة الميدانية مما قد يؤثر على سير العمل في الميدان كتصور البرامج وفاعليتها ومدى تنفيذها والحواجز التي تعيق إقامتها أيضا.

حدد قانون 89/13 عدد النواب المنتخبين على مستوى المجالس البلدية بالتناسب مع الكثافة السكانية للبلدية، انطلاقا من 07 أعضاء للبلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة عوض 11 عضوا في ظل الأحادية، و 33 عضوا للبلديات التي يفوق عدد سكانها 2.000.000 ساكن، أما على مستوى المجالس المحلية الولائية فقد حددت المادة 83 من نفس القانون عدد الأعضاء المنتخبين ابتداء من 35 عضوا بالنسبة للولايات التي يفوق عدد سكانها 1.250.000 نسمة[1]. وبالرجوع إلى حساسية الظرف طالبت الأحزاب والجمعيات ذات الطابع السياسي الجديدة تأجيل الموعد الانتخابي كون عدد منها لم يكن قد عقد مؤتمره التأسيسي، أو لم يتلق أوراق اعتماده، فتدخل رئيس الجمهورية لتأجيل

[1]- صالح لعبادي، «أثر النظام الانتخابي في تشكيل المجالس الحلية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد:12، خريف 2006، ص:69.

الانتخابات، عكس ما حرص عليه حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان متأكدا من أن قصر المدة كان في صالحه بالنظر إلى خبرته الطويلة كحزب واحد في الساحة السياسية وقناعته بولاء المحافظات والقسمات وعدد المنخرطين فيه ما يسمح بفوزه في الانتخابات.

2- القانون المعدل للنظام الانتخابي (90-06)

قبل بداية المنافسة الانتخابية التعددية في الجزائر، ارتأت السلطة السياسية إدخال إصلاحات على القانون الانتخابي وتدارك بعض النقائص التي بحسبها، شابت قانون 89/13، فجاء قانون 90/06 ليعدل ويتمم سابقه، ومن أهم ما جاء في هذا الإصلاح، ما نصت عليه المادة (54) والمتعلقة بعدد الوكالات، إذ حدد عدد الوكالات الانتخابية التي يمكن للناخب أن ينوب بها عن من يوكلونه بـ (03) عوض (05) وكالات مثل ما كان جاري العمل به في القوانين الانتخابية السابقة، كما أضاف إلى قائمة الذين يمنعون من الترشح للمجالس المحلية مسئولو المصالح المالية للولاية ورؤساء لمصالح الولائية كما جاء في المادة (83) من قانون 90/06، وإضافة إلى ذلك فرض القانون الجديد شرط المؤهلات العلمية ومستوى لتأهيل العلمي للمرشحين لكل مرشح أو مستخلف بالإضافة إلى المعلومات الأساسية المتضمنة في لائحة الترشح السابقة والمبينة في قانون 89/13.

النقطة الهامة في هذا الإصلاح هي طريقة الاقتراع وطبيعة النظام التمثيلي الجامع بين نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي، الأمر الذي يمنع تفرد حزب يحصل على الأغلبية من الاستحواذ على أغلبية المقاعد واللجان ومن ثم احتكار المهام والصلاحيات داخل المجالس المنتخبة، وكأن السلطة تفطنت إلى احتمال أن يفوز حزب آخر غير حزب السلطة، وأن ذلك يمكن أن يعرقل عمل المعينين التنفيذيين مثل الوالي، الأمر الذي يمكن أن تكون له تبعات خطيرة مثل عرقلة عمل المؤسسات المحلية مثل البلدية والولاية والتي يمكن أن تهدد استقرار الدولة، وعليه كانت التعديلات كالآتي:

- إذا تحصل حزب على أغلبية نسبية له الحق في 50% + 01 (مقعد) من عدد المقاعد إذا كان عدد المقاعد المراد شغلها زوجيا.
- إذا كان عد المقاعد فرديا فيحصل على 50% من عدد المقاعد حين حصوله على الأغلبية النسبية.

ومع ذلك فإن القائمة التي ستحصل على الأغلبية النسبية ستتحصل على أغلبية المقاعد وتحوز على الأغلبية المطلقة لمناصب المجالس المحلية، بينما يقسم ما تبقى من المقاعد على القوائم الأخرى شريطة حصولها على نسبة أصوات معبر عنها بنسبة 07% في حين كانت النسبة 10% في قانون 89/13، وفي حالة عدم حصول أي قائمة من القوائم المتبقية على نسبة 07%، تضاف مقاعدها

المتبقية إلى القائمة الحائزة على الأغلبية، وبهذا العمل يكرس مبدأ الإقصاء وتفضيل الأغلبية، والذي يتنافى ومبدأ التمثيل التعددي الذي تهدف إلى تحقيقه الديمقراطية.

تدارك قانون 90/06[1] حالة تساوي الأصوات، فأرجح ذلك إلى كفة القائمة التي يكون مرشحيها أقل سنا، وهذا كذلك يتنافى ومبدأ الديمقراطية لأنه يدفع بأصوات النخبين للحزب (أ) إلى حزب(ب) والذين ربما يتعارضون مع أفكاره أساسا، فتذهب الأصوات إلى غير مستحقيها، وهذا بدوره يكرس مبدأ اكتساح الأغلبية للمجالس المنتخبة، بينما تمنع القائمة المتساوية معها في نسبة الأصوات من الأغلبية على الرغم من حصولها على نفس عدد الأصوات، ثم أن القوائم الأخرى المتبقية في مجموعها والتي يمكن أن تحصل على نسبة 60% من الأصوات فإنها لا تتمتع بحق الأغلبية. بناء على ذلك، عبرت الاستحقاقات الانتخابية لجوان 1990 والتي تعتبر أول انتخابات تعددية معلنة بداية لحياة سياسية جديدة لم تعهدها الجزائر من قبل[2]، والتي كانت حافلة بالأحداث السياسية حيث كانت حصة الفوز الساحقة، للجبهة الإسلامية للإنقاذ حينها، إذ كانت نتائج هذه الانتخابات على الشكل التالي بإيجاز:

الجدول رقم (02) الأحزاب المشاركة في الانتخابات التعددية الأولى في الجزائر

الحزب المشارك في الانتخابات	عدد البلديات المشارك فيها	عدد الأصوات المحصل عليها
حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ	1265	%54.25
حزب جبهة التحرير الوطني	1520	%28.13
حزب التجديد الجزائري	155	%0.2
القوائم الحرة	67	%11.22

المصدر:جاك فونتان، أحياء محرومة وانتخاب إسلاموي في الجزائر العاصمة [3]

[1]- قانون 90-06 المنظم والمعدل لقانون الانتخابات (89-13) **ج،ر،ج،ج** -عدد 13، بتاريخ 08 مارس 1990.
قانون 91-06 المنظم والمعدل لقانون الانتخابات (89-13) **ج،ر،ج،ج** - عدد 14، بتاريخ 03 أفريل 1991.

[2]- صدرت بعد دستور 89 وقانون الانتخابات 13/89 مجموعة من القوانين المكملة والمعدلة للنظام الانتخابي وللدوائر الانتخابية، يبدو أن الهدف منها كان تنظيم العملية الانتخابية، بحسب الظروف التي طرأت على الساحة بعد أول تجربة تعددية، ومنها: قانون 90-06 المنظم والمعدل لقانون الانتخابات(89-13) **ج،ر،ج،ج**-عدد 13، بتاريخ 08 مارس 1990. قانون 91-06 المنظم والمعدل لقانون الانتخابات (89-13) **ج،ر،ج،ج** -عدد 14، بتاريخ 03 أفريل 1991. القانون العضوي97-07 المتعلق بالانتخابات، **ج،ر،ج،ج** -عدد 12، بتاريخ 06 مارس 1997.القانون العضوي 97-08 المؤرخ 06 مارس 1997 **ج،ر،ج،ج** -عدد 13، بتاريخ 12 مارس1997، المنظم للدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في البرلمان. الأمر 97-09 المؤرخ 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، **ج،ر،ج،ج**- عدد 12، الصادرة بتاريخ 12 مارس1997.

[3] -Jacques Fontaine, « Quartiers défavorisés et vote islamiste à Alger », Revue du Monde Musulman et et Méditerranéen, N° 65, 1992, PP : 157.

المطلب الثالث: المعالم الاجتماعية لإصلاحات دستور 1989

يظهر أن المجتمع كنسق وظاهرة تسبق الأنساق الأخرى، وعلى الرغم من كونه أصلها ومنبعها إلا أن الدولة كنسق، أصبحت أقوى من المجتمع وتتحكم في توجيهه، وبالتالي سيكون المجتمع أول من سيتلقى مخرجات إصلاحات تغيير الدستور، والذي سيحاول أن يجيب على مطالبه، محاولا ألا يخلق شرخا بين الدولة وبين المجتمع الذي يحتوي القدرات القيمية الكامنة، وستعبر إصلاحات الدستور الجديد على مدى وعي النخب السياسية بتركيبات وتعقيدات هذا الأخير.

أولا: المجتمع الجزائري ومسار الإصلاحات بعد دستور 1989

يحاول هذا الجزء من الدراسة، التطرق إلى الآثار الاجتماعية الناجمة عن الانتقال السياسي من فكر أحادي الرؤية للمجتمع وتكويناته، إلى أثر التعددية السياسية والانفتاح على المجتمع المدني الذي سيعبر عن وجوده وتركيباته المختلفة، وستظهر ملامحه من خلال اللغة والهوية وأنماط التدين ومدى قدرته على تقبل الاختلاف. حرية التعبير والتظاهر، حقوق الإنسان وترقية المرأة من الآليات التي ستمكن المجتمع من التعبير عن نفسه مدنيا وستسمح بحثيا بقياس قدرة المجتمع على العودة لأخذ زمام المبادرات السياسية والاجتماعية، كون الظاهرة الاجتماعية سابقة عن الظاهرة السياسية والتي تعتبر من إنتاجاتها.

حقيق أن نذكر بأن عودة المجتمع إلى حالة الدفاع عن الوجود التي لجأ إليها أثناء الاستعمار، والتي توبعت بتدخل الدولة في قيادة المجتمع وتوجيهه، كانت لها آثارا كبيرة في حيوية حركة المجتمع المدني الجزائري الذي سيعود إلى الساحة من خلال الانفتاح؛ وهو مثقل بتراكمات اللغة والانتماء والهوية، وإلى البحث عن حالات من التدين وباحثا عن مرجعية دينية تضمن تواصل المجتمع بقيمه التقليدية الإسلامية والعربية، ويبحث كلا الطرفين عن محاولة ثانية للدفاع عن قيمه وهويته على أنها قيم وهوية المجتمع الجزائري كما كانت عليه قبل الاستعمار.

غاب عنصر تكوين الثقافة السياسية واستُبدل بثقافة وطنية (الرسمية، الممارساتية، والإعلامية) ترتبط بالنسق الجغرافي وبالعادات والتقاليد والموروث الاجتماعي في علاقة مع القيم الوطنية، كما تم إبعاد أي محاولة للخوض في نقاش بين النخب السياسية والنخب المثقفة، حول مرجعية الهوية الوطنية، والتي انفردت النخبة السياسية برسم معالمها، كونها تدخل في إطار تثبيت الحكم وتثبيت الشرعية التاريخية التي قامت مع الثورة، والتي لخص ركائزها بيان أول نوفمبر. وتم تجاهل إن لم يكن إبعاد النخب المثقفة عن الخوض في وضع معالم للثورة الثقافية التي خلت منها البرامج الوطنية للتنمية، والتي أدت إلى ثقافات وطنية جزئية (إسلامية، عربية، أمازيغية، إفريقية، عالم ثالثية).

الخوض في المسار الديمقراطي ستنتج عنه حريات فردية وأخرى جماعية، ومجتمعا مدنيا، ينعم بالاستقلالية عن مراكز السلطة، وبالتالي فإنّ عودة النقاشات المستمرة والمكبوتة عن الثقافة السياسية سيدخل أطرافا وطنية، وثقافات جزئية في مجادلات بين بعضها البعض، لا يملكون أي منها وسائل إدارتها بالطرق السلسة التي تقترحها الديمقراطية نفسها، كما ستبعث مواضيع ما قبل الاستقلال وما بعده، وستعود للسطح كل الرواسب والمسائل المؤجلة[1]. وعلى الرغم من التحديث الحضري للمدن الجزائرية إلا أنّ مسائل القبيلة والانتماء للجهة، والحضري والبدوي، ومسألة "النيف"[2]، نجدها حاضرة بقوة في المجتمع وحتى على مستوى المؤسسات السياسية، وقد يعود السبب في ذلك لضعف الثقة التي تولدت لدى المجتمع الجزائري بسبب الإخفاقات الاقتصادية والسياسية المتكررة مقارنة بالوعود، وتنقسم الثقافة الوطنية إلى أبعاد قيمية بارزة من أهم منطلقاتها، الإيديولوجية الوطنية وقيم الثورة والتاريخ، وهي الثوابت التي لا نقاش فيها، وأما الأبعاد فهي:

1. الإسلام والعروبة مع قبول التنوع الإثني والطائفي.
2. الثقافة اللغوية بين معربين ومفرنسين وما ينجر عنه من تبعية ثقافية وصراع على مستوى وضع المناهج التربوية والتكوين والإدارة.
3. العولمة والانفتاح السياسي والاقتصادي واستيراد المنتوج بقيمه وثقافته.

أ-الدين: يُعاب على المجتمعات الإسلامية ابستومولوجيا، نظريا على الأقل، ابتعادها عن الموضوعية في الطرح لغياب روح النقد وغياب النقد مرتبط بحسب الفكر الغربي بالإسلام وخلو تياراتها من خطاب يحمل منهجا ومشروعا سياسيا واضح المعالم، وأنه خلافا لذلك فإنّ المجتمعات الغربية تطورت بفضل إخراجها للعلم من الكنائس إلى الجامعات، وإخضاع العلم للمنافسة والتجربة بعيدا عن الاعتقاد وعن الغيبيات وهذه النقلة، هي التي فتحت الباب على الحرية التي تبقى محدودة في الفكر الإسلامي، فالفكر الإسلامي لا يقبل النقد وأي قدح في الحاكم هو خروج عن طاعة الولي، التي ينكرها الإسلام وينفر منها، ذلك أنها تفتح باب الفتنة، وهي بذلك تكرس (براديغم) الطاعة[3]، على الرغم من وجود مفهوم مقاومة الفساد والظلم في الأصول، والسؤال الذي يُطرح في مثل هذه المراجعات الفكرية حول النص والخطاب المتبنى من طرف التيار الديني، هو مدى قناعة التيارات الدينية بالديمقراطية فعليا ومدى قابليتها للعمل في إطار التنافس والتداول على السلطة، مع أحزاب تتبع

---

[1]- إسماعيل قيرة وآخرون، **المرجع السابق**، ص: 178؛181.

[2]- يعبر مصطلح النيف (الأنف) عن الكرامة والمروءة في الثقافة الشعبية والاجتماعية لدى الجزائرين، وهو مصطلح متوارث ومتفق عليه في جميع أنحاء الجزائر وإن اختلفت تسميته من جهة إلى أخرى.

[3]- عبد الغني عماد، **الإسلاميون بين الثورة والدولة، إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص:12.

إيديولوجيات مختلفة مثل العلمانيين والشيوعيين، ومدى تقبلها للتحالف المصلحي الظرفي، هذا هو الخطاب الذي ينقص للقول بإمكانية المشاركة السياسية للتيارات الدينية، خصوصا المتشددة منها في العملية الديمقراطية، وهل بالمقابل يمكن اعتبار الأحزاب العلمانية جاهزة للعمل مع التيارات الدينية على الرغم من النفور الحاصل نظريا بين كلا التيارين، وما هي الضمانات التي يمكن أن يقدمها أحدهما للآخر، يتجلى أن هناك انجذاب نحو الوصول إلى غاية السلطة ونفور حول الأساليب المفعمة بالمخاطر.

من المسلمات التاريخية ومن الميزات الأساسية للمجتمع الجزائري، شعور العصبيات القبلية والمكون الديني الإسلامي، ثم أنه في مرحلة ما وتحت طائلة الظروف السياسية ستتكون عصبية الدولة، والدولة في الوعي السياسي العربي، خلافا لدولة الخلافة التي في مفهومه كانت لا تزال قائمة في نظره إلى غاية حدوث الاستعمار الذي فرض القطيعة، والدولة على نموذج الدولة الأمة، والذي ستتشكل معه عصبية من نوع جديد، هي ذلك الكيان السياسي "اللقيط"[1]، كونه يريد أن يطابق مفهوم الأمة المتأصل الذي ارتبط على مر التاريخ بالوازع والكيان الإسلامي الديني، والذي تجسد من خلال دولة الخلافة ودول الإمارات المتعاقبة، كنموذج ترسخ في الوعي السياسي العربي والإسلامي في الجزائر، كونها تشكل امتدادا لهذا الفضاء، ليحل محلها كيان الدولة الحديثة، نموذجا معرفيا يتحقق من خلال الدولة الوطنية أو الدولة الأمة التي تحدد بالنسق الجغرافي، الذي يجب أن يتماشى والحدود الجغرافية الموروثة(عن الاستعمار) وقائما على ثوابت الأمة الموضوعة خلفا للقيم التقليدية، على الرغم من تأكيده المستمر على المبادئ الإسلامية في جميع الدساتير، وهذا ابستومولوجيا يشكل تعارضا لمفهوم الدولة في الوعي السياسي التاريخي المتراكم والقيم الجديدة البديلة(الدولة الوطنية).

مفهوم الأمة والدولة كما هو مقدم في هذا النموذج الجديد(المستورد) للدولة، يقابله نوع من النفور والتردد، ثم أن الحقوق والواجبات المترتبة عن حالة الرعية عند إمارة المؤمنين تختلف في نظريتها ومنهجها عن حقوق وواجبات المواطنة بالمفهوم الحديث[2]، وإن كان المنطلق والغاية واحد بين الإيديولوجية السياسية والقيم الدينية، إلا أن التيار الديني لم يكن له وجودا بخطاب سياسي واضح المعالم في الدولة القطرية، والتي لا تعترف بمرجعية أخرى غيره، إلا في اعتبارها للإسلام على أنه

---

[1]- عبد الغني عماد، **المرجع السابق**، ص:12.

[2]- لتفاصيل أكثر حول مفهوم الدولة ونظم الحكم والعلاقة بين الحكام والمحكومين، أنظر:

* أبو الحسن الماوردي **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006.

* أحمد ابن تيمية، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000.

دين الدولة، وبذلك صادرت الدولة حق التسيير الديني، بتسييرها للمساجد، وأصبح للمواطن حق أداء واجباته الدينية وممارسة عباداته في إطار السلوك والمذهب الدينيين المسموح والمعترف بهما قانونيا.

فتح المجال السياسي أمام الجمعيات والأحزاب السياسية وإشراكها في العملية السياسية، رأى التيار الديني فيها أنها إعلان عن فشل الدولة الوطنية، وأنه آن الأوان لإعادة الجزائر إلى بيئتها الأصيلة التي عاشت في كنفها قبل الاستعمار، وحسب هذا التيار يجب أن تعود المؤسسات الدينية على ما كانت عليه، أي المسجد مكان الاجتماعات ومناقشة المسائل السياسية من منطلق ديني بحسب الشريعة، وعليه إذا كان التيار الشيوعي ينظر إلى الدولة على أنها من إنتاج الطبقة البرجوازية المتحكمة في خيرات ووسائل الإنتاج، وأنه لابد من العمل على إزاحتها، لكن التيار الشيوعي الجزائري لم يكن طوباويا للمطالبة بزوال الدولة، إذ اندمج أصحابه داخل الدولة وحاولوا توجيه السياسات نحو الوجهة اليسارية، ولقد ساعدهم تكوينهم النقابي والتنظيمي في ذلك كثيرا، في المقابل يرى التيار الديني أنّ الدولة الوطنية على الشكل الذي كانت عليه، تمثل إرثا استعماريا ونتاج حقبة الغربنة التي فرضتها القوة الاستعمارية على الشعب الجزائري، الذي عاش مجبرا في حالة من الاغتراب والاستلاب لقيمه وأصوله الإسلامية والعربية، والذي فرضه الاستعمار بشتى الوسائل القانونية والمادية العسكرية والاقتصادية، وأنّ الاستقلال يعني أن يعود لبيئته، هكذا تبدو العلاقة بين الأحزاب السياسية وبين عناصر الأمة في الجزائر لحظة الانفتاح، إنها الفرصة لترجمة الأفكار إلى واقع.

ثم أنه وحتى على مستوى التنظير للدولة في حقب الخلافة المختلفة، فإن معطى الدين لم يظهر بالشكل الواضح، فعلى الرغم من ارتباطهما من خلال ظهور دول قامت على الدعوة أو استندت عليها، إلا أن حدود تلك العلاقة تبقى صعبة التحديد، وأن الدراسات حول العلاقة بين الدين والسياسة في المجتمعات الإسلامية، لم ترق إلى المستوى الدقيق الذي بلغه مستوى التنظير بالنسبة للنماذج الغربية المتقدمة، والقائم على العلمانية والفصل الواضح بينهما على الأقل على المستوى المعلن وبين طبيعة المجتمعات العربية، وأن النقاش لا يدور على الديمقراطية كقيمة ولكن كمعيار ونموذج يتوجب أخذه كما هو ودون محاولة تكييفه بحسب البيئة الداخلية[1]، وبقائه على مستوى الإيمان الخاص بالفرد دون وضعه السياسي، مع صعوبة تحديد خطوط الفصل بين الفرد كمؤمن وكصانع قرار بموضوعية تامة بعيدة عن الذاتية المكونة لسيكولوجية هذا الأخير.

بقيت الإشكالات قائمة بالنسبة لحدود الأمة والدولة في الفكر الإسلامي وبقي نصا ينقصه الخطاب الملائم، ومن الطبيعي جدا أن يجد المُكون الإسلامي الغالب في المجتمعات العربية،

[1]– فهمي هويدي، «الإسلام والديمقراطية»، في: مجدي حماد وآخرون، **الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسة**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، 14، بيروت، 1990، ص:14.

والمجتمع الجزائري، صعوبات حول قبول التوافق حول علمانية الدولة المقترح من طرف النخبة السياسية، والتي عانت من هذا الإشكال الإيديولوجي أصلا إبان الثورة وبعيد الاستقلال، فتبين مدى الصعوبات القائمة على مستوى نموذج الدولة المراد تبنيه وطبيعة الخطاب الملائم لذلك، يجر هذا إلى التساؤل عن جملة الخيارات المتوفرة وتفاصيل العمل الديمقراطي باعتبار هذه المكونات وهذه الصعوبات الموضوعية تتصدى للعملية، ويبرز السؤال عن طبيعة المشاركة السياسية لهذه التيارات، وفي أي إطار ستتمكن من العمل، ولعلّ أهم عنصر يدخل في تعقيد الخارطة السياسية موقع الجيش كمؤسسة كانت ولا تزال تلعب أدوارا حاسمة في صناعة القرار السياسي، والسبب يعود إلى أن الدول التي استقلت مستعملة طرق العنف والثورة، وبالنظر إلى العوامل التاريخية، تقع مؤسسة الجيش في قلب صيرورة بناء الدولة المستقلة، ويلعب بذلك الجيش دورا محوريا في النظام السياسي[1].

ب- اللغة: تلعب اللغة دورا حاسما في بناء اللحمة الاجتماعية الوطنية، إذ يقول العلماء أن لا أمة تطورت بغير لغتها، وخلال سنوات الاحتلال، سنت السلطة الاستعمارية في تعاملاتها مع الشعب الجزائري التفريق بين المكون العربي عن الأمازيغي في كثير من الأحيان، ليس فقط في الجزائر بل وكذلك في المغرب مع قرار الظهير البربري[2]، وعن المعربين والناطقين باللغة الفرنسية، ويتبين من ذلك أن الاستعمار سعى إلى تحطيم اللحمة الوطنية بضرب عنصر اللغة الذي ستنجر عنه ضغائن بين أبناء البلد الواحد، خصوصا إذا ما قام بمساعدة وتحفيز طرف على الآخر، كما حدث في مستعمرات فرنسية كان الحرب العرقية التي حدثت مؤخرا في دولة رواندا بين قبيلتي الهوتو والتوتسي أهم مظاهرها، حيث أدت إلى مقتل قرابة المليون شخص بسبب انتمائهم العرقي واللغوي.

عانى المثقف الجزائري طيلة ثلاثة عقود بعد الاستقلال من التهميش، ولم يصغ إليه، فكانت الكتابات توجه وتحدد نتائجها مسبقا، فشكل ذلك نوعا من الفراغ الثقافي تحول إلى أزمة ثقافية، إذ وفي غياب الإرادة السياسية في مواجهة المشاكل الثقافية خصوصا تلك المرتبطة باللغة، نظرا للصراع في هرم السلطة، فعنصر اللغة يشكل حلقة أخرى من الصراع بين المحافظين وأصحاب الميل الديني العروبي، وبين الإصلاحيين ومعهم العلمانيين، الذين يرون إلى ضرورة تعميم اللغة الفرنسية من أجل تحديث المجتمع وكأن الدين واللغة العربية كانتا فعلا العائق دون تنمية وتحديث حقيقيين، ثم أن

[1]- Lahouari Addi, « l'Armée, la Nation, et l'État en Algérie », **Op Cit**, PP: 42

[2]- الظهير البربري **16 ماي 1930**، (قانون أقرته السلطة الاستعمارية الفرنسية لتفرق بين المسلمين من أصول عربية وأخرى أمازيغية، والغرض منه مصادرة أراضي القبائل الأمازيغية، وقدمته على أنه قانون منظم لسير العدالة لدى القبائل (الأمازيغ) ذات الأعراف البربرية التي لا تتوفر على محاكم لتطبيق الشرع (الشريعة الإسلامية).

ضرورة العودة للنقاش حول المسألة الثقافية يكتسي أهمية بالغة ذلك أن الفعل الديمقراطي لا يمكن أن يقوم دون ديمقراطية بمحتوى ثقافي يقبل الغير ويتعامل كل الأطراف باحترام المكون الآخر.[1]

قررت السلطة على إثر ذلك، الاعتراف باللغة العربية فقط لتوحيد اللحمة الاجتماعية وأن فتح المجال الثقافي بإمكانه تحرير المجال السياسي الذي يمكن أن يؤدي إلى التفتت، لكن اللغة تعبر عن هوية وكلاهما يعبر عن مدى تلاحم الأمة، فبالإضافة إلى اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية للجزائر في مختلف الدساتير، وهو ما أثار حفيظة الناطقين بالأمازيغية، الذين يقاربون 14% من السكان وخصوصا في منطقة القبائل، وعلى الرغم من إسلامهم إلا أنهم كانوا متحفظين من التعريب ويرون فيه محاولة لطمس هويتهم الأمازيغية، وعليه وقعت تظاهرات جماهيرية للتعبير عن تمسكهم بهويتهم، على خلفية صدور قانون التعريب 05/91 سنة 1991، ولا زالت المطالب حول اللغة الأمازيغية قائمة حتى جاء قانون 03/02 الصادر سنة 2002، ليعطيها حقها إلى جانب اللغة العربية كلغة رسمية، ومع ذلك فمطالب المجموعات الهوياتية وعلى رأسها الأمازيغية لازالت تطالب بحقوق أخرى[2]. على الرغم من رمزية اللغة العربية في المواثيق والدساتير، وعلى الرغم من وجود إرادة فعلية من أطراف نافذة لتعميمها في المؤسسات الرسمية للدولة، إلا أنّ النخبة الفرانكفونية المتواجدة في مناصب عليا في دواليب مؤسسات الدولة والسلطة، حالت دون وصول اللغة العربية إلى أن تصبح لغة وطنية فعليا، أي على مستوى الممارسة الرسمية لإدارات ومؤسسات الدولة.

ثانيا: بداية المجتمع المدني مع إصلاحات دستور 1989

دشن الانفتاح السياسي مرحلة جديدة في حياة المجتمع الجزائري بالسماح للجمعيات ذات الطابع المدني من التكون، من خلال مصادقة البرلمان على الاتفاقية الدولية التي تمنع التعذيب، والاتفاقيات التي تتعلق بحقوق الإنسان وحماية الحيات الفردية والجماعية، التي جاءت في نص المادة 32 من دستور فبراير 1989، والاعتراف بالرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، وحرية التعبير والإعلام، فتأسس على إثر ذلك ما يناهز 60 حزبا، و91.607 جمعية، منها 98 جمعية لها طابع وطني سنة 1989، ليتنقل العدد الإجمالي للجمعيات ذات الطابع الوطني فيما بعد إلى 1000 جمعية[3].

---

[1]- إسماعيل قيرة وآخرون، **المرجع السابق**، ص:178.

[2]- صالح زياني وآمال حجيج، **المرجع السابق**، ص:257.

[3]- لقرع بن علي، «أزمة التحول نحو الديمقراطية في الجزائر»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 46+45، بيروت، 2015، ص: 59.

ثالثا: الإعلام وحرية التعبير وحقوق الإنسان

أهم إنجازات الانفتاح على التعددية السياسية التي أتى بها دستور 1989، تحريره للإعلام وفتح أبوابه للإعلام الحر، سواء كان للأحزاب السياسية، للجمعيات أو للقطاع الخاص، مكتوبا، مسموعا أو مرئيا من خلال قانون الإعلام 90-07 وعرف قطاع الاتصال تحولا جذريا، أنهى احتكار الدولة والحزب الواحد لميدان الإعلام. نص قانون الإعلام الجديد على حق المواطن في الحصول على المعلومة سواء كانت وطنية أو دولية، وعلى الإعلام الكامل والموضوعي للوقائع والآراء التي تهم المجتمع على المستوى المحلي والدولي، كما نص على حق المواطنين في المشاركة في الإعلام لممارسة حرياتهم الأساسية، حيث نصت المادة (14) على وضع نهاية لاحتكار وسيطرة الدولة على قطاع الصحافة المكتوبة، إذ أصبح من حق الجمعيات والأحزاب حق امتلاك الصحف والقنوات والنشر.

سمح هذا التحول في قطاع حساس مثل قطاع الإعلام من أن يغير من طبيعته من صحافة تعبئة ونضال، إلى أخرى ترتكز على الموضوعية في أدائها وعلى المهنية وذات مصداقية، لكن وعلى الرغم من ذلك فإنّ النظام السياسي حافظ على احتكاره على القطاع السمعي البصري إلى حين، عرفت هذه المرحلة قفزة نوعية ليس فقط من حيث عدد الصحف التي بلغ تعدادها حوالي 103 صحيفة بداية سنة 1991، منها 16 يومية، إلا أنه، وإلى جانب القطاع العمومي للصحافة، سمح قانون الإعلام 90-07 بفتح الإعلام للقطاع الخاص، وللأحزاب والأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين الذين يخضعون للقانون الجزائري بتأسيس صحف وجرائد، سمح إذن هذا القانون ببداية حق المواطن الجزائري في الصحافة الحرة والإعلام الموضوعي، كما سمح بتكوين وإنشاء الصحف، كما أكد على ضمان استقلالية الإعلام، وتمثيله لدى مؤسسات الدولة كوزارة الإعلام والمجلس السمعي البصري والمجلس الأعلى للإعلام الذي يعتبر بمثابة سلطة للضبط والرقابة على مهنية الإعلام الحر، وهو مكلف بضمان الحياد والنزاهة الصحفية والإعلامية، وضمان الموضوعية في نقل المعلومات والأخبار، كما حدد أطر تسيير الحملات الانتخابية في القطاع العمومي.[1]

علاقة الصحافة بالسلطة معقدة إلى درجة أن ضمان النزاهة والموضوعية مرهون باستقلالية الصحف والقنوات الإعلامية التي تبقى تحت رحمة المطابع، وهو الأمر الذي جعلها في حالة دين مستمر، لا يمكنها تسديده إلا بفضل عناوين وإعلانات الإشهار التي تتحكم فيها السلطة ووزارة الإعلام بطريقة مباشرة، مع استحالة استفادة الصحف من الدعم المباشر لأشخاص معنويين أو طبيعيين أو

[1]- قانون الإعلام 90-07 مؤرخ في03 أفريل 1990 يتعلق بالإعلام، **ج**، ر، **ج**، **ج**، العدد 14، الصادرة بتاريخ 04 أفريل 1990.

من أطراف أجنبية، بالإضافة إلى وجود بعض المواد القانونية التي تقيد من حرية الصحافة والنشر كالمادة (36) التي تنص عن المصالح العليا للوطن، وقد استعملت عدة مرات لتوقيف العديد من الصحف أو الصحافيين[1].

عرفت الجزائر عدة تجاوزات بعد دستور 1989 الذي أسس لمعنى الحقوق والحريات، كما أضاف دستور 1989 أحكاماً جديدة لم تكن موجودة في السابق، وتتعلق بحرية اختيار الشعب لمن يمثلونه في المجالس المنتخبة بكل ديمقراطية مهما كان الانتماء الحزبي للممثلين، وأقر حق الإضراب الذي أصبح معترف به دستوريا وللمواطن الحق في ممارسته وفق مقتضيات المصلحة العامة للبلاد، وهي تعديلات دستورية جاءت لتنظيم الحقوق والحريات.

رابعا: الوضع الاقتصادي في مرحلة الانفتاح السياسي

تميزت مرحلة الانفتاح السياسي بانفتاح آخر حاول وضع أسس الاقتصاد الليبرالي، والذي كان من بين المطالب الملحة للتيار الإصلاحي، الذي رأى بأن تجربة التنمية الوطنية ومشروع التسيير الاشتراكي، وعلى الرغم من المبالغ المالية والمجهودات المبذولة لم يؤت ثماره، وعليه يجب تغيير النظام الاقتصادي، من خلال فتح السوق أمام قانون العرض والطلب والمنافسة وتحرير قطاع الإنتاج والخدمات أما الخواص.

إنّ الجزائر تزخر بمقدرات طبيعية وموارد باطنية كفيلة بإخراجها من بؤرة العجز في تحقيق التنمية، فبمساحة أكبر دولة في إفريقيا، ومالكة لثالث أكبر احتياطي للنفط بعد ليبيا ونيجيريا يقدر بحوالي 12.2 مليار برميل، وثاني احتياطي للغاز في إفريقيا بعد نيجيريا، وعاشر دولة مالكة لاحتياطي الغاز الصخري في الوقت الذي تبقى فيه الأسر الجزائرية تعاني من ضيق مستمر في العيش وبطالة مزمنة تصيب خصوصا اليد العاملة الشابة، ورغم كل ذلك تمكنت السلطة جزئيا من الخروج ظرفيا من أزمة المديونية، إذ أن المجهودات والتضحيات التي تكبدتها الفئات الهشة والتي ازدادت حدة أزماتها المتراكمة من سكن وقدرة شرائية وندرة في المواد الاستهلاكية، إلى البطالة التي دفع إليها آلاف العمال بسبب الشروط المفروضة من المؤسسات المالية الدولية، إلا أن الخطة المتبناة من الحكومة مكنت من تسديد 600 مليون دولار من مستحقات الديون المتأخرة نهاية سنة 1990، بينما جاء الاتفاق الثاني في جوان 1991 لاستكمال متطلبات القروض من زاوية التصحيح الهيكلي، فتوجب تحرير الأسعار، وإعطاء المؤسسات الاقتصادية الحرية الإدارية والمالية الكاملة وتقليص دور الخزينة

[1]– رشيد بن يوب، **دليل الجزائر السياسي**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1996، ص:15.

العمومية في تمويل المؤسسات المفلسة[1]، تبعتها اتفاقات أخرى مماثلة مع نادي باريس ونادي لندن سنة 1994 لأجل جدولة الديون، وفي الوقت الذي انكمشت الآلة الاقتصادية وتم تسريح آلاف العمال كنتيجة لغلق أو خوصصة المؤسسات، تنامى حجم العمال في القطاع غير الرسمي إذ وصل مع 1992 لحوالي 17% من مجموع السكان.

المبحث الثاني: الانتخابات الرئاسية: التعددية ومشروع الإصلاحات

مثلت تجربة الانتقال إلى التعددية السياسية محطة جديدة في الحياة السياسية للجزائر المستقلة، ورسمت أملا لمجتمعات كثيرة في إمكانية تحول أنظمتها التسلطية إلى أنظمة أكثر حرية ومشاركة وانفتاحا، خاصة العربية منها، بعدما أشيع أن الأنظمة العربية غير قادرة على تطبيق الديمقراطية بالنظر إلى ثقل البيئة الدينية الإسلامية، على أساس أن الإسلام في نظر بعض المفكرين الغربيين، وكما تتصوره بعض التيارات السلفية، ينهى عن الخروج عن طاعة ولي الأمر مهما كان مستوى الاستبداد وأنّ ذلك يُشكل قيما تحول دون قيام الأحزاب السياسية ودون وجود معارضة، حيث أن نقد السياسات وانتقاد ولي الأمر، يعتبر من الكبائر التي تثير الفتنة والتفرقة، وهي قراءة عرضية لا تُعبر عن الكينونة الكلية للعالم الإسلامي ولا تعبر عن جميع أطيافه، ومع ذلك تمكنت الجزائر من التوجه نحو التعددية السياسية، ولكن التجربة سرعان ما توقفت لأسباب متعددة ومتداخلة، لم يكن سبب البيئة والثقافة الإسلامية السبب الرئيس في حدوث الانتكاسة والرجوع عن العمل الديمقراطي، وأن في الجزائر تيارات متعددة منها الدينية يقدر ما توجد تيارات جمهورية وأخرى علمانية.

المطلب الأول: من مرحلة الانسداد السياسي إلى المرحلة الانتقالية (1991-1998)

بعد سنة من إعلان الانفتاح والبدء بالعمل بالدستور الجديد مرورا بالانتخابات البلدية ثم الولائية ووصولا إلى الانتخابات التشريعية الأولى من نوعها في الجزائر، وفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد البرلمانية أي بـ 188 مقعدا من أصل 430 وهو ضعف الأصوات التي تحصل عليها حزب جبهة لتحرير الوطني، متخذة من شعار "لا الميثاق الوطني ولا الدستور: الإسلام هو الحل" عنوانا لبرنامجها السياسي[2]، وهو ما أثار حفيظة جبهة القوى المحسوبة على التيار الديمقراطي واليساريين، ودول غربية لها مصالح، رأوا في فوز الإسلام السياسي خطرا داهما على مصالحهم

[1]- Gilles Francis, « La Dette Extérieure Algérienne, Situation Et Perspectives », **Annuaire de l'Afrique du Nord**, Tome XXVIII, Éditions du (IREMAM), Paris, 1989, PP: 429.

[2]– رشيد تلمساني، «الجزائر في عهد بوتفليقة، الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية»، **المرجع السابق**، ص:03.

بالجزائر، فلم يكن منها إلا أن دفعت هذه القوى بالجيش إلى التدخل والإعلان عن حالة الطوارئ وحظر العمل الحزبي والمدني بصفة عامة، والتي طالبت بتغييرات جذرية على مستوى البناء السياسي والحكومي، وهو الأمر الذي قُوبل بالرفض من الحكومة ممثلة عن أجنحة النخب السياسية والعسكرية، وجاءت استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد كالقطرة التي أفاضت الكأس السياسي الممتلئ والمحتقن، ليتدخل الجيش الوطني الشعبي للحفاظ على مكتسبات الشعب والدولة، وحماية حريات وحقوق المواطنين من خلال المرسوم الرئاسي رقم 92-44.

توقيف المسار الانتخابي بإعلان إلغاء نتائج الانتخابات، وبالإضافة إلى الحصيلة الدموية لأكثر من عشر سنين من العنف المادي، وعشرات أو مئات الآلاف من الضحايا، وخسائر مادية وأخرى نفسية ومجتمعية، بعث شعورا باليأس والإحباط لدى المجتمعات العربية من استحالة أن تقوم حياة ديمقراطية، وأن يقوم مجتمع مدني حر ومسئول، وأن يكون هناك تنافس سياسي حر ونزيه بين الأحزاب داخل هذه المجتمعات، وكان من نتائج هذا التوقيف، بروز العنف السياسي وبروز حركات متطرفة تعددت بتعدد عقائدها السياسية، والتي تجلت مخرجاتها في عمليات إرهابية ضد كل رموز الدولة، واستمر هذا الوضع لأكثر من عشرة سنين إلى أن توفرت الشروط والقناعة لدى جميع الأطراف المتصارعة، بضرورة العودة إلى حياة السلم والأمن، والابتعاد عن العمليات المسلحة التي أنتجت الآلاف من الضحايا من الجانبين، ودمرت معالم الاقتصاد وأخلّت بحياة المجتمع، كما خلّفت جروحا لا يمكن أن تندمل في وقت قريب، ولأجل ذلك كان من الضروري محاولة التطرق إلى أهم الصعوبات الموضوعية التي حالت دون نجاح العملية الديمقراطية وأسباب هذه الانتكاسة، لفهم أسباب تقبل المجتمع والأطراف السياسية المختلفة لمشروع السلم والمصالحة، الذي عرضه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في حملته الانتخابية بعد عودة الدولة إلى الاستقرار والذي تجسد فعلا، والذي سيكون من أهم المشاريع السياسية الناجحة بعد عودة المسار الانتخابي.

أولا: صعوبات الانتقال الديمقراطي في الجزائر

أ- **المتغير الاقتصادي:** تزامنت تجربة الانتقال الديمقراطي أو التعددية بظروف اقتصادية عويصة، إذ أن محاولات الإصلاح التي باشرتها حكومة حمروش، تنفيذا للاتفاق المبرم للحصول على قروض قصيرة المدى مع صندوق النقد الدولي (400 مليون دولار على ثلاث دفعات)، ومن البنك العالمي (350 مليون دولار) والتي كان من أهم مخرجاتها تسريح آلاف العمال، وغلق المؤسسات العاجزة ماليا[1]، مما زاد من إضعاف النمو الاقتصادي الذي لم يتجاوز نسبة 0.1%، شروط تطبيق

[1]- محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري ، **رسالة دكتوراه**، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص:135.

التصحيح الهيكلي ورفع الدعم عن أسعار المواد الأساسية وتحرير التجارة، لم تكن من ضمن الأسس التي قامت عليها ثقافة المجتمع ولا الأحزاب السياسية التي لم تتمكن من فهم محتوى الاتفاقات، والتي على العكس من ذلك عاشت نتائج هذه الإصلاحات بشيء زاد من الريبة في قدرة السلطة على إخراج البلد من الأزمة، والتي يبدو على العكس من ذلك أنها زادت في تفاقمها، وطرحت السؤال عن نية الحكومة أصلا، إذ أن سياسة الدولة التي احتكرت الاقتصاد لسنين طويلة، خلقت التراتبات الاجتماعية بطريقتها، إذ وسعت من شريحة الطبقات الوسطى في البداية لأجل التعبئة وتثبيت النخبة الحاكمة، لتعود فيما بعد لتضيق من نسبة استفادة هذه الطبقة من الريع في السنوات الأخيرة، بسبب تراجع أسعار النفط، ويهدف هذا الأسلوب إلى تقسيم المزايا والهبات التي لطالما كانت العامل الأساسي للسلطة لخلق مراكز النفوذ وتأمين الولاء السياسي، ولا يمكنها أن تتنازل عنه مهما كلف ذلك[1].

مع بداية التسعينيات كانت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية تمتد على سلم من 1 إلى 12 من حيث مقاييس الاستهلاك من أفقر فئة إلى أيسرها حالا، وتشير الأرقام كذلك إلى أن 10% الأغنى من الجزائريين يستهلكون 32% من الدخل الوطني، بينما لا تستهلك الـ 40% من فئات الشعب المختلفة سوى 06% منه[2]، وتتضح الفوارق الاجتماعية التي خلقت لدى الأوساط الشعبية من السياسات المتبعة، ومن ثم لم يكن بالإمكان تصور دعم طبقات العمال والطبقات الاجتماعية الهشة لهذه الإصلاحات، بل تربى لديها شعور من الاحتقان ضد الحكومة التي تُمثل أبرز صور رموز الدولة. مجتمع التهميش الذي كان ممتلئا بخريجي الجامعات والشباب العاطل عن العمل، اتسعت دائرته لتشمل الأساتذة والمعلمين وفئات أخرى كانت ضمن الفئة المتوسطة لتجد نفسها في دائرة الحاجة إلى مساعدات مادية، كانت هذه الفئات منهلا سهلا لتعبئة الخطاب الديني القيمي الذي تقدمت به الأحزاب الدينية وعلى رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وشكلت هذه الظروف الاقتصادية الاجتماعية التلاحم حول المشروع السياسي ومصدرا لدعم أطروحة التغيير، لكن الولاء مال من السلطة إلى المعارضة السياسية القوية ممثلة في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ[3].

إنّ عدم التعقل في الدخول في منظومة اقتصادية دون تحقيق أدنى شروط الإيمان بها، أي غياب لثقافة ملازمة، والذي يصاحبه عدم قدرة السلطة الابتعاد عن ريع النفط الذي يعمل كرئة

---

[1]- إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص:232.

[2]- علي الكنز وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة**، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 1997، ص:52.

[3]- **نفس المرجع**، ص:53.

للاقتصاد والسلطة، ودوره في توزيع الثروة بعيدا عن معايير الكفاءة والإنتاج الفعلي لفائض القيمة، وهي الشعارات نفسها التي كررتها السلطة في تطبيق الخوصصة، إلا أنها أنتجت فسادا ماليا ورشوة، وتولدت منها طبقة طفيلية وانتهازية جديدة ازدادت ثراء يوما بعد يوم، في حين دفعت بطبقة عريضة تنتمي إلى سلك الوظيف العمومي إلى مستوى الفقر بذريعة أنه ليس قطاعا إنتاجيا[1]، في حين تلقى الطبقات الطفيلية الدعم وتزداد ثراء من مشارب الريع المختلفة وكأن لها إنتاجا ما.

ب- مسألة الثقافة السياسية: قامت الثقافة سواء المجتمعية أو السياسية في المجتمعات العربية عامة لدى النخب على القوة والتصلب للرأي، ثقافة يمكن وصفها بالأبوية السلطوية، وأن الحاكم سواء كان وليا في العائلة أو قائدا سياسيا، يرى نفسه الأعلم والأقدر على تسيير الأمور، وهذا المنطق الذي لا يقبل مشاركة أو استشارة، لا يقبل في النهاية أي شكل من أشكال النقد، والاتكال على الولي أو الوالي ولدت علاقة الخضوع أمام التسلط، وهو ما يصفه هشام الشرابي بالأبوية المستحدثة[2]، ترتكز هذه الثقافة على رفض الرأي الآخر، كما يولد هذا النمط من التنشئة، التبعية والخضوع آليا ولا يسمح باستعمال العقل أو الكفاءة أمام الولاء للدين أو للدم، فهما أقوى من عامل الكفاءة الذي تستوجبه الثقافة السياسية في المجتمعات المدنية.

قام منطلق الأحزاب السياسية الجزائرية التي ظهرت مع الانفتاح على عاملين أساسيين، عامل الدين كقاسم مشترك وأداة لإنقاذ الجزائر من الإخفاقات السياسية والاقتصادية والحقرة التي تعرض لها المجتمع، وتمثله الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والعامل الثاني تثمل في إحياء الانتماء الجزئي مقابل الانتماء الكلي الذي همّش وأقصى الهوية الأمازيغية من الدساتير، كما تبنت هذه الأحزاب نفس خطاب الإقصاء الذي تعاملت به السلطة مع المجتمع كردة فعل، وكلا التيارين السياسيين اعتمدا خطاب رفض رأي النخبة السياسية الحاكمة، على أنها غريبة على المجتمع وبالتالي لا تستحق الولاء وتجلت أولى ملامح عدم الاستقرار اجتماعي مع الربيع الأمازيغي سنة 1980، ثم أحداث سطيف وقسنطينة سنة 1986، لتنتهي بأحداث أكتوبر 1988 التي كانت وطنية هذه المرة.

ثانيا: توقيف مسار الانتخابات التعددية وإعلان حالة الطوارئ

تبنت أغلب الدول التي حققت الاستقلال بالعنف أنظمة سياسية يلعب فيها الجيش دورا حاسما، سواء أكان علنيا وفي الواجهة، أو من وراء مؤسسات مدنية، ويطرح الانتقال الديمقراطي

[1]- إسماعيل قيرة وآخرون، **المرجع السابق**، ص:235.

[2]- لتفاصيل أكثر ينظر: هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط.1، 1992.

إشكالات حول موقعه في الحياة السياسية داخل نظام أكثر مدنية، خصوصا فيما يتعلق بالتداول على السلطة من خلال الصناديق عوض التعيين الذي هو السمة الغالبة للأنظمة التسلطية، ومع تطور البيئة الدولية والمحلية معا، وجد النظام السياسي الجزائري نفسه مرغما على تغيير طرق عمله على الأقل تغيير شكل الواجهة السياسية للنظام وإدخال تغييرات مؤسساتية وأخرى هيكلية، لكن وبوجود الاحتقان الشعبي نتيجة لظروف الحياة الصعبة نتيجة للتكيف الهيكلي للاقتصاد، ستكون الانتخابات بمثابة الفرصة العظيمة للتخلص من الطرف الآخر الذي يحول دون الانطلاق نحو حياة مدنية مبنية على الكفاءة عوض الولاء[1].

مثلت إذن مرحلة الانتخابات التشريعية التعددية الأولى 1991 أهم اختبار لحالة الانتقال إلى الديمقراطية في الجزائر، كما مثلت اختبار تلك التوجهات السياسية المتضاربة للأحزاب السياسية والحوارات على الشاشة الوطنية لاستمالة الناخبين، وكانت بمثابة الحلم ليس فقط للجزائريين، بل لدول ومجتمعات كثيرة في إفريقيا وفي غيرها. كما أن شعور التعايش لدى الأحزاب السياسية واعترافها ببعضها البعض في البداية، أكد كذلك تنوع المجتمع الجزائري فكرا وسياسة، فلم تعد النقابات والجمعيات الطوعية والحقوقية حكرا على حزب أو مؤسسة معينة، وجاءت الانتخابات لتؤكد أو تنفي حقيقة إمكانية التداول على السلطة ومدى اعتراف الجزائريين بعضهم ببعض حاملين لأفكار مختلفة سياسيا، اقتصاديا وقيميا.

انتهت الانتخابات البلدية والولائية المحلية[2]، ثم تلتها أول انتخابات تعددية لاختيار ممثلي الشعب الجزائري على المستوى التشريعي في 26 ديسمبر 1991، وهي أعلى مؤسسات الدولة السياسية والتي تتكفل بالصلاحيات التشريعية، ولما لهذه الأخيرة من قوة داخل الأنظمة الديمقراطية، إذ فيها تسن القوانين وتوجه الحياة السياسية للدولة، وتمت انتخابات الجولة الأولى والتي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ 188 مقعدا أي بنسبة 82% من مجموع مقاعد البرلمان، متقدما على منافسه العتيد

[1]- Lahouari Addi. « L'armée, la nation et l'État en Algérie ». **Op Cit**, PP :43.

[2]- بعدما جرت الانتخابات المحلية التعددية الأولى منذ استقلال الجزائر، لانتخاب ممثلي الشعب على مستوى المجالس البلدية المنتخبة في جوان 1990 والتي تمت في جو هادئ، والتي عرفت منافسة قوية ضمت 11 حزبا من أصل 25، وقد تحصلت من خلالها الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 45.66% من مجموع بلديات الوطن، تتبعها جبهة التحرير الوطني بنسبة وصلت إلى 36.60%، بينما تحصلت قائمة المرشحين الأحرار على 10.80%، ليأتي في النهاية حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بنسبة 4.75.%، أما على مستوى المجالس الشعبية الولائية (والتي تنتخب على مستوى المدن)، فقد كانت النتائج كما يلي: 55.04% للجبهة الإسلامية للإنقاذ، 35.61% لجبهة التحرير الوطني، بينما تحصل الأحرار على 05.29% ولم يحصل حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية إلا على نسبة 0.43% ويتبين من خلال القراءة الأولى لنتائج هذه الانتخابات استحواذ الجبهة الإسلامية للإنقاذ على البلديات وعلى أغلب المجالس الولائية المنتخبة، على الرغم من التواجد القوي لجبهة التحرير الوطني في الأرياف من خلال القسمات.

حزب جبهة التحرير الوطني وعلى التشكيلات السياسية الأخرى، لكن ومع مجرد إعلان نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في جوان 1991، وتبين حجم شعور الإحباط الذي عمَ النخبة الحاكمة سواء السياسية أو العسكرية منها جراء إعلان فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد في المجلس الشعبي الوطني، فتدخل الجيش ليعلن عن تأسيس المجلس الأعلى للدولة وفرض على الرئيس الشاذلي بن جديد الاستقالة، وتم إلغاء نتائج الانتخابات في 11 جانفي 1992[1].

عاد العنف مرة ثانية ليتجاوز العمل المدني ويطبع العمل السياسي ومرجعية السلطة في الجزائر، وتم حظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ من النشاط السياسي، وأُلقي القبض على قادتها، وتُوبع ذلك بسجن أهم رموز الجبهة الإسلامية، وحاولت النخبة العسكرية بناء قطب علماني، لا يعتبر الإسلام مرجعية، لكنه قُوبل برفض المجتمع لتلك الديمقراطية التي لا تعترف بالدين كأحد مقومات الأمة، وشكل هذا التراجع عن نتائج هذه الانتخابات تراجعا عن المشروع الديمقراطي كله، كما أكد أن النخبة المالكة لزمام السلطة لعقود ليست لها الإرادة ولا الثقافة السياسية التي تسمح بالانتقال إلى العمل القائم على التداول السلمي على السلطة، ولا تؤمِن بمشاركة الأطراف خارج السلطة في العملية السياسية، إلا بالقدر الذي يتناسب وخططها، لقد كانت الديمقراطية التي حاولت النخبة تبنيها، هي تلك التي لا تُعيد النظر في وجودها هي كنخبة، وأن يبقى العمل الديمقراطي فيها في مستويات دنيا تمثل واجهة تعددية أكثر منها نظاما ديمقراطيا حقيقيا.

لقد كان من نتائج إلغاء هذه الانتخابات بروز العنف السياسي تحت تغطيات وتنظيمات بمسميات مختلفة، عنف منظم وآخر غير منظم، أدخل الجزائر في نفق العنف والأعمال الإرهابية من تقتيل وتخريب[2]، وأما فيما يخص الانتخابات في الجزائر، فلم تعد آلية للتجديد الجزئي للنخب السياسية، ولا كوسيط بين الدولة والمجتمع بقدر ما ظهرت على أنها أداة للخروج من قبضة سياسية نحو أي طرف آخر لا يهم من يكون، وفي الوقت ذاته يعبر عنها الدكتور ناصر جابي بأن

[1]- الجنرال المتقاعد خالد نزار، «أنا من أوقف الانتخابات وبلخادم حلّ البرلمان»،**جريدة الشروق أونلاين**، بتاريخ: 2016/01/06، www.echoroukonline.com

[2]- تختلف الأرقام والإحصائيات حول الحصيلة الرسمية للمأساة الوطنية، في الوقت الذي يقدم رقم الضحايا من أجهزة الأمن بين 37.000 ضحية و30.500 جريح بين سنتي 1992 و2000 ويقارب عدد الضحايا من الجماعات المسلحة 17.000 شخص قتل في العمليات العسكرية خلال الفترة الممتدة بين 1992 و 2006، كما صرح رئيس الجمهورية على عدد يزيد عن 150.000 ضحية عند توليه رئاسة الدولة.

الانتخابات في هذه المرحلة كانت بمثابة اللعنة، نظرا للنتائج المأساوية التي انتهت إليها[1]، لقد خلّف وقف المسار الانتخابي عقب تشريعيات 1991، وبلوغ تيار الفكر الإستئصالي إلى هرم السلطة، رافضا أي خيارات أخرى غير التعامل بمنطق القوة، متخوفا من صورة ارتسمت على أن الجمهورية في خطر وأنها متجهة إلى السقوط، مشيرة إلى وجود تيار داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ نادى إلى العمل المسلح لاستعادة حقوقه السياسية، وبغض النظر عن الاحتمالات حول ما كان يجدر على القائمين على السلطة وخصوصا المؤسسة العسكرية من أن تفعله، وهل كان الخيار الإستئصالي نابعا من الداخل أو أملته الضغوط الخارجية، إلا أن العنف لا يولد إلا العنف في المقابل، وهذا ما انتهت إليه عملية المصادرة بالقوة.

المطلب الثاني: عودة الانتخابات التعددية (الرئاسية) ونهاية أنماط العنف

مع تحول طبيعة النظام السياسي الجزائري من تاريخ وفاة الرئيس هواري بومدين، مرورا بالرئيس الشاذلي بن جديد ووصولا إلى غاية استئناف العملية السياسية المدنية بعد انتهاء العشرية السوداء، تظهر التحولات الكبرى التي طرأت على مستوى التوجهات السياسية وخصوصا الاقتصادية منها، والتي تعبر إبستومولوجيا عن فوز أصحاب التيار الإصلاحي، ونجاحهم إلى حد ما في إظهار أنه في حقل السياسة تُستمد علاقات القوة والبقاء من القدرة على الاختيار بين البدائل السياسية، والتي بدورها تتأتى من تغيير بنية النظام الاقتصادي الذي أصبح لا يسير وفق التغيرات العالمية، التي تؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي، والبدائل يمكن أن تكون على أشكال مختلفة، ولكنها تتطلب أن تكون هناك بدائل يمكن الاستبدال بينها (la substituabilité) من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ تحول طبيعة النظام السياسي بتحول المنظومة الاقتصادية (المشروطية السياسية)، يعبر كذلك على قوة وتأثير النسق الاقتصادي من بين الأنساق الأخرى في تحديد طبيعة النظام السياسي إجمالا، وفي مخرجات العملية السياسية وتوجيه أدائها السياسي على وجه الخصوص.

تركت العولمة في هذا السياق، آثارا كبيرة كمحدد خارجي، ليس فقط عل مستوى التقارب الحضاري ورفع الحدود المادية بين المجتمعات بتحويل طبيعتها إلى حدود افتراضية، وتمكنها من اختراق حدود الثقافة والتأثير فيها، بل أكثر من ذلك، لقد دفعت بالبحث في العلاقة الواقعية بين العمل المؤسسي المحسوس لدى المواطن في شؤونه اليومية، وطبيعة وفاعلية الأطر المعيارية المتمثلة في

[1]- ناصر جابي، «الانتخابات التشريعية الجزائرية، انتخابات استقرار أم ركود؟»، **موقع التجديد العربي**، 2007، ص:02.

برامج الإصلاح السياسي[1]، وعليه لا يتأتى إلقاء أي حكم على مشاريع الإصلاح إلا من منظور مدى قدرة الدولة على التكيف مع معطيات الواقع وأدائها لوظائفها التي تعقدت ضمن نموذج الدولة والمجتمع المعولمين، وبما يخدم استقرارها اجتماعيا وسياسيا، وتأتي الجزائر في هذا الظرف التاريخي المميز لتمر عبر هذا الامتحان مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم، ومن مميزات هذا الظرف أنه أعلن عن منحى جديد في طبيعة انتقال السلطة، إذ سيأذن بنمط انتقال لا يرتكز إلى القوة المادية الظاهرة بقدر ما يتجه نحو الانتخابات، وهذا التحول بطبيعة الحال لن يمر دون مد وجزر سياسي بين أطراف متباينة في السلطة والمعارضة، وبين المؤسسات المختلفة داخل السلطة نفسها.

أولا: انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والانتقال السلمي للسلطة

باشر الرئيس ليامين زروال مشروع العملية السلمية لاستعادة السلم والأمن من خلال قانون الرحمة، الذي كان بمثابة إعلان من السلطة عن إمكانية الحوار مع التشكيلات المسلحة والتي تقبل بالحوار لإنهاء حالة العنف، وفي هذا الوقت بالذات وبعد مساعي أسست لعملية الحوار التي كانت مستبعدة، قررت السلطة بعد اعتزام الرئيس ليامين زروال الاستقالة، تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة، تقدم إليها نخبة من الشخصيات الوطنية، منهم حسين آيت أحمد، عبد العزيز بوتفليقة، مولود حمروش، مقداد سيفي، يوسف الخطيب وأحمد طالب الإبراهيمي، بينما رفض المجلس الدستوري ترشيحات السيدة لويزة حنون، نور الدين بوكروح وسيد أحمد غزالي، لعدم استيفائهم النصاب القانوني للتوقيعات الذي فرضته المادة (159) حسب القانون الانتخابي الجاري العمل به حينها، والتي تلزم المترشح بتقديم 75 ألف توقيع في الآجال القانونية المحددة من 25 ولاية على الأقل من تراب الوطن، ونصت أحكام القانون الانتخابي 97-07 الصادر بتاريخ 06 مارس 1997، على توفير الشروط الضرورية لتهيئة الجو الملائم لإجراء انتخابات يراد لها النزاهة والشفافية، إلا أن المرشحين من غير عبد العزيز بوتفليقة، رأوا في المادة المتعلقة بأحكام تصويت أسلاك الأمن داخل أماكن عملهم لا تعبر على الإنصاف وعلى النزاهة بقدر كافي، إذ تسمح بما يمكن أن يساعد مرشح الإدارة التابعة للحكومة، التي يمكن أنها تفضل مرشحا معينا وأنه من المفروض أن يصوت هؤلاء في أماكن إقامتهم، بعيدا عن أي شكل من أشكال الضغوط التي يمكن أن تمارسها السلطة عليهم.

جرت الانتخابات الرئاسية لعام 1999 تحت أعين مراقبي اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات، والتي شارك فيها ممثلين عن الأحزاب السياسية في جميع مراحل الاقتراع، وهي اللجنة التي كانت قد تأسست كهيئة للرقابة السياسية على الانتخابات، وكآلية لضمان شفافية ونزاهة

[1]- رضوان بروسي، « من الدولة الفيبيرية إلى الحوكمة، كمنظور دولتي جديد، نظرة نقدية»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 38، بيروت، 2013، ص:66.

الانتخابات الرئاسية لسنة 1995[1]، وكانت في البداية، تسمح بوجود مراقبا عن كل حزب سياسي مشارك في الانتخابات، وممثلا واحدا عن جميع المرشحين الأحرار، ليُعدَّل في انتخابات 1999 بممثِل مراقبٍ واحدٍ عن كل مرشح حر بمقتضى مرسوم رئاسي[2].

انتهت الانتخابات الرئاسية الثانية التعددية في حياة الجزائر المستقلة بفوز عبد العزيز بوتفليقة يوم 15 أفريل 1999، وقد وصلت نسبة الأصوات المحصل عليها 73.79% من نسبة الأصوات المعبر عنها، وقد عبر الرئيس عن نفسه بأنه رجل الإجماع الوطني[3]، نظرا للتأييد الذي تلقاه علنا من جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم، حركة النهضة وحزب العمال ومنظمات وطنية أخرى، على غرار منظمة المجاهدين، وعلى الرغم من الضمانات التي قدمها حينها رئيس الجمهورية ليامين زروال ولقائه برؤساء الأحزاب حول الكيفية والطرق الكفيلة بضمان انتخابات حرة، وتغيير الحكومة ووضع إسماعيل حمداني بدلا من أحمد أويحي على رأس الحكومة لإدارة الانتخابات، وعلى الرغم من الضمانات التي قدمها قادة الجيش بالسهر على توفير الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات في جو مناسب، انسحب ستة مترشحين من المنافسة تعبيرا عن سخطهم من التجاوزات والخروقات المسجلة في العملية الانتخابية[4]، كما عبر محفوظ نحناح رئيس حركة مجتمع السلم عن اعتراض السلطة لترشحه على أنه لم يشارك في حرب التحرير وتأكيده لخلاف ذلك، إلا أنه لم يتمكن من إقناع السلطة بالعدول عن منعها إياه من المشاركة، وهو ما مثل لديه تضاد مع أحكام الدستور وتعبيرا عن عدم نزاهة الانتخابات ومساسا بمصداقيتها.

من مميزات هذه المرحلة هو انتقال السلطة سلميا، بالمرور عبر انتخابات تنافسية، أي دون المرور لوضع أي كان تحت الإقامة الجبرية[5]، أو استقالة مفروضة أو الاغتيال، وبهذا ترسم الجزائر

---

[1]- تأسست اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95-269، الصادر بتاريخ 17 سبتمبر 1995، **ج، ر،ج،ج**، العدد 53، بتاريخ 17 سبتمبر 1995.

[2]- المرسوم الرئاسي رقم 99-01 والمتعلق باللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات، الصادر بتاريخ 04 جانفي 1999، **ج، ر،ج،ج**، العدد 01، بتاريخ 06 جانفي 1999.

[3]- لتفاصيل أكثر عن نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 1999، أنظر بيان وزارة الداخلية والجماعات المحلية، بتاريخ 16 أفريل 1999.

[4]- مصطفى بلعور، «الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الجزائر 1999-2007، استمرارية أم حل للأزمة»، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص، أفريل 2011، ص: 170.

[5]- وُضع الرئيس الأول للجزائر أحمد بن بلة تحت الإقامة الجبرية في مدينة أدرار بالجنوب الجزائري من سنة 1965 إلى سنة 1980، بعد انقلاب 19 جوان 1965، والذي أصطلح عليه بالتصحيح الثوري حينها، بينما أُغتيل رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف بمدينة عنابة في 29 جوان 1992 من طرف أحد الحراس الشخصيين للرئيس.

انتقالا للسلطة يميل إلى التغير نحو العمل السياسي المدني وإلى الابتعاد عن العنف الذي ميز نظامها قبل وبعد الاستقلال، لكنها تعبر كذلك عن بقاء وديمومة منطق الريع الرمزي متمثلا في الشرعية التاريخية والمشاركة في الثورة التحريرية، فمكانة حزب جبهة التحرير الوطني ستعود بعودة السيد عبد العزيز بوتفليقة كرمز من رموز الثورة من جهة، ومشاركته في الحكومات الأولى إلى جانب الرئيس هواري بومدين، مع بقاء مؤسسة الجيش الشعبي كسليل لجيش التحرير الوطني، ثنائية المنطق الأول للريع الرمزي الموصل للسلطة السياسية، في انتظار استثمار العائدات المالية وتقسيم ثروة الريع المادي المتمثل في البرامج الاقتصادية الآنية وذات الطابع الاجتماعي، من تعبيد للطرقات، توزيع السكن الاجتماعي وتوظيف اليد العاملة ولو ظرفيا إلى غير ذلك من المشاريع، وهو منطق سيحل تدريجيا في مكان الريع الرمزي المتآكل بسبب عمر الجيل المنقضي[1].

ثانيا: المرحلة الأولى للإصلاحات السياسية (التهدئة وإرساء الدولة المدنية)

1- مشروع الوئام المدني: ركز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في مستهل حملته الانتخابية لرئاسيات 1999 على أهمية إنهاء العنف والفتنة التي أصابت الجزائر، وتوطيد الوحدة الوطنية، ويتبين من خلال برنامجه السياسي الذي طرحه تمهيدا لرئاسيات 1999 أنه جاء للم الشمل وتضميد الجراح والعمل على الوحدة الوطنية ملبياً مطالب الشعب الجزائري الذي سئم من ما تخلفه الفتنة الأمنية الكبرى يوميا، وأنه يسعى لاستعادة السلم والوئام المدني واسترجاع الثقة والأمل وبعث الاقتصاد الوطني[2].

يصعب تحديد مخلفات مرحلة الأزمة الأمنية التي دامت لأكثر من عشر سنين من الاقتتال بين أبناء الوطن الواحد، في أقتم صورة في حياة الجزائر المستقلة، فقد استشرت العمليات الإرهابية بالتحاق الشباب سواء المضلل أو الذي كان يشعر بالحرمان بالجماعات الإرهابية المسلحة، فكانت الحصيلة التي خلفتها العشرية السوداء جد ثقيلة، إذ يحصى ما لا يقل عن 100 ألف ضحية وخسائر مادية تفوق الـ 20 مليار دولار، ودمار اقتصادي نظرا لعمليات تخريب كل ما يرمز للدولة من منشآت إدارية أو اقتصادية، إضافة إلى الصدمة والجرح الاجتماعيين الذي خلفته هذه الحقبة على المجتمع الجزائري، الذي حتما أخذ زمنا أطول للتعافي من المخلفات السيكولوجية لهذه الفترة.

يُلاحظ جُنوح النظام السياسي الجزائري إلى السلمية في انتقال السلطة ابتداء من الانتخابات الرئاسية سنة 1999، وتمرير زمام القيادة السياسية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، إلى تطبيق فصول

[1]- Nadji Safir, « Algérie 2015 : enjeux rentiers, dérives autoritaires et perspectives », **Maghreb – Machrek**, 2014/3, N° 221, PP: 78.

[2]- عبد الرزاق مشاطي، «من الوئام المدني إلى المصالحة الوطنية: المرافعات الكاملة للرئيس بوتفليقة من أجل السلم»، **يومية النصر**، الثلاثاء :15 ماي 2018.

تسوية مخلفات الأزمة الأمنية المعقدة على جميع الأصعدة، السياسية، القانونية وخاصة الاجتماعية منها؛ فمباشرة بعد توليه زمام السلطة وجه نداء إلى الهيئة الناخبة للمشاركة في الاستفتاء حول مشروع الوئام المدني المزمع إجراؤه بتاريخ 16 سبتمبر 1999، ومن خلاله برنامجا عاما حول إصلاح منظومة الدولة، وإعادة الأمن والاستقرار ومحاربة كل أشكال الفقر والمشاكل الاجتماعية المترتبة عنه، إعادة دفع النمو من خلال إعطاء الاقتصاد الوطني نفسا جديدا، خصوصا مع تحسن السوق العالمية للنفط، الأمر الذي يتطلب تصحيح صورة الجزائر دوليا وإعادتها إلى مكانتها داخل النظام الدولي والإقليمي التي تليق بها، وتلميع صورة مكانتها في المنطقة، وكذلك تصحيح صورتها لدى شركائها الأجانب، الأمر الذي سيسمح بجلب الاستثمارات الخارجية من جديد لدفع الاقتصاد الوطني وإعطائه حركية كافية تثمن مشروع الوئام المدني وتحقق الاستقرار الاجتماعي والسياسي[1].

استعادة الأمن إلى الجزائر، كان لابد لها من شروط كالآليات السياسية التي تبدأ حتما بالاستفتاء الشعبي على قانون الوئام المدني، لكنها كمشروع وطني يجب أن يُستتبع بإجراءات أخرى لإرساء التهدئة، وسيكون على جهاز القضاء دورا بالغ الأهمية في إدارة وتصفية الملف القانوني والقضائي المترتب عن توبة المنخرطين في الجماعات المسلحة، من خلال تكييف المنظومة القانونية حتى تتوافق مع المبادئ العامة للعدالة والحفاظ على السلم الاجتماعي، وقعت مهمة تصفية الملفات حالة بحالة وبالوسائل القانونية المشروعة على عاتق الجانب الأمني والقضائي معا، وعلى الدولة عموما مهاما معقدة لإدارة وتصحيح الآثار الناجمة عن مخلفات المأساة الوطنية، ويبدو أن الانتخابات الناجحة بالموافقة على مشروع الوئام المدني والمصادقة التامة من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة ساعدت في إنهاء ملف العشرية السوداء ومن تضميد مخلافتها بنسبة كبيرة.

كلّف رئيس الجمهورية الحكومة بتحضير المشروع وعرضه على البرلمان للمصادقة عليه، ومن ثم عرضه على الشعب للتصويت عليه في استفتاء شعبي، متمركزا حول ضرورة الالتزام بالدستور وبقوانين الدولة، التكفل بضحايا العنف والعمليات الإرهابية وإعطائهم كامل حقوقهم، والاعتراف بجميع المؤسسات وكل الذين ساهموا في الدفاع عن الدولة، وفتح باب التوبة والعودة لكل من ظُلل به ولم يقترف مجازر في حق المواطنين، وأكد رئيس الجمهورية في سياق هذا المشروع على أولوية عودة السلم وبناء المؤسسات بإصراره للجوء إلى الاستفتاء الشعبي، كسبيل وحيد لإقرار الوئام المدني وأن يعلم الشعب بجميع مكوناته بأن السيادة الوطنية المطلقة الشعب هو مرجعيتها؛ بأن مصالحة الأمة مع نفسها هو ما يطمح إليه الشعب ومؤسسات الدولة، وفعلا تم الاستفتاء وتأكدت رغبة جميع الجزائريين في طي صفحة المأساة الوطنية والعودة إلى حياة السلم، حيث عبر 14 مليون ناخبا بالموافقة على

[1]– مصطفى بلعور، **المرجع السابق**، ص:171.

المشروع أي بنسبة 98%، وعليه باشرت السلطة النداءات والاتصالات لعودة الجماعات المسلحة ووضع أسلحتها والالتحاق بمراكز الأمن حتى تسوى ملفاتهم، بالإضافة إلى العفو الشامل الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية للجماعات التي دخلت في الهدنة مع الدولة ابتداء من سنة 1997.

2- مشروع المصالحة الوطنية: تثمينا لمشروع الوئام المدني الذي لاقى إجماعا من كافة أطياف المجتمع، خلافا لقلة كانت وراء الحل الاستئصالي والذي زاد من حدة وعمر الأزمة الوطنية، وهي فئة كانت مصالحها المادية والمعنوية أكبر أهمية من حياة الجزائر والجزائريين، وتمكن الاستفتاء والإجماع الوطني على مشروع الوئام المدني ومشروع السلم والمصالحة من تلجيم إرادة هذه الفئة وعزل مشروعها.

وفي محاولة الرئيس لإخراج السلم والمصالحة من الجدال السياسي إلى أرض الواقع[1]، وبذلك يستعيد الشعب دوره كمصدر للسيادة الوطنية عوضا عن النخب والمصادر التاريخية التي كما ذكر بدأ يمسها التآكل نتيجة الإخفاقات، مع العلم المسبق أنها ستلجأ حتما إلى أساليب ومناورات أخرى لاحقا، عرض رئيس الجمهورية مشروعا جديد على الجزائريين، يصب في نفس المسعى، ألا وهو ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وجاء بالمناسبة المشروع مع ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة ثانية في الانتخابات الرئاسية لسنة 2004، وهي نفسها التي عبر من خلالها الشعب عن تزكيته لعهدة ثانية بالأغلبية، وذلك حتى يتمكن من إكمال مسيرة الصلح والبناء الوطني، وهو المطلب الذي تجسد من خلال عرضه لمشروع السلم والمصالحة الوطنية.

يحتوي المشروع على ما اقترحه رئيس الجمهورية من عفو وإبطال للمتابعات القضائية ضد الأشخاص الذين كفوا عن النشاط المسلح، وجنحوا للسلم وسلموا أنفسهم وأسلحتهم للجهات الأمنية، مع ضمان أن لن يمسهم سوء معاملة جسدية ولا معنوية، وأنهم ستدرس حالاتهم قضائيا، باستثناء الذين تورطوا في مجازر وتفجيرات وانتهكوا الحرمات وجرائم ثبت ضلوعهم فيها، وفعلا نُظم استفتاء شعبي يوم 29 سبتمبر 2005، زكى من خلاله الشعب فيه مسعى الرئيس، بالأغلبية وأكد رغبته في السير في مسعى السلم والمصالحة الوطنيين ووضع حدا للمأساة الوطنية[2].

أكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في كل جولاته سواء إلى الخارج أو في الداخل على مسعاه لتحقيق العيش المشترك، وسعيه لإرجاع صورة التيار الديني المعتدل والبعيد عن الراديكالي الواقع تحت تأثير تجاذبات السياسة، إذ عمل على إعادة حركة وبعث الزوايا الدينية في الجزائر، كمنابر تدعو إلى التصوف والتدين المعتدل والتسامح، وتجلى ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- في انطلاق سلسلة

[1]- محمد بوضياف، **المرجع السابق**، ص:234.

[2]- عبد الرزاق مشاطي ، **المرجع السابق**، ص:02.

الدروس المحمدية التي أطلقتها الزاوية البلقايدية في ليالي رمضان بوهران، كما عبّر رئيس الجمهورية عن ضرورة الرجوع إلى قيم الرسالة المحمدية التي تدعو إلى السلم والتلاحم والإخاء والابتعاد عن كل ما بإمكانه التسبب في التفرقة والتناحر، وفي أحد التجمعات العمالية في فيفري 2007 دعا إلى تعزيز الحوار بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين، على أن دوام السلم والأمن مرهونان بشرط تجسيد تنمية تسمح بتكافؤ الفرص لجميع الجزائريين، وأن دوام السلم مرهون بتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تحقق الرفاهية والأمن الاجتماعيين.

ساندت الأحزاب السياسية في أغلبها مسعى المصالحة الوطنية، إذ وعلى لسان السعيد بوحجة عضو الهيئة التنفيذية لحزب جبهة التحرير الوطني في ذلك الوقت الذي صرح قائلا "إنه لا رجعة عن قرار المصالحة الوطنية وأن من يعترضون عليه هم أولئك الذي اعتادوا العيش على الريع ولو كان على مصلحة المجتمع الجزائري"، كما اصطف رئيس حركة مجتمع السلم أبو جرة سلطاني إلى نصرة المشروع، دون أن يتعرف على حيثياته كما قال، لكنه كحزب يحسب على التحالف الرئاسي فإنه لم يتوان في إبداء رأيه بالإيجاب مع الانتظار لرؤية تفاصيل المشروع[1]، أما سيد أحمد أويحي رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي، ثاني أقوى كتلة في التحالف، والذي كان من أشد معارضي التسوية ومن أكبر الداعين لتيار الاستئصال في السابق، فإنه عاد ليدعم مسعى رئيس الجمهورية ومشروع السلم والمصالحة[2]، شرط ألا تعود الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى العمل السياسي، وألا تتخلى الدولة عن مكافحة الإرهاب.

بالمقابل رأى ممثلو الجبهة الإسلامية للإنقاذ المُنحلة أن المشروع لا يعدو أن يكون هروبا من المسئولية السياسية وأنه أُفرغ من محتواه، وقال علي بلحاج أن المشروع مضاد لمبادئ الدستور وفيه مصادرة لحق المشاركة السياسية لأعضاء الجبهة الإسلامية، وهو ما يكرس حسبه الإقصاء الذي يصطدم بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، ورأى ممثلها بالخارج أنور هدام، أن المشروع يكرس التصالح بين التيارين التصالحي الإستئصالي وأنه تكريس لسياسة "لا عقاب"، وعبر عبد القادر بوخمخم وهو قيادي في الجبهة الإسلامية المحلة أنه لا يجب أن يستثنى أولئك الذين ارتكبوا الجرائم الجسدية عن مرتكبي الجرائم الاقتصادية أيضا[3]، أما من جانب جبهة القوى الاشتراكية فرأى حسين

---

[1]- عبد القادر مام، «الجزائر: مسعى المصالحة الوطنية بين الإملاءات والاشتراطات المضادة»، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 9533، الصادرة بلندن، بتاريخ: 03 جانفي 2005.

[2]- محمد بوضياف، **المرجع السابق**، ص:234.

[3]- عبد القادر مام، **المرجع السابق**، ص: 02.

آيت أحمد بعد ما رأى المراسيم التنفيذية المتعلقة بالمصالحة الوطنية، أنها تحايل على الحل وابتعاد عن حل المشكلات بأبعادها السياسية، كما أنه يكرس سياسة لا عقاب المسئولين عن المجازر[1].

من نتائج هذا المشروع أن استفاد 8752 شخصا من تدابير العفو، وهو الأمر الذي سمح لهم بالالتحاق بالحياة المدنية وذلك إلى غاية سنة 2014، كما تم تعويض 7105 من عائلات المفقودين من أصل 7144 حالة، بينما تمثّل 15 حالة من مجموع تسعة وثلاثون حالة (39) المتبقية أمام المصالح الولائية لغاية البث فيها، بينما رفض أصحاب الأربعة وعشرون (24) ملف المتبقية التعويض، كما تم التكفل وتسوية ملفات 144 طفل ولدوا بالجبال من أصل 500 ملف، كما جاء على لسان رئيس خلية المساعدة القضائية لتطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وعليه فإنّ نجاح مشروع السلم والمصالحة الوطنية قد بلغ نسبة لا تقل عن 95%[2]. هذا على مستوى إصلاحات الداخل بشقيه الأمني والاجتماعي، تبقى الشق الثاني المتعلق بتصحيح صورة الجزائر دوليا والعمل على استعادة مكانتها بين الدول، وهو ما يتبين من عمل السياسة الخارجية الجزائرية والتي انتعشت كانعكاس لتحسن الأوضاع الداخلية.

3 – على مستوى السياسة الخارجية: بعد نتائج مشروع السلم والمصالحة داخليا، كان لابد للجزائر من أن تلتفت إلى تحسين صورتها دوليا وأن تستعيد مكانتها قاريا وعالميا، لا يسع المجال لذكر كل التحركات الدبلوماسية التي سعت الجزائر من خلالها لبعث التنمية والسلام في القارة الإفريقية على وجه الخصوص، لكن وكما وعد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في حملاته الانتخابية بإعادة الجزائر إلى المكانة والدور الذي كان للجزائر إقليميا ودوليا، فإنّ تغيُر توجهات السياسة الخارجية الجزائرية المستمر، سيساعد على الدلالة على مدى الاستقرار داخل الجزائر، واستقرار نظامها السياسي، اتجهت السياسة الخارجية من 1965 إلى 1979 في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، أكثر نحو القضايا المغاربية، العربية والإفريقية ودعم ومساعدة الأمم للخروج من الاستعمار ودعم القضايا العادلة عالميا.[3]

تراجع نشاط السياسة الخارجية بسبب ضعف البنية الداخلية، وانهماكها في حل المسألة الأمنية في الداخل والمطبوعة بسنين الحرب والدمار أثناء مرحلة العشرية السوداء، وهو الوقت الذي عادت فيه

---

[1]– محمد بوضياف، **المرجع السابق**، ص:235.

[2]– نوار سوكو، «8725 شخص استفادوا من المصالحة»، **جريدة الخبر**، بتاريخ : 28 سبتمبر 2015.

[3]– أدارت الجزائر ظهرها ظرفيا لفضاء البحر الأبيض المتوسط، لوجود النفوذ الفرنسي القوي عليه، وعلى الرغم من رؤيته المشتركة مع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة وشعار "البحر الأبيض المتوسط للمتوسطيين" والتي بقيت محدودة، كان التوجه الأكثر قوة نحو الجنوب لدعم الأمم التي كانت لا تزال تحت وطأة الاستعمار.

أوروبا بقوة لطرح موضوع الشراكة الأورو- متوسطية ومشروع برشلونة للتعاون بين ضفتي المتوسط، وذلك ابتداء من 1995، وهو الظرف الذي سمح للجزائر بالتقدم للعب أدوار أكثر حيوية، خصوصا أن ذلك تزامن مع عودة السلم والأمن من جهة، ومن جهة أخرى تعافي الاقتصاد وانتعاش الإمكانات المادية للجزائر بانتعاش أسعار النفط في العالم، مما سمح بحرية أكثر في التحرك، فاعتمدت الجزائر على دبلوماسية القمم، أي بعملها على حضور المنتديات الدولية والعمل على تدويل القضايا الأمنية، والمشاكل السياسية ومشاكل الغذاء في إفريقيا، ودبلوماسية التنمية من خلال تخفيض ومسح أقسام كبيرة من ديونها على دول إفريقية، ومن خلال برامج الشراكة والتنمية مع مجموعة من الدول الإفريقية ودول الساحل (النيباد)، واحتضانها للقمة الإفريقية في دورتها الـ 35 بالجزائر مع حضور ممثلين عن أغلبية المنظمات الدولية، والتي أعقبتها قمة في دورة استثنائية، طالب أعضاؤها بإعادة هيكلة منظمة الوحدة الإفريقية إلى إتحاد إفريقي وتعزيزه بهياكل جديدة تتماشى والمرحلة، بعث اجتماع القمة في الجزائر رسالة واضحة للعالم على عودة الاستقرار والسلم بالجزائر، وعودتها إلى الساحة الدولية بعد العزلة التي ضربتها عليها مرحلة عشرية الإرهاب.

المطلب الثالث: تنظيم المؤسسات السياسية بعد المصالحة الوطنية

بعد استعادة الأمن واستتباب الاستقرار الاجتماعي بإجماع وطني وباستفتاء شعبي، أصبح من الممكن المضي إلى المرحلة الثانية من بناء الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم، ويعبر ذلك عن الإرادة في إشراك المواطن كطرف فاعل يجب أن يحسب له موقع في العملية السياسية، إلى جانب النخب السياسية داخل هرم السلطة، والتي تبين أنها لم تعد كتلة واحدة، بل هناك أجنحة متباينة، أقلها عسكرية وأخرى سياسية من جهة، وكتل أخرى من داخل النخبة السياسية نفسها، اختلافات ظهرت بسبب مدى موقعها من الاستفادة من الريع المالي والسياسي.

حتى تتم العودة إلى دولة القانون، في مرحلة العشرية السوداء، خصوصا بعد الاتهامات المتكررة التي وجهها المحيط الدولي للجزائر، حول خرق القانون بسبب أعمال العنف والعنف المضاد، وفي ظل الانفلات الأمني، وغياب حقوق الإنسان مع حالة الطوارئ، توجب إضفاء المصداقية على عودة الجزائر إلى الحياة السياسية المدنية، والتي تلجأ إلى القانون كمنظم لحركة العملية السياسية بكل أشكالها، ومادامت الجزائر تريد العودة إلى النظام التعددي الذي يرتكز على العمل الديمقراطي فإنّ هذا الأخير يستوجب كذلك العودة إلى المعايير التي يحددها القانون الدولي، ومنها التنافس الحر بين الأحزاب السياسية في انتخابات حرة ونزيهة، والتي تتحمل الدولة والحكومة فيها مسئولية خلق آلية محايدة لمراقبة الانتخابات ممثلة في إعداد الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، ضمان انفصال

الحزب الحاكم عن الدولة واستقلالية السلطات والفصل بينهما، القبول بمبدأ التناوب على السلطة، تمويل الأحزاب السياسية وحملاتها الانتخابية على قدم المساواة، حضور مراقبون محليون ودوليون في إعداد القوائم الانتخابية وفي سير العمليات الانتخابية لضمان نزاهتها ومصداقيتها[1].

أولا: نتائج الإصلاحات من زاوية المشاركة السياسية

من البديهي أن وجود الأحزاب السياسية مرهون بوجود قوانين تجيز نشأتها، تحدد معالم عملها السياسي، وتضع قوانين موضوعية الهدف منها توجيه العمل الحزبي بما يتناسب والنظام السياسي المتبع، لا لتتدخل السلطة في سيره بل لتفادي أي خلل يمكن أن يصيب الحزب، لأنه أي انحراف للحزب عن الإطار السياسي المتبع، يمكن أن يؤدي إلى مخاطر بإمكانها تهديد الدولة ككل، وهذا ما هو معمول به حتى داخل الأنظمة الغربية الناجحة ديمقراطيا (ألمانيا، فرنسا والبرتغال مثلا)[2] دون أن تحد هذه القوانين من حرية عمل الأحزاب أو تقيد توجهاتها وأهدافها مؤسسات السلطة التنفيذية مثلا أو السلطة السياسية القائمة كما هو جاري بكثير من الدول العربية، التي لا ترجو من وجود الأحزاب سوى إضفاء نوع من الديمقراطية على أنظمتها أمام المجتمع الدولي.

1- واقع الإصلاحات من منظور المشاركة السياسية ومؤشر الانتخاب

يتحدد مستوى الممارسة الديمقراطية داخل الأنظمة السياسية بمدى الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب نفسها، وإلى تطور هذا المفهوم في الوعي الاجتماعي والسياسي للجماهير، ومدى تطبيقه في العمل الحزبي كممارسة يومية وكثقافة سائدة لدى قادة الأحزاب السياسية أنفسهم، ومن ثم يمكن المرور إلى المستوى الثاني، والمتعلق بالمشاركة السياسية للمواطن في الاستحقاقات السياسية، وهذا بغض النظر عن الجهة التي يأتي منها جنسه أو مركزه الاجتماعي، ثم وفي مرحلة أخيرة تنم عن النضج السياسي وبالوعي بالمصالح العليا للدولة وبالتحديات التي تواجهها[3].

---

[1]- محمد بوضياف، **المرجع السابق**، ص:239.

[2]- عاطف السعداوي، «مفهوم الحزب الديمقراطي، دراسة في المحددات والمعايير»، في: بوحنية قوي وآخرون ، **مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في الدول العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط:2، 2012، ص ص:53؛ 57.

[3]-عبد القادر عبد العالي، «الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر»، ورقة غير منشورة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: **التحولات السياسية وإشكالية لتنمية واقع والتحديات**، 16-17 ديسمبر 2008، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر ص:04.

يتوجب الحديث عن ديمقراطية الحزب بالرجوع إلى دراسة هياكله، وسير عمله ومدى تطبيق ذلك مقارنة بقانونه الأساسي، وطبيعة حقيقة العمل الداخلي للحزب نفسه، إذ لا يكفي وجود الحزب دون النظر إلى طرق سيره، تنظيماته الداخلية، طريقة انتخاب أمينه العام أو رئيسه ومدى دوران نخبته وتداولهم على رئاسة المناصب الحساسة داخله، طرق تمويله وأشكال إدارة الخلافات داخله، والأجهزة المنوطة بدراسة ملفات الترشيحات وتحديد تواريخ انعقاد مؤتمراته وجداول عمله، والسؤال الذي يطرح في الدول العربية وفي الجزائر على وجه الخصوص، هو هل الأحزاب السياسية مستقلة وتمارس العمل الديمقراطي داخل بنياتها وهياكلها الداخلية، وما هو مدى استقرار كوادرها وقياداتها ومدى استمرارية عمل هذه الأحزاب.

بالرجوع إلى حال الانتخابات في الجزائر والتجربة المريرة التي مرت بها، فإن عشرية كاملة من العنف السياسي والعمليات الإرهابية ومن الدمار الاجتماعي والاقتصادي هي المدة الزمنية التي تطلبها تكوين قناعة العودة للحوار السياسي من خلال المؤسسات السياسية، لكل الأطراف شعبا وحكومة ونخبا، ونتيجة للمأزق السياسي الذي وصلت إليه الحركة الاحتجاجية بعد إلغاء نتائج الانتخابات وتوقيف المسار، انتهت الحركة الاحتجاجية بالتخلي على الأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات سواء وطنيا (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) أو محليا (جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية)، بدليل العودة والمشاركة في الانتخابات على الرغم من غياب هذه الأحزاب عن انتخابات 2002، وتبين لها أن المأزق الأمني الذي وقع فيه المجتمع، كان نتيجة قلة التجربة والخبرة السياسية لهذه الأحزاب من جهة، وتعنت المؤسسة العسكرية وإصرارها على البقاء في الحكم كصاحبة القرار النهائي فيما يتعلق بالحياة والمستقبل السياسيين للجزائر[1].

جاءت الانتخابات التشريعية التعددية الثالثة لسنة 2002، بعد تولي السيد عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجمهورية،وتبين أنها تسير نحو تثبيت الاستقرار الاجتماعي والسياسي، كما ظهر أن مؤسسة الجيش أصبحت تلعب دور المراقب أكثر منه ذلك الذي تداول من أنها تمارس الضغوط[2]، وتعين الرؤساء وأفراد النخبة السياسية. وردا على المطالب الملحة للأحزاب في الاستحقاق السابق، صدر قانون 01/04 المتعلق بالانتخابات، والذي كان مقترح حركة النهضة والذي اشتمل على تفاصيل تنظيمية هامة، طالبت بها الأحزاب لضمان شفافية العملية الانتخابية، وتمت الموافقة عليها بصدور

[1]- ناصر جابي، «الانتخابات التشريعية الجزائرية، انتخابات استقرار أم ركود»، **موقع التجديد العربي**، 2007/08/08 على الرابط التالي: https://www.arabrenewal.info/

[2]- مصطفى بلعور، **المرجع السابق**، ص: 172-173.

هذا القانون والذي من أبرز ما جاء فيه، السماح لأسلاك الأمن بالانتخاب في مقار سكناهم[1]، وهو ما كانت ألحت عليه الأحزاب، بناء على ذلك، وفي هذا الصدد بالذات، تبين مؤشرات نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2007 عن نسبة عزوف كبيرة من الهيئة الناخبة، وعن المشاركة في الاستحقاق الانتخابي، وكأنها لا تثق في مخرجاته أو أنه لا تؤمن بأنها ستؤثر في أوضاعها المعيشية اليومية في شيء، ونتائج هذه الانتخابات رسمية مأخوذة من بيان وزارة الداخلية والجماعات المحلية عن الانتخابات التشريعية لسنة 2007، وبعيدة عن المزايدات الناجمة عن التنافس الحزبي أو عن الادعاءات غير الموثقة، وبالتالي تسمح للباحث من دراستها بموضوعية ودون التشكك في مدى نزاهتها[2].

ويعبر الجدول الموالي حجم المشاركة والامتناع الواضح في الهعملية الانتخابية ببيان الأرقام الرسمية المستخلصة من العملية الانتخابية لسنة 2007.

الجدول رقم03: النتائج الرسمية للا نتخابات الجزائرية (تشريعيات سنة 2007)

حجم الكتلة الناخبة المسجلة في القوائم الانتخابية	**18.760.400**
عدد المصوتين	**6.687.838**
نسبة المشاركة بالمائة	**%35.65**
عدد الأوراق الملغاة ونسبتها من عدد المصوتين	**961.751 (%14.38)**
عدد الأصوات المحسوبة ونسبتها من حجم الكتلة الناخبة المسجلة	**5.726.087(%30.52)**

المصدر:عادل عباسي، **المرجع السابق**، ص08.

تعبر النتائج المبينة في الجدول بوضوح نسبة العزوف المرتفعة للهيئة الناخبة إذا أخذنا في الحسبان الأوراق الملغاة فإنّ نسبة العزوف بلغت 64% من مجموع المسجلين، ويصطلح على هذا الوضع في البحوث السياسية بالعزوف أو الامتناع (Abstentionisme)، أهمية المؤشر تتأكد من كونه سلوكا يعبر عن موقع الهيئة الناخبة (المجتمع) المحبط، ووعيها وانطباعها السياسي حول العملية السياسية، والتي تعبر عن حالة يأس أو لا مبالاة سياسية، والتي من الممكن أن تتغير لهجتها إلى عنف سياسي، إذا ما استمرت السلطة في تغاضيها عن فهم هذا السلوك، بالاعتماد على أحزاب الموالاة، والتي تلعب دور البديل عن المجتمع في الاستحقاقات، وتعبر عنها بالعرس الديمقراطي، وهو تعبير استفزازي أكثر منه رسالة ولاء وطمأنة للقيادة السياسية، ومع ذلك حصل حزب جبهة التحرير

[1]– **نفس المرجع**، ص: 173.

[2]– عادل عباسي، **المرجع السابق**، ص:31.

الوطني على أغلبية المقاعد البرلمانية، وذلك على الرغم من حركة الانقسام (الحركة التصحيحية) التي باتت تهدده والتي أثقلت نشاطه الانتخابي، وعودة حزب جبهة القوى الاشتراكية بعد مقاطعتها للاستحقاقات لمرتين متتاليتين[1].

ثانيا: ظاهرة الامتناع الانتخابي

ظاهرة الامتناع عن التصويت أو التصويت بأوراق يعلم الناخب مبدئيا أنها ستلغى، وإن كان حق مكفول وموجود داخل كل الجماعات السياسية، والذي يصنف كذلك على أنه سلوك انتخابي سلبي، فإنه في الحقيقة لا يعبر عن عدم اكتراث بقدر ما يعبر عن سلوك واعي ومؤشر هام، يدل عن الوعي السياسي للمواطن والذي يتلخص في عدم إيمانه بجدية العملية الانتخابية، ويعبر أيضا عن نفوره من الطبقة السياسية ومن يمثلونها والذي أصبح يرى أنهم لا يمثلونه[2]، كما أن هذا الامتناع كان من المفروض أن يدفع بالأحزاب السياسية إلى مراجعة طرق عملها ومعرفة صورتها الحقيقية لدى المواطن، ويمكن من معرفة أماكن الخلل الذي يصيب العملية السياسية، ومن ثم يركز قيادات هذه الأحزاب على إصلاح هذا الخلل، وانتهاز الفرصة لكسب أصوات داعمة جديدة، بتكييف لغة الحزب السياسية وإقناع المواطن بالانخراط في برنامج الحزب، وبذلك يستميل الناخب لصالحه، لكن في الواقع، يبدو وكأن الأحزاب السياسية سواء عن قصد أو غير قصد، اتجهت للمفاوضة مع السلطة وكأنها متيقنة من عدم قدرتها على التعبئة ومنافسة السلطة القائمة (مثال حمس والتحالف الحكومي بدعوى المعارضة من الداخل)، السلطة التي يظهر وكأنها استطاعت تمييع الناخبين من خلال التكتل الحكومي، بفضل أحزاب الموالاة سياسيا، واجتماعيا من خلال مشاريع التشغيل قصيرة المدى (القروض المصغرة والمؤسسات الصغيرة، وكالات دعم تشغيل الشباب وغيرها)، ما سمح بامتصاص الغضب وأبعد الشباب عن الالتحاق بأحزاب المعارضة.

يمكن كذلك تفسير الامتناع عن التصويت بسبب قلة نزاهة العملية الانتخابية، فمن جهة وتفاديا لتكرار أي نتيجة غير متوقعة مثل ما وقع في بداية التسعينيات، تم استحداث التحالف الرئاسي المكون من أكبر ثلاثة أحزاب سياسية (حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم)، والتي تكتلت لضمان فوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات كرجل

[1]- يتبين من خلال القراءة الأولية لنتائج الانتخابات ما يلي: نسبة المصوتين يقلون عن نصف المسجلين في القوائم الانتخابية (امتناع)، أن الأوراق الملغاة بلغت مستوى السدس من المصوتين، إذا جمع المصوتين بأوراق ملغاة مع عدد الممتنعين سيكون المجموع 13.034.313 من أصل 18.760.400 ناخب مسجل.

[2]- عادل عباسي، **المرجع السابق**، ص:30.

الاستقرار والإجماع، دون أي شكل من أشكال المغامرة، خصوصا بعد ترشح الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني علي بن فليس والذي أحدث اضطرابا لم يتعود عليه النظام السياسي الجزائري.[1]

دفع هذا السياق الهيئة الناخبة إلى الاقتناع بأن النتائج محسومة مسبقا، وهذا ما رددته أحزاب المعارضة، التي لا يمكن أن ننفي بأنها أفرغت من الداخل، سواء تلك التي شاركت في التحالف (حمس) لتخرج منه للمعارضة ثانية، ويكفي النظر إلى الانقسامات التي حدثت في قيادات بعض منها، وفي فترات وجيزة، للوصول إلى أحد الانطباعين، إما أن السلطة تمكنت من إفراغ الأحزاب القوية في المعارضة من قدرتها التنافسية وأصبحت لا تشكل بديلا يهدد بقاء النخبة الحاكمة، وإما أن القيادات الحزبية تتصارع على النفوذ والفوز بالمناصب خصوصا تلك التي شاركت في التحالف (أبو جرة سلطاني وعبد المجيد مناصرة)، وكلاهما يؤدي إلى نتيجة مقنعة بما يكفي للمواطن بأنها غير جادة ولا يمكن التعويل عليها في تغيير الوضع القائم، إضافة إلى ذلك نجد التشابه الكبير بين نتائج الانتخابات السابقة بين أحزاب التحالف (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي وحمس) مع بعض المقاعد للأحزاب الأخرى المتبقية في أغلب الاستحقاقات، حيث حصدت الكتلة على 287 مقعدا في تشريعيات 1997، وعلى 284 مقعدا في 2002، وعلى 249 مقعدا في الانتخابات التشريعية لعام 2007.[2]

أعطى هذا الأمر الإحساس بأن العملية السياسية من خلال الانتخابات أصبحت مغلقة بين كتل التحالف، والتي أصبحت تقدم صورة لعمل حزبي وكأنه حزب واحد في مرحلة التعددية السياسية، أي الأحادية مع وجود أحزاب سياسية في المعارضة[3]. على مستوى ثاني، برز نشاط وسلوك بين الأحزاب والمرشحين أثناء الحملة الانتخابية، بتواجدهم في الأماكن العمومية وفي مقراتهم كمهرجان مليء بالنشاط والوعود، سرعان ما يغيب كل ذلك بمجرد إعلان النتائج، وتغيب تماما تلك العلاقة وذلك الترحيب الذي يلقاه المواطن أثناء الحملة الانتخابية، ولا تفتح مقرات الأحزاب غالبا إلا لفترات وجيزة يلتقي فيها المناضلون، ولا شيء يربطهم بمنتخبيهم، وعموما لدى جميع الأحزاب فإن نشاطها والمنتخبين يميل إلى الظهور في المناسبات السياسية أكثر، ثم يفتر أو يكاد ينعدم تماما فيما عدا ذلك، أعطى هذا السلوك انطباعا انتهازيا سلبيا لدى المواطن عن لأحزاب السياسية وعن العملية السياسية، بالإضافة إلى تدهور مستوى النواب العلمي ومستوى الكفاءات مما أعطى انطباعا بأن البرلمانيين، وجلهم من التجار والمقاولين والذين لا يتعدى مستواهم الدراسي الثانوي، لا يكترثون إلا لمصالحهم

---

[1]– ناصر جابي، «لانتخابات التشريعية الجزائرية، انتخابات استقرار أم ركود؟»، **المرجع السابق**، ص:16.

[2]– عادل عباسي، **المرجع السابق**، ص:33

[3]- Lahouari Addi, « Le régime algérien après les révoltes arabes », **Mouvements**, 2011/2, N° 66, PP: 92.

الشخصية، ذلك أن المبتغى من النيابية هو الوصول إلى جزء من السلطة ما لحماية أو لزيادة ثرواتهم، وأن البرلمان وبالنظر إلى عدد القوانين المقترحة منه وهو المكلف بالشأن التشريعي، لا تقارن مع القوانين الصادرة عن السلطة التنفيذية، ومن ثم أصبح لا يشكل سوى غرفة مصادقة لا أكثر.

المطلب الرابع: برامج الإصلاحات وآثارها على الاقتصاد والمجتمع

يبدو أن مرحلة تثبيت الإصلاحات السياسية من خلال إعادة المؤسسات السياسية للعمل، وقدرة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بكاريزميته من التأثير في الحياة السياسية إيجابيا، قادت بالانتهاء من مشروع الوئام المدني للمرور إلى إصلاحات اقتصادية لتثبيت الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ولقد تزامنت هذه المرحلة مع انتعاش العائدات المالية من صادرات النفط، إذ انخفضت المديونية من 28.4 مليار دولار سنة 1999 إلى 22 مليار دولار سنة 2001، لتنزل إلى 04.6 مليار دولار سنة 2002، وهذا التراجع في المديونية الخارجية، كمؤشر لوحده يكفي لدرجة بعث الارتياح والتسليم بأن الجزائر تمكنت فعلا من تجاوز الضائقة المالية، وهو الأمر الذي استثمرته السلطة لوضع مشاريع لبعث حركية الاقتصاد، أعلن عنها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بعد توليه الحكم.

أولا: برنامج الإصلاح الاقتصادي

من بين القرارات الأولى ذات الأهمية البالغة على الصعيد الاقتصادي، إصدار رئيس الجمهورية مباشرة بعد توليه السلطة، قرارات خرجت على شكل أوامر رئاسية تخص تنمية وتطوير القطاع الاقتصادي بكل مناحيه، وبرزت في هذا السياق أوامر تخص تحفيزات مالية منحت للنهوض بقطاع الاستثمار، وهي محاولة لاستقطاب الرأسمال الأجنبي، الذي كان من المنتظر أن يساعد في تحقيق النقلة النوعية للاقتصاد الجزائري، ومساعدته على ولوج الأسواق الدولية برفع نسب قدراته التنافسية، وتحويل التكنولوجيا والمعرفة التقنية، أمور يؤدي غيابها غالبا إلى عرقلة سير الاقتصاد الوطني وتكبيل قدراته الإنتاجية، وكبح جهوده للارتقاء إلى قدرات المؤسسات الأجنبية، ولا تسمح حتى بتحقيق الأهداف الاقتصادية البسيطة، ولعلاج ذلك جاء الأمر المتعلق بالتسهيلات والإعفاءات من الرسوم الجمركية على المؤسسات التي تهدف لإنجاز استثمار ومشاريع، عن كل السلع والخدمات المقتناة محليا أو المستوردة من الخارج، والتي تدخل في العملية الإنتاجية، كما نص الأمر على إعفاء المؤسسات من أداء حق نقل واقتناء الملكية العقارية، إضافة إلى الإعفاء عن الرسم على القيمة المضافة والرسم على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات[1]، وهي حزمة من التسهيلات مغرية جدا، لا

[1]- الأمر رقم 03/01 المتعلق بقانون تطوير الاستثمار، الصادر بتاريخ 20 أوت 2001، ج، ر،ج،ج، العدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.

تكاد توجد إلا في بعض البلدان التي اعتمدت نظام الأسواق الحرة لتسهيل عملية نقل رؤوس الأموال ولقد ارتقى بالتزامن مع ذلك احتياطي الصرف بين سنوات 1999 و 2001 من 04.4 مليار دولار إلى 22.6 مليار دولار مع نهاية سنة 2002، وتراجعت مديونية الجزائر الخارجية من 28.4 مليار دولار سنة 1999 إلى 22 مليار نهاية 2001 وعرفت نسب النمو الاقتصادي تحركا إيجابيا إذ بلغت نسبته 04.6% عام 2002[1].

1- مخططات الإنعاش الاقتصادي الخماسية: سنتين بعد توليه رئاسة الدولة، وتنفيذا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، كلفت الحكومة بوضع مخطط للإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة بين 2001-2004، والذي كان يرجى منه دعم نمو قطاعات الفلاحة والصيد البحري والتنمية المحلية والأشغال الكبرى، بمجموع مالي يقدر بـ 500 ألف مليار دينار، أي بنسبة 74% من إجمالي الإنفاق العمومي لدعم النشاط الاقتصادي، وهو مبلغ ناهز 56 مليار دولار تم ضخه حتى غاية 2005، كما وضعت لأجل تطوير ولايات منطقة الجنوب والهضاب العليا، برنامجا خاصا بمشاريع للتنمية المحلية وللنهوض بالقطاع الفلاحي ودعمه، سمي ببرنامج تنمية الجنوب والذي خصص له صندوق بغلاف مالي خاص.

في نفس السياق العملي المنصب حول تطوير الآلة الاقتصادية، كأداة كفيلة بالقضاء على البطالة وتحقيق الاستقرار، وحتى تنويع مصادر العملة الصعبة من خلال تنمية القدرات التنافسية للسلع الجزائرية، تم ضخ مبلغ 60 مليار دولار في مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي يغطي الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 ومع بداية هذه المشاريع بدأت مؤشرات البطالة في التراجع أمام تحسن محيط العمل، بعدما كانت قد بلغت نسبة 28% في سنة 1996، لتصل إلى 32% سنة 1999، لتتراجع مع المخطط الخماسي الأول، إذ انتقلت نسبة التشغيل من 72.2% إلى 82.3% من سنة 2001 إلى 2004، وهو ما سمح بخلق ما يقر بـ 728500 يد عاملة منها 477500 منصب دائم[2].

---

[1]- مصطفى بلعور، **المرجع السابق**، ص: 172

[2]- شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، **مذكرة ماجستير**، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص:111.

الجدول رقم04 : ترخيصات برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

عنوان البرنامج	ترخيص البرامج (مليار دج)	النسبة %
-دعم الإصلاحات	**45**	**8.6**
-الفلاحة والصيد	**65.4**	**12.4**
- التنمية المحلية	**114**	**21.7**
-الأشغال الكبرى	**210.4**	**40.10**
-الموارد البشرية	**90.2**	**17.2**
الإجمالي	**525**	**100**

المصدر: أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014)[1]

على الرغم من كل هذه المجهودات والمبالغ المالية المعتبرة، والنتائج الإيجابية التي تحققت كالتقدم في إنجاز ربط المدن والقرى بغاز المدينة والمياه الصالحة للشرب، وتوسيع شبكة الطرقات وبناء السكن والمستشفيات والعيادات الجوارية وغيرها من الانجازات التي لا يمكن التغاضي عنها، إلا أن موضوع التنمية المحلية وتنفيذ المشاريع الخماسية، خصوصا في الشق المتعلق بخلق القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية، تبدو التنمية المحلية وتنفيذ المشاريع وكأنها مجموعة من المشاريع تم تحضيرها قطاعيا على مستوى الوزارات، وتم جمعها فيما بعد على شكل مشروع شامل لكل هذه القطاعات، ويظهر وكأنه يخلو من الرؤية الإستراتيجية المتفحصة.

2- إصلاحات تسهيل الاستثمار بين نصوص المشروطية وتحديات الواقع[2]

تُعزى أسباب ثقل انطلاق الآلة الاقتصادية بحسب آلية اقتصاد السوق، لأسباب عديدة أهمها أن التسهيلات المقدمة لجلب الاستثمار الخارجي المباشر ساهم في إثقال كاهل المؤسسات الوطنية التي لازالت لم تتخلص نهائيا من ثقافة التسيير التقليدية والموروثة عن نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات، ويلخصها الوزير المكلف بتنسيق الإصلاح نور الدين بوكروح، بالقول "بأنه من الصعب جدا قبول ظهور نظام جديد وثقافة جديدة، تم تحقيرهم لمدة 30 سنة في المدارس والجامعات،

[1]- صالحي نجية ومخناش قتيحة، «أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014)»، ورقة مقدمة لأبحاث المؤتمر الدولي، من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة سطيف (1)، بتاريخ 11 و12 مارس2013 ، ص:05.

[2]- الأمر رقم 01-03 المتعلق بتسهيل الاستثمار وتقليص الضرائب، **ج، ر،ج،ج**، العدد 47، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.

لنعود لإنكار ما كنا نمدحه ليس بالأمر السهل، وقد أعطت السلطات العامة في بعض الأحيان الانطباع بأنها تقود الإصلاحات بطريقتها الخاصة، وهو ما قد يفسر سبب عدم تحقيقها دائمًا للنتائج المتوقعة"[1]، ما يدفع إلى التساؤل عن التنمية الليبرالية التي كان يتوجب إدخالها قبل المنظومة القانونية، ذلك أنه وعلى الرغم من التسهيلات على مستوى الضرائب والقروض المالية الكبيرة التي استفاد منها القطاع الخاص، بعدما استفاد من إجراءات خوصصة القطاع العام، وإخضاع الاقتصاد لمعايير السوق والعرض والطلب، بل أكثر من ذلك برز نوع جديد من النشاط الموازي الذي لا يخضع للمراقبة الضريبية وبالتالي فهناك ظاهرة التهرب الجبائي التي تقدر بمليارات الدينارات.

ثانيا: نتائج الإصلاحات الاقتصادية الأولى

إنّ التدابير التي اتبعتها الجزائر للخروج من الأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة والتي أفضت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى التغيير الدستوري وإعلان الانفتاح السياسي والاقتصادي، في محاولة لتصحيح هيكلة الاقتصاد وإعادة توازناته الكلية، وهي الشروط التي فرضتها المؤسسات المالية المانحة كضمان لتمكن الجزائر من استعادة التوازن ودفع الديون ومستحقاتها، والذي ساعد في نجاحه، على مستوى المؤشرات الكلية، ارتفاع سعر النفط بعد انتعاش الاقتصاد الدولي بعد ركود 1988، تصحيحا استلزم معه انفتاحا سياسيا، قبل مجيء رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الذي استمر في تطبيقه، وعلى الرغم من محاسنه، فإنه يحتوي على بعض نقاط الظل التي لازالت تلازم الاقتصاد الجزائري بل وتزداد حدتها مع الوقت.

إنّ الانفتاح على الاقتصاد العالمي تطلب، مع حملة الخوصصة التي طالت المؤسسات العمومية، تطبيق آلية فرض سوق للقيم والأسعار وتقسيم الموارد والأجر (البورصة)، وهو الفضاء الذي تتبادل فيه وتباع وتشترى الأسهم بحسب معطيات العرض والطلب، عوضا عن التسيير التقليدي، خصوصا مع نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات وانتشار القطاع العام الذي يخضع لإرادة السلطة العمومية وتوجيهها، وأن سوق العملة والأسهم كمؤسسة من المفروض أن توجد بعد تطبيق برامج التصحيح الهيكلي والمرور إلى اقتصاد السوق، وعلى الرغم من إنشائها إلا أن نشاطها الاقتصادي والمالي لا يظهر له وجود فعلي، حتى أن مقارنة بسيطة بين بورصة الجزائر والدول المغاربية الأخرى كالمغرب وتونس، وإن كانت الأسواق المالية لهاتين الأخيرتين تسبقان الجزائر من حيث تطبيق النظام الاقتصادي الليبرالي، فإن عدد المؤسسات التي انضمت إلى السوق المالية في أول يوم لها في المغرب سنة 1929 كان 77 مؤسسة، وكانت 58 مؤسسة في تونس، بينما كان عدد المؤسسات التي دخلت

[1]- Kassim Bouhou, «l'Algérie des reforme économiques un gout inachevé», IFRI (Institut Français des relations internationales), **Op Cit,** P: 329.

السوق المالية الجزائرية عند افتتاحها عام 1990 لا يتعدى 03 مؤسسات، وفي نفس الوقت الذي كانت فيه نسبة مساهمة الناتج الداخلي الخام في السوق المالية المغربية يصل إلى ما نسبته 67% سنة 1929، وفي تونس 24%، كان لا تتجاوز نسبة 0.6% في الجزائر في سنة 1990، ولعل هذا في ذاته مؤشر يسمح بالقول بأن إجراءات الانفتاح الاقتصادي لم تكن قد اكتملت لحد هذا التاريخ[1]، كما أن تخلف الدور الذي تلعبه سوق الأسهم مرهون بنسبة نجاح وتوفر الشروط اللازمة لنجاح البورصة، ومن أهم هذه الشروط أن يتحقق اندماج الاقتصاد الوطني في اقتصاد السوق، وأن يعمم هذا النوع على أغلب قطاعات الاقتصاد، أن تتوفر ثقة في النظام المالي المعمول به، وأن تكون هناك منظومة قانونية واضحة تسمح بتطور روح الثقة لإجراء الأعمال والتعاملات المختلفة، كما يجب أن تكون السلع المعروضة للبيع في السوق جذابة اقتصاديا ويعول عليها تجاريا[2].

تشير بعض المؤشرات الأولية إلى أن الجزائر صنفت سنة 2000 كأول دولة في العالم من حيث كمية القمح الصلب المستوردة، وأنها كذلك تستورد 100% من مادة الزيت الغذائي من الخارج، وما لا يقل عن 60% من مادة الحليب، وعلى مستوى استيراد المواد الغذائية فإنه زاد من 4.37 مليار دولار سنة 2007، ليصل المبلغ سنة 2008 ما يناهز 7.02 مليار دولار، أي نسبة زيادة 60.45%[3]، في فترة متقدمة من تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي. ويبقى في المقابل اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات النفط بنسبة لا تتغير على الرغم من كل الإصلاحات والمشاريع الداعية لتنويع مصادر العملة الصعبة، إذ يبقى اعتماد الميزانية الجزائرية على 65 إلى 70% من واردات الجباية على قطاع المحروقات، ويساهم بما يناهز 30% من الناتج الداخلي الخام وقرابة 97% من مجموع الإيرادات المتأتية من الصادرات، في الوقت الذي تزيد فيه مبالغ الاستيراد باطراد كما يتبين من الجدول الموالي[4]:

[1]- Remidi Djoumana, Le Marché Boursier Algérien, contraintes et perspectives, **mémoire de Magistère**, Faculté des sciences économiques, Université de Mouloud Maameri, Tizi Ouzou, Sans date, PP:199.
[2]- Remidi Djoumana, **Op Cit**, PP: 198.
[3]- Kassim Bouhou, «l'Algérie des reforme économiques un gout inachevé», IFRI (Institut Français des relations internationales), **Politique étrangère**, été 2009/2, PP: 324.
[4] - Abdelatif Kerzabi, «Climat des affaires et investissement privé: le cas algérien ». **HAL**, 2016, p :03.

جدول رقم (05): تزايد نسبة الاستيراد (الوحدة: مليون دينار جزائري).

	2000	2006	2008	2009
مواد غذائية ومشروبات	167.013.10	251.311.00	507.947.00	422.046.00
تموين صناعي (غير محددة)	201.889.60	538.536.10	742.978.00	830.726.00
وقود ومشتقاته (زيوت وشحوم صناعية)	9.427.50	13.321.90	38.460.00	35.449.00
آلات ومستلزمات التجهيز (غير وسائل النقل) ومستلزمات أخرى.	163.799.00	397.666.60	876.312.00	1.109.451.00
مواد الاستهلاك (غير محددة)	57.500.50	138.280.00	415.336.00	442.821.00
مواد غير محددة	95.5	00	00	00
المجموع	690.425.70	1.558.540.80	2.572.033.00	2.840.493.00

المصدر: المدرية الفنية للمحاسبة الوطنية، الديوان الوطني للإحصاء[1]

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة الازدياد المستمر في مبالغ الواردات من سنة 2000 إلى سنة 2009، عشر سنوات كان من المفروض أن تكون كافية لجعل مؤشرات الاستيراد تنخفض، بفعل بداية التعافي الاقتصادي للمؤسسات الوطنية الخاصة والعمومية منها بشكل كبير، خصوصا وأنها تزامنت مع مشاريع الإنعاش الاقتصادي، التي خصصت لها مبالغ مالية ضخمة، وعلى الرغم من مجموعة القوانين المرتبطة بتسهيل مناخ الاستثمار من خلال أوامر وقوانين صدرت كتطبيق لإرادة تحقيق القفزة النوعية للاستثمار، يتبين أن تطبيق برامج التصحيح الهيكلي لم تكتمل، ذلك أن قطاعي الطاقة والبناء كانا القطاعين الوحيدين اللذان انتعشا، أما الأول فبفضل انتعاش أسعار النفط وأما الثاني فبسبب أنه يمول أساسا من الخزينة العمومية لتنفيذ برامج السكن المختلفة الاجتماعية والتساهمية منها للحد من أزمة السكن الخانقة، وتسهيل الاندماج الاجتماعي اللازم لتحقيق الاستقرار، بينما بقي القطاع الخاص بعيدا عن الاندماج في تحقيق هدف تنمية قدرات الأدوات الإنتاجية الصناعية والتحويلية[2].

[1] - Direction téchnique de la comptabilité nationale, évolution des échanges exterieurs de marchandises de 2001 a 2011, Collections Statistiques N° 176/2012, Série E : Statistiques Economiques,N° 72.
[2]- Abdelatif Kerzabi, **Op Cit**, P : 04.

ثالثا: النتائج الاجتماعية للإصلاحات

لقد كانت النتائج الاجتماعية لبرامج التصحيح الهيكلي وتغير صورة الاقتصاد الجزائري غير تلك التي كان يرجوها ذلك أن حياته اليومية لا زالت تتهاوى وقدرته الشرائية تزداد انخفاضا، البطالة لدى الشباب في ارتفاع، وإذا كان نسبتها المعلنة سنة 2000 تقدر بـ 15% إلا إنها لا تزال تعرف تصاعدا بتخرج آلاف الشباب من الجامعات الجزائرية، وتعاني الطبقة المتوسطة من انحدارها إلى مستويات الفقر، مع ازدياد شساعة الهوة بين الفروق السوسيو- اقتصادية[1].

1- الحياة الاجتماعية وضرورة المشاركة: عانى نموذج التنمية المتبع على مستوى برامج الإنعاش الاقتصادي من إختلالات بنيوية، فعلى مستوى الممارسة شكلت حالة الطوارئ عقبة في وجه أي مشاركة سياسية للمجتمع المدني من خلال هيئاته من نقابات وجمعيات، وعلى الرغم من ذلك فإن الاحتجاجات وخروج النقابات للتظاهر قوبل بنوع من القبول على أن لا تتجاوز خط المطالب الاجتماعية، لكن وتفاديا لأي انزلاق يدفع إلى وضعية غير محتملة العواقب، ودائما مع تطبيق المادة الثالثة من قانون حالة الطوارئ، والتي عدلت مرة ثانية لتضييق الخناق على كل محاولة تستهدف إعادة النظر في الممارسات السياسية للسلطة الرامية إلى خلق الاستقرار حينها والابتعاد على كل عمل من شأنه زعزعة الاستقرار[2]. بقيت مشكلة المشاركة السياسية صورية إلى حد ما، لكن حالة الطوارئ لم تكن السبب الوحيد والحقيقي أمام ضعف المشاركة الفعلية في صياغة المشاريع سواء السياسية أو الاجتماعية، بل حتى المشاركة من خلال المجالس المنتخبة على مستوى البلدية والولاية، فإنها لا تعدوا أن تكون مجرد واجهة تعطي المنتخب حق النظر في المشاريع، وإن كانت هذه المشاركة في المجالس البلدية المنتخبة أكثر وقعا وفعالية منها في المجالس الولائية، كون رئيس المجلس البلدي منتخب على عكس الوالي المعين في المجالس الولائية.

ترتبط الإشكالات التي تعاني منها التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية، بصعوبات تنظيمية تنعكس على طريقة صياغة ثم تنفيذ المخططات الإنمائية، فمشاريع التنمية المحلية خصوصا في مخططات التنمية القطاعية (PSD)، يتم تحضيرها من طرف المديريات التنفيذية لكل قطاع على

[1]- Kassim Bouhou, **Op Cit,** P: 08.

[2]- المرسوم الرئاسي 29-44 والمتضمن إعلان حالة الطوارئ، **ج**، ر، **ج**، **ج**، العدد 10، الصادرة بتاريخ 09 فبراير 1992، ولقد عدلت المادة 03 منه في نفس السنة من خلال مرسوم رئاسي حمل رقم 92-320، والصادر بتاريخ 11 أوت 1992، والذي نص على اتخاذ التدابير اللازمة لتوقيف نشاط كل مؤسسة، شركة، هيئة أو جهاز أو غلقها مهما كانت طبيعتها أو اختصاصاها عندما تعرض هذه النشاطات النظام العام أو الأمن العمومي أو السير العادي للمؤسسات والمصالح العليا للخطر.

حدى، وحسب طبيعة المطالب والضغوط المتأتية من المواطنين محليا، والتي ترفع إلى الوالي، الذي يأمر بدوره ممثلي القطاع التنفيذيين بالعمل على الرد على هذه المطالب في عملية أنساق مترابطة بين المجتمع، الوالي والمديريات التنفيذية التابعة للوزارات المختلفة، والتي تقوم بدراسة الإمكانيات المادية والتقنية للانجاز، لترفع إليه في شكل طلب بمشروع ترخيص بمشروع للمصادقة عليه من طرف الهيئة التنفيذية بعد مناقشته على مستوى الهيئة الاستشارية المتمثلة في المجلس الشعبي للولاية ليمر إلى الوزارة الوصية للدراسة والموافقة عليه، وحين يصادق عليه مركزيا ويأتي غلافه المالي يدخل حيز التنفيذ، وكثيرا ما ينتهي مشروع تزفيت الطريق مثلا، ليأتي بعده، بشهور فقط التصريح بمشروع ربط المدينة نفسها أو الحي نفسه بشبكة الغاز أو الماء الشروب، ومعه الغلاف المالي المخصص لذاك، فيعاد قلب الطرقات وتدمير معالمها من جديد، ولا يمكن دراسة الآثار المالية الكبيرة لمثل هذه المشاريع التي يبقى يعوزها التنسيق والرؤية الإستراتيجية.

2- مشكل البطالة ومشاريع التشغيل: حاولت السلطة تفادي الإنزلاقات التي يمكن أن تصدر بسبب البطالة التي عرفت نسبا عالية مع نهاية الثمانينيات، وظهرت مسألة تشغيل الشباب من بين أولويات السلطات العمومية، ومن بين هذه المشاريع والآليات التي استحدثت لامتصاص هذه الظاهرة والتي تشكل تهديدا كبيرا على استقرار الجبهة الاجتماعية، يمكن ذكر:

أ- **برامج تشغيل الشباب وبرنامج الإدماج المهني للشباب** وتمويل الدولة لهذه البرامج من صندوق إعانة تشغيل الشباب، وبغض النظر عن التأهيل فقد حددت الأجور بالنظر إلى الأجر القاعدي، لكنها أظهرت أنها ظرفية ولا تسمح بإدماج اجتماعي حقيقي وغياب لجنة متابعة.

ب- برنامج الشبكة الاجتماعية: برنامج موجه للعمل في قطاعات المنفعة العامة، على مستوى البلديات مع ضمان الاستفادة من الحماية الاجتماعية، لشخص واحد في العائلة مقابل أجر لا يتجاوز 3000 دج شهريا، على الرغم من قصر ساعات العمل، إلا أن هذا البرنامج يمتص البطالة نسبيا لكنه لا يسمح بإدماج اجتماعي.

ج-جهاز الأشغال ذات المنفعة العامة والاستعمال لليد العاملة المكثف: أنشأ سنة 1997 بمشاركة ثلاث وزارات وصية هي وزارة العمل، الداخلية والجماعات المحلية والوزارة المكلفة بالتنمية العمرانية، وعمل في مرحلة أولية على ترقية العمل في القطاعات ذات المنفعة العامة، مثل صيانة شبكات الطرق والمحافظة على البيئة والغابات، وكان الهدف منه تشغيل فئات المجتمع المحرومة والضعيفة، بتمويل من قرض خارجي بقيمة 50 مليون دولار من البنك العالمي لإعادة الإنشاء والتعمير، شغل ما يقارب 140.000 عامل، ليمر في مرحلة ثانية في مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ليشغل 20.000 عامل وغلاف مالي قدر بـ 09 مليار دج.

د- برنامج ما قبل التشغيل: يدخل هذا البرنامج في إطار حل ظرفي يسمح بامتصاص الحجم الهائل لخريجي الجامعات ويسمح بتوظيف الحاملين لشهادات جامعية، وخريجي المعاهد الوطنية للتكوين بالعمل داخل المؤسسات العمومية والخاصة والإدارات المختلفة، ويتكفل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بدفع مستحقاتهم، وهي في الحقيقة مستحقات زهيدة لا ترقى لأن تكون أجورا، خصوصا مع التضخم المتزايد والذي يؤثر باستمرار على الأجور مقابل الارتفاع المستمر للأسعار، وهو عقد ثلاثي يلزم المترشح والمؤسسة التي يعمل فيها ومديرية التشغيل.

كما استندت السلطة على العائدات المالية من الريع لتوزيع القروض المالية المصغرة للشباب من خلال مشاريع تسمح بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاحتواء غضبهم، وتتمثل في مشاريع دعم وتشغيل الشباب بصيغ مختلفة، "أونساج" و"أونجام"، إضافة إلى "كناك"[1] والتي كانت موجودة من قبل وهو ما أطلق عليه مصطلح "شراء السلم الاجتماعي".

يبدو أن مبادرة السلطة في احتواء الشباب البطال من خلال المشاريع السابقة الذكر، قد نجحت إلى حد ما، إذ تمكنت السلطة في الجزائر من تحقيق هدفين كبيرين وهما عبور هذه المرحلة بسلام (أمنيا)، وامتصاص بطالة متفشية بين الشباب (اقتصاديا واجتماعيا)، وتمكن عدد كبير من الشباب من خلق مشروع اقتصادي، خلق بدوره نوعا من الاستقرار الاجتماعي والسياسي، إلا أنه اقتصاديا لم تكن لهذه المشاريع ومشاريع ما قبل التشغيل، إستراتيجية واضحة المعالم ومدروسة اقتصاديا، إذ كان بإمكان أي شاب أن يتقدم بطلب تمويل لمشروع من اقتراحه، ويلقى الموافقة المباشرة دون تدخل من الإدارة لتوجيه المشاريع نحو القطاعات التي تحتاج إلى تنمية، كما أن هذه المشاريع وعلى غرار متابعة البنوك لها من أجل تحصيل قروضها وخدماتها، لم تتابع بهيئة تقنية من خبراء لمرافقة أصحاب المشاريع ميدانيا، ولم يستتبع ذلك بأي شكل من التكوين المتخصص، وهو ما لا يسمح إلا باعتبارها حلولا ظرفية سمحت للسلطة من إسكات الجبهة الداخلية لا غير، إذ وفي المقابل أفرغت هذه المشاريع ورشات المؤسسات التقليدية ومؤسسات البناء، من اليد العاملة وأغرقت سوق النقل خاصة بالمركبات النفعية التي انكب عليها الشباب.

---

[1]- * ANSEJ: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ، أنشئت في عام 1996, مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات، كلف هذا الجهاز لمساعدة الشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر ما بين 19 و 35 سنة، على أن يقدم مشروع تمكنه من خلق مؤسسات مصغرة.

* ANGEM: الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة في الجزائر، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 من 22 جانفي 2004، المتعلق بإنشاء وتحديد هيكل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، تم تعديله بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011، والمتعلق بجهاز القروض المصغرة دائما.

هـ- انتشار الورشات والمؤسسات التابعة للقطاع الخاص غير المعلنة: وهي سوق التشغيل الموازية والتي تنافس المؤسسات الرسمية التي تسجل عمالها في التأمين الاجتماعي وتدفع ضرائب عنه، القطاع الموازي وإن يساعد في امتصاص البطالة، إلا أنه يحتاج كذلك إلى مشروع حكومي كبير لمراجعة أساليب عمله وتنظيمه بطريقة تسمح للعمال بالشعور بالأمن على مستقبلهم المهني وفي جو آمن اقتصاديا، كما يحتاج إلى مراجعة فيما يتعلق بظروف العمل حتى ترقى إلى المعايير المعمول بها من حيث السلامة والتأمين المهني، ومراجعة سلم الأجور كي ترقى إلى الأجر المحترم والذي يسمح للعامل من العيش الكريم، وضمان ساعات عمل منظمة وتحقيق ظروف العمل تحترم فيها معايير الأمن والسلامة (غالبا ما كانت أجور العمال في هذه القطاعات أدنى بكثير عن الأجور في المؤسسات الاقتصادية ودون تأمين صحي)، وهذا القطاع لم يعالج ملف الشغل بقدر الأهمية التي يتمتع بها في اقتصاد ليبرالي عموما، وهذا على الرغم من التسهيلات والتحفيزات التي أصدرتها الحكومات المتعاقبة من خلال إلحاح صندوق الضمان الاجتماعي على تأمين عمال القطاع الموازي إلا أن تجاوب القطاع الموازي بقي ضعيفا.

المبحث الثالث: الإصلاحات السياسية لمرحلة ما بعد أحداث 2011

عرفت المنطقة العربية موجة من الانتفاضات والاحتجاجات والتي بدأت تتسع رقعتها وحدتها، نتيجة تسلط الأنظمة لعقود طويلة، صاحبها منع لأدنى الحقوق كحرية التعبير، وزادها انتشار الفساد السياسي والمالي صعوبة في التحكم في الانفلات الذي كان نتيجة احتقان تراكمت أسبابه مثلما تراكمت آثاره، وكانت الشرارة الأولى التي انطلقت بها هذه الاحتجاجات إحراق الشاب البوعزيزي نفسه في منطقة بالداخل التونسي لتلقي بظلالها تقريبا على كافة المنطقة العربية من المحيط إلى الخليج، في الوقت الذي تباينت فيه السلوكات وردود الأفعال السياسية للأنظمة بحسب تجاربها السياسية من جهة، وقدراتها المادية في الرد على هذه الاحتجاجات، كون مطالبها كانت في البداية وفي أغلب الأحيان اجتماعية محضة، تحول فيما بعد جزء منها إلى مطالب سياسية مطالبا برحيل الأنظمة بصفة كاملة، وبما أن الجزائر وحدة من هذه المنطقة، وعلى الرغم من وجود الاحتجاجات منذ 2010، والتي زادت حدتها بالنظر إلى التطورات الحاصلة عربيا، فإن ردة الفعل السياسية للسلطة في الجزائر كانت سريعة، وتمكنت من التحكم في الوضع وتحريف مسار الانتفاضات من الوصول إليها وتفويت الفرصة على الحالمين بالتغيير الكلي، يطرح هذا الفصل جملة من مخرجات النظام السياسي الجزائري، من خلال حزمة الإصلاحات السياسية في عملية استباقية لمواجهة موجة الانتفاضات هذه.

المطلب الأول: السياق العام لأحداث الانتفاضات العربية 2011

شكلت سنة 2011 تاريخا جديدا في الحياة السياسية للمجتمعات العربية ولأنظمتها السياسية على السواء، بما أنتجته من موجات احتجاجات شعبية، سرعان ما تحولت إلى انتفاضات بدأت بتونس لتنتقل إلى مصر ثم إلى أقطار عربية كثيرة، والتي لم تكن في أغلبها وليدة مشاريع وبرامج لأحزاب سياسية بارزة بسبب الجو السياسي التسلطي السائد، وتسليط بعض الضوء على سياقاتها العامة، ضروري في هذه الدراسة للبحث عن الآثار التي تركتها هذه الاحتجاجات والانتفاضات على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر.

أولا: الأنظمة السياسية في المنطقة العربية وموجة الانتفاضات

أكدت الكثير من الأبحاث في محاولة فهم وتحليل أحداث التغيير الحاصلة في المجتمعات العربية بما سمي أحداث الربيع العربي أو الانتفاضات وحتى الثورات العربية، وعلى الآليات السياسية المتحكمة في شروط الارتقاء بالعملية السياسية إلى الديمقراطية، وتطلع هذه المجتمعات للخروج من نفق التسلط الذي أصبح يلازم أنظمتها تاريخيا، وفهم هذه الحركية أكانت تحولا أو انتقالا، كفيل بتحقيق آليات الحد من الفساد السياسي والإداري المتفشي فيها، واعتماد أنظمة جديدة تعمل بمبادئ الديمقراطية، ولو نسبيا أقلها التداول السلمي على السلطة، المنافسة النزيهة على القيادة السياسية، سيادة القانون واستقلال المؤسسات السياسية والإعلامية والمجتمعية، ووجوب احترام حقوق الإنسان العامة والخاصة، وتكوّن المجتمع المدني كآلية تسمح بمراقبة الفساد السياسي والإداري والمالي، تماما كما هو متعارف عليه في أدبيات الديمقراطية.

الجزائر ودول المغرب العربي من الأنظمة التي يصعب تصنيف أنظمتها السياسية فعليا في الواقع، وهي تشكل ظاهرة معقدة في دراسة حالات الانتقال الديمقراطي، على الرغم من الثمن الذي دفعته وعلى الرغم من التطورات الحاصلة في طريق تغيير طبيعة النظام السياسي وفي طبيعة التعامل مع المجتمع، ذلك أنه من الصعب توصيفها بالأنظمة الشمولية ولا يمكن اعتبارها بالديمقراطية كذلك، حتى وإن كانت قد غيرت من القوانين والدساتير، إلا أن هناك حاجزا نفسيا يمنعها من بلوغ نمط العمل الديمقراطي الذي تعيشه المجتمعات الغربية، هذا الاستثناء أو الاستعصاء، هو الذي جعل من انتقال الأنظمة في المغرب العربي جميعها، وحتى العالم العربي يشكل ظاهرة استثنائية جلبت إليها الباحثين محاولين فهم أسبابها.

إن التغيرات الحاصلة في تونس والمغرب تختلف عن تلك التي حصلت ولازالت في الجزائر، على الأقل على مستوى التنافس على القيادة السياسية الذي يصور "الطريقة الديمقراطية الخاصة"[1] ولعل مجموعة التعديلات الدستورية المتكررة، لجديرة بالدراسة لأجل فهم نية صانع القرار السياسي من هذه الإصلاحات، وفي هذا السياق، أرجع بعض العلماء والباحثون الغربيون أسباب التخلف وانتشار الأنظمة التسلطية في الدول العربية، إلى الإسلام كدين في ما يتعلق بمبدأ عدم الخروج عن طاعة ولي الأمر، متجسدا في تغييب روح النقد، من جهة، واختلاط القيم الدينية بالاجتماعية باعتبار وزن العائلة العربية الوحدة الاجتماعية الأساسية من جهة ثانية، وهما السببان اللذان يحولا دون تطور هذه المجتمعات، إلا أن هذا التحليل وجد نهايته نسبيا مع تاريخ 2011 بخروج الشعوب في تونس ثم مصر، وانتقال هذه الاحتجاجات الشعبية الكبيرة إلى اليمن وسوريا وغيرهم من الدول، انتفاضات أسقطت أنظمة سياسية قوية وأدخلت دولا عربية أخرى في متاهات أمنية وسياسية لازالت تداعياتها ضاربة إلى اليوم.

يمثل هذا التاريخ بداية إبستمولوجية جديدة في حقل الدراسات الأكاديمية المختلفة، وخصوصا في علم السياسة، فلقد تميزت هذه المرحلة بنفحة التحرر، مع خروج الشباب في مظاهرات وتجمعات سلمية مطالبين أنظمتهم السياسية بالرحيل، وإنهاء حالة الفساد المستشري، لكن وكما هو الحال بالنسبة للثورات على مر التاريخ، تتشكل الاحتجاجات والمظاهرات من طرف الشباب الذي غالبا ما ينقصه التنظيم، خلافا للنخب والأنظمة السياسية، ولقد شاب هذه الاحتجاجات التفاؤل المفرط حول مسارها، وإلى مخرجاتها السياسية، حيث رأت فيها المجتمعات العربية إمكانية الانعتاق من التسلط والقبضة الحديدية للأنظمة التي بقيت في الحكم لعقود، والولوج إلى مرحلة التطور والتحضر على أساس التوزيع العادل للثروة، معلنة بذلك الخروج نهائيا من حالة التخلف.

لقد اختلف الباحثون في توصيفها باختلاق ميولهم الإيديولوجية، فبعد ما تأكد أن الإسلام لا يحول دون التطور المجتمعي والسياسي، وعليه ظهرت أحزاب إسلامية تمكنت من النجاح في التعبئة ومن ثم الفوز في مصر وتونس وحتى في المغرب بالانتخابات[2]، وظهر بالمقابل فريق رأى أنها موجة ديمقراطية جديدة وصلت إلى الدول العربية القابعة تحت أشكال مختلفة من الحكم الدكتاتوري، أنظمة تسلطية تولدت عن ممارساتها أنواع كثيرة من الفساد، وأهم ملامحها الظلم الاجتماعي والإقصاء،

[1]- Joseph schumpeter (1942), **socialisme, capitalisme et Démocratie**, La doctrine marxiste; le capitalisme peut-il survivre? Le socialisme peut-il fonctionner ? Socialisme et démocratie, édition électronique disponible sur le site, : http://www.uqac.uquebec.ca/zone30/Classiques_des_sciences_sociales/index.html , pp :291.

[2]-Sarah Ben Néfissa, «Mobilisations et révolutions dans les pays de la Méditerranée arabe à l'heure de «l'hybridation » du politique. Égypte, Liban, Maroc, Tunisie », **Revue Tiers Monde,** 2011/5 (HS),p: 02.

وكبت الحريات وقمع كل أشكال المعارضة والاستئثار بالحكم ومصادرة السلطة، بينما رأى فيها فريقا آخر أنها حركة منظمة ومدعومة من أطراف خارجية، هدفها زعزعة الاستقرار والدفع بالأوضاع إلى المواجهة من أجل تفتيت المنطقة وتقسيم الدول، ولتبرير ذلك تضرب أمثلة من خلال ما وقع في العراق الذي لا يزال يتخبط في حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، كما أن ليبيا ليست ببعيدة عن نفس الواقع، إذ بعد سقوط القائد الليبي "معمر القذافي"، دخلت ليبيا في حالة من عدم الاستقرار والانزلاق الأمني لا يمكن وصفه إلا بالحرب الأهلية بعد انقسام السلطة إلى جزئين، واحدة حصلت على الشرعية الأممية في الغرب وأخرى في الشرق تدعمها دول لها أجندة سياسية معينة.

ثانيا: نتائج وآثار الإصلاحات السياسية لما قبل انتفاضات 2011 في الجزائر

1- الآثار السياسية لإصلاحات لما قبل 2011: إذا كان حساب الأعضاء المنخرطين في الأحزاب السياسية الجزائرية، أو حساب نسبة المشاركة السياسية الفعلية للمواطنين من خلال التصويت الانتخابي في الاستحقاقات الانتخابية ممكنا، فهو أداة أساسية لقياس مدى المشاركة السياسية فعليا للمواطن الجزائري في العملية السياسية برمتها، وهذا شأن أمكن قياسه من خلال نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 مثلا وما تلاها من استحقاقات، إلا أن مؤشر المشاركة السياسية، كما يراها مفكروا علم السياسة من أمثال (سيدني فيربا وهربرت ماكلوسكي وجوزيف ناي)[1] لا تتوقف على المشاركة من خلال الأحزاب، التي تعمل أكثر على التعبئة، كما برهنت الأحزاب السياسية في الجزائر على عدم تمكن المشاركة في الانتخابات لم تكن تجسيدا لعملية التحديث السياسية بقدر ما كانت تعبئة وتوحيد الصفوف للخوض في المغامرة السياسية والدليل على ذلك ضعف أساليب التنشئة السياسية داخلها، عدا الجامعات الصيفية القليلة.

يُعزز الطرح الهجرة السياسية من الأحزاب إلى القوائم الحرة العديدة، والتنقل من وإلى الأحزاب المختلفة، وكأنه نوع من (الترحال) السياسية إن صح هذا التعبير Le nomadisme politique[2] غياب

---

[1]- ناجي عبد النور، «**أزمة المشاركة السياسية في الجزائر، دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007**»، ص:05.

[2]- ظهر مصطلح le nomadisme politique، مؤخرا في الدراسات السياسية، ولقد انتشرت ظاهرة الانتقال من كتلة حزبية إلى أخرى خصوصا على المستوى البرلماني إلى نسب مقلقة، أصبحت تعدد الديمقراطية في حد ذاتها، ولقد انتشرت هذه الظاهرة بكثرة في الدول الإفريقية ومنها الجزائر، وإذا كان تغيير الانتماء السياسي لرجل سياسي أو برلماني فالشق الشمالي من العالم يخضع لمنطق القناعة السياسية، إضافة إلى التمثيل الوطني للنواب في البرلمانات الأوروبية، فإنه بالمقابل ونتيجة لضعف تكوين البرلمانيين الأفارقة، يعبر عن مآرب ومنافع خاصة، خصوصا أن التمثيل البرلماني للمنتخب يعد جهويا، لمزيد من المعلومات حول هذه الظاهرة أنظر:
-https://niarela.net/politique/nomadisme-politique-un-danger-pour-le-modele-democratique-malien

المؤشرات الرسمية لمستوى التفاعل السياسي داخل المنظمات السياسية والتنظيمات شبه السياسية المشكلة لحركية المجتمع المدني مما يكتنفها من ضبابية[1]، بينما يسمح مؤشر المشاركة في الانتخابات والتصويت، بدراسة مدى قناعة المواطن بالمشاركة السياسية وإيمانه بفعالية العملية الانتخابية في خلق نخبة سياسية كفئة وقادرة عل إحداث التغيير، كما أن المشاركة في الانتخابات تعبر في جانب منها على علاقة المواطن بالنخبة الحاكمة، ومنه علاقته بالدولة ومؤسساتها، فالاستجابة لمطالب المجتمع تمر عبر اختيار ممثليه في المؤسسات السياسية المنتخبة وعلى رأسها البرلمان، وبالرجوع إلى الانتخابات التشريعية لسنة 2007، فإنّ ما يلاحظ هو امتناع وعزوف كبيرين، إذ قدر عدد الممتنعين بأكثر من 12 مليون ناخب[2]، وهي ظاهرة تعبر عن حالة إحباط من العملية الانتخابية كسبيل لتسوية الأوضاع وتصحيح الاختلالات البنيوية التي يعيشها المجتمع على جميع الأصعدة، كما عبرت عن عمق الأزمة التي تعاني منها الأحزاب السياسية في فرض نفسها كبديل سياسي وفي استقطاب قوة المجتمع نحو برامجها، بسبب الأخطاء المتكررة نتيجة استماتة النظام في تطبيق نظام سياسي تعددي شكلي لا يمس بقاء النخب السياسية التقليدية بقدر ما يريد إضفاء واجهة شكلية للتغيير السياسي لامتصاص حركة التغيير الحاصلة في العالم وفي المجتمع.

الأمر الثاني والذي بإمكانه أن يدل على أن المشهد السياسي في الشق المرتبط بالعمل الحزبي والذي هو أهم مؤشرات التعددية السياسية، هو تلك الاختلالات التي آلت إليها الأحزاب السياسية ومنها ظهور القوائم الحرة وبقوة في ولايات كانت وإلى وقت قريب تخضع إلى الأطر التقليدية (القبلية والعروش) التي تتكفل بتأطير العملية السياسية وفي ترتيب قوائم المرشحين، وأن القوائم الحرة والتي تخوفت منها السلطة والأحزاب تربعت على 17 ولاية من الولايات المعروفة بالتأطير التقليدي عل غرار الأغواط وسوق أهراس وبسكرة والجلفة وغيرهما، وبروز أصحاب المال في منافسة شديدة للأطر التقليدية للمناطق الداخلية أين تلعب روابط الدم والقرابة سلطة الضبط، أو الحديثة منها كالأحزاب السياسية داخل المدن الكبرى أدّت إلى استقراء صراعات عميقة داخل هذه الأطر نفسها ومنه شعورها بالخطر على مستقبلها السياسي، دخول المال إلى الانتخابات والتأثير في ترتيب رؤساء قوائم المرشحين الذي شاع، أثر كذلك سلبا على الإيمان بالمشاركة السياسية والتصويت الانتخابي، في الوقت الذي لا يحمل هؤلاء لا برنامجا ولا مشروعا سياسيا، وأنه لم ينخرط أغلبهم إلا في المرحلة التي سبقت الاستحقاق بحثا عن الحصانة البرلمانية وخوفا من المساءلة عن أصل الثروات المجموعة[3].

-http://apf.francophonie.org/Nomadisme-politique-quand-les.html .

[1]- ناجي عبد النور، **نفس المرجع**، ص:13.

[2]- عادل عباسي، **المرجع السابق**، ص31 .

[3]- ناصر جابي،«الانتخابات التشريعية الجزائرية، انتخابات استقرار أم ركود»، **المرجع السابق**، ص :08.

بالمقابل ارتسمت صورة النظام السياسي والسلطة في هذه المرحلة ممثلة في الإرادة البارزة لرئيس الجمهورية في التحكم في القيادة السياسية الفعلية، إذ أعلن في تصريحاته على أنه سيكون رئيسا بكامل الصلاحيات وأن لا يكون ثلاث أرباع الرئيس، والذي ترجمه بخطوات عملية زادت من قدرته على التأثير في وضع العملية السياسية، وما زاد من نجاحه، نجاح عملية استرجاع الأمن من خلال الوئام المدني والمصالحة الوطنية وإنهاء مسلسل العشرية السوداء، وعليه قام بتغيير منصب رئيس الحكومة إلى وزير أول، وعلى عمل البرلمان، إضافة إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية الخماسية، التي تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي سمح لرئيس الدولة بالعمل على تقليص المديونية الخارجية، والبدء في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، إلا أنّ إصابة الرئيس بالوعكة الصحية التي حدثت في 26 نوفمبر 2005، نقل على إثرها إلى المستشفى، تراجعت خرجاته الميدانية التي كانت كثيرة في الوطن وخارجه، وظهر تراجع الاستراتيجيات التي كان قد أعلن عنها الرئيس، واتسمت مخرجات مؤسسة الرئاسة بتراجع في قوة وحيوية وظائفها بسبب مرض الرئيس[1].

2- الآثار الاقتصادية والاجتماعية: إنّ مرحلة الانفلات الأمني والآثار التي تركتها العشرية السوداء لا تزال قائمة، إذ أن مناخ الأعمال وفتح الاقتصاد لم تمر بالأطر التي تشترطها عملية تحرير السوق أمام المنافسة الاقتصادية، وتحرير القطاع الخاص الفعلي، ولذلك تشير التقارير الدولية في كل مرة إلى تراجع تصنيف الاقتصاد الجزائري في الترتيب الدولي، خصوصا مع اعتماده الكبير على عائدات النفط، وعدم تنويع موارد الثروة، أدّى ذلك إلى نتائج عكسية في صورة انتشار الفساد المالي وظهور الفضائح المالية وعلى رأسها (فضيحة الخليفة)، وهي مظاهر نتج عنها طبقات ثرية استغنت بفضل اقتصاد اعتمد على الاستيراد، وسمي باقتصاد البازار واتسم بالفساد المالي كالتهرب الجبائي وتضخيم الفواتير، ساعد هذا النوع من الأموال في الوصول إلى السلطة، للحفاظ على الثروة أو لتنميتها، في مقابل تراجع الأحزاب السياسية التي أصبحت تعيش حالات انقسام وصراعات بين قياديها، أو مشاكل تنظيمية مرتبطة بانعدام الديمقراطية على مستوى تسيير هياكلها الداخلية، وبقاء قياديها دون تغيير في الهياكل الأساسية للحزب، وعدم السماح بدورة النخب، خصوصا لفئة الشباب منهم، كل ذلك يكون من بين أسباب العزوف الانتخابي والمشاركة السياسية أيضا.

[1]- ناصر جابي، «الحركات الاحتجاجية في الجزائر، يناير 2011»، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة، فبراير 2011، ص: 04.

3- الظروف العامة في الجزائر: (استثناء الحالة واستعصاء الفهم)

تميزت سنة 2010 في الجزائر بكثرة الاحتجاجات المطالبة برفع المستوى المعيشي وإدخال إصلاحات عميقة على ظروف العمل المتردية، كما عبرت عن الركود السياسي للمؤسسات السياسية المختلفة، حكومة ومعارضة، وعبرت أيضا عن حالة الانسداد السياسي في الساحة السياسية والإعلامية[1]، في الوقت الذي بدأت تظهر ملامح التغير العميق بالمنطقة العربية، كما أن الاحتجاجات والتجمعات الأكثر حضورا كانت تلك التي قام بها عمال وموظفو القطاعات المختلفة، أهمها قطاع التربية، الصحة، عمال البلديات، البطالين والمتقاعدين، وظهرت حالات الانتحار حرقا أمام البلديات ومؤسسات الدولة، حاول مرتكبيها التعبير عن الظلم وغياب العدالة في التوزيع، خصوصا ما تعلق منها بالسكن والشغل، إن كان هذا هو الجزء المرئي من جبل الجليد فإنّ محاولات الهجرة غير القانونية باختيار آلاف الشباب، يصعب تحديد العدد بدقة، نظرا لانعدام الإحصائيات كونها عملية هجرة غير شرعية، من خلال امتطاء قوارب تقليدية وبسيطة، حاول من خلالها الشباب قطع البحر المتوسط "الحرقة" من أجل الوصول إلى أوروبا[2].

بالنظر إلى الخلفية التاريخية والسياسية للجزائر، بداية بالركود السياسي والتراجع الرهيب عن المكتسبات المحققة من تجربة التعددية السياسية المنبثقة من دستور 1989 التي لم تدم طويلا، أعقبها بعد ذلك تأسيس المجلس الأعلى للدولة واستقالة الرئيس، تلاه قرار مصادرة النتائج الانتخابية التشريعية التعددية الأولى، التي تم معها توقيف العمل الديمقراطي في 26 ديسمبر 1991 بدعوى إنقاذ الجمهورية من خطر سقوط الجمهورية الديمقراطية وتحولها إلى نظام سياسي إسلاموي لا يعترف بالديمقراطية. وخلافا للتوقعات والتكهنات السياسية من مراكز البحث المختلفة المتجهة نحو انتقال موجة الانتفاضات العربية إلى الجزائر، لم تحدث أية انتفاضة بالحجم الذي ظهرت عليه داخل الدول العربية الأخرى، كما لم تصدق أي من الفرضيات المنبئة بالتغيير السياسي العميق في الجزائر[3].

اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية للجزائر عن بقية الدول العربية، خلال مرحلة الانتفاضات العربية، قد يمثل سبب استثناء حالة الجزائر، الاستثناء الذي يؤكد القاعدة[4]، والقاعدة هنا مفادها أن النظم التسلطية، إنما سواء أكانت هي التي وافقت على إدخال إصلاحات التعددية، أو أنها

---

[1]- **نفس المرجع**، ص:09.

[2]- Dereck Muterbeck and Rachid Tlemçani, « Arab spring à l'algérienne », **Norevegian Peacebuilding Resource Center**, Policy Brief, Oslo, September 2013, P: 01.

[3]- فتحي بولعراس، «الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إستراتيجية البقاء ومنطق التغيير»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 35، بيروت، 2012، ص:09.

[4]- Frédéric Volpi, « Algeria versus the Arab Spring », **Journal of Democracy**, Volume 24, Number 3, July 2013, PP: 104.

تداعت في مرحلة أولى لتعود من خلال آليات الدولة العميقة من بعيد، لتضمن بقاءها في سدة الحكم، وطبيعة استثناء الجزائر عن وصول الانتفاضات إليها بآليات مختلفة، سياسية واقتصادية أكثر، يصب في الأخير في ما آلت إليه الأوضاع بالنسبة للدول التي عرفت الانتفاضات، بمعنى أن كل الأشياء تحركت لتعود إلى مكانها، إلا أن هذه المرحلة تزامنت في الجزائر وانتخابات رئاسية شابها جدال كبير، من المعارضة حول العهدة الثالثة لرئيس جمهورية الذي أنهكه المرض بحسبها[1]، وعلى الرغم كذلك من ذلك وبروز الاحتجاجات الشعبية المتكررة، والتي اتسمت بالطابع المحلي والشبابي، احتجاجات لم يؤطرها لا حزب سياسي ولا جمعية من المجتمع المدني من جهة ثانية، لم تنجح موجة الانتفاضات من الوصول إلى الجزائر، مع العلم أن عددها بلغ ما يقارب 10.000 احتجاج سنة 2010 لوحدها[2]، كان جلها بسبب سوء الأحوال المعيشية والبطالة، مما أدى إلى خروج الشباب في احتجاجات سميت "باحتجاجات السكر والزيت"، وهي مواد غذائية ذات استهلاك واسع نتيجة صدور قرار رفع أسعارها كلفت هذه الاحتجاجات وفاة 05 متظاهرين وحوالي 800 جريح وآلاف المعتقلين كإحصاء أولي.

تُوحي مسألة رفع أسعار مواد واسعة الاستهلاك في هذا الوقت بالذات، كأن ظهور الاحتجاجات أفاد السلطة كثيرا إذ تمكنت من تحويل مسارها ومطالبها لتصبح ذات بعد اقتصادي محض، ومن ثم يمكن التحكم فيها بمجرد العدول عن الزيادات، وإدخال نوع من البرامج لاحتواء الشارع، وإبعاد هذه المطالب عن أي طابع سياسي خصوصا وأن الاحتجاجات لم تؤطرها أحزاب المعارضة ولم تنخرط فيها، وهي فرصة لم تستثمر فيها المعارضة التي كانت ترى إلى الأحداث بأعين تجربة التسعينيات، ومن ناحية أخرى، فإن احتجاجات 2011 قوبلت بمراقبة شديدة من طرف السلطة، كي لا يتكرر سيناريو أكتوبر 1988، والتي علق عليها أحد رموز النظام حينها خطأ بأنها "صراخ فتيان"[3] ليتبين فيما بعد أنها أدخلت الجزائر في تجربة ديمقراطية غيرت من طبيعة النظام السياسي الجزائري وانتهت بعشرية سادها العنف المسلح.

سلكت السلطة طريق الحذر وتبنت شعار الجزائر "ربيعنا في الانتخابات التشريعية لـ 2012"، وارتكزت على وسائل أخرى اتجهت هذه المرة إلى العنف الرمزي من خلال إحياء الذاكرة الشعبية بالمجازر، حيث استعملت وسائل الإعلام في بث الخوف من أي انزلاق قد يؤدي إلى مآسي كتلك التي عاشتها الجزائر خلال العشرية السوداء، وهنا يعود استعمال العنف الذي تغير خطابه ليصبح

[1]- Louisa Dris Aït Hamadouche et Cherif Dris, « De la résilience des régimes autoritaires : la complexité Algérienne », **L'Année du Maghreb**, VIII, 2012, (sans numéro de pages).

[2]- Nedjib Sidi Moussa, «Algérie: entre mesures et mesure À l'écoute du changement sur une radio étatique», in: M'hamed Oualdi, et al (Dir), **Les ondes de choc des révolutions arabes**, Presses de l'IFPO, Byrouth, 2014, PP: 175.

[3]- رشيد تلمساني، «الجزائر في عهد بوتفليقة، الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية»، **المرجع السابق**، ص:02.

معنويا ورمزيا، أي أنه يُستثمر عمل ودور المأساة الوطنية في المخيال الجماعي والتي يربطها بمعادلة ثنائية، يضع في متغيرها الأول الاستقرار مرتبطا بالنخبة السياسية الحالية متركزة في شخص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، كتعبير عن النخبة ومن وجهة نظرها، متناسية أنه رئيس كل الجزائريين نخبة ومجتمع، كونه رئيس الدولة، وفي نجاح مبادرتي الوئام المدني والمصالحة الوطنية، بينما يكمن المتغير الثاني للمعادلة في التغيير الذي يمكن أن يعيد الوضع إلى ما بعد توقيف المسار الانتخابي، على أن سبب المأساة كان التغير بحزب من المعارضة، فانتقل العنف كسلوك مادي إلى عنف معنوي رمزي، ويُستعمل في هذا السياق التذكير بالمأساة الوطنية كوسيلة سياسية، عاملة في نفس الوقت على التذكير بالزعماء الوطنيين وبالثورة التحريرية، تستثمرها السلطة من خلال محاولة تجسيدها في التنشئة عبر منظومة التربية لتترك أثرا رمزيا[1].

المطلب الثاني: الجزائر وأحداث الانتفاضات العربية لعام 2011

أعلنت بدية العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين عن بداية موجة انتفاضات شعبية طالت أنظمة بوليسية وأخرى تسلطية، لم يكن بالإمكان تصورها ولا توقعها، ومع ذلك فإن خروج الشعوب العربية في تونس ومصر وليبيا أدى إلى سقوط رموز هذه الأنظمة، بينما لا تزال أنظمة أخرى تتخبط في مقاومة عنيفة أدت إلى كوارث إنسانية مثل ليبيا، سوريا واليمن، وكانت اللافتات المحمولة في المظاهرات تشير في أغلبها إلى المعاناة من الظلم والفساد والاستبداد السياسي.

من جانب آخر وبسبب القرب الجغرافي لتونس، ليبيا وأخيرا سقوط النظام المالي وانتشار السلاح الذي سقط من مراقبة المؤسسات العسكرية في هذه الدول، شعرت الجزائر بالحاجة الماسة لتأمين الجبهة الداخلية والوقوف في مواجهة انتقال الانتفاضات، وحتى تتمكن من الدفاع وحماية الحدود الكبيرة والمهددة، باشرت السلطة السياسية في الجزائر مجموعة من الخطوات الهامة، والتي جاءت على شكل مشروع إصلاحات عميقة منها ما هو سياسي ومنها ما كان اقتصادي واجتماعي.

أولا: رؤية النظام السياسي الجزائري للانتفاضات العربية

إن التغيرات الحاصلة في تونس والمغرب تختلف عن تلك التي حصلت ولازالت في الجزائر، على الأقل على مستوى التنافس على القيادة السياسية، والذي تعبر عنه مجموعة التعديلات الدستورية المتكررة، والتي تظهر من خلالها إرادة صانع القرار في التعامل مع الأحداث، باقتراحه مجموعة من الإصلاحات، وهي حركة سياسية تعبر عن تحول النظام السياسي نحو نوع من المرونة في التعامل

[1]- بيير بورديو، **العنف الرمزي، بحث في أصول علم الاجتماع التربوي**، تر: نظير جاهل، المركز الثقافي العربي، بيروت 1994، ص: 14.

مع الأحداث، ويتبين ذلك من خلال الحركة الاستباقية لاحتواء الأحداث ومنع وصول مد الانتفاضات العربية إلى الجزائر، كما تعبر عن استجابة النظام السياسي الجزائري السريعة من خلال إعلان رئيس الجمهورية في 15 أفريل 2011 حزمة من الإصلاحات وصفها بالعميقة، والذي يمثل دليلا على أن النظام الجزائري لا يثق في أن الجزائر تشكل استثناء للحركية الدائرة حول تغيير طبيعة الأنظمة السياسية في المنطقة (خلافا لما اعتقده قادة الدول التي سقطت أنظمتها مثل تونس، ليبيا ومصر)، وتشير كذلك إلى عدول النظام السياسي في الجزائر عن استعمال القوة المادية المفرطة في الرد على المحتجين، خلافا لما جرى في تونس ومصر وليبيا، بسبب تجربة الرد بالقوة في نهاية ثمانينيات القرن الماضي وما أفضت إليه من عشرية سوداء، مليئة بالمآسي، لا النظام ولا المجتمع مستعدان لتكرارها، كما يُعبر سلوك النظام السياسي من خلال مخرجات الإصلاحات عن اقتناعه بشرعية المطالب وحق المواطنين في الخروج للمطالبة بحريات أكثر ووقف سياسة الانغلاق، وفي النهاية، نخلص إلى أن الإصلاحات الاستباقية وتفاعل السلطة في الجزائر عبرت على ثلاث ملاحظات أساسية وهي:

- القدرة على التجاوب والمرونة في التعامل.
- التعلم من الماضي ومما يحدث في الجوار.
- القناعة بقدرة المجتمعات على إحداث التغيير.

إنّ القدرة والمرونة التي انتهجها النظام السياسي الجزائري في التعامل مع الاحتجاجات الاجتماعية كما تعبر عن تخوفه من استعمال القوة المادية وبشرعية المطالب، وبهذا انتقل النظام السياسي إلى مرحلة المناورة مع المجتمع، وهو الذي تعلم كذلك عدم المجازفة بمواجهة المجتمع بالعنف من العشرية السوداء، الملاحظة الأخرى هي أن الإصلاحات السياسية في الجزائر، وإن كانت بعض الأحزاب السياسية طرحت مجموعة منها إلا أنه تم في النهاية تكييفها (وهو تعبير عن بداية مرحلة المناورة)، لتخدم بقاء النخبة السياسية داخل النظام في السلطة، وبسبب انقسام الجبهة الوحيدة التي تكونت وهي "التنسيقية الوطنية من أجل التغيير" التي انقسمت بين أحزاب المعارضة المنخرطين فيها من جهة، وبين رابطة حقوق الإنسان والتنظيمات الشبابية[1] من جهة أخرى، ومن ثم يتبين أنه وفي غياب جبهة معارضة موحدة وقوية، قادرة على استقطاب المحتجين، سواء داخل قبة البرلمان أو خارجه، فإن الإصلاحات السياسية تبقى من اقتراح السلطة، ومن خلال التغيير المتدرج ومحاولة كسب التأييد الشعبي لوضع مسار الإصلاحات.

[1]- عصام بن الشيخ، «مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر، مبادرة للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب » **المركز العربي للسياسات ودراسة الأبحاث**، الدوحة، 2011، ص:04

يبدو أنّ اقتراح الإصلاحات الاستباقية كإستراتيجية من النظام السياسي الجزائري لاحتواء الاحتجاجات والمعارضة، يعمل بشكل جيد، يبقي فقط التساؤل حول المدة والأداء السياسيين اللذان يمكن للنظام أن يجابه بهما هذه التحديات، ثم أنه خلافا للحالات العربية الأخرى، فإنّ النظام السياسي الجزائري يحتوي بداخله على مراكز مختلفة للنفوذ السياسي، والتي يقوم على أسسها (مؤسسة الرئاسة، مؤسسة الجيش، حزب جبهة التحرير الوطني بجناحيه المحافظ والإصلاحي)، وأنه تبعا لذلك عرف مراحل تجاذب وتصارع بين الأجنحة، حتى اتصف بنظام حفظ التوازنات الجهوية، كما عرف حالات تصلب ومرونة في التعامل مع الداخل، وهو في الوقت ذاته يبحث عن ضمان التوازنات والتفاهم بين أطيافه أكثر من محاولة الدخول في الصراع[1].

ثانيا: الإصلاحات السياسية 2011: إصلاحات استباقية لمواجهة موجة الانتفاضات

مع بداية أحداث سبتمبر 2011، جاءت مبادرة الجيل الثاني من الإصلاحات السياسية المقترحة في عهد الرئيس بوتفليقة، التي تبينت معالمها مع خطاب رئيس الجمهورية في 15 أفريل 2011، والذي نظر إليه على أنه إعلان واضح وصريح عن وجوب إدخال إصلاحات عميقة على الأسلوب السياسي للعمل، القراءة الأولى لأحزاب المعارضة والتي استبشرت واعتبرت ذلك بالفرصة لإعادة التوازن للعمل السياسي، ورأت أحزاب الموالاة فيه عملية ترسيخ للديمقراطية القائمة أصلا، وكان من أبرز مخرجاتها إعلان رفع حالة الطوارئ المفروض منذ توقيف المسار الانتخابي، واستبداله بقانون مكافحة الإرهاب حتى يسمح بالتظاهر السلمي، وفتح المجال أمام المجتمع المدني وأحزاب المعارضة بالتجمهر، ورفع التضييق على الأحزاب السياسية وفتح باب تكوين أحزاب سياسية جديدة، من خلال صدور قانون الأحزاب الجديد، قال وزير الداخلية أن وزارته تنتظر صدوره[2]. وإضافة إلى ذلك فإن قراءة وجيزة لمطالب المحتجين، تشير إلى أنها لم تمس رئيس الجمهورية ولم تطالب برحيل نظامه، كما جرى في الدول المجاورة، بل كانت جل الانتقادات موجهة للجهاز الحكومي على أدائه الضعيف، مما يسمح بالقول أن الجزائريين لم يعيدوا النظر في إنجاز الأمن والسلم الاجتماعيين اللذان تحققا من مشاريع التسوية السلمية للملف الأمني المتأتيان من مشروع المصالحة الوطنية.

من بين قرارات السلطة السياسية العملية، والتي يمكن قراءتها على أنها مخرجات، لمجابهة الأحداث الحاصلة في المنطقة العربية وتطورها إلى حد إسقاط أنظمة سياسية مثل تونس ومصر، وفي ظل نسق سياسي مترهل ومتراجع للأحزاب السياسية كمؤسسات، إذ عرفت انقسامات، وبدت تحركاتها

[1]- Frédéric Volpi, **Op Cit,** p: 109.

[2]- عصام بن الشيخ، **المرجع السابق**، ص: 04.

مناسباتية، في الوقت الذي فرضت السلطة طوقا على حركة أحزاب المعارضة، التي تكتلت مع شخصيات سياسية ومنظمات نقابية وشبابية ليست تابعة للنظام، إذ ضيقت من تنقل المتظاهرين للانتقال إلى العاصمة، حتى لا تتمكن هذه الأخيرة من حشد المواطنين، علما أن شعبيتها لم تكن بالقوة التي كانت تتوقعها القيادات الحزبية المعارضة والمنضوية تحت التنسيقية، لأسباب ذكرت آنفا، ومن أهم هذه القرارات ما يلي:

1- هيئة بن صالح للمشاورات السياسية حول الإصلاحات: كلف رئيس الجمهورية عبد القادر بن صالح رئيس الغرفة العليا بإجراء اتصالات مع قيادات الأحزاب السياسية، والشخصيات السياسية البارزة، للتشاور حول مشروع الإصلاحات الواجب تبنيها، كي تخرج الجزائر من حالة الركود والانسداد السياسي، في مرحلة تتأجج فيها الانتفاضات بالدول العربية، وخصوصا المجاورة منها، وتعرف الساحة الداخلية احتجاجات شعبية وأخرى نقابية متكررة، وبدأت هذه المشاورات لمدة شهر كامل من تاريخ 21 ماي إلى نهاية شهر جوان 2011، شملت اقتراحات خاصة بقانون الأحزاب والجمعيات، الإعلام والمرأة والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان، وطبيعة النظام رئاسي أو برلماني عوض شبه الرئاسي حينها، كان الهدف منها بعد التنقيح أن تصادق من طرف رئيس الجمهورية لتوضع بين أيدي فقهاء القانون الدستوري لوضع ترتيبات تعديل دستوري يحمل ما خرج به تماما كما جرى مع لجنة المشاورات التي ترأسها عبد القادر بن صالح، والتي انتهت بتعديل الدستور لسنة 1996.

على مستوى إنشاء وتكوين الأحزاب السياسية وإجراءات منحها الاعتماد أو رفضه، وكنتيجة للمشاورات، صدر قانون 12-04[1] الذي جاء بحسب الديباجة ليضمن تمثيلا أوسع لشرائح المجتمع، تجديد النخب، واضعا أطرا سياسية وقانونية لتنظيم عمل الإدارة التي انتقدت كثيرا لتماطلها في الرد على طلبات تكوين الأحزاب والجمعيات السياسية والمدنية، إذ صرح بأنه يعتبر الحزب مقبولا تكوينه بعد انقضاء الأجل القانوني الذي حدد بـ 60 يوما من تاريخ إيداع الملف لدى إدارة وزارة الداخلية، ويفرض على الإدارة تعليل الرفض وقابلا للطعن[2] أمام مجلس الدولة في أجل أقصاه 30 يوما، وإذا قبل فيتم الإعلان عليه وإشهاره في يوميتين وطنيتين على الأقل.

ما يؤخذ على هذه الهيئة أن مقترحات الإصلاح لم تأخذ طابعا وطنيا من خلال استفتاء شعبي أو على الأقل بالتشاور مع كل القوى السياسية المشكلة للحياة السياسية في الجزائر، لاستبعاد أصوات من تبقى من الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة، وهو ما أثار ردة فعل عبد الحميد مهري الرافض للمشاركة في المشاورات مطالبا بإدماج جميع الجزائريين فيها، كما أن اللجنة وضعت شروطا

[1]- قانون 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية، ج ،ر،ج، ج، العدد: 02، بتاريخ 15 يناير 2012.

[2]- المادة 20 من قانون الانتخابات 12-04.

مسبقة، أهمها عدم المطالبة بالرجوع عن المكاسب السياسية المحققة، ولا تشديد المطالبة على متابعة ملفات الفساد التي هي بأيدي مديرية المخابرات للتحقيق فيها، ما يلاحظ كذلك على هذه المشاورات أنها لم تفرض من قبل حراك سياسي مثل ما حصل في دول عربية كثيرة، بل كانت من صلب النظام السياسي، كما أنها تمت مع هيئة مشاورات، تشكلت من داخل النظام نفسه وترأسها عبد القادر بن صالح[1]، باقتراحه لحزمة من الإصلاحات، نادى إليها أحزاب الموالاة وأحزاب المعارضة، وتلخصت المشاورات في التعبير عن آرائهم وتكللت بتقرير تم رفعه إلى رئيس الجمهورية للبت فيه، مع العلم أن أحزابا وشخصيات عارضت الفكرة ولم تشارك فيها[2].

سارع النظام السياسي في الجزائر إلى استباق الظروف والإسراع بطرح بعض الإصلاحات، في محاولة سياسية لترتيب الأمور بشكل يوحي أنّ النظام يبحث عن أقرب السبل لحل المشاكل العالقة، والعمل على الاستقرار، ما دفعه لإدخال إصلاحات وصفت بالترتيبية وأن الغرض منها كان تهدئة الأوضاع لتفادي العدوى لا غير[3]، وتتلخص فحوى هذه الإصلاحات السريعة في رسالتين، الأولى موجهة للدول الغربية مفادها أنّ الجزائر تقوم بالإصلاحات اللازمة لضمان الاستقرار وأن لا خوف على استثمارات هذه الدول ومصالحها في الجزائر، والثانية موجهة إلى الرأي العام المحلي ومؤداها أنّ الدولة ماضية في إصلاح النظام ومحاربة الفساد، وتعتمد مقاربة السلطة السياسية في الجزائر لمواجهة الغضب الشعبي خصوصا في ظل أحداث الربيع العربي، على البدء بالمبادرة والتحكم في مساراتها حتى تبقى الطرف الأقوى والمتحكم في المعادلة[4]، وصفت المعارضة مشروع الإصلاحات الذي اقترحته السلطة في الجزائر بأنه عملية تجميلية لنظام الحكم وأنها تكريس للوضع القائم، إلا أنها

---

[1]– أنشئت هيئة المشاورات ببيان لرئيس الجمهورية بتاريخ 02 ماي 2011، ترأسها رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح وساعده مستشار رئيس الجمهورية محمد علي بوغازي والجنرال المتقاعد محمد تواتي، انطلقت المشاورات من 21 ماي إلى 30 جوان 2011، وتمثلت مهمتها في إجراء مشاورات مع الطبقة السياسية والشخصيات الوطنية البارزة حول محاور الإصلاح السياسي، لأجل وضع مراجعة قوانين الانتخابات والإعلام، الأحزاب والولاية ومسألة ترقية مشاركة المرأة في الحياة السياسية، تقرير يرفع إلى رئيس الجمهورية حول الإصلاحات التي يتوجب إدخالها، والتي ستكون محور التعديل الدستوري لسنة 2012.

[2]– قاطعت هذه المشاورات كل من حزب جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب عهد 54 وشخصيات مستقلة من رؤساء حكومات سابقين مثل السيد علي بن فليس، مولود حمروش، مقداد سيفي وأحمد بن بيتور ورضا مالك.

[3]– نادية غالم يزبك، «الحد من التغيير بالتغيير»، **مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، ماي 2018، ص.04

[4]– ثمة جملة في رواية "الفهد" لجوزيبي دي لامبيدوزا تلخّص بدقة مقاربة قادة الجزائر للسياسة منذ أن ظفر هذا البلد باستقلاله من فرنسا العام 1962، تقول: "إذا ما أردنا إبقاء الأمور على حالها، فيتعيّن أن تتغيّر هذه الأمور".

تعبر كحركة استباقية، في نفس الوقت، عن قدرة النظام على البقاء في وجه الموجة وعلى احتواء الاحتجاجات، نظرا لتجربته في إدارة الأزمة في مرحلة المأساة الوطنية، وهي حركة سياسية وصفها البعض على أنها تحريك للأشياء في كل الاتجاهات حتى تعود كل الأشياء إلى مكانها[1].

1- **رفع حالة الطوارئ أفريل 2011**: أعلنت حالة الطوارئ بناء على مرسوم حالة الطوارئ الذي صدر بتاريخ 09 فبراير 1992، الأمر الذي دفع بالآلاف بالالتحاق بالجبال وحمل السلاح وبداية مرحلة العنف والعمليات الإرهابية، مما دعا إلى إصدار مرسوم ثاني بتاريخ 30 سبتمبر 1992 لمكافحة الإرهاب. ومع مجيء السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجزائر في 1999، عمل على تحقيق الهدف الأول من برنامجه وهو وضع حد للإرهاب وتوقيف عشرية الدم التي كادت أن تقضي على الدولة وعلى المجتمع، وبالنظر إلى التفاف الشعب حول مشروع الوئام والمصالحة الوطنيين، وتعافي الاقتصاد الوطني وتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية، كان الدور على المطالبة برفع حالة الطوارئ، خصوصا في مرحلة الانتفاضات العربية، إذ أمر الرئيس الحكومة بالتحضير لإقرار رفع حالة الطوارئ مع التأكيد على قانون مكافحة الإرهاب، وذلك للسماح لأحزاب المعارضة التي لا تنتهج العنف من الخروج في المظاهرات السلمية وللمطالبة بحقوقها، وإلغاء مظاهر التشديد أو التضييق المفروض على أعمال الأحزاب السياسية والمجتمع المدني[2].

في الوقت الذي كانت تتخبط الحكومة دون النجاح في حل ملفات معقدة مثل السكن والشغل وتسقيف أسعار المواد الاستهلاكية، وكان التضييق على سلمية التظاهر بمكانه إشعال فتيل الاحتجاجات كتلك الحاصلة بالمنطقة العربية. وعلى الرغم من ذلك لم تسمح السلطة للتنسيقية الوطنية من أجل التغيير، التي كانت قررت القيام بمسيرات كل يوم سبت بالجزائر العاصمة للمطالبة بالتغيير الكلي من خلال تكوين مجلس تأسيسي يجمع كل التيارات السياسية، في محاولة للاستفادة من موجة الانتفاضات العربية والضغط على السلطة التي ردت بأن مطالب المحتجين اجتماعية وليست سياسية، ومورس على مسيراتها تضييق كبير لمنع التحاق المتضامنين معها لدواعي أمنية بحسب بيانات وزارة الداخلية. كما قام رئيس الجمهورية بمساءلة الوزراء انفراديا حول حصيلة أعمالهم، نظرا لامتعاض المواطنين من نتائج القطاعات الوزارية المتدنية، وكانت نسبة المشاركة الضعيفة للهيئة الناخبة في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 دليلا واضحا عن ضعف مصداقية وقدرة الحكومة على تنفيذ برنامج الرئيس والتي ترجمها المواطن بصورة مباشرة من خلال امتناعه عن التصويت، لا يمكن إنكار بأن الاحتجاجات الشبابية في البلدان العربية وفي الجزائر مع بداية 2011، تتمتع بالوطنية التي لا يمكن

[1]- Nedjib Sidi Moussa, **Op Cit**, p: 86.

[2]- عصام بن الشيخ، **المرجع السابق**، ص:07.

تغييبها، وتدخل في إطار شعور وطني في زي جديد، يخالف الخطاب التقليدي للنخبة الذي يراد منه امتلاك حق احتكار الشرعية والبقاء في السلطة، كما تلازم حق احتكار الشرعية التاريخية مع ظهور بوادر الفساد السياسي والمالي كنتيجة مباشرة، ومطالب إعادة النظر في الممارسات السياسية المشبوهة للوزراء وبعض القيادات العسكرية، أدت إلى إعادة النظر في شرعية الأنظمة القائمة[1].

3- قانون الأحزاب 12-04 وأثره على الانتخابات التشريعية: شكلت الانتخابات التشريعية التي جرت في 10 ماي 2012 والانتخابات المحلية بتاريخ 29 نوفمبر 2012، اختبارا للقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية 12-04، والذي على أساسه يمكن تحليل المشهد السياسي الجزائري وقياس مدى الحرية في تأسيس أحزابا جديدة، وكذلك قياس قدرة الأحزاب السياسية من تجسيد العودة الفعلية للعمل الديمقراطي، كون تنافس الأحزاب وتشكيلها للحكومة بناء على نتائج الانتخابات هو المؤشر الصحيح على نجاح العمل الديمقراطي من عدمه، إن كان ذلك ممكنا نظريا، فإن آليات وعوامل أخرى بإمكانها أن تتدخل لإعطاء نتائج ليس سهلا توقعها.

بناء على ذلك، فإنّ القانون العضوي للأحزاب المستمد من نصوص الدستور، يضع قيودا موضوعية، إذ يحضر قيام أحزاب على أسس الجهة أو العرق أو أن تكون له مصالح مع جهات خارجية إلا أنه يتعارض بين نصوصه فيما يتعلق بالأساس الديني، فمن جهة يحضر إنشاء حزب سياسي على أساس ديني كي لا تتكرر تجربة التعددية وتوقيف المسار الانتخابي، وهي مسئولية تلقى على الحزب المحل والمحظور، وفي المقابل يؤكد على ضرورة احترام إنشاء الحزب لمبادئ الدين الإسلامي لا كعقيدة بل كسلوك، إذ يحظر على كل من ثبتت مشاركته في الأعمال الإرهابية من الدخول في عضوية أي حزب سياسي، إضافة غلى ذلك وضع القانون شروطا، كعدد الأعضاء الذين من المفروض أن يحضروا المؤتمر التأسيسي للحزب (500) من 16 ولاية على الأقل والذي مثل حاجزا، ذلك أنه بالنسبة لحزب جديد، وفي غياب وسائل إعلام وطنية بإمكانها الإعلان والإشهار للحزب، من الصعب أن يجمع مؤسسوه هذا العدد، وبالتالي يظهر وكأنه تكريس لبقاء الأحزاب الموجودة في الساحة السياسية الجزائرية، كما يمكن اعتباره مانعا غير مباشر[2].

جاءت الانتخابات التشريعية لسنة 2012 في وقت تمر به المنطقة العربية باستمرار الانتفاضات وسقوط بعض الأنظمة العربية، بينما في الجزائر حملت نفس المرحلة آمال الشعب في التغيير العميق

[1]- Lahouari Addi, « Le régime algérien après les révoltes arabes », **Mouvements,** 2011/2, N° 66,p: 90.

[2] - بوحنية قوي وهبة لعوادي، «إصلاح قانون الأحزاب الجزائري»، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد الثاني عشر، جانفي 2015، ص : 177.

ومرحلة مفصلية في التحول الديمقراطي وترسيخ دولة القانون، ففي الوقت الذي راهن العالم على انتقال عدوى الانتفاضات إلى الجزائر، وقفت السلطة في حيرة من الكيفية التي تستطيع من خلالها ضمان بقائها في سدة الحكم، مع تقديم التنازلات التي تجعل الرأي العام المحلي والدولي يقتنع بعمق الإصلاحات[1]، وهما خيارين معقدين، من الصعب التوفيق بينهما، وظهر أن إستراتيجية ربح الوقت، قد نجحت في تمرير المرحلة دون اضطرابات كبيرة، فرفع حالة الطوارئ مع تضييق تحركات التنسيقية (أحزاب المعارضة)، وإصدار قانون الانتخابات 12-04 الذي وعد برفع الحجز وفتح المجال مرة ثانية أمام تأسيس الأحزاب السياسية (وهو ما جرى فعلا لكن بالوصفة التي ارتضتها السلطة)، أبرزت المرحلة كثرة قوائم الأحرار الانتخابية، في مقابل الانقسامات داخل الأحزاب السياسية المعارضة.

4- الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات: أنشأت يوم 06 مارس 2016، وذلك بموجب المادة 194 من الدستور المعدل في فبراير 2016 في مكان اللجنة الوطنية القضائية للإشراف على الانتخابات وكذلك اللجنة الوطنية السياسية لمراقبة الانتخابات، صدر القانون المتعلق بهذه الهيئة في 25 أوت 2016، بعد أن تمت المصادقة عليه من قبل المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وتتكون اللجنة من 410 مراقبا تترأسهم شخصية وطنية مستقلة يعينها رئيس الجمهورية، وقد قع الاختيار على الأستاذ عبد الوهاب دربال[2]، وتهدف إلى "السهر على شفافية ومصداقية الانتخابات التشريعية والرئاسية والمحلية والاستفتاء، بدء باستدعاء الهيئة الناخبة إلى غاية الإعلان عن النتائج المؤقتة للاقتراع"[3]، وتتمثل مهامها كذلك في مراجعة القوائم الانتخابية وضمان إنصاف المرشحين من حيث حقوقهم في وسائل الإعلام ضمن الحملات الانتخابية، كما تهتم بمتابعة تفاصيل العمليات الانتخابية وعمليات الفرز عند الصناديق وحين عد وفرز الأصوات مع ضمانها لحضور ممثلي الأحزاب في كل العمليات المتصلة بالانتخاب.

من الشروط الضرورية التي وضعها المشرع للانضمام إلى الهيئة، أن يكون العضو من الكفاءات المستقلة ممثلة لجميع ولايات الوطن وممثلة للجالية الوطنية بالخارج، ويكون أعضاؤها من المجتمع المدني، وأن لا ينتمي أي من أعضائها إلى حزب سياسي ولا يحضر اجتماعاته أو أي من

---

[1] – منير مباركية، الانتخابات التشريعية في الجزائر، 10 ماي 2012، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، بيروت، 2012، ص.03

[2] – المرسوم الرئاسي 17-07 الصادر بتاريخ 04 جانفي 2017 والمتضمن تشكيل اللجنة الاسمية للهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، **ج،ر،ج،ج**، العدد 01، سنة 2017.

[3] – المادة 194 من دستور 2016.

فعالياته، وذلك للحفاظ على نزاهة وحيادية عمل هيئة المراقبة، وعلى الرغم من ذلك لاقت الهيئة انتقادات من طرف أحزاب المعارضة، إذ لم تر فيها سوى هيئة مراقبة لا تتمتع بالصلاحيات الحقيقية التي تسمح لها بالرقابة الفعلية، كما ورد على لسان عبد المجيد مناصرة عن جبهة التغيير، ورأى محمد دويبي عن حركة النهضة أن الهيئة لا تملك المؤهلات والصلاحيات، إذ أنها لا تعدو أن تكون جهازا للمراقبة لا للتنظيم وهناك فرق واضح بين التنظيم والمراقبة بحسبه[1].

5- إصلاحات المجتمع المدني وترقية الحقوق المدنية والسياسية: وتمثلت في:

أ- **المجتمع المدني حقوق الإنسان:** تفترض الدراسات والأدبيات السياسية أن المجتمع المدني يمكن أن يتجسد في ثلاث توجهات متباينة، التوجه الأول وهو ذلك النمط الذي يمثل التطابق والانسجام أي أنه يساوي بين المجتمع المدني والدولة، والتوجه الثاني الذي يجعل من المجتمع المدني مجالا مستقلا عن الدولة، والتوجه الثالث وهو الذي يرى إلى الدولة بوصفها ظاهرة فرعية أو ثانوية بالعلاقة مع المجتمع المدني، ووفقا لهذه النظرية ليست الدولة هي التي تكيف المجتمع المدني وتنظمه، بل هو الذي يكيف الدولة وينظمها[2]، ويبدو بكل وضوح وعلى الرغم من أن دستور 28 نوفمبر 1996 جاء ليقر المكتسبات المحققة في دستور فبراير 1989 وعلى رأسها تثبيت حقوق الإنسان، وهو بذلك يصبح دستور قانون لا دستور برنامج، وبالتالي ليس من الضروري أن تتعارض توجهات الدولة وتوجهات المجتمع المدني، مادامت الدولة تحافظ على الحريات السياسية والمدنية، في المقابل نص دستور 1996 في المادة (42) على أن "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به مضمون ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته واستقلال البلاد"، إلا أن الطبيعة السلطوية التي يتميز بها النظام السياسي الجزائري لا تسمح بأن تكون هناك منظمات مدنية مستقلة عن التوجه السياسي للنظام، ومن هنا يصعب فهم العلاقة بينهما لصعوبة الإرث التاريخي المكون للثقافة السياسية للنظام الجزائري ككل.

بالرجوع إلى حساسية مرحلة الانتفاضات التي مرت بها الجزائر، فإنه يظهر انتعاش المجتمع المدني بآليات تحت وطنية، أي تلك التي ترتبط بالانتماءات الفرعية على شاكلة حركة العروش، أو تلك المرتبطة بالهوية الفرعية كما جرى مع أحداث مدينة غرداية، أو بتلك المرتبطة بالتوازن التنموي وترقية العدالة في توزيع فرص العمل كما يجري تكرارا بمنطقة الجنوب بورقلة وتقرت ومدن أخرى،

---

[1]- القانون العضوي 16-11 المتعلق بمهام الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، الصادر بتاريخ 28 أوت 2016 **ج،ر،ج،ج**، العدد 50، سنة 2016.

[2]- خلدون حسن النقيب، **آراء في فقه التخلف - العرب والغرب في عصر العولمة**، دار الساقي، ط1، بيروت، 2002 ص: 19.

وعلى إثر الاعتصام الذي قام به البطالون في مدينة ورقلة بتاريخ 14 مارس 2013، تأسست اللجنة الوطنية للدفاع على حقوق البطالين[1]، أو حركة المجتمع المدني في مدينة عين صالح الجنوبية، أين احتشد المواطنون في مظاهرات استمرت لأيام للمطالبة بوقف مشاريع استخراج الغاز الصخري.

يُعبر ماسبق بيانه عن تراجع قوة المؤسسات السياسية للدولة في الاستجابة للمطالب الاجتماعية، وهو مؤشر على ضعف الأداء الحكومي في مقابل تزايد حجم المطالب، مما أجج حركة المجتمع المدني المميز بالمطالبة بالحقوق، في مناطق داخلية كان يعتقد أنها بعيدة عن التجاذبات السياسية التي تعرفها المدن الكبرى بالشمال، إلا أنه وفي المحصلة تبقى جمعيات المجتمع المدني رهينة توجه النظام لانعدام الاستقلالية المالية، فهي إما مرتبطة بالتنظيمات الطلابية والتي ينتمي أغلبها لتيار سياسي أو حتى حزب معين فهي تدعم تحركه ولا تباشر إلا باستشارة أجندة هذا التيار أو ذاك، أو تابعة لنقابات عمالية هامشية ومطالبها قطاعية أي أنها لا ترقى إلى المطالب الوطنية، وهو الأمر الذي يجعلها وسيلة للتعبئة الجماهيرية في يد السلطة، وبالرقابة على حركية المجتمع ككل[2]، وطرأت عدة تعديلات إبتداءاً من التعديلات الدستورية لسنة 2002 مروراً بتعديل 2008 ثم آخر تعديل 06 مارس 2016، الذي استهدف ترقية إحدى مكونات الهوية الوطنية إلى مصاف اللغة الوطنية.

ب- حقوق المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر من خلال إصلاحات ما بعد 2011: لأجل إعطاء النظام السياسي صورته المدنية وصفة دولة القانون، تماما كما تفرضه صيرورة التحديث العالمية، وتطبيق المعاهدات والاتفاقات الدولية المختلفة، خصوصا فيما يتعلق بترقية حقوق الإنسان وتحديدا في الشق المتعلق بحقوق المرأة، تظهر ترجمة أبرز معالمه في إصدار القانون العضوي المحدد لترقية المرأة الجزائرية ومشاركتها السياسية، وأقل ما يمكن قوله عنه هو أنه وإن لم يكن مطلبا نابعا من الداخل، بقدر ما كان إرضاء وتطبيقا لأجندة المنظمات الدولية التي أصبحت الجزائر تنتمي إليها، تحتم ترقية المرأة التي كانت نقطة سوداء في التقارير الأجنبية لمركز البحث الدولية، لذلك فإن الهدف منه كسب أكبر قدر ممكن من تأييد للشرعية الداخلية بسند خارجي، بهدف رفع الضغوط الخارجية على النظام السياسي الذي يواجه إمكانية انتقال عدوى الانتفاضات العربية، وعليه صدر القانون العضوي 12-03[3] المتعلق بكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

---

[1]- عمراني كربوسة، «المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن ...أي دور؟»، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** العدد: 16، سبتمبر 2014، ص: 161.

[2]- هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر: 1989-1999، **مذكرة ماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص:108.

[3]- القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012، المتعلق بكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، **ج ر ج ج**، رقم 01، بتاريخ 14 يناير 2012، ص: 46.

على الرغم من تصديق الجزائر على المواثيق الدولية المرتبطة بترقية حقوق المرأة وتأكيد الدساتير والمواثيق الوطنية[1] لهذا المسعى، يبقى أن التجسيد الفعلي لهذه الحقوق لم يظهر جليا إلا بعد سنة 2008، حيث نصت المادة 31 مكرر من التعديل الدستوري لسنة 2008، على أن تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، لقي هذا القرار ترحيبا كبيرا وارتياحا لدى مؤسسات المجتمع المدني، وتم إدراجه في التعديل الدستوري لسنة 2008، وفتح بذلك المجال أمام المرأة من التواجد في المؤسسات التنفيذية، وعطفا على ذلك، صدر القانون العضوي رقم 12-03 بتاريخ 12 جانفي 2012 لتوضيح وتحديد كيفية تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، لقد أخذ في الحسبان الاعتبارات الاجتماعية للمجتمع الجزائري المحافظ، حول مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، وعليه حدد نسبة (الكوتا) بالنظر إلى رقعة البلدية وتعداد سكانها الذي حدده بألا يقل عن 20.000 نسمة، مما يسمح بالحفاظ على الطابع المحافظ للمرأة في البيئة الصحراوية ذلك أن البلديات في الجنوب نادرا ما تصل إلى كثافة سكانية بذلك التعداد، ولا يقف عند هذا الحد بل يذهب إلى وجوب تقسيم المقاعد على النساء في المجالس المنتخبة أيضا[2].

سمح هذا القانون برفع نسبة المشاركة النسائية في المجالس المنتخبة بشكل واضح، إذ بعد ما كانت نسبة المقاعد المشغولة من طرف البرلمانيات في المجلس الشعبي الوطني في العهدة السابقة تقدر بـ30 مقعدا ارتفعت نسبة حضورهن إلى 146 مقعدا بعد انتخابات ماي 2012، أي بنسبة 31.60%، كما ارتفعت نسبهن في المجالس المحلية المنتخبة لنفس الفترة من 0.58% في سنة 1997 إلى ما نسبته 18% سنة 2012[3]، كما تم التأكيد على رفض القائمة التي لا تحترم هذه الشروط أي وجود نسبة مشاركة نسوية بحسب المعايير السالفة الذكر، وأنه يستخلف المقعد الشاغر من نفس

---

[1]- نص دستور 1963 و 1976 على المساواة وإلغاء أي تمييز يقوم على "الجنس أو العرق أو الحرفة"، بينما شكل دستور 1989 القطيعة الفعلية مع المواثيق الأولى في مجال حقوق المرأة، عندما نص أن "مؤسسات الدولة السياسية تبنى بمشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية وتحقيق العدالة الاجتماعية، المساواة وضمان الحرية لكل فرد"، وأكد على الحريات والحقوق المدنية والسياسية والمشاركة السياسية في المجالس المنتخبة وكيفية ممارستها.

[2]- لتفاصيل أكثر حول توزيع المشاركة النسوية في انتخابات المحلية للبلديات والولاية وانتخابات المجلس الشعبي الوطني، يمكن الرجوع إلى نص القانون العضوي 03/12، ولتحليل أنظر: ياسين ربوح، «ترقية الحقوق السياسية للمرأة في الجزائر: بين النصوص القانونية والممارسة الميدانية»، ندوة دولية بعنوان **(ترقية المشاركة السياسية للمرأة كدعامة أساسية لمسارات الإصلاح السياسي والتنمية المستدامة)**، من تنظيم وزارة الداخلية، 17-18 مارس 2018، الجزائر.

[3]- ياسين ربوح، «ترقية الحقوق السياسية للمرأة في الجزائر: بين النصوص القانونية والممارسة الميدانية»، ندوة دولية بعنوان **(ترقية المشاركة السياسية للمرأة كدعامة أساسية لمسارات الإصلاح السياسي والتنمية المستدامة)**، تنظيم وزارة الداخلية، 17-18 مارس 2018، الجزائر.

الجنس لاستبعاد أي تلاعب على الاستخلاف، وتحفيزات على شكل مساعدات مالية للأحزاب التي تعمل على توفير حظوظ أكثر بالتناسب مع عدد مرشحاتها في الانتخابات البلدية، الولائية والوطنية.

يُعبر هذا الأمر في حد ذاته عن مساس بالحريات الأساسية، ولنفرض أنّ الأحزاب وعلى الرغم من وجود النية الحسنة لديها في إشراك المرأة الجزائرية، هذه الأخيرة والتي تتميز كثيرات منهن بروح المحافظة الاجتماعية مع إرادتهن في المشاركة السياسية، لكن بسبب المجتمع الجزائري المحافظ في نسبته الغالبة وبالنظر إلى حداثة التجربة النسائية في العملية السياسية، أمكن أن تكون نسبة النساء بسبب شرط الكوتا في هذه الأحزاب كبيرة، ومع ذلك يمكن أن تفضل بعض المناضلات الجنوح بأنفسهن للمهن بالأسباب الموضوعية المذكورة سابقا، وفسح المجال أمام كفاءات رجالية لها خبرة وحنكة أكبر، وهذا سيؤدي بإعاقة الحزب ماليا، وسيظهر من هنا أن قرار إدراج الكوتا أو النسبة، على الرغم من إيجابياته في ترقية المرأة، إلا أنه أزاح عنصر التجربة والكفاءة السياسيتين اللتان يتوجب أن تبقيان محور الترشيح وجوهره، في الحالات التي تخص المناضلات الأقل تجربة ومن ثم إجبارية وجود فعلي لتلك النسب النسائية في المجالس المنتخبة يمكن أن يحول دون صعود الكفاءة بغض النظر عن جنس حاملها، وهو أمر يمكن أن يرى إليه على أنه شراء للذمم النسائية وتحفيزهن لتبني مشروع السلطة، وذلك من خلال إدخالهن المجالس المنتخبة وإن كانت خبراتهن قليلة، إلا أنهن سيأخذن مقاعد داخل هذه المجالس المنتخبة بقوة قانون الكوتا، فيصبحن أقرب إلى التعيين منه إلى التمثيل الانتخابي بصوت الناخبين[1].

ج- حرية الصحافة وقانون الإعلام: جاء قانون الإعلام الجديد والذي حمله القانون العضوي 12-05[2]، بعد صدور قانون الإعلام المتعدد الأول في حياة الجزائر المستقلة (90-07)، الذي فتح مجال الإعلام أمام الأحزاب والجمعيات والمؤسسات المعنوية والشخصية، والذي تحكمت فيه الظروف الأمنية وإعلان حالة الطوارئ وتجميد العمل بالدستور وقع حجب تام للكثير من الحريات الإعلامية وغيرها، وبات ما يكتب في غير التوجه الرسمي للسلطة بمثابة عملا تحريضيا إن لم يكن إرهابيا، ومما زاد في تراجع العمل الإعلامي والصحفي ما تعرض إليه كثير من الصحفيين والإعلاميين من تضييق، وحتى تصفيات جسدية على أيدي الجماعات المسلحة، ثم وبعد عودة الأمن والاستقرار مع نهاية المأساة الوطنية، استمرت التجاوزات ولكن من الإدارة هذه المرة، وبتعسف بعض المسئولين في تأويل العمل الصحفي، فتوجب رفع حالة التضييق التي عانى منها الصحفيون الذين قاموا بإنشاء

[1]- طارق عاشور، «الإصلاح السياسي العربي بعد 2011، تحليل الحال الجزائرية»، في عبد الإله بلقزيز (محرر)، **المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص:41.

[2]- القانون العضوي المتعلق بالإعلام 12-05، **ج**، ر، **ج**، **ج**، العدد 02، الصادر بتاريخ: 14 فبراير 2012.

النقابة الوطنية للصحفيين الجزائريين (SNJA) والمطالبة بحرية أكثر، جاءت حزمة الإصلاحات لسنة 2012 القانون 12-05، لإلغاء الفصل المتعلق بالجزاءات المترتبة على الأخطاء الصحفية عن الصحفيين وتحويلها إلى باب الجنح. كما أنشأ بفضل هذا القانون سلطة لضبط العمل الصحفي، وفتح مجال الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية أمام القطاع الخاص الوطني والمنظمات والمؤسسات التي تعمل تحت طائلة التشريع الجزائري، وأمر بفتح مجلس أعلى لأخلاقيات مهنة الصحافة[1].

المطلب الثالث: تقييم الأحزاب السياسية للإصلاحات والتحديات الراهنة

تُعتبر المشاركة السياسية للأحزاب في الحياة السياسية عامة وفي السلطة خصوا من أهم المؤشرات على نضج العملية السياسية، ولقد تباينت مواقف الشخصيات السياسية البارزة والأحزاب السياسية، سواء تلك المتواجدة في التحالف أو في المعارضة، حول الشكل النهائي الذي اعتبر كمخرجات للمشاورات والاقتراحات التي تمت بين هيئة المشاورات وبين هذه الأطراف، إضافة إلى ذلك فإن طبيعة المشاركة السياسية تتحدد عموما بعوامل منها ما هي منظورة ونظرية وبالإمكان قياسها وتفسيرها، وأخرى لا تظهر وتخضع لقدرة السلطة أو الحزب على التعامل مع الطرف الآخر سواء بالمناورة أو بالتعاون الاستراتيجي، وتعبر حالات التحالف بين تيارات قليلة التوافق حول المشاريع السياسية ظرفيا عن تطور العمل السياسي واكتساب التجارب، لكن وبغض النظر عن أي العوامل التي أوصلت حزبا ما إلى الوجود داخل دائرة صناعة القرار، فإن ذلك من المحطات الهامة في التجربة السياسية للحزب وللنظام السياسي بصفة عامة.

أولا: مواقف أحزاب الموالاة من الإصلاحات السياسية لما بعد 2011، (الانقسام والتنافر)

في بداية تجربة عودة المسار الانتخابي التعددي، ومجيئ عبد العزيز بوتفليقة، تكون تحالف سياسي بين حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحزب إسلامي وهو حركة مجتمع السلم في 2003[2]، لهدف رئيسي وهو ضمان نجاح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في المرور إلى عهدة ثانية، وهو ما يضمن استكمال البناء المؤسساتي، إلا أن هذا التحالف أعاق في الواقع توازن العلاقة بين السلطة التنفيذية والبرلمان المكون من تيارات أخرى وأغلق المجال لمشاركة أغلب المكونين للكتل البرلمانية للأحزاب الثلاثة، وهذا يضع أمام الباحثين أول إشكال العمل الديمقراطي بالفلسفة الفرنسية عكس الفلسفة البريطانية خصوصا في وضع الدساتير، حيث يخضع الفرنسي إلى المنطق والعقل،

[1]- عبد القادر قندوز ومحمد الطيب الزاوي،« الإصلاحات الإعلامية في الجزائر»، ورقة مقدمة في **اليوم الدراسي حول الإصلاحات السياسية الجديدة وإشكالية الاستقرار الداخلي في الجزائر**، ورقلة، 2012، ص ص 04-05.

[2]- ناصر جابي، «الانتخابات التشريعية الجزائرية، انتخابات استقرار أم ركود»، **المرجع السابق**، ص:07.

بينما يخضع الفكر السياسي البريطاني للتجربة والتمثيل النسبي الذي يضمن الحق لكل الفئات المشاركة في البرلمان. دخلت حركة مجتمع السلم بقيادة أبو جرة سلطاني، كقوة حزبية في التحالف الرئاسي وفي الحكومة، وساندت الرئيس في الانتخابات الرئاسية ودعمت الرئيس للذهاب إلى العهدة الثانية، وتمكنت من تولي 07 حقائب وزارية في حكومة التحالف الرئاسي، إلا أن المعارضة الشديدة داخل الحزب نفسه، وصراع القيادة أدى إلى انقسامها إلى حزبين، سمي الثاني الذي انبثق منها بحزب جبهة التغيير الوطني بقيادة الرجل الثاني في حمس والبرلماني عبد المجيد مناصرة، بينما بقي أبو جرة سلطاني رئيسا لحمس، كما طرحت حمس فكرة الإصلاحات الجذرية والشاملة، كأولوية في ذلك الوقت كما ثمّنت قرار رئيس الجمهورية برفع حالة الطوارئ، الذي اعتبرته من مطالبها المستمرة، لفتح باب وسائل الإعلام العمومية أمام أحزاب المعارضة وفعاليات المجتمع المدني، شاركت الحركة في المشاورات الموسعة مع هيئة بن صالح حول الإصلاحات، كما طالبت بنشر نص التقرير النهائي الذي توصلت إليه هيئة المشاورات، لإضفاء مزيدا من الشفافية والمصداقية على الأدوات الكفيلة بتنفيذ الإصلاحات وفتح نقاش موسع مع الأحزاب والسلطة[1].

بعدما انتهت الهيئة من المشاورات وأعد التقرير النهائي لرفعه إلى رئيس الجمهورية، امتنعت كتلة الحركة عن التصويت بسبب التعديلات التي أدخلها نواب حزب جبهة التحرير الوطني في البرلمان، وحمَّلتهم مسؤولية تحريف حصيلة المشاورات، وطالبت بتعيين حكومة تسيير أعمال تكنوقراطية، كي تعطي الانتخابات المزيد من النزاهة والشفافية، طالب أبوجرة سلطاني السلطة السياسية حينها بتنظيم استفتاء، بعدما لاحظ أن الإصلاحات أفرغت من محتواها عند مرورها بالبرلمان، وأصبحت لا تستجيب لما جاء في خطاب رئيس الجمهورية لشهر أفريل، وبهذا ترمي حركة حمس الكرة في مرمى الرئيس بوتفليقة، وتدعوه إلى ضرورة تدخله لوقف انحرافات الأغلبية، وإعادة سكة الإصلاحات إلى طريقها، بالتحفظ على التعديلات التي أدخلها نواب جبهة التحرير الوطني على نصوص مسودة الإصلاحات التي صادق عليها النواب، وتبين في الأخير أن الحركة وقعت في فخ العملية السياسية التي وكأن الهدف منها لم يكن سوى إضفاء الشرعية على مشروع الإصلاحات برؤية السلطة، وأن عملها في البرلمان كان تجميليا لعمل السلطة بحزبيها القويين حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، فظهر أن تغير موقع الحركة وبداية العد التنازلي لخروجها من التحالف[2].

---

[1]– هيئة المشاورات تؤكد تسليم تقريرها إلى الرئيس وتعتبر نشره من صلاحياته، **جريدة الخبر**، 2011/07/22.

[2]– أبوجرة سلطاني في ضيافة منتدى البلاد: الوضع لا يحتمل المجاملات ولا مجال للمغامرة بالجزائر، **حمس. نت**، 2011/10/17،

إن التغير السريع في الخارطة السياسية للأحزاب الجزائرية، وسرعة تغير المواقع للأحزاب السياسية، يشير إلى ضبابية في فهم المنطلقات الفعلية الكامنة وراء السلوك الحزبي، سواء من خلال قيام التكتلات وتفسخها من جهة، أو من جهة تغير معطيات نتائج الانتخابات التشريعية التي تلت إصلاحات قانون الأحزاب وخصوصا النظام الانتخابي من خلال قانون 12-04 والذي ستعبر انتخابات 2012 عن عمق وطبيعة الإصلاحات في الواقع وصدق السلطة في التعامل بنزاهة وشفافية في تطبيق آليات العمل الديمقراطي، والتي شدد القانون المتعلق بالنظام الانتخابي على تطبيق كل الآليات الكفيلة بالسماح بتحقيق الشفافية، سواء بحضور ممثلي الأحزاب ومراقبي المترشحين الأحرار، أو من خلال استعمال الصناديق الزجاجية الشفافة والبصمة في مكان الإمضاء، وتحديد الوكالات، وتصويت أعوان الأسلاك الأمنية بمقرات سكناهم وغيرها من القيود التي فرضها القانون الانتخابي لضمان نزاهة العمليات الانتخابية.

ثانيا: أحزاب المعارضة ونشأة التنسيقية الوطنية للتغيير والديمقراطية (CNCD)

أفضت الانتخابات التشريعية التي جرت في العاشر من ماي 2012 إلى ردود أفعال متباينة لدى المعارضة، ففي الوقت الذي رأت فيه الأمينة العامة لحزب العمال أن نتائج الانتخابات وعلى الرغم من الضمانات المقدمة وقانون النظام الانتخابي بكل ما يحمله، إنما هو تكريس للوضع القائم، وهو في حد ذاته يمثل صلب مطالب الأحزاب السياسية، والذي تبحث كل الفواعل السياسية على تحقيقه باستثناء كتلة التحالف الرئاسي الجديدة[1]، ووصفتها بالمؤامرة الداخلية، على أن جهة معينة داخل السلطة تريد بفضل هذه الانتخابات تأليب الشعب للقيام بثورة ضد الدولة[2].

على الرغم من محاولة أحزاب المعارضة الاستفادة من موجة الانتفاضات العربية، وذلك بإنشائها للتكتل المسمى بـ"التنسيقية الوطنية للتغيير والديمقراطية" التي تأسست بتاريخ 26 يناير 2011، والتي ضمت أحزاب المعارضة وجمعيات مدنية، نقابات وشخصيات بارزة، وجمعيات شبابية قامت بتنظيم مسيرات أيام السبت في العاصمة الجزائرية، ابتداء من فبراير 2011، والتي منعتها السلطات من إجرائها لدواعي أمنية بحسب تصريحات مصالح وزارة الداخلية، وتركزت مطالب التنسيقية، برفع حالة الطوارئ وبتغيير النظام، لكنها كانت محدودة إذ لم تتمكن من بسط نشاطها على كامل التراب الوطني، نظرا للحملة الإعلامية التي قامت بها السلطة لتثبيت فكرة أن احتجاج المواطنين وشرائح

[1]- التحالف الرئاسي الجديد أصبح يضم كل من حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، تجمع أمل الجزائر والحركة الشعبية الجزائرية، بعد خروج حركة مجتمع السلم منه.

[2]- منير مباركية، **المرجع السابق**، ص :27.

الشباب اجتماعية وليست سياسية[1]، وبذلك لم تتمكن من جمع عدد كاف من المتضامنين معها، حتى تتمكن من فرض ضغط على النظام تدفعه إلى التغيير وقبول مقترحاتها، ويبدو أن السياسة التي انتهجها النظام لمواجهة التنسيقية وأي دعوة للتغيير بغير مقاسه، اعتمد فيها على الكثير من الأساليب والآليات مثل إعادة توزيع الثروة والفرص للشباب عبر تكثيف برامج التشغيل والقروض المصغرة، مع استعمال القوة المادية المشروعة بمرونة للحفاظ على الأمن العام، كما أن الزبائنية (Le clientélisme) كأسلوب تعامل ألفه النظام من خلال استخدام توزيع الريع، والوعد بالإصلاحات العميقة التي أعلن عنها رئيس الجمهورية بعد أشهر فقط من بداية الاحتجاجات من مدينة سطيف، هذه الآليات والقرارات مكنت من إضعاف مبادرة التنسيقية وإبعاد المجتمع من الالتفاف حولها.

أما عن أطياف المعارضة الأخرى فقد حمّلت أحزاب التحالف، كل ما آلت إليه الأمور في البلاد، رغم أن حمس امتنعت عن التصويت على مشاريع القوانين الجديدة للإصلاحات السياسية في البرلمان وعبرت عن رفضها كما سبقت الإشارة، إلا أن ذلك لم يمنعها من تلقي الانتقادات اللاذعة حول طبيعة الإصلاحات التي ينقصها الإجماع الوطني لكافة الأحزاب بغض النظر عن موقعها، أكان في الموالاة أو في المعارضة. كما دعا حزب جبهة التغيير الوطني أحزاب المعارضة إلى تشكيل تكتل وطني وتحالف مضاد للتحالف الرئاسي، لمعارضة الإصلاحات السياسية التي باشرتها السلطة، وأطلق مبادرة شعبية لجمع مليون توقيع تطالب الرئيس بوتفليقة بإعادة النظر في هذه الإصلاحات[2].

حمّل عبد المجيد مناصرة (المنشق عن حمس) مسؤولية فشلالإصلاحات السياسية لأحزاب التحالف الرئاسي مجتمعة، رافضا استثناء حركة مجتمع السلم، لمجرد أنها رفضت التصويت على القوانين المشرعة للإصلاحات، معتبرا أن كل ما حدث مجرد توزيع أدوار بين أحزاب التحالف الرئاسي، لأنها تسيطر على الحكومة وعلى البرلمان، ودعا الجزائريين للمساهمة في التغيير من خلال صناديق الاقتراع، وذلك بمعاقبة من تورّط في إفشال الإصلاحات، في إشارة إلى أحزاب التحالف.

اتهمت حركة النهضة أحزاب التحالف الرئاسي بتمييع الإصلاحات السياسية التي دعا إليها رئيس الجمهورية، وعبرت في بيان عن تأسفها واستنكارها لإفراغ الحزمة الأولى من قوانين الإصلاحات من محتواها لإبقاء وضع البلاد على ما هو عليه، معتبرة ما صدر عن أحزاب التحالف الرئاسي "وقوف في وجه الإرادة الشعبية". ودعت الحركة رئيس الجمهورية إلى التدخل لإنقاذ إصلاحاته من "أغلبية مزعومة"، وشددت على ضرورة تجميد هذه القوانين إلى غاية انتخاب مجلس شعبي وطني حقيقي، توكل له مهمة التشريع للإصلاحات، وإلى "تشكيل حكومة كفاءات تسهر على

[1] Frédéric VOLPI, **Op Cit,** P: 03.

[2] – تدشين الحملة الانتخابية قبل تحديد موعد التشريعيات، **جريدة الخبر**، 2011/12/19.

توفير كافة الشروط اللازمة لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، في ظل أجواء المنافسة المتكافئة بما يعيد للفعل الانتخابي قيمته، وللمواطن حقه في اختيار ممثليه"[1]. ولكنها في بيان آخر استثنت حمس حيث اتهمت حزبا التحالف الرئاسي، "الأفلان" و"الارندي" بقرصنة حقيقية لملف الإصلاح السياسي وتوظيفه لأجندة استحقاقية، واعتبرت رفض الغرفة السفلى للبرلمان ما يقارب 120 تعديل تقدم به نوابها، رسالة واضحة للشعب الجزائري بتكريس ثقافة الإقصاء على حساب الرداءة والمنطق الأحادي المكرس من زمن الحزب الواحد[2].

المطلب الرابع: نتائج الإصلاحات السياسية وتحديات الواقع في الجزائر

إنّ جملة الإصلاحات السياسية التي بدأت منذ بناء الدولة الجزائرية المستقلة، وخصوصا تلك التي حدثت بعد تجربة الانفتاح السياسي من خلال دستور فبراير 1989، تفتح صفحة جديدة في حياة الجزائر، إذ وعلى الرغم من كل المظاهر السلبية والآثار التي انطبع بها الاقتصاد والمجتمع، إلا أنها تعطي نظرة عن حياة سياسية في حركية كبيرة، تتبين ملامحها من النتائج المحققة من تغير للخطاب الأمني واستعمال العنف إلى الانتقال السلمي للسلطة على مستوى هرم السلطة، ثم تطور خطاب الأحزاب السياسية الذي يحتاج إلى مراجعات عميقة حول العمل الديمقراطي، فإذا كان هدف الأطراف الحاكمة بقاءها وديمومتها في السلطة، فإن المسئولية تقع في المقابل على الأحزاب السياسية في إيجاد السبل الكفيلة باستمالة المواطن للإيمان ببرامجها وتحقيق التغيير السياسي من خلال القنوات السياسية المشروعة، وبناء على ذلك تتبين نظرة على أهم نتائج الإصلاحات السياسية على مجريات الحياة السياسية وبالأخص من خلا المشاركة الحزبية والانتخابية كمؤشرات على مدى التفاعل السياسي الموجود بين جميع الأنساق والفواعل السياسية.

أولا: على الصعيد السياسي

تظهر حزمة الإصلاحات السياسية التي اقترحتها السلطة السياسية، وندائها للأحزاب السياسية وللشخصيات السياسية البارزة للمشاركة فيها، ثم كيف تم تكييف المطالب التي تقدم بها الفاعلون السياسيون بشهادة حركة مجتمع السلم المشاركة في التحالف وفي الحكم سابقا، وتحميل البرلمان مسئولية تغيير محتوى الاقتراحات في التقرير المرفوع إلى رئيس الجمهورية، على أنها من الدلالات

[1]-النهضة تدعو الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى حماية إصلاحاته من التحالف الرئاسي، **جريدة الشروق**، 2011/11/19.

[2]- النهضة تطالب بوتفليقة بتجميد قوانين الإصلاحات وتشكيل حكومة جديدة، **جريدة الشروق**، 2011/10/05.

على أن التنازلات التي قدمها النظام لم تكن في الأخير إلا مناورة سياسية، تمكنت من خلالها السلطة من احتواء غضب الشعب من جهة وتقزيم قدرة مناورة الأحزاب السياسية، وتضييعها فرصة التعبئة الشعبية حول مطالبها وخاصة المتعلق بالمرحلة الانتقالية، أو بحكومة وفاق وطني، وظهر في الأخير على أنه فن تقديم التنازلات من دون تغيير جوهري[1].

التحديات التي يمكن أن تؤثر في صفاء المشهد السياسي هو رفض أي حوار مع الإسلاميين خصوصا أولائك الذين تقول السلطة أنهم كانوا تحت لواء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهذا في نظر بعض السياسيين أنفسهم مثل عبد الحميد مهري، الذي كان قد رفض الدخول في مشاورات هيئة بن صالح، ثم عدل عن قراره، وكاتب رئيس الجمهورية معتبرا أن الاستقلال وحد جميع الجزائريين، لكن بناء الدولة الجزائرية لم يكن يحتاج لجميع الجزائريين، وهذا ما لا يجب أن يكون على أن أي حوار لابد أن يضم جميع أطياف الشعب المختلفة، لكن موقف السلطة السياسية ظل ثابتا على رفض أي مشاركة لمن كانوا وراء المأساة الوطنية، ممن تابوا تلقوا نصيبهم من خلال العفو الذي نتج عن المصالحة الوطنية والوئام المدني، وعلى كل حال، فإن نتائج الإصلاحات وعلى الرغم من أهميتها، خصوصا أنها مست العملية الانتخابية، الأحزاب، الإعلام والجمعيات وحقوق المرأة وغيرها، إلا أن عمل وأداء المؤسسات الرسمية لم يرق إلى الشكل الذي كان يرتجى من هكذا إصلاحات، فنفور الهيئة الناخبة من الاستحقاقات لازال مستمرا، كما يشير تذمر الجبهة الداخلية إلى تردي الأوضاع الاجتماعية، وبروز موجة من الاحتجاجات المستمرة لقطاعات مختلفة[2]، وإن كانت لا تعيد النظر في مركز رئيس الجمهورية، إلا أنها تظل ساخطة على أداء القطاعات الوزارية، ويبقى التساؤل حول الوضعية، أهي بسبب القوانين وبسبب الثقافة القانونية والسياسية، أو بسبب التعتيم وعودة التسلطية الأفقية الآن وما صاحبها من دخول رجال المال إلى عالم السياسة، وعموما يمكن تلخيص نقاط الظل من هذه الإصلاحات في ما يلي:

- تردي مستوى أداء البرلمان.[3]
- تعاقب الحكومات كمؤشر على الاستقرار الحكومي الدال على الاستقرار السياسي.
- كثرة التعديلات الدستورية.

---

[1]- نادية غالم يزبك، **المرجع السابق**، ص:01.

[2]- عربي بومدين،«الحراك العربي ومسألة الاستقرار السياسي في الجزائر بعد 2011: انحراف نحو المجهول وانسداد في الأفق»، **مجلة القانون، المجتمع والسلطة**، العدد 05، 2016، ص:13.

[3]- عادل عباسي، **المرجع السابق**، ص:33.

تلعب السلطة التنفيذية دورا أساسيا ومحوريا، سواء في المبادرة بالإصلاحات أو في محتوياتها التي تناسب برامجها، ومن مواد التعديل الدستوري وخصوصا (77-79-80-81) يتبين حجم الصلاحيات الموكلة إلى رئيس الجمهورية، وأن رئيس الحكومة أصبح وزيرا أولا في الدستور الجديد، بمعنى عودة الصلاحيات التنفيذية إلى يد الرئيس بينما أصبح الوزير الأول منفذ لتوجيهات رئيس الجمهورية ورئيس السلطة التنفيذية ومرافقة الطاقم الحكومي[1]، الذي هو القاضي الأول في البلاد، أي جمع السلطتين التنفيذية للحكومة والقضائية، أما السلطة التشريعية، المجلس الشعبي الوطني الذي هو غرفة البرلمان، فسوف تقوم السلطة بإضعاف صلاحياته بإنشاء مجلس الأمة، الذي يضم 144 مقعدا على شكل غرفة ثانية عليا، للرئيس الحق في تعيين ثلثها أي ما يقارب 48 مقعدا[2]. يجب التذكير إلى أن الإصلاحات السياسية جاءت بمبادرات من النظام السياسي للرد على المطالب المجتمعية بتحويلها إلى مطالب ذات طابع اقتصادي، وأن مبادرات الأحزاب السياسية قوبلت بحذر وتم بالمقابل وضع ميكانيزمات مكنت من إضعاف أبرز أحزاب المعارضة الفاعلة ككتلة، سواء من خلال دخولها في التحالف الرئاسي على شاكلة (حمس) مثلا، أو من خلال الانقسامات الداخلية الحاصلة على مستوى القيادات الحزبية[3].

وضع الأحزاب السياسية الداخلي ومن خلال سير هياكلها الداخلية وضعف أو انعدام دورة النخب فيها، الأمر الذي لا يسمح بالحديث عن ديمقراطية للحزب قبل أن يصل إلى الحكم، فقيادات الأحزاب الأولى لا زالت في القيادة، إلا من انقسمت على نفسها، ولهذا السبب بالذات وفي أغلب الأحيان، وهو أمر أثر كثيرا في ضعف تحيين خطابها السياسي وبقاء برامجها السياسية جافة إذ لا

---

[1]- موسى بودهان،«مراجعة الدستور، ملاحظات ومقترحات»، **جريدة الشروق**، العدد 3992، بتاريخ 04 جوان 2013، ص:03.

[2]- تم إنشاء مجلس الأمة بموجب المادة 98 من التعديل الدستوري 1996، والتي تنص على ما يلي: "يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين: وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وله السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه"، ينتخب ثلثاه عن طريق الاقتراع السري وغير المباشر من طرف ومن بين المنتخبين في المجالس البلدية والولائية المحلية، لعهدة سداسية، تجدد نصف تشكيلته كل ثلاث سنوات، الرابط:https://bit.ly/2QrZMzM

[3]- شهدت بعض الأحزاب السياسية الجزائرية الفاعلة سياسيا جملة من الانقسامات، والتي تزامنت مع قرب الاستحقاقات الانتخابية، فحركة مجتمع السلم (حمس) انقسمت قياداتها إلى حزب تجمع أمل الجزائر (تاج) بقيادة عمار غول، وحزب جبهة التغيير بقيادة عبد المجيد مناصرة، وبقاء الرئيس السابق أبو جرة سلطاني في المطالبة بجر الحركة إلى أحضان السلطة، فيما أعلنت حركة النهضة انضمامها إلى الجبهة الوطنية القوية المساندة لمسعى السلطة من خلال "منتدى الوسطية" الذي أسسه، كما لم تستثن حركة الإصلاح من الانقسامات كذلك، إذ عرفت هي أيضا انقساما بعد عدم التوافق بين قياداتها على المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 وعدم نجاح الانقسام في جبهة التحرير الوطني).

تزال هي نفسها منذ نشأتها ولم تتغير بعدم تغير قياداتها، إضافة إلى الانتهازية السياسية التي أصبح تتمتع بها أحزاب سياسية لا تظهر إلا في المناسبات للظفر بمناصب كمنحة من السلطة القائمة.

أدّى هذا الوضع عموما إلى ارتفاع نسبة العزوف عن الاهتمام بالأحزاب وبالعملية السياسية وبالمشاركة فيها بشكل عام، انعكس ذلك ليس فقط على روح الإحباط العام لدى الشباب من الانتماء الحزبي، بل تجاوزها إلى حد التساؤل حول الفائدة من المشاركة السياسية ككل، فظهر نوع من الاغتراب السياسي ولا مبالاة بما يدور سياسيا، لكن هذا الوضع يدفع إلى التخوف من طبيعة ردود الفعل التي يمكن أن يلجا إليها الشباب الذي يكون النسبة الكبيرة من الشعب، بالنظر إلى ضيق قنوات التعبير السياسية والتي تعد الأحزاب والمشاركة السياسية جزءا منها، وفي ظل الركود الاقتصادي وزيادة البطالة والعنوسة وغيرها من المظاهر الاجتماعية السلبية، والتي يمكن أن تشكل خطرا على مستقبل المجتمع.

على صعيد آخر فإنّ قانون الأحزاب 12-04 أعطى لسلطة الإدارة من خلال صلاحيات واسعة لوزير الداخلية في قبول أو رفض ملفات الأحزاب السياسية الجديدة، إضافة إلى طلبه مجلس الدولة بحل الحزب الذي لم يقدم مثلا مرشحين لأربعة انتخابات تشريعية ومحلية متتالية، أو عدم الارتباط بجمعية أو نقابة عمالية أو جمعية مدنية في الوقت الذي تتمتع فيه الأحزاب الفاعلة والموجودة في الساحة بهذه المزايا وهي لا تخف على أحد، وبالتالي فإن العملية السياسية تحتاج إلى النزاهة وسلطة القانون التي يجب أن تضفى على الجميع.

ثانيا: على المستوى الاجتماعي

على الرغم من المبالغ الضخمة التي خصصت لبرامج الإنعاش الاقتصادي الطموحة، إلا أن نسبة البطالة التي كانت تبلغ 21.5% سنة 2013[1]، لترتفع نسبة التشغيل، فتصبح نسبة لبطالة 12.3% سنة 2017[2] بالنسبة للذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، تبقى الأسباب وراء تفشي البطالة على الرغم من المشاريع الكبيرة، إلا أنها ترتبط بشبكة البناء وإنجاز الطرقات التي يعتبر التوظيف فيها موسميا، ومن جانب آخر فإن غياب التنسيق بين التكوين العلمي والمهني وبين القاعدة الاقتصادية كمستقبلة للكفاءات، يلعب دورا سلبيا في تخريج آلاف الطلبة دون توفر فرص العمل التي تناسب تخصصاتهم، وهو نفس النقص في الرؤية الإستراتيجية التي تعاني منها جل القطاعات، ومع المقدرات الهائلة التي تزخر بها الجزائر وكذلك إلى المداخيل التي حققتها من صادرات النفط والغاز الذي تزامن

[1]- حسن العاشي، «اقتصاد الجزائر والفجوة بين الموارد والانجازات» **مركز كارنيجي للشرق الأوسط**، 12 نوفمبر 2013، ص:01.

[2]- Benyahia Salima, « Le chômage en Algérie : Caractéristiques, Causes et Conséquences », **Revue de l'Ijtihad D'études Juridiques et Économiques**, Volume: 08, Numéro: 01, Année 2019, P :14.

والطفرة التي عرفها السوق العالمي للنفط، إلا أن نتائج المخطط الخماسي الأول تظهر هزيلة ولا ترقى إلى الأهداف التي وضعت لها، إذ نوعية الخدمات الصحية والنقل والتشغيل تتدنى مستوياتها، القدرة الشرائية في تقهقر مستمر، ويعود السبب بالإضافة إلى الأسباب المذكورة آنفا إلى الفساد الذي استشرى في السنين الأخيرة التي واكبت البحبوحة المالية، إذ صنفت الجزائر في المرتبة 105 من بين 176 دولة في مؤشر الفساد لعام 2012، على الرغم من مصادقة الجزائر على الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، وإنشاء لجنة وطنية للوقاية ومكافحة الفساد في نفس السنة[1].

استطاع النظام التفاوض ضمنيا مع المنظمات الحقوقية وغير الحكومية ولم يدخل في صراع مفتوح، كما أنّ المنظمات الحقوقية الدولية تفضل العمل مع الأنظمة كون مداهمتها لهذه الأنظمة يضعف حركتها وقدرتها على التأثير الداخلي، وبالتالي تحافظ على التواصل مع الأنظمة[2]، أما فيما يخص منظمات المجتمع المدني فقد تعرّضت إلى تضييق مصادر تمويلها، الأمر الذي فرض تبعيتها للتمويل المركزي للدولة فكانت من نتائجه عدم استقلاليتها ومن ثم يلعب الريع مرة أخرى دورا حاسما في يد السلطة، إذ يسمح لها بالتحكم في فواعل المجتمع المدني وتنظيمه بما يخدم مصالحها، كما هُمِّشَت بقدر كبير إذ تمكن النظام من استثمار واستغلال مشاكلها الداخلية وهياكلها التي تعوزها الديمقراطية، أمر أدى في النهاية إلى فشلها في تأدية وظيفتها الأساسية المتمثلة في المشاركة السياسية غير المباشرة من جهة، وفي وظيفتها كحلقة وصل بين السلطة السياسية القائمة وباقي المجتمع[3].

لا يمكننا الحديث عن تغير أو تطور لنمط الثقافة الاجتماعية وقيم الوطنية التي يبدو أنها تتآكل أكثر فأكثر نتيجة التذمر من ضعف النتائج على الرغم من الآمال التي وضعت فيها، وبالنظر أيضا إلى المبالغ المالية التي صرفت لتحقيق تنمية اجتماعية محلية كان بالإمكان أن تقضي على النقائص وتقوي من اللحمة والقيم الوطنية، دليل التذمر من المستقبل الهجرة غير الشرعية التي زادت وتيرتها في السنين الأخيرة، إضافة إلى انتشار تعاطي المخدرات والجرائم بمختلف أنواعها، ويكفي تصفح الجرائد واليوميات الوطنية وتقارير الدرك للوقوف على الأوضاع الكارثية التي يتخبط فيها المجتمع.

[1]– حسن العاشي، **المرجع نفسه**، ص:02.

[2]- Jean Noël Ferrié, « Les limites d'une démocratisation par la société civile en Afrique du nord », **CEDEJ MAE/CNRS**, Le Caire, 2013, P: 09.

[1]– دالية غانم يزبك، **المرجع السابق**، ص:01.

ثالثا: الوضع الاقتصادي

بالإضافة إلى إعلان رئيس الجمهورية عن تدابير مشروع الوئام المدني، كتكملة لمشاريع تسوية الأزمة السابقة (تدابير الرحمة) و(ضحايا المأساة)، كإجراءات لتسوية الوضع الداخلي في منتدى (كران مونتانا) الدولي، وهو اجتماع لأكبر وأقوى دول العالم ذات الاقتصاديات المتطورة، كما يمثل مناسبة وفرصة حاول الرئيس من خلالها تمرير صورة الجزائر الجديدة، مبرزا قوة إمكانيات الاستثمار الكبيرة والمتوفرة في الجزائر، وجاءت هذه المحاولة لإغراء أصحاب الشركات العالمية للمجيء والاستثمار[1] في الجزائر، كما أعلن عن عزمه السير في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتمكين الجزائر من الانفتاح على الاقتصاديات العالمية المتطورة، كونها تزخر بموارد وطاقات مادية وبشرية كفيلة بأن تسمح بالانطلاق الفعلي في تنمية اقتصادية تليق بقدراتها، وتبعت هذا الإعلان مجموعة من التدابير القانونية لتصحيح الوضع الاقتصادي.

وعلى الرغم من إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي بانتعاش أسعار النفط التي جاوزت الـ 100 دولار للبرميل، وأن الجزائر تستخرج ما يقارب 1.2 مليون برميل يوميا، فإن عائدات النفط لم تظهر في حياة المواطن ولم تحسن من قدرته الشرائية، وأظهر أكثر من أي وقت مضى عمق الفشل الذي يصيب تسيير الشأن العام والفساد المالي الناتج عن ذلك والذي لم يغير من بنية الاقتصاد الجزائري الذي بقي معتمدا على عائدات تصدير النفط والغاز بنسبة 89% وبما يعادل 70% من إيرادات الميزانية العامة[2]. تميز البرنامج الخماسي 2010-2014 بغياب إستراتيجية واضحة، وبدا وكأنه مشاريع قطاعية جمعت في موازنة واحدة دون دراسة متأنية من خبراء لوضع الأولويات.

بالنظر إلى الأضرار التي أحدثتها وتحدثها البطالة، فإن الإعلان عن المشاريع التنموية وبداية المشاريع غالبا ما يعلن معها عن مناصب الشغل التي ستحققها، بينما يكون الأجدر أن تعلن النتائج المرجوة منها والإضافة الاقتصادية التي سيحققها المشروع، كما يعلن عن بناء مستشفى يحوي عددا هائلا من الأسرة ولا يأبه لطبيعة الخدمات المقدمة، عن عدد المناصب البيداغوجية عند افتتاح معهد أو جامعة دون التفكير جديا عن فائض القيمة الذي سينتجه من براءات إختراع أو ما شابه، ويظهر أن النظام تعود على إبهار المجتمع بالأرقام والتضخم في الإنجازات.

نتيجة لتجارب إخفاق متكررة، تمت الأولى بفشل مشروع التسيير الاشتراكي للمؤسسات، والثانية في انفتاح على الاقتصاد الحر دون دراسة متفحصة لأساليب العمل الرأسمالي، وموقع الدولة الذي

---

[1]-أحمد فاضل،«الجزائر: مشروع الوئام المدني صياغة جديدة لقانوني تدابير الرحمة وضحايا المأساة»، **جريدة الحياة**، 28 جوان 1999.

[2]- حسن العاشي، «هل تكفي إيرادات النفط لمنع انتفاضة جزائرية؟ »، **المرجع السابق**، ص:01.

تراجع بشكل شبه مباشر، تاركا المجال أما بروز طبقة رأسمال ورجال مال دون فكر رأسمالي واضح، في الوقت الذي تلعب فيه الدولة في الدول الأكثر رأسمالية في العالم دور ناظم الحركة وضامن التوازنات، وهو الأمر الذي دفع بقطاعات عريضة من المجتمع من الخروج من الطبقة الوسطى، والتي تعتبر أهم دواليب دوران الاقتصاد من ناحية الاستهلاك، والسبب في ذلك هو أن منشأ قطاع رأس المال في الجزائر، هو نفسه إلى حد كبير منشأ مؤسسات القطاع العام، أي الريع، وبالتالي لا يمكن الحديث عن خلق الثروة الذي هو غاية العملية الرأسمالية، فالقطاع الخاص في الجزائر كان من نصيب محظوظين بقربهم من مراكز القرار في الجزائر.

أدّى هذا القرب إلى انعدام الشعور بالتخوف من المنافسة الحرة، الذي يدفع المؤسسة الرأسمالية إلى التجديد والإبداع، والذي يعمل ويجتهد أرباب العمل فيه على إيجاد أساليب التنويع والإغراء للفوز في هذه المنافسة، وهذا الوضع يجعل الاقتصاد رهينة نفس الميكانيزمات التي تحكمت في الاقتصاد في السبعينيات من القرن الماضي، ويكفي الرجوع إلى نسبة تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات، أو الزيادة المضطردة في كلفة استيراد السلع والمواد الجاهزة ونصف الجاهزة، في مرحلة العشرين سنة الأخيرة للقول بفشل المنظومة الاقتصادية، إذ تشير الأرقام والمؤشرات إلى التراجع في التصنيف الدولي وزيادة حجم الواردات، انعدام التخوف من المنافسة جاء كذلك نتيجة لغلق السوق واحتكار بعض الأطراف فيها لقطاعات معينة، أدى في الأخير إلى الركود الاقتصادي بل الأكثر من ذلك زاد في نسبة الفساد المالي الذي اندفع أصحابه نحو الدخول في عالم السياسة، والبحث عن مناصب برلمانية للظفر بالمزايا والتحفيزات التي توفرها هذه المناصب.

مؤشر بيئة أو مناخ الأعمال، من المؤشرات التي تساعد في فهم تطور أو ركود المنظومة الاقتصادية ويحكم على جدوى ونتائج الإصلاحات الاقتصادية، وفي هذا الإطار يكفي أن نشير إلى تصنيف البنك العالمي سنة 2011 للجزائر في المرتبة 136 من بين 188 دولة، بعد المغرب وتونس ودولا أخرى من الشرق الأوسط، لينتقل سنة 2019 إلى المرتبة 157 من بين 190 دولة، أي أنه تدهور بأكثر من 19 مرتبة إلى الوراء[1]، ويعود السبب في هذا التراجع إلى غياب الشروط الملائمة لمناخ الأعمال (The doing business)[2]، والذي يقوم على بعض المقاييس المتحكمة في طبيعة وجو الاقتصاد والمنافسة والقيام بالأعمال، كقياس تفاعل الإدارة مع المشاريع، توصيل خطوط الهاتف إلى المصنع أو

[1]- البنك الدولي، ترتيب الجزائر في مناخ الأعمال العالمي (doing Business) لعام 2019، على الرابط: http://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf

[2]- تحدد الشروط بمدى سرعة والليونة في التعامل مع: بدء المشروع- الحصول على وثائق البناء- الحصول على الكهرباء- تسجيل العقار- الحصول على القروض- حماية المستثمرين الصغار- دفع الضرائب- التجارة والتنقل عبر الحدود- تنفيذ العقود-حل الخلافات-القوانين والتنظيمات المتعلقة بالعمل.

إدارة المصنع والتزود بالخدمات الأخرى، سرعة التداول في السيولة والتصدير والاستيراد، القدرة على حل الخلافات والسرعة في حساب الضرائب ودفعها، وتطبق هذه المعايير على جميع الدول وبالتالي فهي عمليات إدارية موضوعية بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي.

بالرجوع إلى الجزائر فإن فرض قانون 49/51 أبعد المستثمرين الأجانب، فبينما ترى فيه الجزائر ضمانا وحماية للاقتصاد الوطني، يرى فيه الأجانب إنقاصا لأرباحها، في الوقت الذي تطرح دول في الجوار كل التسهيلات لها للاستثمار وبأقل التكاليف، ويبقى التساؤل قائما، إذا كان الغرض حماية الاقتصاد الوطني ودفعه إلى النمو، يكفي الرجوع إلى مؤشرات التصدير والاستيراد والبدء بثورة حقيقية في تغيير ميكانيزمات هذا القطاع بما يسمح بتنويع الصادرات والدفع بتطوير المنظومة بأساليب حديثة، إلا أنه عدا مشاريع الدعم المالي للمؤسسات، وإمكانية هذه الأخيرة من الاستفادة من القروض البنكية، دون برنامج متابعة متكامل يبدأ من داخل الجزائر ويرافق المؤسسات في الخارج، تبقى في الواقع تصريحات السلطة المرتبطة بهذا الموضوع حديث مناسبات سياسية وإعلامية، بعيدا عن كل إرادة فعلية وعلى الأقل مستمرة[1].

على مستوى التسيير المالي يظهر أن وضع البنوك والسوق المالية لا يزالان حكرا على القطاع العام والذي يسير بخطى ثقيلة، وبعيدا عن الأساليب الحديثة لحالة البنوك في العالم، ومن الصعوبة بمكان مسايرة العمليات التجارية والتحويلات المالية الدولية التي تسير بوتيرة فائقة السرعة، إذ لم تتجاوز نسبة الإئتمانات المصرفية المقدمة للقطاع الخاص إلا بما يعادل 24% سنة 2011[2].

[1]- يبقى أن الاعتماد على توزيع الموارد المالية بالطريقة الاجتماعية يحمل مخاطر كبيرة بالنظر إلى أن الموارد الطبيعية تأتي من موارد قابلة للنضوب من جهة، ومن جهة أخرى تقضي على متغير العمل كقيمة اجتماعية وإنسانية، ويظهر ذلك من مطالبة المستفيدين من القروض المصغرة في إطار "أونساج" بمسح ديونهم، كما تمسح ديون المؤسسات العمومية وديون الفلاحين، وحتى الديون التي كانت على بعض الدول الإفريقية، خصوصا مع تزايد سكاني سيقارب الـ 55 مليون نسمة مع سنة 2050.

[2]- حسن العاشي، «هل تكفي إيرادات النفط لمنع انتفاضة جزائرية؟ »، **مركز كارنيجي للشرق الأوسط**، 20 فبراير 2011، ص:01.

خلاصة الفصل الرابع

تمكنت السلطة السياسية من مجاراة الأوضاع بنجاح ظرفي، إذ مكنت من تفادي انتقال موجة الانتفاضات العربية إلى الجزائر، مستعملة تارة الإعلام في التذكير بالمآسي الوطنية التي عاشها الشعب سنوات العشرية السوداء، وبضخ مبالغ مالية في مشاريع استعجالية كفتح القروض المصغرة لفائدة الشباب، نتيجة لارتفاع أسعار النفط تارة أخرى، وهي حلول مكنت من احتواء غضب الشعب، خصوصا الشباب البطال، كما مكنت من البدء في مشاريع اقتصادية كبيرة، سواء بفتح مؤسسات تركيب السيارات النفعية والخاصة، بناء وتهيئة الطرق، تجديد لخطوط السكك الحديدة العاملة بالكهرباء، تنمية وسائل النقل الحضري بشبكة الطرامواي في مدن عديدة وخط الميترو على مستوى العاصمة، كما تمكنت برامج التنمية من إعطاء دفعة قوية لملف السكن بصيغه المختلفة، وتمكنت من تخفيف حدة أزمة السكن التي عانت منها الجزائر منذ الاستقلال، وهي إنجازات كبيرة لا يمكن تناسيها، إلا أنه شابها الكثير من الجدل عن الفساد المالي الذي صاحبها.

إنّ فتح ورشة للإصلاحات السياسية التي اقترحها رئيس الجمهورية، وعلى الرغم من أهميتها، إذ كان يرجى منها إعادة الحياة السياسية بتجسيد فعلي للمقترحات التي وضعت على طاولة هيئة المشاورات التي قادها رئيس المجلس الشعبي، والتي شاركت فيها أطياف المجتمع، أحزاب وشخصيات سياسية ووطنية، إلا أن النتائج كانت هزيلة، وكرست ركودا سياسيا تميز بوضع عوائق حالت دون تكون أحزاب سياسية جديدة، وخلقت جوا سياسيا تميز بالإحباط ساهم فيه تدني الأداء السياسي على مستوى مؤسسات الدولة، وتميز أيضا بانتشار الفساد السياسي الذي توازى والفساد المالي.

من جهة أخرى وبتركيز رئيس الجمهورية لسلطات تعيين الوزير الأول، لأجل تفعيل برامج الإنعاش الاقتصادي، لم تعد الرقابة على الأداء الحكومي من اختصاص المجلس الشعبي الوطني، بقدر ما أصبح الوزراء مسئولون أمام رئيس الجمهورية، الذي أصبح رئيسا للجهاز التنفيذي بحسب هذا الإجراء، ومن ثم لم يعد للأحزاب من وزن سياسي في تكوين الحكومة، ولا السلطة التنفيذية ملزمة بتوضيح نجاح برامجها من فشله أمام السلطة التشريعية التي أصبح يلعب المال دورا كبيرا في الوصول إلى مقاعدها. ومن خلال رد السلطة السياسية في الجزائر بمشاريع اقتصادية على المطالب المتكررة، وضعف التجاوب بينها وبين الأحزاب السياسية الموجودة في المعارضة، أحزاب ضعفت حدة خطاباتها لعوامل عديدة ومتشابكة، أمكننا في الأخير فهم مخرجات الإصلاحات التي قدمتها وتبنتها السلطة، والذي يمكن قراءته من زاوية أن المطالب والاحتجاجات تبقى اجتماعية ولا يجب ربطها بالمجال السياسي الذي يبقى من اختصاص النخبة الحاكمة، والتي أصبحت تربط شرعية الحكم بانجاز السلم والأمن المعنوي والمادي، وهو ما يطلبه المجتمع أكثر من أي شيء آخر.

خاتمـــــة

خاتمة:

واجهت دول المنطقة العربية بعد الاستقلال تحديات كبيرة، تمثل جزء كبير منها في بناء الدولة الوطنية على النموذج اليعقوبيني، الذي يسمح ببث السيادة الوطنية المسترجعة على كامل التراب الوطني، واستوجب ذلك إعادة تنظيم وهيكلة القطاعات المختلفة، بدء بالإدارية وتنظيم الأقاليم، إرساء مشاريع اجتماعية كالتوظيف، والتعليم والصحة، وتنظيم القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية، والأهم من كل ذلك إرساء سلطة سياسية، اختلف رؤى أفراد نخبها السياسية الجدد، والآتين من تجارب سياسية مختلفة، والذين وحدهم العامل الوطني إبان الحركة الوطنية، كانت هذه المشاريع الأولى بمثابة المشاريع الكبرى للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الموروث عن الحقبة الاستعمارية.

ما إن تم الاستقرار على مستويات عدة داخل الدولة، وتآكلت فرحة التحرر، حتى بدأت معالم التشنج الاجتماعي تظهر، بسبب إخفاق السياسات الاقتصادية، والتي سببت قلاقل على المستوى الاجتماعي وظهرت مشاكل ارتبطت بالحقل الاجتماعي، فبينما كان الغضب من المشاكل الاجتماعية يتفاقم، كانت الاختلافات السياسية داخل العصب السياسية أكبر، ولقد زاد من حدتها التغير الكبير الحاصل على المستوى الدولي، حيث بدأت تبرز هنا وهناك مطالب اجتماعية وسياسية أكثر إلحاحا، حاولت السلطة السياسية إما قمعها كما تم في أغلب الأحيان، أو تغيير مسارها وتفسيرها على أنها مطالب اجتماعية لا غير، وتعنتت في التفاوض إلا مجبرة، بسبب تفاقم الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية أو السياسية والأمنية. وفي كل مرة كان الجدل قائما بين صراع ووفاق بين السلطة والمجتمع، فكلما ظهر الغضب الشعبي سارعت السلطة بالرد بمشاريع اقتصادية واجتماعية جزئية لتطفئه، ولكن هذا التجاوب السريع الذي لا يحدث إلا بعد ظهور أشكال الصدع لإخماده، يظهر إرادة النخب في البقاء في السلطة ويحمل الأخطاء التي بعد فترة تعيد الأوضاع إلى حالها، ذلك أنه لا ينطلق من دراسات متأنية ومحسوبة النتائج وبخطط تتناغم ومطالب جميع طبقات المجتمع، لكن وبصفة عامة فإن تجاوب السلطة من خلال مشاريع الإصلاحات السياسية يعبر في جزء على انتهاء حقبة تفرد السلطة بالقرارات وقمع الشعوب، كما يعبر عن عودة المجتمعات بوسائط جديدة وأكثر تنظيما، من خلال الاحتجاجات كون القنوات التنظيمية والرسمية الأخرى من نقابات وأحزاب ومجتمع مدني تتحكم فيه السلطة، قد أفرغت من محتواها وقدراتها.

من هذا المنطلق تبحث هذه الدراسة في محاولة فهم أي الأطر تتحكم أكثر في جدلية العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع في ما يتعلق بصيرورة الإصلاحات السياسية، في دول المغرب وتونس والجزائر التي كانت موضوع الحالة،

تضمنت هذه الإشكالية فرضيتين رئيسيتين، للبحث عن أي الآليات السياسية أم الاجتماعية كانت أكثر تأثيرا في ظهور الإصلاحات السياسية وتوجيهها، في المنطقة المغاربية، فبينما ركزت الفرضية الأولى على أثر خصوصية البنية الاجتماعية والسياسية للمنطقة المغاربية، (التجارب التاريخية الاجتماعية والسياسية)، للمجتمعات في المنطقة المغاربية، وكيف أثرت في تشكل ثقافة النخب السياسية التي تجسدت السلطة السياسية من خلالها، وعلى تصور وتوجيه مشاريع الإصلاح السياسية، ثم كمحدد لأولوية آليات الإصلاح السياسي، ذهبت الفرضية الثانية إلى اعتبار أن عملية الإصلاح السياسي في المنطقة المغاربية محكومة بالطبيعة الجدلية للعلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع، بالنظر إلى تنامي دور وتطور نمط الدولة وتأثير قوة السلطة السياسية على المجتمع من خلال رسم وتوجيه الإصلاحات السياسية.

على الرغم من تأكيد الدراسة على عدم نفي الفرضية الأولى كليا، وأنها أثرت بشكل كبير في تشكل ثقافة النخب السياسية وفي تصورها للسلطة السياسية، وذلك ما يتبين من خلال المعطى التاريخي المشترك لدول المنطقة المغاربية، إلا أنها خلصت على تأكيد الفرضية الثانية، أي على أن تجاهل السلطة للمجتمع في تصور الإصلاحات هو الذي حكم عليها بالفشل والإخفاق المتكرر.

وبناء على ذلك خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات من بينها:

1- أن أولى معالم الإصلاح التي ظهرت بالمنطقة المغاربية، كانت إصلاحات اجتماعية، فالوجود الاستعماري الذي عمل على خلق القطيعة بين مجتمعات المنطقة وبين تاريخها المرتبط بمقوماتها التاريخية والحضارية، وفي غياب الدولة، وفشل الثورات والانتفاضات الشعبية المسلحة، دفعت هذه الظروف إلى بروز قوة المجتمع في المحافظة على قيمه ورموزه وخلق جيلا استطاع إعادة بناء ذاته المستقلة. نشأت بعد عقود من الاستعمار حركات إصلاح اجتماعية احتضنها مثقفون ومفكرون قاموا بحركة توعوية تأسست على إثرها الصحافة والكتابة، ونشأت النوادي والمدارس، وكان لهذه الحركة دورا حاسما في تعبئة والتفاف الشعوب المغاربية حول هويتها وقيمها الحضارية وقضاياها، فتكونت أحزاب سياسية بدأت بالمطالبة بحقوق الشعوب إلى أن حققت استقلالها.

2- قامت الحركة التحريرية على نفس نمط العنف الذي واجهت به القوة الاستعمارية المطالب المشروعة، وبنجاح عمليات التحرير وتحقق الاستقلال عن المستعمر واستعادة الشعوب لحريتها، وبمرور الوقت بدا للسلطة السياسية أن دور المجتمع قد انتهى، وجاء دور القيادة السياسية، خصوصا مع نشأة الشرعية الثورية والتي كان من ملامحها الأساسية أولوية القيادة السياسية في تصور البناء السياسي للدولة، دونما الرجوع إلى المجتمع، وتواجه الدول المغاربية مجموعة من الإشكالات أهمها:

أ- الشرعية: على مستوى الأهلية السياسية التي تحدد نمط الوصول إلى السلطة، ففي الجزائر تقوم الشرعية على الثورة وهي مرحلة تاريخية لا يمكن التنافس عليها (الريع الرمزي) والذي لا يمكن إعادة إنتاجه، فإما أن يكون لديك وإما ألا يكون، عكس القدرات والكفاءات، ويحمل بطبيعة الحال هذا النوع من الشرعية الرمزية مشكلة الإقصاء واستئثار جيل دون آخر بالحق في السلطة والقيادة السياسية.

3- الريع الرمزي موجود في الحالات المغربية والتونسية، ففي دولة المغرب، ترتكز السلطة السياسية الممثلة في المؤسسة الملكية على شرعية النسب العلوي الشريف (الذي يمتد إلى الرسول حسب الخطاب الملكي)، والذي يجسد في إمارة المؤمنين، و يعتبر الانتساب إلى العائلة الشريفة مرجعية وأساس الملك في المغرب، إذ ترتبط تاريخيا بدولة الأدارسة، وهي مرجعية اكتسبت قدسية في الفكر والتاريخ السياسي للمغرب.

يحافظ الملك بكل الأشكال والأساليب في الالتفاف وحصر السلطة السياسية في يده، وعلى الرغم من الثورات الشعبية المتتالية من أجل تحرير المغرب من الانتداب، ثم محاولات الأحزاب السياسية التفاوض لتأسيس الملكية الدستورية، تستميت المؤسسة الملكية في تحييد هذا الطرح عن كل المفاوضات وتحاول تغيير طبيعة المطالب السياسية إلى مطالب اجتماعية لا غير.

تقدم الحالة التونسية بالمقابل، صورة أخرى للأبوية السياسية ممثلة في استئثار الرئيس الحبيب بورقيبة وحزبه النيو دستور بالحكم، والذي حاول أن يستمد الشرعية من الحركة الوطنية التونسية، ثم إلى إصلاح سياسي تمثل في تركيز السلطة والدولة في العاصمة، من خلال نموذج الدولة التونسية المركزية المدنية.

أدت الشرعية الريعية في النهاية إلى ظهور فكر الأبوية السياسية، والاستئثار بصناعة القرار السياسي، والتي أنتجت بدورها نظم تسلطية بالمنطقة المغاربية.

4- الأبوية السياسية أدت إلى العنف والإقصاء وهي من سبل التفرقة والتمييز والإقصاء والتهميش التي مارسها الاستعمار في مواجهة الشعوب بمجرد مطالبتها ببعض حقوقها المشروعة المسلوبة، لقد أثر هذا العنف في بروز الروح الراديكالية، إذ تبين لأعضاء الحركة الوطنية أن المستعمر لا يحسن إلا خطاب العنف ولا يسمع إلا لعنف مماثل، فاتجهت الحركات الوطنية إلى استعمال العنف بمستويات مختلفة جزئيا بين الأقطار المغاربية.

استمر نمط العنف والإقصاء بعد الاستقلال إذ بدأت أولى ملامح العنف تبرز في الأيام الأولى للاستقلال بين الإخوة، فظهرت تصدعات على جبهة الحرير الوطنية في الجزائر حول طبيعة النهج السياسي الواجب إتباعه، وتميز نمط انتقال السلطة فيها بالعنف، كان الصراع في المغرب قائما

على طبيعة السلطة بين مطلب المعارضة بالملكية الدستورية، وإصرار المؤسسة الملكية في أحقيتها المطلقة في السلطة، وتميز أسلوبها بالعنف والسجن والإقصاء، وهو نفس المعطى الذي تبنته السلطة السياسية التونسية من استئثار بورقيبة بالسلطة، وإقصاء المعارضة.

5- تظهر الجدلية القائمة بين الدولة مجسدة في السلطة السياسية، داخل منظومة الفكر السياسي السائد بالمنطقة المغاربية، والمجتمع الذي يعتبر مخزن القيم الوطنية والدينية والتاريخية، وهذا ما يفسر ظهور موجة الاحتجاجات المتكررة، بدءا بما حدث في الجزائر في نهاية الثمانينيات، وانتهاء إلى الانتفاضات العربية في تونس وانتقالها إلى المغرب، وتشكل حركات اجتماعية منظمة خارج الأطر الحزبية التقليدية، للمطالبة بتغيير الأوضاع بمستويات تختلف من دولة إلى أخرى.

قامت المشاريع الأولى على تحويل المطالب السياسية وتغيير محتواها نحو التحديث والتنمية التي استأثرت برسم معالمها السلطة السياسية، بمساعدة الحزب الذي تميز أفراده بانتمائهم للريع الرمزي التاريخي، دون الرجوع إلى الكفاءات الوطنية الشابة، ظهر في الجزائر تنافر بين القوى السياسية داخل السلطة، وفي عصب داخل إدارة الحزب ودواليب الرئاسة ومؤسسة الجيش، وانفردت السلطة بالقرار السياسي، وبدأ يبرز صراع خفي لم تتمكن المؤسسة السياسية من تجاوزه، أمر حكم على مشاريعها بالفشل، خصوصا أن النخب السياسية بقيت مرتبطة بالتاريخ في حين كان الشباب يتفتح على المستقبل.

6- قامت ثقافة النظام السياسي والسلطة السياسية في الجزائر، في تصوراتها للتنمية على مقاربات كمية وعلى رؤية كلانية للاقتصاد، وأهملت التفسير الاجتماعي، أو ما يصطلح عليه بالمعادلة الاجتماعية، وأن استيراد نموذج الدولة الوطنية الناجح في دول أوروبا وأمريكا، أتى بمحتواه الاجتماعي والثقافي الغريب والدخيل على المجتمع الجزائري، وبذلك تنكر لمركباته الثقافية والاجتماعية المحلية، ولم يبحث في تكييف هذا النموذج مع حيثيات المجتمع.

7- تبعية الفكر للمادة عند النخب، إذ لا يكاد يصاغ مشروع إلا بالعودة لحساب عائدات تصدير النفط، وإذا تراجعت الأسعار في الأسواق العالمية، توقفت نسبيا المشاريع محليا، واختلت عملية إعادة التوزيع على المجتمع، والتي مع تراجعها تبدأ الجبهة الشعبية في الغليان والاحتقان الاجتماعي مم يؤجج القلاقل ويؤثر على حالة الاستقرار.

8- تعود معضلة استيراد النظم السياسية دون تكييف في كل مرة، وتسارع نخب السلطة السياسية لاستباق الأحداث، من أجل الحفاظ على مواقعها داخل النظام السياسي، أيا كانت طبيعته، ومرة أخرى ينزح الخطاب إلى العنف، بعد بروز نتائج الانتخابات لغير التوجه السياسي للنخبة الحاكمة، ويتم التراجع عن المكسب الديمقراطي إلى حين، ويوقف مساره، مما أدخل الجزائر في دوامة العنف المادي

المعمم بينها وبين أجزاء من المجتمع، في هذا الوقت، يلاحظ المغرب وتونس ما يجري بحذر، محذرة مجتمعاتها من مغبة السير في طريق مماثل، مما أدى إلى ركود الأوضاع في هذه الدول مخافة أن تصاب بعدوى العمليات الإرهابية، التي لم تكن فقط في الجزائر، بل وفي باقي أنحاء العالم خصوصا بعد أحداث سبتمبر 2001 وقيام الحروب في منطقة الشرق الأوسط في العراق وأفغانستان.

9- سواء أكان بضغط من الدول الأوروبية لاحتواء الهجرة غير الشرعية، والمساعدة على بقاء النظام الجزائري قائما لإضعاف قدرات الجماعات الإرهابية ومنعها من بلوغ الأراضي الأوروبية، أو بتخوف النخب السياسية نفسها من عدوى الانتفاضات، قامت السلطة السياسية الجزائرية بتوزيع للريع المادي على فئة الشباب من خلال برامج غير مدروسة، الأمر الذي أفرغ الورشات والمؤسسات في قطاع البناء، وفي قطاع الزراعة، والأبعد من ذلك أن هذه المشاريع ساعدت في القضاء تدريجيا على فكرة الإبداع والإنتاج وعلى الجهد. ظهرت البرامج المقترحة من السلطة، كآلية لشراء السلم أكثر من كونها مشاريع اقتصادية ذلك أنها لم تراع جوانب الفاعلية الاقتصادية، كما أن تمويل هذه البرامج والمشاريع يأتي دائما من عائدات النفط.

10- في الجزائر وبعد العودة إلى المسار الانتخابي، تجاوبت السلطة باقتراح إصلاحات سياسية للرد على مطالب المعارضة السياسية، برفع حالة الطوارئ، لكن التحالف الذي سمي بالتحالف الرئاسي بين أحزاب الموالاة وأخرى من المعارضة أدى إلى إفراغ العملية الانتخابية من محتواها، كما أصبحت أحزاب المعارضة شريكا في الحكومة التي التفت حول شخص الرئيس وأخفقت في تحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي المنشود، وازداد وزن الرئيس على حساب المؤسسات وعلى حساب ما تمليه منظومة العمل الديمقراطي، كل ذلك أثر سلبا على الأداء والصورة السياسية لمنظومة الحكم، وهذا يطرح إشكاليين اثنين:

* أن النظام السياسي الجزائري، وبالنظر إلى التراكمية التاريخية، انطبع فيه كل شيء بالمعطى التاريخي فالقيم الوطنية والاجتماعية محورها الرمزي هو التاريخ، وهذا الربط الوثيق بين السلطة والشرعية التاريخية أدى إلى تصور الإصلاحات سواء السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، من منطلق أن النظام يؤدي وظائف تحمي الثوابت وتضمن الاستقرار، وهنا نرى بأنه أقرب إلى منظور قابريال ألموند، من ذلك الذي يرى بضرورة المشاركة السياسية الفعالة واستقلالية المؤسسات، فعلى الرغم من الترسانة القانونية والتعديلات الدستورية بعد الانفتاح على التعددية السياسية، إلا أن المجتمع المدني الجزائري لم يرق إلى مصف المجتمعات المدنية من حيث تأدية وظائفه، إذ يلاحظ بقاء الجمعيات المختلفة المكونة للمشهد المدني للمجتمع مرتبطة بجهاز الدولة في تمويلها، لا يجعلها مستقلة لدرجة

المساهمة الحقيقية، بل تظهر وكأنها جمعيات تحضر لما يطلب منها ذلك، ولا يقتصر الأمر على جمعيات المجتمع المدني، بل حتى الأحزاب السياسية وسير الحملات الانتخابية الممولة من طرف الدولة، حتى أن أحزابا سياسية لا تظهر ولا تناقش ولا تدلي بأي بيان طوال الخمس سنوات عدا أيام قليلة عند قري الاستحقاقات السياسية، فيترشح رؤِساؤها لخوض المنافسة السياسية فقط لأجل ديكور سياسي.

* قدرة النظام السياسي الجزائري على التكيف مع الظروف الداخلية والخارجية في احتوائه للأحداث، واستباقها بطرح مشروع إصلاحات، تبين فيما بعد بأنها لم تكن سوى مسألة ربح للوقت وتمرير للعاصفة، وكانت تفويتا للفرصة بالنسبة لأحزاب المعارضة، فالاستشارات التي باشرتها هيئة بن صالح وحزمة الاقتراحات التي انتهت إليها، لم يكن منها سوى ما طرحته السلطة، وزاد التضييق على المعارضة وعلى حريات التعبير، من ملاحقات للمدونين ولأشكال الانتقاد الموجهة للسلطة على أنها تشهير في حق الأشخاص، ولعل ما يدل على ذلك باختصار مقتضب، تراجع استقلالية القضاء وافتقاده لروح المبادرة في التحقيق في قضايا الفساد المالي، وكثرة الحديث عن دور لمال في الوصول إلى المقاعد داخل المجالس المنتخبة وخاصة التشريعية منها، ولقاء المال مع السلطة، وهو وجه من وجوه الفساد الخطيرة، فإذا كان سلك القضاء يعاني والسلطة التشريعية ضعيفة التكوين السياسي، أدى ذلك بالضرورة إلى هيمنة السلطة التنفيذية، وهذا عكس ما تذهب إليه الديمقراطية.

لا يمكنني في النهاية إلا أن أنوه بأن المنطقة المغاربية وبفعل ما تمتلكه من قواسم مشتركة تاريخية، اجتماعية (الدين والتركيبة الهوياتية) وإمكانات اقتصادية هامة، بإمكانها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لو أن النخب السياسية تمكنت من تجاوز عقبة الحاجز النفسي المتأتي والخوف من فقدانها لامتيازاتها، لو يتحقق لها الانفلات من قبضة التبعية النفسية والثقافية وتحققت لديها الإرادة الفعلية لبناء فضاء للتكامل الاقتصادي.

كما أنه لا يمكن لأي مشروع إصلاح اقتصادي، اجتماعي أو سياسي كان أن ينجح بتجاوز القيم أو المعطى الاجتماعي، كما يعتبر عامل تكييف وملائمة المشاريع أي كان نوعها بموافقة وتزكية الفاعل الاجتماعي من العوامل الفاصلة في نجاح أو فشل هذه المشاريع، كون المجتمع هو من سيجسد هذه المشاريع في الواقع، وكما أن قيام دولة ما بعد الاستعمار كان بمبادرة المجتمع، والذي حافظ على مخزون القوة القيمية وأعاد بعث الروح الوطنية التي تكللت بالانعتاق من قيود الاستعمار فإن نجاح مشاريع الإصلاح اليوم لا يمكن أن تنجح إلا بإشراك هذه المجتمعات في العملية السياسية، مشاركة سياسية حقيقية بعيدة عن منطق الزبائنية السياسية والطوابير الاحتياطية التي اعتمدتها النخب بعد الاستقلال مرتكزة على فكر السلطة والدولة قبل كل شيء، وأن الخطاب الناجح لأي مشروع

إصلاح سياسي هو ذلك الذي يتخاطب ويتصالح مع نفسه، مستندا إلى الاعتراف الموضوعي بمركباته الثقافية، الاجتماعية والسياسية، والذي يجب أن يتم من خلال وضع أطر دستورية تضمن الحقوق وتحترم خيارات الشعوب، مشاريع تقوم على التنافس النزيه بين المشاريع والأفكار لا على الولاء.

إن فكر العنف والإقصاء لا يولدان إلا عنفا وإقصاءً كردود أفعال، وأن ذلك من شأنه تهديد وحدة ووجود الدولة ذاتها، خصوصا في ظل التغيرات العالمية والإقليمية الخطيرة التي يشهدها العالم ككل والمنطقة العربية على وجه الخصوص.

قائمة المراجع

1-باللغة العربية:

أولا: المصادر

1- القرءان الكريم.

2- صحيح مسلم، كتاب القدر، باب في الْأمر بالقوة وَترك العجز.

ثانيا: الموسوعات والقواميس

3- المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت، ط 2، 2001، ص: 1092.

4- Reader's digest Oxford, Complete Wordfinder, Oxford university press, London, 1994

5- وضاح زيتون، المعجم السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، عمان، 2010.

ثالثا: الدساتير والقوانين

6- ميثاق طرابلس 1962، المحور الرابع.

7- قانون البلدية(24/67)، المتعلق بالبلدية، **ج.ر.ج.ج** ، عدد: 06، الصادر بتاريخ 18 جانفي 1967.

8- الأمر رقم (69-38)، المتضمن قانون الولاية، **ج.ر.ج.ج**، عدد: 94، الصادر بتاريخ 23 ماي 1969.

9- قانون الإعلام 90-07 مؤرخ في03 أفريل 1990 يتعلق بالإعلام، **ج، ر، ج، ج**، العدد 14، الصادرة بتاريخ 04 أفريل 1990.

10- قانون 90-06 المنظم والمعدل لقانون الانتخابات (89-13) **ج،ر،ج،ج** -عدد 13، بتاريخ 08 مارس 1990.

11- قانون 91-06 المنظم والمعدل لقانون الانتخابات (89-13) **ج،ر،ج،ج** – عدد 14، بتاريخ 03 أفريل 1991.

12- المرسوم الرئاسي 29-44 والمتضمن إعلان حالة الطوارئ، **ج، ر، ج، ج**، العدد 10، الصادرة بتاريخ 09 فبراير 1992.

13- المرسوم الرئاسي رقم 99-01 والمتعلق باللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات، الصادر بتاريخ 04 جانفي 1999، **ج، ر،ج،ج**، العدد 01، بتاريخ 06 جانفي 1999.

14- الأمر رقم 03/01 المتعلق بقانون تطوير الاستثمار، الصادر بتاريخ 20 أوت 2001، **ج، ر،ج،ج**، العدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.

15- الأمر رقم 01-03 المتعلق بتسهيل الاستثمار وتقليص الضرائب، **ج، ر،ج،ج**، العدد 47، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.
16- قانون 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية، **ج ،ر،ج، ج**، العدد: 02، بتاريخ 15 يناير 2012.
17- القانون العضوي المتعلق بالإعلام 12-05، **ج، ر، ج، ج**، العدد 02، الصادر بتاريخ: 14 فبراير 2012.
18- القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012، المتعلق بكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، **ج ر ج ج**، رقم 01، بتاريخ 14 يناير 2012، ص: 46.
19- القانون العضوي 16-11 المتعلق بمهام الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، الصادر بتاريخ 28 أوت 2016 **ج،ر،ج،ج**، العدد 50، سنة 2016.
20- المرسوم الرئاسي 17-07 الصادر بتاريخ 04 جانفي 2017 والمتضمن تشكيل اللجنة الاسمية للهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، **ج،ر،ج،ج**، العدد 01، سنة 2017.

رابعا: الكتب:

1- بيير بورديو، العنف الرمزي، بحث في أصول علم الاجتماع التربوي، تر: نظير جاهل، المركز الثقافي العربي، بيروت 1994.
2- خلدون حسن النقيب، آراء في فقه التخلف – العرب والغرب في عصر العولمة، دار الساقي، ط1، بيروت، 2002.
3- عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، ط 1، دار الأمين، القاهرة، 1999.
4- لياس بوكراع، الجزائر الرعب المقدس، دار الفارابي، بيروت، 2003.
5- محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير الاجتماعي في الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
6- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1987.
7- علي خليفة الكواري وآخرون، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط:1، بيوت، 2009.

8- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

9- عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع، جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للنشر والأبحاث، بيروت، 2008.

10- محمد حربي، الثورة الجزائرية: سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلوتي، ، موفم للنشر، ط1، 1994.

11- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، الجزائر: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997.

12- رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، دار المعرفة، الجزائر، 2000.

13- عبد الغني عماد، الإسلاميون والثورة، إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

14- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ط:4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992

15- علي الحسني، محمد حسن الوزاني وإشكالية البناء الديمقراطي بالمغرب 1947-1978، مؤسسة محمد حسن الوزاني، ط:01، المغرب، 1998.

16- محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجية القبيلة بالمغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

17- إسماعيل معراف، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

18- الطيب العلوي، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي، منشورات زاوية، ط 1، الدار البيضاء، 2009.

19- عبد الكريم غلاب، ملامح من شخصية علال الفاسي، مطبعة الرسالة، الرباط، 1974.

20- إدريس جنداري، التجربة الحزبية في المغرب، غموض التصور وإعاقة الممارسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.

21- عادل المساتي، سوسيولوجية الدولة بالمغرب، سلسلة المعرفة الاجتماعية السياسية، الإسكندرية، 2010.

22- الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة**1830-1956** ، دار المعارف للطباعة والنشر، ط:02، تونس، 1990.

23- الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة، 1830-1956، دار المعارف للطباعة والنشر، ط: 02، تونس، 1990.
24- عمر مسقاوي، مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1969.
25- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ج3، دار الغرب الإسلامي، ط:4، بيروت، 1992.
26- رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1996.
27- عبد الإله بلقزيز، الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي، منتدى المعارف، ط:1، بيروت، 2015.
28- أبو يعلى الفراء، الأحكام لسلطانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000.
29- إبن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، دار الكتب العلمية، بيروت،.2000
30- أبو الحسن الماوردي الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006.
31- عبد الله بلقزيز، الدولة والدين في الاجتماع العربي الاسلامي، منتدى المعارف، ط1، بيروت، 2015.
32- عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
33- الصديق محمد الشيباني، أزمة الديمقراطية المعاصرة، المركز العالمي للدراسات والأبحاث، الكتاب الأخضر، طرابلس،1985 .
34- محمد عابد الجابري، قضايا فكرية معاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
35- داريوش شايغان، تر: محمد علي مقلد، أوهام الهوية، دار الساقي، ط 1، بيروت، 1993.
36- ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، ط1، عمان، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004
37- إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية، دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1994.
38- روبرتو ميشال، الأحزاب السياسية، ترجمة: منير مخلوف، دار أبعاد للنشر والتوزيع، بيروت، ط:1، دون سنة نشر.
39- محمد أحمد نايف العكش، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط:1، 2012.

40- لاري دايمند، روح الديمقراطية، الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، ترجمة: عبد النور الخراقي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2014.
41- لاري دايمند، الثورة لديمقراطية النضال من أجل الحرية التعددية في العالم النامي، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت ، دار الساقي، 1995.
42- داريوش شايغان، تر: محمد علي مقلد، أوهام الهوية، دار الساقي، ط 1، بيروت، 1993.
43- أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، دار المعرفة، الكويت، 1982.
44- ألان توران، ماهي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، تر: حسن قبيسي، دار الساقي، ط3، بيروت، 2016.
45- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2000.
46- أمين مشاقبة، المعتصم بالله علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد، إطار نظري، مطبعة السفير، عمان، ط1، 2010.
47- عمار بوحوش، الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
48- محمد قاسم القريوتي، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، دون سنة نشر.
49- محمد نصر عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 2002.
50- صمويل هنتجتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، تر: حسام نايل، دار التنوير للطبعة والنشر، ط1، 2017.
51- أحمد عبيدات وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، نحو خطة طريق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط1، 2012.
52- محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.
53- محمد أحمد نايف العكش، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،ط:1، 2012.
54- كيحل مصطفى، الأنسنة والتأويل في فكر محمد أركون، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2013.

55- عبد السلام نوير، قضايا التحول الديمقراطي في المغرب، تحرير أحمد منيسي، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، القاهرة، دون سنة نشر.

56- عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2002.

57- محمد صبري مقلد، ابستومولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية والمنهج، المؤسسة الجامعية للدراسات، النشر والتوزيع، ط.1، القاهرة، 2002.

58- مبارك محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج: 3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964.

59- لمنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة، الأسعار والمداخيل، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

60- عبد الله العروي، مجمل تاريخ الغرب، المركز الثقافي العربي، ط 5، الدار البيضاء، 1996.

61- عادل المساتي، سوسيولوجية الدولة بالمغرب، إسهام جاك بيرك، سلسلة المعرفة الاجتماعية السياسية، الدار البيضاء، 2010.

62- محمد نبيل ملين، السلطان الشريف، الجذور الدينية والسياسية للدولة المخزنية في المغرب، مركز جاك بارك، كلية الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، الرباط، 2013.

63- الطيب العلوي، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي، منشورات زاوية، ط 1، الدار البيضاء، 2009.

64- راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى غاية 2011، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011.

65- سالم لبيض، الهوية، الإسلام، العروبة، التونسية، الطبعة 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

66- امحمد جبرون، الإسلاميون في طور تحول: من الديمقراطية الأداتية إلى الديمقراطية الفلسفية (حالة حزب العدالة والتنمية المغربي)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.

67- صموئيل هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، تر: سمية فلو عبود، دار الساقي، ط1، بيروت، 1993.

68- توفيق البشروش، القومية التونسية قبل الحماية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الموسوم (الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع)، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1979.

69- خليفة الشاطر، بروز الهوية القومية في تونس، ورقة مقدمة للملتقى الموسوم (الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع)، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1979.

70- عبد الإله بلقزيز، الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي، منتدى المعارف، ط:1، بيروت، 2015.

71- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، سلسلة مشكلات الحضارة، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

72- عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.

73- منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

74- نور الدين ثنيو، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.

75- علي الكنز وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 1997.

ثانيا: المقالات، التقارير والدراسات:

76-

77- صالح لعبادي، «أثر النظام الانتخابي في تشكيل المجالس الحلية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد:12، خريف 2006.

78- إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

79- لقرع بن علي، «أزمة التحول نحو الديمقراطية في الجزائر»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 46+45، بيروت، 2015.

80- فتحي بولعراس، «الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إستراتيجية البقاء ومنطق التغيير»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 35، بيروت، 2012.

81- محسن البوعزيزي، «فضاء الحركات الاحتجاجية في المجتمعات العربية، الحالة التونسية مثالا»، مجلة إضافات، العدد 01،

82- بوحنية قوي وهبة لعوادي، «إصلاح قانون الأحزاب الجزائري»، دفاتر السياسة والقانون، العدد الثاني عشر، جانفي 2015.

83- منير مباركية، الانتخابات التشريعية في الجزائر، 10 ماي 2012، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.

84- بطاهر علي، «سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، 2004.

85- ناصر جابي، «مأزق الانتقال السياسي في الجزائر، ثلاثة أجيال وسيناريوهان»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، الدوحة، فبراير 2012.

86- عنصر العياشي، «سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر »في: سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

87- حاكمي بوحفص، «الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر –المغرب –تونس»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7 ،.2011

88- محمد الميلي، «الجزائر إلى أين؟» مجلة المستقبل العربي، العدد 271، سبتمبر 2001.

89- الداوي الشيخ، «الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 25، العدد الثاني، دمشق، 2009.

90- طارق عاشور، «الإصلاح السياسي العربي بعد 2011، تحليل الحال الجزائرية»، في عبد الإله بلقزيز (محرر)، المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

91- حدة أوضايفية، «التنمية بالاعتماد على الذات في الجزائر: بين المواثيق والتطبيق»، في: عبد الإله بلقزيز (محرر)، المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، .2013

92- رزين عكاشة، «تجربة التنمية المحلية في الجزائر»، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد:51.

93- أحمد ناصوري، «النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد: 24، العدد الثاني، دمشق، 2008.

94- مصطفى بلعور، «حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر»، مجلة الباحث، العدد04، جامعة ورقلة، 2006.

95- دالية غالم يزبك، «الحد من التغيير بالتغيير، ما وراء ديمومة النظام الجزائري»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ماي 2018.

96- منعم العمار، «الجزائر والتعددية المكلفة»، في سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط:2، 1999.

97- إسماعيل قيرة وآخرون، «مستقبل الديمقراطية في الجزائر»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

98- صالح سالم زرنوقة، «أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، ط:1، بيروت، 2012.

99- نور الدين العوفي، «الربيع الديمقراطي العربي، الاستثناء يؤكد القاعدة»، في: توفيق المديني وآخرون، الربيع العربي...إلى أين، أفق التغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 3، 2012.

100- يونس برادة، «الإشكالية الانتخابية في المغرب، مقاربة أسس الحكم وتجاذبات المسار الانتخابي»، في: أحمد الديين وآخرون، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

101- عبد النور بن عنتر، عرض لكتاب: «ابتكار الديمقراطية، دروس من التجربة التونسية" لمؤلفه "منصف المرزوقي»، الصادر باللغة الفرنسية، مراجعات كتب، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، جويلية 2013.

102- حايم ملكا، «الصراع على الهوية الدينية في تونس والمغرب العربي»، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، برنامج الشرق الأوسط، ماي 2014.

103- ناصر جابي، «الحركات الاحتجاجية في الجزائر، يناير 2011»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، فبراير 2011.

104- محمد الحبيب طالب، «الثورة والتكيف الاستباقي (حالة المغرب)» في: أحمد عبيدات وآخرون، الثورة ولانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، نحو خطة طريق، مركز دراسات الوحدة العربية، ، بيروت ط1، 2012.

105- كمال القصير، «الإصلاحيون المغاربة: هل تغلب أولوية الاستقرار منطق الإصلاح؟»، مركز الجزيرة للدراسات، 13 يوليو 2015.

106- مارينا أوتاواي وميريديث رايلي، «المغرب من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي»، سلسلة الشرق الأوسط، أوراق كارنيغي، رقم 71، سبتمبر 2006.

107- يونس برادة، «الإشكالية الانتخابية في المغرب، مقاربة أسس الحكم وتجاذبات المسار الانتخابي»، في: أحمد الديين وآخرون، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2009.

108- توفيق العيادي،« حركة الشباب التونسي (1907-1912)» في: تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، إشراف خليفة الشاطر، الجزء 3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005.

109- محمد لطفي الشايبي، «الحزب الحر الدستوري التونسي 1920-1934»، في: تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، إشراف خليفة الشاطر، الجزء 3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005.

110- DRI وترانسبرانسي المغرب، «تقييم إطار تنظيم الانتخابات (الانتخابات التشريعية، والاستفتاءات والانتخابات المحلية)»، المغرب، يناير 2007.

111- سعد الدين ابراهيم، «الدوافع السياسية والاجتماعية من الاستبداد والفساد إلى الحرية والعدالة الاجتماعية»، في: أحمد عبيدات وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، نحو خطة طريق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط:1، 2012.

112- يحي الغول، «جذور الحماية الفرنسية»، في: تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، إشراف خليفة الشاطر، الجزء 3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005.

113- صلاح سالم زرنوقة، «أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي (منذ الاستقلال وحتى بداية الثورات العربية)»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

114- ابتسام الكتبي وآخرون، «الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط:2، 2012.

115- نورا لدين الدقي، «تنظيم الحكم»، في: تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، إشراف خليفة الشاطر، الجزء 3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005.

116- غسان سلامة، «أين هم الديمقراطيون؟»، في: ديمقراطية من دون ديمقراطيين، سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط:2000، ص:13.

117- محمود عبد الفضيل، «مفهوم الفساد ومعاييره»، في: إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2006.

118- أنطوان مسرة، «دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد»، في: إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2006.

119- طارق البشيري، «دور مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد» ، في: إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2006.

120- حسن نافعة، «دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد»، في: إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2006.

121- جون، د، سوليفان، «الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي، والاقتصادي»، في: أحمد إبراهيم الورتي، مشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط، بين طموحات الشعوب ومصالح الدول الكبرى، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010.

122- أماني قنديل، «تطور المجتمع المدني في مصر»، مجلة عالم الفكر، العدد.03، يناير/ مارس 1999

123- أحمد شكر الصبيحي، «مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

124- عائشة التايب، «الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية للثورة في تونس، قراءة سوسيولوجية»، في: أمحمد مالكي وآخرون، ثورة تونس الأسباب، السياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، بيروت، 2012.

125- إسماعيل الشطي، «آليات مكافحة الفساد»، في: إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

126- مسلم بابا عمي،« محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي»، دفاتر السياسة والقانون، العدد 09، جوان 2013.

127- إيناس عباس يونس الفتلاوي، «مظاهر الفساد الإداري والمالي وسبل مواجهته، دراسة نظرية»، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العراق، العدد 10، 2018.

128- ثناء فؤاد عبد الله، «الإصلاح السياسي، خبرات عربية (مصر: دراسة حالة)»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

129- طارق عاشور، «الإصلاح السياسي العربي بعد 2011، تحليل للحالة الجزائرية»، في: آمال حجيج وآخرون، المغرب العربي، ثقل الموازين ونداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

130- صالح زياني وآمال حجيج، «الأمن الثقافي والاجتماعي في الجزائر: التهديدات والسياسات والآفاق»، في: عبد الإله بلقزيز (محرر)، المغرب العربي، ثقل المواريث ونداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

131- سعد الدين إبراهيم، «الدوافع السياسية والاجتماعية من الاستبداد والفساد إلى الحرية والعدالة الاجتماعية»، في: أحمد عبيدات وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، نحو خطة طريق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2012.

132- عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داوود، «الفساد والإصلاح»، في: أحمد إبراهيم الورتي، مشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط، بين طموحات الشعوب ومصالح الدول الكبرى، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2010.

133- حاكمي بوحفص، «الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر –المغرب –تونس»، مجلة اقتصاديات إفريقيا، العدد السابع، السداسي الثاني، الجزائر، 2009.

134- رشيد تلمساني، «الجزائر في عهد بوتفليقة، الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية»، أوراق كارنيجي، العدد 07، يناير ، بيروت، 2008.

135- محمد بوكماش، «الإصلاح السياسي، دراسة في المفهوم والغايات»، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لغرور عباس، خنشلة، العدد الأول، فيفري 2014.

136- عزمي بشارة، «المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.

137- عصام بن الشيخ، «مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر، مبادرة للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب »المركز العربي للسياسات ودراسة الأبحاث، الدوحة، 2011.

138- سعد الدين عمرو، «الحركات الاحتجاجية في الثورات العربية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 86، 2012.

139- عبد السلام موكيل، «المواطنة وسياق الدولة والهوية: مقاربة فكرية ومعرفية بين الفكر السياسي المعاصر والمنظور الإسلامي»، مجلة تاريخ العلوم، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الأول.

140- حايم ملكا، «الصراع على الهوية الدينية في تونس والمغرب العربي» ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، برنامج الشرق الأوسط، ماي 2014.

141- جلال عبد الله معوض، «الفساد السياسي في البلدان النامية»، مجلة دراسات عربية، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، العدد: 11، 1998.

142- فاتن مباركة، «التجربة التنموية في تونس، الآفاق الإخفاقات»، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 2، جويلية 2016.

143- محمد المرجان، «في التحول الديمقراطي وآفاق التنمية السياسية في المغرب»، إضافات، العدد 06، المغرب، 2009.

144- مصطفى حسن، «مقدمات في التنمية السياسية: سوسيولوجيا الإصلاح، التحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر »، في: محمد المرجان، في التحول الديمقراطي وآفاق التنمية السياسية في المغرب، إضافات، العدد 06، المغرب، 2009.

145- إليا حريق، «التراث العربي والديمقراطية الذهنيات والمسالك» ، في: ابتسام الكتبي وآخرون، الثورة ولانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، نحو خطة طريق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2012.

146- عادل عباسي، «واقع العمل الحزبي في الجزائر وانعكاساته على سلوك الهيئة الناخبة: دراسة في ضوء تشريعيات 2007 مع إطلالة على الاستحقاقات المقبلة»، مركز دراسات الوحدة العربية ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 35، صيف 2012.

147- مسعود شيهوب، «المجموعات المحلية بين الاستقلال والرقابة»، مجلة مجلس الدولة، العدد: 03، الجزائر، 2003.

148- محمد شلبي، «مفهوم الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند، دراسة سياسية مقارنة»،

المجلة الجزائرية للعلوم السياسية العدد: 10، الجزائر، 2002.

149- فهمي هويدي، «الإسلام والديمقراطية»، في: مجدي حماد وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، 14، بيروت، 1990.

150- عبد الله بلقزيز، «في تكون المجال السياسي الحديث في المغرب: محاولة في التحقيب»، في: ابتسام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2012.

151- مصطفى بلعور، «حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر»، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد:01، العدد الأول، جامعة ورقلة، 2009.

152- حسن العاشي، «هل تكفي إيرادات النفط لمنع انتفاضة جزائرية؟ »، **مركز كارنيجي للشرق الأوسط**، 20 فبراير 2011.

153- أحمد فاضل،«الجزائر: مشروع الوئام المدني صياغة جديدة لقانوني تدابير الرحمة وضحايا المأساة»، جريدة الحياة، 28 جوان 1999.

154- حسن العاشي، «اقتصاد الجزائر والفجوة بين الموارد والانجازات»، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 12 نوفمبر 2013.

155- عربي بومدين، «الحراك العربي ومسألة الاستقرار السياسي في الجزائر بعد 2011: انحراف نحو المجهول وانسداد في الأفق»، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، العدد 05، 2016.

156- عاطف السعداوي، «مفهوم الحزب الديمقراطي، دراسة في المحددات والمعايير»، في: بوحنية قوي وآخرون ، مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط:2، 2012.

157- مصطفى بلعور، «الإصلاحات السياسية في الجزائر، 1988-1990»، دفاتر السياسة والقانون، العدد.01، 2009.

158- مصطفى بلعور، «الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الجزائر 1999-2007، استمرارية أم حل للأزمة»، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2011.

ثالثا: الملتقيات والندوات

159- عبد القادر عبد العالي، «الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر»، ورقة غير منشورة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية لتنمية واقع والتحديات، 16-17 ديسمبر 2008، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر.

160- ياسين ربوح، «ترقية الحقوق السياسية للمرأة في الجزائر: بين النصوص القانونية والممارسة الميدانية»، ندوة دولية بعنوان (ترقية المشاركة السياسية للمرأة كدعامة أساسية لمسارات الإصلاح السياسي والتنمية المستدامة)، تنظيم وزارة الداخلية،، الجزائر، 17-18 مارس 2018.

161- عبد القادر قندوز ومحمد الطيب الزاوي،« الإصلاحات الإعلامية في الجزائر»، ورقة مقدمة في اليوم الدراسي حول الإصلاحات السياسية الجديدة وإشكالية الاستقرار الداخلي في الجزائر، ورقلة، 2012.

162- أمينة المسعودي، «الإصلاحات الدستورية في المغرب العربي في فترة الربيع العربي»، ورقة مقدمة في ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات، 18/17 فبراير 2013.

163- امحمد مالكي، «الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب العربي»، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 30-31 مارس 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013.

164- مرتضى نوري محمود، «الإستراتيجية العامة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق»، المؤتمر العلمي حول النزاهة أساس الأمن والتنمية، هيئة النزاهة، العراق، ديسمبر 2008.

165- هويدا علي، «التحول الديمقراطي في بولندا، ورقة مقدمة إلى ندوة التحولات السياسية والاقتصادية في شرق أوروبا»، 21-23 نوفمبر 2000، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2000.

166- عمراني كربوسة، «المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن ...أي دور؟»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد: 16، سبتمبر 2014.

رابعا: الرسائل والأطروحات

167- محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر3، السنة الجامعية 2008-2009.

168- توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي (1792-1865)، أطروحة دكتوراه، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 3، السنة الجامعية 2007-2008.

169- عزي محمد فريد، الأجيال والقيم، مقاربة للتغيير الاجتماعي والسياسي للقيم في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية علم الاجتماع، جامعة وهران، السنة الجامعية 2008.

170- هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر: 1989-1999، **مذكرة ماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.

171- عبد الكريم بن سعد إبراهيم الخثران، واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2003.

172- شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

173- رضوان بروسي، « من الدولة الفيبيرية إلى الحوكمة، كمنظور دولتي جديد، نظرة نقدية»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 38، بيروت، 2013.

خامسا: الجرائد والمواقع الإلكترونية:

174- أبوجرة سلطاني في ضيافة منتدى البلاد: الوضع لا يحتمل المجاملات ولا مجال للمغامرة بالجزائر، حمس. نت، 2011/10/17.

175- تدشين الحملة الانتخابية قبل تحديد موعد التشريعيات، جريدة الخبر، 2011/12/19.

176- النهضة تدعو الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى حماية إصلاحاته من التحالف الرئاسي، جريدة الشروق، 2011/11/19.

177- النهضة تطالب بوتفليقة بتجميد قوانين الإصلاحات وتشكيل حكومة جديدة، جريدة الشروق، 2011/10/05.

178- موسى بودهان،«مراجعة الدستور، ملاحظات ومقترحات»، **جريدة الشروق**، العدد 3992، بتاريخ 04 جوان 2013.

179- هيئة المشاورات تؤكد تسليم تقريرها إلى الرئيس وتعتبر نشره من صلاحياته، **جريدة الخبر**، 2011/07/22.

180- نوار سوكو، «8725 شخص استفادوا من المصالحة»، جريدة الخبر، بتاريخ : 28 سبتمبر 2015.

181- عبد الرزاق مشاطي، «من الوئام المدني إلى المصالحة الوطنية: المرافعات الكاملة للرئيس بوتفليقة من أجل السلم»، يومية النصر، الثلاثاء :15 ماي 2018.

182- ناصر جابي، «الانتخابات التشريعية الجزائرية، انتخابات استقرار أم ركود؟»، موقع التجديد العربي، 2007.

183- عبد القادر مام، «الجزائر: مسعى المصالحة الوطنية بين الإملاءات والاشتراطات المضادة»، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9533، الصادرة بلندن، بتاريخ: 03 جانفي 2005.

184- الجنرال المتقاعد خالد نزار، «أنا من أوقف الانتخابات وبلخادم حلّ البرلمان»،جريدة الشروق أونلاين، بتاريخ: 2016/01/06، www.echoroukonline.com.

185- البنك الدولي، ترتيب الجزائر في مناخ الأعمال العالمي (doing Business) لعام 2019، على الرابط: http://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf

186- ناصر جابي، «الانتخابات التشريعية الجزائرية، انتخابات استقرار أم ركود»، موقع التجديد العربي، 2007/08/08 على الرابط التالي: https://www.arabrenewal.info/

187- حسين الصديق، الإنسان والسلطة، إشكالية العلاقة وأصولها الإشكالية، موقع اتحاد الكتاب العرب، على الرابط التالي:https://www.awu-dam.org .

188- أزيكي عمر، المغرب قاعدة التغلغل الاستعماري الجديد في إفريقيا، موقع شبكة اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية، على الرابط التالي https://bit.ly/2LpTQsE

189- بومدين طاشمة، « الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر»، على الرابط التالي: www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires.../com_dic_2008_29.pdf

190- خليل حسين، «حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية»، على الرابط التالي: http://drkhalilhussein.blogspot.com/2013/05/blog-post.html

191- أساسيات الحوكمة، سلسلة النشرات التثقيفية، مركز أبو ظبي للحوكمة، على الرابط التالي: http://www.adccg.ae/Arabic/Pages/Default.aspx

192- عبد الغفار شكر، "أثر السلطوية على المجتمع المدني الجزء الأول، الموجود على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=26817

193- حركة الإصلاح في المغرب الحديث، http://machahid24.com/v3/etudes/51111.html

194- Maghreb Émergent , Maroc, Vous avez dit monarchie parlementaire?, https://bit.ly/2CDvypv

195- ناصر جابي، **الجزائر دور المواطن والمجتمع المدني في الإصلاحات**، على الرابط التالي: ftp://pogar.org/LocalUser/pogarp/civil/mdf5-djabi.pdf

196-

2- المراجع باللغات الأجنبية:

A. Books :

1. Ferhat Abbas, L'Indépendance confisquée 1962-1978, Éditions Alger-Livres, Alger, 2011.
2. Mostefa Lacheraf, l'Algérie, Nation et société, éditions François Maspéro, Paris, 1971.
3. Jean-Jacques Schmidt, 7 clés pour comprendre le monde arabe, Éditions du Dauphin, Paris, 2006.
4. Francis Fukuyama, The End of History and the Last Man, The free Press, New York, 1992.
5. Benyoucef Ben Khedda, la crise de 1962, édition Dahleb, Alger, 1997.
6. Jacques Attali, Demain qui gouvernera le monde, Éditions Hibr, Alger, 2011.
7. Francis Fukuyama, The End of History and the Last Man, The free Press, New York, 1992.
8. Jean Claude Vatin, L'Algérie, Politique Histoire et Société, Éditions El Maarifa, Alger, 2010.
9. Ferhat Abbes, La Nuit Coloniale, Alger-Livres Éditions, Alger, 2011.
10. Joseph Schumpeter, Capitalisme, Socialisme et démocratie, Première et Deuxième partie, Bibliothèque Paul-Émile-Boulet de l'Université du Québec à Chicoutimi.
11. Mark Poster, Foucault, Marxism and History, Mode of Production versus Mode of Information, Polity Press Cambridge And Basil Blackwell Oxford, United Kingdom, 1984.
12. Madeleine Grawitz et Jean Leca, Traité de science politique, les régimes politiques contemporains, T2, Presse universitaire de France, 1er Edition, 1985.
13. Alain Soral, Comprendre l'empire, Demain la gouvernance globale ou la révolte des Nations Éditions Blanche, Paris, 2011.
14. Madeleine Grawitz, Lexique de sciences sociales, 7 ème éditions, Lexiques, Dalloz, Paris, 1999.
15. William B, Quandt, Revolution and political leadership, Algeria 1954-1968, MIT Press, Massachusetts, 1976.
16. Mohammed Harbi, FLN, Mirage et réalité des origines à la prise du pouvoir (1945-1962), éditions J.A, Paris 1980.
17. Gilles Manceron et Hassan Remaoun, D'une rive à l'autre, La guerre d'Algérie de la mémoire à l'histoire, éditions Syros, Paris, 1993.

18. Max Weber, Le savant et le politique, Suivi d'essai sur la neutralité axiologique, Éditions ENAG, Alger, 1991.
19. Ali Haroun, L'été de la discorde, Éditions casbah, Alger, 2000.
20. Mark Poster, Foucault, Marxism and History, Mode of Production versus Mode of Information, Polity Press Cambridge And Basil Blackwell Oxford, United Kingdom, 1984.
21. Jason Browlee, Tarek Masoud, Andrew Reynolds, The Arab spring, Pathway of repression and reform, Oxford University Press, London, 2015.
22. Daniel Morales-Gómez (Dir) et al, Les politiques sociales transnationales, les nouveaux défis de la mondialisation pour le développement, Centre de recherches pour le développement international, Ottawa (Ontario), 2000.
23. Max Weber, le savant et le politique, suivi de essai sur la neutralité axiologique, ditions ENAG, Alger, 1991.

B. Articles :

1. Nadji Safir, « Algérie 2015 : enjeux rentiers, dérives autoritaires et perspectives », Maghreb – Machrek, 2014/3, N° 221.
2. Sarah Ben Néfissa, «Mobilisations et révolutions dans les pays de la Méditerranée arabe à l'heure de «l'hybridation » du politique. Égypte, Liban, Maroc, Tunisie », Revue Tiers Monde, 2011/5 (HS).
3. Dereck Muterbeck and Rachid Tlemçani, « Arab spring à l'algérienne », Norevegian Peacebuilding Resource Center, Policy Brief, Oslo, September 2013.
4. Louisa Dris Aït Hamadouche et Cherif Dris, « De la résilience des régimes autoritaires : la complexité Algérienne », L'Année du Maghreb, VIII, 2012.
5. Remidi Djoumana, Le Marché Boursier Algérien, contraintes et perspectives, mémoire de Magistère, Faculté des sciences économiques, Université de Mouloud Maameri, Tizi Ouzou, Sans date de publication.
6. Abdelatif Kerzabi, «Climat des affaires et investissement privé: le cas algérien ». HAL, 2016.
7. Kassim Bouhou, «l'Algérie des reforme économiques un gout inachevé», IFRI (Institut Français des relations internationales), Politique étrangère, été 2009/2.

8. Nedjib Sidi Moussa, «Algérie: entre mesures et mesure À l'écoute du changement sur une radio étatique», in: M'hamed Oualdi, et al (Dir), Les ondes de choc des révolutions arabes, Presses de l'IFPO, Byrouth, 2014.
9. Frédéric Volpi, « Algeria versus the Arab Spring », Journal of Democracy, Volume 24, Number 3, July 2013.
10. Lahouari Addi, « Le régime algérien après les révoltes arabes », Mouvements, 2011/2, N° 66.
11. Daniel Lambach, State in Society, Joel Migdal and the limits of state authority, a paper presented to the conference: Political concepts beyond the Nation state: Cosmopolitanism, territoriality, democracy", Danish Political Theory Network Conference, University of Copenhagen, Department of Political Science, Copenhagen, 27-30 October 2004.
12. Benyahia Salima, « Le chômage en Algérie : Caractéristiques, Causes et Conséquences », Revue de l'Ijtihad D'études Juridiques et Économiques, Volume: 08, Numéro: 01, Année 2019.
13. Lahouari Addi, « l'Armée, la Nation, et l'État en Algérie », Confluences Méditerranéennes, No.29, Mars 1999.
14. Amy Hawthorne, « Political Reform in the Arab World, A New ferment », Carnegie Endowment for International Peace, Papers, Middle East Series, Number: 52, Massachusetts, October 2004.
15. Gustave Massiah, « La dette algérienne et l'ordre mondial», Confluences, Revue plurielle, N° 11, Paris, Été 1994.
16. Gilles Francis, « La Dette Extérieure Algérienne, Situation Et Perspectives », Annuaire de l'Afrique du Nord, Tome XXVIII, Éditions du (IREMAM), Paris, 1989.
17. Fatiha Talahite, La rente et l'État rentier recouvrent-ils toute la réalité de l'Algérie d'aujourd'hui ?, Revue Tiers Monde, 2012/2, N°210.
18. Gérard Destanne de Bernis, « Les industries industrialisantes et les options algériennes », Revue Tiers Monde, 1971, No : 47.
19. Larry Diamond, Can the Whole World Become Democratic? Democracy, Development, and International Policies, Uc Irvin (An Organized Research Unit University of California, Irvine), 2003
20. Robert H, Bates, «Toward a Political Economy Development , A Rational Choice Perspective », in : George Tsebelis, Nested game : Rational choice in comparative politics,) University of California Press(, No : 320, 01/2013.
21. Sarah LEROY, « Glasnost *et* perestroïka. Les pérégrinations de deux russismes dans la presse française », Mots, Les langages du politique, 2006.

22. Bertrand Badie, lecture de Bernard cazes, État importé, occidentalisation de l'ordre politique, Politique Étrangère, N° 03, 1993, 58ème année.
23. Thierry Le Roy, « Le constitutionnalisme : quelle réalité dans les pays du Maghreb ?», Revue française de droit constitutionnel, 2009/3, N° 79.
24. Rachid Tlemçani, « Le coup de force permanent en Algérie. Armée, élections et islamisme », Maghreb – Machrek, 2014/3, N° 221.
25. Amar Mohand-Amer, Les wilayas dans la crise du FLN de l'été 1962, Insaniyat, N° 65-66, Juillet-Décembre 2014.
26. Michel Hubert. « Les institutions politiques de la République Algérienne », In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°1, 1966.
27. Yefsah Abdelkader, «L'armée et le pouvoir en Algérie de 1962 à 1992 », In: Revue du monde musulman et de la Méditerranée, n°65, 1992.
28. Rachid Tlemçani, « Le coup de force permanent en Algérie. Armée, élections et islamisme », Maghreb – Machrek, 2014/3, N° 221.
29. Collot Claude : Vatin (Jean-Claude), « *L'Algérie politique : histoire et société* », In: *Revue française de science politique*, 26e année, N°2, 1976.
30. Laure Blévis, « Quelle citoyenneté pour les Algériens ? », in: Abderrahmane Bouchène *et al (Dir)*, Histoire de l'Algérie à la période coloniale, La découverte, Paris, 2014.
31. James McDougall, « Abdelhamid Ben Badis et l'Association des Oulémas », in: Abderrahmane Bouchène *et al*, Abderrahmane Bouchène *et al* (Dir), Histoire de l'Algérie à la période coloniale, La découverte, Paris, 2014.²
32. Gilbert Meynier, « Les Algériens et la guerre de 1914-1918 », in: Abderrahmane Bouchène *et al* (Dir), Histoire de l'Algérie à la période coloniale, La découverte, Paris, 2014.
33. Didier Guignard, «Le sénatus-consulte de 1863 : la dislocation programmée de la société rurale algérienne », in: Abderrahmane Bouchène (Dir), et al, Histoire de l'Algérie à la période coloniale, La découverte, Paris, 2014.
34. Sylvie Thénault, violence ordinaire dans l'Algérie coloniale, Camps, internement, assignation à résidence, Odile Jacob, Paris, 2012.
35. Jean-Pierre Peyroulou, Ouanassa Siari Tengour, Sylvie Thénault, 1830-1880: « la conquête coloniale et la résistance des Algériens », in: Abderrahmane Bouchène (Dir), et al, Histoire de l'Algérie à la période coloniale, La découverte, Paris, 2014.

36. Thierry Desrues, « Le mouvement du 20 Février et le régime marocain, contestation, révision constitutionnelle et élections », L'Année du Maghreb, VIII 2012.
36. Ihrai-Aouchar Amina, « La presse nationaliste et le régime de Protectorat au Maroc dans l'entre-deux-guerres ». In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°34, 1982.
37. Julien Charles-André, « Colons français et Jeunes-Tunisiens (1882-1912) ». In: Revue française d'histoire d'outre-mer, Tome 54, N°194-197, Année 1967.
38. Gema Martín Muño, « L'islamisme réformiste marocain, L'influence politique et sociale de l'islamisme
39. Réformiste fait de lui un facteur de stabilité du pays et de la lutte contre l'extrémisme », Idées politiques (Afkar), Été 2004.
40. Pierre Vermeren, « l'Histoire s'est remise en marche du Maroc à l'Égypte », Esprit, 2011/12, Décembre.2011
Omar Bendourou, « La nouvelle Constitution marocaine du 29 juillet 2011 », Revue
41. française de droit constitutionnel, 2012/3, N° 91
Jean-Noël Ferrié, « Les Limites d'une Démocratisation par la Société Civile en Afrique du Nord », CEDEJ, Le Caire, 2013
42. Michel Camau, Luis Martinez, « Remarques sur la consolidation autoritaire et ses limites », CEDEJ, Le Caire, 2013.
43. Mohamed Mouakit, « l'Horizon du post- salafisme dans la pensée de Laroui et d'Al Djaberi », Naqd, 1998/1, N°11
44. Gerhard Casper, «The Concept of National Citizenship in the Contemporary World: Identity or Volition? », Bucerius Law School, Hamburg, 26 September 2008.
45. Philip G. Roeder, «clash of civilizations and escalation of domestic ethno-political conflicts», Comparative Political Studies, Volume: 36, issue: 5, June 1, 2003.
46. Jonathan Fox, «Clash of Civilizations or Clash of Religions: Which is a More Important, Determinant of ethnic conflict», Ethnicities, Volume: 01, Issue: 03, September 2001.
47. Bakary Sambe, Crise malienne : origines, développements et répercussions dans la sous-région, KAS International Reports, N° 11, Décembre 2012
48. Frère marie-soleil, «Démocratie au Bénin et au Niger », mots, n°59, juin 1999, Thématique « démocratie » démocraties.
49. Mohammad Mahmoud Ould Mohamedou and Timothy D, Sisk, «Bringing back Transitology, Democratization in the 21st century», Geneva Papers, N° 13, 2013.

50. Stephen Chilton, « Defining Political Culture » , The Western Political Quarterly, Vol. 41, N° 03, September 1988).
51. Éric Gobe, « Tunisie An 1, Les chantiers de la Transition », *L'Année du Maghreb*, VIII, 2012.
52. Béatrice Hibou (Coordinatrice), « La Tunisie en Révolution », Politique Africaine, Paris, 2013.
53. Khadija Mohsen-Finan, « Changement de cap et transition politique au Maroc et en Tunisie », Le Seuil, N° 145, (Pouvoirs), 2013/2.
54. Frédéric Vairel, « Le Maroc des années de plomb : équité et réconciliation ? », Politique africaine, N° 96, 2004/4.

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أنماط انتقال السلطة في الجزائر منذ الاستقلال	185
02	الأحزاب المشاركة في الانتخابات التعددية الأولى في الجزائر	242
03	النتائج الرسمية للانتخابات الجزائرية (تشريعيات سنة 2007)	268
04	ترخيصات برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	273
05	تزايد نسبة الاستيراد	276

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
إهـــــــــــداء	
شكر وتقديـــــــــــر	
مقدمـــــــــــــــــــة	
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للموضوع	**24**
المبحث الأول: مفاهيم حول الفساد والإصلاح وأنواعهما	**25**
المطلب الأول: مفاهيم الفساد والإصلاح	**25**
أولا: الفساد في اللغة	**26**
ثانيا: مصطلحات الفساد	**29**
ثالثا: أنواع الفساد	**29**
المطلب الثاني: الإصلاح، اللغة والمصطلح	**32**
أولا: الإصلاح في اللغة	**33**
ثانيا: مصطلحات الإصلاح	**34**
المطلب الثالث: براديغمات الإصلاح	**35**
أولا: البراديغم الليبرالي للإصلاح	**35**
ثانيا: البراديغم الماركسي ومقاربة الصراع	**39**
ثالثا: النموذج الإسلامي للإصلاح	**41**
المطلب الرابع: أنواع الإصلاح	**43**
أولا: الإصلاح الإداري	**44**
ثانيا: الإصلاح الاقتصادي	**47**
ثالثا: الإصلاح الاجتماعي	**49**
رابعا: الإصلاح السياسي	**51**
المبحث الثاني: الإصلاح بين الآليات السياسية والاجتماعية	**52**
المطلب الأول: آليات الإصلاح السياسية	**54**
أولا: مدخل الدمقرطة	**56**
ثانيا: مدخل الحكم الصالح	**63**
المطلب الثاني: الآليات الاجتماعية للإصلاح	**65**

أولا: الحركات الاحتجاجية الاجتماعية	65
ثانيا: دور المجتمع المدني	66
ثالثا: دور الثقافة السياسية والاجتماعية في عملية الإصلاح	72
الفصل الثاني: مسارات الإصلاح السياسي في المنطقة المغاربية (المغرب وتونس)	80
المبحث الأول: أسس الاجتماع السياسي في المنطقة المغاربية	81
المطلب الأول: الديمقراطية وأسس الثقافة السياسية للسلطة والمجتمع في المغرب العربي	82
أولا: في مسألة العقل العربي	85
ثانيا: في مسألة العقل الإسلامي والسلطة الدينية	86
ثالثا: في مسألة الحرية	87
رابعا: في انتقال السلطة والتحول الديمقراطي (الإمكانات والحدود)	88
المطلب الثاني: الظروف العامة في أوروبا وفي المنطقة المغاربية قبيل الغزو الفرنسي	90
أولا: الظروف العامة في أوروبا	90
ثانيا: الظروف التاريخية الداخلية لدول المغرب	93
المطلب الثالث: حركات الإصلاح الاجتماعي والسياسي في الحقبة الاستعمارية	98
أولا: الوضع الاجتماعي في ظل الحقبة الاستعمارية	99
ثانيا: حركة الإصلاح الاجتماعي	99
ثالثا: : نشأة الحركة الوطنية في المنطقة المغاربية	106
المطلب الرابع: الدولة والمجتمع بعد الاستقلال	112
أولا: مشروع التنمية أو التحديث	112
ثانيا: إخفاقات المشاريع التنموية وعودة الصدع الاجتماعي	114
المبحث الثاني: المغرب الأقصى، ضرورة الإصلاحات وأمل الانتقال الديمقراطي	117
المطلب الأول: أسس وسمات السلطة السياسية في المغرب	117
أولا: الأصول التاريخية للملكية في المغرب	118
ثانيا: مسألة الشرعية والشرف	119
ثالثا: جدلية السلطة بين إمارة المؤمنين والملكية الدستورية	121
المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية في عهد الحسن الثاني (1961-1999)	123
أولا: انتخابات 1997 وحكومة التناوب التوافقي	124

ثانيا: إصلاحات سياسية بخطاب الإدماج السياسي للتيارات الدينية (السلفية)	128
المطلب الثالث: الإصلاحات السياسية في عهد محمد السادس	130
أولا: الإصلاحات السياسية والدستورية في المغرب بعد 2011	131
ثانيا: موقع المجتمع المدني والأحزاب السياسية من الإصلاحات الجديدة	135
المبحث الثالث: تجربة الإصلاحات في تونس	138
المطلب الأول: الإصلاحات السياسية والاجتماعية في مرحلة الرئيس بورقيبية	138
أولا: مشروع الدولة التونسية بين جدلية القطرية والجهوية	138
ثانيا: مشروع العصرنة والصراع الإيديولوجي	139
المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية والاجتماعية في مرحلة الرئيس زين العابدين بن علي	141
أولا: مسألة التوازنات الجهوية وتداعياتها على المجتمع والنظام التونسي	142
ثانيا: الإصلاح من منظور الانفتاح الاقتصادي	144
المطلب الثالث: الثورة التونسية (2011) والإصلاحات السياسية بمقاربة القطيعة	145
أولا: تونس، الحتمية التاريخية وتحول النظام السياسي	145
ثانيا: كرونولوجيا الانتفاضة (الثورة) التونسية	146
ثالثا: ركود الدولة وانفتاح المجتمع	148
رابعا: مشكلة إدراك السلطة لواقع المجتمع	149
خلاصة الفصل الثاني	150
الفصل الثالث: سوسيولوجية نشأة الدولة الجزائرية	154
المبحث الأول: الاستعمار وأثره في بناء تصور السلطة في الجزائر	155
المطلب الأول: الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر	156
أولا: القطيعة الاستعمارية ومسألة العنف	156
ثانيا: مخطط الاستبدال الاجتماعي (الحياة الاجتماعية في الجزائر في فترة الاستعمار)	158
المطلب الثاني: الحياة السياسية والإدارية في الجزائر أثناء الاستعمار (الدولة والمجتمع)	160
أولا: الوضع السياسي أثناء الاستعمار ومحاولات الإصلاح الأولى	161
ثانيا: الوضع الإداري، النموذج الهجين للدولة الكولونيالية	163
المطلب الثالث: نشأة حركات الإصلاح الأولى	165
أولا: محاولة الإصلاح السياسي الأولى	165
ثانيا: حركة الإصلاح الديني	167
المبحث الثاني: الثورة التحريرية ومشروع الدولة الجزائرية المستقلة	169

المطلب الأول: أسس النظام السياسي الجزائري من الحركة الوطنية إلى الثورة التحريرية	**169**
أولا: تيارات الحركة الوطنية والثورة، قطيعة تنظيمية واستمرارية فكرية	**170**
ثانيا: ظهور الاتجاه الثوري الاستقلالي في الحركة الوطنية	**172**
المطلب الثاني: مؤسسات الثورة وتشكل النظام السياسي الجزائري	**174**
أولا: من اللجنة الثورية للوحدة والعمل إلى جبهة التحرير الوطني	**174**
ثانيا: مراكز النفوذ والقطائع المستحكمة بين الصراعات والإصلاحات	**175**
ثالثا: مؤسسات الثورة التحريرية	**177**
المطلب الثالث: خصائص النظام السياسي الجزائري وتصور الإصلاحات	**181**
أولا: طبيعة القوة والعنف في انتقال السلطة في الجزائر	**183**
ثانيا: الشرعية التاريخية (الثورية)	**191**
ثالثا: شخصنة السلطة	**193**
المبحث الثالث: الاستقلال وبناء الدولة بين ثقل الإخفاقات وضرورات الإصلاح	**194**
المطلب الأول: الإصلاحات السياسية التأسيسية (الحزب والدولة)	**195**
أولا: الحزب الواحد	**195**
ثانيا: النهج الاشتراكي	**199**
ثالثا: الإصلاحات الإدارية ومشاريع التنمية المحلية	**199**
رابعا: العلاقة الجدلية: الحزب، الدولة والسلطة	**202**
خامسا: الهوية والثقافة وعلاقتها بالسلطة	**202**
المطلب الثاني: السلطة ومشروع إصلاحات الحزب	**205**
أولا: جبهة التحرير الوطني من قيادة الثورة إلى قيادة الدولة	**205**
ثانيا: إعادة هيكلة حزب جبهة التحرير الوطني، من الهيئة إلى الجهاز	**206**
المطلب الثالث: تحديات الوضع الداخلي وضرورات الإصلاح	**208**
أولا: مشروع الإصلاحات بإستراتيجية التخطيط المركزي للاقتصاد	**209**
ثانيا: مشروع التنمية الشاملة وآثاره على تكون التصور الاجتماعي للدولة	**210**
ثالثا: تبعية الاقتصاد الجزائري لإيرادات الريع	**214**
المطلب الرابع: من المطالب الاجتماعية إلى المغامرة السياسية، الدولة في مواجهة المجتمع	**217**
أولا: صعوبة الظروف الاقتصادية وبروز الصدع الاجتماعي	**217**
ثانيا: الإصلاح بإستراتيجية الاستدانة من المؤسسات المالية العالمية	**219**
ثالثا: آثار برامج التصحيح الاقتصادي على السياسة والمجتمع	**222**

رابعا: أحداث أكتوبر 1989 ومشروع الانفتاح لحل المسائل السياسية العالقة	226
خلاصة الفصل الثالث	228
الفصل الرابع: الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989-2011	231
المبحث الأول: دستور فبراير 1989 ومشروع الإصلاحات	231
المطلب الأول: الإصلاحات السياسية لدستور 1989 والانفتاح نحو المجهول	232
أولا: الظروف العامة لأحداث أكتوبر 1988	232
ثانيا: أحداث أكتوبر 1988	234
المطلب الثاني: مخرجات الانفتاح السياسي لـ 1989	237
أولا: الأحزاب السياسية وبداية المعارضة المقننة	237
ثانيا: إصلاحات النظام الانتخابي والعمل الحزبي في الجزائر	239
المطلب الثالث: المعالم الاجتماعية لإصلاحات دستور 1989	243
أولا: المجتمع الجزائري ومسار الإصلاحات بعد دستور 1989	243
ثانيا: بداية المجتمع المدني مع إصلاحات دستور 1989	248
ثالثا: الإعلام وحرية التعبير وحقوق الإنسان	249
رابعا: الوضع الاقتصادي في مرحلة الانفتاح السياسي	250
المبحث الثاني: الانتخابات الرئاسية: التعددية ومشروع الإصلاحات	251
المطلب الأول: من مرحلة الانسداد السياسي إلى المرحلة الانتقالية (1991-1998)	251
أولا: صعوبات الانتقال الديمقراطي في الجزائر	252
ثانيا: توقيف مسار الانتخابات التعددية وإعلان حالة الطوارئ	254
المطلب الثاني: عودة الانتخابات التعددية (الرئاسية) ونهاية أنماط العنف	257
أولا: انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والانتقال السلمي للسلطة	258
ثانيا: المرحلة الأولى للإصلاحات السياسية (التهدئة وإرساء الدولة المدنية)	260
المطلب الثالث: تنظيم المؤسسات السياسية بعد المصالحة الوطنية	265
أولا: نتائج الإصلاحات من زاوية المشاركة السياسية	266
ثانيا: ظاهرة الامتناع الانتخابي	269
المطلب الرابع: برامج الإصلاحات وآثارها على الاقتصاد والمجتمع	271
أولا: برنامج الإصلاح الاقتصادي	271
ثانيا: نتائج الإصلاحات الاقتصادية الأولى	274
ثالثا: النتائج الاجتماعية للإصلاحات	277

المبحث الثالث: الإصلاحات السياسية لمرحلة ما بعد أحداث 2011	**280**
المطلب الأول: السياق العام لأحداث الانتفاضات العربية 2011	**281**
أولا: الأنظمة السياسية في المنطقة العربية وموجة الانتفاضات	**281**
ثانيا: نتائج وآثار الإصلاحات السياسية لما قبل انتفاضات 2011 في الجزائر	**283**
المطلب الثاني: الجزائر وأحداث الانتفاضات العربية لعام 2011	**288**
أولا: رؤية النظام السياسي الجزائري للانتفاضات العربية	**288**
ثانيا: الإصلاحات السياسية 2011: إصلاحات استباقية لمواجهة موجة الانتفاضات	**290**
المطلب الثالث: تقييم الأحزاب السياسية للإصلاحات والتحديات الراهنة	**300**
أولا: مواقف أحزاب الموالاة من الإصلاحات السياسية لما بعد 2011، (الانقسام والتنافر)	**300**
ثانيا: أحزاب المعارضة ونشأة التنسيقية الوطنية للتغيير والديمقراطية (CNCD)	**302**
المطلب الرابع: نتائج الإصلاحات السياسية وتحديات الواقع في الجزائر	**304**
أولا: على الصعيد السياسي	**305**
ثانيا: على المستوى الاجتماعي	**307**
ثالثا: الوضع الاقتصادي	**309**
خلاصة الفصل الرابع	**312**
الخاتمة	**314**
قائمة المصادر والمراجع	**322**
فهرس الجداول	**347**
فهرس المحتويات	**349**